بسم الله الرحمن الرحيم وبه نثق

الحمد لله الذى الهمنا حقايق المعانى ودقايق البيان والصلوة على اللهم ان المراد بالالهام
فى هذا المقام معناه اللغوى وهو الاعلام مطلقا لاحياجه الى ارادة معناه العرفى
اعنى القاء الخير فى قلب الغير بلا استفاضة فكر به منه الى تكلف وبحقايق المعانى مسايل
الفن الاول اما بحمل الحقيقة على المعنى اللغوى الذى تذكره واما بحملها على ما به الشئ هو
هو بناء على التوسع فى ان حقيقة كل شئ مسائله وعد الموضوع وساير المبادى جزؤ منه
سامحة مجمع الحقايق لانها عدة لان حقيقة العلم جميع مسائله لا جمع منها والبناء على
جواز تبدل علم المعانى حسب الازمان مع تعدد حقيقته بالنظر اليه فان بعض مسائل
اذا لم يستنبط بعد فالظان العالم بجميع ما سواه عالم بالمعانى على ان المعانى عبارة عن
المسايل فاذا استنبط فالعالم به وبما سواه هو العالم بالمعانى او على تعدد حقيقته
باعتبار الحال المحفوظ وبدقايق البيان مسايل الكتاب من دق الشئ صار دقيقا اى
غامضا واصل الدقة ضد الغلظ وفى الكلام اشارة الى ان العلم هو المعانى والبيان
لا علم المعانى وعلم البيان الا ان يحمل على حذف ما هو المضاف فى الاصل لحقايق رمضان

رمضان مع ان العلم يشعر بمضادته ثم وجه التخصيص اى تخصيص الدقايق بالبيان ما سياتى
فى مفتتح الفن الاول من ان فى البيان زيادة اعتبار ليست فى المعانى وانه منه بمنزلة
المركب من المفرد فكان احق باسم الدقة منه ان قلت فلم لم يذكر البديع على نحو ذكره الفنيين
الاخيرين اجيب بانه اشارة الى عدم الاعتداد ببيانه لكونه خارجا عن افادة البلاغة
على انه سيجئ ان بعضهم سمى البيان والبديع علم البيان فيجوز ان تكون دقايق البيان
اشاره اليهما معا وايثار الدقايق بالاضافة الى البديع اما لحب التغليب اولان
وجوه تحسين الكلام المذكوره فيه اغمض تعقد محسنة بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة
فكان فيه زيادة اعتبار ليست فى المعانى ويحتمل ان يراد بحقايق المعانى الامور الثابتة
او المثبتة التى هى الصور الذهنية مطلقا من حق الشئ اوحققه وبالبيان بان يظهر
بملكة القدرة على المنطق الفصيح المعرب عما فى الضمير فان البيان فى الاصل مصدر بان
الشئ اى ظهر ولهذا افرده مع ان اضافة الدقايق اليه بيانيه ثم اجعل اسما لما به تبيين
كالغطاء لما يتغطى فعلى هذا يكون الرمام حقايق المعانى اشارة الى استفاضة علم الله تعالى
والرمام دقايق البيان الى افاضة الطالبين فيناسب مقتضى التاليف اشد المناسبة
ثم وجه التخصيص على الاستعارة بان جعل الدقة صفة الالفاظ المختلف لوضوح الدلالة
وخفائها من حيث دلالتها على معانيها اظهر من جعلها صفة للصور الذهنية من حيث
هى هى وان جاز ايضا وذلك واضح وخصصنا بدايع الايادى وروايع الاحسان
الاصل فى لحاظ الخصوص وما سيقرع سمعك ان ليستعمل بادخال الباء على المقصور عليه
اعنى ما له الخاصة فيقال خص المال بزيد اى المال له دون غيره لكن التابع فى
الاستعمال ادخالها على المقصور اعنى الخاصة وهو المراد هنا كما فى قوله تعالى يخص
برحمته من يشاء وهذا اما بناء على تضمين معنى التمييز والافراد او على جعل التخصيص
مجازا عن التمييز مشهورا فى العرف والبدايع جمع بديعة بمعنى الغريبة والايادى جمع

كتبه عبد الغنى الاحوزى حسب عفر الله عنهما

قال الله تعالى فى الحديث القدسى الصوم لى وانا اجزى به اى الصوم الخالص لوجهى
الكريم وفى رواية الصوم لى وانا اجزى به اى لا يعلم ثوابه الا انا وقال صلى الله عليه وسلم
الصوم نصف الصبر والصبر نصف الايمان والصبر ضياء والصوم جنة

والفرق بينهما ان اللفظ فى التوجيه الاول لم يرد به الا المعنى الواحد واما فى صورة التقييد
فلكون المذكور مقيدا فى معناه المعنوى والمحذوف مقيدا بالمعنى الاخر مراد بلفظ او محذوف دال عليه بكر
وهو مستعمل فى معناه المعنوى والمحذوف مقيدا بالمعنى الاخر مراد بلفظ او محذوف دال عليه بكر
لا يوجد مستعملا فى معناه المعنوى والمحذوف مقيدا بالمعنى الاخر مراد بلفظ او محذوف دال عليه بكر
ولا يوجد مستعملا فى معناه المعنوى والمحذوف مقيدا بالمعنى الاخر مراد بلفظ او محذوف دال عليه بكر
ولا يوجد مستعملا فى معناه المعنوى والمحذوف مقيدا بالمعنى الاخر مراد بلفظ او محذوف دال عليه بكر

الايدى جمع اليد وهى الجارحة المخصوصة يستعمل فى النعمة مجازا مرسلا من قبيل اطلاق اسم
بمنزلة العلة الفاعلية والصورية على المعلول كما سيجئ فى البيان وقيل بينهما فاصل
من ان اليد بمعنى الجارحة تجمع على الايدي و بمعنى النعمة على الايادى يرد عليه ان اصل
يد يديي وما كان على وزن فعل لم يجمع على افاعل ثم الشايع استعمال الايادي في
النعم والايدي فى الاعضاء وبه قطع ابو عمرو والعلاء وقال الاخفش قد يعكس وفى
شرح التسريف للصباح ان الايادى حقيقة عرفية فى النعم وان كانت فى الاصل مجازا
فيها والروايع اما جمع رايعة من الروع بمعنى الاعجاب او راعنى الشئ اى اعجبنى او من الريع
وهو النماء والزيادة فكانه مبنى على تاويل الاحسان بالعطية لما سنذكر من ان الاضافة
بيانية واما جمع رايع اجراه لمجرى الاسماء على انه قد ذكر الادباء فى الصفات المختصة
الخاصة للانام المذروى ان فاعلا صفة اذا كان فى غير ذوى العقول يجمع على فواعل
الا لمة احرف جاءت نوادر وهى فارس وفوارس وناكس وفواكس ونواكس
فارسا للعقلاء وجمعت هذا الجمع والاضافة بيانية اى الموضعين يعنى من كان فى حد قطيع
وخاتم فضة واضافة الاحسان دعاية للسجع مع وقوع المصدر على القليل والكثير التقن
بحكمة نظام العالم على وفق ما اقتضته الحال الاتقان الاحكام والحكمة علم الاشياء على ما
هى عليه فى نفس الامر والعمل على وفق القواعد والباء للتسبيب والنظام فى الاصل ما
ينظم به اللولو والمراد به ههنا امور العالم والوفق ما يوافق يقال حلوكم وفق عيالكم
اى لهما لين قدركما يهتم لافضل فيه والحال هو الامر والشان او الحرمة الزمان
واللام فيه لعهدى عوض عن المضاف اليه على اختلاف الروايتين ثم هذه الجملة
اعنى اتقن بحكمة اما استيناف جوابا عن سوال نشاء من الكلام السابق كانه قيل
لم الههنا حقايق انشائى وتوجيه الجواب انه اتقن نظام العالم بحكمة وذلك الاتقان يقتضى
الالهام حقايق انشائى ودقايق البيان كما لا يخفى او بدل من الههنا بدل الاشتمال

الاشتمال على ما جوزه بعض النحاة ولا يلزم كون الجملة الاولى فى حكم السقوط كما سيأتى
انشاء الله تعالى فترك العطف على الاول لكونها كالمتصلة بما قبلها فصلت فصل
الجواب عن السوال وعلى الثانى لكمال الانقطاع بينهما فكانه لا احتياج الى العاطف
لاقتضاء المغايرة المصححة للربط لكن يحسن هذا الوجه ما سنذكره فى آخر احوال
متعلقات الفعل من ان الاصل عند اجتماع التوابع تقديم الدال على العطف ما الحرف هذا
ويجوز ان يجعل الجملة المذكورة صلة بعد صلة وترك العطف للايذان بالتبعية المخلة بالمقصد
اعنى كون كل واحد من الامرين محمودا عليه بالاستقلال كل ذلك بسعاتى ان شاء الله
واورد بافئدة فرق الانام فى طرق الانعام والافضال الايراد الادخال يقال اورده
فوردا اى ادخله فدخل وفى القاموس الورود الانكراف على الماء سواء دخله او لم يدخله
والرافة الرحمة كذا فى المجمل وفى الصحاح الرفة اشد الرحمة واجتماع الروف مع الرحيم
فى مواضع كثيرة من القران المجيد مع اطراد تقديم الاول على الثانى سعيا فى الاتساب
لنظم القران لعل الرازى عنى الغفال من ان الرافة مبالغة فى رحمة مخصوصة وفى دفع المكروه
وازالة الضرر فذكر الرحمة بعدها لتكون اعم وارشمل والفرق جمع فرقة وهى الجماعة والانام اسم
جمع يعنى الناس وقال الامام الزبيدى الانام الخلق ويجوز الانيم وقال الامام الواحدى
قال الليث الانام ما على الوجه الارض من جميع الخلق والافضال الاحسان واصله الطرق
الى الانعام من قبيل اضاء والنسبة به الى المنسوب كلمى الماء ولامية شبهها له بالعضاه المشتمل
على الطرق والصلوة على نبيه محمد النبى فعيل بمعنى فاعل من النباء وهو الاخبار بالحق
بناء بناءة وانباء اى اجزوجمع بناء كعلماء كما فى قوله ياخاتم النباء انك مرسل وجمع
الصفة على الانبياء وتصغيره على بنى بنيى على وزن فليع ذكره الجوهرى ونبى بالهمز
نقل عليه سيبويه واقتضت القاعدة او يكون مفعولا من النبوة بمعنى الارتفاع وهى
ما ارتفع من الارض كذا فى الصحاح ومنه يقال فلان اذا ارتفع وعلا وقيل

من النبي وهو الطريق ثم قوله محمد عطف بيان لنبيه لاصفة له لتعريفهم بيعث ولا ينعت به
وما ذكر صاحب الكشاف في سورة الملائكة في قوله تعالى ويكم الله ربكم من انه يجوز في حكم
الاعراب اتباع اسم الله صفة لاسم الاشارة او عطف بيان وربكم خبرا او يجعل بناء
على تاويله بالمعرف باللام كالمستحق للعبادة والا فيجوز نعت اسم الاشارة العاري
معرفا باللام وما ليس بموصول مما اجمع النحاة على بطلانه وقد صرح هو الصابا متناع كل
من الامرين في المفصل والصاحب في اوائل الكشاف بان هذا الاسم لا يوصف به
واستدل بذلك على علميته واما ما ذكره في تفسير سورة ص حيث قال في توجيه مواه
بصب خاصم في قوله تعالى ان ذلك لحق تخاصم اهل النار انه صفة لذلك وهو مخالف
لذلك الاجماع فقها واما هو محمد فياس بان تعريف المضاف كتعريف المضاف اليه
عند الجمهور فمن رفع الايهام كما رفعه ذو اللام مع ان العباس مع الفارق لان الحق
بالحكم ان يرفع ابهام المبهم بما هو متعين في نفسه كالمعرف باللام لا بالمضاف
الذي يكتسب التعريف من معرف غيره ثم يكتسب المبهم تعريفه المستفاد فاقتصر
على المعرف باللام والموصول الحق به شهادة النقل والاستعمال لانه مع صلته
بمعناه على ان فيما ذكره الفصل بالاجنبي بين اسم الاشارة وصفته وقد
صرحوا بامتناعه بخصوصه وما بين صفة المبهم معه من شدة الاتصال وشبه الاتحاد
وهذا ثم البديل وان جوزوه في قوله تعالى ويمددكم بامول وبنين جعلنا
ان المقصود الاصلي هناك ايضاح الصفة السابقة ولو بالنسبة تبع والبديل الشتي
العكس خير من تبع صفة لمحمد لانبيه والا لعدم عطف البيان كما هو القانون
والنبوع بالعين المهملة الخروج يقال نبع الماء والدمعات الثلاث في عين المضارع
ينبوعا اي خرج والينبوع عين الماء والصفي الاصل وكذا الفوضوة
البؤبؤ وعن بعضهم صفي على وزن قنديل والكرم ايثار الخير والسماحة الجود
والنبوع بالعين المعجمة الظهور والدوح الشجرة العظيمة اي شجرة كانت
والجمع دوح واللسن بالتحريك الفصاحة وقد لسن بالكسر لسنا كذا في الصحاح
وفي شرح المقامات لابن الانباري اللسن الفصاحة في الشر ولا يقال ذلك في الخير
والله اعلم ثم الاضافة في صفي الكرم ودوحة اللسن لامية اذا اريد بالمضافين آدم
او ابراهيم او اسمعيل عليهم السلام بيانية ان قصد المبالغة بملاءة اي ملء والغرة
بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم استعير لكل واضح معروف والحق على انه صفة
مشبهة كل كلام واعتقاد مطابقة الواقع والصدق على ذلك ايضا لكن اذا نسب
الى الواقع بالطبق ووجه تخصيص الحق بهذا الاعتبار هو ان الواقع امر ثابت فحقه
ان ينسب اليه الشيء بالطبق وعدمه فاذا عكس فقد بولغ في ثبوت ذلك الشيء
بجعله اصلا في الحق فكان اولى باسم الحق الذي هو بمعنى الثابت وناسب ان
يراد به الشريعة المحمدية الواجبة الاتباع واما تخصيص الصدق بالاعتبار الثاني فلان
المنظور اولا في هذا الاعتبار الحكم الذي يتصف بالمعنى الاصلي للصدق وهو الانباء
عن الشيء على ما هو عليه ثم في العبارة استعارات ظهور دين الاسلام اما هو حضرة
الرسول صلى الله عليه وسلم لكن كمال وضوحه انما هو بما ورد من الايات الآل والاصحاب وآرائهم واجماعاتهم
ثم لا يخفى ما في هذا الكلام من الاستعارات المكنية والتخييلية والترشيح حيث شبه
دين الاسلام بعطية يوصل راكبها الى المرام واثبت له لازم المشبه به اعني الغرة واثبت
للغرة ما يلائم معناه الحقيقي اعني التلالؤ والاشراق الاضاءة والدين وضع الهي
سائق لذوي العقول باختيارهم المحمود الى الخير بالذات ويضاف الى الله لصدوره
عنه تعالى والى النبي صلى الله عليه وآله لظهوره منه والى الامة لتدينهم به وانقيادهم
له كذا ذكره الشارح في شرح المفتاح في بحث الجامع والاضمحلال الزوال والانكشاف والوجي
الحي وجيه وهي الظلمة والباطل خلاف الحق والمراد به الكفر المشبه بالليل والكتمان

بالخير

الا على ان مصدر فعل المطاوعة القابل
بالكلام او الاعتقاد يطابق الواقع

التخصيص كالف للاول كما ذكر الشريف
في حواشي المطالع وتعليل منه
بالقبول عند الاول

الاضاءة والنور كيفية ظاهرة بنفسها مظهرة لغيرها والضياء اقوى منه ولهم
ولذلك اضيف الى الشمس في قوله تعالى والذي جعل الشمس ضياء والقمر نورا وقد
يفرق بينهما بان الضياء ضوء ذاتي والضوء والنور ضوء عارضي وقد يقال
سبحانه ان يكون النور اقوى على الاطلاق نور الله نور السموات والارض الاية
وانت خبير بان هذا انما يتجه اذا لم يكن معنى النور في الاية الكريمة المنورة
وقد حمل اهل التفسير على ذلك واليقين العلم بزوال الشك ولهذا لا يوصف
به الباري تعالى وفي تفسير القاضي ان اليقين اقوى العلم بنفي الشك والشبهة
عنه بالاستدلال وفيه بحث اذ يكمل بوجه تعالى لنا ويقيننا عين اليقين وبالجملة
المشاهدة اعلى مراتب اليقين ثم لا يخفى ما في هذه العبارة ايضا من الاطناب المذكور
في الاولى فتامل واستغن وبعد طرح هذه الظروف الزمانية المقطوعة عن الاضافة
منويا حذف منها وجعل الواو مكانها روما للاختصار مع الربط الصوري
ولذا لزم الفاء بعده والعامل حينئذ في الظرف اما المقدرة او الفاء على توهم اما
والعامل فيه ما يفهم من السياق من مثل اقول او اعلم واحق بمعنى اليقين والاستيجاب
الاستحقاق والتحلي التزين والاتصاف والمراد بالمعارف التصورات
والتصديقات او ادراك الكليات والجزئيات او ادراك المركبات والبسايط والعطف
تفسيري والتصدي التعرض للشيء بالاقبال عليه والظرف المراد بالتصدي للاخر
يأتي بعدها اعني تحصيلها والاتصاف بها لا مجرد الاقدام المقابل للاحجام فان قلت كيف
جاز عطف والتصدي وهو جزء المعنى عن المعطوف وحده اعني واسبقها على التحلي
وهو جزء عن المعطوف عليه اعني احق الفضايل قلت بل كل من الجزئين المتعاطفين جزء عن كل
من الذين اخبر عنهما ولم يسم فوقه العطف فان قال على التوزيع الا ان القصد في اللفظ
لا يأتي الا بعد الربط المجموع بالمجموع فلا بد من اداة الجمع قال الرضي في شرح الكافية هو نظير قولك زيد وعمرو

قام

موصوفه واما الجواب باحتمال ان يكون قد رجع الى قول سيبويه في الرجل تقايم من ان ارتفاع الجر بما كان مرتفعا به لا بلا النافية فلا يفيد فحاكن فيه كما لا يخفى وقد كذف منه كله لا تحذفا مع انهما زائدة ولهذا لا يتفاوت المعنى كما في قولهم لا تذهب ولا تذكر اي لا تذهب لكن ذكر البيلقاني في شرح تلخيص الجامع الكبير ان استعمال سيما بلا لا نظير له في كلام العرب وقد يخفف الياء مع وجودها وحذفها وقرئ لا سواء مقام لا سيما والواو التي يدخل عليها في بعض المواضع كما في قوله ولا سيما يوما بدارة جلجل اعتر الخ عيد وكره الرضي وقيل حالية وقيل عاطفة على عامل من الكلمات الاستثنائية لكون ما بعدها مخرجا عما قبلها من حيث او لويته بالحكم المتقدم والا فليس منها حقيقة صرح به الرضي وقد يحذف ما بعدها لا سيما وتعمل من معناها الاصلي الى معنى خصوصا فيكون منصوب المحل على انه مفعول مطلق فاذا قلت رايت شجاعا ولا سيما راكبا فهو معنى خصوصا راكبا فراكبا حال من مفعول الفعل المقدر اي واخصه بزيادة الشجاعة خصوصا راكبا وكذا في رايت شجاعا لا سيما وهو راكب والواو والتي بعدها للحال وقيل عاطفة على مقدر كانه قيل لا سيما هو لابس السلاح وهو راكب وعدم مجيء الواو وقبح كثير والمراد بعلم البيان المعاني والبيان والاضافة بيانية والمطلع اسم فاعل من الاطلاع ونظم القرآن عبارة عن كيفية تاليف كلماته مرتبة المعاني متناسقة الدلالات حسب ما تقتضيه العقل فانه كاشف يحتمل ان يكون تفصيلا للصفة السابقة اعني الاطلاع على نظم القرآن ويحتمل ان يكون تعليلا اعترض عليه بانه لا فرق بين التعليل والتعلل الا في العبارة فكانه قال رينا العالم اكرم من فلان لانه عارف حقه ولا يخفى ركاكته واجيب بان المتبادر من ما باعتبار الصفة والاستدلال بها فالمعنى ان علم البيان المطلع احسن لانه موصوف بذلك وكل ما هو كذلك فهو احسن لتلك الصفة رايق معجب وهو صفة الكشاف وكونه جزاء بعد جزء على تقدير كون قوله فانه كشاف تعليلا لما قبله بعيد من جهة المعنى اذ لا يظهر كون قولنا فانه رائق علة لما قبله والتاويل في اللغة من الاول وهو الانعراف فالتضعيف للتعدية او من الايالة وهو

الآن الحي الكريم

وهو الترف والمضعف للكثرة والمراد به ههنا صرف اللفظ الى ما له واما التفسير فهو مقلوب من السفر وهو الكشف وقال الراغب الاول لاظهار المعقول والثاني لابراز الاعيان للابصار وفي الاصطلاح قال الرازي في شرح الكشاف بيان شان القرآن اما بالنقل عن النبي صلى الله عليه وآله او عن الصحابة وهو التفسير واما بحسب قواعد العربية وهو التاويل وفيه بحث لان تعيين احد المحتملات بالادلة العقلية خارج عن القسمين اذ لا يكون ذلك بالنقل ولا بحسب قواعد العربية كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى ان الله على كل شيء قدير ان المراد على كل شيء ممكن فلا يدخل تحته المحالات وقال في الكواشي التاويل ما يتعلق بالدراية والتفسير بالرواية وعليه اكثر كلام الرازي والشارح في شرحيهما للكشاف وفيه بحث ايضا لانه يلزم ان التفسير قد يكون اصل الرواية غالبا بالاحاد والتاويل بالصرف الى محكم الكتاب والسنة المتواترة وهو خلاف الاجماع وعلى ان يكون ما كانت الرواية من حيث هي طريق بيان المعلوم اي المدلول سميت تفسيرا لانها طريق كشف المعلوم وسببه وان لم تحصل العلم للمروي له واما الصرف عن الظاهر بحسب ما هو طريق العلم كما في تفسير الفاتحة للجدة وحاصله ان التسمية بالتفسير والتاويل ناظرة الى طريق العلم لا الى نفس الحاصل وبذلك الاعتبار لا يكون التفسير اخص من التاويل وقيل التفسير بيان ما يحتمله اللفظ احتمالا ظاهرا والتاويل بيان ما يحتمله احتمالا باطنا فوجه اضافة الدقائق الى التاويل على هذا اظهر واعترض عليه وعلى الذي قبله بان اللفظ الذي له معنى واحد وهو المراد والموضوع له ولا رواية فيه خارج عن القسمين والجواب ان المنفي اليهما هو بيان المعنى المحتاج الى البيان اذ بيان المبين تحصيل الحاصل وذلك منحصر في القسمين فالبيان عام لبيان مصدر من غير لفظه او داخل القياس صحح التاء ولم يعل بالكسر لالتباس البيان بالتقاء وقد يفرق بينه وبين البيان بان البيان يحتوي على كثرة في الفاظ واعمال القلب وقريب منه ما قيل التبيان بيان مع دليل وبرهان فكانه مبني على ان زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى وهذا الحكم اكثري لا كلي او هو قسمان بين لفظين من جنس واحد فلا يتعرض بالصفة المشبهة التي يدل على زيادة المعنى وهو

الثبوت والجبلية مع انه اخصر من اسم الفاعل كحذر وحاذر وحسن وحاسن ثم هو على الفاعل
اى المبين وكذا نظايره واما اختار صيغ المصدر اشارة الى اسماء الكتب المصنفة فى النوع
او على تقدير مضاف اى ذو تبيان وكذا نظايره بل هى باقيه على المصدرية مبالغة كما فى قول
عدل بناء على ما ذهب اليه ابن الى جب من عدم اشتراط الاشتقاق فى النعت وترك العطف
بين الوصفين للجمع بينهما على نهج التعديد والمراد بدلايل الاعجاز واسرار البلاغة النكات الدقيقة
الموجودة فى نظم القرآن والمعالم جمع معلم وهو الاثر الذى يستدل به على الطريق كذا فى الصحاح
وقيل هو الموضع الذى ينصب فيه العلامة على الشئ وكونه ايضا اى معالم الاعجاز بمعنى النكت
الكثيرة التى تشمل عليها النظم الجليل كقوله تعالى ولكم فى القصاص حيوة وامثاله والمراد باثار الفصاحة
الاطناب والمساواة او ما يعمهما وغيرهما مما يستدل به على فصاحة الكلام وفصاحة صاحبه فعلى
من عطف العام على الخاص الحنيف لغوامض اشكل كتاب الله تعالى قال الجوهرى التلخيص التبيين والشرح
وفى النهاية يقال لخصت القول اذا اختصرته واقتصرت على ما تحتاج اليه وهذا التفسير اصح كذا
فى القاموز فلو قال سبحان لغوامض لكان اوقع واضاف المشكل الى الكتاب من قبيل اضافة
الصفة الى الموصوف اى كتاب الله التام المشكل ولهذا اضاف اللام لغوامض مع انه يجرى
فى الهوى وهو عدم الوضوح او يؤيد هذه الاضافة تنبيه على المبالغة فى الاشكال كما ان فى اضافة
من خيار الخيار وعيون العيون مبالغة فى المختار به والمفضل من اعضل الامر اذا اشكل
متعلقا لا يهتدى لوجهه او عضلنى فلان اعيانى امره بيتعدى ولا يتعدى والغوص
النزول تحت الماء يقال غاص فى الماء وانما عداه ههنا بعلى لتضمينه معنى الاطلاع والفوايد
جمع فريدة وهى الدرة الكبيرة وفى تشييد الاطلاع عليها فى كتاب اشعة من الاسرار والدقايق
باستخراج الدرر من قعر البحر استصعاب له ولاح لغة التقريب عن الاشارة الى ذلك
قواعده كايه تاكيد لما سبق او استيناف والضوء الضياء وكذا الضوء بالفم يقال
ضاءت النار ضوءا وضوءا واضاءت مثله واضاءه سعدى ولا يتعدى والمصباح

والمصباح فى الاصل السراج والمراد ههنا القوة العاقلة والحركات الفكرية الشبيهة بالمصباح
وقوله فى انوار التاويل متعلق بضوء المصباح لما فيه من معنى التادى والافضاء او بمقدر
اى المصباح الموصل اذا جوز حذف الموصول مع بعض صلته كما قيل او موصلا وجعل طرق
الوصول الى انوار التاويل مظلما محتاجا الى مصباح مضئ يهتدى به اليها مناسب للاضافة
الدقايق اليه فيما سبق لاشعار الدقة بالخفاء والموارد جمع مورد وهو موضع الورود
الى الماء والتباب التوقد والاكباد جمع الكبد كالكذب والكذاب وقد يقال كبد بالتخفيف
الى الحر كقوله والاسرار معلق بالالتباب لتضمينه معنى الاستناد واللباب جمع اللب وهو خلاصة كل
شئ وصفى اى كثر وتم والاظهر ان المراد بالاسرار تراكيب التنزيل ما يتناول خواصها ومزاياها
لا الفاظها الوصعد صعد وبمعنى الاصل بقايا من رسم النسى وكثيرها بعد العلم بالنظر اليها عذب
اى طاب العباب بالضم معظم الماء وعباب البحر وسطه واساليب التنزيل انواعه كالحكم والمعجز
والنفى والاثبات والخفى والمشكل والمجمل والمتشابه وغيرها وبحار الاساليب كالمعين الماء والصفاء
بالمد خلاف الكدر والحمر المستقاة من تقديم الظرف فى القصر بين اضافى بالعباس فى سائر
العلوم لا يدرك الواصف المطرى الست اعتذار عن الاقتصار فى مدح الفن على هذا القدر
والمطرى اسم فاعل من الاطراء وهو المبالغة فى المدح واصله من الطراوة لان المدوح يهتز يهتز
المادح فيظهر فى وجهه طراوة والخصائص جمع خصوصة وهى الفضيلة والسبق التقدم وما فى
وما وصف مصدرية وما زعم السهيلى من ان الفعل بعد ما هذه لا يكون خاصا معقول
اعنى بفعل ولا يقول اعنى بما يخرج غلط يشهد به تتبع موارد الكتاب المجيد او موصولة
بعد ربه ولا يعد ربه فى الاول لان ما المصدرية حرف عند الاخفش والوبكر لا يعود ان
يعود اليها ضمير واما كونه صاحب الكشاف مصدرية فى قوله تعالى واتبع الذين ظلموا ما اترفوا
فيه فليس على عود ربه رجع الضمير المجرور اليها كما زعمه ابن حسام واعترض به عليه بل مبنى على
ان عائد الى الظلم المفهوم من ظلموا وفى الخصائص مثل قوله تعالى خرج على قومه فى زينته

اوالكبد ص

ازا ... الاعلان ... فضل ... مجمل ...

والمعنى واسع الدين ظلموا انزالهم مع ظلمهم والالف فى وصفا للاشباع والمعنى ان الواصف
لعظمه المبالغ لايدرك فضايله وان كان مترقبا عن كل وصف الى اخراي وان
وصفا الى آخر الدهر ثم لايخفى ما فى هذه القرايين الصامتة اللطايف البيانية ثم انه قد وقع
قيل هو معطوف على قوله فانكحت ف وثم لاستبعاد مضمون الجملة الثانية اعنى وقوع
هذا الفن فى ايدى هذه الجماعة عن مضمون الجملة الاولى وهو التصانيف عاد كرمن التفضيل
والشرف كما فى قوله تعالى ثم انشاناه خلقا آخر وفيه نظر لان المعطوف عليه قليل مما سبق
والمعطوف لايصلح لذلك فالحق ان ثم من عطف العصة على القصة والمعطوف عليه محذوف كالمسبوق
لمدح الفن من قوله لاسيما الخ وذكر الايرى تنبيه على انه لم يصل الى قلوبهم والاسراء جمع اسير
على الشذوذ لان فعيلا بمعنى المفعول مايه ان يكسر على فعلى كجرحى وقتلى وقد شذ فعلاء
واسراء حرح به فى المفصل والاسير من الاسار وهو القد سمى الاسير بذلك لانهم كانوا
يشدونه بالقد ثم اتسع الرجل اسرا واسارا فهو اسير وماسور والجمع اسرى واسارى
وتلق هذا الكلف ما بعده اى بعده ثم استعمل فى معنى بكله لظهور المناسبة والتعليد اعتقاد
جازم عن ثبات وطفق بمعنى الفاء وكسره من افعال المقاربة يقال طفق يطفق طفقا كضرق
يضرق ضرقا وحكى الاصمعى طفو قا وقد تحذف يطفق كجلس يجلس كذا فى شرح الرضى والتعاطى
التناول اعم من الاخذ باليد فهو مناسب لقوله فى ايدى جماعة وفيه تاكيد لما تتهم والتوثيق
الاحكام والتسديد التوفيق للسداد وهو الاستقامة والصواب من القول والعمل ثم الجملة
معللة لحديث الوقوع فى ايدى اسراء التعليد ولهذا اتى بالفاء لانه موضع التفصيل
بعد الاجمال كما قيل فى قوله تعالى ونادى نوح ربه فقال الاية يحزمون اى يدورون وترك العطف
لانه اما جزء لعجز لطفو او صفة لجماعة او تاكيد لما سبق او استيناف كانه قيل كيف
يتعاطونه من غير توثيق فاجيب به فان الاستيناف البيانى لايلزم ان يكون جوابا عن سؤال
عن العلة كما سيتضح فى بحث الفصل والوصل وبهذا يتبين ان لايسمعون من قوله ثم

تقم وحفظا من كل شيطان مارد لايسمعون كحوران يكون استينافا جوابا عن السؤال
عن حال الشيطان بعد الحفظ منهم فاطلاق الصاحب الكاف العول بعدم صحة الاستيناف البيانى
بناء على ان سائلا لو سال لم يحفظ الشياطين فاجيب بانهم لايسمعون لم يستقم
عرسديد والتحرير بهذيب الكلام وقد يطلق على بيان المعنى بالكتابة كان التقرير بمعناه بالعبارة
ومقاصد الفن اصوله وقواعده والعيل والقال اسمان بمعنى القول وفى الحديث منهى عن
قيل وقال وعن الفراء انهما فعلان استعملا استعمال الاسماء وقرئا على ما كانا عليه
من البناء وبمعنى الحديث نهى عن قول قيل كذا وقال فلان كذا اى كثرة الكلمات ومعنى دوران
حول العيل والقال تعلم الاقوال المحمولة من غير استناد الى الحصول المرام والمقام اصطلاحان
لاهل هذا الفن وستعرف معناهما والفرق بينهما والزيادة عليهما فى شرح المفتاح للشريف
وغيره صل له عده عدى وفيه نظر لان المذكور فى الصحاح والقاموس وغيرهما من كتب اللغة
الريقة الواحدة من العروة وفى الحديث جلع ريقة الاسلام من عنقه والجمع ريق وارباق
وارباق واما الحبل المذكور وهو الريق على وزن الدفق ثم ريقة التعليد كالجبين الماء او مكينه
او تخييله بان شبه التعليد بشخص له ربق يشد بها همه سرح اى يرعى وتصدير السرح بهذا
بالاسامة والاطلاق ليس كما سبق بل الاولى تعيين بالسوم فى الفرس شامت الماشية تسوم
سوما اى رعت واسمتها اى اخرجتها الى الرعى ثم عدى السرح متعديا لكن الاظهر ان المذكور
مهملا لازما كما لاخفى والرياض جمع روضة وهى موضع فيه البقل والعشب واصل روائض قلبت
الواو ياء لكسرة ما قبلها وارياض التحقق كالمكنى الماء وذكر السرح ترشيح او مكينة وتخييله والاحداق
جمع حدقة وهى السواد الاعظم للعين قيل فى اسناد السوم الى الاحداق رمز الى انهم على العدو حرد جهم
عن صد التعليد لعثرون على طوام الاشياء ولا تجاوزون الى العمل الحقايق فيناسب
المقصود وهو المبالغة فى الحرمان ويرد عليه ان قوله بعد هذا حتى يطبع دقايق التعقل فى
محابرهم فيناسب المقصود اتم عند اد لاخفى ان مآل المزوج عن ربقة التعليد وارتفاع غشاوة

الاذان وتكمل التخيل ط

التعصب واحد بل في الاستدراك المذكور دمز الى انهم على حد ترحيجهم واستغالهم بالتدبر والفكر يعلمون الحقائق علم اليقين كانهم يعاينونها بابصارهم ولا بعد ان يكون هذا ادخل في الذم مما ذكره ذلك القائل فتامل والغشاوة بالحركات الثلث في العين الغطاء ونفق العين العين المهملة من الغشا بالقصر وهو داء في العين يمنع الابصار بالليل ومنه الاعشى والاول اصح رواية ودراية والتعصيب من العصبة بمعنى الحماة و غشاوة التعصيب كربقة التقليد في الاضافة والبصائر جمع البصيرة وهي في العلم كنورة البصر في الراس شبهوها بالطرايا او بابصار حال بينها وبين مدركاتها حايل فاثبت له الغشاوة والانطماع الانثناء والصغر في الاصل بالتحفة الرجل في نعم اطلق محلا و هو القلب كل بضاعتهم بيان ما قبله والبضاعة طايفة من مال تبعثها للتجارة والبلج التمادي في الخصومة وقد لج بالكسر يلج لجاجة ولجاجا والعناد المكابرة في الصلح عانده معانده و عناد اعارضه وجبل الثقفي معظم والصناعة الحرفة والاعوجاج الميل والمنهج الطريق الواضح والرشاد خلاف الغي المنهيات اي اذا كان حالهم ما ذكر بعد تنبيههم وهو اسم فعل تجوز في اخره الضم والكسر كما ثبت بنون وبلا تنوين يستعمل مكررا ومفردا جمعها قوله فنهيات نهيات العقق والهة دهيات حل بالعقيق هو اصل وما نقله صاحب المفصل عن الشيخ من عدم استعماله الا مكررا معوض بالنقل عن الموثوق بعربيتهم ولا غرو فان الجواد قد يكبو والصابن قد ينبو اقالوا المقبوضة الاخر مفرده وتاءها للتانيث كغرفة ولوتك تعلمها الواقف كمو صغول ميهاة والفها معلوة عن ياء لان اصلها ميهية من المضاعف كزلزلة واما المكسورة فجمع المفتوحة واصلها ميهات فحذف اللام والوقف عليها بالتاء كلمات والرمزة في الاصل الاشارة بالحاجب فلا يكفي حسن وصفه بالدقة والثان في الاصل مصدر بمعنى الطلب والقصد يقال شان شانه اي قصد قصده سمي به الامر الذي هو واحد الامور تسمية للمفعول به بالمصدر لكونه مما يطلب كما ان تسميته بالامر كذلك

كذلك فانه مما يومر به والتفطن التفهم واللمح الابصار بنظر خفيف من عرامعان والمراد بها ههنا الفهم لكنه اللطيف وخفاء مكانها كناية عن خفاء نفسها لاستلزامه اياه ثم ايثار او على الواو وفي قوله او التفطن لسد عموم النفي كما ذكر في قوله تعالى ولا تطع منهم اثما او كفورا واني بعد ما قضيت سروع في سبب تصنيف في الفن والانتقال من الحالات المتعلقة بالفن الى الاحوال المتعلقة بنفسه وتصدير الجملة بذلك لكمال العناية بمضمونها والوطر الحاجة وقضاؤه والاستيفاء في الجملة من الاجابة ومن الاداء ره واستودعته وديعة اداستحفظته اياها والقداح جمع قدح بالكسر وهو السهم قبل ان يراش ويركب عليه نصله وايثارها على السهام مناسب لما سلف من فضايل الفن لاستعاره باب التمام بهذا الفن او محمول على التواضع شبه النظر بالسهام فاضاف اليه المشبه به او شبهه بذي سهام فاثبتها له واثبت لها الاجابة كناية ولحسلا وريشها والهداية لتعقب العلب اذا وصل الى حد الجزم والفتح لغة فيه وهي في الاصل ما يحمل الشيء امم مما اذا قصدته وفي الارتقاء متعلق بها والمدارج جمع المدرجة وهي المذهب والملك بشبه الكمال بالجيش الشايع ولذا اورد الارتقاء والفرط التجاوز عن الحد والشعف من شعفه الحب اي احرق قلبه اورده صاحب الديوان في باب فعل بفتح العين فيهما فقيل مزايدل على ان العبارة الشعف بسكون العين لان المصدر من هذا الباب الفعل بالسكون والفعول بحكم الاستقراء لكن المشهور فتح العين ثم المراد بهما ههنا شدة الحرص والرحل الاستعداد وكذا الرحلة والارتحال وحوارزم في الاصل مملكة معروفة على صحون فيها مدن كثيرة وضيوف وكخوارزم والجرجانية منسوبة الى جرجان بلدة فيما وراء النهر اركنج وهي التي قد اشتهرت الان بجوارزم وفي خزائن بلده اسمه ايضا جرجان بناه يزيد مهلب بن ابي صفرة فاضافة الجرجانية الى خوارزم لزيادة ورفع الاشتباه والمحط المنزل من الحط من الالقاء والرحال جمع الرحل وهي مسكن الرحل وما يستصحبه من الاثاث ولا كفى ما في الرحل والرحال من صيغة مسهل الاشتقاق

خيوق

والمخيم موضع الاقامة وقد خيم بالمكان اى اقام به والبوارق جمع بارقة وهى الدواهى والحوادث
الحفظ والطوارق النوازل الحادثة فى الليل من طرق طلان اذا جاء بليل خص الطوارق
بالذكر لان اكثر النوازل انما تحدث بالليل والتحرز منها فيه اصعب ولهذا قيل القيل
اخفى للويل والحدثان مصدر نعت الى وقوعه كالنسبة بثلثيه الحدث عن الليل والنهار
كما يقوم ولهذا لم يقل طوارق الحدثان نعم قد يطلق عليهما فشمرت معطوف على قدر
اى نزلت ههنا فشمرت فوق شمر ازاره اى رفع والجد الاجتهاد فى الامور يقول منه
جد فى الامور يجد ويجد بكسر العين وضمها واجد مثله وساق الجد مكنية وكسلد وشمرت
ترشيح وقيل اراد بالجد نفسه على غط رجل عدل والى انتهاء متعلق بشمرت بتضمينه معنى الميل
اى شمرت عن ساق الجد مايلا الى انتهاء او ملت مشمرا عن ساق الجد الى انتهاء
وتعلقه بالجد جايز ايضا بتضمين الميل والاهتداء الاكتساب والذخاير جمع ذخيرة وهى
ما يدخر لوقت الحاجة واضافتها الى العلوم بيانية والاهتداء الاقتطاع والاناسى
جمع انسان وانسان العين مو المثال الذى يرى فى سوادها واصله اناسين فقلبت النون
ياء على خلاف القياس حرفت اى بدلت والشطر النصف وجمع شطر وقوله على
الحايض تعقد شطر عمرها على تسمية البعض شطرا توسعا فى الكلام كذا فى الراموز وفى اراجع
اشارة الى ان الرجوع من الطريقين وفصل عما قبله لكونه كالبيان قيل اراد بالشيوخ
ناصر الدين المرندى وعلاء الدين السفيانى وبهاء الدين الحلوانى والحوز الجمع
والنصب جمع النصيب والسبق التقدم والمضمار الميدان وكانت عادة العرب فى
سابق الرهان تعريق اعضبة فى آخر الميدان ثم من اخذه بعد وفرسه يعد سابقا
وكان له الفضل والنفل فاستعمل كناية عن الكمال فى فن من الفنون والحذاق جمع
حاذق وهو الماهر فى صنعته وكثيرا ما ينصب على الظرفية مع التاكيد معنى الكثرة والعامل
فيه ما يليه واسم كان ضمير الانسان والجملة خبره او على المصدر اى يجالج حينا كثيرا او مخالجة

مخالجة كثيرة فخالج استعمل بمعنى الفعل كسافرت من خلجه خلجا اذا جذبه واسرعه كان الطالب
على حقايق المختصر مع احتياجه الى الشرح يعسر عليه بحيث لا يقدر على امساك نفسه او ساق على
معناه الظاهر اى يتازع كان ما ذكره يجركه وما عاناه من شدايد الزمان يثبطه فى المرامور
فخالج قلبى امرا اى نازعنى منه فكر فعلى هذين الوجهين ان اشرح فاعل يخالج وقلبى مفعوله
وقد يقدر المجالجة بالتحرك والاضطراب فح قلبى فاعل يخالج وان اشرح ظرف يتقدر فى
او بالعكس اذ يجوز حذف فى فى الظرف المجازى او تكون احدهما مفعول يخالج بطريق
حذف فى وايصال الفعل توسعا والمنسوب صفة الكتاب او صفة يلخيص والامام
الذى تقتدى به والجمع الذهبى امام ايضا ذكره فى القاموس نظره مجان فعلم بهذا ان ما ذكره
الجوهرى والقاضى ومن تبعهما فى قوله تعد واجعلنا للمتقين اماما تحمل لاضروره اليه وكثيرا ما
يجمع على ائمة والاصل ايمة على وزن افعلة والعمدة ما يعتمد عليه والقدوة بضم القاف
وكسره من يقتدى به والتبحر فى العلم وغيره التعمق فيه والتوسع ودمشق بكسر الدال وفتح الميم
وسكون الشين نصبة الشام وقد يكسر الميم ايضا قال البكرى سميت بدماشاق بن نمرود
بن كنعان وانه هو الذى بناها وقيل بناها غلام ابراهيم الخليل عليه السلام وكان حبشيا وهبه له نمرود
بن كنعان حين خرج من النار وكان اسمه دمشق فسميت به وقيل غير ذلك والله اعلم والشآبيب
جمع شؤبوب وهو الدفعة من المطر وغيره والغفران والمغفرة التغطية والستر وغفرانه نصب
ان يصون العبد من العذاب فكانه قال غطاه حفظا له عنه والفراديس جمع الفردوس وهى
الحديقة وقيل الفردوس الاصل هو البستان الذى يجمع الكرم والنخل والمراد ههنا اعلى درجات
الجنان والجنان جمع الجنة وهى البستان ومنه الجنات والعرب تسمى النخيل جنة قيل المراد بالاصول
الدلايل على ان الاصل عبنى ما ينبنى عليه الشى وما بقواعد المسائل والترادف ظاهريا جامعا
جامعا والعوايد جمع عايدة وهى المنفعة محمولا قال الجوهرى حواه كموه اى جمعه واصول تعديته
بعلى للتضمين معنى الاشتمال والانطواء مطوع طوى نقيض طواه يطويه طيا فانطوا وتعديته

12

كعهد به الاحتواء المنصوبات بعد قوله مختصرا اما اوصاف متواليه او احوال مترادفه
او متداخله والخيايل جمع مخيله وهي ما توقع في الخيال نعني به الامارات والسمة الاخذة
وكل لطف دون ما هنا فهو سحر والبيت للوطواط اولم كتاب صدر الدين على حديقة
مكللة الاطراف باللطف والبر والروض جمع روضة وقد سبق بيانها والمنى جمع منية
وهي المطلوب العقد بالكسر القلادة والدرار جمع درة وهي اللؤلؤ وقد جمع على درر ودرات
وكان لعوقتني معطوف على كان يخالجني والعوق المنع وذلك اشارة الى ان الشرح والتطويل
التفريع والمشاهد جمع مشهد بمعنى المحضر والمعاهد جمع معهد وهو الموضع الذي كنت تعهده به
شيأ اي تعرف والمراد بهما العلماء والمدارس والكتب والمصادر جمع مصدر بمعنى الصدر
بمعنيه وهو الرجوع وقيل المراد بالمصادر الموارد المعلون والمتعلون ومراسم الشيء
محال اثاره عفت اندرست والاطلال جمع طلل وهو ما ارتفع من اثار الدار اشعفت
اي اشرفت وقربت وشموس الفضل العلماء وقيل المراد بها علوم الفضل وهي العلوم الدينية
التي كانت كالشمس ظهوره ونبيه بعيد والاستيطان اتخاذ الوطن والخمول ضد الشهرة تلهف على
الشيء اذا تحسر والاندراس الامحاء والتاسف اظهار الحزن والاسى جمع الذكي من الذكاء
وهو حدة الفؤاد وبكذا يذهب الزمن يريد ان ما ذكره من انعكاس احوال الفضل والفضلاء
ليس مخصوصا بهذا الزمن بل هو امر مستمر بل مغرق ودروس الاثر المحاؤه واعفاؤه يقال درس
الرسم ودرست الريح بعدي ولا بعدي وفي اكثر النسخ على العبر بعد قوله يذهب الزمان
وهو بفتح العين جمع العبرة بفتح الدمع وبكسره جمع عبيره وهي اسم من الاعتبار والمغزى طالكي الفظ
انه ليس من عباره الكتاب بل هو الحاق قصد به موافقة الاثر لو رده ان المذكور ربيت من
ابيات الحماسة من قصيدة لرجل من بني السديري بها اخاه مطلعها ابعدت من يوم الوداع فما
جاوزت حيث انتهى بك العدو ولا بعده لو كان ثمة من الردى حذر نجا كذا مما اصابك الحذر
يرحمك الله من اخي ثقة ليس بصفو وده كدر فهكذا يذهب الزمن ويفنى العلم فيه

الفاء اول سطوع

مكللة

ور
سطور

النقص ار

فيه رسم الاثر فالظاهر ان في عقد النضيد لكن ما رايت استدراك ما سبق لاشعاره
بعدم الاقدام على الشرح واورد عليه انه اضاف لما سبق من تعطيل المشاهد والمعاهد
والمصادر والموارد والجواب مستغن عن البيان والتوفر التمام والتكدر والرغبة الارادة
والمغارزة للرضاء من رغب في الشيء بالكسر لا من رغبت عن الشيء اذا لم تردده وزيدت
فيه وكان تعديته تعلى لما حظ معنى الاستعلاء وامتداد اعناقهم بطالها وهو كناية عن كمال
الميل وفيه استعارة مكنية مع التخييل والاظهر انه عطف من قبيل التهيئة بالتهيئة والنحو على الجهة
والجمل جمع جملة من الاجمال وهو ضد التفصيل وانما سميت بها لان افادتها انما هي باجتماع المفردات
وارتباط بعضها ببعض لا بتفصيلها ولو قال تحلو بفصله لكان انسب بقوله وتحصيله
مرجوع الى البيت والمفعول اي منعوا والتوفيق تهيئة اسباب الخير وتخذله اسباب الشر والاهتداء
وجدان ما يوصل الى المطلوب والسر الذي يكتم والمراد بالرموز والاسرار المطوية النكات المنظومة
فيه او لم يقع على الحرمات والجرائد جمع جريدة وهي الخيبة من المال وفي الاساس انها العذراء
والدر الجريدة لم يثقب بها المسابل المشكلة في الاستعارة والتركيب في احتمال الوجهين
مثل قول المعري فما بعد عن وجه الاعجاز استعارة وسبحي بسبحان ربي بيانه قدري استيناف
وجمع الفعل المسند الى ضمير البعض في المواضع يميل الى المعنى كما في قوله تعالى كل في فلك
يسبحون المقال مصدر من قال والحال والحالة واحدة احوال النفس وحالاته طرائقه الطرائق
جمع طريقة ولها معان كثيرة والظاهر انها هنا عبارة عن المذهب ولو قال طرقة حتى يكون جمع طريق
وهي السبيل يذكر ويؤنث لكان اظهر كما لا يخفى وبالجملة المراد بطرائقه الفاظه وعباراته
الموصلة الى المعاني وسلوكها حلها والدليل المرشد فاصلوا كثيرا او ضلوا الاظهر ان يقول
فضلوا واضلوا الا ان قصد موافقة النقص من قوله تقد ولا تتبعوا اهواء قوم قد ضلوا
من قبل واضلوا كثيرا او ضلوا عن سواء السبيل اضللت اي استلبت جواب لما والاثناء
جمع ثنى وانثناء الشيء تضاعيفه وثنى الجبل والوادي منعطفهما وقول البعث

السلب سواد الليل

هذا في شتى كتاب اى في طريقه والغرض جمع فرضه وهي النوبة وما في ما اخرج مصدر به وبخرج
الماء مثلا ثم به شيأ فشيأ وكذا التفهم واسأله مما جاء من باب التفعل للعمل اى الميل على
ان اصل الفعل حصل مرة بعد اخرى بعسر في كل منها التدريج وهي المصادر التخرج وروض خشم
وايكة بران ماند والتغصص جمع غصة وهي الشجى اعني كل شئ يقف في الحلق ولا ينحدر و
الاصحم الدخول والشهر الارض وهو ضد النوم ومواد السهر مواضع يسعى ان يسهر الطالب
فيها ليفوز بالمقصد ولجة الماء بالضم معظمه وبحر الافكار كلجين الماء والالتقاط اخذ الملقى على الارض
وفرايد الفكر نتايج السنبلة بالدرة الكبيرة والمطارح جمع المطرح وهو الملقى والنظر في المشهور
مرادف للفكر وقيل الفكر حركة من الانسان كالمبادي والرجوع عنها الى المطالب والنظر
ملاحظة المعقولات الواقعة في خلد بلا حركة والاصاخة في مطارح الانظار لامية والبذل
الاعطاء والمجهد بالفتح والعين الاجتهاد وعن الغزالي المجهد بالضم الطاقة وبالفتح المشقة والعناء
اطراف الاصابع بنانة والمارسة المزاولة واللام في فلقد تنايت موطئة للقسم والتناهي
البلوغ الى النهاية حرد هنا لجزء معناه اعني البلوغ مجازا لقربه غاية الوسع او الكلام
من باب التشريح بجزء المعنى لزيادة التاكيد كما في قولهم البرية بعيني واصغت اليه باذني و
اسالها والتصفح النظر في الصفحات والغاية مدى الشئ والجمع غايات والطاقة التوسع ثم
جمعت عطف على اصلست وثم لاستبعاد جمع مثل هذا السرح للمحاج الى فرائح البال اى محله
الفرائح جمع اصلاس الفرض وكجبر الغصص يجوز ان يكون للتراخي بالنظر الى تمام الجمع كما
جاز في مثله الفاء نظرا الى تعقيب كل اجزائه كقوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء
ماء فتصبح الارض مخضرة فان الاخضرار يبتدي بعد نزول المطر لكنه يتم في مدة فبالنظر
الى الابتداء يصح الفاء وبالنظر الى الانتهاء يصح ثم بذل اى يلين من الذل بالكسر وهو اللين
والصعاب جمع صعبة هو نقيض الذلول والعوصات جمع عويصة وهو ما يصعب
والالية فعلية من الالاء بمعنى عمتنعة والاضافة في ذخاير كنوزه بيانية والكنز المال المدفون

واحلة حي

المونق دليل ولا دليل ص

والقدماء في وصف كبار التحقيق بالصور ٦

وكانه من

وحقيقة الانصاف ص

والعجبني يوم ص

في الخفية صفة كاشفة والمراد بذخاير كنوزه معانيه كما ان المراد بطرق الوصول الفاظه
وشئ لفيل اى مرغب فيه ونفس نفاسا نفسا صار مرغوبا فيه وطرف النوبة في الاصل
لباس الوشاح وهو شئ يتخذ من اديم عريضا ويرصع بالجواهر تجعل المدارة بين عاتقها و
كشحها يستعمل في الزين مطلقا سمح جاد والفقر جمع فقره بالكسر وهي خرزات الظهر المتصلة
المتصل بها الضلوع من الجانبين وهي ايضا حلي يصاغ على هيئة خرزات الظهر يطلق على
اجود بيت في القصيدة واجود قرينة في الخطب تشبيها لها بفقرة الظهر في حسن الانتظام
ومن عين التحقيق اى نفس التحقيق لا من الظن والتخمين او من خيار التحقيق ومحضه او من
ينبوعه وهو خاطره الوقاد السيال او من ذهب التحقيق تمسكت اعتصمت والعدل خلاف
الظلم وكذا الانصاف كانه للتسوية واعطاء النصف والتجنب التباعد ومفعوله
مذهب والبغي التعدي والاعتساف المشي على غير الطريق والايماء الاشارة الخفيفة واصله
الاشارة بالشفة والحاجب زل في الطين اى زلق الاخذين اى الماشيين على والتناهي
الاقتداء خطر واعلى بناء المفعول اى منعوا او تحصى الواجبات من قبيل الحذف والايصال
اى من تحقيقها او على البناء للفاعل اى حرموا تحصى الواجبات على الفهم وما فرضت
اى ما اوجبت والسنة الطريقة والمضاف محذوف اى سلوك سنتهم والمراد من عدم
فرض سلوك سنتهم على نفسه تحريمه بشهادة العرف كما في قولهم فلان لا يكذب فلانا اى يعتقده
ولا اعلم في البلد من فلان اى هو اعلم من كل من فيه ثم في الجمع بين الرخص والسنة الجماعة
والفرض والواجب والحظر صنعة مراعات النظير مع الاتمام وحين ظرف مضاف الى
ما بعده عامله كرمائي والجملة عطف على جمعت فان قلت اين العايد الى حين في المضاف
اليها قلت هي لا تحتاج الى الرابط لكونها ماولة بالمصدر صرح به في شرح الرضي واما قوله
مضت سنة لعام ولدت فيه وعشر بعد ذلك وجبان قنادر صدا الحكم خفي على اكثر
النحاة فالصواب في مثل ذلك اعجبني يوم ولدت فيه بسوين اليوم وجعل الجملة بعده صفة

الجملة ص

والعام ص

ان شح سحابها بلادها ينطبق على تمامي واول ارض مس جلدي ترابها فترابها مرفوع لاغير ثم مس التراب جلده كناية عن تولده هناك فلقد حرد في موضع العلل لما سبق واللام لتوطئة القسم وتجريد السيف انتضاءه والاهلي كالاهلات جمع اهلة عني الاهل زاد والتاء فيها على خلاف القياس وكانها تجمع اهلات كذا في الموصل والعدوان الظلم والاماده الاهلاك لم يرع اى لم يترك من ودع يدع ودعا وما رعت الاداء من ان العرب اماتوا ماضيه ومصدره محمول قلة الاستعمال والافالنبي صح افصح العرب وقد روي عنه ابن عباس انه عليه السلام قال لينتهين اقوام عن ودعهم الجمعات او ليختمن على قلوبهم اى عن تركهم اياها وقال السيد رحمت سعدى عنها ميري ما الذي عاله في الحب حتى ودعه وعبروه ومجاهد انها قراءة ودعك التخفف في الاساس الدمنة هي البقعة التي سودها اهلها وبعرت مواشيهم فيها وفي الصحاح الدمنة آثار الناس وما سودوا وام او في اسم الجبيبة وبذه الفقره يلمح الى مطلع قصيده المطهر زهير بن سلمى وهو امن ام او في دمنة لم الكلم بحومانة الدراج فالمتثلم اى من منازل الحبيبة المكنية بام او في دمنة لابخيت سائلها عدين الموضعين كانه لم يعرف بلك الدمنة بعينها لعروطنعرفها او من اثارها وحذف التاء من بكلم قياس اما كسر الميم فللوزن والقافية وكسر لان الساكن اذا حرك حرك بالكسر والحذب الطائفة بلدح اسم موضع عرفت للعلمية والتانيث على تاويل البقعة ولانه منقول عن الفعل من قولهم بلدح اذا اخلف الوعد بخفي جمع عجيف كمرضى جمع مريض والعجف بالتحريك الهزال والاعجف المهزول وجمعه عجاف على غير قياس لان افعل فعلاء لا يجمع على فعال ولكنهم بنوه على سمان والعرب بنى الشيء على ضده كما قالوا عدوة بناء على صدقة مع ان فعولا اذا كان عين فاعل لا يدخله الهاء ومن امثالهم في التحزن على الاقارب لكن بلدح قوم بخيل واول من تكلم بها بيهس الملقب بنعامة لما راى قوما في خصب واهله في شدة كان لم يكن

دومثل اجمع وما يتصرف منه في باب التاكيد فانه يجب تجريده عن الضمير المؤكد واما قولهم جاء القوم باجمعهم فبضم الميم لا بفتحها وهو جمع لتوكيد جمع على حد فلس وافلس والمعنى جاوا بجماعتهم كذا في مغني اللبيب ورمى الدهر مجاز عقلي والارزاء بتقديم الراء المهملة جمع رزء بضم الراء وفتحها وهو المصيبة والظرف اعني بالارزاء لغو متعلق برمياني وجملة حالا من ضمير المتكلم لهم والفاء الغطاء وكذا الغشوة والركات الثلث في الفيل للجمع مع سكون الثاني والنبال جمع نبل وهو السهام العربية وهي مونثة لا واحد لها من لفظها وقد تجمع على انبال والنبال صاحبها واما قال اولا رماني وثانيا فوادي اعاد الى ان المرمى بالحوادث ظاهرا هو الشخص لكن المصاب حقيقة هو القلب وفي اختيار اذا في اذا اصابتني ايذان بتحقق وقوع المصيبة واختيار سهام على سهم لاقامة الوزن وللبيان الواقع والا فالمبالغة فيه اكثر كما لا يخفى والنصال جمع نصل وهي حديدة السهم والسكين والرمح وبعد البيتين المذكورين وكان قد ابال بالزرايا الا اني ما انتفعت بان ابالي وذلك اى الرمي المذكور والتوارد التعاقب وتقاعم الامر عظم والعشائر جمع عشيرة وهي القبيلة واللام بدل مما لمضاف اليه اي عشائري واخواني وتلاطم امواج الفتن ضرب بعضها بعضا والتميمة التعويذة التي تجعل في عنق الصبي لئلا يخاف وحلتا في تلك الديار كناية عن اقامتا لي وقت الشباب فيها والاول يقتضي الاخراص او عل على وزن افعل مهموزا الاوسط فقلبت الهمزة واوا اعلا عن القياس وادغم يدل على هذا قولهم هذا اول منك وجمعه على اوايل وقال قوم اصله وول عل فوعل قلبت الواو الاولى همزة وانما لم يجمع على اوال لاستثقالهم الواوين بينهما الف الجمع وبالجملة واول ارض معطوف على ديار وجلدي مفعول مس قدم للوزن ترابها عائد عليها عليه وعكسه يابى العرف ويروى على ان الطعان المطراع تفسير لما انشده ابو النصر الاسدي وهو احب بلاد الله ما بين صارة الى قفوان ان

تضمين از ابيات لعمرو بن الحارث الجرهمي كما له تخرنا بعد ما فنى مع عشيرته من مكة شرفها الله
الى اليمن كما اشار اليه في قوله وكنا ولاة البيت من بعد نابت نطوف بذاك البيت
والخير ظاهر فاخرجنا منها الملك بقدرة كذلك بالانسان تجري المقادر بلى نحن كنا
اهلها فاباد نا صروف الليالي والجدود العواثر والجون بضم الجاء اصل بكة في
حضيضها مقبرتها او الصفا معروف ومعنى البيت كان لم يكن من اجراء المجرى منتهيه
الى الصفا مانوس به ولم يحدث بالليل لانه يتحدث وكان من عادة العرب السمر اي
الحديث بالليل ولذا خص السامر بالذكر والهجران ضد الوصل نهى بجره هجرا او هجرانا
من باب نصر ونسجت من نسج الثوب ينسجه نسجا من باب ضرب ونصر والعناكب جمع العنكبوت
حذف التاء كما هو القاعدة في جمع الحماسي على فعالل كما نبه في جمع العندليب فراذ على
راي وقوله نسجت على صيغة المبني للفاعل لان العنكبوت ناسجها للمفعول كما قال الشارح
في اواخر مباحث التشبيه ولا منسوجة عليه العناكب وذلك بتقدير المضاف اي بيوت
العناكب او على الحمل على المبالغة ثم تسمية العناكب على الشيء كناية عن الهجر به حجابا مستورا
اي ذا ستر كما نبه سيل مفعم اي ذو افعام وكوزان مخ يراد ما لتوانه حجاب من دون
حجاب او حجب فهو مستور بغيره او حجاب بستران بصر فكف بصر المحتجب به والمشكا
الشكاية وتقديم الى الله للحصر واختاري جانب الاساءة اذا وفي جانب الاحسان
ان ايماء الى ان الاولى معطوعة والثاني مشكوك فيه ثم الجاني معطوف على رماني
او على طرحت وثم للتراخي والالجاء الاضطرار وفرط الملال كثرة السامة والبال القلب
وضيقه كناية عن سوء الحال واللفظ الرمي رفع اي مكان مرفوع الى خفض اي مكان
منخفض مطمئن وفي الكلام ايماء الى ان انتقاله من ارض الى ارض اضطراري ثم لا يخفى
حسن الجمع بين اللفظ والجر والرفع والخفض الخ من الجمل الاستئناف اي اثر كنته وهو
فبرك فالمفعول اما محذوف او متروك مراد به مجرد الاقامة والمحذور اللفظة وهو اه

بفتح الباء مدينة مشهورة بخراسان حماها اي حفظها والافات جمع آفة وهي الداهية
عيني على لفظ المفرد والمثنى ومن في منها تجريدية كما في رأيت من زيد اسدا او المراد
من جهتها او فيها وفي الكلام استعارة وبلدة عطف بيان لجنة النعيم حتى يتم المدح للايضاح
المتبوع ان لم يشترط في عطف البيان التعريف كما يفهم من كلام الزمخشري قوله تشبيه صريح
وقوله فتم كارتة طعام مساكين بدل منها ان اشترط فيه ذلك عند البصريين كما نص عليه ابن هشام
وضعف قول الزمخشري في الايتين والحق انه ليس بشرط صرح به الثقات والطيب خلاف الخبيث
وكريم صفة مشبهة من كرم الرجل بالضم من الكرم والموتيق اللوم ووصف المقام به مجازي اي
كريم اهله كما في الكتاب الكريم الكريم او من كرمت الارض اذا زكى زرعها والصفة المشبهة تجيء ابدا
من اللازم واذا اريد اشتقاقها من المتعدي يحمل لازما بالنقل الى فعل بالضم كما في رحم ورحيم
والحاسن جمع حسن على خلاف القياس كانه جمع محسن واليمن البركة سطعت اي ارتفعت
حمدت النار من باب فهم ودخل سكن لهبها ولم يطفأ جمر كي واليرات جمع نار كنار ونور
واصله نوران لان النار واويه بدليل تصغيرها على نويرة والغوائر سلوك طريق لا يوصل
الى الغط وبيران الجمل كلموين الماء ووجه الشبه الاهلاك ظل اي ضار والظل معروف والملك
بالضم الملكة وقيل السلطنة وهي الاستيلاء مع ضبط وتمكن من التصرف شبه الملك بشيء
واثبت له الظل وللظل الاستداد تمكينه وترشيحا وتخييلا واللواء الراية والشرع والشروع
في اللغة الاظهار والمراد به ههنا الطريقة المخصوصة المشروعة عن سان النبي ﷺ وبالعز اي الغلبة
اما طال عن لواء او متعلق بمعقود اي مربوطا محكما وعاد من العود بالفتح وهو الرجوع
العود بالضم الخشب وجمعه عيدان والاعواد والعود ايضا الذي يتخذ وتر العطر والوتر
يضرب به والعظم في اصل اللسان والرواء بالضم المنظر الحسن واكهن اي عاد ومنه ايضا
ونظم على البناء للمفعول اي جمع والشمل ما تشتت من الامر وما اجتمع منه ايضا من الاضداد
وكل من معينيه جايز الارادة لكن الثاني اظهر كما لا يخفى والشتات التفرق ووصل من

الوصل لا الوصول والبتات القطع وارتبعوا بالعين المهملة اى اخذوا ربعهم اى مترلهم
ودارهم او اكلوا الربيع او اقاموا فى الربيع ويروى ارتتعوا بتاءين مثناتين من فوق
اى اكلوا ما شاءوا ومن قولهم رتعت الماشية اى اكلت ما شاءت قال النابغة تخلتنى
ذئب اُبرِئ وتركنه كذى العر يكوى غيره وهو راتع ويروى ذى العار والعار فى النسخة
المقروة على المصنف ارتبعوا بالعين المهملة من ارتبع فلان ابله اذا تركها ترد الماء كيف
شاءت والمياسن جمع يُمن والدولة اسم لما يتداول بين الناس يكون مرة لهذا و
مرة لذاك والسلطان الوالى من السلاطة وهى القهر ظل الله قيل وجه التسمية ان الناس
ماينالهم فى الجملة وتحكى عنه والسلطان كذلك فانه ينتظم بوجوده مملكته كما ينتظم سلسلة
الممكنات بوجود الحق سبحانه وتعالى ان الظل ينتفع به ويلتجأ اليه عند اصطدام الحر كذلك السلطان
ينتفع به ويلتجى اليه عند اضطرار شرر الشر والرقاب جمع رقبة وهو موخر اصل العنق وقد
يجمع على ارقب ورقبات ورقاب وارقب وقد يطلق الرقبة على ذات المملوك ونفسه
والامم جمع امة وهى الجماعة مفرد لفظا جمع معنى وكل جنس من الحيوان امة الى ما قدر تنسيره
والطامى المزبل ولا يخفى ما فيه من حبس التعذيب والتعويه على المستعين والباسط من البسط
وهو التمهيد والتعويه والمهاد الفراش وجمعه لمهده ومهد بضمتين والاساس اصل البناء
والجور الميل عن الحق والوالى الماشى من باب ضرب والولاية بالكسر اسم لما تولیت به
وبالفتح مصدره والاماق جمع امق بالفم والسكون وهو الناحية والنصب الاقامة والسرادق
واحد السرادقات وهى التى تمد فوق صحن الدار وكل بيت من كرسف فهو سرادق واشتمل
امره اقتداه وعمل بمثاله ونص القرآن والسنة ما دل ظاهر لفظهما عليه من الاحكام وقد
يطلق على نفس النظم فالاضافة على الاول لامية وعلى الثانى بيانية والطوية الضمير والكلم منتشر
من الكلم وهو التاثير سمى اللفظ به لانه يوثر فى النفس فرحا وانبساطا ان كان طيبا
وحياء وانقباضا ان لم يكن قال امرء القيس وجرح اللسان كجرح اليد بل اقوى كما قيل جراحات

حاجات السنان لها التيام ولا لالتيام ما جرح اللسان وفيه لغات فتح الفاء مع
كسر العين وسكونه وكسر الفاء مع سكون العين والمراد بالكلم ههنا الكلام التام لعنى
كلمة الشهادة او القرآن كله على ما عليه المتعودون من عدم الفرق بين الكلم والكلام صرح
به الشيخ فى شرح اللب واعلاء كلمة الله تنفيذ احكامها والرسول هو الذى انزل عليه
كتاب او امر محكم لم يكن قبله وان لم ينزل عليه كتاب او نزل عليه حيوصل عدوا من التبليغ
والنبى اعم وقد يراد القدر المشترك بينهما وهو المرسل من عند الله لعباده عبادة
سواء كان صاحب شريعة لم لا قيل وعليه ورد قوله عليه الايمان ان تومن بالله وملائكته
وكتبه ورسله واليوم الاخر لوجوب الايمان بالانبياء مطلقا ويحتمل ان يكون
الاكتفاء بالرسل لان الانبياء تابعون لهم منسكون بشرائعهم فكان الايمان بهم ايمانا
بالانبياء وتصدقهم خليفة خبر مبتداء محذوف اى هو خليفة والخليفة فى الاصل
كل من خلف غيره فى امر من الامور اى قام مقامه وسد مسده على بالضم خلافة
والخليفى بتشديد اللام صيغ للمبالغة فيها كما يفهم من كلام الصحاح ثم جعل الخليفة
اسما لمن خلف غيره فى الملك والتاء للنقل من الوصفية الى الاسمية او للتانيث بتاويل
الموصوف من شاء اى نفس خليفة فى الصحاح الخليفة السلطان الاعظم وجمعها خلايف
على الاصل خلائف كقديم وكرام وجمعها على خلفاء محمول على اسقاط الهاء وبناء على
انه لا يقع الا على المذكر اذ الفعيل بالتاء لا يجمع على فعلاء وملك اى تصرف والسطوة
المرة من سطا به يسطو اى قهره بالبطش والجمع سطوات وايثار المرة على
الجمع ايذان بان السطوة الواحدة منكافية فى تملك الاقاق واسناد ملك الى
السطوة مجاز عقلى من قبيل الاسناد الى السبب والمراد بالحق خلاف الباطل
او الله تعالى وتقدس وهو منصوب خبر لكان قدم على اسمه وهو مداه للاهتمام او
مرفوع مبتداء واسم كان مستتر راجع اليه ومداه خبره والمدى الغاية وآية ما تينك اى

والتنوين عوض عن المضاف اليه والمعنى اي طريق سلكا اى ذهب كان غاية مسلوكا اظهار
الحق واعلاكلمة الله والالف فى سلكا للاستباع والذرى بالفتح كل ما استترت به يقال انا فى
ظل فلان وفى ذراه اي فى كنفه وستره والروائر فى القاموس كسر اللام لا فيه كما ترى
الحج فى موقع المصدر اي حوما مثل ما ترى فان قلت لا يصح ظاهر اشبه حومان الطائر
حول ذرى الخليفة بزوار الحج معتركا لعدم الجامع فما وجه هذا التشبيه قلت قد تقرر عندهم
ان المشبه به لا يلزم ان يكون على نمط ما ذكر فى حيز ما المعنى ههنا مثل حومان
الحاج حول البيت وقت رؤيتهم معتركين ثم الخطاب فى قوله كما ترى عام لكل من يتاتى منه
الرويه كما ذكر فى قوله تلقه واذا رايت ثم رايت فعما وسلكا كبيرا والحجيج جمع الحاج كالحج بالضم
والحجاج والحج فى اللغة القصد وفى العرف قصد مكة للنسك معتركا اى مزدحما مفعول ثان
لترى ان كان من الرويه بمعنى العلم وحال ان كان بمعنى الابصار وظاهر العبارة ان
يقول معتركة او معتركين لاسناده الى ضمير الحج فالوجه ان يقدر الموصوف اي قوما معتركا
ويحتمل ان يجعل من قبيل لابن وتامر او يجعل معتركا اسم مكان على ان يكون حالا من
بيت الله والرويه بمعنى الابصار او مصدرا بمعنى ترك اعتراكا لم يخل الى ما ذكر والنسيم الريح
الطيبة وقيل منه نسمت الريح كضرب نسيما ونسمانا بالتحريك هبت ونسيم رضى كلبن الماء
وضميره راجع الى الخليفة لانه مذكور فى المعنى والمراد بالحيا والزمن اعطاء ونضارته بافاضة
الخيرات الى اهله وكم خبريه مفيده للتكثير ومحلها رفع على الابتداء وخبره ملك والملاحى
فى الاصل المستقبل للريح لوجهه ليس دونه ترس والمراد به المعارض واللظى النار والباء
سببيه ومتعلقة بهلك ومن سخطه اى عدم رضاه مستقر فى موضع الصفة للظى لا للغو
متعلق بها والالف فى هلكا للاطلاق فى سلكا والمشهور ان هلك يهلك كعلم من باب ضرب
يضرب لكن صاحب الكشاف فى تفسير قوله تعالى ويهلك الحرث والنسل فى سوره البقره
انه قرا الحسن ويهلك بفتح اللام مبنيا للفاعل ثم قال وهى لغة نحو ابى يابى وذكر فى آخر

فى آخر الاحقاف انه قرا وفهل يهلك الا القوم الفاسقون بفتح الياء وكسر اللام وفتحها من
هلك وهلك اطار من اطار العصفور من الزرع والصاعقة نار يسقط من السماء فى
رعد شديد كذا فى الصحاح وفى الكشاف الصاعقة رعد معه نار لا تمر بشئ
الا اهلكته والاول هو الذى يناسب ههنا والسماك اسم لكوكبين احدهما من منازل القمر ويسمى سماك
الاعزل والآخر ليس من منازله ويسمى سماك الرامح والظرف متعلق بسمك اى ارتفع وقد
يجئ بمعنى رفع كما فى قوله تعالى الله الذى سمك السماء بنى لنا البيت فعلى الاول سمكا مبنى للفاعل
وعلى الثانى مبنى للمفعول او للفاعل على ان يكون لوازم السرح منصوبا على المفعولية وصادف
الرشد اي وجد الطريق المستقيم والغى خلاف الرشد والاسماك الجد والنجاح فى الامر والجمله
فى محل الجر صفة لمتعسف قرير العين اى ذات قرة والغره بالضم بالماء وبدونها البروده تقول
منه قررت به عينا بالفتح والكسر قرة وقرورا فيهما ورجل قرير العين وقد قرت عينه بقر
وقر بالفتح والكسر بعض سخنت قيل وهى كناية عن الراحة عند العرب لان بلادهم كانت حاره
جدا فالراحة عندهم فى البروده وفيه ان فى اضافه القره الى العين على هذا الوجه بروده جدا
والاظهر انه كناية عن السرور فان دمعه السرور باردة ودمعه الحزن حاره ولذلك قره العين
وسخنتها بالمحبوب والمكروه ذكره القاضى وغيره من اهل التفسير فى قوله تلقه وقرى عيناً
قيل معناه صحت عينه ذات قرار اى مستقره لا تضطرب بالنظر الى الطوائف رجاء من يحبه
وتعم سفعا كمنع والابتسام كالتبسم اول مراتب الضحك وقد تبسم كضرب والمبسم كالمجلس
الثغر واقبل بعضهم ادبر والاقبال الدوله والعنده والظرف متعلق بمسكا اى متشبثا
والضمير فى ملاحا راجع الى الخليفة اى ارتقى الخليفة فى المجد والشرف وارجاعه الى الدين يعكر
لتعين رجوع الضمير المعطوف اعنى فاصبح الى الخليفة وهو ممنوع لان العطف لا يرد على المكان
بل على العلو وهو فى الكشاف قال الخطيئة يمدح عيينة بن حصين حيث عز ابنى عامر فادرك
ما راية مالك الذى قتلوه وبانج بنيه بعضهم بعشادة لذبيان العلاء بمالك اى

ورفعت
اى الشرف

اى قبيله

الف ويهلك الخ
على الثلاثه ما الاخريره

استزيت لوتمك الشرف بابيك والمضارع منه التاء يعلى كما ذكره في الاول يعلو لكن العياك
والشايع في الماضي على بالكسر وكان على بعلامة التداخل او على لغة من يقول في بقي بقى
يدعوه الورى فجراصبح ان جعل بمعنى صار او كان وحال ان كان بمعنى دخل في الصباح
وربما فتحوا ريث ظرف لغو وما مصدرية اى ساعة فتحهم في الحرب ابهلته ربما فعل
كذا اى ساعة فعله وقد يستعمل بدون ما كقوله لاصعب الامر الا ريث يركبه و
في الكلام ايهام لطيف لجواز ان يراد بالعين الكسة المخصوصة وان يراد عين الفعل
من ملك والملك مفعل من الالوكة وهي الرسالة واصله مألك على انه اسم مكان او
مصدر بمعنى المفعول قدم اللام على الهمزة فصار ملأك ثم تركت الهمزة لكثرة الاستعمال
وردت في الجمع وسمي به الملك لانه واسطة بين الله وبين عباده فاريد الجوهري اياه في
فصل الميم من باب الكاف ليس كما ينبغي والحق ايراده في فصل الالف من ذلك الباب والعجب
انه اورده فيه مع زيادة اليم واورد المكانة في فصل الكاف من باب النون مع ان الميم
فيها اصلية ولو كان مكن تمفعل كتمسكن على ما توهم لقيل تمكون وموظ والمجاهدة الوان
بذل الجهد والدنيا تانيث الادنى من الدنو وهو القرب سميت الدنيا بها لدنوها والجمع
دنى كالكبرى والكبر واصله دنوو والاقرب في تصريفه ان الواو لتحركها وانفتاح ما قبلها قلبت الف
الساكنين ثم الف فحذفت لالتقاء الساكنين وذكر الكوفي انه حذفت الواو لالتقاء ساكنين والعنا
اسم من اعانه اعانة واصله عوانة في المصادر الاعانة فرياد خواستن وفرياد رسيدن
كرت بفتح الكاف وسكون الراء والتاء الفوقانية لقب دال على التعظيم في عرفهم و
والاقطار جمع قطر وهو الناحية والجانب والمشرقة من اشرقت اضاءت وقد اشرق
الرجل دخل في شروق الشمس والاعضان جمع عضن وكذا العضون والعضة بكسر العين
وفتح الباقي والمورق من الشجر ما خرجت اوراقه والعناية القصد وفي الكلام مكنيه
وتخييل وترشيح التشييد الاحكام من الشيد وهو الجص بكسر الجيم كذا في التلخيص لان هلال

وفي الصحاح الشيد بالكسر كل شئ طينت به الحايط من جص او ملاط والبنيان الحايط
ازما مشروعقب ما قرب من المصادر الانعدام وبران شدن والامطار افعال من المطر
تقول مطرت السماء من باب نصر مطرا بفتحتين وامطرها الله وقد يستعمل مطروا مطر
بمعنى السحاب والسحاب والسحب جمع السحابة والاشبال العطف والتشفق والاطواق
جمع طوق وكل ما استدار بشئ فهو طوق والحمام بفتح الحاء جمع حمامة وبكسره الموت والمراد
ان نعمه متقلدة في رقاب الناس كما ان الاطواق في الاعناق كذلك وقرارة الارض كناية
عن الاقطار زوال الحزن والحزن بفتحتين كالحزن بضم الحاء وسكون الزاء ضد السرور
قال القاضي في قوله تعالى فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون الخوف على المتوقع والحزن على
الواقع وفيه بحث لعوله تعالى اني ليحزنني ان تذهبوا به ويمكن ان يقال المنفي قصدا ان تذهبوا به
والحصر حاصل في الحال وبهذا يندفع اعتراض ابن مالك على قول جمهور النحاة ان
اذهب فاعل في لام الابتداء تحكيص المضارع بالحال بان الذهاب في الآية الكريمة مستقبل
فلو كان يحزن حالا لزم تقدم المعمول في الوجود على عامله مع اثيره ووسمت على البناء
للمفعول اي صرت واسمت وهي العلامة وعميم لطفه اي لطفه العام واللطف في العمل
الرفق فيه وقيل في قوله تعالى الله لطيف بعباده اي بر بحسن البر بايصال المنافع مرفق
والغبطة ان يتمنى مثل حال المغبوط من غير ان يريد زوالها عنه وبه تتميز عن الحسد
محظوظا اي ذا حظ ونصيب من الرزق وشد ذلك اي قوى اضافي جاذكر والعضد
الساعد وهو ما بين المرفق والكتف وفيه ست لغات عضد بضم العين مع ضم الضاد
وكسرها وسكونها وعضد كقفل وعضد وعضد كجبد وعنق ذكرها صاحب القاموس
والترعطف اي حرك بعض جانبي على ان من تبعيضية وهو كناية عن حصول بعض الارتياح
فيه وقد يقال هذا العطف كناية عن ازالة الغفلة لان الغافل يتنبه بحركة احد جانبيه
والاول انسب ثم هذا في عطف على ثم الباقي والهدى الارشاد والدلالة يذكر

ونونت وقد عداه الله الذين بهديه هدى وهدياً ومِدْيَةً وهداية بكسرهن فهدى وامتدى
وبدا في سواء الطريق لغة اهل الحجاز وغيرهم تحول هدته الى الطريق والى الدار وقد ورد
هدى في الكتاب العزيز على ثلثة اوجه معدى بنفسه نحو اهدنا الصراط المستقيم وباللام نحو الحمد
لله الذي هدانا لهذا وبالى نحو اهدنا الى سواء الصراط والعرف الذي ذكره السابح والمحشي
في حاشيتهما بين المعدى بنفسه والمتعدى بواسطة الحرف من ان معنى الاول الاداء
الى المقصد والايصال ولهذا اسند الى الله تعالى لخاصة لنهديهم سبلنا ومعنى الثاني الدلالة
واراءة الطريق ينسبه الى النبي صلعم انك لتهدي الى صراط مستقيم والى القرآن مثل
ان هذا القرآن يهدي للتي هي اقوم مع انه لا يساعده كتب اللغة منقوض بما حكاه عن ابراهيم
عليه السلام يا ابت اني قد جاءني من العلم ما لم يأتك فاتبعني اهدك صراطا سويا وعن
مومن ال فرعون يا قوم اتبعوني اهدكم سبيل الرشاد وعن فرعون وما اهديكم الا
سبيل الرشاد والحمل على الحذف والايصال مما لا يقبل سبحانه علم للتسبيح مصدر سبح
بمعنى نزهه تنزيها بليغا من سبح اذا ذهب وبعد لانك ابعدت من سبحه عما نزهته عنه
او من السبح بمعنى الفراغ من الشغل كانك جعلته فارغا عنه وما قصد ان يكون لتنزيه الله
تعالى لفظ براسه مخصوص جعل بمعنى التنزيه البليغ من جميع القبايح لازم الاضافة اليه تعالى
كحمد لا ينقطع عرفا في اللغة الفصيحة وقد يستعمل سبحان الله عند التعجب والسر فيه ان التنزيه
البليغ يستلزم التعجب من بعد ما نزهه عن المنزه فكانه قيل ما ابعده من هذا فيتاتى به القصد
به التنزيه اصالة والتعجب تبعا وتارة يعكس كما يشهد به موارد الاستعمال وانتصابه دايما
بفعل مضمر متروك اظهاره قد يجيء اصبح الله سبحان ثم نزل منزلة الفعل وسد مسده ودل
على التنزيه البليغ من جميع القبايح التي يضيفها اليه اعداؤه وهو منا جملة معترضة لكونه
بمعزل الفعل لا محل لها من الاعراب وقعت في اثناء الكلام لنكتة التنزيه على ما مر
به الشرح في اواخر الباب الثامن والسوءات الوسط والسبحان بكسر السين وحذف اللام جمع

للكساف ص

سبحانه كذا في الكشاف و

جمع سجل بمعنى الستين وهو الدلو اذا كان فيه ماء البتة والاستهاض لشئ الامر بالنهوض
اي القيام لذلك الشئ والرجل جمع راجل وهو خلاف الفارس والخيل الفرسان اعني الراكبين
على الفرس وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه كالقوم والنساء استعانه ليتفتح الكتاب بكل ما يمكن ان
يستعان منه بمجال من استعان بحذه من الخيالة والرجالة على اعدائه في مطلق الاستعانة
وذلك اشارة الى الرجوع وكونه اشاره الى طرح الاوراق يأباه السياق كما لا يخفى على
المنصف والفاتر المنكسر من فتر يفتر فتورا والسنوح الظهور فجاء بحمد الله اي اتى ما
جمعت عقيب رجوعي واضافتي اليه ما ذكرت متلبسا بحمد الله كترا منصوب بجاء على تضمينه
معنى الصيرورة مدفونا وهو صفة كاشفة لكنز لان الكنز المال المدفون ومن في من
جواهر الفوايد بيانية وليست في مثل هذا المقام زايدة للتوكيد كما توهمه الجوهري اذ لا يجوز
اسقاطها خلافا فيما جاءني من احد والظرف مستقر معلق بالكون التام لا الناقص لئلا
التقدير جاء كترا مدفونا كائنا في ما جاءني من احد والطرف مستقر معلق بالكون التام لا الناقص لئلا
التقدير جاء كترا مدفونا كائنا في ما جاءني من احد والتحف جمع تحفة وهو ما يتحف به الرجل من البر واللطف والجمع
التقديرات وهو صفة لكنز المشحون المملو والتحفة ما تحف به الرجل من البر واللطف والجمع
تحف وحضرة الرجل قربه وفناؤه وكناية عن نفس الرجل والعليه فعيلة من العلو وهو
الارتفاع والخدمة مصدر من خدمه كنصره بالضم والكسر وحملها على الكتاب تجوز والسدده
باب الدار جمع سدة كقرد والسنية فعيلة من السناء بالمد وهو الرفعة والملجا والملاذ
واحد وهو المعاذ وحصن حصين بين الحصانة والباء في بالنبي صلعم للتعليم والخلان جمع
خليل وهو الصديق من الخلة بالضم وهي الصداقة والملص جمع خالص والاخوان جمع اخ وقد
يجمع الاخ على اخوة بكسر الهمزة وضمها والنسبة الى الاخ اخوي بفتح الهمزة والى الاخوة اخوي
بضمها والكثير استعمال الاخوان في الاصدقاء والاخوة في الولادة وقد يجمع بالواو
والنون والاخوان الملص الذين خلاوهم عن شوب النفاق تشيعوني اي تجعلوني
مصاحبا بصالح الدعاء من التشييع او من الشاعة وقد تقدم السلام اي جعله مصاحبا
لكم وتابعا غالبا وفي بصالح الدعاء زيادة او على تضمين الاشاعة معنى الذكر والشكر

حمله ار

كثيرا ار

الثناء على المحسن بما اعطى من المعروف لق شكرته وشكرت له واللام افصح كذا في الصحاح والابتدائي
الى المفعول الثاني البته صرح به النقات فلا استقامة لما حوزه الرضي والمحصل في شرحيها
للصباح في قول الشاعر ٭ سأشكر عمرا ان تراخت منيتي ايادي لم يمنن وان هي جلت ٭
من كون ايادي مفعولا ثانيا لاشكر اللام الا ان يحمل على السلب نحو هزاوا بها وفي عاينت
على ما في بعض النسخ للمقابلة اي مقابلة ما عانيت والكد السعي في العمل والعناء بالمد المشقة
ومعنى المعاناة ربح كشيدن فعانيت العناء على ما هو مآل المعنى مثل تناميت عاله الوسع
في احتمال الوجهين ولو قرات عانيت من المعاينة لكان اظهر لكن الرواية لا تساعده
وتضرع الى الله اذا استكان وتذلل اليه طلبا لمعروفه وكذا تعرض وفي المصادر التضرع
زاري كردن والناكب من نكب عن الطريق اي عدل كعذب ودخل والمبين من الابانة وهي
الظهور هذا اي المحصلون الموصوفون بالصفات المذكورة لعمري اللام للابتداء
وعمري مبتداء حذف خبره وجوبا لسد جواب القسم مسده لعدم نقصي والعمر بفتح العين
وضمها البقاء ولا يستعمل في القسم الا بالفتح ثم قوله لعمري على ان يحمل على حذف المضاف
اي لوامب عمري وكذا امثاله مما اقسم به فيه بغير الله كقوله والشمس والليل والقمر وتقديره
اي ورب الشمس ويمكن ان يكون المراد بقولهم لعمري واشباهه ذكر صورة القسم لتاكيد مضمون
الكلام وبروجه فقط لانه اقوى من سايد المؤكدات واسلم من التاكيد بالقسم بالله
لوجوب البر به وليس الغرض اليمين الشرعي وتسميته غير الله به في التعظيم حتى يرد عليه ان
الحلف بغير اسمه هو وصفاته عز وجل مكروه كما صرح به النووي في شرح مسلم بل الظاهر
من كلام مشايخنا انه كفر ان كان باعتقاد انه حلف بحلف البر به وحرام ان كان بدونه
كما صرح به بعض الفضلاء وقد قال ع ان الله ينهاكم ان تحلفوا بابائكم فمن كان حالفا
فليحلف بالله او ليصمت وعن ابن عباس لان احلف بالله تعالى فاثم خير من ان احلف
بغيره فتبر وعن ابن مسعود مثله وذكر صورة القسم على الوجه المذكور لا باس به

ولهذا شاع بين العلماء كيف وقد قال ع قد افلح وابيه وقال عز من قايل لعمرك
انهم لفي سكرتهم يعمهون فهذا حري على رسم اهل اللغة وكذا اطلاق القسم على امثاله والعز
خلاف الذل والمراد به العلة لان العزة بعض العلة غالبا والمرام مصدر ميمي من رام يروم
رومها وهو هنا بمعنى المفعول والمعنى ان المحصلين المذكورين قليل مطلوبهم من حيث
انه مطلوب في الوجود وقلة المطلوب بهذا الوجه كناية عن قلة الطالب ضرورة انه لو كان
الحق المبين نصف المطلوبية كثيرا كان الطالب له ايضا كثيرا ففيه نفي للملزوم بنفي لازمه
وقد تحمل هذه الاشارة الى الحق المبين والمرام بمعنى اسم الفاعل والعزة اما على المعنى
المذكور او بمعنى الغلبة اي الحق المبين قليل الطالب او غالب طالبه لان الحق يعلو ولا يعلى
ولو ابقى المصدر على معناه المعتبر لكان اظهر اي الحق المبين قليل طلبه والطباع والطبع
والطبيعة السجية التي جبل عليها الانسان واللدد الخصومة فالاضافة في قوله لدد وهو الخصام
اريد بالخصام الخاصة عنى اي شديد الخصومة في الخاصة ويحتمل ان يجعل الخصام للمبالغة وما
نقله القاضي من ان الاية نزلت في الاخنس بن شريف الثقفي مردود بانه اسلم عام الفتح وحسن
اسلامه رواه ابن الجوزي وغيره واحتمال اسلامه بعد نزول الاية بعيد فعه قوله تعالى في حقه
فحسبه جهنم والجملة المحصورة ولبئس ماسى ٭ فان قلت المذكور في كتب النحو ان اللام الداخلة
على اداة الشرط للايذان بان الجواب بعدها مبني على قسم قبلها لا على الشرط ومن ثم سميت اللام
المؤذنة وسميت الموطية ايضا لانها وطات للقسم اي مهدته له وانت قد جعلت الجواب ههنا للشرط
بتقدير الفاء فهو مخالف لمذهب الجمهور الا ان يبنى على مذهب الفراء قلت ان اللام ههنا
زايدة لاموطية قسم كما قيل لمن كانت الدنيا على كما اري تباريح من ليلى فلكوت ارزح والمراد
بالذكر بالخبر والمراد بالعاجل الدنيا والحب بمعنى المحبوب اي انك تقول هذا رجل حسبك بوصف
النكرة به لان الاضافة فيه لكونه بمعنى المحبوب غير محضة كذا في الكشاف قلت اضافة الشيء اذا افاده
وفي الصحاح حسبك درهم كفاك والثواب والمثوبة يطلق الجزاء كما قاله الازهري ويعضده

الجواب م

اك اضافته ل

قوله تعالى لو كان الكفار ما كانوا يعقلون فلا عبرة عا في الصحاح من انه جزاء الطاعة نعم انه
كثر استعمالا في الخير كما صرح به ابن الاثير في النهاية والكريم العظيم والاجل الاجره والتوكل
الاعتماد على الغير والانابة الرجوع **قوله** افتتح كتابه بعد التيمن بالتسمية بحمد الله يحتمل ان يكون
يكون الظرف اعني قوله بحمد الله مستقرا في موقع الحال من فاعل افتتح لاصله للافتتاح ومعنى
الكلام افتتح كتابه بعد التلبس بالتسمية على وجه التيمن متلبسا بحمد الله فلا تفاوت ح بين
التحميد والتسمية في التعلق بالافتتاح سوى انه اورد لفظ التيمن اشارة الى ان باء
بسم الله للملابسة ظرف مستقر حالا من فاعل عامله المقدر وان جعل التلبس هو التيمن بذكره
دلالة على شرف على الله والمناسب لما ذكره الشيخ في شرح الكشاف وحواشي التلويح ان
يجعل قوله ههنا بعد التيمن اشارة الى ان متعلق الباء فعل التيمن لكن الحق الحقيق بالقبول
وعليه الفحول ان تعدد الفعل المخصوص اعني اوتلف ههنا وبالجملة خصوصية كل
فعل شرع في مدلوله متبركا بالباء ولذا التزم حذفه في كلام الحكيم بعد ورد ليكون ملفوظا كل
من شرع في فعل متبركا بالتسمية على ما في القرآن اذ لم يذكر الفعل لوافق به مخالفة
تسمية من شرع في غير القراءة او للاشعار بانه موضع ينبغي ان لا يلتفت فيه غير ذكر الله او لو
ذكر الفعل المستدعى للفاعل فسلكنا تلك الطريقة لفات ذلك المقصد ولهذا قال بعضهم التقدير
بسم الله ابتدأ او اؤلف بعد الفعل الخاص لدلالته على تلبس كل مشروع فيه ابتدائه واثنائه
بالتسمية احسن بالمقام وأولى بتأدية المرام من تقدير ابتدائي اذ غرض الموفق تلبس
جميع اجزاء الفعل بالتبرك بالتسمية وكذا ما استحب الشارع كل ما يعذر ذلك تحقيقا
ولا حرج في الشرع جعل طريقة كون المشروع فيه ملصقا بها كما في النية حيث اعتبر تحققها
في ابتداء العبادة تحققا في جميعها تقديرا ولذا ذكر الابتداء في حديث الشباره لان
المقدر فعل البداءة وقد يستشهد على تقدير الفعل الخاص لقوله ﷺ في خطبة النكاح ومن لم يذبح
فليذبح باسم الله وقوله ﷺ باسمك ربي وضعت جنبي وباسمك ارفعه وقوله ﷺ باسمك

التعلق

القرآن

ابتدائي

امتثل

باسمك احيى وباسمك اموت فانها يدل على ان حقيقة تقدير الافعال الخاصة وفيه انه مبني على
تقدير تعلق الجارات بالافعال الظاهرة وهو في حيز المنع فلتستدل على هذا او لتحمل ان يكون
الظرف المذكور لغوا نسبة الافتتاح الى الحمد فقط مع تأخره عن التسمية استعمالا بافادة
التلقي واعراضا عن ذكر الجملة وملوحا الى ان تأخر الحمد عن التسمية لا ينافي وقوع الافتتاح
به فلا تعارض بين حديثي الابتداء بالتسمية والابتداء بالتحميد صحة لان الباء فيهما
للاستعانة وللاستعانة شبه لا يأتي في الاستعانة بأفراد كما طرد اذ جعل باء البسملة على الاستعانة
لا يلتئم بحسن التأدب لانه يقتضي ان يصير اسم الله آلة والآلة لا يكون معبودة بذاتها وحمل
بالحمد في الحديث عليها يقتضي خروج الحمد عن الكتاب وموناف للعرف بل لان الابتداء امر عرفي
يعتبر محمدا من حسن الاخذ في التصنيف الى الشروع في البحث كما قيل اولان الاول محمول على الحقيقي
والثاني على الاضافي اقتداء بالكتاب والاجماع الواردين على تقديم التسمية واحتياط في
العمل بما ان في التسمية حمدا لانهم لم يكتفوا بها لان من اتى بالتسمية لا يقال الحامد وبهذا
ثبت التعارض بين الحديثين واصح الى التوفيق ولان المناسب مقام التعظيم
التشريع بالحمد وحصره عليه تم **قوله** اداء بعد ما لوح الى تعليل الافتتاح بهما لعمل بموجب
الحديثين اشار الى تعليل الافتتاح بالحمد بوجه آخر فقوله اداء مفعول له للافتتاح واورد عليه
ان اداء حق الشكر يحصل بمجرد الحمد ولو في آخر الكتاب فكيف يعلل الافتتاح به على ان
قوله الحمد لله اخبار بثبوت الحمد له والاخبار عن ثبوت شيء لشيء لا يجب عن الاول بأن الغرض
الاصلي من الافتتاح بالحمد في هذا الوجه ربط القيد الذي هو تلك النعماء وجلب المزيد
الذي هو التأليف وهما حاصلان بالاداء المذكور ضمن مقدم في ضمن مقصد بهما
ولهذا قال من شكر نعمائه مع تقدم الحمد اعناء الى قوله لئن شكرتم لازيدنكم ولا يخفى
انه اذا كان المقصد ذلك الربط والجلب كان تقديم الحمد على الجانب الذي هو التأليف
واحيا معلل الافتتاح بالحمد لاداء المذكور ايضا مؤيدة النكتة على انه يجب ان الاطراء

والانعكاس غير لازم في العلل والمقتضيات فتعليل الافتتاح بالحمد بالاداء لا يقدح فيه حصوله بغير هذه الطريقة وقد يجاب بانه تعليل الافتتاح باعتبار ما اشتمل عليه من التحميد لان التحميد مخصوص ويرده الفرق البطين بين تقديم الحمد والتحميد المعدم فانه وبابه تعليل بحمد الله لا الافتتاح وفيه ان المقصر بالبيان الافتتاح بالحمد فابقاؤه بلاعلة وحمل اللام للتقييد باباه الذوق وبان الشكر وان حصل بمجرد الحمد لكن اداء حقه لا يحصل الا بتقديم الحمد وفيه ان كون التقديم على تاليف الكتاب حق شكر النعماء مستبعد ثم رجب تقديم المقصر الشكر عند قصد الربط والجلب لاجلها لا لاجل كونه حق الشكر على ما مر ان الحق ههنا مثله فيما شكرناك حق شكرك كما سنذكره الآن وعن الثاني بان الاخبار بثبوت جميع المحامد لله تعالى عين الحمد كما ان قول القائل الله واحد عين التوحيد وبان القول المذكور ليس له اخبار واقع موقع الانشاء مستعمل في معناه مجازا اذ الظاهر ان المتكلم به ليس في صدد الاخبار والاعلام لان المخاطب به هو الله وفيه وضع اللفظ موضع المضمر ومعنى الحمد لله الحمد لك يا رب لمقصود الملفوظ به انشاء تعظيمه تعالى بوصفه بالجميل وايجاده بهذا اللفظ والقول بانه مشترك بين الانشاء والاخبار كصيغ العقود لا يليق اليه لان الصيغ المذكورة اخبارات في اللغة نقل بالشرع الى الانشاء لمصلحة الاحكام وابيات النقل في امثال ما نحن فيه لضرورة داعية مشكل جدا قوله تحقيق شيء مما يجب

الافتتاح

نقلها الشارع

بتاوم

والمراد

والمراد بالشكر اللغوي الذي يتضمنه الحمد هنا لا انهما متحدان مفهوما ذاتا كما ستطلع عليه والمقصر على التقادير ان المراد شيء من الشكر كما هو حقه بصفاء اعتقاده وخلوص طويته فهو المراد بحق الشكر وفيه رمز الى ان قوة الحامد لعي بحق شيء من الشكر وان لم تقدر على ان يشكره حق شكره قوله فهو الثناء باللسان اورد عليه ان قيد باللسان مستدرك لان الثناء لا يكون الا باللسان واما قوله ع لا احصي ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك فمحمول على المجاز والدال عليه قصد الخ كذا اجيب بانه بيان للواقع ولو طيه للفرق بينه وبين الشكر في مقابله قوله فيه سواء كان ذكرا باللسان ع وبانه لرفع احتمال التجوز اعني اطلاق الثناء على ما ليس باللسان مجازا وهذا اعني ذكر لفظ يدفع احتمال التجوز الذي تبادر من المسمى في الاصطلاح ببيان التقدير فلا يرد ان صرف اللفظ الى حقيقته لا يحتاج الى دليل والحق ان اختصاص الثناء باللسان غير محزوم به بل المفهوم من الصحاح ومن الكشاف في تفسير قوله تعالى واذكروا ما فيه وغيرها من الكتب الثناء هو الاتيان بما يشعر بالتعظيم مطلقا بعد ذكر في الجمل ان الثناء الكلام الجميل لكن بعد تسليم اختصاص الكلام باللفظي فلا يكون محمولا على الاكثر اكل اللفظي قال قلت كيف يحصل الحمد اللغوي باللسان وقد قال عز من قايل وان من شيء الا يسبح بحمده واكثر الاشياء لا لسان له قلت لما ثبت ذلك الاختصاص بالنقل عن علماء اللغات من ارباب اللغات يحمل امثال ما ذكر عندهم على المجاز قوله على الجميل لم يعرض للمحمود به لدلالة الثناء عليه دون المحمود عليه وانما ترك ذكر المحمود عليه اللازم في اكثر المقصر الكتفاء بقوله سواء يتعلق بالنعم وترك مهنا قيد قصد التعظيم لما ذكر من دلالة الثناء عليه قال قلت اذا اثنى احد على ظالم على ما فعله من نهب الاموال وقتل النفوس بغير حق على قصد التعظيم قالط انه حمد ولذا يذم هذا الى ما لا ان حمده لم يقع في محله مع انه ليس على الجميل قلت لو سلم ما لجميل اعم من ان يكون حسنا في الواقع او عند

الاصوليين ص

بلا فاصل

او عند المثنى والطان الحامد فى الصورة المذكوره لعد المحمود عليه جميلا او ليصور بصورة
فان قلت انهم قد صرحوا بوجوب كون المحمود عليه فى الحمد اختياريا وان عم المحمود به
على الاشهر ووجهوا اشتراطه على المدح بانه مشعر بالاختيار الذى هو القاعدة العلمى
فى اصول الدين دون المدح لصحة قولهم مدحت اللولو على صفائها المذكور خال عن التقييد
به فليس بمطرد قلت اجاب الشيخ فى شرح الكشاف بان الموصوف مقدر اى الفعل الجميل
المختار من الفعل بالكون بالاختيار على ما صرحوا به ان قلت فيلزم ان لا يكون الثناء
على الصفات القديمة حمدا اذ استناد تلك الصفات على الذات ليس بالاختيار والا
لزم حدوثها على ما هو المشهور المقرر فى علم الكلام ولو سلم فليست من قبيل الافعال
اللهم الا ان يصرف الحمد عليها الى ايجادها قلت لما كانت الذات كافية فى اقتضاء تلك
الصفات جعلت بمنزلة افعال اختيارية يستقل بها فاعلها ولان تلك الصفات مبدأ
لافعال اختيارية والحمد عليها باعتبار تلك الافعال فالمحمود عليه فعل اختيارى فى الحقيقة
والمآل وقد يتوسع الحمد فيجاء كما مر مجازا عن المدح كما فى قوله تعالى عسى ان يبعثك ربك مقاما
محمودا واما المصير الى ما ذهب اليه الآمدى من جواز استناد القديم الى المختار دون تجويز
ان يحمد على تلك الصفات حقيقة هذا الاعتبار كما زعمه الخطائى مما لا يعول عليه هذا المقام اذ لا
يفيد الفعلية كما عرفت على انه لا يصح فيما يتوقف عليه الفعل الاختيارى كالعلم والقدرة
والاتصال او تقدم الشئ على نفسه ويمكن دفع اعتراض الفعلية بان اهل اللغة يطلقون
الفعل على الصفة ولهذا يطلقون على العالم اسم الفاعل فتامل سواء
تعلق بالفضائل او بالفواضل سواء اسم بمعنى الاستواء لوصف به كما يوصف بالمصادر
ومنه قوله تعالى الى كلمة سواء بيننا وبينكم وهو مبتدأ خبره الفعل بعده اعنى تعلق فى تاويل المصدر
مبتدأ كما صرح عبد الرحمن فى قوله تعالى سواء عليهم اانذرتهم ام لم تنذرهم والموصول والمعرف بلام
بالفضائل وتعلقه بالفواضل سيان وسواء لا يثنى ولا يجمع على الصحيح ثم الجملة اما استيناف

اما استيناف او حال بلا واو او اعتراض بقى ههنا شبهة وهو ان ام لا حد المتعددة
والتسوية انما تكون بين المتعدد لا بين احده فالصواب الواو بدل ام او لفظ او بمعنى
الواو وكون ام بمعنى الواو غير معهود وقد استناد الرضى الى بعض التركيب على ان هذا ان
سواء فى مثله خبر مبتدأ محذوف اى الامران سواء ثم الجملة الاسمية دالة على جواب الشرط
المقدر ان لم يذكر الهمزة بعد سواء صريحا كما فى مثالنا او الهمزة مجردة ان عن معنى الاستفهام
مستعملان بمعنى الشرط لعلاقة ان ان والهمزة تستعملان فيما لم يتيقن حصوله عند
المتكلم واو وام لاحد الشيئين او الاشياء والتعدد مثلا ان تتعلق بالفضائل
او الفواضل فالامران سواء والشبهة انما ترد اذا جعل سواء خبرا مقدما وما بعده مبتدأ
ثم المقرر فى قوله تعلق راجع الى الثناء واشاره الى عموم الجميل المتعلق والرجوع الى
نفس الجميل موصوفا كما مر فى المتن اذ يكون من قبيل قولنا الحيوان جسم حساس سواء
تعلق بالانسان ام لا واما الرجوع الى الحمد لتعدد جدا والفضائل جمع الفضيلة
وهى كل فضلة ذاتية والفواضل جمع فاضلة وهى المزية المتعدية والمراد بالتعدى ههنا
التعلق بالغير الحقيقة وجوبا كالانعام اعنى اعطاء النفع لا الانتفال كما توهم والا
لم تكن الحمد والشكر اصلا لان المحمود عليه فعل اختيارى التبه كما مر والفعل لا يقبل الانتقال ام
قوله والشكر فعل ايذان قلت لم عرف الشكر وبين التبه بينه وبين الحمد مع
انه غير مذكور فى الكتاب قلت لانه لما كان قرينا للحمد وقد فسره كان مظنة ان يقع
فى وهم السامع ان الشكر هل هو هذا فسره وبين الفرق تخليصا للسامع عن ورطه
الحيرة وليس المراد ان الحمد فى هذا المقام فى من قبيل الشكر والمادة مادة الاجتماع
لانا الشيخ صرح بان فى الكلام شيئا ما على تحقق الاستحقاق فبين ومع الاستحقاق الذاتى
الاستحقاق بصفاته الذاتية فالحمد ههنا على الصفات الذاتية مع صفة الانعام فكيف
يكون من قبيل الشكر وهو مخصوص بالفواضل اللهم الا ان يلاحظ ههنا حمد ان الحمد

احدهما بازاء الصفات الذاتية المستفاد من التعلق باسم الله والآخر من التعلق بالانعام
ونعم كل منهما على حاله وحمل الشكر متحدا مع الثنا والجنى ما فيه من التكلف قوله بنبئ
عن تعظيم المنعم اى يشعر فى حد ذاته بحيث كلما اطلع عليه علم بعظمه ولا ريب فى تحقق
هذا المعنى فى الشكر الجنانى اذ لا يقبح فيه الجهل بالمبنى كما لا يخفى فى دلالة اللفظ الموضوع
على الجهل بالموضوع وعدم استعماله فيه انه كما يجوز ان يطلع على اعتقاد الشاكر باخبار
الغير او بالالهام او باخبار المعتقد نفسه او بفعله او يكون المبنى بلا واسطة عن تعظيم المنعم
بالنظر الى الغير على كل من التقادير موالاعتقاد لا غير وههنا بحث وهو ان الابناء عن
الشئ والاستدلال عليه يغايران قصده ولا شك ان قصد التعظيم معتبر فى الشكر والاحسن
ان يعدل قوله مبنى عن الى قوله يقصد به فليفهم قوله لام الانعام متعلق بالفعل ولم يعد
الانعام يكون على الشاكر لعدم شيوعه بالتقل الصحيح كما صرح به البعض ثم ان اللام فى الانعام عوض
عن الاضافة اى انعامه قوله او اعتقاد او محبة بالجر عطف على ما قبله بأو وعطف لا حقه
بما يدل على ان مجرد الذكر اللسانى والعمل الاركانى شكر وان لا واقعة ما اشير اليه فى حواشى
شرح المطالع من ان ذكر اللسان والعمل الاركانى شكر اما لم يطابقه الاعتقاد ويخالفه افعال
الجوارح فى الاول لان تلك المطابقة وعدم المخالفة شرط رابع ثم المراد من الاعتقاد التصديق
جازما او راجحا ثابتا ام لا وقيل المراد به الجزم واعلم انهم صرحوا بان الشكر بالجنان اعتقاد
اتصاف المنعم بصفات الكمال او اعتقاد اضافة بعضها الانعام وانه ولى النعم فى مقابلة
انعامه لا مجرد المحبة ولا مجموع الاعتقاد والمحبة وان الزمته تلا لعطف لعطف المحبة على الاعتقاد
ثم انه قدم من موارد الشكر اللسان لكونه اظهر فى الابناء ووسط الاعتقاد الذى هو اشرف
الافراد رمزا الى ان خير الامور اوسطها قوله او عملا وخدمة بالاركان اما عطف
الخدمة على العمل تنبيها على ان العمل انما يكون شكرا اذا كان على وجه الخدمة واما اذا كان بالاجرة
فلا قوله وحده حال من اللسان على تاويله بالنكرة عند سيبويه اى منفردا ودمت الاصفهانى

الاصفهانى الى ان التعريف فيه وفى نظائره للعهد الذهنى لا الى رجى والمعهود الذهنى نكرة
فى المعنى ولهذا يعامل معاملتها كما سيجئ فلا احتياج الى التاويل وقال ابو على الفارسى انه منصوب
على انه مفعول مطلق للوالى المقيدة اى سوحد اللسان بكونه مورد الحمد تو حد اعنى هذا
يكون هذا للقصر الحصرية المستفادة من خبر الفصل فى موقوله هو الله ان وعند الكوفيين
نصب على الظرفية عينى فى حال وحدته لا مع غيره قوله نعم النعم اى الانعام بها اذ الفواضل
فى المزايا الغايبة بالشخص مستدعية للغير قوله على الوصف بالعلم والشجاعة ليست
الباء صلة للوصف وان كان المتبادر ذلك حتى يرد عليه ان الوصف بهما كيف يجوز ان
يكون فى مقابلة الانعام فلا يتحقق عدم صدق الشكر فى هذه الصورة بل هى بسببية والمعنى
على الوصف بازاء العلم والشجاعة عنه فان قلت الشئ عنه ملكه نفسه بغير اختياره فكيف
يكون الوصف بازائها حمدا وقد اشترط اختيارية المتعلق قلت الشجاعة تطلق على
انكار ملك الملكة ايضا كالخوض فى المهالك والاقدام فى المعارك وهى المراد ههنا قوله
والله اعلم بالذات المراد بالاسم ههنا ما قيل الصفة او اللقب والكنية فان قلت
وضع العلم بازاء ذات بعنوان فرع تعقل وحين لم يعلم حقيقته بعلم لم يتصور ذلك قلت
لا نزاع فى وقوع تعقله بوجه ما بالعرض والاضافة والسبق والتعلق على قدر ظاهر
منها بالنص الآلى والمعنى بتعقله بكنه حقيقته وذا غير لازم فى وضع العلم لا فى الوضع
العام للخاص على انا نختار ذلك اذا لم يكن الواضع مطلقا او واضع هذا الاسم هو الحق تعم
اما اذا كان وضعه فعلم غيره ما بالالهام او الوحى فلا وذات الشئ قد يتعقل على حقيقته
وقد يتعقل بهويته الخارجية وقد يتعقل بما يقابل الوصف والمراد ههنا هو الثانى وهو يستعمل
كثيرا استعمال النفس واستعمال الشئ ولذا يحوز تانيثه وتذكيره وخص بالذكر من بين
الذات من صفاته العلى الوجوب الرازق الذى يفرق اليه مطلق الوجوب الخ لاختصاصه به
ولانظوائه على سائر صفاته لانه معدن لكل كمال وبعد عن كل نقصان ثم ذكر

استحقاق جميع المحامد الدال على ان كل كمال وكل نوال للمجناب به فقد توطئة لما ذكر من وجه
تعلق الحمد على هذا الاسم والمحامد جمع بحمده بكسر الميم مصدر بمعنى الحمد قوله ولذا لم يعل
الى قوله على لحق الاستحقاق بين اى لكون لفظ الله علما للذات من حيث هو لا صفة لخصوصه
من صفات الله بعد تعلق الحمد عليه بنيها على استحقاق الذات من حيث هو اى من غير ملاحظة
خصوصية وصف واعترض عليه بانه لا استعارة فى الكلام بالاستحقاق الذاتى اذ لم يعهد
منه واعدم ان تعلق امر باسم غير صفة يدل على مثنائيه مدلوله على انه لو سلم ذلك فانما
هو اذا لم يصرح بان جهة الاستحقاق غير الذات وقد مر مرارا قوله على ما لا يخفى والجواب
ان هذا معلوم بالذوق حيث لم يتبادل الحمد للمنع لامتنان تعلق امر باسم يدل على مثنائيه
حد قوله وذكر وصف الانعام محمودا عليه بعد افادة الاستحقاق الذاتى لا يفيده ولا يغنيه
على ان لعطائه تدل على متصفه بجميع صفات الكمال واشتهر اتصاف تلك
الذات بهذه الصفات فى ضمن هذا الاسم لم يبعد ان يجعل التعلق به فى حكم التعلق
بالمشتق الدال على مثنائيه جميع الصفات وقوله بل انما يعرض اجراب عن للعذر
كان سائلا سال بان هذا الابهام لا يجزى اذا لاختصاص ثابت فى نفس الامر ولهذا
عرض المصنف لصفة الانعام فقال ليس الامر كذلك بل انما تعرض الى وههنا بحث آخر وهو
ان الاستحقاق الذاتى هو الاستحقاق بجميع الاوصاف كما اشار اليه السيد فى حواشى
شرح المطالع فقد اندرج فيه الاستحقاق بصفة الانعام فلم افرده بالذكر واجيب بان
ذلك كالتصريح بانه ادى الواجب للاقدر عند دم واشتهر من ان شكر المنعم واجب عقلا
او شرعا قابل وعكى ان يجاب بان الاستحقاق الذاتى هو الاستحقاق بجميع الاوصاف
الذاتية فانها لما لم تكن غير الذات اعطيت حكمها فلا يندرج فيه الاستحقاق بصفة
الانعام على ان الاستحقاق بجميع الاوصاف لا يستلزم الاستحقاق بكل واحد ظاهرا فذكر
الانعام تصريحا بالاستحقاق الوصفى اياء الى ان كل صفة من صفاته تعم مستقلا بافادة

بافادة الاستحقاق هذا وقد يقال المراد بالاستحقاق الذاتى انه اذا قطع النظر عن غير الذات
كان مستحقا لجميع المحامد ولا شك ان الله تعالى مستحق للتعظيم بذاته لان المعبودية
وصفة مقتضى ذاته كوجوده ولزوم تعلق الحمد بالفواضل والفضائل لا يقتضى ان
لا يستحق المعبود لذاته اذ لا يجوز ان يكون الفاعل مستحقا لذاته ان يعظم على فعله
فتدبر قوله وقدم الحمد لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به سياتى فى كتب تقدم المسند اليه
انك تعلم ان الاسم مقدم تارة ويجعل مسندا اليه ومتاخره اخرى فيجعل فاعلا على كل
سد على بكثرة ولا حاجة فى ذلك الى اعتبار انه موخر فى الاصل او مقدم فسواء اعتبر الحمد مؤخرا
فى الاصل بان يكون التقدير احمد الله حمدا او مقدما بان يكون احمد حمد الله ثم يسقيم
بيان النكد فلا وجه للاستصعاب بان النكد انما يلزم عند الموضع للالتفات والحمد
هنا قارن لانه مبتدا ولم نر باقتضاء المقام ما هو المصلح فى هذا الفن اذ الاهتمام
ليس بمقتضى الحال بل هو حال المقتضى تقديم الحمد وهو التقديم بل الاولى ان المقام
الذى هو مفتاح تاليف يقتضى اهتماما بالشان الحمد واراد بقوله مزيد اهتمام به لان الاهتمام
العارض للحمد بمعونة المقام اولى بالرعاية من الاهتمام الثابت للاسم الزايد على اهتمام غيره
فى نحو ان البلاغة فى الكلام عبارة عن مطابقته لمقتضى الحال المقام مع فصاحته لكن
فيه بحث وهو انه يشكل بقوله تعم فلله الحمد رب السموات الآية وقوله تعم وله الحمد فى السموات
والارض وقوله تعم فى سورة التغابن وله الحمد الى غير ذلك حيث قدم اسم الله على الحمد
فى هذه الايات مع ان المقام مقام الحمد والجواب منع ان المقام فى الآى المذكورة مقام
الحمد بل مقام بيان استحقاقه تعم واختصاصه بالحمد كما اشير اليه فى الكشاف وهذا يقتضى
تعميم الظرف كما لا يخفى قوله على ان صاحب الكشاف اشارة الى دفع ما يتوهم من ان
فى تعميم الحمد دون التخصيص المقتضى فى هذا المقام وبوجه يصح صاحب الكشاف
فى سورة التغابن بانه قدم الظرفان فى قوله الحمد وله الملك لدل على الاختصاص

مما ذكره من اقتضاء المقام لعدم الحمد معارض لفوات الخير المطلوب فيه وحاصل الدفع
ان اقتضاء المقام منضم مع تصريح صاحب الكشاف بوجود الاختصاص في الحمد لله
كاف في عدم الحمد فلا مانع من التعديم مع وجود المقتضى اعني المقام ان قلت فما وجه ما
ذكره في سورة التغابن قلت عبارته هناك بعد ذكرها فان قلت لا وجه للاعتراز
التخصص فيما نحن فيه طاسمي من ان المخاطب بالحمد العقر به كيلا يكون جاحدا حكما مشبها
بصواب وخطاء والمخاطب عندنا هو الله تعالى كما ذكرت فيما سبق قلت الوجوب
المذكور في العقر الاصلي دون الحقيقي والعقر فيما نحن فيه حقيقي ولو اد عانيا ونظيره
اياك نعبد قوله بان فيه اي في الحمد لله بعدم الحمد ايضا اي كما في تاخره وهذا اولى
ارجاع الضمير الى ما ذكره هو المناسب لكلام العلامة حيث قال اجراء صفات الربوبية
والانعام مجلبة للنعم ودافعة لها والملك علة لله بعد الدلالة على اختصاص الحمد به وانه
يحق في قوله الحمد لله دليل على ان من له هذه صفته لم يكن احد اخق منه بالحمد والثناء
عليه عاموا الله قوله وبهذا يظهر الخ اي بمصرح صاحب الكشاف بان في الحمد لله دلالة
على اختصاص جنس الحمد به تعالى يظهر ان ليس نفيه الاستغراق بناء على ان مناف مذهب
الاعتزال كما ذهب اليه الكبير من شراحه اذ اختصاص الجنس يستلزم اختصاص جميع الافراد
فلا فرق بينهما في انهما يفيان بحسب اللفظ قاعدة خلق الاعمال وكل منهما بعمل تاويلا
يندفع به تلك المنافاة كما ذكره الفاضل المحشي ولا ترجيح لاحتيار احدهما على الاخر من
هذا الوجه نعم يظهر مما عرفت من ان مناف اختصاص الافراد لملك القاعدة ذاتيه
ومناف اختصاص الجنس بواسطة استلزامه لاختصاص الافراد لكن بعد التدبر من الفرق
لا ينتج اختيار احدهما والحكم بان الاخر وهم كما لا يخفى على المنصف فان قلت لعل كثيرا من
الناس الذين علل اختيار الجنس ونفي الاستغراق بما ذكر حملوا التعريف الجنس المذكور في
كشاف على العهد الذهني الذي هو مبنى فروعه كما هو الظاهر في المشبه به اعني العراقي في ارسالها

علللوا

العراقي وما ذكره من ابطال التعليل السابق اما يتوجه اذا حمل تعريف الجنس على تعريف التبعيض
قلت لو سلم ان تعريف الجنس اذا اوول بالاستغراق فمراده بالعهد الذهني فاختصاص
فرد ما ايضا يستلزم اختصاص جميع الافراد لان معناه ثبوت فرد ما لله نعم وانتفاؤه عن
غيره فستلزم ثبوت جميع الافراد والسر فيه ان المعهود الذهني نكرة في المعنى ومعنى التخصيص
مع معنى النفي فتكون في المعنى كالنكرة الواقعة في سياق النفي فيعم ثم الحق ان صاحب الكشاف
كما منع كون الاستغراق معنى اللام عيبا كونه مرادا في المقام اما المنع الاول فظاهر كلامه
مع ان الوجه الاخير الذي هو منقول عنه كما صرح به في شرح الكشاف يدل ايضا على ذلك
ولانه حصر في المفصل فائدة اللام في التعريف والتعريف في العهد والجنس واما المنع الثاني
فلانه مفهوم من كلامه ضمنا كما ستطلع عليه قالط ان هذا الكثير من الناس عللوا ما ذكروا
كون الحمد في هذا المقام محمولا على الجنس دون الاستغراق اما باعتبار المعنى الضمني او
بان حملوا قول صاحب الكشاف ما معنى التعريف في الحمد على معنى المراد بالتعريف اللامي
في الحمد لا طلب بيان مدلول الوضعي ونظيره قولك الله اولك هم المفلحون معنى التعريف في المفلحون
الدلالة على ان المتقين هم الناس الذين بلغك انهم يفلحون فالافراد على انهم الذين
ان حصلت صفة المفلحين الخ فاذا اراد معنى التعريف مهما تعهد احد صوره حيث
ردوه بين العهد وغيره وسمى تصريح الفاضل المحشي بان معنى الباقي الذي ذكره من
نوعي التعريف الجنسي وحمل كلام الكشاف على ما ذكروا ان كان مخالفا لما ذكره الكشاف
والفاضل المحشي فيما شتبهما له لكنه هو المناسب لكونه بيان مراد المقام لا بيان مجرد
مدلول اللام واما فاقت الظاهر هذا اذ لو حمل على انهم غلطوا بذلك كون مدلول اللام بحسب
الوضع الجنس دون الاستغراق لزمهم حمل كلام الكشاف على اثبات اللغة بالراي
وهو مستبعد جدا مع ان ذلك لا يقول على ان نفي كون الاستغراق مدلول اللام ساء على مجرد
مناقاة مذهب الاعتزال بعيد كل البعد اذ المنافي لارادة الاستغراق ولا اشك

فان قلت

المحشون

ان وضع لفظ لمعنى لا بقيد ارادة ذلك المعنى منه فى كل مقام واذا ثبت التعليل الذى
ذكره كثير من الناس مسوق لبيان كون الحمد محمولا فى المقام على الجنس دون الاستغراق
ظهر ان ما فى الوجوه المذكوره مهنا عقيها ان يساق الضمائر ذلك لما يأتى سابق الكلام
ولاحقه على ان الشارح رد فى شرح الكشاف على الوجهين الاولين باستعارة ما يكون
اللام للاستغراق فى الجملة عند الزمخشرى مع بطلانه ولم يورد الوجه الثالث هناك
ولم يرد عليها مهنا عاذكره هناك وذكر الوجه الثالث وسماه اولى مع انه يرد عليه
ورود اظهر مما اورده هناك على الوجهين الاولين فلو كان الكلام مهنا مسوقا لبيان
ان مدلول اللام بحسب الوضع الجنس دون الاستغراق كما ينبئ عنه ظاهر قوله من ان اللام
فى الحمد لتعريف الجنس دون الاستغراق للابتداء كون الحمد محمولا فى المقام على الجنس
دون الاستغراق لكان اختياره وتسميته اولى فى غاية البعد فعلى هذا بنى الشرين
كلامه واورد على الشارح ما اورده فاقلت من اين يلزم منع صاحب الكشاف
كون الحمد محمولا فى المقام على الجنس دون الاستغراق قلت قبل من قوله وهو تعريف الجنس
لان اطلاق تعريف الجنس على الاستغراق وان وقع فى بعض المواضع الا ان الاصطلاح
منعقد على خصوص اسم تعريف الجنس وتعريف الطبيعة بالاشارة الى الحقيقة من حيث هى
هى من غير وصف الكثرة جار مهنا على الاصطلاح المذكور لتعريفه ذكر الاستغراق
مهنا فى مقابلته والمشهور تخصيص تعريف الطبيعة والحقيقة بذلك وهو المذكور فى
التلويح وفى كتب تعريف المسند اليه باللام منها شيد الفاضل الحشى واما ما ذكره الفاضل
الحشى من ان الدال على ذلك انه صح بالجنس فى سورة العصر ولم يتعرض لانتقام الكفار
فغيه انه تعسف اما اولا فلانه صح بالجنس فى سورة العصر ولم يعرض لانتقام الكفار
اصلا مع انه لم يجعل دليلا على نفى الاستغراق بل صرحوا بان المراد الاستغراق فان
قلت الاستثناء قرينة قوية ظاهرة على ارادة الاستغراق فاكتفى به ولم يتعرض لانتقام

لانضمام الاستغراق ولا كذلك شيوع اراده الاستغراق فى المقامات الخطابية قلت
ادعاء كون قرينة الاستغراق كذا يرد على عدم دفع هذه التفرقة ويمكن ان يدفع بان
المراد من القرينة الحالية كون ما كان على علم القرينة المجوزة للاستغراق والاستثناء
فى الآية الكريمة قرينة موجبة لمحض التفرقة واما ثانيا فلان تصريحه بالجنس وعدم التعرض
لانضمام الاستغراق اصلا يدل على اقتصاره فى معنى الحمد على الجنس من حيث هو اذ كان
ان يكون ذلك للاشارة الى اصحال الامرين الجنس من حيث هو والجنس من حيث وجوده
فى ضمن جميع الافراد وكذا الحال فى قوله اختصاص الحمد دون ان يقول اختصاص المحامد
بمعنى مناسب وذكره جدنا شمس الملة والدين الفناري فى تغيير الفاتحة حاصله ان الحمل
على اختصاص الجنس لا ينافى مذهب الاعتزال بخلاف الحمل على الاستغراق فانه ينافيه
ذلك لان اختصاص الحمد الذى ذكره صاحب الكشاف مستفاد من لام الجنس على ما هو المختار
وهو الاختصاص فى الاثبات لا الثبوت كما عرف واثبات الجنس المذكور للغير لا ينافى
ثبوته للغير ولو عند المثبت ولذلك قال السكاكى وقد يكون الجزء العام النسبة والمراد
تخصيصه بمعين كقولك زيد جاء وعمرو ذهب وبهذا الخلاف اثبات جميع الافراد للمذكور
فانه ينافى ثبوت شئ منها لغير المذكور عند المثبت هذا كلامه وانت خبير بان صاحب
الكشاف قال بالاختصاص الثبوتى فى سورة التغابن وغيره بل الظاهر ارادة الاختصاص
فى قوله مهنا بعد الدلالة على اختصاص الحمد وانه بمعنى الثبوتى فلا يبقى الاستغراق
سواء حمل الاختصاص على الثبوتى او الاثباتى مما فات مذهبه الا ان يقال حمله على
الثبوتى مبنى على التاويل ولا ضرورة مهنا مع ان اظهار مذهبه وارادة التعليق
فيه مناسب لاوائل كتابه الا يرى انه صدر فيما نقل عنه بقوله الحمد لله الذى خلق القرآن
ثم غيره الى انزل لوجوه ذكرها الفاضل الحشى والله اعلم قوله بل على ان الحمد الخ محمل على
تعليق بخبر مبتداء محذوف اى بل هو مبنى على كذا والجملة عطف على جملة وبهذا اندفع ما

مايرد على ظاهر كلامه من عطف بل على ان الخ قوله على ان افعال العباد الخ يدل على ان
هذا ايضا يظهر مما اشير اليه لكن هذا مع انه لا وجه له لان القول بالتخصيص في الحمد لله لا دخل
له في هذا البناء ولا حاجة في دفعه الى ان يعتبر ان احد اعتقادي جهة الذهاب الى ان
تعريف الحمد للجنس اما مسند الى الاعمال واما انه سادمسد الفعل فعلى قال بالتخصيص
علم ان الجهة الاولى منتفية وان الجهة الثانية قوله والعدول الى الرفع للدلالة على
الدوام والثبات اورد عليه ان الجملة الاسمية وان دلت على الدوام الا ان التي خبرها ظرف
غير ظاهرة الدلالة عليه اما ان قدر الظرف بالفعل فقط لتصريحهم بدلالة اسمية خبرها فعلية
كقوله تعالى الله يستهزئ بهم على الاستمرار التجددي واما ان قدر باسم الفاعل فلانه
عين الحدوث لعرية عمله في الظرف فيكون في حكم الفعل والجواب ان المفيد ههنا
للثبات هو الاسمية بقرينة العدول والاسمية التي خبرها فعلية انما يفيد التجدد اذا لم يوجد
داع الى الدوام والعدول المذكور داع اليه على ان لنا ان نقدر اسم الفاعل ونمنع كونه
للحدوث ونقول ويكفي للعمل في الظرف رائحة الفعل فيعمل نيابة الفاعل عن الثبوت ايضا
كنحو مالك العبيد امس وقد نص الشيخ في اوائل الباب الثالث على ان زيدا في الدار كجملة
الثبوت والتجدد بحسب تقدير حاصل اوحصل وهو بمنزلة التصريح بما ذكرته هذا
والقائل ان يقول المناسب لمقام الحمد على انعم الله قم المجدده علينا او ما فيوما ان يقال نحمد الله
لينعقد تجدد صدور الحمد منا ونعلقه بالله على استغراق الازمنة عموما لمقام على ان فيه تجانب
اتعاب النفس دون الشوق لانها اذا اعتادت الشيء الفته ولا شك ان افضل العبادات اشقها
والتحقيق ان الداعية في اختيار طريقة الحمد وترجيحها في جانب البلاغة ملاحظة المحمود عليه
فان كان من امور الثابتة فالمناسب ان يجاء بالاسمية كما في سورة الفاتحة فان الربوبية
صفة ثابتة للذات فلهذا اختير الاسمية والا فالفعلية صرح به بعض الافاضل قوله
والفعل انما يدل على المتصف دون الاستغراق فكذا ما ينوب منابه اي لا يدل على الاستغراق

لعدم جواز زيادة النائب على المنوب عنه في الدلالة وان جاز قصوره عنه فلا يرد
عدم دلالة المصدر على النسبة والزمان ومهما نحث وهو ان المحققين صرحوا بان قد
يقصد في المقامات الخطابية بمثل قولنا حلان يعطي الى الاستغراق كما سيجيء في احوال
متعلقات الفعل فلم لا يجوز ان يكون الفعل الذي ناب عنه المصدر حين ذلك التقبيل والجواب
ان ذلك في الفعل منزلة اللازم اعني الذي لم يعتبر تعلقه بالمفعول والتنزيل المذكور
في فعل الحمد مما لا يحسن بل لا يصح وسوطه قوله وفيه نظر لان النائب مناب الفعل
يريد ان المصدر المنكر كاف في نيابة الفعل فيجوز ان يكون تعريف الجنس افاده معنى هو
الاستغراق في العبارة سائغا ولم يرد ان المصدر المعرف لا ينوب مناب الفعل حتى
يرد عليه انه قد ينوب عنه ايضا كما في قراءة احد هم بالنصب واصيب عن هذا النظر بان
في الاستدلال معدمة مطوية قائلة واللام وضع للاشارة الى مدلول مدخوله كما
ذكرت في الوجه الاول احسانه وانت خبير بان مراد المعترض عدم ثبوت المدعى بما
ذكر في الاستدلال فانيانه سفسر الدليل وضم مقدمة اخرى تسليم لا عتراضه في التحقيق
قوله وعند ضفاء القرائن الاستغراق اراد بقرينة الاستغراق ههنا القرينة
المجوزة له لا المرجحة والا لكان المنزع الجنس سواء في الاستعمال مطلقا اي سواء
وجد القرينة المرجحة للاستغراق او انعدمت كما لا يخفى على الذوق السليم ولا يخفى
عدم استقامته قال فاضل اصله الحسني اغايدعى كفاية القرينة المجوزة وكونها كذا على
علم واعلم ان مبنى الكلام ههنا على مذهب صاحب الكشاف لان الشيء يعدد بوجيه كلامه
وقد صرح في المفصل فائدة اللام في التعريف والتعريف في العهد والجنس فالاولى في
ما ذكره في التلويح من تقدم الاستغراق على الجنس عند المحققين فلا قدح فيه ما ذكر من الاصوليون
من ان الحمد على الجنسي نحو والله لا اتزوج النساء مبني على استغراق الحمد على الكل
وان لزوم الكل بصدق مقتضاء لانه بنوعي حقيقة كلامه ولا ما ذكره صاحب الانتصاف

من ان اللام ظ في العموم بدليل استعماله فيه من غير قرينة ولوقف العهد والجنس عليها
مولسه او على ان اللام لا تفيد سوى التعريف الى خلاصته ان الاستغراق لا يستفاد من
نفس اللفظ وهذا كما تصرح بان الحمل عليه يحتاج الى الاستعانة بالمقام فليس بين هذا الوجه
وبين ما ذكره الفاضل المحشي بقوله والسبب في اختياره الجنس ان دلالة اللفظ على الجنس
وعلى اختصاصه بالمعنى سجانه ثابتة لا يحتاج فيها الى الاستعانة بالمقام كثيرا تفاوت
فلا وجه لاختيار احدهما ورد الاخر فان قلت قد ضم الفاضل المحشي الى هذا الوجه قوله
مع ان اختصاص الجنس بعموم مقام اختصاص جميع الافراد وكلام الشيخ خلو عن ذلك فلهذا
رده قلت هذا ساري فيما سبق بقوله وبهذا يظهر الى هذا المقام فلعله اكتفى عن ذكره
هنا بما اشار اليه سابقا على ان لا فايدة لتعديل ما في ذكر قوله وعلى اختصاصه بالمعنى سجانه
لان المفيد لذلك الاختصاص على ما صرح به نفسه في احوال المسند هو اللام الجارة الا اختصاصه
وتلك الافادة لا تتفاوت كما في الجنس والاستغراق نعم يمكن ان الاول ادل الدليل
المروي عن صاحب الكشاف الذي نقله الشيخ بقوله او على ان اللام ينقوض اجمالا
ليختلف الحكم عنه في صورة العهد الذهني مع انه من معاني اللام عنده كما صرح به في المفصل
او نفي اللام لا يدل الا على التعريف والاسم لا يدل الا على مسماه وهو نفس الحقيقة او
العهد المشترك فاذا لا يكون ثمة عهد خارجي لا يتم هناك وضع اخر للجمع باراءة المعهود
الا تنقل فلا يتم بالدليل المذكور وجهه عدم كون اللام للجنس لا ينفي ان يتعرض لعدم الوضع
في الجمع باراءة الافراد فان قلت ذلك معلوم لا يحتاج الى البيان قلت لكن المقدمة
المطوية في التعليل الثاني التي اشيرت اليها هناك البحث الثاني ان المفهوم من
كلامهم ان الحقيقة والاستغراق لا يجتمعان في مقام واحد بحسب اقتضاء الحال
لانهم ذكروا ان المعرف باللام اذا لم يكن حصة من الماهية معهودة فان لم يكن هناك
ما دال على ارادة الحقيقة من حيث الوجود في ضمن الافراد حمل على الحقيقة والا

الذي ذكره المحشي من ان اللام في الجمع المسند كانت للاستغراق اي المعينة للخصوص والتي كانت للجنس فالمفيد اللام الجارة

كان حمل على الاستغراق او العهد الذهني نظرا الى ان ارادة الطبيعة انما تكون اذا لم يكن
هناك مقام ارادة الحصة من حيث الوجود مقام الحمد اما ان لا يكون هذا المقام ملزم
الحمل على الجنس لاجل هذا او لا يكون امرا امتيازيا عن الاستغراق وان كان فلا وجه لتعقد
الجنس فصلا عن ان يرجح لعدم الاحتياج الى الاستعانة بالمقام ولكن ان يوجه اختيار
الجنس بان يقال المقام مقام ارادة الطبيعة من حيث الوجود نظرا الى الطلب لكن قصد الجنس
على خلاف مقتضى الظاهر نظرا الى ان الثبوت على وجه الاختصاص مقتضى طبيعة الحمد لا لازم
وجوده مع ان فيه دلالة على اختصاص جميع الافراد مولسه على ما لا يخفى الظاهر ظرف فاعله
مستقر خبر بعد خبر لمبتدا محذوف او متعلق بالحمد فصل بينه وبين عامله بينهما
على ان الاستحقاق الذي افاده من الوصفية كما قيل فتدبر مولسه مع تعسف وجه التعسف
اما في الكتاب فلا لجواز عند المحققين وان جوزه البعض كما في الوجه الاول فان حذف المبدل منه
لا يجوز في غير الاستثناء وعند الجمهور صرح به ابن الحاجب لعدم اتيان ما هو المقصد اعني التوطئة
والتمهيد واما في الكتاب فلا يخفى كما في الوجهين الاخيرين فان الرفع والنصب على المدح وان
كان لطيفين في انفسهما لكنه لا لطف لبيان ما علم علما لا يعلم مدحا وههنا وجوه اخر الاول
ان ينزل الفعل اعني علم منزلة المصدر عطف على الموصول وذلك لان الفعل يدل على
الحدث والزمان وقد يجرد في بعض المواضع لاحد مدلوليه مجازا الثاني ان يكون ما لم يسم
تفسير الضمير المبهم المحذوف الثالث ان يكون من قبيل وضع الظاهر موضع المضمر العايد الى
الموصول كل ذلك تعسف اما الاول فلقرينة ندرته وايضا الاصل الحقيقة فلا يتعذر
لا يصار الى المجاز واما الثاني فلعدم جواز حذف الضمير المبهم لمثل ما ذكر وفي عدم جواز حذف
المبدل منه واما الثالث فلكونه خلاف الطبع مع استعماله على نكتة سنية مولسه امكن شعرية
من تمكن بالضم مكانة اخذ مكانا يريد ان الحمد على صيغة المفعول اشد تمكنا في القلب وبقبوله
عنده كما دل عليه تعريفه واما الحمد على نفس النعمة فعلى سبيل التحدث بناء على انها اشر

اتم الجميل

بلك الصفة قوله لعصور العبارة عن الاحاطة ولما يلزم اختصاصه بشئ دون شئ مجموع
الامرين على واحدة لحذف مفعول الانعام ولعذرها ان التعرض للمفعول اما على سبيل
الشمول تفصيلا او اجمالا او بالطريق التعرض للبعض بالجزء الاول من العلة ناظر الى الاول
والثانى الى الثانى ثم ان قصور العبارة عن الاحاطة بالمنع به كلما يمنع من ان يكون حصنه كما فى
التفصيل وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها او ادعاء كما فى الاجمال واما اقتصر فى المختصر لفظ
الايهام المراد به الاستعارة اذ الوهم احد اقسام مطلق الشعور والادراك ايماء الى
اعتبار القصد فى المواضع والمزايا على ما تقرر عندهم محمودة ما فى الشرحين واحد وتوهم
المخالفة وهم ثم ان ضمير اختصاصه فيه وجهان اى اختصاص الانعام بشئ دون آخر او اختصاص
الحمد على الانعام دون الاخر ولا يقدح فى حقق التوهم افاده تعلق الحمد على اسم الذات
الاستحقاق لجميع الاوصاف المذكورة فافهم وقوله دون شئ مجاوزا شيئا آخر وسبق
فى كتب التقرير قوله ولتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن اى ان يكون هذه العلة ايضا
مع قوله لقصور العبارة عن الاحاطة به علة واحدة لمطلق الحذف فيكون فى ايضا علة عدم
التعرض للبعض واما جعله علة مستقلة له فيرد عليه ان ذهاب نفس السامع الى ما ذكر يحصل
فى صورة ذكره بلفظ العموم ويجوز ان يجعل الحذف لمجرد الاختصار هذا واما ان يقال ان تنزل
تنزل النعم منزلة اللازم يقطع النظر عن تعلقه بالمفعول بواسطة ليفيد بواسطة خطابه المقام
انتساب فعل الانعام الى الله تعالى على وجه العموم فى افراد ذلك الفعل صلوح متعلقا على
جميع الانعامات ويمكن ان يكون مراد الشارح هذا فتدبر قوله ثم انه شرح ببعض النعم
شروع فى شرح قول المصنف وعلم الى قوله فصل الخطاب فبين اولا على الاجمال ثم تنزل اجزائه
على التفصيل حيث قال قوله وعلم اما وثم للترتيب فى الاخبار كما يقال بلغنى ما صنعت
اليوم ثم ما صنعت امس يريد ثم اخبرك ان الذى صنعت امس اعجب او للتراخى فى الرتبة
فان رتبة تفصيل تلك النعم متباعدة عن رتبة اجمال مطلق وسيجئ فى مباحث الوصل والفصل

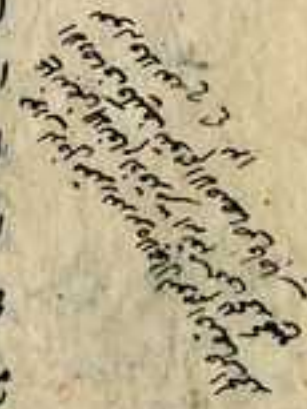

زياده

زياده تحقيق لهذا ثم ان المراد بالتعرض التعرض مطلقا لقرينة ذكره فى مقابلة عدم
التعرض بالمنع به ولفظى الاشارة فى الموضعين فيما بعد وببعض النعم نعمة البيان
ونعمة القوانين الشرعية ونعمة بعث الرسول المتضمن لها ونعم المعجزة المصدقة لدعواه و
تلك النعم بعينها هى الاصول فلا يرد على هذا الوجه ان التصريح لم يقع فى غير البيان
والمراد بالايماء الى الاصول الايماء الى ان هذه اصول اولى الايماء الى مجموع
النعم المذكورة لا لبعض الايماء الى كل واحد منها فانه اذا كان لبعض تلك النعم مدخلية
والبعض موصى اليه يصدق على المجموع من حيث هو مجموع انه موصى اليه وليس ذلك باعتبار
التغليب كما لا يخفى ويجوز ان يراد ببعض النعم نعمة البيان بان يجعل الابهام للتعظيم
ثم التكلف فى كون التصريح وحده ايماء الى تلك الاصول مما لا يلتفت اليه لان تبيين
الى اصالة تلك النعم ثم تنزيل كلام المصنف عليه واحد بعد واحد منتهيا الى الدعاء لمعاون
الرسول ثم تغيير الاسلوب فيه تنبيها على ان اصالة معاونتهم لسد كاصالة تلك النعم صريح
فى خلافه وانا نيا فلان عظم نعمة البيان لا توقف على ملاحظة تلك النعم ولا ينتقل
منه اليها الا المتكلف قوله بتعاونون استيناف جوابا لسؤال مقدر وهو ان يقال
ما يفعلون فى هذا الاجتماع ويمكن ان يكون حالا من ضمير اجتماعه مع بنى نفعه والاول اقرب
قوله وفى الكتابة مشقة يعنى يمكن ان يخلق الله العلم ضروريا فى كل احد بحيث يعلم
دلالة كل نقش على معناه من غير توسط الالفاظ ان فى الكتابة مشقة لاحتياجها الى ادوات
معتبر حضورها فى جميع الاوقات وايضا الكتابة باقية بعد انقضاء حاجة الاعلام فقد يلزم
ان تطلع على المراد من الامر اذا طالعه عليه قوله وهو المنطق الفصيح المعرب عما فى الضمير
الفصيح اما بمعنى الناطق فلا معنى له او بمعنى الظاهر فالمعرب معرب عنه او بمعنى الذى لقن من الكتبة فالظاهر
تركه ايضا واذا المراد بالبيان ما يتميز به نوع الانسان وربما لا يكون فصيحا بمعنى المذكور
ولعله اراد به معنى الظاهر وجعل المعرب تفسيرا له قوله ثم ان الاجتماع شروع فى بيان اصالة

نعم الموابين ونعمة البعثة والمعجزات المنزلة عليه ما ذكر في الصلوة وليس بين المناسبة بين ما ذكر
في الصلوة وبين ما ذكر في الحمد قوله يتفق الجميع على تحميل ضمير عليه راجع الى المعاملة والعدل
باعتبار ما ذكرا والى العدل فقط قوله لا يتناول الجزئيات الغير المحصورة اما قال لا يتناول
بالافراد مع ان مرجع الضمير المعاملة والعدل اما باعتبار ما ذكرا وما باعتبار كل واحد وكذا
الكلام في قوله بل لا بد لها حتى لم يقل لها وقيل في الافراد ملاحظة تقييد المعاملة بالعدل
ثم ان النحاة قد منعوا من تعريف غير باللام مع كونه مضافا وان كان مضافا الى نكرة ولم يوجد
ذلك ايضا في كلام العرب العربا بل في عبارات بعض العلماء كانهم جعلوه عوضا عن المفاير قوله
بل لا بد لها من قوابين كلية اي لا فراق منها من قولهم بدّه يبدّه بدّا اي فرقه والتبديد
التفريق وتبدد اي تفرق او لا عوض عنها فان البدّ بمعنى العوض كالصيام ثم الجار والمجرور
اعني لها متعلق بالمنفي اعني بدّ على قول البغداديين حيث اجازوا الاطالع حبلا بترك تنوين
الاسم المنون اجراء له مجرى المضاف كما اجراه في الاعراب وخرجوا عن ذلك قوله ع
لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت والبصريون اوجبوا في مثله تنوين الاسم المكسور مضافا
للمضاف معربا مثل لا خير امرء يزيد وجعلوا متعلق الظرف فيما بني الاسم فيه على الفتح كما في
نحن فيه محذوفا هو خبر المبتدا المحذوف اي البد المنفي من قوابين كلية وهذه الجملة الاسمية
التبيينية لا محل لها من الاعراب لانها مستانفة لفظا ومحلا ان يكون من قوابين متعلق
بما دل عليه لا بد اي لا بد من قوابين وقد اشار الشريف في شرح بيان المفتاح الى ان الظرف
في مثله خبر للاحيث قال في قوله تلقى لا شارة انه لا شارة ليس معمولا للا تلقى والا لوجب
نصبه تشبيها على التنبيه بالمضاف بل هو خبر لا فتامل وقس على ما ذكر نظاير هذا التركيب قوله
وهي المعجزات المعوزة امر خارق للعادة اظهره الله تعالى على يد مدعي النبوة تصديقا له بقوله او فعله
وهي كما يسمى معجزة باعتبار اعجازه يسمى الاية باعتبار كونه علامة دالة على صدق الدعوى
قوله واعلم معجزات نبينا صلى الله عليه وآله هو القرآن اما انه معجزة فلما ذكر في الكتب

اي لا بد ثابت لها وقوله من قوابين خبر مبتدا محذوف

لا حيث

في دخوله

افعال القلوب حتى لا يجوز الاقتصار على احد مفعوليه كظن وقد وقع الاقتصار
عليه في قوله تعالى لا علم لنا الا ما علمتنا ولو كان من افعال القلوب لكان مفعوله الاول عين
المبتدا اذ هي من دواخل المبتدا والخبر فظهر ان القول بان الاقتصار وقع على كلا
المفعولين او ان علم تنزل منزلة اللازم ومن البيان متعلق به وما نعلم بدل منه بدل
البعض من الكل بكلف مستغنى عنه ثم ان التعريف عالم بعلم وان كان التعليم لا يتعلق الا
بغير المعلوم تخصيص على ان الله كما نقلنا من ظلمة الجهل الى نور العلم ولله المنة ولرسوله
ولدفع توهم ان المراد بالتعليم تذكر ما نسي تجوزا كما سبق مثله وعن الشارح ان المراد
ما لم نكن نعلم باجتهاد وقوانا قوله رعاية للسجع قيل عليه يقصر رعايته بان يقول وما
لم نعلم من البيان علم ورد بانه تركيب افخر والكلام في تقديم من البيان في هذا التركيب
الذي قدم فيه وعلى ان فيه ايضا ارتكاب خلاف الظاهر وهو تقديم المفعول قوله حيزت
نطقا انما اختار حيزت من نطق على سائر الصفات الحادثة له عليه السلام لمناسبة ما ذكر
في الحمد من التعرض لنعمة البيان واختار النطق على القول للاشارة الى ان نبوته عام خاص
من البعض وهو الله تعالى وفيه ايماء الى ان قوله تعالى وما ينطق عن الهوى قوله لله دره
المقنن للقوانين استئناف توصيف الشارح بما ذكر الى سبب الدعاء له وايضا لما كان عن
واسطة في وصول نعمة الاسلام الينا مع ما في الدعاء له من المطلوبات المرغوبة كان الدعاء
له نحو الثناء على الله تعالى قوله على ما فسر في الكشاف ايماء الى ان ههنا معنى آخر وقد
مر في شرح الديباجة قيل الانسب ان يكون المراد عن نطق بالصواب لانبيائه وعليهم السلام
وبمن اوتي الحكمة وفصل الخطاب الرسل صلوات الله عليهم اجمعين فان النبي صلى الله عليه
وآله هو الانسان المبعوث الى الخلق عموما او خصوصا بلاحظة معنى الانباء عن الله والحكيم
والرسول هو الانسان المبعوث بملاحظة رسالته اليهم موتدا بالمعجزة ومعه كتاب مشتمل
على الحكمة وهذا مبني على اشتراط الكتاب مع الرسول كما هو المشهور وذكر صاحب الكشف

وان رد عليه بان عد الرسل مزيد على عدد الكتب فتامل قوله ولعطاوفي اه اما
دلالة على ان ليس من عند نفسه فظ واما دلالة على انه من عند ربه فيما حظه ان ايتاء الحكمة
لا يليق الا من الله تعالى فكان قوله وتركك الفاعل لان هذا الفعل لا يصح الا لله مستغنى
عنه اللهم الا ان يقال توضيحي للسابقة قوله اشاره الى المعجزة اراد بالمعجزة المشار اليها
القرآن فاللام للعهد وللاشارة اليه بطريق تناول فصل الخطاب اياه وصدوره عليه
وليس المراد ان فصل الخطاب عبارة عن المعجزة كما يتبادر اليه الاوهم من ظاهر الدليل لان
المراد به ههنا اما الكتب المنزلة على الرسل عموما او الاخير منها والقول بالاجمال في غير القرآن ههنا
غير ظاهر تفكر فيهم بان ما في الكتب ليست منزلة للاعجاز واما ما يعمها وسنذكر القولية فالامر
اظهر قوله فصل الخطاب البين من الكلام اي ما يفصل الكلام البين كما قال في المختصر الخطاب
المفصول رمز الى اضافة الصفة الى الموصوف بعض من البيانية لتبيينه من يخاطب به ولا يلتبس عليه قوله
اي يعلم لانه روعي فيه جميع ما لابد في الافهام فالتبيين ههنا عن العلم والفهم ولهذا عدي
بنفسه واما الذي بمعنى الظهور فهو لازم واعترض عليه بان فصل الخطاب هذا الملخص كيف
يتناول القرآن وفيه من الكتب بما لا يتبينها من يخاطب بها ويلتبس عليه واجيب
بان معناه ان خطابه خالص عما يوجب الابهام وصعوبة فهم المرام مما يخيل تعضاه الكلم
والكلام والاقرب ان يجاب بان الكلام مبني على مذهب المتاخرين من ان الراسخين
في العلم يعلمون تاويل المتشابهات وهم الذين طبعوا بان الخطاب توجيه الكلام نحو الغير للافهام
فخاطب الباري كيف ان يفهم ما خوطب به وهم يتبينونه والله اعلم قوله او عن فاصل
قيل الفتاوى التفصيل على معناه الحقيقي الذي هو التمييز او التعيين ووصف الخطاب به على طريق
المبالغة كما في رجل عدل انسب لما عليه ائمة المعاني لما لا يخفى بعض عليه الشيخ عبد القاهر في قوله
اما مما اقال واد بار وفيه بحث لان الفصل اذا التقى شيئا معناه الحقيقي كان معنى قوله
معمولا الذي هو له فلا يحسن جعل تلك النسبة مجازا عقليا وما سينقل من الشيخ

ولا ملبس عليهم او بان الخطاب بما هو الرسول
عليه السلام وهو تبيينها صح صح صح

الحجائي

فی نسبته المصدر الی ما بعده مما هو له فیما اضیف الیه الا تری انک لو قلت انجائی عدل السلطان
ولم ترد بالعدل العادل بل ابقیته علی معناه کان منسوبا الی ما هو له نسبة حقیقة وبالطف
ترجعل تلک النسبة مجازا بل الی ما هو نسبة الانجاء الیه واما اذا قلت انجائی سلطان عدله
فاعتبار التجوز عن النسبة الی العدل الی السلطان علی طریق المبالغة عین اللطف ثم ان
الفضل علی حقیقة علی ان لا یرتکب تجوز اصلا لیس ببعید فتدبر قوله اصله اهل قابدل
الهاء همزة توصلا الی الالف ثم ابدلت الهمزة الفا لان قلب الهاء ابتداء العالم یجیء فی موضع
آخر واما قلبها همزة فمتفق کماء اصله ماه بدلیل میاه واما قلب الهمزة الفا فشاذ قوله
بدلیل امیل وجه استدلال البصریة ترد الاشیاء الی اصولها ولم یسمع فی تصغیر آل الا اهیل
ولو کان اصله غیر اهل لسمع تصغیره فی الجملة علی خلاف ذلک لان اختصاصه بالاشراف یستدعی
اختصاص مستعمله بالشریف صونا وتصدا تحقیرا له خطرا وتقلیلا علی ان الخطر فی نحو لا یبالی التصغیر
بالاضافة الی الاخطار العظیمة واما القول بان التصغیر یجوز ان یکون للتعظیم فلا یسمع اختصاصه
بالاشراف ذلک فقد یناقش بان تصغیر التعظیم فرع تصغیر التحقیر کما مر جوابه قوله حقق
استعماله بالاشراف ومن له خطر بیان فیه تخصیص الاول انه لا یضاف الی غیر العقلاء فلا
یقال الاسلام وال مصر وامثالها وانما انه لا یضاف من العقلاء الا الی من له خطر فلا یقال ارتکبوا
فی آل التغیر اللفظی یتغیر لها ارتکبوا التخصیص الاول توفیقا للملایمة بین اللفظ والمعنی ولما
کان الهاء حرفا ثقیلا لکونه من اقصی الحلق یطرق الی الکلمة بسبب قلبها الی الالف الذی هو حرف
خفیف نقض قوی ارتکبوا التخصیص الثانی جبر الهذا النقص قوله اطهار جمع طاهر کصاحب و
اصحاب اورد علیه انه صرح فی شرح الکشاف بان اطهار جمع طهر بمعنی طاهر کعدل بمعنی عادل وقال
الحق ان جمع فاعل علی افعال لم یثبت کما نص علیه الجوهری حتی قیل ان جمع صاحب صحب وصحب
وصحبة اصحاب جمع صحب بالکسر بضعف صاحب کتمر واتمار واما المثل المشهور اعنی اجناء ها
ابناؤها ای الذین جنوا علی هذا الدیار هم الذین بنوها فقد قال الجوهری اظن ان المثل جنانا

بقی هنا الا ان یکون هذا من قبیل التوارد علی ما سیجیء فی الامثال وقد یقال مراده کون الاطهار
جمع ظاهر بحسب المعنی لا ان جمع حقیقی له فلا منافاة بین کلامیه قوله وصحابته الاخیار الصحابة
فی الاصل مصدر یقال صحبه صحبة وصحابة اطلق علی اصحاب خیر الانام علیهم السلام ولکنها اختص علیه وهم
من الاصحاب لکونها علیه الاستعمال فی اصحاب الرسول کالعلم لهم ولهذا نسب الصحابی الی الصحابة
دون الاصحاب ثم المختار عند الجمهور اهل الحدیث ان الصحابی من لقی النبی صلی الله علیه وسلم مؤمنا به
ومات علی الاسلام وقیل من رآه صحبه او قیل ورویت عنه صلی الله علیه وسلم وقیل او راه الرسول والاصح ان اللغوی لا یحتاج الی ما
عدا الرؤیة مما ذکروه والعرفی یحسب العرف والظاهر ان المراد ههنا کل مسلم یمیز صحب النبی صلی الله علیه وسلم
ولو ساعة واما الملازمة المفهومة من نحو اصحاب الجنة واصحاب النار فعرف متجدد هذا قیل
کان اهل الروایة عند وفاته صلی الله علیه وآله ماة الف واربعة عشر الفا قوله جمع جر بالضم
ای صورة او تقدیرا بان یکون جمع جر مخفف جر صفة مشبهة کاموات جمع میت وهو
احتراز عن جر بالتخفیف مطلقا اسم تفضیل فانه لا یبنی ولا یجمع ولا یونث لکونه مخفف
اجر من وافعل من لا یصرف فیه لکونه مشابها للفظا ومعنی لافعل التعجب غیر المنصرف فیه
کما تقرر فی النحو قوله اصله مهما لکن من شتی مهما مبتدا او قال فی معنی اللبیب ومعناها
ما لا یعقل غیر الزمان مع تضمن معنی الشرط وجزء فعل الشرط وحده او الجواب وحدها او
مجموعهما علی الاختلاف ویکون تامة بمعنی یوجد وفاعله ضمیر راجع الی مهما ومن شتی بیان له
وفائدته زیادة البیان والتعمیم لان من زائدة وشتی فاعل یکن لبقاء المبتدا بلا عائد
اذ التقدیر مع الاستغناء بکلف لا یصار الیه وقد یقال مهما خبر یکن علی انه ناقصة وشتی
اسم ومن زیادة لان الشرط غیر موجب عندنا علی والوجه الاول اولی ولذا قال الیه
الرئیس ثم ان ما ذکره من ان اصل امامهما لکن الخ مبنی علی ان یکون مراد سیبویه بقوله امامرید
منطلق انه فی الاصل کذلک وقال بعض الافاضل مراد سیبویه بیان المعنی البحت
وتصویر ان امالفید لزوم مابعدها لها قبلها لا انه کان فی الاصل کذلک بل الاصل

ان يكن في الدنيا شيء فحذف الشرط وزيدت ما واد غمت النون في الميم وصحت همزة حرف الشرط والتفصيل مذكور في شرح الرضي قوله بعد الحمد والثناء ينبغي ان يريد بالثناء الثناء على الرسول بذكر الصفات الملاحظة في ضمن الصلوة والا للائق المناسب ان يقول بعد الحمد والصلوة كما في المختصر قوله موقع اسم هو المبتدا ويريد به مهما والريس على التسمية عود الضمير اليه صرح به صاحب الكشاف في قوله تقه مهما تأتنا به من اية وقال كور تذكير الضمير الراجع اليه وتانيثه حملا على اللفظ والمعنى وزعم ابو علي والسهيلي وابن مسعود انها تأتي حرفا ايضا ودليلهم مع جوابه مذكور في كتب النحو واعلم ان ما ذكره ههنا من كون اما واقعا موقع المبتدا وفعل الشرط محالفا لما ذكره في احوال متعلقات الفعل في بحث قوله تقه واما ثمود فهديناهم الاية حيث قال ثمة اصل اما زيد فقائم مهما يكن من شيء فزيد قائم فحذف الملزوم الذي هو الشرط اعني يكن صح لم يقع الا موقع اداة الشرط ويمكن دفعه ببناء كلامه على المذهبين فتدبر ههنا حق التدبر اقول ومما يفهم من كلامه ههنا ان كلمة بعد من تمة الشرط ويدل عليه ايضا قول المختصر والعامل اما الثانية عن الفعل والاولى تتعلق بالجزاء لان المفهوم الاصلي من مثل قولنا اما زيد فقائم ان القيام واقع البتة كما صرح به هناك فالمعنى ههنا ان التاليف بعد الحمد لازم لوقوع شيء لان التاليف لازم الوقوع شيء بعد الحمد اذ لا يخفى ان المفهوم المذكور انما يلايم تعميم الشرط واطلاقه لا تخصيصه وتقييده فتامل قوله لزمها الفاء اللازمة للشرط غالبا المشهور ان لزوم الفاء لما كلي لا لحذف عن جوابها الا في الضرورة الشعر فاما القتال لا قتال لديكم قوله غالبا قيد لقوله اللازمة للشرط واما كان لزومها لما كليا وان كان للشرط اكثريا لدليل على تقضيها مع الشرط لخلاف الشرط الصرف فانه لا يحتاج الى دليل فهذا اللزوم الكلي في اما كحتم فرعيتها لان في الشرطية ولا يستلزم منزيتها على الاصل وقد تحق لزومها لاما ايضا اكثري قوله لزمها لصوق الاسم اللازم للمبتدا

اللزوم ما ول بالالزام اي الزموا لصوق الاسم فالواقع على ظاهره لزم ان لا يحذف اللام من المفعول له اعني قضاء لان اللزوم صيغة للصوق والقضاء من قضيت حقه اي ادتيه صفة القاضي فلا يكون فعلا لفاعل الفعل المعلل وهو من جملة الشروط فحذفها في المشهور عم الظان قوله اللازم مجرور صفة الاسم ولزوم الاسم للمبتدا لزوم العام الخاص كلزوم الحيوان للانسان ويلايم هذا التوضيح قوله والقاعدة لتعذر الامكان فان اللازم للمبتدا لما كان نفس كونه اسما كان المناسب ان يكون اللازم لخبره ايضا ذلك والم يكن للعين حرفه اما جعل لصوق الاسم اي وقوعه بعدها بلا فصل يدا عنه اذ ما لا يدرك كله لا يترك كله وقد سردي مرفوعا صفة للصوق ولصوق الاسم له معنيان احدهما هذا الذي ذكره وثانيهما لصوق مسوم الاسم فاريد بلفظ الملفوظ الاول وبضميره المستتر في اللازم المعنى الثاني على طريق الاستخدام واعترض على لزوم لصوق الاسم لاما بقوله تقه فاما ان كان من المتعدين صوح وريحان واجاب الرضي في الحواشي بان التقدير فاما المتوفى فالاسم لاصق له تقديرا واما الفاضل الرضي فلم يلتزمه يعني قال اما اللازم اقامه جزء من الجزاء مقام الشرط سواء كان اسما ام لا قوله للظرف عن اذ الاظهر ان يقول عن اذ كما قال ابن مالك لانها مختصة بالماضي وبالاضافة الى الجملة قوله يليه فعل ماض اي ان قلت ما بين ذلك الفعل وقول الشاعر اقول لعبد الله لما سقاونا ونحن بوادي عبد شمس وهاشم قلت سقاونا فاعل فعل محذوف يفسره ذكره على سقط والجواب محذوف تقديره قلت بدليل اقول وقوله ثم امر من شيمت البرق اذا نظرت اليه والمعنى لما سقط سقاونا قلت لعبد الله شيمه قوله والوجه بالتقديم وهو ان ظرف مستعمل استعمال الشرط لانه اذا اتحد معناه مع معنى الاسم كان هو ايضا اسما فان الاسمية والحرفية امران يدوران على المعنى واعترض ابن هرون على الاسمية بجواز اما اكرمتني امس اكرمتك اليوم لانه لو كان ظرفا كان عامله الجواب والواقع في اليوم لا يكون واقعا في امس واجيب بان المعنى لما ثبت اكرامك لي امس اكرمتك وهذا مثل قوله تقه ان كنت قلته فقد علمته

قد علمت فان الشرط لا يكون الا مستقبلا ولكن المعنى ان بنت الى كنت قلته قوله
وعلم توابعها لم يرد به ان المضاف مهما تعدد عطف على المضاف السابق اعنى علم الادب
بان يكون لعطف توابعها مرفوعا ما قامته مقام المضاف فى الاعراب كما هو المشهور او مجرورا
على تجويز سيبويه اتفاوه على اعراله لان توحيد الضمير فيه يعرف لا يلائمه بل اراد ان
توابعها معطوف على المضاف اليه السابق اعنى البلاغة بان يكون علما للفنين المخصوصين
كالعربية بجميع العلوم الادبية والمعانى والبيان ونحو ذلك ويكون علم البلاغة من قبيل اضافة
العام الى الخاص كعلم النحو هكذا قيل وفيه انه يلزم الاستخدام فى ضمير توابعها وان يكون
الاضافة فى المعطوف عليه بيانيه وفى المعطوف لاميه على ان المشهور وسيذكره المصنف
فى اخر المقدمة ان علم الفنين علم البلاغة والتوجيه الماتى عن شايبه التعسف ان يراد
بعلم البلاغة علم المعانى زيادة اختصاص بالبلاغة وهو المعانى والبيان كما يفهم من قول السيد فى اخر
المقدمة وسمى اعلم المعانى والبيان علم البلاغة لكون مزيد اختصاص لهما بها ويكون توابعها
مجرورا معطوفا على البلاغة وافراد العلم المضاف اليهما يكفى فى افراد ضميره وههنا
بحث وهو ان الزمخشرى حصر علم الادب فى كتابه المسمى بمقسطاس العروض فى اثنى عشر
فصلا على ما اشار اليه السيد فى مفتاح تلخيصه للصباح ولم يعد البديع فصلا براسه بل جعله بلا
تعلى البلاغة وكذا السكاكى فلم عده المصنف براسه وجعله مع الفنين اللذين هما
الغاية القصوى من العلوم الادبية فى قرن واحد وايضا جعل هذه العلوم الثلاثة
من اجل العلوم معللا بان كشف الاستار عن وجوه الاعجاز بها مع انه لا دخل لعلم
بدايع البلاغة فى الكشف المذكور على المذهب المنصور وهو ان اعجاز القرآن لكونه
فى اعلا طبقات البلاغة وايضا لم جعل البديع فى معرفة دقايق اللغة العربية
بل النحو اقرب فى ذلك منه اذ به يعرف ما لابد منه فى الافادة والجواب عن الاول
ان الحق فى رد الحصر اذ لا يخفى ان البديع له موضوع متميز عن موضوع علم البلاغة بالجملة

المعتبره

غلبا

المعتبره فى موضوعات العلوم ولم غايه متميزة ايضا فجعله علما مستقلا من العلوم الادبية اوجه
وعن الاخرين ان البديع لما كان تابعا للمعانى والبيان غالبا عليه فى الحكم بالاحاطة
والادبية واجرى المعللان على ذلك قوله لانه لم يجعل اجل جميع العلوم اذ
التعلل بجهل الكشف عن وجوه الاعجاز وكذا بجهل معرفة دقايق العربية فى هذا الفن
يقتضى جليته من العلوم العربية التى يتعلق بالنظم من حيث ان لها دخلا فى ادائه البلاغة
فى الجملة قوله بل جعل طائفة من العلوم اجل مما سواها الخ ان افعل التفضيل اعنى اجل
ليس من قبيل ما قصد به الزيادة المطلقة بل من قبيل ما قصد به الزيادة على المضاف اليه فان
قلت يشترط فى هذا القسم دخول المضاف فى المضاف اليه كما تقرر فى النحو مع ان اضافة
سوى الى ضمير المضاف مانع من هذا الدخول قلت لا نظهر انه لا وجه لاشتراط الدخول الا
على ما ذهب الشيخ عبد القاهر وابن السراج والجزولى وابى على حيث ذهبوا الى ان الاضافة
لفظية بمعنى من الابتدائية اذ لم يبق فيه فرق بين افضل القوم وافضل من القوم واغاوجبه
على ما ذهب سيبويه وهو ان الاضافة فيه معنوية بمعنى اللام كما فى القسم الاول المتفق
على كون الاضافة فيه مختصة بمعناه ولهذا يتعرف المضاف من المضاف اليه فيه بالاتفاق
وفى القسم الثانى بالاختلاف وان ابيت الا ان تجعل الاضافة من قبيل ما قصد به الزيادة
المطلقة فاول الطايفة بالجمع حتى لا يفوت المطابقة لما هو الواجب فى هذا المقام
وجعل من هذه الطايفة وفى بعض النسخ وجعلها على تاويل المرجع بالجماعة لكونه عبارة عن العلوم
الثلثة قوله ادبه يعرف دقايق العربية اى اللغة العربية وانما ترك ذكر الموصوف لتوهم
ان دقايق الفنون الادبية بانيرة يعرف بهذا العلم فيفيد هذا الاتمام تفخيما لشانه
قوله واسرارها قيل الضمير راجع الى الدقايق لان الاصل رجوعه الى المضاف فيما لم يكن
لفظ الكل واستثناء مقصودا الا لذكر وذكر المضاف اليه بطريق التبعية والسر هو الدقيق
ايضا فاسرار الدقايق بمعنى دقايق الدقايق كخيار الخيار وعيون العيون ولا شك

ان دقايق الدقايق عبارة عما هو ادق واخفى فيكون بعد ذكر الكلام اذ به يعرف المعلومات الاصلية المعلومات التي هي ادق ولما كانت ادقية العلوم مستلزمة لادقية الطرق الموصل اليه كان علم البلاغة وتوابعها من ادق العلوم سرا فاستقام امر التفريع بلا احتياج الى التزام طي مقدمة هي مناط التفريع ومصححه وهي ان دقايق العبر ادق الدقايق قوله وبه يكشف قد مرت اشارة الى رجوع الضمير الى العلوم الثلثة لكنه بطريق التغليب اذ لا دخل لعلم توابع البلاغة في الكشف المذكور على المذهب المنصور ثم ان المصنف قدم في التأليف ما ان اجليته هذه العلوم على بيان ادقيتها لكونه ادخل في مدحها واذكى في السنن في دليل جزء الملزومة المقدمة اعني قوله وبه يكشف عن دليل المقدمة الاخرى اعني قوله اذ به يعرف للكون معروفة دقايق العربية واسرارها وسبيله الى ذلك الكشف مقدمة عليه في الوجود قوله في نظم القرآن حال من وجوه الاعجاز او من الاعجاز لصحة اقامة المضاف اليه مقام المضاف بايان يق وبه يكشف عن الاعجاز في نظم القرآن استاره فيكون من قبيل قوله تعالى واتبعوا ملة ابراهيم حنيفا قال السيد في حاشية الكشاف عند الكلام في هذه الاية حنيفا حال من المضاف اليه للاطباق على جواز ذلك اذا كان المضاف جزءا من المضاف اليه او كجزئه الجزئي بحيث يصح قيامه مقامه مثل اتبعوا ابراهيم اذا اتبعوا ملته ورايت هذا اخر ايت وجهها كلاف رايت غلام هند قائمة واختلفوا في عامل مثل هذه الحال فقيل معنى الاضافة لانها من معنى الفعل المشوبة بحرف الجر كانه قيل علمه ثبت لابراهيم حنيفا والصحيح ان عاملها عامل المضاف اليه لما بينهما من الاتحاد بالوجه المذكور واما اعجبني ضرب زيد راكبا فلا كلام في جوازه وكون عامله هو المضاف نقله هذا العلامة وقد اشار بقوله والصحيح اه الى بطلان القول الاول اذ لو كان العامل معنى الاضافة بالطريق المذكور لم يكن التخصيص الجواز بما اذا كان المضاف جزءا او كجزء معنى بل يلزم تجويز وقوع الحال 2 من كل مضاف اليه وهو باطل انما يجوز في الصور الثلث التي ذكرها ابن مالك في الخلاصة حيث قال الشيخ ولا يجر حال من المضاف

الا اذا اقتضى المضاف عمله او كان جزءا لما له اضيفا او مثل جزئه فلا تحيفا قوله لان المراد بكشف الاستار معرفة انه معجز من قبل ذكر السبب وارادة المسبب واعلم ان الدليل ضمان اتى يكون واسطة في حصول التصديق بثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه فقط وبالثاني يفيد مع التصديق المذكور سبب ثبوت المحمول الى الموضوع بالثبوت او السلب في نفس الامر فالاستدلال بالمحي على تعقن الاحلاط اتى وعكسه ملي ولا شك ان الاول اولى واقيد ومعرفة اعجاز القرآن بالبرهان اللمي على الوجه المختار وهو ان سبب اعجازه كونه في اعلى مراتب البلاغة انما يحصل على التحقيق والتفصيل بمعرفة قواعد علم البلاغة وان كانت المعرفة المذكورة بالبرهان الاتي حاصلة من علم الكلام فلا غبار في حصر كشف الاستار عن وجوه الاعجاز في هذا الفن سواء كانت اللام في قوله لكونه في اعلى مراتب البلاغة متعلقة بالمعرفة او الاعجاز ثم المراد بالاعلى النوعي وهو مرتبة من البلاغة يعجز المخلوق عن الاتيان بعشر اقصر سورة منه في تلك المرتبة متناول الطرف الاعلى وما قرب منه فلا يرد ان الاعجاز لا يتوقف على كونه في طرف الاعلى قوله ليقتفي اثره اي يتبع النبي صلى الله عليه وآله في طريقه فيكون من اجل العلوم لكون معلومه من اجل المعلومات اورد عليه ان الغاية فيما سبق ان كشف الاستار عن وجوه الاعجاز لا يكون الا بهذا العلم وذا لا يستدعي كون معلومه الذي موضوعه من اجل المعلومات اذ ليس في هذا العلم حكم ما على القرآن بخصوصه بعرض ذاتي بل اقصى ما يثبت ان يكون القرآن من جزئيات موضوعات مسائله وهذا انما يفيد شرف الموضوع لا بالجملة فليتأمل ترتب قوله فيكون من اجل العلوم على ما قبله بقوله لكون معلومه من اجل المعلومات مشكل جدا فلو اكتفى فلو اكتفى بحسن الغاية يحسن ولو ادعى ان معلوماته في انفسها من اجل المعلومات لكان كلاما آخر لا مساس له بما نحن فيه اذ ليس الكلام الا في تعليل ترتب المذكور على ما قبله بما ذكروا الجواب ان كلام الله تعالى اشرف التراكيب

او يتبع طريقه النبي صلى الله عليه وآله فيفتقر نصب عطف على ليقتفي او رفع اي فهو يفتقر

سئلة ثم

وقد تقرر ان المعلوم اذا كان اشرف كان العلم بحاله اشرف فالعلم بحال القرآن اعني
اعجازه مع قطع النظر عن الغير اشرف ولا يستفاد هذا العلم عند فقد الذوق الوجداني
الا معرفة مسايل هذا العلم فلا جرم يكون هذا العلم ايضا اشرف قوله وذا لا يستدعي كونه
معلوما الخ والحصر المستفاد من قوله وهذا انما يفيد شرفه بشرف الموضوع ثم ايضا ان
جلالة المسايل اما بوثاقة دلايلها او بتعلقها بمعرفة احوال اشرف الاشياء والثاني
موجود ههنا ثم المراد بالمعلوم في عبارة الشرح ما يعلم بهذا العلم لا المسايل كما توهم تولد
افراده على انه تتم الكلام ايضا قوله وجلالة العلم بجلالة المعلوم وغاية الحصر
المستفاد من اضافة المصدر على ما سبق في الثاني هي قوله بمقتضى الحال سواء اعتبار
المناسب اضافي بالقياس الى المبادي فلا يرد حصول جلالة العلم بوثاقة الدلايل كما
صرحوا به على ان افادة اضافة المصدر الحصر ليس بكلي وسيجي الكلام عليه انشاء الله قوله
فان قيل التوفيق بين ما ذكره يريد ان كلام المصنف مخالف لكلام المفتاح من وجهين تقرر الاول
ان الحصر سبب معرفة الاعجاز في هذا العلم لان المراد اظهار بكشف الاستار عن
وجوه الاعجاز في نظم القرآن معرفة انه معجز كما صرح به الشيخ والسكاكي حصره في الذوق
اذ لا يخفى ان اسناد الادراك الى الذوق في قوله ومدرك الاعجاز هو الذوق ليس
الا اسنادا الى السبب كما يشير اليه قول الشيخ في الجواب ولو بالذوق المكتسب منه
والا فالمدرك هو النفس لا الذوق والثاني ان الحصر اثبت كشف القناع عن وجوه
الاعجاز بعد العلم والسكاكي نفاه عن اصله فدفع الوجه الثاني ولم يدفع به وجه الاول
وانما قدم الجواب عن الوجه الثاني اهتماما به لان المخالفة الثانية اظهر من الاولى فان
الحصر سبب كشف الاعجاز في هذا العلم والسكاكي حصر مدرك الاعجاز في الذوق
ولا مخالفة بينهما ظاهرا الا ترى انه لو حصر احد مدرك الكليات في النفس الناطقة وحصر
سبب ادراكها في العقل لاستقام فلا الحصرين وانما يظهر المخالفة بملاحظة ان اسناد

الادراك الى الذوق اسناد الى السبب كما اشير اليه قوله ولو بالذوق المكتسب منه
الذوق على ما ذكره الشيخ في شرح المفتاح قوة ادراكية لها اختصاص بادراك اللطايف
الكلام ووجوه محاسنه الخفية فان قلت صرح الشيخ في تذنيب الباب السابع بان لو
هذه يفيد كون الشرط المذكور اولى بالملزومية للكلام السابق الذي هو كالعوض
عن الجزاء كقولك زيد بخيل ولو كان غنيا فكيف يستقيم ههنا قلت بعد تسليم لزوم
هذا المعنى في جميع اسمعالا تها مضمون الكلام السابق منها انحصار سببية الادراك
في هذا العلم ولا شك ان هذا الانحصار الاضافي على تقدير عدم توسط الذوق
المكتسب منه بان يدرك بالعلم نفسه فرضا بلا تخلل الذوق اولى كما لا يخفى قوله
وقد اشير الى هذا الخ اي الى وجه الاعجاز مدرك بين العلمين لا غير مما من العلوم
قوله لا علم بعد علم الاصول للمفتاح عن وجه الاعجاز من بين العلمين المراد علم الاصول
اما اللغة والنحو والصرف او الكلام بناء على انه لا بد منه من المقدمات او ورد ها الى المحكمات
وهو العمدة الكبرى في معرفة مقاصد القرآن كما ذكره الفاضل الشارح المفتاح فالبعدية
على الاول زمانية اي بعد حصول علم الاصول والاحاطة به وعلى الثاني رتبية شرفية ثم
ان قوله اكشف روي مرفوعا ومنصوبا وجه الاعراب ظاهر مما سبق واعرض عن الخبر
بان في نقل قوله لا علم بعد علم الاصول ايما اضلالا في المنقول اشكالا اما الاول فلان
عبارة المفتاح هكذا لا علم في باب التفسير بعد علم الاصول اعواد منها على المراد
الله تعالى بكلامه ولا اعون على تقاطي تاويل متشابهاته ولا انفع في درك لطايف
نكته واسراره ولا اكشف للقناع من وجه اعجازه وقد ذكرت ان الطرفين اعني في
باب التفسير وعلم الاصول متعلقان باقرأ اي اعون وانفع على الاحكم انفع منهما
في التفسير بعد علم الاصول وجوزوا ان يتعلقا بمحذوف هو صفة لعلم فاذا تعلقا
باقرأ لا يكون قوله اكشف مقيدا بالظرفين المذكورين البتة كما لا يخفى وقد حمل الشارح

عبارة المفتاح على الوجه الذي فعلنا كذلك وليس كذلك وانما الكلام فيما استفاد
من هذه العبارة ان علم الاصول اكشف على انه اكشف منهما وان غيرهما كاشف ايضا لكنهما
اكشف فكل منهما نهاية في حصر الكشف في العلمين وليس المدعى اللزوم العقلي بل المفهوم
الذوقي الذي هو المبين في علمنا هذا فان المفهوم من قولهم لا اعلم من فلان في البلد اذا علم
منه الكل كيف ولو اجرى الكلام على ظاهره لا يلزم منه اثبات الكاشفية لهذين العلمين اصلا
اذ انتفاء اعلم من زيد في البلد تحقق بانتفاء العالم فيه عن اصله ولا يجوز تجريد الكشف عن معنى
التفضيل لمكان الاقتران بمن في عبارة الشارح وان لم يكن كذلك في عبارة المفتاح
والجواب عن الاول ان الشيخ المحقق نفسه شرح الكشف عند الكلام في قوله تعالى وما على الذين
يتقون من حسابهم من شيء ولكن ذكرى لعلهم يتقون على ان التقييد اذا كان معتدا ما على المعطوف
عليه فالقاعدة الكلية تقييد المعطوف به لا يجوز الاستعمال كذلك ولا يفهم من الكلام سواه
والشيخ ايضا قريب القول بذلك في دلايل الاعجاز في قوله تعالى الله يستهزئ بهم والعطف في قوله
تعالى الآن خفف الله عنكم وعلم ان فيكم ضعفا ليس من عطف المقيد على المقيد ولو سلم
فالتقييد بملاحظة تعلق العلم دون نفسه فلا يلزم تقييد علم الله بالزمن ولا حدوثه وعن
الثاني ان افعل التفضيل قد يقصد به تجاوز صاحبه وتباعده عن الغير في الفعل لا بمعنى
تحصيله بالنسبة اليه بعد المشاركة في اصل المعنى بل بمعنى ان صاحبه متباعد في الاصل
الفعل متزايد الى كماله قصدا الى تمايزه عنه في اصله مع المبالغة في الصفة بحيث يفيد
عدم وجود اصل الفعل في الغير ووجوده الى كماله فيه على وجه الاختصار فتخصيص كماله
التفضيل وهو المعنى الاوضح في الافاعيل في صفاته تعالى اذا لم يشاركه احد في اصلها حتى
يحصد التفضيل نحو قولنا الله اكبر وامثاله قيل وجه هذا المعنى ورد قوله تعالى حكاية عن يوسف
عليه السلام رب السجن احب الي مما يدعونني اليه وقول نبينا عليه السلام لان اصوم يوما من شعبان
احب الي من ان افطر يوما من رمضان ومثله اكثر من ان يحصى واعظم من ان يستقصى

وقد يستدل بهذا التركيب على ان المضاف في نحو
قضية الارتفاع عند الكلام ان بعض الزيادة
سبع سنين به وهو الاسب بمذاهب
بالحسن

العلم بمعنى الاكشف في عبارة المفتاح ان هذين العلمين متباعدان في الكشف من كل
علم متزايد فيه الى كماله قوله نعم لا يمكن ان يعلم تصديق للخبر السابق وهو انه لا اكشف
من العلمين وقوله لا يمكن استيناف جواب عن سؤال ينشأ من الكلام السابق فانه
لما بين مما سبق ان كمال الكشف بوجه الاعجاز ثابت لهذا العلم كان مظنة ان يقال
هل يمكن لواحد من العلماء وقواعد علم البلاغة ان يدرك وجه الاعجاز بكمال حصته لمهارته
في العلمين فقال لا يمكن ذلك لامتناع الاحاطة بجميع قواعد هذا العلم ونكته واسراره مادونه
بلاغة القرآن بحث علم عالم بقواعد الفن الا بحث علم الله الشامل فالحصر في قوله الا
بحث علم الشامل بالقياس الى المحيط بقواعد الفنين لارباب السليقة حتى لا يسقيم
تفريع قوله فلا يدخل على ما قبله اذ لا تعذيب له وان كان الحق عدم دخوله بحث علمهم ايضا
وكذا بحث يجعل منشاء السؤال المقدر مجموع ما ذكر من الامرين وهو ان كمال الكشف ثابت
لهذا العلم وان العرب يعرف ذلك بالسليقة فتقديره فكذا هل يمكن لواحد من البلغاء
بالكسب او دونه ان يدرك وجه الاعجاز بحصته لمهارته في علم البلاغة او لسليقته
ويجعل الجواب بنفي الامكان العادي مطلقا والتعليل بقوله لامتناع الاحاطة صحيح ايضا
الا سبقة من ان ارباب البلاغة السليقية يعرفون القواعد المتعارفة المذكورة في هذا
العلم اجمالا ويعتبرونها بسليقتهم في موارد الكلام وان لم يعلموا هذه الاصطلاحات
وتفاصيلها كما صرح به الفاضل المحشي في شرح قول صاحب المفتاح واعلم ان ارباب البلاغة
واصحاب الصناعة لهما مطبقون على ان المزايا بالغ حد الحقيقة وان قدرت في قوله
لامتناع الاحاطة بهذا العلم مصداق اي لطايف هذا العلم اي اللطايف والخواص المستفادة
منها لا مزاحم فعلى هذا الاكتفاء بيكون قوله فلا يدخل كذا بلاغة القرآن في حصر احصنا كما هو
الحق الا ضاق فنا فان قلت ما رعيت فيما سبق عدم التعذيب في التعليل لاحوال ارباب

يعتبرونها

السابقة دلت عليه ذلك على تقدير ان يجعل ثناء السوال المقدر الامر الاول فقط كما
ذهب اليه الحسينيون ثم هنا بحثان الاول ان المعلوم من كلامه انه لو حصل الاحاطة بهذا
العلم لم يعلم العيوب لدخل كنه بلاغة القرآن تحت علم وفيه منع لان الذي يعرف
بهذا العلم هو ان الى الكلام ينتهي الاعتبار العلماء وبمجرد ذلك لا يعرف ان القرآن
معجز بل لابد مع ذلك ان يعرف ان ما لابد منه في تحقق الاعجاز متحقق في القرآن والامور
التي يجب رعايتها مرعية فيه حق الرعاية وهو موقوف على معرفة كنه حال المخاطبين وكيفية
واستعمال القرآن على اعتبارات مناسبة لها على ما ينبغي وهو مما لا يعرف بهذا العلم الذي
انه اذا اعتبر في الخواص الافادة كما اشار اليه في المفتاح ينبغي ان يعرف لمن يطبون خواص
تراكيب التنزيل هو لا دخل كنه بلاغة القرآن الا تحت علم ان من عمل تأمل **قوله**

ووجه الشبه وادواته كوى الشبه قد

وشبه وجه الاعجاز في النص آية الاستعارة بالكناية عند المصنف ان يشبه شيء او يبنى في النفس
فيكنى عن اركان التشبيه وهي المشبه والمشبه به والاستعارة التمثيلية ان يتلبث التشبيه
شيء من لوازم المشبه به وهو يدل على ذلك التشبيه المضمر في النفس والابهام ان يذكر لفظ له معنيان
قريب وبعيد ويراد البعيد كما ان للوجوه معنيين قريب وهو العضو المخصوص وبعيد وهو الطرق
المراد بها هنا على التوجيه الاول او الترشيح ان يذكر شيء من ملايمات المشبه به ان كان
في الكلام تشبيه او المستعار منه ان كان فيه استعارة او الملزوم الحقيقي ان كان فيه مجاز مرسل
كما في قوله عليه السلام اسرعكن لحوقا بي اطولكن يدا ان اطولكن يدا اثر شيء لليد وهو مجاز
عن الطول قيل وكر الاستاذ على الوجه الثاني من هذا التقسيم لان المراد بالوجوه على هذا التوجيه
هو العضو المخصوص فاتيانه للاعجاز في زعمي مثل كل استعارة تخييلية كذلك عند المصنف
وفيه تامل اذا الظاهر من شرح التلخيص للصاحب ان الترشيح انما يكون للمعنى اللغوي لا العقلي
هذا واعلم ان هذا القدر من البيان يكفي هنا واما التفصيل فالمذاهب الآتي الاشارة اليها
بقوله وقد جرينا في هذا على اصطلاح المصنف وما يتفرع على ذلك من الابحاث فسيجيء في البيان

الا ما عدا التوضيح الآتي **قوله** والقرآن فعلان من قرأت الكتاب وقرأته وقرآنا بمعنى
واثبات الاستاذ لها الاستعارة تخييلية وذكر الكشف ترشيح **قوله** والقرآن فعلان بمعنى
مفعول الى قيل القرآن اسم لما قرئ كالقربان لما يتقرب به الى الله تعالى وقيل هو في
الاصل مصدر استعمل في المفعول اما مهموز من القرء بمعنى الجمع لانه يجمع ثمرات الكتابات او لانه
يجمع الحقائق والاحكام واما غير مهموز من قريت الماء في الحوض جمعته او من القرائن بمعنى
القيائن والقرآن قارئة الله بعد للمؤمنين وقيل فعلان من المقارنة لما قرن فيه اللفظ النفيس
بالمعنى الصحيح ثم الظاهر من كلامه هنا ان المصدر بمعنى القرآن جعل ولا بمعنى المفعول اي المقروء
ثم نقل الى المجموع المتلو اعني الكلام المنزل على نبينا صلعم ويمكن ان يكون نقله حال كونه باقيا
على معناه المصدري ثم المراد بقوله جعل اسما للكلام المنزل على النبي ع بيان الشخص
الذي جعل لفظ القرآن علما بالتذكر ما بعده ويكفي في تعيينه العهد في لام الكلام والنبي لكونها
معهودين عند المسلمين وليس المراد تعريف ماهية القرآن حتى يجب ان يزيد او بقول المنقول
عند التواتر المكتوب في المصاحف كما في شرح الكشاف **قوله** ونظمه تاليف الكلمة الخ
النظم في اللغة جمع اللؤلؤ في السلك وفي الاصطلاح تاليف الكلمات والجمل مترتبة المعاني
متناسبة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل وقيل الالفاظ المترتبة المسوقة المعتبرة
دلالاتها على ما يقتضيه العقل والاول اشهر بالمعنى اللغوي ولهذا اختاره السابق وقد يطلق
على مطلق التركيب المفيد لاصل المعنى وقد يطلق على جمع الحروف وقد تستعمل بمعنى اللفظ
قوله على حسب ما يقتضيه العقل في الصلوة ليكون عملك بحسب ذلك الى على قدره وعدده
وكلما حسبما اذا كان مجرورا بحرف الجر فالسين فيها مفتوحة والا فهي ساكنة وربما يسكن في
ضرورة الشعر على الوجه الاول **قوله** فلذا اختار النظم على اللفظ اي ليكون جانبي اللفظ
والمعنى ملحوظين في النظم وفي الاعجاز ايضا وقد اي اختار عليه احترازا من سوء الادب
اذ المعنى الاصلي للفظ هو الرمي والاسقاط وتاليف الشعر ليس معنا اصليا للنظم حتى يوجب

وضع لما يليق ان النظم قد يطلق
على تاليف الشعر وهو ايضا
من سوء الادب فاجاب الخ

الكلمات وقرأت الكتاب قراءة وقرآنا بمعنى

على الله بالذكر بالتعليم

فيه ايضا ذلك بل متفرع عليه يكفي الحكم للفظ قوله ولان فيه استعارة لطيفة
واشارة الى ان كلماته كالدرر يحتمل الاستعارة ان يكون مكنية بان شبه الكلمات
في النفس بالدرر ويثبت النظم لها تخييلا وان يكون مصرحا بان شبه ترتيب الكلمات
في النظم ترتيب الدرر في السلك وتعلق النظم الموضوع للمشبه به على المشبه ووجه اللطافة
اما اختصاصها بالوجهين على ان يكون قوله لطيفة وصفا مقيدا او ما في الاستعارة
مطلقا من افادة المبالغة بادعاء ان المشبه عين المشبه به على ان لا يكون وصفا مادحا او
تضمنها تشبيه كلمات القرآن بالدرر على ان يكون قوله واشارة بيانا لوجه اللطافة
لا اشارة الى فائدة زائدة كما في الوجهين الاولين ويكون الوصف المذكور مقيدا كما
في الاول قوله تعمده الله بغفرانه من تعمد السيف اي جعله في غمده اي في علاقه و
حاصل المعنى ستر الله ذنوبه وحفظه عن المكروه كما يحفظ السيف بالغمد قوله من الكتب
المشهورة بيان لما الخ فان قلت القسم الثالث ليس بكتاب بل بعض منه واذا كان من
الكتب المشهورة بيانا لما لزم ان يكون هو ايضا كتابا لان افعل التفضيل بعض ما اضيف اليه يعني
اعظم من جملة ما اضيف هو اليه وهو عبارة عن القسم الثالث قلت الكتاب من الكتب بمعنى
الجمع وهو مما يصدق عليه بعض المصنف يرشدك اليه قولهم الكتاب الاول في الممكنات
الكتاب الثاني في الالهيات وغير ذلك ولو سلم فهو من قبيل عموم المجاز بان يراد بالكتاب
ما يعم المعنى الحقيقي اعني الكل والمعنى المجازي اعني البعض قوله عنيت من اعظم الكتب
المشهورة وان كان فيه دلالة على ان نفع القسم الثالث مما اشتهر بين الاقوام وتوفر
لدى الخواص والعوام لانه لا يكون ح نصا في المقصود وهو ان الاعظمية باعتبار النفع لجواز
ان يكون باعتبار اخر قوله من جهة الترتيب فيه اشعار بان انتصاب ترتيبا على التمييز
والجهة قد يستعمل بمعنى العلة والسبب وهو المراد هنا وقد يستعمل بمعنى الطريقة والطرز كما
سياتي قوله فلكل مسند مراتب الخ دفع لما قيل من ان الترتيب وضع كل شيء في مرتبته

واذا كانت الكتب المشهورة مشتملة عليه كما يقتضيه افعل التفضيل اعني احسن لم يتصور ان يكون
القسم الثالث احسن منها ترتيبا ووجه الدفع ظاهر من كلامه ثم اشتمال القسم الثالث على الحشو
والتطويل كما سيجيء لا يخل بحسن الترتيب لجواز ان يقع المسند موقعها اللائق بها ويكون
مع ذلك مشتملا على زيادة حشو فيها اذ كان الحسن المذكور بالقياس الى الكتب اخر قوله
فعليك بكتب الشيخ عبد القاهر عليك اسم فعل اذا تعدى بنفسه كان بمعنى الزم واذا تعدى بالباء
كان بمعنى تمسك به كان بمعنى استمسك لان الباء زائدة في المفعول لتقويته كما ظن الرضي ثم كون
كتب الشيخ مقصدا اي لما ذكره سواء كان هذا المقال في محله وان شئت ان تعرف صدقه
صدق هذا المقال اشارة الى ان الترتيب يتفاوت قوة وضعفا كما هو الظاهر الى كون القسم
الثالث احسن الكتب المشهورة ترتيبا من قبيل تبيين الشيء بضده كما قيل وبضدها تتبين
الاشياء للتصريح بان لا ترتيب في كتب الشيخ حيث شبهها بعقد انقطع فتناثرت
لاليه قوله وهو تهذيب الكلام قد يطلق التحرير على بيان المعنى بالكتابة كما ان التقرير
بيانه بالعبارة وليس بهنا كثير معنى فلهذا لم يلتفت اليه لقائل ان يقول تهذيب الكلام
تنقيحه وتطهيره من المعايب والزوائد فكيف يوصف به القسم الثالث مع اشتماله
على الحشو والتطويل والتعقيد والجواب ان هذا بالقياس الى باقي الكتب المشهورة
قوله متعلق بمحذوف يفسره حيثما القاعدة العامة في حذف الشيء ثم تفسيره زيادة تمكنه
في العقل لان الشيء اذا بين بعد تطلع النفس اليه يكون اوقع فيها قوله ما اول بان
مع الفعل فان قلت لم اشتهر المصدر بتقدير ان المصدرية مع الفعل دون ما المصدرية
مع قلت لان ان حرف عريقة في المصدرية اعرق في ذلك من ما اذ الاخفش ذهب
الى انه اسم بمعنى عائد اليه وغير مختص بالفعل بخلاف ان المصدرية فانها تختص بالفعل الذي
تفرع المصدر عليه في العمل وان كان متاصلا عليه في الاشتقاق قوله وهو موصول
الموصول الاسمي وهو ما لا يتم جزءا الا بصلة وعائد كالذي واخواته وصلته جملة خبرية وحرفي

وهو ما اوّل مع ما يليه من الجمل بمصدر كأنّ وما المصدريين واختلف فى لزوم كون
صلته جملة خبرية والاكثرون على جواز كونها امرا او نهيا قال الفاضل الرضى الاصح عدم
جواز ذلك قيل ولعل وجهه ان وضع ان المصدرية ان يكون مع الفعل فى تقدير المصدر
والمصدر لا طلب فيه وفيه بحث لان الامر والنهى الموصولين بان المصدرية انما يؤولان
بمصدر ماخوذ من المادة التى تدل على الطلب فاذا قيل كتبت اليه بان قم او بان
لا تقم كان معناه كتبت اليه بالامر بالقيام او بالنهى عنه واغا فات الدلالة بالصيغة فحفظ
على ان قوات الامرية فى الموصول بالامر عند التقدير بالمصدر كفوات معنى المضى
والاستقبال فى الموصولة بالماضى والموصولة بالمضارع عند التقدير المذكور ثم ان
مصدرية ان المخففة من المثقلة متفق عليها مع لزوم مثل ذلك فيها فى نحو والخامسة
ان غضب الله عليها اذ لا يفهم الدعاء من المصدر الا اذا كان مفعولا مطلقا نحو سقيا و
رعيا له ثم ان الموصول لا يحتاج الى عايد بل لا يجوز ان يعود اليه ضمير فيه تكاسبق ثم كون
الصلة مبنية للموصول وعدم امكان جعله جزء الكلام الا بها يقتضيان كونهما كشئ
واحد مرتب الاجزاء فالترتيب معتبر بين الموصول والصلة كلا وبعضا بحيث لا يجوز
تقدم كل الصلة عليه ولا جزئه لا بين اجزاء الصلة فيجوز تقدم بعض اجزائها على بعض
الا اذا ادى الى الفصل بين الفعل والموصول الحرفى فلا يجوز عجبنى ان زيدا ضربت
لانه مع ما عمل فى تاويل المصدر فيطلب اتصاله بما يتضمن المصدر ويجوز عجبنى ان
اعطيت درهما زيدا وكالا يجوز تقدم بعض الصلة على الموصول لا يجوز تقدم معمولها لان
مرتبة العامل قبل مرتبة المعمول فيلزم تقدم الصلة على الموصول لان المتقدم على المتقدم
على الشئ متقدم على ذلك الشئ قوله كتقدم جزء من الشئ المرتب الاجزاء عليه قيل فيه نظر لان
لان الجزء لم يتقدم فى المفروض على الشئ المرتب الاجزاء بل انما تقدم بعض الاجزاء المرتبة على
البعض الاخر فالوجه ان يقال على ما قبل وانت بانه اذا قدم فى الذكر جزء اللفظ الذى حيزه بعد

فهم الرضى هذا من ان فى

حيزه

بعد طايفة من اجزائه على باقى الاجزاء لزم تقدمه على ما يتقدمه وسلم تقدم ذلك الجزء على
نفسه وعلى ذلك اللفظ ايضا اذ ليس التقدم على اللفظ نفسه الا التقدم على جميع اجزائه
وههنا كذلك كما كشفت ونظيره الدور المسلم للتقدم الذى على نفسه فتوصيف الشئ
بالمرتب الاجزاء بيان للواقع واشارة الى منشاء لزوم الفساد وبهذا التوجيه تبين
جواز رجوع الضمير الى الجزء ايضا قوله اذا كان ظرفا او شبهه المراد بالظرف
ههنا اسم الزمان والمكان وبشبهه الجار والمجرور لانه محتاج الى الفعل او معناه اصطلاح
الظرفاية ولان الظرف فى الحقيقة جار ومجرور لكونه متعلقا فى ولذا سماه بعضهم ظرفا
اصطلاحا اولان كثيرا من المجرورات ظروف زمانه او مكانه فاطلق الظرف على مجموع
المجرورات اطلاق الاسم الاغلب على المجموع او على المجرور مطلق اطلاق اسم الاخص
على الاعم قوله قال الله تعم فلما بلغ معه السعى ولا تاخذكم بهما رافة وجه الاستدلال بالاية
الثانية ان المقصود بالنهى اخذ الرجم بالزانية والزانى لا مطلق اخذ الرحم وهذا المقصود انما
يظهر بجعل الظرف معمولا للرافة مقدما عليه واما وجه الاستدلال بالاية الاولى فلان الظرف
اعنى معه اذا لم يكن معمولا للسعى فاما ان يكون جوابا للسوال كانه لما قال فلما بلغ الغلام
الحليم اعنى اسمعيل الحد الذى قدر فيه على السعى قيل مع من فقال مع ابيه كما ذكره الجمهور
وامّا ان ذكر الجواب قبل ذكر منشاء السوال مما لا وجه له واما ان يكون حالا من السعى
مقدما عليه كما ذكره صاحب الفرايد اى بلغ السعى كائنا معه وفيه ان المعنى لا يساعده
اذ المراد انه بلغ حدا ان يسعى مع ابيه فى اشتغاله وحوايجه بحيث كان
الصحبة بينهما فى السعى لا انه بلغ سعيا يصاحب اباه اى سعى ابيه على تقدير المضاف
فمعه كما لا يخفى على الذوق السليم وما ورد على هذا التاويل من ان الحال المتوسطة
بين العامل والمفعول انما هو عن المقدم عند عدم القرينة المعينة فلا يرد عليه
لان زعم القايل وجود القرينة الحالية المانعة من الحالية عن فاعل بلغ اذ لا فايدة يعتد بها

من قبيل ص
فاطلاق الظرف عليه بالاستعارة منه

لـ
استغاله

في قوله معرج كما اعرف به المورد واما ان يكون ظرفا لغوا معمولا للبلغ وفيه انه يقتضي
ان يكون بلوغ الولد والوالد مرتبة السعي معا والقول بان المراد من السعي المسعى هو
الجبل المعلوم اليه بالمشي ولا محذور في اللغوية يكلف لا يصار اليه ثم في الاستدلال على تقدم
معمول المصدر بقوله فلما بلغ معه السعي لا نظر لان الكلام في تقدم معمول المصدر المنكر والسعي
مصدر معرف والفرق ظ لان سر عدم جواز التقديم على ما ذكروا تاول المصدر بان
مع الفعل وهذا التاويل في المنكر دون المعرف كما تقرر في النحو فلا تقريب لما ذكره قوله
ط والعدر تكلف فيه بحث وهو ان تقدير الفعل في الاية المذكورة بان يتم بلغ ان
يسعى معه السعي وان كان ستكلفا لكن تقدير المصدر المقدم على ان يكون المذكور مفسرا
لمن فنون البلاغة لما ان بيان كمال سعيه في المصاحبة مع ابنه في حداثة سنه امر مقصود
وفي الحذف ثم التفسير دلالة على ذلك على انه يجوز ان يكون معه ظرفا لغوا معمولا للبلغ
بان يراد بمع على ما ذكر في معنى اللبث مجردا الصحبة على ان يكون مرادف عند بلا ملاحظة
المعنى المتعلق في المدخول نحو فلان يتغنى مع السلطان اي يتغنى عند السلطان ولم
يرد ذلك المحذور ان التغني صادر من السلطان ايضا وح لا يرد ذلك المحذور الذي
ذكر في اللغو بل يكون حاصل المعنى بلغ في صحبة ابيه متخلقا بخصاله ملاحظا منها اولا وجوده
الى اوان حد السعي بحيث كان مستكملا في اخلاقه وهذا معنى مقبول قال بعض الفضلاء
الحق ان الوجه الراجح في المصدر ان لا يتقدم معموله مطلقا عليه ويجوز مرجوحا في الظرف
لاحتفاء صورة ان والتوسع فيهما ان الفراء جوز تقدم صلة ان المصدر به عليها
مطلقا فاذا قصد نكتة مقتضية لتقديم معمول الظرف عليه تقدم في علم البلاغة بلا كلفة
لان البلغاء يلتفتون الى لطف المعنى بعد ان كان لما اذا تكسوه وجه مساغ في العربية
وان كان مرجوحا فاذا وجدنا ظرفا مقدما على المصدر فان رايناه فيه نكتة التقديم يحمل
يحصل بتقديم معموله عليه جعلناه معموله والا حملنا على وجه اخر بحسب اقتضاء الاحوال

فظهر ان الاحسن في كلام المصنف ان يجعل الظرف متعلقا بمحذوف يفسره جميعا ادلس فيه
لكد التقديم سوى السجع قوله وليل اكل ما اول ع دفع لما يلزم من ان التقدير ضروري
لان المصدر ما اول بان مع الفعل واذا كانت مصرحا بها لا يجوز تقديم ما هي جزء عليها
عند الجمهور فكذا ما هو في حكمه فاجاب بانه ليس كل ما اول بشيء حكمه حكم ذلك الشيء الا ترى ان
الماول به ههنا وهو ان مع الفعل يدل على الزمان والمصدر ليس كذلك وفيه بحث اذ المناسب
ان يكون الماول بشيء حكمه حكم ذلك الشيء فيما اول به لاجله وتاويل المصدر عند العمل لاجله
لان حقه ان لا يعمل لنقصان مشابهته الفعل عنها بعد اسم الفاعل لفظا ومعنى كما تقرر في النحو قوله
مع ان الظرف مما يكفيه رائحة من الفعل ولذا يعمل فيه ما هو بعد عن العمل كقولهم اسم الاشارة
في قولهم فاذا الفرق الناقور فذلك يومئذ يوم عسير وغير ذلك واراد بالظرف ههنا المشتمل
على الزمان والمكان بدليل انه حكم بوقوع الشيء فيه وعدم انفكاكه عنه وهو انما يستقيم
فيهما لان ما يقع في الزمان والمكان لا ينفك عن مطلقهما وان انفك عن خصوصيتهما
واعلم ان يتعرض لسبب الظرف اعني الجار والمجرور لانه لما ثبت كفاية رائحة الفعل في العمل في
الظرف الصحيح في شبهه المعمول لتوسط الحرف اولى ولهذا جمع الظرف مع الاظهار في موضع
الاضمار في قوله ولهذا التبع في الظروف ليشمل شبه الظرف ايضا وقد مر اطلاق الظرف
على شبهه ومن الاتساع في شبه الظرف عمل معنى حرف النفي فيه عند البعض كما في قوله تم
ما انت بنعمة ربك بمجنون اي انتفى بنعمة ربك عنك الجنون ومدلول الضمير كقول الشاعر
وما الدهر الا ما علمتم وذقتم وما موعها بالحديث المرجم اي وما حدثني عنها لم
المراد من قوله مع ان الظرف مما يكفيه رائحة من الفعل عدم لزوم تاويل المصدر العامل
في الظرف بان مع الفعل لما سبق الاشارة اليه من ان ذلك التاويل لاجل العمل ولما ثبت من
الاتساع في الظروف جاز ان يعمل فيها المصدر لما فيه من معنى الفعل بلا احتياج الى تاويله
بالفعل الخ فان قلت كان القياس ان يقدم هذا الجواب على الجواب الاول لان حاصله

منع لزوم التاويل وحاصل الاول تسليم فلم عكس قلت لان التاويل هو المشهور فلذا
فلذلك قدم تسليم علم هذا وقد عجل مولم مع ان الظرف الى اشارة الى جواز تقديم مفعول
الظرف على ان المصدرية اذا كانت مصرحا بها وليس بمتى اذ لا تعريب ح كقوله ما يكون
راكبا من الفعل لان عدم تجويز تقدم ما فى حيزان عليها ليس مبنيا على الضعف فى
العمل حتى يصار الى الجواز فى الظرف لكفاية رائحة الفعل بل مبناه لزوم تقدم جزء من
الشئ المركب الاجزاء عليه كما سبق على ان الموجود فى الصورة المذكورة نفس الفعل لا
رائحته قوله ولهذا اتسع فى الظروف مالم يتسع فى غيرها اما ان يكون مالم يتسع قائما
مقام فاعل اتسع بتضمينه معنى الفعل المتعدى اى اعتبر فيها مالم يعتبر فى غيرها واما ان يكون
فى موقع المصدر اى اتسع فيها اتساعا لم يعتبر فى غيرها قوله وهو الزايد المستغنى
عنه فى العبارة مسامحة اذ قد ذكر فى الباب الثانى ان الحشو هو الزيادة لا لفائدة
بحيث يكون الزايد متعينا كما فى قوله فاورثنى تكلم صداع الرأس والقلق خطب
فان الاولى زايد اذ الصداع مغن عنه والطويل ان يكون اللفظ زايدا على اصل المراد
لا لفائدة ولا يكون اللفظ الزايد متعينا كما فى قوله والفى قولها كذبا ومينا فان
الكذب والمين بمعنى واحد فاحدهما لا التعيين زايد فتغيير قافية الزايد ليس بمناسب
ظاهرا لما سياتى اللهم الا ان يقال الزيادة فيما سياتى بمعنى الزايد كما يشعر به تمثيل المصنف
للحشو المعتبر بالذى فى قوله ولا افضل منها للتى عة والذى كما هو الظاهر وان كان فى
عبارة التى هناك بعض نبوة عنه قوله وستجئ الفرق بينهما فى باب الاطناب
اللام فى الفرق للعهد والمراد الفرق الاصطلاحى المتعارف بين ارباب المعانى اللغوى
وهو الذى ذكرناه الآن وما ذكره هنا قيل انما يفيد الفرق بحسب المفهوم لا بالصدق
فان الملوى واحد وقد يمنع بان التطويل على ما ذكره هنا اخص من الحشو اذ قد
اعتبر فى الاول كون الزيادة على اصل المراد دون الثانى فالكلام لا فى محل حشو
اى التطويل

قدرت الاداة لمراعاة ما تقطف

وجود الفى لولا الفاء ممنوع

وليس

ليس بتطويل اذ لا بد فيه ان يكون اصل الكلام فى محله وخصوصه لا فيه وانت خبير
بان المراد بالزايد بان المراد بالزايد فى الحشو ايضا هو الزايد على اصل المراد وهو المعتبر
فى الفن فتامل قوله يتوعر اى يصعب وفى تفسير التعقيد بكون الكلام الخ تنبيه
على ان المصدر اعنى التعقيد مبنى للمفعول قوله قابلا للاختصار لما فيه من التطويل
مفتقر الى الايضاح والتجريد واختار فى الاول لفظ القابل وفى الاخرين لفظ الاقتدار
ايماء الى ان الاحتراز عن الاخرين اهم من الاحتراز عن الاول والمراد بالاختصار ما يقابل
التطويل ليشمل الاطناب والايجاز والمساواة ثم انه قدم فى اللف الحشو على التطويل
لكونه فى مقام بيان موجب تغيير القسم الثالث وعكس ناظرهما فى النشر امتثالا بذكر
الاختصار لان مولفه محصره وملخصه وقدم ناظر التعقيد على ناظر الحشو رعاية للسجع
قوله الفت مختصرا الخ اختيار الفت على اختصرت مع ان مولفا اختصاره استعارا بان
لبس مطلق نظره اختصار مصنف السكاكى بل تاليف مختصر يضم ما فيه قوله يضم ما فيه جعل
القسم الثالث ظرفا للقواعد بناء على ان الالفاظ قوالب المعانى والتضمن باعتباره ايضا
او باعتبار استعماله على الامثلة والشواهد ايضا ثم المراد بتضمن ما فى القسم الثالث من القواعد
تضمن معظم ما فيه منها فلا يرد عدم تضمنه المباحث المذكورة فى علم الجدل والاستدلال وعلم
العروض والقوافى ووضع الطاعن عن القرآن لان هذه المباحث لواحق لعلمى المعانى والبيان
لا مندرجة عليه كلام السكاكى عند شروعه فى هذه المباحث قوله وفى حكم كلى يطلق على حزئياته والمراد
بالحكم القضية من قبيل اطلاق اسم الجزء الذى يدور عليه الكلى وجودا وعدما وبالانطباق الاستعمال
وفى قوله على جزئيات حذف مضاف وهو احكام ومضاف اليه وهو موضوع وفى قوله
ليستفاد احكامها تصريح بذلك المضاف المحذوف واللام فيها لام المال فمعنى التعريف
قضية كلية تشتمل على احكام جزئيات موضوعها ليستفاد تلك الاحكام منها بالقوة و
معنى استعمال القضية على احكام جزئيات موضوعها استخراج تلك الاحكام منها بالقوة القريبة

بجعل القضية المذكورة كبرى لصغرى حكم فيها بمفهوم موضوعها على واحد من جزئياته وتلك
الاحكام المستحصلة تسمى نتائج وفروعا وتلك القضية تسمى اصلا والاستخراج تفريعا والمثال
ماذكره الخ ويمكن ان يجعل الانطباق عين الصدق فلا في الكلام حذف بل في الصغرى تنطبق
على جزئيات النتائج استخدام لان راجع الى الحكم عين المحكوم عليه لا عين القضية وان كان المراد
بالطلب تلك القضية الا ان قول الشارح فانه ينطبق على ان زيدا الخ يلائم التوجيه الاول
ولا بعد ان لا يترتب في الكلام حذف ولا استخدام اصلا بان يقال نسبة الفروع التي هي النتائج
الجزئيات الحملية في اندراجها تحت الاصول كاندراج الجزئيات تحت كلياتها ثم يطلق عليها
الجزئيات مضافة الى ضمير الحكم المراد به القضية استعارة تصريحية فالمراد باحكامها الاحكام
التي فيها بالانطباق الاشتمال قوله كقولنا كل حكم القضية الى المنكر بحسب توكيده قال
الشيخ في شرح المفتاح قال في الديوان التوكيد بمعنى التاكيد غريبة مولدة واعترض عليه بان عبارة
ديوان اللغة هكذا وكده واكده بمعنى وتقال هذه غريبة مولدة لم والظاهر ان قوله هذه مخرج غريبة
مولدة اسداء كلام في بيان لغة وكد لا تتمة بيان لغة التوكيد والقرينة عليه على ان صاحب
الديوان لم يذكر لغة التوكيد في غير هذا الموضع واقول ذكر في المغرب الوكاده بمعنى التوكيد
ليس بثبت وبهذا قرينة على ان مراد صاحب الديوان ماذكره الخ قوله فانه ينطبق على
ان زيدا قائم اي ذلك القول يشتمل على الحكم ان زيدا قائم او يصدق مفهوم موضوع عليه
قوله بان يقال هذا الكلام مع المنكر فان قلت الكلام مع المنكر اي الملقى اليه ان كان مجردا
عن التاكيد فالصغرى لم وان كان موكدا يلزم من صدق الكبرى تاكيد المؤكد وهو تحصيل
الحاصل قلت يختار الثاني ويمنع لزوم تحصيل الحاصل المحال بناء على ان معنى الكبرى وكل
كلام القي الى المنكر يجب ان يجعل موكدا اي مشتملا على التاكيد حين الالقاء فلا يفيد وجوب
لحوق التاكيد الى الملقى حتى يتعدى خروجه عنه ويلزم تحصيل الحاصل في المثال المذكور فتامل
قوله فهي اخص من الامثلة تفريع على ما فهم من تعريف الشواهد وهو وجوب كونها

من التنزيل او كلام البلغاء نقل عن السيد انه قال الاخصية بالنظر الى انه يلزم في الشواهد
ان يكون من كلام من يوثق به دون الامثلة واما كون الامثلة للايضاح والشواهد
للابيات فامر خارج عرضي حتى لو اعتبر ذلك فربما يكونان متباينين بيد ان الاخصية
منها باعتبار ان كل ما يصلح شاهدا يصلح مثالا بلا عكس كلي لجواز ان لا يكون المثال
من كلام من يوثق به واما قال لو اعتبر ذلك فربما يكونان متباينين اذ لو اشترط في
كل منهما ان لا يقصد به الغرض المقصود من الاخر مع ما قصد به تحقق التباين الكلي
في الصدق ايضا لكن يكون الجزئي الذي قصد به الايضاح والابيات معا واسطة
وان لم يشترط كما هو الظاهر تحقق التباين الجزئي وهو العموم من وجه الا ان يراد من قوله يذكر
كذا الصفوح لان يذكر لم يكن الشواهد احصى ايضا ولا لك قال ربما لكن تلك
الارادة بعيدة يبقى في قوله واما كون الامثلة للايضاح والشواهد للابيات فامر خارج
بحت اذ لو اراد به خارج عن مفهومي الامثلة والشواهد فلا دخل له في الاخصية فهوم
وان اراد الخروج عما صدق عليه فلا يفيد في عدم دخلها في الاخص لان مدلول المفهوم
ايضا مع ان بالعرض على ما لحنهما الاتي انه لو قيل الماشي الضاحك اعم من الماشي اذ
هو اعتبر في الاول قيد زايد فعل يتوجه ان يقال ذلك الصدق عما صدق عليه فلا دخل له في
المقصود فتدبر قوله ولم ال عطف على العلت ويجوز ان يكون بها لامر فاعله قوله
من الالوه وهو التقصير يجوز ان يكون لم ال في كلام المصنف على معناه المعنى اعني لم اقصر
من غير احتياج الى تضمينه معنى المنع كما في المتعدي الى المفعولين حتى يصار الى حذف المفعول
الاول وذلك بان يكون جهدا حالا من فاعله بمعنى مجتهدا او مصدر اللحال المقدرة اي لم ال
مجتهدا او مجتهدا جهدا اذ يفهم منها عدم التقصير في الاجتهاد على انه يجوز تنازعهما في
تحصيله والعامل هو الاول او يكون متعلقا بالالوكحذف الباء اي لم اقصر في جهدي
في تحصيله قال الاستاذ ولا يجوز ان يكون تمييزا لانه يجب ان يكون في المنفي فاعلا او مفعولا

ولا يجوز ان يكون تمييزا عن النسبة الى الفاعل ويكون جهدا على ما في المغني اي لم يقصر الاجتهاد

ومولا يصح نفي منها وفيه نظر لانهم صرحوا بتميز عن النسبة الى الفاعل ويكون جهدا فاعلا
في المعنى اى لم اقصر الاجتهاد في كتبه بناء على انهم صرحوا بان الفعل المسند الى المميز
في الاصل قد لا يكون الفعل المذكور بعينه بل يلائمه في الاسناد فالمراد هنا النسبة
كما اشار اليه السكاكي في قولهم معنى طار عمرو وفرحا طير الفرح عمرا وامثل ما قيل في قولهم تفجرنا الارض عيونا فان عيونا فاعلا للتفجر لا للتفجير اذ الفعل المذكور اعني لم اقصر
انما يلائم في الاسناد للتقصير الذي هو الاول لا للتفعل الذي هو مقتضى تلك القاعدة المذكورة
هذا ويجوز ان يضمن الالو معنى الترك فيكون جهدا مفعولا اي لم اترك جهدا ونقل عن
ابي البقاء ان لم آل من اعمال الناقصة يعني لم ازل فيكون جهدا منصوبا على الخبرية يعني
جاهدا او اعلم ان يحمل الشارح عبارة المتن على هذه الوجوه بناء على ان تعديته الى المفعولين
بتضمينه معنى المنع في غاية الشيوع فلذا رجح المجاز المشهور قوله وحذف منها
المفعول الاول وهو اما كاف الخطاب اى لا امنعك او الامر العام اى لا امنع احدا اصلا
قوله في نسخة اى المختصر يحتمل ان يكون الضمير للقسم الثالث دلالة المواقرب فتامل قوله
اضافة المصدر الى الفاعل او المفعول رفع على انه خبر مبتداء محذوف او نصب على المصدرية
او الحالية من الفاعل او المفعول اى هذه اضافة المصدر الى احد او اضافة الترتيب الى
ما ذكر اضافة المصدر اليها او اراد المصدر بترتيب السكاكي اي مضيفا الى الفاعل او مضافا اليه
ثم انه قدم اضافته الى الفاعل على اضافته الى المفعول لما تقرر في كتب النحو من ان الاول
اكثر واولى قوله تقريبا مفعول له لما تضمنه معنى لم ابالغ ذكر فعلين اعني رتبة و
لم ابالغ ثم ذكر منصوبين اعني تقريبا وطلبا وجعل كلهما مفعولا له للفعل الذي هو
الطلب لكونهما في المعنى واحدا اذ المراد بقوله لمعاطيه تسهيل اخذ المايل من عبارته و
كذا المراد بالتناول فلا وجه لجعلهما مفعولا لمجموع الفعلين على نشر اللف كما لا يخفى قوله
ولو لم يتاول الفعل المنفي الى قوله بل لامر اقر قيل في العبارة ادنى مساهلة اذ الفعل المنفي

ابالغ وهو ليس بمحمول عاذكر على المتاول المجموع كما صرح به في شرح المفتاح فالاظهر ان يقال ولو
لم يتاول لم ابالغ واجيب بان الاصطلاح على تسميته لم يقرب ولا يقرب فعلا منفيا
فلا حاجة بالنظر اليه واما هي بالنسبة الى المعنى اللغوي ثم ان وجه الملازمة المستفادة
من قوله ولو لم يتاول ما يخفى حتى ان الاستاذ لم يطلع عليه فاعترض على الشيخ بان اللزوم المستفاد
من الشرطية هم اذ قد وقد الشيخ نفسه في شرح المفتاح وغيره ذلك من كتبه الشريفة ان القيد
في مثله قد يتوجه الى النفي فيحوز ان يحمل هذا الكلام عليه مع عدم التاويل بالمثبت كما
قيل واستهم اعتزازا واجيب عنه بانه قد تقرر في كتب النحو ان المفعول لاجله اذا انتصب
اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل ومتقارنا له فيهم منه ان فاعل الفعل وفاعل
المعلول له يجب ان يكون واحدا فلو لم يتاول الفعل المنفي ههنا بالمثبت كتركت او نفيت او ما يؤدي
مؤداها كان مضمون الكلام انتفاء المبالغة لاجل التقريب فلا يصح نصب تقريبا لانه
فعل المقرب والاشتراك ليس فعلا له بمعنى اعتبار كونه قيد المبالغة اذ لا تم دخول النفي
عليه تاما ويلزم المحذور المذكور وهذا الجواب معزو الى عبد الحق لابتنائه على كون القيد
مفعولا له منصوبا وقد اشار اليه في شرح المفتاح في كتب تعريف المسند اليه الى ان هذا
التاويل جار في كل مقام توجه القيد فيه الى النفي فالمحقق الذي لا محيد عنه ان يقال معنى حرف
النفي لا يكون صالحا لان يقيد بشيء لتضمنه ملاحظة المقيد من حيث كونه موصوفا بتقييده
بهذا القيد وقد صرح الشيخ في كتب الاستعارة التبعية بان الحروف لا تصلح للموصوفية بل
جميع ائمة النحو والبيان صرحوا بذلك على ان مجرد حرف النفي ضعيف لا تعمل في المفعول له ولا
في الظرف عند جمهور النحاة الا اذا اول بالفعل صرح به ابن مالك في الباب الثالث
في المفعول له فيمكن ان يكون هذا الكلام مبنيا عليه وبهذا التوجيه اندفع اعتراض
بعض الفضلاء على ابن التاويل بتركيب لا كيدي نفعا لاقتضائه ان يتوجه التركيب
ولكن القيد المزيد كما نقل الشيخ عن الشيخ في كتب العطف على المسند اليه ووجه الاندفاع ان

ان توجه النفي والاثبات الى القيد الزايد وعكسه اذا ان مفوضا الى المقام عرف ان لم يكن
اذا لم يأول بالفعل الخ تعين توجه النفي الى القيد كما عرفت من عدم قابلية معنى الحرف للتغيير
واذا اول يحمل او على رجوع القيد الى الاثبات لاقتضاء سداد المعنى ذلك ثم ان اللزوم
الذي ذكره الشارح بالنظر الى المتبادر السابق والا فالنفي قد يكون راجعا الى القيد والمقيد
جميعا كما في قوله وما للظالمين من حميم ولا شفيع يطاع اي لا شفاعة ولا اطاعة وعلى ذلك
وقد يتوجه الى الفعل فقط من غير اعتبار لنفي القيد واثباته كقوله لم يروا ان الله الذي خلقهم
ولم يعلموا اي لم يصروا عالمين يعني ان عدم الاصرار صحق البدر مع قطع النظر عن الاتصاف
بالعلم وعدمه فظهر لك مما قررته ان القيد اذا لم يكن قيدا للنفي يستعمل على معان سلمه وهذا
مما ذكره الشارح في شرح الكشاف قوله اذا دخل على كلام فيه نفي الخ هذه العبارة من الشيخ
مشكوك بان توجه النفي الى القيد فيما اعتبر القيد او لا عم النفي ولا خفا وفي كلية هذه القاعدة
نعم لو اعتبر النفي او لا عم القيد لكان الامر بالعكس قوله وان يقع له خصوصا يحتمل ان
يكون الظرف اعني له خبر البيع على ان يكون من الافعال الناقصة بتضمين معنى الصيرورة كما ذكره
الفاضل الرضي في اسالم وخصوصا ممنوعا خاصا حالا من ضمير يقع الراجع الى حكم النفي اي يصير
حكم النفي ثابتا للقيد خاصا به ويحتمل العكس ويجوز ان يكون على الاول خصوصا نصبا على
المصدرية باضمار معناه اي يخص حكم النفي بالقيد خصوصا قوله مثلا اذا قيل
لم يأتك القوم اجمعون كان نفيا للاجتماع الطارئ النسخ اجمعين على الحالية من العموم يعني
مجتمعين اذ لو كان مرفوعا كما في اكثر النسخ التي رايناها كان تاكيدا فلا يدل على الاجتماع
في زمان كما سيصرح به الى في كتب الجديد ولو اريد بالاجتماع الاجتماع في اصل
الفعل دون الزمان لم يظهر ايضا فائدة رجوع النفي الى القيد اذ المنفي الماخوذ في القيد
حاصل من نفس المقيد والا لكان المجموع تاسيسا لا تاكيدا فلا تفاوت حينئذ في المورد
سواء رجع النفي الى العقد ام الى المقيد فتدبر قوله بعد افراط الخ الافراط التجاوز

عم الحد ويقابله التفريط وفي المثل الكامل اما مفرط او مفرط قوله وتلويحا ثانيا او
تعريضا ثالثا ذكر الشارح في البيان نقلا عن صاحب الكشاف ان التعريض ان يذكر شيا
يدل به على شيء لم يذكره كما تقول المحتاج للمحتاج اليه جئتك لاسلم عليك فكانه اماله الكلام الى
غرض يدل به على المقصد وسمي التلويح لانه تلوح منه ايريد فذكر الثاني والتعريض في الثالث
يقتضي منع التلويح حيث قال فلان فاما لا احتضار معقبا الى الايضاح والتجريد كما
اشار اليه الشارح مثالك قوله الى ذلك المذكور من القواعد وغيرها اول القواعد والشواهد
والامثلة المذكورة لصحة الاشارة اليها بذلك مع افراده وتذكيره قوله ولعل اعجب
اي اتى بامر عجيب اي حسن ووجه الاستحسان ما فيه من خفض الجناح حيث نسب الزيادة
الى خصائصه وشان الزوايدان يحذف قوله وسميته تلخيص المفتاح لانه تلخيص
المفتاح اعظم اجزاء قوله او لا معنى للتخصيص قال بعض العلماء كوزان يكون العموم
للتخصيص المعنى بان يكون معناه اسال الله هو لا غيري لان ما الفت لا يصح الا ان يلتفت
اليه عرى فضلا عن ان يسال التفع به فيكون المراد استحقار مولفه ويجوز ان يكون
التعريض ابتدائيا الى سال لا معارضي ولا حسادي من علماء الزمان وكلاهما ليس بشيء اما الاول
فلان استحقار مولفه بحيث يدعي عدم صلاحيته لان يلتفت اليه غير مناسب لما اسلفه
من مدح مختصره وترجيحه على المفتاح الا بتكلف واما الثاني فلانه ليس بمهتم من يعتقد
شركة معارضيه وحساده له في السوال حتى يحتاج الى التخصيص ولو جد جده الحسن وذلك
ايضا ظاهر قوله ولا للتقوى قيل عليه يجوز ان يكون التقديم لقصد التقوى اشارة الى انه
على رجاء الاجابة من الله اذ من يرجو ان يثمر عمله ولا يبعث سعيه فهو مجتهد باقصى
وسعه مع ما فيه من الايماء الى ان لا يعتمد على ما بالغ في وصف مولفه بل سال الله الانتفاع به
قوله فكانه مصدر جعل الواو للحال الغرض ان جعل الواو للحال ان يكون الجملة قيدا
لجميع الافعال من التاليف وما عطف عليه قوله فاتى بالاسمية والواتي بالفعلية

لكان العطف اظهر وان اختلفت الجملتان في المعنى والمغايرة لعدم الاستلزام التحدي
في المعطوف غير المناسب في المعطوف عليه واعترض عليه بان مال جعل الواو للحال جعل الجملة
حالية فيحتاج الى الواو ولا الى المسند اليه المقدم بل يكفي ان يقال انما اسال الله بعد الوجوب
ان قصد الاستيناف حقيقة فلا يحصل الغرض المذكور وكذلك توهم العطف في الآية
كما لا يخفى لا يجوز كون الواو للاعتراض لما تقول وقوعه في اخر الكلام مذهب ضعيف
فان قيل لا يلزم من انتفاء مقتضى التخصيص والتقوى انتفاء وجه حسن المقام مطلقا
لجواز ان يكون المراد بياه موصوفية المسند اليه بمضمون الجزء دون وصفية الخبر كما قيل في
الفرق بين الزيد قائم وبين قائم زيد قلت قوله ان اصال انشاء للسوال الاخبار
عن القضاء به ولو سلم فاي داع الى اعتبار ذلك اذ ليس الكلام في بيان حال المحمول في بيان
افعاله مثل التاليف والترتيب والتسمية بالسوال **ولم** حال من ان ينفع اي من المجموع و
التقدير اسال الله الانتفاع به كائنا من فضله قال ابن الحاجب المفعول والعامل فيها اسال
وليس فيه تقديم ما في حيز المصدر عليه **ولم** اي محسبي وكافي يريد ان المحسب بمعنى
المحسب وقد سبق بيانه في اواخر شرح الديباجة والمراد من قولهم حسبي الله الكفاية في جميع المهمات
حتى في اجابة هذا السوال وفيه المبالغة او الكفاية في ذلك وفيه ايطام الجمل كما ذكر العلامة
واياك نستعين ان الاحسن ان يراد الاستعانة بتوفيق الله تعالى على ادائه العبادة
لتلايم الكلام **ولم** فعلى هذا كان الاانسب لتناسب التعليل الذي يتضمنه بوجبي بسبب
عطف على الجملة المستانفة المؤكدة بان للمعلل الذي هو سوال النفع منه **ولم** كما صرح به
صاحب المفتاح وغيره اي في قسم النوع المجموع الى النقل بالواو ما ذكره المشهور من ان
المخصوص اما مبتدا والاثنان خبره مقدم عليه او خبر محذوف **ولم** ثم عطف الجملة على
المفرد وان صح باعتبار الجزء قوله لكنه في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار تقدير
الكلام على ما اشار اليه الشريف في اوايل بحث الاستعارة من شرح المفتاح ان يقال

لا يقال ص

نعطف الجملة على المفرد وان صح ما اعتبار كذا لا يصح ههنا او لا حسن واما يصح او يحسن
اذا لم يكن في الجملة نوع عطف الانشاء على الاخبار لكذا في الحقيقة ومثل هذا التركيب كثير
الوقوع وقد يقع الا موقع لكن كما يقال زيد وان كان غنيا الا انه بخيل فالاولى لكن ليس
بخيل بل مما للاستدراك لكنهما واقعان موقع الجزء والجزء مقدر حسب ما يقتضيه المقام
وان لم يكن المقدر عين المذكور كما يقول في المثال المذكور زيد وان كان غنيا الا انه لا غناء
عنده وانما يكون عنده غناء لو لم يكن بخيلا الا انه بخيل وقس على هذا ثم قد يجاب
عن اعتراض لزوم عطف الانشاء على الاخبار بانه يجوز ان يعتبر عطف القصة
على القصة بدون ملاحظة الاخباريه والانشائيه وفيه نظر لبعد ما في مباحث الفصل
والوصل بان المقصود الاشكال لا البيان ما ذكر بل هو وجه دقيق حسن اعتبره صاحب
الكشاف في قوله تعالى لم تقتلوا ولن تفعلوا الى قوله ولبئس الذين امنوا وهما ينكران انه
والتقدير ان معطوفا عليه انشاء فلا وجه لدفع اعتراض الشيخ من طرف المصنف بما ذكر وليس مراد الشارح
من طرف المصنف بانكار المحقق التفتازاني مثل هذا التركيب مطلقا كيف وقد اشار اليه في شرح الكشاف
عند الكلام على قوله تعالى يا ليتنا نرد ولا نكذب بايات ربنا الى جواز عطف الانشاء على الاخبار
باقتضاء المقام وفي المباحث الفصل والوصل باعتبار عطف القصة على القصة والجملة
ونقض في اول احوال المسند على جواز ليت زيدا قايم وعمرو منطلق لعطف الجملة الثانية على مجموع
الجملة الاولى وكيف يتصور منه ان يرده مطلقا وانما مقصوده الاعتراض على المصنف وبهذا
التوجيه اندفع ما اورد على الشيخ من ان رد هذا التركيب مطلقا غير مستقيم كيف وقد وقع نظيره
في القرآن حيث قال الله تعالى وما واهم جهنم وبئس المصير هذا وقد اجاب الفاضل المحشي عن
قول الشيخ لكنه في الحقيقة الخ بان ذلك جايز في الجمل التي لها محل من الاعراب وقال وكذلك حجة
قاطعة على جوازه فورقة قالوا حسبنا الله ونعم الوكيل فان هذه الواو من الكفاية لا من المحكي
اي قالوا حسبنا الله وقالوا نعم الوكيل وليس هذا الجواز مختصا بالجمل المحكي بعد القول

اذ لا يكفي بسكنة في حسن قولك زيد ابوه صباح وما فسقه وعمرو ابوه نخيل وما اجوده
وفيه بحث اما اولا فلجواز ان يقدر في المعطوف فعل بعد ذيذكره في المعطوف عليه اي
قالوا احسبنا الله وقالوا نعم الوكيل او مبتدا اي قالوا احسبنا الله وهو نعم الوكيل
مع وجود هذين الاحتمالين الظاهر من كيف يكون ما ذكر حجة قاطعة على جواز عطف الانشاء
على الاخبار اللهم الا ان يقال التقدير خلاف الظاهر لكن لو كان الحجة قاطعة بهذا التقدير تامل
اوقع هذه الحجة الزامية والمعنى بها تبكيتية لان الخطاب في قوله وكفاك يتوجه اليه ولا يمكن
ولا يمكن للشارح ان يشير الى التقديرين المذكورين اذ ليت شعري لما جوزت التقديرين في الآية
فليجز في كلام المصنف ايضا ولا وجه للاعتراض عليه اما ثانيا فلان مذهب سيبويه كما كان وجوب تقدير القول
في الانشائية الواقعة خبرا لم يكن عطف انشاء على اخبار
اصلا ولا عطف جملة نعم الوكيل على نفس حسبي من عطف الجملة التي لا محل لها من الاعراب على
المفرد بل من عطف المفرد الذي متعلقه جملة ان سلم ولا كلام فيه اللهم الا ان يقال مراده
يصح عطف الانشاء على الاخبار بظاهر الكلية في توجيه التركيب الذي استصعبه الشارح
تامل ورده على المحشي ايضا باحتمال ان يكون الواو من الملكي وما نقل من انه لا مجال للعطف
ح الابتداء بل بعيد لا يلتفت اليه وهو ان يقدر وقولنا نعم الوكيل تم لجواز العطف على
الخبر المقدم يعني حسبنا وفيه نظر لان الكلف الذي لا يلتفت اليه فيما ذكره ليس لكون المقدر
لعطف قولنا مل مجرد ان قيد بقدير اصلا ضرورة داعيه فلو عطف الجملة المذكور على حسبنا
ولا يخفى ان كون الانشاء خبرا المقتضى التقدير عنده لكان تكلفا مسلما مع الاحتمالات الموجودة
في توجيه التركيب من جعل الواو المذكورة على الاعتراض ودعاء ان قوله وهو حسبي الشتاء
كقولنا الحمد لله على رأي وان ما المعطوف عليه قوله نعم الوكيل قوله وانا اسال الله وهي جملة حالية
لما حل محلا من الاعراب صح عطف الانشاء عليه وانا اسال هذا كثير قد كفانا الخفاجي وغيره مؤنتها
وان ليس في ذكره فائدة زايدة فالحري ان لا نشتغل بتفصيلها وقد ينقل عن ان هذا الحق

قدح حسن

لوجه العطف وتبين لطريق التركيب والحق ان الذوق السليم يفهم من عبارة الشيخ نوعا من التركيب
والله اعلم قوله على راي اشارة الى ما قيل ان قوله وجعل الليل سكنا حال بتقدير قد او عطف
على جعل فالق الاصباح لانه بتقدير هو فالق الاصباح قوله وان الشروع في المقصود
الصباح الاوان الحين والجمع اوان كزمان وازمنة والاظهر ان المراد ما يقصد مقصود الكتاب
ولهذا ادخل المقدمة فيه مع اخراجها عن مقصود العلم تاييدا والمراد من المختصر في قوله رتب
المختصر المقصود فلا يدرج فيه الخطبة ومن الفن في قوله في هذا الفن اما فن البلاغة فاندراج
البديع بطريق التغليب واما فن البلاغة مع توابعها فالاندراج اظهر قوله الثاني المقدم
اقره في التقسيم لكون معلوما عند ما وقدمه في البيان لبساطته بالنسبة الى السبق الاول
لاشتماله على اقسام قوله عن الخطاء في تادية المراد ولم يذكر قيدا لخروج الاحتراز عن التعقيد
المعنوي اعتمادا على الملقى بلا وعلى الشهرة اولان الخطاء في كيفية التادية لا فيها قوله
هو ما يعرف به وجه التحسين غير الاسلوب يتبينها على قاعدة البديع قوله وعليه منع
صدر بالاستواء لدور المنع ان قوله والا لعد ما يعرف به وجه التحسين تم لم لا يجوز ان
يكون شيئا آخر ودور الدفع انا تتبعنا مقصد الكتاب ولم نجد غير المقدمة والفنون
الثلثة واعلم ان الشارح جوز في بعض مصنفاته كون الاستواء في مثل هذا المقام محمولا على
معناه الاصطلاحي وهو كما تبادر حكم كلي لتبوته في جزئياته ورده الشريف بان الاستواء
العرفي استدلال باحكام الجزئيات على حكم الكلي والمقدم هنا التقسيم تحصيل الاقسام لا تعديد
احكامها اذ المقسم اذ لا يعقل ذلك الا بعد حصول الاقسام ومعرفة احكامها وفيه بحث
لانا لا نجعل الاستواء دليل نفس التقسيم فانه قبل التصور ولا تعلق لها بالدليل اصلا بل
هو معرف به بل هو نجعله دليل انحصار المقسم في الاقسام ومن قبيل التقسيم الى
الذهني والنظري وكما ان معرفة احكام الاقسام وتعديدها الى المقسم لا يتاتى الا بعد
حصول الاقسام كذلك حصره فيها قوله والحق ان الى تمام اما من العين الثالث و

وذلك لان المصوّف قال فى اواخر الايضاح بعد ذكر المحسنات هذا ما تيسّر لى بأن الله سبحانه وجهه وكثّره
من اصول الفن الثالث وبقيت اشياء يذكرها فى البديع بعض المتشبعين منها ما يتعيّن
اهماله اما لعدم دخوله فى فن البلاغة لعدم كونها راجعة الى تحسين الكلام البليغ و
اما لعدم جدواه لكونه داخلا فيما ذكرناه مثل الايضاح فانه داخل فى الاطناب ومثل
حسن البيان ومنها ما لا باس بذكره لاشتماله على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق فنوشّحه
فعقدنا فيها فصلين ختمنا بهما الكتاب هذا كلامه ولا يخفى ان فيه بعضا على دخول الخاتمة
فى الفن الثالث لانه جعل ما ذكر فى الخاتمة قسيما لما يتعيّن اهماله بسبب احد الامرين فتبين
بذلك ان ما ذكر فى الخاتمة داخل فى الفن المتعلق بالبلاغة وراجع الى تحسين الكلام البليغ
والا يتعين اهماله وليس راجعا الى المحسنات الذاتية بل الى العوارضية فنوع من البديع قوله
صار كل منها كلّى معهود اغفر له لا يخفى ان اللام فى الفن الاول مثلا لا يكون اشارة الى علم
علم المعقا والا للغى الحمل فى الفنون كلها بل الى ما حرّرته المراد مثلا ولما كان الحمل مفيدا
فى الفن الثانى والثالث لبعد العهد اجرى الفن الاول محرّرا سوقا للفنون الثلثة على نسق
واحد ولو لم يذكر التعيين فى الاول لقرب العهد كما فعله صاحب الكشاف لكان اظهر مع بقى
الكلام على كونية الالف واللام الذاتى فى العهد والاحالة المذكور فيما سبق احد الامرين المذكورين
لا الفن الاول مثلا وقد يقال بناء على كونه الذكر التقديرى فى العهد الخارجى ما ارجز كلام
فى اوائل المقدمة الى الحصار المتعلق فى العلوم الثلثة فهم السامع احوالا تورية التعارف
بين ارباب التصانيف من ان هناك فنونا ثلثة او ما جرى مجراها ليقع كل منها بازاء
علم من العلوم الثلثة وقد علم ايضا ان بعض تلك الفنون يقع اولا بالضرورة الا ازم ليعلم
يتعيّنان ذلك بازاء علم المعقا او غيره اذ التعميم الذكرى فى بيانية الاحضار لا لافادة التقديم
فى الترتيب الا ترى ان الشيء قد يتأخر فى وجه الحصر ما كان من المقاصد على المقدمة مع تأخره
فى الترتيب فافاده المصنف ذلك بقوله الفن الاول علم المعقا فعلم بهذا التقرير ان كلا من

الفن

طرفى

طرفى الجملة معلوم واما المجهول الاثبات كما فى زيد قائم فان قلت فالمعلوم لازمة
فى الفن الثالث اذ الانتساب هناك معلوم بلا شبهة قلت ممنوعة والسند بعد العهد
قوله وبيان معنى الفصاحة اشارة الى ان المراد بمقدمة الكتاب هى الالفاظ كما صرح به فى
شرح المفتاح قوله والحضار علم البلاغة اى المسمى بعلم البلاغة او العلم الذى له زيادة
اختصاص بالبلاغة وقوله وما يتصل بذلك معطوف على بيان معنى الفصاحة والبلاغة و
ذلك اشارة الى البيان والمراد به بيان النسبة بين المعنيين وبيان ان البلاغة ماذا مرجع ص
او غيرها قوله ماخوذة من مقدمة الجيش اى منقولة عنها او مستعارة ولكن ان يكون
كل منهما منقولا من قدم والتاء على ما عرف فى لفظ الحقوه من الوجهين فهنا ثلثة احتمالات
وظاهر كلام الزمخشرى فى الفايق مشعر بالثانى حيث قال المقدمة الجماعة التى
تتقدم الجيش من قدم بمعنى تقدم وقد استعير لاول كل شيء فيقال مقدم الكتاب وفتح الدال خلف
وكلام المغرب يشعر بالثالث حيث قال قدم وتقدم بمعنى ومنه مقدمة الجيش ومقدمة
الكتاب بالكسر وكلام الكشاف محمول على احد الاحتمالين الاولين فتطلق ثم المقدمة قد يجعل
من قدم المتعدى لان هذه الطائفة لاشتمالها على سبب التقديم كانها تقدم غيرها
اولا فادراكها البصيرة يقدم من عرفها على من لم يعرفها قوله لما سوقف عليه مسائله
اى شروعا كما صرح به فى المختصر والا لبطل طرده فى المبادى قوله كمعرفة حده
وغايته وموضوعه المراد من المعرفة مطلق الادراك اعم من التصور والتصديق
فيكون فى الحدود التعريف بمعنى التصور وفى الغاية والموضوع بمعنى التصديق قال
بعض الافاضل التمثيل على راى القوم فانهم جعلوا مقدمة العلم بالتفسير المذكور
ولذلك جعل هذه الامور فى شرح الرسالة مقدمة الكتاب لا مقدمة العلم ولقى التوقف
عليها واما على رايه فليس مقدمة العلم الا التصور بوجه ما والتصديق بفائدة ما
ولهذا طعن الشريف فيه بلزوم ما هرب عنه وهو الاحتياج فى توجيه قولهم المقدمة

ذكره وكذا الى تكلف ولم يطعن بلزوم التناقض بين كلاميه كما وهم البعض واما ما ذكره
من انه لا يثبت عنده الا مقدمة الكتاب فانما هو بالنظر الى قولهم المقدمة ذكرها وكذا والا
فلا وجه لمنع كون التصور لوجه ما مع قرينة مقدمة العلم عنده بعض ما يتوقف عليه الشروع
مطلقا قوله لطالع من كلامه ع قال صاحب الكشاف في اوائل سوره النور الطائفة الوقت
التي يمكن ان يكون جماعة واقلها ثلثة او اربعة وهي صفة غالبة كانها الجماعة التي قرن الشيء الطائفة
وذكر في اواخر سوره البراءة ان الطائفة اسم لجماعة تطوف بالشيء ويحيط به واقلها اثنان
او ثلثة وعن مجاهد الواحد فما فوقه وبهذا فسر ابن عباس قوله تعالى ولتقم طائفة من كل فرقة
منهم طائفة لان اسم لقطعة من الشيء واحدا او اكثر وقيل انه مفرد الفيت به علامة الجماعة
اعني التاء فروعي المعنيان واطلقت على الواحد وعلى ما فوقه وبهذا المعنى الثاني هو الاسب
بالارادة ههنا والمراد من الكلام اللفظي لا العقلي على ما عرفت واما قوله في شرح الرسالة
هي ههنا امور ثلثة كما في بعض النسخ فانما يتقدر مضاف اي ذوات امور ثلثة او باطلاق
ما هو اسم اللفظ على المعنى تجوزا لكمال العلاقة بينهما مع ان نصب القرينة على ذلك دفع اشكال التوقف
فقط لا الظرفية ايضا وما ذكره كاف في دفعه او باطلاق اسم الموضوع على اللفظ اعني الحلق
الاصوات المؤلفة والارادة والهاء والعوسجة في الكل بما سبق من اشارته ههنا وتصريحه في شرح
المفتاح بان الالفاظ فان قلت اذا جعل مقدمة الكتاب عبارة عن الالفاظ يلزم
الحذف في قوله لارتباط له بها اي بمعانيها اذ المعاصد انما يرتبط بمعاني تلك الطائفة
لا بانفسها وفي قوله سواء توقف عليها اي على معاني تلك الطائفة وفي قوله وانتفاع
بها اي بمعانيها ومعلوم ان ارتكاب الحذف في موضع واحد اعني قوله لطائفة اي لمعاني
طائفة اولى قلت بعد ما عرفت ان الشارح نص على ان مقدمة الكتاب عبارة عن الالفاظ
وطريق الافادة والاستفادة لما كانت هي الالفاظ لم يحتج الى ان يقدر مضاف في المواضع
المذكورة هذا تمام الكلام في مقدمة الطائفة المذكورة لا لحاجة الى اصطلاح جديد

لعدم توقف ما قصده من دفع الاشكال عما وقع في اوائل الكتب على ذلك ولا الى تنقل
عليه كلامهم مما لا يحتاج اطلاق الفن مثلا على جزء من الكتاب الى جامع وجوه على ما
نبهت عليه من نقل الكتاب بالفن والله اعلم والقول بان تسمية الالفاظ بمقدمة الكتاب انما يصح
اذا كانت دالة على مقدمة العلم حتى يكون من قبيل تسمية الدال باسم المدلول رجما عنع بانه
قد يطلق مولانا عضد الدين الموقف الاول في المقدمات واكثر ما ذكر فيه مما لا يتوقف عليه الشروع في
المسائل بل العلم المسائل فاذا جاز اطلاق المقدمة على ما ليس مقدمة العلم فلا محذور في اطلاق
مقدمة الكتاب على ما هو المتبادر واذا تحققت ما تلوناه عليك تيقنت اندفاع اعتراض بعض
الاذكياء ضلا بان تعريف مقدمة الكتاب يستلزم ان يكون كل مسئلة من مسائل الكتاب اذا قدمت
امام المقصد مقدمة الكتاب والحال ان القول بعد تسليم بطلان اللازم على تحقيق الارتباط المتبادر
من التعريف ان لا يكون تلك الطائفة من مقاصد الفن فلا يصدق على المسئلة قوله
ولعدم فرق البعض ع ان قلت فما حاصل الفرق بينهما قلت المبادئ الكلية لان مقدمة
الكتاب على ما سبق مجموع الطائفة التي قدمها المؤلف امام المقصد فما لم تقدم مقدمة وان حصل
فيه الارتباط والانتفاع لا الصدق عليه التعريف ومقدمة العلم معان مخصوصة ان قلت
فهل يجوز استعمال مدلول مقدمة الكتاب على مقدمة العلم كلا او بعضا قلت نعم كما هو الظاهر
من قول الشيء سواء توقف اه ثم وجه الاندفاع الاشكالين بالفرق اما اندفاع الثاني فلان
الظرف بيان المحل والمظروف الالفاظ كما اشار اليه سابقا واما اندفاع الاول فلان
المقدمة المذكورة مقدمة الكتاب فلا يجب ان يكون مدلولها موقوف عليه الشروع فيجوز
تاخره فان قلت هذا الدفع اذا لم يعرفه الغاية مما يتوقف عليه الشروع فان هذه
المقدمة مشتملة على بيان غاية العلوم المدونة كما سبق قلت ما يتوقف عليه الشروع
التصديق بان له فائدة مخصوصة يترتب عليه ذاتا واما الاعتقاد بما هو غايته و
فائدته في الواقع فلا كما صرح به المحشي في حاشيته الصغرى ان قلت فالتكلف الذي

اصابوا الله والتفصي عن الاشكالين قلت اما التكلف في دفع اشكال الوقف فلقول بان المراد الشروع بالبصيرة اذ هو تكلف على زعمه وكيف لا والشروع بالبصيره لما كان يحصل باريد مما ذكر في اوايل الكتب وما نقض منه كما اعترف به الفاضل المحشي ثم يصدق على الامور المذكوره انه يتوقف الشروع بالبصيره عليها اللهم الا ان يقال المراد توقف البصيره على نوعه بحيث يحصل به في ضمن اي فرد كان او يقال المراد توقف حد من حدود البصيره ولا شك ان الحد الاصلي بالاربعه لا يحصل بالثلثه والاثنين وبالواحد فان قلت الاصلي بالواحد حاصل بالاثنين قلت ان تضمن الاثنان ذلك الواحد فلا ضرر بحصول الموقوف عليه والا فلم يحصل فتامل واما في دفع اشكال الظرفيه فلعله اراد به ما ذكره المازني في شرح المفتاح من ان في تجريديه والمعنى ان هذه معدوده تجرد منها هذه الثلثه وشيط منها او اراد به ما اراده الشريف و

لدفع اشكال الظرفيه في قولهم المعدوده في كذا وجه اخر وهو تعدير المضاف اي وضع المعدوده في كذا فلا يلزم ظرفيه الشيء لنفسه قوله لا فايده في ذكره الا الاطناب معناه اللغوي اعني التطويل والكلام من قبيل التعليق بالمحال كما قيل في قولهم لا اله الا الله قوله سمي عن الابانه والظهور العطف تفسيري وفي العباره استعاره بان مدار تركب الفصاحه على الظهور كما ذكر صاحب الكشاف في المفرد واما في معناها نفس الظهور ففيه تردد لان الموصوف من الصحاح عدم الجزم في ذلك صيت وقال فصح العجمي بالضم فصاحه جادت لغته حتى لا يلحن وافصح العجمي اذا تكلم بالعربيه وافصحت الشاه اذا انقطع لبنها وخلص لبنها وقد افصح اللبن اذا ذهب اللبا عنه وافصح الصبح اذا بدا وضوءه وكل واضح منفصح وافصح الرجل اذا اخبر منه كلاما وقول ان به وافصح به اي صرح دلالة على ان المعنى اللغوي امر وجودي وهو الظهور وفي التعبير الاول اشاره الى ذلك ايضا حيث قدم الامر الوجودي وهو انطلاق اللسان واخر العدم اللازم له

المراد من الاطناب ص

فاراد الفاضل المحشي هذا المعنى في موضع اثبات ان المعنى اللغوي الامر العدمي محل نظر الا ان يحمل وخلصت عطف تفسير على الانطلاق لعدم سبق السابق وكلام الشارح المفتاح ليس بان معناه الامر العدمي حيث قال في تفسير الفصاحه موصوف جوهر فصح العجمي اذا خلصت لغته من اللكنه فجاءت ولم يلحن واصله من فصح اللبن اذا اخذت رغوته فذهب لباؤه قوله يوصف بها المفرد وذكرى المختصر المراد بالمفرد ما يقابل الكلام وفيه تامل لان المصرح بان البلاغه توصف بها الاخيران فقط وعدم اتصاف المركب التقييدي بالبلاغه محل تردد ثم ان الفاضل المحشي يرد التاويل في جانب المفرد يلزم الاضمار في جانب المركب في تعريف فصاحه المفرد الى قصود اخر ويحتمل رد وهما فاختار التاويل في جانب الكلام واورد عليه ان المفرد يتناول الاعلام المركبه مع جواز اشتمالها على تنافر الكلمات كامدرصا مدرصا اذا سمي به فالاصح المذكور باق ويمكن ان يقال لم ان امدرصا مدرصا اذا سمي به كان من كل جزئيه كلمه حتى يوجد فيه تنافر الكلمات بل كل منها عمل حروف الهجا في عند المحققين اذ لا يقصد به في هذا الموضع معنى اصلا قوله وقصيده فصيحه في النظم القصيده اخوذه من القصد لان الشاعر يقصد بجودها وتهذيبها والتاء على ما عرفت في نظائره من الوجهين او من القصيد وهو المخ المتعلق الذي يشتد اي ينكسر اذا اخرج وقصيد سمط منسوج به كالسيقار السمين للكلام الجزل الفصيح والفتح للردي والتاء للوحده وقيل القصيده من اقصيت الكلام اي اقطعت وقيل لانها تقصى الابيات تقصيتا حتى يكون عشرا فما فوقها وقيل حتى تجاور سبعين وما دون ذلك مقطعه قوله كاتب فصيح الكتابه هو في العرف لانشاد الشعر للنظم قوله ولم يسمع كلمه بليغه قيل عليه الدليل لا يطابق الدعوى اذ لا يلزم من عدم وصف الكلمه عدم وصف المركب التقييدي واجيب بان المراد بالكلمه ما قابل الكلام او مجاز بقرينه السياق فيتناول المركبات التقييديه قوله واعلم انه لما كانت

السياق

الفصاحة اه توطيه لدفع الاعتراض الذى ذكره بقوله وح لا يتوجه الاعتراض الا ان
الاولى ان يذكر قوله وكذا كانت البلاغة الى قوله وكان من الفصاحة والبلاغة
فى حيز الشرط قرينا للشرط الاول وقول فى الجواب جزم المصنف بان الفصيح كذا والبليغ كذا
كما لا يخفى ثم هذه المقدمة هى التى يبتنى عليها الحكم بالتباين فى تفسير الفصاحة بالخلوص
وهو المناسب للمعنى اللغوى الذى ذكره الخ فان تم تم المراد بالعوارض الاولين
اللغوية والصرفية والنحوية لا البيانية والمراد بالجريان على العوارض الجريان عليها
افرادا او تركيبا فلا يكون فيه مخل لذا التباين ولا ضعف التاليف ولا تعدد الجريان
على العوارض فى كثرة الاستعمال لان الكلام فى قوله وقد علموا حيث اشتهر فيه على كثرة
الاستعمال قوله وقد علموا ان الالفاظ اه ولا بد ان يضم الى قوله وقد علموا وعلم
المصنف ايضا لان علمهم لا يكون سببا لجزم المصنف ولا احتياج الى ذلك لدخول المصنف فى الجماعة
قوله وقد تسامح فى تفسير الفصاحة بالخلوص الخ حكمه رحمه الله ان وجه تفسير الخلوص لما زاد غير
محمول لكون الفصاحة وجوديه والخلوص عدميا فلا يصح ان يقال الفصاحة هى الخلوص وان صح
ان الفصيح موالى الخ وانما استقام فى الجملة لقصد المبالغة او ادعاء كون نفس الخلوص ورده
الشريف بان هذا الوجه يقتضى عدم صحة التعريف لامتناع التعريف بالمباين عكما هو المشهور
والدعوى المذكوره لا يلتفت اليها فى التعريف ولو ارتكب العدميات على الوجودية كما قيل
البياض للاسود وعكسه وجوده الفصاحة بل كونها عبارة عن الخلوص لسبب المعنى اللغوى صح
يقال فصح اللبن اذا اخذ رغوته وذهب لباؤه وفصح الاعجمى وافصح اذا انطلق لسانه وخلصت
لغته عن اللكنة واصيب عن الاول بان كتب الادباء مشحونة بالتعريف بالمباين لا غرابة منها
عرف علم المعانى بالتتبع كما فى المفتاح والمعترض ايضا من المحققين على جوازه وعن الثانى
بان مراد الشيخ فى محل التغيير ذلك كما يدل عليه كلامه الآتى لان محل النزاع عدم جواز حمل العدمى على الوجودى بطريق
التغيير وبان للشارح ان يقول انى اردت بالوجودى الموجود وبالعدمى المعدوم لا ما حمل

السلب جزء من مفهومه والاشك ان المعدوم لا يصح حمله على الموجود لاقتضاء الحمل
الاتحاد فى الوجود على ان فيما ذكره الفاضل المحشى من المثال مناقشة لانه ان اريد بالسواد
عدم السواد صح لا لحمل على البياض لان البياض لا يكون فردا للعدم وان اريد به معنى
غير ذلك ليس بعدمى قطعا وعن الثالث بانه لا يخفى على من له قدم فى صناعة العربية ان اللفظ
اذا وصف بالفصاحة وقيل فى هذا اللفظ فصاحة مراد ان فيه سلامة وجزالة ومالورى
معناه لا محذور ان لست فيه لغصصه كيت وكيت وان كان الثانى لازما للاول ويرد على
الاول ان المجاز انما يركب فى التعريفات اعتمادا على ظهور القرينة كما صرح به الشيخ
والمحشى فى الموضع المذكور من شرحيهما للمفتاح والامر فيما نحن فيه على خلاف ذلك لعدم ظهور
ان الفصاحة ماذا حتى ينهى على ذلك لسامح فى التفسير بالخلوص كيف والمدعى انها عين
الخلوص وبالجملة لا يخفى على المنصف عدم جواز مثل هذا المجاز لاخلاله بما قصد من التعريف
وعلى الثالث ان قوله وان صح ان الفصيح موالى الخ يابى عن حمل الجمل على ما ذكر كما لا يخفى
على الثالث ان لا خلاف فى جواز حمل العدميات بالمعنى المذكور على الوجوديات ولذا اختاروا
فى تعريف الجمل كون المتغايرين مفهوما متحدين ذاتا بمعنى ان ما صدق عليه ذات
واحدة وجواز صدق المفهوم العدمى على الموجودات الى ربه مما لا شبهة فيه قوله
لكونه لازما تعليل لتغيير قوله تسهيلا للامر تعليل للتسامح وقيل العلة الاولى تعليل
للتسامح والثانى تعليل له ايضا على احد التعليلين الاول والمعنى ان التسامح المبنى على التغيير
باللازم سببه تسهيل الامر ولك ان تقول العلة الاولى علة للحكم بالتسامح والثانية نفس
التسامح ثم وجه التسهيل فى التغيير باللازم المذكور ان معرفة الخلوص عن الغرابة يحصل
بطالعة باب من ابواب الضياح وغيره ومعرفة الخلوص عن مخالفة القياس يحصل بمطالعة مختصر
من مختصرات الصرف واما معرفة كثرة الدور بين العرب العربا فمحتاج الى تتبع
تراكيب احاد الاعراب الخلص المنتشرة جدا ولا يخفى ان الشاق قوله ثم لما كانت

المخالفة في المفرد راجعة الى اللغة المراد من اللغة الصرف او قد يطلق عليه ايضا كما سيظهر ويحتمل ان يراد برجوعها الى اللغة رجوعها الى القياس المستنبط من استقراء مفردات اللغة المذكورة في علم الصرف كما سنذكره فيما بعد واما الجمع فمن عرف التثنية فلانه لا دخل لرعاية قصد الكونية في المفرد والكلام واحدا وهو سلامة الحس قوله كما انهما صعبان تحمل التشبيه بان يكون الاتحاد في الصعوبة مجوزا به وهي الكون المذكور كما هو الظاهر من كلامه ههنا او نفس السلامة من الامور المذكورة كما اشار اليه في شرح المفتاح ويحتمل ان يكون قوله دائما قولا للمعذر جمع المخالف المختلف لانافي ما ذكرناه لان معناه ان جمع المخالفة المختلفة متعذر فكذا ما هو في حكمها اولان الكلام هناك في مضاهاة المفرد ومضاهاة الكلام وههنا في المضاهاة باقسامها الثلثة والبلاغة بقسميها قوله لمعان محصولها يحتمل ان يقال ان قول المعان بمحصوله اذ لا تعدد للبلاغة اللهم الا ان يراد جزئيات البلاغة ولا احتياج الى ذلك اذ لا بعد في ان تق البلاغة لمعان ويفسر بتفسيرات ان يكون محصول الكل عرضيا شيء واحدا قوله ولا يوجد فيه مشترك هذا عند عدم تفسير مطلق الفصاحة ايضا ومعناه انه لا يوجد فيه مشترك باعتبار اطلاق اللفظ المشترك فلا يرد ان المشترك لفظيا الا يوجد بين معنييه قدر مشترك كالجسمية والطويلة في العين مثلا قوله لان اطلاق الفصاحة اه تعليل لقوله ولا يوجد فيه مشترك دفع لتوهم كون الفصاحة قدرا مشتركا وقوله ولا يخفى توضيح لتعذر تعريف المطلق في المشترك اللفظي بمثال فرضي لا استدلال على الدعوى الكلية او لا احتياج الى الاستدلال وكيف يعرف المطلق فيما لا مطلق فيه فتامل قوله نظرا الى الظاهر يحتمل ان يكون تردد في ذلك ويحتمل ان يكون جزما بعدمه وان كونه مشتركا لفظيا مبني على الظاهر واعلم ان المراد بتعذر جمع الحقايق المختلفة في تعريف واحد على وجه يعرف منه عام جميع ما يعرف ان تعريف الشيء

كل من مصاديق الحقايق المتعذر جمعها تحت تعريف لوجوب اندراج الانواع تحت تعريف الجنس والمراد بتعذر مطلق الجمع ولهذا قيد قوله ولا يوجد فيه مشترك بينهما ولو ترك هذا القيد وحمل تعذر الجمع على الوجه الاول كما يناسبه قوله على وجه يخصه ويليق به لكان اظهر فتامل قوله مطلق العين في اطلاق اطلاق المطلق على المشترك اللفظي بالنسبة الى معانيه لا على عين شائع قوله وح لا يتوجه الاعتراض قيل فيه شائع لان الاعتراض على قوله صعوبة كل واحد منهما تقع صعبة بملاحظة قوله لم اجد احدا الا على هذا القول وهذا الاعتراض اورده الطيبي اليمني على المصنف حال اصباته والجواب للمصنف فان قلت عبارة الايضاح كهذا الكلام مع تغيير الفصاحة والبلاغة اقوال مختلفة لم اجد فيما بلغني منها ما يوجب تصدي التعريف بها ولا كالاشارة الى الفرق بين كون المعلوم بها المتكلم او كلامه ومعنى هذه العبارة كما ترى ان تعريف اقسامها بهذا الوجه لم يكن مفهوما من كلامهم بطريق الاشارة ايضا واذا كان التغيير مانعا من اطلاقاتهم واعتباراتهم كان مفهوما من كلامهم بطريق الاشارة فلم يصح نفي الاشارة فوجب المصير الى جواب المصنف ان المراد من الناس المعهودون فلت المصنف ذكر في عبارة الايضاح ان الاقوال التي ذكرها الناس في تعريفها وبلغت المصنف لا يصلح للتعريف لها ولا يشير الى الفرق بين كون الموصوف هو ما يفيد فهم ما يصلح للتعريف من اطلاقاتهم واستفاده الفرق من اعتباراتهم وان لم يفده عباراتهم المذكورة في صدد التعريف فلا اشكال قوله فالفصاحة الكائنة في المفرد اشارة الى ان الظرف اعني في المفرد مستقر صفة للفصاحة واما متعلق تكرره مع تصريحهم في شرح المفتاح بان المعرف بلام الجنس كالعهد الذهني في حكم النكرة لان القياس وان اقتضى ذلك لكن الاستعمال لا يساعده بخلاف العهد الذهني ثم ان تعذر المعرفة بالنسبة الى المقام كما يظهر من كلام الفاضل المحشي لا من دلالة الظرف وتقديمه في مذاهب الحمد على ان اسم الفاعل المقدر في مثله بمعنى الثبوت واللام

الموصوف ص

فيه حرف تعريف لا اسم موصول فلا يلزم حذف الموصول مع بعض صلته فان قلت
الفصاحة وان لم يكن لمعنى المصدر الا ان معناه الاصطلاحى هو الخلوص فليكن
في المفرد ظرفا لغوا متعلقا بذلك الاعتبار قلت ليس ذلك معناه مطلقا بل باعتبار بهام
اضافتها الى المفرد فلا وجه لملاحظة كونها بمعنى الخلوص قبل تعلق الظرف به كما لا يخفى و
اما ما ذكره الفاضل المحشى من تجويز تعلقه بها باعتبار تضمنها معنى الحصول والكون كما
جوز عمل البناء في قوله هل اتيك بنو الحصم اذ تسور المحراب والحديث في قوله هو ثم
هل اتيك حديث ضيف ابراهيم المكرمين اذ دخلوا عليه ففيه ان المراد من تضمن معنى
الحصول والكون ان كان مجرد الاتصاف به ولو في نفس الامر لم يكف في العمل والا
جاز اعمال زيد ورجل في الظرف وان كان الفهامه باعتبار نسبته الى محله وموصوفه
فتلك النسبة اما يدل اللفظ بنفسه او بحاله واما باعتبار نفس الامر فقط وكفاية الثاني
ممنوعة كما مر عليه والاول مسلم كما في الامثلة المذكورة حيث نسب البناء الى
الحصم والحديث الى الضيف ابراهيم بالاضافة لكن الفصاحة خالية عن النسبة الى موصوفها
لا بنفس اللفظ ولا بحاله مثل الاضافة فلا وجه لقياس الفصاحة الى الامثلة المذكورة فليتامل
قوله ومخالفة القياس اللغوى اعلم قيل ومخالفة القياس الصرفى وان كان المراد ذلك ايما
الى ان هذا هو القياس الصرفى لسواء اللغة قوله حتى لو وجد في الكلمة شيء
اشارة الى ان المغير هو السبب الكلى لا على رفع الايجاب الكلى ولهذا نقل عن ابن مر
انه لو اعاد حتى قولوا الغرابة ومخالفة القياس لكان احسن قوله يوجب ثقلها على
اللسان الفعل بكسر الفاء وكذلك العين ضد الخفة وهو مصدر وينسبته الى صفة يصير بمعنى
والاول هو المراد ههنا قوله البهج بكسر الهاء وفتح الباء الموحدة وكسرها ينبت اسود
وفي بعض الصحاح ان الرواية تركها على البهج بضم العين المهملتين بينهما هاء
بالحاء والجيم وقيل انها هي الصحيح بجاءين معجمتين بينهما عين مهملتين وانما لم

بذكر

يذكر المصنف في مثال التنافر ما هو في النهاية لانه اذا ذكر الادنى للاحتراز عنه فما هو في
النهاية بالمعنى ان يحترز عنه بالطريق الاولى بخلاف ما لو عكس وكذا في الغرابة قوله جمع
غديرة في التلخيص الغديرة اللفيفة من الشعر وقال للشعر الذي يقع على وجه المراة
من مقدم رأسها غديرة لانها غودرت اى تركت فطالت قوله والضمير عائد الى
الفرع في البيت السابق وهو قوله وفرع يزين المتن اسود فاحم اثيث كقنو
النخلة المتعثكل وقد يروى غدائره فالضمير راجع الى المحبوبة ثم الفرع الشعر التام السوادهم
والمتن الظهر واسود صفة الفرع وكذا فاحم وهو شديد السواد كالفحم والاثيث الطويل
الكثير الاصول كذا في الصحاح التلخيص من انث النبات بات اثاثة اى كثر والتف
والقنو كالسر العثكل وهي فيها بمنزلة العنقود في الكرم والمتعثكل بمعنى كثير العثكال
بكسر العين صفة للقنو والعثكال وكذا العثكول بضم العين الشمراخ وهو ما عليه البسر
من عيدان القنو تقول تعثكل القنو اذا كثر شماريخه قوله الى العلى جمع العليا
بضم العين والقصر تانيث الاعلى قوله جمع عقيصة ويحتمل ان يكون جمع عقيصة
بكسر العين وسكون القاف كرغيف ورغام صرح به في الصحاح وقد يروى بدل العقائص
العقاص المذكور المذاري وهي جمع مذرى وهي خشبة ذات اطراف يذرى بها
الطعام وينقى الكدس والمراد بها في البيت المشط وفي التعبير بالمذاري مبالغة لانحنى
قوله وهي الخصلة المجموعة من الشعر الخصلة بالضم كالغديرة وفي اساس البلاغة ويحمل
اللغة ان العقيصة خصلة تاخذ المراة من شعرها فتلويها ثم يعقدها حتى سمى اللواوى
ثم ترسلها ثم سكون العين وفتحها لغة في الشعر لكن الفتح اجود كذا في التلخيص قوله
يعني ان ذؤابة مسدودة على الراس بخيوط فان قلت من اين لهم هذا السدل من البيت
قلت لعلهم في الجاهلية مستترات خصوصا اذا قراء على صيغة المفعول ولعلهم ايضا
من العقاص لان العقيصة شعرات عقاص وهو الخيط الذي يعقص به الطرف

الذوائب كذا فى مجمل اللغة وقول التى المجموعة دون المجتمعة يشير بما ذكر وما الى العقاص
ان شعره على تغيير التى فى الغدائر لعدان سدت لا غير فظهر ان مراد التى غير محدود بل ينتهى
الى ملة اقوام لا الى اربعة كما توهم **قوله** والغرض بيان كثرة الشعر ولهذا جمع الوصف
مع افراد المثنى والمرسل تنبيها على ان العقاص مع كثرتها كانها تغيب فى مثنى واحد ومرسل
واحد من جملة كثرتها **قوله** وزعم بعضهم الى قوله لزال ذلك الشعل الزاعم وهو الحلبى غ
حى حروف ص المشهور ان الحروف المهموسة عشرة يجمعها حثه شخص فسكت والمجهورة ما عداها ويجمعها ظل قوم
رزين اذا غزا جند مطيع والشديدة احد عشر حروف أجدك قطبت والرخوة ما عداها وما توسط
عدا حروف لم يذكروها ونحن نذكرها ليسهل الحروف المعتدلة بين الرخوة والشديدة ١٢
اشار صاحب المفتاح ان المجهورة فى الحروف المجموعة فى قولك لنا ذوق ترحم وطائب
ووجه الضبط مذكور فى اول كتب المجاز فى شرح المفتاح للشريف **قوله** وهو سهو
لان الواو والمهملة الخ يعنى لو كان منشأ النقل ما ذكرت لكان مستشرف الجبا فصلا
مع انك معترف بعدم نقله ولو منع عدم التنافر من مستشرف لكان ما ذكره الى ابطالا
لاعرابه هذا فى شرح الايضاح للشمنى الدين النكسارى اما لو جعل النقل فى مستشرف لان الواو
المهملة وان كانت من المجهورة الا ان مجاورة الفاء التى هى من حروف الزلاقة ازالت
النقل الحاصل من توسط السين بين ما ذكر هذا وقد اجيب عن النظر بان مراد هذا القائل
ان النقل ناشئ من اجتماع الشين مع التاء والراء يعنى ان منشأ النقل هو اجتماع
هذه الحروف المخصوصة والحكم بذلك هو الذوق ترشدك اليه قوله ولو قال مستشرف لزال
ذلك النقل لانتفاء هذه الحروف المخصوصة وفيه نظر لان توصيف الرائع الحروف المذكورة
بيان الواقع اذ هو صرف 2 كالا يخفى على الذوق السليم واما المستفاد من ما ذكره الشر
المحقق **قوله** ومن البعيد ما هو كخلافه اضافة البعيد الى الضمير الراجع الى الملحوج
اليه ولهذا ادخلت اللام فى المضاف ثم هو من قبيل العطف على معمولى عاملين واحد لاعتا

الطريقة ان يقال كما فى قولك رايت زيدا فى المسجد وفى السوق عمرا الا ان قوله ومن
البعيدة عطف على قوله من القريب المجرح وما هو بخلافه على قوله غير متنافر ومثله
سابغ سابغ ثم ان الضمير فى قوله كخلافه راجع الى غير المتنافر بدليل ان قوله بلع وفصل
مثال للتنافر لكن لا يكون هذا دليلا على الجزء الاول من المدعى وهو ان ليس التنافر بسبب
بعد المخرج بل يكون دليلا على الجزء الثانى وهو ان ليس ذلك بسبب قرب المخرج بل دليل
الاول يستفاد من قوله بخلاف علم بيت وحدقيه بلا تنافر هذا لكن القول بان كلام المصنف
وفسيح غير متنافر وقوله بلع متنافر مما لا يخلو عن الاشكال **قوله** بلع اى اسرع فى السير
لا وجه لهذا الكلام هكذا وجدنا عباره الشرح فى اكثر النسخ وفى بعضها التنافر وصف
الكل والظاهر ان لفظ الوصف سقط فى النسخ الاولى عن قلم الناسخ للشرح او عن قلم
الشارح للنسخ التى وقعت فى نظرى لكن يمكن ان يحمل المؤيد على ما ذكر بتقدير المضاف
اذ لا يلتزم عاقل كون فصاحة الكلمة وصفا لجزء فصاحة الكلام فان قلت قولك فى
الرد لا وصف لجزئها يوهم النسخ الاولى وان الذى حمل كلام المؤيد على ما يبادر منها انه
ليس كلام على ما يبادر منها اذ ليس كلام المؤيد على النسخ الاخرى ان فصاحة الكلمات
وصفا لجزء فصاحة الكلام بل انها وصف لجزء الكلام وانما هو على النسخ الاولى حيث
اراد فيها بالجزء نفس الكلمة وبالكل فصاحة الكلام اذ الكلام فى انه لا يلزم من انتفاء فصاحة الكلمة انتفاء فصاحة
الكلام صحة ان يريد بالكل ملك الفصاحة ليتم التعريب قلت معنى قوله لا وصف لجزئها ان
ما ذكر من انتفاء تنافر اذا كانت فصاحة الكلمة وصفا لجزء فصاحة الكلام خارجا عن
التعريف ليست كذلك لان المؤيد ادعاه وبنى عليه الباقى فتامل **قوله** لانه ذم اى وقوع
معدود غير عربى فى الكلام العربى واما ما توهم من ان الاستبرق فارسى والقسطاس
رومى والمشكاة هندية مع وقوع هذه الكلمات فى القرآن ثم لجواز توافق المعنيين
كالصابون والتنور وعلائم فى هذا الموضع المنع من ضعف طائح النقل عن محول الصحابة

كلام ص

قوله

لا يلزم الا على ان الكلام جزء الفصاحة الكلام ١٢

اللغتين

والتابعين لوقوع العجمي فيه واتفق النحاة على وجود العجمي في ابراهيم ونوح بادر الى التسليم
واشار الى ان عدم خروج الكلام عن العربي عن العربية مع والى ان معنى
قوله انا انزلناه قرانا عربيا عرف الاسلوب والنظم على ان الضمير فانا انزلناه قد يرجع
الى السوره باعتبار كونها قرانا واطلاق القران على بعض شايع ثم تنزل وسلم ان معنى
الاية عرفي المتن لا الاسلوب والنظم فقط لكن ادعى ان ذلك باعتبار الاكثر الاجزاء
فانه يجوز ان يوصف الكلام من حيث هو موصوف اغلب اجزائه وما كان منظما ان قلت فلتجز
توصيف الكلام بالفصاحة حقيقة بذلك الاعتبار ايضا دفعه بان الفرق ظاهر لان الفصاحة
الكلمات كلها شرط في فصاحة الكلام دون عربيتها في عربيته ولما استشعر ان قوله
اذا اشترطوا فصاحة الكلمات في فصاحة الكلام يعني المركب التام والمركب مطلقا واما
اشتراط فصاحتها في فصاحة عدة من افراد الكلام مسماه باسم خاص كالسوره مثلا
فغير ثابت قال وعلى تقدير تسليم آه وبهذا الاخير تم الكلام وسقط الاحتياج الى بيان خروج
السوره عن الفصاحة باشتمالها على كلمة غير فصيحة في البطال الى بعض الاوهام وربما يتفق
انهم اشترطوا في فصاحة الكلام كون كل كلمة من كلماته فصيحة والكلام يشمل السوره بتمامها
بل القران فتوقف في توجيه المنع الاخير واما اشتراطهم الى قوله غير ثابت ثم لكن الجواب
على سبيل التنزل قوله مما يعود الى بسته الجهل او العجز لانه ان كان عالما بعدم
فصاحة ما اتى به ولم يقدر على ايراد الفصيح لزم الثاني وان لم يعلم او علم وقدر على ايراد
الفصيح لكنه لم يورده لزم الجهل في الاول والسفه في الثاني وهو ينتج الجهل فيلزم الجهل
على التقديرين واعترض عليه السعد بانا نختار الثالث ونمنع لزوم السفه لجواز ان
نختار غير الفصيح لحكمة كقصد دلالة على المعنى المراد اوضح من دلالة الفصيح او غير ذلك مما
يطلع عليه قال وعرضته على الشيخ فاستحسن وقد يجاب بان القران اخباري معجزة
وتصديق للرسول عليه السلام والاعجاز انما هو بالبلاغة المشروطة بالفصاحة ووجود

كلمة غير فصيحة موجب لعدم البلاغة فلا يكون معجزا وهذا الجواب ليس بتمام لانه مبني على
ان فصاحة الكلمات لازمة في فصاحة الكلام مطلقا كما اشرنا اليه بقولنا ورد بما قال اه مع
ان الكلام على تقدير تسليم عدم خروج السورة عن الفصاحة لعدم فصاحة كلمة منها قوله
غير ظاهرة المعنى تفسير للوحشية كما سيصرح به الشارح وغيره معنى لا ولهذا اتى بظاهرة
ولا مانوسة الاستعمال اعاد النفي المستفاد من غير كما في قوله تعالى غير المغضوب
عليهم ولا الضالين متنبها على ان النفي متعلق بكل من المعطوفين لا بالمجموع من حيث
هو ثم عدم ظهور المعنى وعدم المانوسة الاستعمال المخلين بالفصاحة بالنظر الى الاعراب
الخلص من سكان البوادي لا بالنظر الى المولدين قوله على ذي جنة الجنون
كقولهم به جنة والجنة الجن ايضا كما في قوله تعالى من الجنة والناس اجمعين وكلا المعنيين
جايز الارادة ههنا وفي بعض الروايات ذي جنة وهو المحفوظ في نسخ الصحاح بضميرها تصحيحا
والمعنى اجتمعتم على اصمامكم على من لدغته الجنة قوله جاءت به مرة في الصحاح يجيء الشيء
يجيء مجاءة ومجيئا اي تارة ولم يجيء غيره يتعدى ولا يتعدى فالظرف على الاول اما
لغو والباء للتعدية او بمعنى في او مستقر حال من فاعل جاءت وهي على الثاني زايدة في
المفعول ثم ان المراد بهجان المرة كونه مغمى عليه تعبيرا عن المسبب بالسبب قوله
فوثب عليه العوتب الطفرة وتعلق عليه بضمن معنى الاجتماع قوله فاقلت من
الاقلات وهو الزوج قوله ومعلة وحاقبا من حقب حقبا عطف على واضعا في البيت السابق
وهو ازمان ابدت واضعا مقبلا اغر براقا وطرفا ابرجا قيل ازمان اسم
امراة والفلج تباعد ما بين الثنايا والرباعيات والاغر البيض والبرق
اللمعان والطرف العين والابرج بين البرج بالتحريك وهو عظم العين وحسنها
من باطن والمقلة بياض العين مع سوادها وقد تستعمل في الحدقة قوله اي موقعا
اشارة الى تغيير منهجا وهذا التغيير موافق لما في الصحاح واعتبر في الاساس

المرجح شده سواد فی العین مع سعتها تق
عین دعاج شمسه ء
دعاجین

وفی غیر المرجح الاستقواس ایضا وربما یؤید ذلک بما قال حسان بن ثابت فی مدح رسول الله صلی الله علیه وآله یعینین دعجاوین من تحت حاجب ازج کمشق النون من خط کاتب فان التشبیه بالنون المشوقة ای المکتوبة انما یحسن باعتبار الاستواء وانت خبیر بان هذا التشبیه انما یتم اذا جعل کمشق النون صفة کاشفة لا مقیدة للازج وللاصفة للحاجب وما الجأه قوله فان التشبیه بالنون المشوقة انما یحسن باعتبار معنی الاستواء لم یسلم الا ان اعتباره فی الحاجب کاف ولا حاجة الی اعتباره فی الازج کما لا یخفی

قوله ای کالسیف السرحی او کالسراج بیان لحاصل المعنی وتطبیق العبارة علیه علی وفق القاعدة ان تقول ان باب فعل قد یجی لنسبة الشیء الی اصله کوتمته ای نسبته الی تیم فسرح بمعنی منسوب الی السرحی او السراج ای بالمد ورد فوجه التخریج بهذا ووجه البعد ان مجرد النسبة لا یدل علی التشبیه فاخذه منها بعید وقد یخرج علی ان فعل قد یجی بمعنی صیروره فاعله کاصله کتوّس ای صار کالتوس وبمعنی صیروره فاعله اصله کجوزت المراة ای صارت عجوزة او بمعنی صیروره فاعله ذا اصله کورق الشجر ای صار ذا ورق فسرح علی الوجه الاول بمعنی الصائر مثل السرحی او السراج وعلی الثانی الصائر احدهما بمعنی الشبه ای مثل احدهما وعلی الثالث الصائر ذا سراج فلا یحتاج الی التخریج الثانی ویرد علی الوجوه الثلثة انه ینبغی ان یکون العبارة ج مسرّجا علی صیغة اسم الفاعل لان سرح علی هذه الثلثة لازم لا یشتق منه اسم المفعول قوله وبهذا قرب من قولهم سرح وجهه الاستانة الی المعنی الثانی قوله کالسراج فی البرق ووجه التوبة الوقاحة

قوله وانما لم یجعل اسم مفعول منه حاصل السوال انهم لم لم یجعلوا مسرّجا اسم مفعول من سرح الله وجهه لئلا یکون محتاجا الی تخریج بتقیید ما حتی یکون غریبا وحاصل الجواب الاول انهم لم یعتبروا استعمال سرح بمعنی ما هو فی الاصل لکونه مولدا مستحدثا من السراج فلم یعتبروه لانهم انما یعتبرون اللغات الاصلیة لا المولدات

فقوله لاحتمال انهم لم یعتبروا وقوله وان یکون هذا مولدا وجه واحد والثانی موقع التعلیل للاول ویؤیده انه وقع فی بعض النسخ لاحتمال انهم لم یعتمدوا وحاصل الجواب الثانی انا نختار ان مجرد النسبة لا یدل علی التشبیه لکن لا نسلم ان الغرابة المخصوصة اعنی قوله علی انه لا یبعد الخ ان تخریج الله وجه لا یبعد ان یکون من الغرابة المخصوصة اعنی ما تحتاج الی تخریج الوجه البعید بان یکون معناه جعله کالسراج فلا تبعد بقید جعل مسترح منه عدم کونه مما احتاج الی تخریج الوجه البعید وقوله ولما صاحب مجمل اللغة اراد علی الجواب الثانی هکذا لجواب ان یوهم المقام قوله لان الغرابة حاصل الاعتراض ان الوحشیة اخص من الغرابة لجواز ان یوجد لفظ غیر طائر المعنی ولا یشتمل علی ترکیب یتنفر عنه الطبع فتعریف الغرابة بما تعریف بالاخص وهو غیر حسن وان جوزه بعضهم وانما عدله فی قوله فی الغریب لجواز ان یکون عدله لکون الغریب عبارة عن الکلام الغیر ظاهر المعنی لتیسره راجع الی الغرابة فی ضمن الغریب بالتاویل المشهور واما قوله وهی بحسب قوم دون قوم فهو علی الحذف ای بحسب اعتبار قوم دون قوم ووجه ذکره تحقیق ان الغرابة غیر الوحشیة لانه قد یکون لفظ بالنظر الی قوم غریبا ولا یکون بالنظر الی قوم آخر کذلک ولا کذلک الوحشیة بالمعنی المذکور بل هی بالنظر الی من له ذوق سلیم

قوله بل الوحشیة قید زاید لفصاحة المفرد لتقریر وتاکید لما سبق من عدم حسن التفسیر المذکور وقوله لفصاحة متعلق بتقیید والمعنی ان الوحشیة قید لفصاحة المفرد معتبر فیها سلبا زایدا علی الغرابة لیس عینها ولا داخلا فیها فلا یحسن تفسیر به غایته انه لا یلزم من سلبها سلبه وایس المراد انه ینبغی ان یزاد فی تعریف فصاحة المفرد قید آخر وهو الملوص عن الوحشیة حتی یرد علیه ان الملوص عن العام یستلزم الملوص عن الخاص فلا یکون ذکره واجبا ویتکلف فی الجواب بانه مبنی علی الاعتراض عن الخصوص وادعاء المباینة او بان المراد المعترض انه کان هذا القید غیر داخل فی القیود الثلثة ولا عینها والملوص عنه معتبر فی مفهوم فصاحة المفرد فلا بد من ذکره فی تعریفها حتی یرد علیه منع اعتباره فیه وان

وجوب ذكره انما يلزم لو التزم كون التعريف تاما او بانه لا يلزم مما ذكر المخصوص
المطلق لجواز ان يكون المخصوص من وجه بحيث يصدق ومعنى قوله على الوحشية يدل
على ان القرباء اذا لم يكن بمعنى الوحشية بالمعنى المذكور كانت محلا بالفصاحة وقوله ان اريد
لا يدل على خلاف ذلك فليتامل قوله لانا نقول اه حاصل الجواب اختيار الشق الثاني
ومعنى المراد بالوحشية غير ما ذكره المعترض والبطلان لادعاء عدم كونه مخلا بالفصاحة
قوله والقفار جمع قفر وهو الموضع الخالي عن الماء والكلاء قوله استعيرت للالفاظ
التي لم يؤنس استعمالها بالوصف وما في حكمه مستعار بالبديع كالعدم عند عدمه فيستفاد من
هذا الكلام ان استعارة الوحشي لتلك الالفاظ بملاحظة تلك الحيثية فتيم المعصوم العبارة
في النسخ التي رأيناها استعيرت والاظهر استعير بلفظ المذكر كما يدل عليه قوله منسوب
بحيث ومعنى المستفاد هما قلة التابع ليس الا باعتبار عدم الانس في الوحشية
ولما اعتبار عدم ظهور المعنى فلا فكيف يصح جعله جزءا للتغير الوحشي ولا يعتد لزوم
عدم الظهور لعدم الانس لان اعتبار الملزوم في شيء لا يستلزم اعتبار اللازم فيه
والجواب ان اعتبار عدم ظهور المعنى فيها ليس مستفادا من هذا الكلام المنقول بل من
كلامهم في موضع آخر لم يذكره لان ما ذكره هنا كاف فيما قصد من ان الوحشي يطلق على
غير ما ذكره المعترض قوله والوحشي قسمان هذا يدل على ان الوحشي يطلق على
غير ما ذكره المعترض لانهم جعلوا الغريب الحسن على ذلك لوجوب اعتبار المقسم في الاقسام
فيلزم تداخل القسمين وان يجاب بمنع انه يسمى ايضا غريبا الا ان يقال هو غريب
غريب الاستعمال فيه اما على حذف المضاف اي ذو غرابة او ان يكون او قوله ان يكون مؤول
بالمصدر والمصدر باسم الفاعل اي الكائن كوائح صوابه في قوله نعم وما كان هذا
القوان اي يتغير وقد نص ابن هشام على هذه القاعدة في آخر المغني فليكن على ذكر منك
واعلم ان مورد التقسيم في قوله والوحشي قسمان ليس الوحشي بالمعنى الذي ذكره الشارح

تقسيم الوحشي على كان المراد به ما يشتمل على تركيب يتنفر الطبع عنه لزم استعمال الغريب الحسن

وهو غرابة المعنى ولا مانوس الاستعمال ولا الوحشي الذي ذكره المعترض لان كلا من هذين القسمين
كل مع ان احد القسمين المذكورين فصيح وهو الغريب بل اعم منهما ولو قال والوحشي
قسمان ولم يقل وهو قسمان لما يتوهم ان مورد التقسيم المعنى الذي ذكر سابقا وهذا المعنى
الاعم ما يكون غير ظاهر المعنى ولا مانوس الاستعمال مطلقا سواء بالنظر الى الاعراب المخلص
او بالنظر الى غير المخلص وهو اعم مما ذكره الشارح لان المعنى الذي ذكره وحكم بانه مخل بالفصاحة
مطلقا سواء يكون غير ظاهر المعنى ولا مانوس الاستعمال بالنظر الى الاعراب المخلص لان
المعتبر حال الكلمة فيما بينهم والدليل على عموم مورد التقسيم مما ذكر جعل الغريب الحسن قسما
منه مع تصريحه بانه ليس بوحشي عندهم ثم هذا المعنى العام غير مخل بالفصاحة على اطلاقه بل المخل
منه قسمان احدهما ما ذكره في التفصيل الذي نقله الشارح من القوم وهو القبيح في السمع
والثاني هو المعنى الذي ذكره الشارح فيما سبق وليس المعصوم من قوله والوحشي قسمان الخ

فتدبر قوله فيما سبق وليس مثل شرشبث الغليظ البدن والرجلين ورعا
يوصف الاسد به وكذلك الشرشبث بضم الشين قال سيبويه الالف والنون يتعاوران
الاسم في نحو شرشبث وشرابث واسحنفر اي ارتفع والقطر يوما اي اشتد
قال ابو عبيدة المقمطر المجتمع والمقطرت العقرب اذا عطفت ذنبها وجمعت نفسها قوله
وهي في النظم احسن منها في النثر قيل الضمير راجع الى الامثلة المذكورة لا الى مطلق الغريب الحسن
ولذا انث الضمير فلا يرد ان يقال يلزم ان يكون غرب القرآن والحديث احسن في الشعر اطلع الليل
اي اظلم جفخت اي فخرت وتكبرت قوله وقولنا غير ظاهرة المعنى ولا مانوسة الاستعمال
تفسير للوحشية شروع في المقصود ومورد قوله وان اريد بالوحشية وما ذكره سابقا كان تفسيرا
لهذا الرد فان قلت اذا كان هذا تفسير الوحشية فما فائدة توسيطها بين القسم قلت فائدة
التنبيه على ترادف الغرابة والوحشية قوله فاعلم الف دلالة الفصاحة اما على ما اعتبار ذكره
الدوراني والبيان كما سبق وكذا الدوراني لا كما توهم عدم الانس في الاستعمال قوله

وما هو في حكمها اي حكم المفردات وهذا القيد لادراج نحو مسلوى بفك الادغام في تفسير القانون
اذ لو لم يزد هذا القيد يلزم ان يكون مسلوى فصيحا اذ ليس على خلاف القانون المستنبط من
تتبع مفردات الفاظهم ولا اخالك ترتي لعدم فصاحته **قوله** كوجوب الاعلال في نحو
قام عينئذ للقانون على صرف المضاف اي كقانون وجوب الاعلال في نحو قام وهو
ان الواو اذا تحركت وانفتح ما قبلها قلبت الفا في غير نحو عور وعور من العور للعين
وهو ذهاب احدى العينين والاستحواذ الظفر والاقتدار وفي الصحاح استحوذ الشيطان
اي غلب قال ابو زيد هذا الباب كله يجوز ان يتكلم به على الاصل كاستصاب واستصوب
وامثالهما وبوقياس مطرد عندهم وقطط شعره من باب علم وجعد قطط اي شديد الجعودة
ورجل قطط الشعر بين وسبل قطط سرر في قولهم تعم سرر مرفوعة وشرر في قولهم تعم
بشرر كالتعرف بفك الادغام فيهما لا يخل بالفصاحة والضابط ان يقع مخالفة القياس ان كانت
لعلة كرفع اللبس كما في فك الادغام من ظلل وشعر رواما لها فهو غير مخل بالفصاحة وان كانت
مجرد السموت عن الواضع كما في ياجل فكذلك والا فهي مخلة كما في اجلل ومثله **قوله** واجل
وماء يعني ان اصلها اءجل وماه بدليل اميل ومياه فقلبت الهاء الفا على خلاف القياس
قوله وما اشبه ذلك من الشواذ فيل لكون هذه الامثلة من الشواذ والشاذ ما يخالف القياس
بالنظر الى السابق في الاعتبار فلا يناقي جعلها مندرجة تحت القانون المتأخر فتدبر **قوله**
بل الى لغة فلا يكون ما مصدرية ولهذا اوقعه بتفسير اللغة وانما اخر به عن الغير الاول
لانه لا يحتاج فيه الى الاستثناء والشواذ الثابتة في اللغة **قوله** الحمد لله العلي الاجل البيت
للزاجر عامه الواحد الفرد القديم الاول وقد يروى غير ذلك **قوله** القياس الاجل اورد
عليه ان عدم الادغام لم لا يجوز ان يكون لضرورة الشعر واجيب بان اقصى ما يثبت به الجواز
وهو لا ينافي الانتفاء والفصاحة لان هذا الانتفاء يلزم من عدم لزوم الكلية كثير الدور على السنة
العرب العربا لامن عدم جواز ما ارتكبه الشاعر الا ترى ان استعمال الجر شيء جايز فقط

العباس

الا انه مخل بالفصاحة فكذا الاستعمال الاجلل جايز في الشعر كما ذكره سيبويه في الكتاب الا ان
الاعراب الملخص يجيء سنون من استعمال امثاله كما تجيء شؤون من استعمال تكاء وكأم وافرنقعوا
قوله على فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر ومن الكراهة في السمع فد اشكال وهو انه كلام ذكره
المصنف في الايضاح وقد ذكر فيه ايضا بعد تعريف فصاحة الكلام ان بعضهم قالوا فصاحة الكلام
خلوصه مما ذكر ومن كثرة التكرار كما سيجيء ففيه تصريح بان تعريف فصاحة المفرد والكلام بما ذكره
وجده في كلام الناس وبطل ما ذكره الشيخ في دفع اعتراض خطيب اليمن وتعيين جواب المصنف
بان المراد بالناس المعهودون فان اجيب بان التعريف على الوجه المذكور لم كده في كلام
الناس بل وجده مع قيد مستدرك لقلت لو سلم صحته فلا اقل من وجدان الاشارة كما لا يخفى
وقد نفاه ايضا والجواب انا لا نعلم من هذا الكلام ان المعهد وجد تعريفهما في كلام العرب
بل يجوز ان يكون اخذه من اطلاقهم واعتبارهم ثم عرضه على علماء زمانه او على تلامذته
وبين لهم ماخذه وهو قولهم الفصاحة عندهم لكون اللفظ جاريا الى آخر ما ذكر
بما سبق او ورد عليه انه ينبغي ان يراد قيد آخر في التعريف وهو الخلوص عن الكراهة
في السمع وعن كثرة التكرار لانهما يخلان بكثرة الدور فيما بينهم فيتعلل ايرادهم في كتابه وورده
تتميما للفايدة على ان رجاني مراد الشيخ عدم الاحتياج الى ما ذكره المصنف ودفع اعتراض
خطيب اليمن كما يشهد به السوق لعدم الاحتياج الى ذلك مطلقا **قوله** لموافقة اسم
اشير الموضوع بحذف اللام الاظهر في العبارة ان يقال موافقته لان الموضع موضع الاضمار والاظهر
لوضع المظهر موضوعه وارده لعقد بما تم لكن الاسم مبارك كما حوران يكون لاشتقاقه من العلو
واللقب علم يشعر بمدح او ذم والكنية ما صدر باب او ام مثلا والاسم اعم **قوله** لانها
داخلة تحت العبارة المفسرة بالوضعية لم يرد دخولها تحت مفهوم العذر به اذ لم يذكر في
تفسير الوضعية ما يدل عليها بل اراد صدق التذييل على الكثرة في السمع لان البلغاء
حتى شؤون عن استعمال صدق عليه انه غير فاش لا يسمى الاستعمال خارجا عن تعريف

الفصاحة بعد الخلوص عن الغرابة لا يتحقق فكذا الخبيث فرد داخل تحت الغريب فلم ذكر الخلوص عنه
لانا نقول لكون ان يكون ذكره لكونه داخلا في مفهوم فصاحة المفرد ودافعا لها كخلاف الخلوص
عن الكراهة في السمع وقد يقال لو سلم ان الخلوص عنها ليس معتبرا في مفهومها فانما يلزم ذكره في
التعريف اذا كان حدا تاما واما اذا كان رسما ناقصا يذكر بعض الذاتيات دون بعض
ان قلت فينبغي ان يتعرض الناظم لهذين الامرين حتى يتم الجواب قلت كانه لاحظ ظهور فساد
ارادة الدخول في مفهوم فصاحة المفرد ولزوم الذكر عند عدم الدخول فيه فاقتضى عنايته عن
ذكرهما وانت خبير بان اثبات دخول احدهما في ماهية فصاحة المفرد دون الآخر مشكل قوله لظهور
ان الوحشي الخ من قبيل تكاءكم على يزيد ان الذوق السليم حكم بسلب الوحشي وهو الذي يدعى استعمال
على الكراهة في السمع من احد القبيلين اي اما مشتمل على عدم ظهور المعنى وعدم انس الاستعمال
فقط واما مشتمل على ذلك مع الكراهة على الذوق ثم المقصود مهنا من التقييد التوكيد دون الافادة
امتناع الخلو وان جزم فيما سبق بكون الوحشي مثلا من قبيل الخفاء وكيف لا وهو بصدد
بيان دخول الكراهة في السمع تحت الغريب وتسليم دخول الوحشي في القسم الاول لا ملايم قال
قلت كلام الخ يدل على ان الكراهة في السمع مخل بالفصاحة على تقدير دخولها في كل من القبيلين
والحال ان مقابل الكلام الوحشي يدل على ان الكلام ليس من قبيل الوحشي مطلقا الغليظ و
قد قال الوحشي قسمان والقسم المعاب باستعماله وهو الوحشي الغليظ علمت قد بينهما
على ان الوحشي ثلثة اقسام قسمان منها معاب باستعماله ان ليس المراد حصر الوحشي في
القسمين قوله الاول لانا ان ادرجت الى النقل قد يناقش فيه بان الكراهة في السمع ليست
مؤدية الى النقل بل الامر بالعكس فحق العبارة ان يقول انها نشأت عن النقل قوله
وضعف هذين الوجهين ظاهر اما الاول فلان عدم التنافي الى النقل لا يوجب عدم الاخلال
بالفصاحة لجواز ان يكون لامر آخر بان يكون الغضاضة كما احترزوا عن الالفاظ المتنافرة
التي احترزوا عن الالفاظ الكريهة على السمع وهذا من مناسب للاخلال واما الثاني

لان الوحشي بخصوصه كذلك ح

فلان

فلا نه قد اورد النظر في المتن ينبغي ان يكون على ما ذكر في المتن ولم يذكر فيه ان اللفظ
من الاصوات ولو تم فالقول بان اللفظ صوت يعتمد على مخرج من مخارج الحروف مشهور
بين الادباء ولا يلتفتون الى التدقيق الفلسفي قوله راجعة الى النغم النغم بفتحتين
مع نغمة وهو الصوت يقال فلان حسن النغمة اذا كان حسن الصوت في القراءة كذا في
الصراح قوله فكم من لفظ فصيح الخ يلزم من اعتبار القيد المذكور ان لا يكون التعريف جامعا
لخروج هذا اللفظ مع كونه فصيحا قوله كلفظ ضئيزى من ضاز يضيز ضيزا اي ظلم واصله
ضيزى كطوبى ان كسر الضاد لسلم الياء كما فعل في بيض فاعل بالكسر لم يات وضعا
قوله ودستري منسوب الى شد بها الواح السفينة وقيل الى المامير واحد المواميد وهو سارية
السفينة الذي يدفع واما سميت المامير مسيرا لانه يدفع بها ماء قعر السفينة قوله وقيله
بيت لانه قد عرض الخ وايضا هذا القائل بصدد الفرار عن استعمال القرآن على غير الفصيح
ولا يخفى انه كما يجب تنزيه القرآن عن غير الفصيح يجب تنزيهه عن الكراهة في السمع كما لا يخفى
على المنصف هذا وقد تبين لك مما ذكرته من البحث الذي اورده الشيخ اعراض على المصنف اذ يلزم
ان لا يكون تعريف الفصاحة جامعا لان ما لا يكون خالصا عن الغرابة مثلا لكن عرض لها
منع اخلال غرابته بفصاحته فصيح مع عدم صدق الفصيح عليه اللهم الا ان يقال معنى التعريف
خلوه عن الغرابة التي تكون سببا للعي وبهذا ساير القيود فح يندفع الاعتراض هذا لو قد
اورد على الشيخ انه صرح فيما سبق ان قرب المخرج ليس سببا للتنافر لوقوعه في القرآن
وفيما سياتي ان مجرد الجمع بين الالف والهاء في امده وكثرة التكرار وتتابع الاضافات
لا يخل بالفصاحة لوقوعها في القرآن مثل فسيحة ومثل ونفس وما سواها فالظاهر جوازها
ونقولها ومثل ذاب قوم نوح فيجيء عليه ان الوقوع في القرآن لا ينافي كون هذه الامور من
اسباب الاخلال ويستطاع على جوابه الخ قوله كما سبجي الى الخاتمة من ان لكل
مقام مقالا لا يحسن فيه غيره ومصداقه ما ذكره الشيخ ابن حاجب في امالي الكافية من ان

فصيح

التي قد تكون غير فصيحة لمخالفة امر مجعله فصيحا كقوله تعالى الم تروا كيف بدى الله الخلق ثم يعيده فان العصيح بدأ ليدأ بل لا يكاد يسمع ابدا قال الله تعالى كما بدأكم تعودون لكن العصيح بيدا ههنا لمناسبة حسنة من التناسب مع قوله يعيده قوله حال من الضمير في خلوصه فيكون مبينا لهيئة الفاعل وقد النفي الملوص ههنا تقييد للنفي لا النفي للتقييد فان قلت اذا كان الظرف حالا من الضمير في خلوصه يكون العامل فيه الملوص لان العامل في الحال وذيها واحد فيكون ظرفا لغوا مع تصريحهم بان اللغو لا يقع حالا ولا اخبارا او صفة قلت اطلاق الحال على نفس الظرف مسامحة من قبيل اطلاق اسم الكل على الجزء لان الحال في الحقيقة متعلق معه قوله واخر به عن نحو زيد اجلس ع اعرض عليه بالصدق على مثل صنعة صيرفي وهذه دسر وكيف بيدي الله الخلق انه خالص عن الامور الثلثة حال كون كلماته فصيحة لان كل واحد من هذه الثلثة كلام لها حالان حال فصاحة لكلماته كما اذا عرض مانع السببية مثلا او انضم الى الاخر ثم يعيده وحال عدم فصاحتها كما اذا لم يعرض فان ذات الكلام واحدة في الحالين فيصدق على حاله تعريف فصاحة الكلام على لفظ واحد قولهم الكريم من يسخو في حال مكنته فانه صادق على الفقير الذي لا مكنة له لكن بحيث اذا حصل له مكنة يسخو وجوابه ان مبنى توجيه الشيء على رجوع القيد الى النفي كما اشير اليه فيما سبق وطريقه كما صرح به في شرحه للمفتاح ان يعتبر النفي اولا ثم يقيد ههنا يعتبر خلوص الكلام عن الامور المذكورة اولا ثم يعتد بالظرف فيكون المعنى فصاحة الكلام ان يكتفي الامور الثلثة والحال ان فصاحة كلماته تعارض ذلك الانتفاء ويحصل ذلك الانتفاء اليتها وهذا لا يصدق على قولك كيف بيدي الله الخلق قطعا اذ ليس فيه فصاحة كلماته لانتفاء الامور الثلثة عنه لتحقق القيد الذي فيه دون الاول وبالجملة مثل هذا الاشكال ارجاع المخلوص الى القيد كما في قولك يسخو من المكنة ومنار الارتباء عكسه وتصريح الشيخ المحقق في شرح المفتاح بل التعويل في ذلك على الوجهين قوله ولا يجوز

مقارنة

ان يكون حالا من الكلمات الا لاطهر في الردان لق القيد ح اعني فصاحتها قيد للمنفي وهو التنافر لانه العامل في ذي الحال وهو الكلمات فيكون من قبيل ما دخل النفي على كلام فيه قيد فيرجع النفي الى القيد بمقتضى القاعدة التي لقيها وعلم ايالع تقريبا ويكون المعتبر في فصاحة الكلمات انتفاء فصاحة الكلمات مع وجود التنافر لا انتفاء التنافر مع وجوده وهو عكس كلي للمقصود ولمن تنزل عن ذلك قلنا اقل من ان يصدق عليه صورة وجود التنافر مع انتفاء فصاحة الكلمات فاذكره ههنا من انه يلزم ان يكون الكلام الغير الفصيح متنافرة كانت ام لا فصيحا مبني على النزل او على ان ثبوت اصل الفعل فيما توجه النفي الى القيد اكثري كما نبهت عليه فيما سبق ثم ما لق منه ادنى تامل في التعريف ان التنافر مع فصاحة الكلمات محل بفصاحة الكلام على العلال التنافر مع عدم الفصاحة بالطريق الاولى وكذا العلال عدم التنافر مع عدم الفصاحة فرد وجود لما ذكره الشيخ في الحواشي من ان الاولوية على اطلاقها ممنوعة اذ في كل من الاول والثالث وجود وسقوط وفقد شرط ولو سلم فالاولوية غير معتبرة في التعريفات قطعا هذا ويحمل قوله مع فصاحتها صفة لمصدر يدل عليه الملوص اي فصاحة الكلام خلوصه عن الامور الثلثة حلوصا كائنا مع فصاحة كلماته وهو قريب من الاول المختار والله اعلم

قوله المشتهر فعال من معظم اصحابه الاشتهار كجبي لازما ومتعديا في الصحاح والديوان لفلان فضيلة اشتهر في الناس فالمشتهر على وزن الفاعل او المفعول قوله لغظا ومعنى اراد بالمعنى ما قابل اللغظ كلما كان او غيره فيتناول الاضمار قبل الذكر معنى وحكما وكذا يراد بالمعنى ما قابل اللغظ والحكم ومن ثم قال في المختصر لغظا ومعنى وحكما قوله

حكما

لغة ما اتصل بالفاعل المراد بالفاعل هو المقدم على المفعول به لقرينة السوق واللام للعهد وابن جني بسكون الياء وتخفيفها كنيه الامام ابو الفتح عثمان بن جني ونقل عن سيبويه ان جني معرب كني وليس الياء فيه للنسبة كما ذكره الدماميني في شرح المغني

(61)

واعلم ان الشيخ عبد القاهر قد نقر مذهب الاخفش في المسئلة ووافقه ابن
مالك في شرح التسهيل ومن ههنا ذهب بعضهم الى عدم اخلال الاضمار قبل الذكر بالفهم
مستندا ان الشيخ قدوة في هذا الفن وهو المرجع في امر الفصاحة والبلاغة وكلامه
حجة مطلقا قوله جزى ربه عني عن ههنا للبدل كما ذكره ابن هشام في قوله تعالى واتقوا
يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا والعاديات جمع عاوٍ من عوى الكلب يعوي عواء اي
صاح وقد يروى العاديات وهي ايضا جمع العاوي وهو العدو قوله وقد فعل اي فعل به
ذلك واجاب مسائلي قيل المقصد منه اظهار الرغبة فان الطالب اذا تمامت رغبته
في حصول امر يكثر تصوره اياه وربما يخيل اليه حاصلا قوله اتى اليه الكيل صاعا بصاع
قيل الضمير في ادى راجع الى شخص مذكور فيما سبق وفي اليه راجع الى المصحب وقيل
الضمير في ادى راجع الى مصحبي واليه راجع الى اصحابه قصدا الى كل واحد منهم ونظيره
قوله تعالى وان لكم في الانعام لعبرة نسقيكم مما في بطونه راجع الى الانعام او لقول لبنة
لفظ افعال للمفرد ولهذا يحكى في كثير من المواضع وصف المفرد به نحو برمة اعشار
وثوب اسمال ونطفة امشاج ويقبل التكسير كنوا ناعيم والتصغير نحو انيعام هذا
وقوله صاعا بصاع كيطرح حال من ضمير ادى والاصل متقابلا صاعا بصاع ثم طرح
متقابلا واقيم صاعا مقامه ثم الحال ليست هي صاعا وحده بل هو مع قوله بصاع
لان معنى المنوب عنه يحصل من المجموع كذا ذكره صاحب الافليد في كلمة فاه الى في وفي
مجمع الامثال جزاه كيل الصاع بالصاع اي كافاه احسانه بمثله واساءته بمثلها قوله
اي رب الجزاء ليس الترد مبنيا على تقدير المصدر في نظم الكلام كما ظنه الشيخ في شرح
اللب ورده بل على ان المصدر موجود في ضمن الفعل هذا ويمكن ان يرجع الضمير في
ربه راجع الى المتكلم على طريقة الالتفات عند السكاكي كما في قول امرء القيس تطاول
ليلك بالاثمد قوله عن كثير عن ههنا يفيد عن كون ما بعده سببا لما قبله كما
اي لخداع

في قولك

في قولك فعلت هذا عن امرك ويجوز ان يكون عن بعد كما قيل في قوله تعالى لتركبن طبقا عن
طبق اي جزى بنوه ابا الغيلان بعد كبره والغرض ذم ابناء الى الغيلان لعدم رعايتهم
حقوق ابيهم ولهذا لم يرجع الضمير الى المصدر على ان يكون المعنى هو الجزاء كما في الوقت
والبوا لفضل واستعمالها بمعنى ملابسة وملازمة وما في قوله تعالى وما يجزى مصدر ربه وسنمار
رجل رومي بنى الخورنق التي بظهر الكوفة للنعمان بن امرء القيس فلما اتمه القاه من اعلاه
فخر ميتا فلذا يضرب به المثل في الغدر وفي مجمع الامثال هو الذي بنى لهم اجيحة بن الجلاح فلما اتمه
قال له اجيحة لقد احكمته قال اني لا اعرف حجرا لو نزع لا نقض الكل فسأله عن الحجر فاراه
فدفعه اجيحة من الاطم فخر ميتا والعدول الى صيغة المضارع في كما يجزى استحضارا لذلك
الفعل الشنيع وهو مقابلة الاحسان بالاساءة ويجيء انه من قبيل المجاز قوله
الا ليت شعري البيت جزا ليت محذوف وجوبا لوجود شرط الحذف وهو قيام الجملة
الاستفهامية التي سدت مسد مفعول شعري مقامه كما قال ابن الحاجب والتقدير
ليت علمي حاصل بجواب هذا السؤال واما الجملة في قولك شككت هل زيد قائم فقيل
منصوب بنزع الخافض اي شككت فيه اي في جواب هذا السؤال قوله على ما جر
بالجيم والراء المهملة قيل من الجريرة وهي الجناية ويحتمل ان يكون من الجر وقد يروى
بالحاء المهملة والزاي المعجمة من الحز وهو القطع قوله فما ذا لائق ان عليه وانا عالم
بجوابه راجع الضمير الى المصدر المدلول عليه وهو اللوم او الى الشاعر على سنن الالتفات
لان مقصد الشاعر قوم زهير فان الذوق السليم يفهم من هذا البيت حرصه اقترابه على
لومهم وملامهم على تاركي لومه ولعل زهيرا عنى قوم الشاعر والله اعلم قوله وليس قريب
قيل قرب ذكر في عجائب المخلوقات ان من الجن نوعا يقال له الهاتف صياح واحد منهم على قرب
سمع اصيحاته فمات فقال ذلك الجن هذا البيت والواو في وليس يحتمل ان يكون للحال
والا يكون للعطف ثم ان القرب بمعنى القارب والاضافة لتعظيمه وكون المضاف المصدر

معنوه فيما اذا كان باقيا على معناه الحقيقي او لعل قرب ظرف لجزليس كما ينبا قرب فتبصر
او الكلام محمول على العلة كما صرح به السكاكي في قوله يكون مزاجها عسل وماء وعلى التقادير
لا يلزم ما اتفق على عدمه وقوعه في كلام العرب من كون المسند اعني جزليس معرفة لاضافته
الى المضاف الى العلم وهو حرب المسند اليه اعني اسمه نكره ثم ظام البيت جزء ومعناه يابس
وتحسر على كون قبره كذلك وضع المظهر في قوله قرب قبر مع ان الاظهر ان يقول قبره
لزياده التمكن **قوله** اي قول ابي تمام من قصيدة منها الى ممدوحه وهو ابو الطيب المعتب
موسى بن ابراهيم الرافعي اذ قد انهم حماعه بانه قد هجاه فعاتبه بذلك فقال الوتعلم
القصده معتذرا ومنبرا مما نسب اليه وما قبل البيت المذكور اعندك يا بن الرحمن ان
تطرد الكرى لعسك عن طرف امراء صادق الود او ليس يحسن القول من لو محبوته اذن
لهجاني عنه معروفه عندي **قوله** والواو للحال الطاهر الاولى ان يجعل للعطف على
المستكن في امدحه انتا لوجود الفصل على عط قوله اسكن انت وزوجك الجنة وذلك
لان حاليه قوله وحدي وان اقتضى في الجمله ان يكون مقابله كذلك الا ان الدلاله على مشاركه
الوري في المدح مقصوده في المغني وعلى قاليه لانفهم ذلك قطعا كما لا يخفى ولو بديه روايه بنابه
الاكي زجيعا بدل معي فان قلت العطف يقتضي ان يكون مدح الشاعر ممدوحه سببا لمدح
الوري اياه وفيه من القصور في نسكه المدح ما لا يخفى قلت المراد بالسبب في باب الشرط
عند التحاه الاقتضاء في الجمله ومدح الشاعر قد يكون مقتضيا الى مدح الوري بان يشتمل
على عد الاوصاف الجميله ويوافقه في ذلك العد حصار المجلس ولا يلزم من هذا الوقف
مدح الوري على مدحه كيف يلزم من انتفائه لجواز ان يكون لشئ اسباب كثيره كما سياتي
في كتب لو فلا يلزم محذور فان قلت فما فايده في معي على تقدير العطف قلت الدلاله
على عدم تراخي مدحهم عن مدحه وانه معنى مقصود في المقام فان قلت الا لو دي
العطف على اتحاد الشرط والجزاء بناء على لزوم كون كل من المعطوفين جزاء عط

موضع المضمر للعذر يعتذر ص

اشعاره ص

ضيا له جلت بعتبر العطف اولا تم التعلق بالشرط **قوله** وفي اذا استعمال ص رد على الزوزني
حيث رجح ان الواو لا يسك وجه الرد ظ لكن لا يخفى عليك ان الابهام المذكور
انما حسن اعتباره في جانب المدح تم في اختياره في جانب المدح وهو سور للاتصال
الكلي واختيار اذا المفيد للاتصال الجزئي في جانب اللوم لطافه لا تخفى **قوله** مما عابه
الصاحب وهو اسمعيل بن عباد وصحب بن العميد في وزارته وتولا له بعده لفخر
الاولاد ابن امويه ولقب بالصاحب الكافي ولو كان هو استاذ الشيخ عبد القاهر وكتب
الشيخ مشحونه بالنقل عنه جمع بين الشعر والكتابه وقد فاق فيهما اقرانه الا انه فاق عليه
الصابي في الكتابه قال الثعالبي كان الصاحب يكتب كاتب والصابي كابو مر ويراد
وبين المثلين لون بعيد هذا وقد اجيب عن تعييبه بانه اذا جاز استعمال اذا
في موضع ان للعذر المذكور فلم لا يجوز استعمال اللوم في مقام الهجو اشاره الى
ان المدوح لا تصور فيه الهجو والذم ولا سيما قطعا حتى اذا تركت مدحه فغايه ما
تصور في شانه اللوم واذا لمته لا يتاركني احد في لومه ففيه من المبالغه ورعايه
الادب ما لا يخفى **قوله** لما بين الماء والهاء من التنافر اي بين خصوصيه هذين الوزنين
والمنفي فيما سبق حصول التنافر من نفس المجرح لا وجوده في صوره قرب المجرح حتى
يبتنا في كلامه كيف وقد صرح هناك بان ما عده الذوق الصحيح سببا متعسر النطق
لو متنافرا سواء كان من قرب المجرح او بعده او غير ذلك وصرح بان المعتبر من المتنافر
مع ان فيه قرب المجرح على ان المذكور فيما سبق ليس علة مستلزمه للتنافر المخل بالفصاحه
ليستدل به على هذا المعنى المدعى لوجوب الذوب مع عدم التنافر في الجيش
وفي لم اعهد ونحوها فانه انما يفيد عدم كونه علة تامه له لا عدم دخله فافهم **قوله**
ولم يرد ان محمدا ممدوح غير فصيح فان مثله واقع في التنزيل فان قلت كيف يجوز ان يطرح
هناك ما يمنع السببيه كما سبق مثله قلت هذا اعتراف بان العلة المستلزمه لعدم الفصاحه
التامه ص

ان كون بحر

من سري ويعيد ١٢

بالمعنى المذكور ص
غير فصيح ان كحصل عدم الفصاحة
من مكروه كجواز حصوله من
بعض ادوحه ص

هو الجمع بين الحاء والهاء مع عدم مانع السببية لاحد الجمع وهو الذى استدل الى
على انه غير مخل بالفصاحة فان قلت لا يلزم من عدم كون محرد امدح مع انعدام مانع
السببية علت لم يرع الى اللزوم المذكور بل ان الامر كذلك فى نفس الامر والحاكم هو الذوق
قوله نافر كل النافر اورد عليه انه مثال لما هو دون المتنافر فى التنافر على ما سبق
فكيف يقال انه نافر كل التنافر واجيب بانه كلام وقع فى المحاورة فيحمل على المبالغة ويجاب
المراد به التنافر الكامل كما فى قولك زيد هو الرجل ولا يلزم ان لا يكون فوقه متنافر
وقد يقال المراد بالتنافر ههنا هو النفرة لا المعنى الاصطلاحى والتعبير عنها للدلالة
على الكمال لان الفعل اذا اشارك فيه الفاعلان بحى كاملا قوله وفى الكاف حروف
منها الا انه لم يحصل التنافر من حروف كلمة واحدة ولهذا لم يعده فى تنافر الحروف ثم المراد
من الحروف مجموع الحائين والهاءين وفى عد الهاء من الحروف مع كونه اسما تغليب
قوله كجمع سطل ع فصل هذا نظير لتنافر الالفاظ وتبايهما لتنافر المعانى وتبايهما لا يخيل
ولا يخفى بعده قوله اعلم ان الكلام بالبلاغة ليس المراد انه مخل بالبلاغة البتة كيف ولو جمعت
تلك الامور فى مقام مقتضيه لم يكن مخلا بها قطعا مثل اذا ذكرت فى مقام لا يقتضيها
والبه اسناد او لا قوله بالنسبة الى الجامى قوله اى كون الكلام معقدا دفع لما يورد
على المصنف ان التعريف المذكور تعريف للتعقيد لا التعقيد وبهذا الدفع اقرب
من القول بان الاطلاق اصطلاحى لا لغوى بان هذا من باب الميل الى المعنى المقتضى حمل
الكلام كحيث لا يكون كذبا واعا تسامح بناء على ظهور المراد قوله على ان المصدر من المبنى
للمفعول مما لحقت شريف ذكره الجد المحقق فى تغيير الفائق بنفى ان بينه وبين
صيغ المصادر تستعمل اما فى اصل النسبة وتسمى مصدرا واما فى الهيئة الى صلة
منها للمتعلق معنوية كانت او حسية كهيئة المتحرك الى صلة من الحركة وتسمى الى صل
بالمصدر وتلك الهيئة للفاعل فقط فى اللازم كالمتحركية والقائمية من الحركة والقيام

بعضها

او للفاعل

اولى على المفعول وذلك فى المتعدى كالعالمية والمعلومية من العلم وباعتباره يتاسع
اهل العربية فى قولهم المصدر المتعدى قد يكون مصدرا للمعلوم وقد يكون مصدرا للمجهول
يعنون بهما الهيئتين اللتين هما معنيا الحاصل بالمصدر والا لكان كل مصدر متعد
ولا قائل بذلك سبيل استعمال المصدر فى المعنى الحاصل بالمصدر استعمال الشى فى
معناه ص قوله تقديم او تاخير قيل المراد تقديم اللفظ عن محله الاصلى الذى يقتضيه ترتيب
المعانى وتاخيره عن ذلك المحل وهما لا يجتمعان قطعا فليس احدهما مغنيا عن الاخر بناء على
ان التاخير من لوازم التقديم قوله فان سبب التعقيد كون يكون ولكون اجتماع هذه
الامور سببا للتعقيد اطلقوا الخلل عليه مع شيوع كل منها واطلاق الخلل على مثله مستغنى
عن مظان ابواب البلاغة فلا حاجة الى جعل قوله الخلل خارجا عن التعريف بيانا للسبب الغالب
توجيها بالكلام المصنف فيه توطيه لما سيجى من قوله فهذا التقديم شايع فى الاستعمال لكنه اوجب
زيادة فى تحقق التعقيد وفيه رد لاعتراض الزوزنى حيث قال لا خلل فى تقديم
المسند منه اذ جوزه النحويون بلا خلاف منهم ووجه الرد ظ قوله وكون يكون
التعقيد معطوف على ما قبله بحسب المعنى كانه قيل فان التعقيد كون يكون حاصلا من
اجتماع امور وكون يكون حاصلا ببعض منها قوله فذكر ضعف التاليف لدفع الاعتراض
الخفى الى بان ذكره احد الامرين من ضعف التاليف والتعقيد اللفظى يغنى عن الاخر وما سبق
كان توطيه لهذا الدفع واعلم ان يتعرض لعدم اعتناء وذكر التعقيد اللفظى عند ذكر ضعف التاليف
لوضوح فساده وضوحا اغنى عن التعرض فان قولك جاءنى احد بالنون مشتمل على
الكذب دون الاول قوله والاظهر ان البدل لا لما ذكره ابن الحاجب فى الايضاح من انه
لو نصب على الاستثناء يلزم الاشكال فى عامله بخلاف ما لو جعل بدلا لان الاشكال
والاختلاف فى عامله لنا لا للعرب ونحن نقول كلامهم بل لقصد التطابق بينه وبين
المستثنى منه فى الاعراب مع امكانه اذ انما يكون من تمام المنسوب اليه ولان البدل

منعه فى الكلام وجزء منه بخلاف الاستثناء فانه فضله قوله لوجب قلعا فى المعنى
اى اضطرابا ناشئا عنى انه قال لان الغرض نفى ان يعانده احد ويقاربه وهذا الغير
ينفى ان يكون المماثل له حيا يقاربه او بالعكس وهذا فى الظاهر مدافع لاقتضائه وجود
المماثل والمقارب مع عدمه ويصير الى ان نفاك هذا السبب بناء على عدم المحكوم عليه
وكفى بهذا اختلاما كلامه وهذا مبنى على ان المقاربة عين المماثلة كما لا يخفى وربما يناقش
فيه بان المقارب من الشئ ما يكون قريبا منه لا ما يكون مثله فلا توافق فى التوجيهين لصحة نفى
المقاربة عن المماثلة وعكسه وكما بان الاستثناء لا يصح لاقتضائه ان يكون المماثل مماثلا
ومقاربا وعن مماثل على انه لا شبهة فى ان المقصود نفى المماثل للممدوح ونفى المماثل عن المقاربة
وعكسه لا يفيد من هذا المقصود شيئا هذا وقد يناقش ايضا بعد تسليم ان المقاربة عين المماثلة
بان انتفاء وصف المحمول ههنا اعنى المماثل للمقارب مستلزم لانتفاء الموضوع وهو المماثل
ففيه نفى للملزوم بنفى لازمه وهو ابلغ كما اشير اليه فى قوله تعالى ليس كمثله شئ فتدبر
فلعله فانه من باب المبالغة فتدبر قوله ففيه فصل بين البدل والمبدل منه يعنى فيه
سببا آخر للتعقيد غير ما ذكر قوله لخلل فى الثقال الذهن الاظهر ان يراد ذهن المتكلم
ليناسب قوله لخلل فى النظم فى التعليل بقوله وذلك الخلل يكون لايراد اللوازم مع ان الامر
بالعكس باعتبار معنى الظهور اى بظهور ذلك الخلل بالايراد المذكور ويجوز ان يراد ذهن السامع
فتعليل عدم ظهور الدلالة مع ان الامر ايضا بالعكس باعتبار المذكور ايضا وان يراد الاعم
من كل منهما ذلك ان يحمل قوله فى انتقال الذهن على حذف المضاف اى فى طريق انتقال ذهن
واعترض على الوجه الاول بانه يلزم منه ان يكون الخلل فى كلام مبنيا على خلل فى ذهنه وهذا
مما لا يجوز ان يكون تاليف الكلام على هذه الكيفية مع القدرة على التاليف على وجه لا تعقيد فيه
ولا خلل لاغراض تتعلق بذلك كما تتحان الافهام والتعمية على الحمام ويجوز ذلك والجواب ان
مجرد التعقيد والالغاز بالكلام الموضوع للافادة يعد خللا فى تعرف الذهن عند البلغاء و

والمذاهر حوا بان شيامة المعانى ليس بفصيح وافتقروا فى تعريف البيان على ذكر الوضوح
بناء على ان مقابله مردود كما صرح به الشريف فى شرح المفتاح فتامل قوله لايراد اللوازم
البعيدة المفتقرة الى الوسايط الكثيرة يجوز ان يكون الجمع المعرف باللام فى الموضعين
محمولا على ما ذهب اليه ائمة الاصول حيث لا يفيد الاستغراق ولا اقل يلزم تعدد اللوازم
والوسايط فى كل مادة ووصف الوسايط بالكثرة بالنظر الى المواد وان يكون
باقيا على معناه بان يراد بعقابلة الجمع بالجمع انقسام الاحاد على الاحاد فانه يجوز ان لا يكون
ذلك الانقسام على السواء بل يكون على الاختلاف والتفاوت مثلا اذا قيل باع
القوم دوابهم يكون المراد منه ان كل واحد منهم باع ما لنفسه الدابة سواء كانت واحدة
او متعددة وهو الظاهر فالكلام سالم عن المحذور بلا شبهة اذ لا يلزم ان يوجد اللازم
والواسطة فى كل مادة وان لم يجوز فكذلك لانه يكون اخذا بالاقل كما فى قولهم الكلام
مالفظ كلمتين بالاسناد على انه اذا علم من البيان المذكور وجود التعقيد فى ايراد لازم واحد
مفتقر الى واسطة واحدة مع خفاء القرينة فلان يوجد فى ايراد اكثر من ذلك مع
خفائها اولى وكذا فيما قصد باللفظ ما ليس من لوازم معناه فى الكلام تنبيه بالادنى
على الاعلى فان قلت اذا اورد لازم واحد غير مفتقر الى واسطة مع خفاء
العلاقة بينه وبين الملزوم ليحصل التعقيد ولا تعرض فى الكلام قلت عدم التعرض
للندرة مثلا ينفى فى قولنا وذلك لايراد اللوازم البعيدة كما هو ظاهر
بلا يمكن ان يذهب الى ان الانتقال فى المجاز والكناية عنده انما هو من الملزوم الى اللازم
والفرق باشتراط القرينة الصارفة عن ارادة المعنى الحقيقى دون الانتقال لا يلتفت اليه
ان يقال لايراد الملزومات البعيدة فليتامل قوله سا اطلب بعد الدار عنكم لتقولوا
فى اختيار العبارة الدالة على الاستمرار وضعا فى السين لانه على ان البعد وان
كان وسيلا الى التوجه الذى هو المقصد الاقصى للعاشق الا انه من حيث انه بعد فى نفسه

عدم
اقسام الاحاد بالاحاد
فى الاول ص

خليق بان تسوق طلبه ولمثل هذه النكته اضاف البعد الى الدار والغرب الى ذات الخ طلبه
قوله وهو الرواية الصحيحة لثبوته بالنقل الصحيح عنده ولان ما ذكره السبع من ان البيت
هو الصحيح عنده وهو مبني على الرفع قوله عما يلزم فراق الاحبة من الكآبة والحزن الكآبة
سوء الحال من الاسف من الحزن وقد كئب الرجل بالبناء للمجهول كعلم علم كآبة وكآبة مثل رأفة
ورآفة قوله ابكاني الدهر ويارعاك من البيت ابكاني الدهر يا ليسخطني وما هم
قلما سخطني وما رضي واليه في قوله يا رضي من اهل الكلم لاما والمتكلم بان يكون قبلها نون
الوقاية دليل مطلع القصيدة وهو انزلني الدهر على حكم من شاء عالٍ الى حضيض
قوله لكنه اصطفى الكناية لحسنها ان كل خصلة جرت عاده البلغاء في التجوز منها
دايما كالعزم الجود الى بخلها بالدموع او ان ارادة البكاء فالانتقال الى غيره وان كان من
علاقة صحيحة كالعزم الى عدم البكاء مطلقا وعزمه الى السرور محل ليس بمعمول لا لانه غير
حتى يرد عليه انه لا سر ولا النقل في احاد المجاز عند المحققين بل لان تعارفهم على خلافه
يمنع الاذعان عن الانتقال لغت هذا الانتقال فيما بينهم فاعتبروا المانع في حقهم
مانعا مطلقا واما اذا لم يعلم تعارفهم فيه فيجوز الانتقال عنه الى مجاز فيه المجوز المعتبر
ايا ما كان كذا في فصول البدايع وبهذا التحقيق ظهر ضعف تخطئة الشارح وان جعل من
استعمال المقيد في المطلق لا العكس قوله حال اراده البكاء هذا مفهوم من اراده التحمل
والمذكور في الصحاح ان العين الجمود ما لا دمع لها مطلقا قوله قال الحماسي البيت الحماسي
منسوب الى الحماسة وهي في اللغة الشجاعة والمراد ههنا الكتاب المشهور المنسوب الى الامام
ابي تمام حبيب بن اوس الطائي جمع فيه اشعار البلغاء الذين استشهد وا بكلامهم فاذا
قيل هذا البيت حماسي يراد به انه مذكور في الحماسة وذلك الكتاب واذا اطلق الحماسي فالمراد
به احد الشعراء المذكورين في ذلك الكتاب ثم البيت المذكور لاحد عطاء السندي من بني
ابن ميسرة وهو الذي اجرايا ضيفه على ان يكن خاتمه في يده ولا سعد له كتاب ولا يخرج

شيء من بيت المال الا باذنه فاستنع الامام فامر بحلقه وضربه فقال دعوني حتى اشار
اخواني فامر بتخليته فركب مطيته وهرب الى مكة قوله يجاري دمعها اي يدمعها الجاري
واضاف اليوم الى واسط وهو مولد للتوضيح وباقي المعنى ظ قوله من باب استعمال
المقيد وحمل عليه فعلى هذا لا يكون في البيت ايراد اللازم البعيد وارادة الملزوم لان
مرتبة الاولى ايراد الملزوم وهو المقيد وارادة اللازم وهو المطلق وقد عاب المحمل
اللوازم فيما مر على التغليب وبان البيت مثال لمطلق النقل فخالانتقال لا للمحمل في
الانتقال من اللازم الى الملزوم قوله ثم كنى به عن المسرة او رد عليه ان الصواب
بدل المسرة بالسرور لان المسرة مصدر متعد البتة يقال سره مسره واما المسرور
فقد يجيء لازما ايضا كما يشهد به منع كتب اللغة واجيب بان المسرة ههنا مصدر
سر بالبناء للمفعول وبان المعنى ان الجمود كناية عن مسرة شيء ما قام به هذا الجمود وبان
المراد بالمسرة انما هو مجازا عن الفرح والسرور قوله لظهور ان الدهر لا ينتقل الى
هذا البسهولة وهذا لخلاف الايهام الذي عد من المحسنات اللطيفة للكلام البليغ لانا انما
نعد محسنا عند وضوح القرينة على المراد وهو مفقود في البيت لان المراجع الاول
وان دل على ان المراد بالجمود السرور لكن شهرة استعماله في الحزن يعارضها كما سبق
بعضه والاعتراض بان سهولة الانتقال ليست بشرط في قبول الكنايات والالزم خروج
اكثر الكنايات المعتبرة عند القوم عن حيز الاعتبار خارج عن حيز الاعتبار لان صعوبة
الانتقال في تلك الكنايات ان ارجعت الى القصد فلا عبرة باعتبارها عندهم كيف و
قد صرحوا بان الطعن وكذا اللغز غير معتبر عندهم لاشتمالها على التعقيد ولهذا لم
يذكرهما السكاكي والمصنف قوله حتى تحمل الى السامع انه فهم من حاق اللفظ يقال حمل
اليه كذا اذا صنعه امام السيم فاكله اي اوقع في ضياله ووهمه واكثر ما يستعمل في الباطل
قال الله تعالى فاحبالهم وعصيتهم يحيل اليه من سحرهم انها تسعى اي يحيل الى موسى

صح حبيب الدال مع فتح ما قبلها من الخط اي نقع في ضلال
وان رجوع الضمير الى السامع مع فهم ما قبله من الخط والسياق
تمام الكلام لما سبق من الاستعارة فلا يرد ما قيل من ان ضمير عليه
عنده لو رجع الى السامع او الطرف لحسب ما يجب ان يكون
ينبغي له ان يكون مضافا ومتاخرا فيجب الحذر من ذلك
الا مع قاصد ما ذكر من الاستعارة ودفع ما
واجيب بان عموم الاستعارة بان لا يكون
لا بنبغي لواضع طرق الانتقال بان لا يكون
مانع لغوي او عرفي ع ح
56

من سكايدهم انها تسى سرو تضطرب وقوله الحال مع ان جعل ظرفا لغوا للتخيل
كما هو الظاهر وصمير انه راجع الى المعنى الثانى وكذا فى فهمه ووجه مصدر من المبنى للمفعول وعلل
منا الضمير فانه بدل اشتمال وقوله من حاق اللفظ جزاء وان مع ما بعده مجرى فى محل
الرفع اقيمت مقام المسند اليه للتخيل وان جعل مستقرا فى موضع الحال فالضمير
للسامع وفيه فصل وتعدير الكلام الى المتكلم حال كون كلامه مالقى الى السامع
محصل انه فهم المعنى من حاق اللفظ اى وسطه والمراد انه فهمه قبل تمام الكلام قوله
واما الكلام الذى ليس اجوابا عما قال فمن ان هذا انما يتم اذا كان للكلام معنى بان واما
اذا لم يكن فلا قوله فبعد هذا الطلب بعد اورد عليه ان البعد والقرب ان كانا
حاصلين حال الاخبار يلزم طلب الحاصل وان لم يكونا فالوصال حاصل فلا وجه
لطلب البعد لحصوله للزوم طلب الحاصل واجيب باختيار ان البعد حاصل حين الاخبار
لكن بالمط استعاره ليستمر الوصال على ان طلب البعد يجوز ان يكون فى الاستقبال كما
يدل عليه قوله فبعد هذا الطلب الخ وزمن الاستقبال مبهم لا يدرى انه زمان القرب
او البعد فيطلب فيه ما هو خير ويسئل الى النجاح عنده قوله وان رفعته كما هو الصواب
يدل على ان رواية النصب خطاء وقد بينا وجهه وقد يوجه بان سكب الدموع حينئذ
تحت الطلب فى الاستقبال ويكون المعنى انى لست اطلب البكاء الان وانما اطلبه فى
الاستقبال ولا كذلك ان البكاء والحزن ينبغى ان يكونا شعارى الفاسق المجور غير منفك
عنه فى حال من الاحوال فلا يليق كحاله عدم طلبه الحال فيكون خطاء فى نظر البلغاء وانت
خبير بانه لا يعنى اطلب الحزن فى الحال للزوم تحصيل الحاصل بناء على وجوده فيه قوله
لكنه اكتب عليه اى اصل عليه غاية الابتهال من اكب على وجهه سقط عليه ثم هذا الاكباب
والملازمة على الكتب مستفاد من صيغة المضارع الدالة على الاستمرار ملحوظا المقام قوله
ولا يخفى ما فيه من التكلف والتعسف قيل لان عادة الزمان الاتيان بنقيض المط

والواقع لا الاتيان بنقيض ما يظهر المراء انه مطلوبه وردبان من تطرفات الشعراء
انهم يظهرون طلب امر يكون مرادهم خلافه بناء على ذلك الامر المحسن فلا معنى للاعتراض
عليه بانك ابو الحسن الباخرزى وكم تمنيت الفراق مغالطا واصلت فى استمرار
غرسى ووادى وطمعت منه فى الوصال لانه تبغى الامور على خلاف مرادى
وقيل ان التبين الاستقبالية معتبرة فى نسكب فاراده الحال من نسكب مع وجود علامة
الاستقبال فيه وارادة الاستقبال من التجد امع عدمها فيه جائع عند القائلين وفيه
نظر لان ارادة الحال من نسكب على تقدير الرفع كما صرح به الروح يكون على مجموع
ما طلب ويراد الحال من نسكب واما ارادة الاستقبال من تجد مما فيتخلط فتدبر افضا،
نسكب ادموع اليه فالانصاف ان ما ذكره القوم فى معنى البيت ليس ببعيد مما ذكره الخ
وان انك فى جليه الحال موقف على انك فى حال الشاعر كما صرح به الفاضل الحسنى
وقد تقرر مراد الشاعر ترك مراد لغيره مراد محبوبه لان مراد المحب الوصال وما يلزمه
ومراد المحبوب المحارى العفال وما يتبعه كما ذاك اريد وصاله ويريد هجرى
فاترك ما اريد لما يريد والمقصد من ذكر الترك ان يترحم له الحبيب فيتسبب به لكمال الوصال
وبهذا يظهر معنى قوله لتقربوا والله اعلم قوله وذكر الشيء بعد اخرى وكثرته ان يكون
ذلك فوق الواحد حرفع لما يتوهم من ان التكرار مجموع الذكرين فلا يتحقق بذكر الشيء
ثلث مرات فضلا عن ان يكثر فلا وجه لعده ليست من كثرة التكرار ووجه الدفع ان التكرار
هو الذكر الاخر لا مجموع الذكرين وان المراد بالكثرة ما يقابل الواحدة فيحصل التكرار وكثرته
بتثليث الذكر وقد يجاب بانه اذا ذكر الشيء ثلث مرات فقد كثر التكرار وان كان
المراد بالكثرة معناها العرفى بناء على ان ذكر الثانى تكرار بالنسبة الى الاول وتكرار الاخر
بالنسبة الى الثالث وكذا الكلام فى ذكر الاول والثالث وبان الاضافة فى كثرة التكرار
من قبيل اضافة السبب الى السبب اى كثرة الذكر الى صلة من التكرار فيحصل التكرار وكثرته

على كلا الوجهين بتلك الذكر قطعا قوله تسعد في ع الاسعاد الاعانة ولونث الفعل
لان المراد بالسبوح النوس هو مونث سماعي كما اومى اليه الشي بقوله ليستوي فيه اي في السبوح
المذكر والمونث فصل المراد بقوله لسعد في اسعد تفي لانه اراد الاخبار عما صدر عنها في بعض
الحروب لكنه عدل الى المضارع استحضارا للصورة الاسعاد والاقرب ان يراد الاستمرار
التجددي نوبة المقام قوله والمراد السدة من قبيل ذكر الملزوم واراده اللازم قوله
وهو سدة عدو النوس فصل هذا تفسير مفهوم اللفظ بالنظر الى المراد لا بالنظر الى ما صدر
اللغة فان الصهوة في اصل اللغة من السباحة في الماء واطلاقها على النوس نظر فوا المجاز
كما صرح به في الاساس بقوله ومن المجاز فرس سهاح وسبوح واسار اليه الشي المحقق بهنا
بقوله كانها تجري في الماء وفيه تامل لان المفهوم من كلامه ان المراد بالسبح في هذا المقام
حسن الجري لا سدة العدو والحق ان الكلام كلامه بهنا لا عن تكلف ولو اكتفى بقوله
واراد بها ع ولم يتعرض للسدة كما في المختصر لكان اولى قوله وعليها متعلق بهاي
بشواهد لكن بتضمينها معنى الدلالة فلا يرد ان الشهادة المعداة بعلى لم يرد الا في الفرد
قوله فاعل الظرف وجوز ان يكون مبتدا والظرف خبره مقدما عليه قوله حمامة جرعى
منصب حمامة لانها منادى مضاف قوله وهي ارض ذات رمل كذا في الاساس واما
في الصحاح فقد قال الجرعاء نقس الرمل المستوية التي لا سهل فيها قوله قصر للضروره اي
لضرورة الوزن والا فالاصل جرعاء بالمد كحمراء وبيضاء قوله وهي ارض ذات حجارة
الخندل بسكون النون وفتح الدال نفس الحجارة كما صرح به في الصحاح وانما الارض ذات الحجارة
الخندل بفتح النون وكسر الدال لكن لما حمل الجرعاء على نفس الارض ايضا طريق اطلاق اسم
الحال على المحل والتفسير بالنظر الى المراد قوله كما في الصحاح اشارة الى الرد على الزوزني حيث
قال معناه فانت بحيث تردين سعاد ونسمعين كلاما وقد صرح في المختصر بانه مخالف
للعقل ايضا وجه كما قيل انه لا معنى لطلب السكلم من المتكلم الكون بحيث يرى المخاطب ويسمع

كلامه واجيب بان الاقرب ان يراد بالامر بالسبح الطهارة النشاط كالابل تترنم عند مشاهدة
الاوراد فالمعنى ما ذكره الزوزني وما ذكره الشي انما تم اذا كان الغرض من الامر بالسبح اسماع
الصوت وانما حديث المخالفة بكلام الصحاح فهو ايضا مدفوع بان ما ذكره في الصحاح
معناه اللغوي وما ذكره ذلك التاويل بالنظر الى المقصود وهو المعنى الكنايي لان جعل فلان
كابيا محاورة وتوفلان كناية عن كونه راسيا له قوله لان كلا منكرة التكرار الى قوله فلا يخل
بالفصاحة اعترض عليه بانه قد استضعف قوله من وجه نظرا لما مر على من يشترط في فصاحة
المفرد الخلوص عن الكراهة في السمع بمثل هذا الكلام فرد ذلك مع قبول هذا مما لا وجه له وصوب
بان الكراهة في السمع مغنى مناسب للاخلال لان الفصحاء كما يجتنبون عن استعمال
يثقل على اللسان يجتنبون عن استعمال ما يكره في السمع فلا يلزم من عدم اضرار الكراهة
في السمع الى الثقل على اللسان عدم اخلالها بالفصاحة بخلاف سابع الاضافات والتكرار
فانهما مخلان بها مما لا جدة لاخلالهما بها واغا اخلالهما لافضائهما الى الثقل بشهادة
الذوق لان التكرار مثل الكراهة في السمع اذ كما يجب الاحتراز عن الاول صونا للكلام
العضي عن اللغو والعبث فالتكرار من حيث انه تكرار محل ايضا لانا نقول ليس المراد
من التكرار الذي يدعى اخلاله بالفصاحة ان يكون الثاني لغوا محضا ليفاد من الاول
ما يستفاد منه كما يشهد به امثلته بل المراد منه صورة التكرار وربما يلزمه الفصيح
كثيرا لا يخل فصاحته بخلاف الكراهة في السمع بتي كيف وهو انه يجوز ان يكون كثرة
التكرار مؤديا الى الكراهة في السمع فالى الثقل على اللسان فيخل بالفصاحة وبه يندفع قول
الشيخ لكن اذا سلم من الاستكراه ملخ فتامل قوله ان الكريم ان الكريم قال صاحب النهاية
الكريم هو الجامع لانواع الخير والشرف والفضائل ووصف يوسف عليه به لانه اجمع
لشرف النبوة والعلم والعدل ورياسة الدنيا والدين قوله قال الشيخ الغرض من
ايراد الكلام الشيخ تقوية بما ذكره في وجه النظر وتوطية لقوله وما اورده المصنف الايضاح

قوله ياعلى بن حمزة البيت عماده بضم العين المهملة علم الشخص والخيار العماد و
ليس بعربي في اصيل عم الاظهار المعنى على القلب اى حتاره في تلجه والمفض وصفه بالبرودة
لان الخيار يبرد بالطبع واذا وضع في وسط الثلج تضاعف البرده واما ازدياد
برودة الثلج بالوضع على وسط الخيار رحتى الحمل على القلب فغير لازم ان يجعل المخفي في
عمع مع وفي بعض النسخ خياره بالخاء المعجمه والباء الموحده وهي ارض رخوة
فالمفضح وصفه بالضعف لان الثلج اذا وضع في الارض اللينه اسرع في الاضمحلال له
قوله ثم قال لا شك اى قال الشيخ لا الصاحب صرح به في الايضاح قوله كتوا فطلت يا
البيت لابن المعتز من قصيدة مطلعها ذهبنا الى الخمار والليل غاير غلالة ليل
طرزت بصباح غاير اى غارب والغلالة ثوب رقيق يلبس تحت الثوب وتحت الدرع
ايضا استعيرت ههنا لبقية الليل وانتصابه على الظرفيه والمعنى ذهبنا الى بيت الخمار
والحال ان النجوم تصدد الغروب وكان ذلك بناى وقت تلو من الليل بقيته دقيقه كالغلالة
لاحت فيها بتباشير الصبح كالطرار طلت نامه اى امت وهو مع ذلك يتنازعها
فالدى جاذبه والجاذر جمع جوذر بفتح الزال وضمها وهو ولد البقره الوحشيه والعتاق
جمع عتيق صفة مشبهة بمعنى الجميل واضافه دنانير الوجوه من قبيل اضافة المشبه به الى
المشبه اى وجوه كالدنانير في الصفاء واللمعان وملاح جمع ملیح صفة بعد صفة للجادر
لا للعتاق اصرانا عن وقوع الصفة المشبهة موصوفه كما صرحوا به في قولهم شجاع باسل
وجواد فياض قوله ومنه الاطراد هو ان يذكر اسم الممدوح مضافا الى اباه واجداده
على ترتيب وجودهم وولادتهم من غير تكلف في السبك حتى يكون الاسماء في تحدرها
كالماء الجاري في الهادة وسهولة انسجامه اى سيلانه نحو الجانب المنخفض كذا في الايضاح
والبيت لربيعة ابن ابي وداب قاتل عتبة المذكور اوله ان يقتلوك فقد ثللت
عروشهم اى هدمت في الصحاح ثل الله عز وجل عروشهم اى هدم ملكهم وثللت

تباشير

بصيغة

بصيغة الحكاية او الخطاب وما اورده المص في الايضاح كما ذكره الشيخ ههنا من قوله
وفيه نظر الى قول ملاح هو الذي اورده المص في الايضاح والضمير في باذ جعل ونظايره
للمص ووجه الاستشهاد الاول انه اورد كلام الشيخ مستشهدا به لمدعاه وقد جعل قوله
ياعلى بن حمزة بن عماره البيت من تتابع الاضافات مع عدم الترتيب فيه لان الابن الاول
صفة لعلي والثاني صفة لحمزة ووجه الاستشهاد الثاني ان تناول تتابع الاضافات الغير المرتبة
انما علم بايراد كلام الشيخ مستشهدا به على ما علم بايراد ذلك التناول على ان المص انما اورد الحديث
بعد ذكر كثرة التكرار وتتابع الاضافات محاسنا لها جميعا ووجه الاستشهاد الثالث انه جعل قوله
ياعلى بن حمزة البيت وقوله فظلت تدبير الكاس من قبيل تتابع الاضافات مع انها فيهما
متناه وقد يدفع لا ضرورة تلجي الى حمل كلام المص على انه اراد به بتتابع الاضافات ماذكر قبل
اراد به تتابع صورة الاضافة سواء كان في ضمن حقيقة الاضافة كما في البيت او لا كما في
الحديث فانه في صورة اضافات مترتبة اذ لا فرق بين كون الابن صفة لما قبله كما هو الواقع
وبين كونه مضافا اليه له في الهيئة والصورة اذ لو كان كذلك لم يتغير حاله عما هو عليه
الان نعم الاستشهاد الثالث مسلم لكن لا ما عتبار رجعل قوله ياعلى بن حمزة بن عماره من تتابع
الاضافات اذ الاضافة الصوريه فيه مثله كما لا يخفى بل باعتبار رجعل قوله عتاق دنانير
الوجوه ملاح منه فان صوره الاضافة اضافة مشابهة اذ لو اضيف الوجوه الى ملاح
لسقط اللام منه بخلاف الكريم في الحديث لكونه صفة مشبهة وبخلاف الحارث في البيت
لكونه في صورة اسم الفاعل فتامل قوله لا يقال ان من اشترط ذلك في القائل هو الخطاب
وذلك اسناد الى الخلوص عن كثرة التكرار وتتابع الاضافات وقد كان بان اخلال
تتابع الاضافات انما يلزم من تتالي الاسماء المجرورة مثلا وهو حاصل في الموضعين
كما نبهت عليه فالفرق بين المرسه وغيرها في الاخلال بالفصاحة محكم قوله ونساعه شي
بسيع اى كره الطبع قوله والاخلال جهة لاخلالهما بالفصاحة كيف وقد وقعا في

الوصفية

التنزيل يعني ان الذوق شاهد صدق على ان كثرة التكرار وتتابع الاضافات
اغا تجلان بالفصاقة لاجل ما يودبان اليه من النقل لا لاجل شئ قاده لم يوجد النقل فلا
وجه لاعتبار كونها علة تامة للاضلال والا لما وقعا في التنزيل وفيه نظر قوله وربما يلزم
الكيف بانها ماهيته اراد به الرسم الناقص لانه الغاية في الاجناس العالية فانا لبسانها
على القول بامتناع تركيب امور متساوية لا تحد اصلا ولا يرسم رسما تاما نعم يتجه
الضمير في بانها راجع الى الكيف باعتبار الجزء وباعتبار انه مقوله والهيئة في اللغة كما
والصورة كذا في الصحاح ولما كان شان الصورة ان يكون حاصلة لذي الصورة اعتبر
الحصول في معنى الهيئة المطلقة على العرض قوله ولا سيما لوازمه اي لماهيته فلا يناسب
اياها بواسطة الغير اذ ما من عرض الا وهو منتسب النسبة بحسب الوجود وفي الحصول في الموضوع وهذا
بخلاف الاعراض النسبية فانها منتفية النسبة من حيث ماهيتها سواء كانت النسبة جنسا لها او
خارجة لازمة لماهيتها قوله الا ان العرض السليم الذوق يقتضي ان تقول بدل قوله الا ان لان
لانه على التقارب او تقول بدل قوله متقاربا المفهوم صحة المفهوم حتى يظهر وجه الاستثناء
قوله قاده فيه ان خروج الكيفيات الغير القارة كالاصوات عن التعريف قوله والفعل والانفعال
لان الفعل عبارة عن تاثير الفاعل ما دام موثرا والانفعال عن تاثر الشئ ما دام متاثرا و
حاليتان تقارنان كما ذكر في الكتب الكلامية قوله باقي الاعراض اما ان كانت النسبة
خارجة عن ماهيتها لازمة لها فقط واما ان كانت داخلة فيها فعلى كلا منها النسبة خاصة
والخاصة لسلوم العام ومقتضيه قوله ليدخل فيه الكيفيات المقتضية للقسم فيرد نظرا
الاقتضاء مناك اصلا غاية ما في الباب ان تلك الكيفيات منعدمة بواسطة محلها وجوابه
اذ اصل الاقتضاء على الاستلزام مطلقا فتامل قوله والاحسن ما ذكره المتاخرون
نقل عن الى ان وجه الحسن ما في لفظ الهيئة والقارة من الخفاء وان النقطة والوحدة
وارد تان على تعريف القدماء وان الحركة ان جعلت من الكيفيات فلا وجه لاخراجها او

لما البيضاوي فانه لا يقتضي قسمة
لوازمه بل باعتبار الحلول تقول
رجز ابيض وثوب ابيض
والمراد بالقسمة عنا قبول
المتعلق بره لا القطع

على
كما عشق ولا لوازم و
الاصوات والطعوم
وغيرها ١٥٥

وان حملت من الاين فقد صرحت بقولهم لا يقتضي نسبة وكذا الفعل والانفعال وايضا
يخرج الزمان بقولهم لا يقتضي قسمة لانه نوع من الكم كلامه والظاهر ان كرر افعل التفضيل
اعني اقسى عن معنى التفضيل لكن قد تقرر ان تجريده انما يصح اذا لم يكن مستعملا في احد الامور
الثلثة قوله عرض لا يوقف تصوره يرد عليه الاعراض النسبية على المذهب المشهور
وهو ان النسبة لازمة لتلك الاعراض لا ذاتية لها اذ يتوقف تصور تلك الاعراض
على تصور غيرها وليست لازمة ولا يتوقف عليه شئ في تعريف الكيف وانما يتم
على المذهب الغير المشهور وايضا يخرج الكيفيات المركبة عن التعريف لتوقف تصورها على تصور
اجزائها وايضا يخرج الكيفيات المكتنفة بالحد والرسم الا ان يفسر الغير بالخارج وتصورها
متصور كنهها حينئذ فيه الاشكال الا ان مقام التعريف باب عز مثله وممكن ان يجاب
عن الاخيرين بان توقف النظري على النظر ليس في حد ذاته والا لما جاز انفكاكه مع انه ليس كذلك
الا ترى انه قد لا يكون نظريا بالنسبة الى شخص آخر قوله والا قسمة احتراز عن الوحدة و
النقطة على ما راى من جعلهما من الاعراض وكذا حركة ما من الكيف على ما من المعولات التسع قائلا انا
لا نحس الاعراض فيها بل الاجناس العالية ومحالها بحسب ما تحتها قوله اقتضاء اوليا
هذا متعلق في التحقيق باقتضاء الاقسمة ليدرج الكيفيات التي اقتضت الاقسمة بالواسطة
وقد سوهم معلقة بالاقتضاء مطلقا وجعل فائدته في اقتضاء القسمة الاحتراز عن خروج
الكيفيات المنقسمة بسبب حلولها في الكميات او في محالها فانها بعض العسم في محالها الكلي
بواسطة الكميات لا اولا وبالذات ومردود بانه لا اقتضاء هناك اصلا على ما حققه في العيد
فطفا قوله ان اختص بذوات الانفس قيل المراد الانفس الحيوانية والاختصاص اضافي
اي بالنظر الى الجماد والنبات فلا يتجه ان بعض تلك الكيفيات كالعلم والارادة ثابتة
للمجردات والواجب على ان القابل بسببها للواجب والمجردات لم يجعلها مندرجة في جنس الكيف
ولا في الاعراض وقيل المراد ما يتناول النفوس البشرية اصالة من جملة الكيفيات

النفسانية الصحة ومقابلها وهما لوصدان في النبات ايضا كحب قوة التغذية والنمو
قوله ان كانت راسخة اى مستحكمة فيه بحيث لا يزول عنه اصلا او يعسر زوالها قوله
بان الفصاحة اى يعني لو لم نقل ملكة لم نوجد في اللفظ استعارة باعتبار الرسوخ في تعريفها
مع انه مقصود فلا تصح فيه ان نستفاد من اللام الاستغراقية الكائنة في المعرف على سبيل
تسليم قوله حالتي النطق وعدمها هذه عبارة الايضاح ولما كان مظنة ان يتوهم من
ظاهرها انه لو قال بعبر لزم عدم تسمية المتكلم فصيحا حالة السكوت مع ظهور فساده بقوله اى فصيحا
سواء اى وفقا لذلك الوهم المراد من عدم النطق بعد حصول الملكة والا فالملكة انما
تحصل بكثرة الملازمة واعلم ان قولهم اولا ينطق به قط في مسامحات المصنفين لان قط انما
تستعمل في الماضي واستقرائي من قطعه اى قطعه ومعنى ما فعلته قط ما فعلته فيما انقطع
من عمري واستعماله في المضارع صرح به ابن هشام في مغني اللبيب وابن السيد في كتاب
المسائل نعم ملازمة النفي ليس امرا مستمرا واغلب ذلك هو الغالب قال في التسهيل وربما استعمل
دونه لفظا ومعنى بريد دون النفي ومنه قول بعض الصحابة فصرنا مع رسول الله صلى
اكثر ما كنا قط واسمه واما ملازمة للماضي فلم اطلع على خلاف فيه قوله وذلك لان اللام
في المعرف للاستغراق اى كل ما وقع عليه قصد المتكلم اما الاستغراق الحقيقي بان يعبر اولا
او بعد المعرف بعض ما له تلك الملكة اى بما يقصد في زمان من الازمنة او في الماضي
بالنسبة الى حال التعبير والا استغراق العرفي اذا لم يعبر لك في عدم جواز ارادة الاستغراق
الحقيقي اذا لم يعبر القصد المذكور تامل فان قلت اى حاجة الى حمل اللام على الاستغراق
مع ان لفظ الملكة يغني عنه لاستلزام تلك الملكة الاقتدار على التعبير عن جميع مقاصده
بلفظ فصيح قلت الاستلزام مع الجواز ان يحصل لشخص ملكة بالنظر الى نوع من المعاني كالمدح
او الذم او غيرهما ولو سلم فني الحمل على الاستغراق استعارة صرح بان الاقتدار على التعبير
عن بعض المقاصد بلفظ فصيح غير كاف في كون المتكلم فصيحا قوله فلو قيل بكلام فصيح اه

لان الماضي منقطع من الحال والاستقبال

لفظ على ان الحمل عليه يجوز ان يكون لان الاقتدار
رينة البعض مع خطابية المقام للاانه
ولم تحمل عليه لزم كفاية الاقتدار على
التعبير عن بعض المقاصد في مقام المتكلم
مع

الاسلوب السياقي ان يقول مركب بمركب فصيح وكذا الاسلوب له ان تقول فيما سيأتي دون
مركب فصيح قوله ان يلقى على الى سبب اضافة اسم مختلفة فانه لا يمكن حينئذ الا التعبير بالموجود
او لو قيل مثلا الاول دار والثاني غلام او قيل اكتب دارا لم يكن الملقى نفس الاضافة
فقط كما لا يخفى على المنصف ثم الحسبان في قوله ليس في حسبانها مصدر حسبه بالضم
حسبا وحسابا وحسبانا اى عده وسيجيء ايضا على صيغة الخطاب اى ان ترفع
ايها الملقى وتلقي عدد تلك الاضافة عليه اى على الى سبب مضاف هو لك مضاف فلان على العامل
رفيعه وهو ما يرفعه من فضلها وعلمها او على صيغة الغائب اى يرفع ويلقي ذلك
الى سبب عدد الى اضافة اخرى مثلا قوله سهو ظاهر وجهه فيما مثل عنه بان ليس سبب
العدول عن لفظ البليغ هو مجرد ارادة الشمول للموجود والمركب كما يشعر به قولهم قال
فلان كذا الدخل كذا وكيف كذا الا انا لو فرضنا عدم الشمول لما صح ايضا ان نقول بلفظ
بليغ لان الاقتدار على اللفظ البليغ ليس بشرط في الفصاحة اصلا واجيب بان طرفي ذلك
البعض ما يجوز ان يكون لحكم واحد على استعداده ولعسر عد كل بعضها فقدم ذكر
لفظ بليغ يجوز ان يكون لارادة الشمول ويجوز ان يكون لما ذكر الا ان في الجواب وقد يرجح
بان العرف والذوق يقتضيان بان العدول عن صيغة التوقيف الى اخرى لارادة الشمول
انما هو حيث يصح ويحسن الا ان يفوت غاية الشمول قوله فان قلت هذا التوقيف
غير مانع الا ان اراد به تعريف الفصاحة الان صدقه على الادراك ونحوه مما يتوقف
عليه الاقتدار مع الخروج بقيد الملكة لا شيء من المذكورات بملكة وان اراد به تعريف الملكة
على ان قوله يعتد بها على التعبير عن المعنى صفة كاشفة وقعت في موقع التقرير
للملكة فلا يلام ان تعريف بحسب ان يراعى كونه جامعا مانعا والجملة السؤال والجواب غير مستقيمين
موضعها وغايته ما يقال الجواب على تقدير فرض صدقه على ما ذكرنا تامل قوله فلا لائم
ان هذه اسباب بل شروط السبب هو المؤثر والشرط ما يتوقف عليه تاثير المؤثر قوله

فلا يصح اصلا بل هو موضع مقتضى
للملكة التي هو موظف جدا كما
قوله

من تعلقه بمقتضى الحال المراد بها المطابقة في الجملة اذ لا يشترط في اصل البلاغة المطابقة التامة
قوله الحال هو الامر الداعي الخ معرفة المركب الاضافي محتاج الى معرفة الاضافة لانها تنتمي الى الجزء
الصوري والى معرفة المضاف والمضاف اليه لكن لا يتعرضون لتعريف الاضافة للعلم
بان معنى اضافة الشيء وما في معناه اختصاص المضاف بالمضاف اليه باعتبار معنى المضاف
مثلا معنى الحال ما اختص بها باعتبار كونه معنى لها ويتعرضون لتعريف المضاف الى الاول
معرفة المضاف من حيث انه كذلك يتوقف على معرفة المضاف اليه ان قلت معرفة المضاف
اليه من حيث انه كذلك يتوقف على معرفة المضاف فلم لم يعتبر هذه الهيئة قلت لان الاضافة
لتقييد المضاف لا المضاف اليه ثم انه تسامح في تفسير المتكلم الذي هو فعل اللسان بالاعتبار
الذي هو فعل القلب مبالغة في التنبيه على ان التكلم على الوجه المخصوص انما يعد مقتضى الحال
اذا اقترن بالقصد والاعتبار حتى اذا اقتضى المقام التأكيد وقع ذلك في الكلام بطريق الاتفاق
لا يعد مطابقا لمقتضى الحال واعلم ان الافصح في لفظ الخصوصية العهد اذ قد يكون الخصوص صفة
ولما كان المغني عنه المصدرية الحق الياء المصدرية لذلك والتاء للمبالغة كما في علامة ونسابة
واذا ضم الخاء المعجمة فيحتاج الى ان يجعل المصدر عين الصفة او الى ان يجعل الياء للنسبة مبالغة
كما في احمري والتاء للمبالغة فافهم قوله وهو مقتضى الحال ليس جزءا من التعريف حتى يلزم
الدور بل هو تفسير للمضاف بعد تغير المضاف اليه ثم الضمير المار راجع الى الخصوصية باعتبار
الجزء ويؤيده قوله والتأكيد مقتضاها والى نفس الاعتبار مبالغة قوله مع فصاحته قيل
لو قال الا اذا اقتضى الحال خلاف ذلك لكان احسن لان الحال قد تقتضي ما ينافي الفصاحة
كالتعقيد في المعميات رعاية للمطابقة اولى من رعاية الفصاحة اذ ارتفاع شأن الكلام
بالمطابقة لكن مبنى الكلام على الكثير الشائع ولم يعتد بالنادر القليل والجواب منع لاعمية
الكلام المذكور قوله الحال والمقام متقاربا المفهوم الغرض من هذا الكلام ربط
الدليل اعني قوله فان مقامات الكلام متفاوتة بالمدعى وهو اختلاف مقتضى الحال

بل تنبيها على ان مراد القوم بالمتكلم في هذا
المقام سببه وهو الاعتبار المذكور
مجازا بناء على ان الداعي الذي كثر
بصدده اعتاد عوفي الحقيقة الى
اعتبار ذلك الوجه واما الداعي الى نفس
الكلام فصوافاده الخبر او لازمه كما
سيأتي صـ

ثم تخصيص ذلك الامر الداعي باطلاق المقام عليه دون المحل والمكان اما باعتبار ان المقام
من قيام السوق بمعنى رواجه فذلك الامر الداعي مقام التأكيد اي محل رواجه او على تشبيه
حسن التأكيد في مقام التردد مثلا باستقامته وانتصابه من قيام العود على استقامته
وانتصابه او لانه كان من عادتهم القيام في تنائد الاشعار وامثالها فاطلاق المقام
على الامر الداعي لانهم يلاحظونه في محل قيامهم عبارة البيع ههنا خلو من افادة هذا المهم كما
لا يخفى قوله وايضا المقام بعد اضافته الى المقتضى حكم اكثري والا فقد يضاف الى المقتضى
بالكسر قولا وفعلا سياقي فصار المقام مقاما ان تردد المخاطب ثم اضافة المقام الى المقتضى
بالفتح لاميه واضافة الحال الى المقتضى بالكسر بيانية قوله فقد تتفاوت المقامات لاختلاف
مقتضيات المقام الخ قيل هذا ايضا حكم اكثري اذ قد يتفاوت المقام ويتحد المقتضى
كما ان مقام التعظيم ومقام التحقير يقتضيان التنكير وقد يفرق التنكير ان كما يختلفان بالاعتبار
فان معنى الاول نوع الشيء في الارتفاع مبلغا لا يمكن ان يعرف معنى الثاني عكسه والمراد
بالاعتبار الخ المغني المصدري ويكون تعليلا لاختلاف المعبر ما خلاف الاعتبار فلا دور
قوله ثم شرع معطوف على متوهم اي قال كذا ثم شرع وضمنه شائع صائع قوله باجزاء
الجملة فيجب لان الاجزاء ان اريد بالاجزاء المصطلح عليها وهي التي يعتبر في انعقاد اصل
الجملة فخرج منها المفعول ونحوه وان اريد اعم منها لم ينحصر في الاسناد والمسند اليه والمسند
كما ذكره قوله اما الى نفس الاسناد الخ قدم الاعتبار الراجع الى الاسناد لكونه جزءا صوريا
لحصول التأكيد وعقبه بالاعتبار الراجع الى المسند اليه لانه العمدة الكبرى لكن فيه بحث هو
ان الجزء في اصطلاحهم من اقسام اللفظ بحيث ان بعد الاسناد منه اجزاءها لانه ليس بلفظ
فلا تكون المركب منه ومن اللفظ بعد اللام الا ان يقال عدم اتيانه من اقسام اللفظ
باعتبار اكثر اجزائها والتغليب باب واسع قوله تأكيدا لفعل لقوله وجوبا قوله
تكون محذوفا او ثابتا فيه نظر لان هذه الاحوال ليست مختصة باجزاء الجملة بل تجري في غيرها

ويمكن ان يق انه على حذف المضاف اى
كمسل ما ذكر بل هذا المعنى سيفاد من
نفس المختص فتامل ص

وان لوحظ فى الحكم بالاختصاص المذكور اضافته الكون الى ضمير المسند اليه ليستقيم قوله او الى المسند كما ذكر فتامل قوله او غير مخصوص كالمبتداء فى الدار رجل وكالفاعل و ما ذكره ابن الحاجب من ان الفاعل مخصوص بالحكم المتقدم فمردود بان الحكم المحكوم عليه اذا اختص بعين الحكم كان الحكم على غير المختص فان قلت فما الفرق بين الفاعل والمبتداء حيث جوز بتكير الاول بلا تخصيص دون الثانى فى مثل رجل فى الدار كما هو المشهور قلت الفرق ان فى تنكير المبتداء اخلالا بالغرض من الكلام وهو الافهام لانه اذا كان منكرا مجهولا وهو متقدم على الخبر ينفر السامع عن استماع حديث المتكلم بخلاف الفاعل لانه لما سمع الفاعل انتضى الامر وتم فلا يمكن ان يق بعد ذلك ان السامع لا يصغى الى كلام المتكلم قوله على المسند اليه اى المسند اليه وهو المسند فالصفة حينئذ الى الضمير المستتر الراجع الى الموصوف لا الى الظرف الذى بعده حتى يلزم قصر الشئ على نفسه قوله مع زيادة كونه مفردا فعلا او غيره ع اورد عليه ان الكون مفردا غير فعل موجود فى المسند اليه ايضا فلا معنى لجعله زيادة على اعتبار انه واجيب بانه لم يذكر فيما سبق صحيح جعله زيادة وان وجد فى المسند اليه ايضا وفيه نظر لانه وان لم يذكر صريحا لكنه ذكر ضمنا بقوله الى غير ذلك على ان المفهوم من السوق الاختصاص لان الضمير فى كونه راجع الى المسند لا الى مطلق اللفظ فلا شبهة فى الزيادة والاختصاص لانا نقول هو حق مصاب لعموم الحديث لا يقال ما عاقل بل الصواب فى اصل الجواب ان المعتبر فى الزيادة والاختصاص هو الكون مفردا موصوفا بالانقسام الى القسمين وهذا لا يوجد فى المسند اليه قطعا ولذا جعل زايدا على اعتبار انه فلا يرد ان الكون مفردا غير فعل موجود فى المسند اليه وقد اشير بقوله الى غير ذلك الى معنى يجعله زيادة على اعتبار انه وفيه بحث لانا نمنع لعدم الانقسام المذكور بمقتضى الحال كما لا يخفى بل المساق يقتضى هو الاقسام والاقرب فى الجواب ان الكون مفردا غير فعل من لوازم المسند اليه فلا يعد من الاعتبارات المناسبة للمقام ولذا لم يتعرض له فى الفن والا فقد يكون

ان مراد بغيره ما حصله بقوله جملة اسمية او فعلية ع ولا شك ان الغير بهذا المعنى مختص بالمسند فلا اشكال اصلا فتامل قوله معمد المتعلق المراد بالمتعلق ما يسمى فى هذا الفن متعلقا بالفعل بكسر اللام فى المتعلقات على الاظهر والاقرب كما سنذكره فى موضعه ان شاء الله تعالى ولا يرد ان ما قد يذكر للمسند اليه متعلقات نحو الضارب زيدا فى الدار بالسوط ضربا شديدا عمرا لان المتعلق فى الحقيقة هو الحدث الذى يتضمنه الصفة وهو مسند لا المسند اليه فحال ذلك الى احوال المسند والمسلم فيما ذكره بناء على الاعم الاغلب قوله على الوجوه المذكورة فى باب الطلب اذ قيد للايجاز والاطناب لا المساواة اذ لا اقسام لها قوله فمقام ع اشارة الى القسم الاول وهو المقتضى باجزاء جمله وقوله ومقام الايجاز اشارة الى القسم الثانى وهو المقتضى بجملتين فصاعدا وقوله ومقام الاطناب اشارة الى القسم الثالث وهو ما لا يكون مقتضاه شيئا مما ذكر ثم المفهوم من قول السكاكى ثم شرع ع ان الفاء فى قوله فمقام ع للتفصيل وكان يجعل للتعليل قوله اى خلاف كل منها ظاهر العبارة مشعر بان الضمير فى خلافه راجع الى كل المذكور سابقا الا انه يستدعى ان يكون مقام التنكير مباينا لمقام خلاف التعريف وفائدته ظاهرا نصوب ان يق اى خلاف تلك الاحوال ليتناسب الضمير فى العبارة فتعبر عن خلاف تلك الاحوال بكل منها اشارة الى ان الضمير راجع الى كل واحد من هذه الاربعة على سبيل البدل ولا حاجة الى ما خطر ببال بعض الفضلاء واعتمد عليه بعض المحشين من ان المراد خلاف كل واحد من الاحوال المذكورة قوله وقد يستدل فى المفتاح ع الغرض من نقل كلام المفتاح تاييد السكاكى فى ارادته ما قد يقضى على بعض شروحه قيل اخر فى قوله لكونها مبنيا راجع الى اللفظ كل من قوله فان لكل من الايجاز والاطناب وكان الاظهر ان يقول لكونه مبنيا والضمير راجع الى الايجاز والاطناب قوله وكذا الضمير فى قوله لكى لكونها راجع الى الايجاز والاطناب او الى لفظ كل لا الى المعنى كما فى قوله تعالى كل فى فلك يسبحون قوله وكذا خطاب الذكى فصل عما قبله لان هذا باعتبار الغير وما قبله باعتبار نفس الكلام ثم الظاهر ان المراد من الخطاب ما خوطب به لا المعنى المصدرى ليكون مقتضى ويناسب الامور المذكورة التى هو مقتضى الحال

فالاضافة لادنى الملابسة كالخطاب الذى لم يتعلق بالذكى منقيا الى الخطاب الذى لم يتعلق
بالغبى بسبب الامور المذكوره فى ان مقام مقام الاول ببيان مقام الثانى قوله وكان الاسب
ع اتمام تعلق وكان الصواب لان الظاهر ان الذكاء على ما ذكره اخص من العطانة فجاز ان يراد
به ذلك اطلاق الاسم الى ص على العام بقرينة المقابلة واعلم قبل ان يذكر مع الذكى
البليد لان الفطنة انسب بالمخاطب لانه قد اعتبر فى مفهومها ورود الكلام من الغير وقد يكون
عاد ذكره الخ بانه انما هو بحسب اللغة واما بحسب الاصطلاح فقد يستعمل الذكاء فى الفطانة يقال
رجل ذكى وغلام من الاذكياء يريدون المبالغة فى فطانته مع ان فيما اختاره اتم
رعاية حسن السجع ثم هذا ليس من مدعاه بل سيع فيه صاحب المفتاح قوله ولكل كلمة مع
صاحبتها متعلق بمضاف محذوف اى الوضع كل كلمة كذا فى شرحه للمفتاح او حال من كل
كلمة اوصوبها اى مع كلمة اخرى الاظهر ان يقول وما فى حكمها واما ترك اعتماد على كلامه الاتى
وبناء على ان الاكثر قوله صوبت معها او صوبت بدون معها لان صوبت ان
جعل من قولهم صاحبت زيدا مع عمرو فالعبارة فى الاول على ان يكون الفعل مسندا الى
الظرف كما فى قولك اسند مرورها وان جعل من صاحب زيد عمرا فالثانية واجيب بان
المصير الى التضمين صوب معنى الجعل والتصيير اى صيرت مصاحبة مع تلك الكلمة وبان
صوبت مسندا الى مصدره بالتاويل المشهور اى اوقعت المصاحبة مع تلك الكلمة
التنبيه على ان المراد بالمصاحبة المصاحبة الحاصلة بسبب التاليف لا المصاحبة الكائنة
بحسب الاصل من جهة الاستحقاق او غيره قوله ليس لها مع ما يتركب ع تفاوت المعانى
فى هذه القسمة يدل على تفاوتها فيما لا اشتراك فيه بالطريق الاولى ولهذا لم يتعرض له
اقتصارا له بالشرط اى بادائه ومطابقة المراد بالفعل هو الجزاء فلا حاجة الى تقدير الاداء
الا ان السوق يويد الاول قوله اذ المراد بالمصاحبة ما مع لما تقوم من ان التمثيل بالجملة
غير مطابق للمقصد لان الكلام فى الكلمة مع مصاحبتها والظاهر ان المصاحبة ايضا فى الكلمة

قوله صوبت معها او صوبت معها

ولكذا ينبغى ان يفهم هذا المقام اورد عليه ان ذلك التوجيه يستلزم ان يكون
والكل كلمة مع صاحبتها ع اعاده لما سبق اذ ليس حاصلا ما سبق الا ان المقام المقتضى لهذا
المسند اليه المعرف تباين المقام المقتضى لمع المسند اليه المنكر وعلى هذا ولما كان الافادة
خير من الاعادة كان الصواب ان يجعل القول المذكور اشارة الى صاحب البديع نظرا الى ان
المحسنات البديعية كالطباق والمقابلة والتجنيس وغيرها انما يتاتى بجعل كلمة مصاحبة لاخرى وان
يجعل قوله وكذا خطاب الذكى ع اشارة الى مسائل البيان بناء على ان البيان متعلق باصول الدلالات
من حيث الوضوح والخفاء وذلك باعتبار فهم المخاطب والا فمن ان قوله فمقام التنكير الى قوله وكذا
خطاب الذكى ع ايماء الى مسائل المعانى فمحصل الاشارة الى الفنون الثلثة على الترتيب لا يخفى هذا
التوجيه يستلزم ان يكون تطبيق الكلام على المحسنات البديعية واصلا فى البلاغة موجبا لتحسين
الاداء وهو خلاف المشهور فيما بين علماء المعانى لانا نقول ليست البلاغة الا مطابقة الكلام
التصيح لمقتضى الحال سواء كان المقتضى المحسنات البديعية وغيرها فمباحث تلك المحسنات من حيث
ايجابها الحسن العرضى الزائد على اصل المعنى الذى هو البلاغة من البديع ومن حيث ايجابها الحسن
الذاتى باعتبار تطبيقها مطابقة مقتضى الحال من المعانى لما كان اقتضاء الاحوال اياها لا ع الايع
عن ندرة لم يشتهر بينهم القول بما يجابها الحسن البلاغى اسقاطها للنادر عن درجة الاعتبار
مع انهم يتهاونون بذكرهم فى المعانى المحسنات ما يكثر اقتضاء الاحوال اياه كالالتفات والاعتراض
والتجاهل على ان سائر المحسنات ايضا يجوز دخولها فى البلاغة اجيب بان ذكره ليتناول
بالاستظهار النظم السابق مثل ان لان مع المضارع مقاما ليس لها مع الماضى وللفعل الواقع
شرطا مع ان مقاما ليس له مع اذا الى غير ذلك مما لا يخفى فغيه تعميم فلا يسيئ فى عزمهم اعاده على
ان جعل اشاره الى مباحث البديع لا يخلو عن بعد لعدم ظهور اطراده فى اكثر من المحسنات ع
مثل التورية والمبالغة ونحو ع مما لا يكون من الكلمتين عليتا قوله وارتفاع شان الكلام ع
اعتراض على المقدمة الاولى بان نفس المطابقة للاعتبار المناسب ليست نفس الحسن الذاتى وقوله

الخاطب للارتفاع شان الكلام فيها واما هو بزيادة المطابقة وعلى المقدمة الثانية بان
انتفاء المطابقة سبب لانتفاء الحسن راسا لا لانحطاط في الحسن المستلزم لثبوت اصل
ولذا قال السكاكي واذا تقرر ان مدار حسن الكلام وفيما على انطباق تركيب الكلام على مقتضى
الحال ولا على انطباقه اصيبان اصل الحسن الذي يحصل عند المصير بالفصاحة فيرتفع شان
الكلام عنه بالمطابقة وينحط بعدمها وقد يجاب بان المراد تقويته في الحسن بجهتيه وبالقياس
اليه فلا يلزم الزيادة على الحسن في الارتفاع ولا ثبوت اصل الحسن في الانحطاط وفي اخذ هذا
المعنى من العبارة تكلف واقرب منه في الجواب على الاول ان يصار الى حذف المضاف
في قوله عن مطابقته اي بحسب مطابقته فكلما ازداد المطابقة ازداد الحسن ولا يلزم منه تحقق الارتفاع
في الحسن في اول مرتبة المطابقة وعن الثاني ان المراد بانعدامها انعدام المطابقة الجنس في باقي
الاضافة للعهد التي يأتي لها اللام كما سيأتي فيكون على الانحطاط جنس عدم المطابقة لا عدم جنس
المطابقة وهذا الجنس يتحقق بتحقق فرد منه بان يترك مطابقة واحدة فليتأمل **قوله** اولا وبالذات
اولا منصوب على الظرفية عني قبل وهو من صرف لا وصفيته ولذا دخله التنوين مع ان
اصل التفضيل في الاصل بدليل الاولى والاوايل كالفضلى والافاضل وهذا معنى ما قال في
الصحاح اذا جعلته صفة لم تعرفه بحول لقيته عاما اول واذا لم تجعله صفة عرفته بحول لقيته
عاما الاول او عامه في الاول اول من هذا العام وفي الثاني قبل هذا العام والباء في بالذات بمعنى
في وهو معطوف على اولا اي في ذات المعنى بلا واسطة **قوله** لكونه اشارة الى ما سبق
المراد بما سبق هو الكلام المعهد بالفصاحة في قوله والبلاغة في الكلام الى قوله مع فصاحته
والدليل على ان الاشارة بعد التقييد وان كان الكلام حين ما ذكر هناك مطلقا انه لا ارتفاع
بغير الفصيح فان قلت لم يجعل اشارة الى الكلام البليغ قلت لانه قوله وانحطاطه بعدمها
يمنعه اذ لا معنى لان يقال انحطاط شان الكلام البليغ بعدم المطابقة وهذا **قوله** الحسن الذاتي
الداخل في البلاغة اراد بالحسن الذاتي الحسن الذي هو مناطه وذات البلاغة لان الحسن داخل في

ماهيته البلاغة واما وصفه بالاتصال في البلاغة مجازا لكن ان مناطه اعني المطابقة داخل فيها
لان البلاغة هي المطابقة مع الفصاحة **قوله** وقد يصرح لفظ المفتاح ان يكون معنى الحال
التاكيد والاطلاق مثلا لا الكلام المؤكد والمطلق وسيجيء تمام البحث في تعريف علم المعاني
قوله لان اضافة المصدر يفيد الحصر لما ذكره الرضي من ان اسم الجنس اذا استعمل ولم تقم قرينة
تخصصه ببعض ما تقع عليه نحو في الظل استغراق الجنس اضافيا شمولا كلاهما وكلا المعنى
ههنا ان جميع الارتفاعات حاصل بسبب مطابقة الكلام للاعتبار المناسب البتة فيستفاد الحصر
اذ لو جاز ان يحصل ارتفاع بغير ذلك لم يكن هذا الارتفاع حاصلا بذلك المطابقة فلم يصح تلك
الكلية فان قلت لم لا يجعل كلا من المتعدين قرينة على عدم ارادة الاستغراق في الاخرى فلا
يحمل على الحصر لئلا يفضي الى التناقض والبطلان قلت لانه لم يكن ما يلزم حملهما على ظاهرهما وهو
كون بعض الحال هو الاعتبار المناسب محذورا **قوله** صح ان يكون بعض المراد بالاعتبار المناسب
وبعض الحال واحدا المتعلق بالمضاف والمنقول عنه في الحواشي ان المراد هو الاتحادي في
المفهوم اعني كسب عدم لان كسب اللغو فحينئذ يكون قوله بعض متعلق الحال هو الاعتبار المناسب
بيانيا قبيل هو البطل المحامي وسمي تفصيلا وضمير الفصل في قوله هو الاعتبار المناسب للدلالة على
ان الوارد بعده خبرا صفة وتاكيد الحكم دون الحصر ويحتمل ان يراد بكون المراد منهما واحدا
ما بينا ولا لمساواته **قوله** والا لبطل احد الحصرين او كلاهما لانه لما استحال اجتماع الحصرين
صدقا فاما ان يكذب احدهما او كلاهما قال الفاضل المحشي بطلانهما على تقدير التباين بين الاعتبار
المناسب ومقتضى الحال او العموم من وجه وبطلان احدهما على تقدير العموم مطلقا اذ بطلان الحصر
في الاخص وفيه بحث لان مبنى الكلام على ان الحصر المأخوذ مستلزم وجود المحصور في جميع
افراده والاخص ليس كذلك في غيره ولذا اورد عليه النظر فلا شك ان بين الحصر في الاعم والحصر في الاخص
تنافيا تاما لا يخفى ان احد الحصرين ليس اولى من الاخر في الصدق والا يلزم بطلانهما على التقديرين
الاولين ايضا فتامل انه لا فرق بين التقادير الثلث في كون اللازم بطلان احد الحصرين

ويمكن ان يجاب بانه لاشك ان بطلان الحصر في العام باعتبار حربه الايجابي وبطلانه في الخاص باعتبار حربه السلبي في قولنا اذا بطل الجزء الايجابي من الحصر في العام لم يمكن ان يبطل الحصر في الخاص لواسطة لان بطلان الخاص ههنا لواسطة ثبوت الحكم في غيره وح لم يتحقق ذلك واذا بطل الجزء السلبي من الحصر في الخاص لم يمكن ان يبطل الجزء الايجابي من الحصر في العام لواسطة بخلاف العموم من وجه فان بطلان الحصرين فيه باعتبار الجزء السلبي وبطلانه بهذا الاعتبار لايمنع ان يبطل الجزء السلبي للحصر الآخر لواسطة صدقه حربه الايجابي والله اعلم ثم منهما فرق في ان التقدير الثالث يستلزم وجود المحصور في جميع افراد احد المحصور فيهما وهو الخاص على تقدير صدق الحصر في الآخر وهو العام وان كان ذلك الوجود لاعلى وجه الحصر بخلاف التقديرين الاولين لكن لادخل لهذا الفرق في البطلان لان عدم اجتماع الحصرين ثابت في حيث هو حصر ولايدفع الامابثبات اولوية احد الحصرين بالصدق في الصورة العموم المطلق دون التباين والعموم من وجه على ماسلف **قوله** وفيه نظر وجهه على تقدير ان يكون المراد بكونهما واحدا ما يتناول المساواة ان الحصر في الاعم مطلقا او من وجه لاوجب تناول جميع افراده حتى يلزم على تقدير عدم الاتحاد ما ذكر من ابطال احد الحصرين او كلاهما ووجهه على تقدير ان يكون الاتحاد في المفهوم هو المدعى انا لم نسلم في الدليل نفي المساواة ومع احتمالها لا يثبت الاتحاد وقد يجاب عن النظر على التقدير الاول بان مبنى الحصرين ان مطابقة الاعتبار المناسب مطلقا هو سبب الارتفاع ومطابقة بعض الحال كذلك فيلزم التنافي بينهما او الاتحاد كما لايخفى وعلى التقدير الثاني بان معناهما سببية مطابقة الاعتبار من حيث هي مطابقة الاعتبار وسببية مطابقة المقتضى من حيث مطابقة المقتضى فيلزم اتحادهما في المفهوم وهذا تمام الكلام على ان المعنى المذكور مفهوم من الحصرين **قوله** هو الذي سميه الشيخ عبد القاهر صحة تولد حاصل الاستدلال ان الشيخ حصر معنى النظم في مواضع كتابه في وضع الكلام موضعا يقتضيه علم النحو والعمل بموجب قوانينه وهو معنى التطبيق المذكور فمقتضاه ان مراده من النظم المفسر

بالتوفي هو ذلك التطبيق ايضا ان قلت التوفي هو الطلب فكيف يراد به ذلك الوضع قلت اقامة السبب مقام المسبب كما في تعريف علم المعاني بالتتبع ثم المراد من وضع الكلام الموضع الذي يقتضيه علم النحو ان يكون ذلك بحسب الاغراض التي تصاغ لها الكلام كما نبه عليه بقوله ثم ليس هذا المذكور آنفا ويدل عليه ايضا تصريحه بذلك في التفسير الآخر وايضا لما كان تمام علم النحو بمعنى المعاني والبيان كما ذكره الشريف في شرح المفتاح فلعل ان تم اراد الشيخ علم النحو تماما ثم لا يخفى ان معرفة ذلك المعنى لا يتوقف على معرفة علم النحو واصطلاحاته حتى يلزم مما ذكر عدم تاتي البلغاء السليقيين عن حلية النظم وبهاظ **قوله** فما يترجح من ان يكون ان لايكون الظان بين طرفي قوله معلق بيترجح يعني يتردد ولو مجازا كما نقل عن الشيخ وجعله ظرفا مستقرا اي دائرا بين كما قيل يحتاج الى تقدير في يترجح والا فلا يستقيم اذ الاستعمال ان فالمذكور للراجح وفي بعض النسخ يتردد بدل يترجح ثم لا يخفى ان بين الثلاثة متحد الدور بين مجموع الامرين لا بين كل واحد منهما **قوله** وباذا اصناعا عد اذا من الحروف على سبيل التغليب نعم وقع في كلام فخر الاسلام ومنهم ان اذا اذا استعمل فيما عدا خطر الوجود كقولك واذا تصيبك خصاصة فجيء ان يكون حرفا لا اسما لكنه اذا استعمل فيما علم فهو اسم باتفاق على ان استعمال الحرف في معنى الكلمة شايع في عبارات المتقدمين **قوله** في الجمل التي تسردا اي تنسج وتساق منتظمة بعضها مع بعض يقال فلان يسرد الحديث سردا اذا كان جيد السياق له وهو من سرد الدرع نسجها **قوله** على هذه اللفظة معطوف على قوله وهو في لفظ اخر في غاية القبح وانما اثبت الواو بعد بل لما يتوهم ان المراد ابطال الكلام السابق كما هو الشايع اذ تأتي لها الجملة كما يجيء في هذا الباب الى ان الاسود المذكوره ليست تابعة للالفاظ انفسها **قوله** حيث هي على بعض لها بسبب المقام والاغراض التي تصاغ لها الكلام **قوله** ما لم تركب ذهب السكاكي الى ان الافادة في المفردات فعلى هذا يكون قوله بالتركيب تاكيدا لمفهوم الافادة **قوله** وذلك ظاهر بيان لوجه رجوع البلاغة الى اللفظ باعتبار افادته المعنى الثاني فرعها على الاول فتذكر

تعريفها السابق **قوله** او غير مطابق اراد به عدم المطابقة عما من شانه ذلك وهو المفهوم في
عرفهم من الوصف بعدم المطابقة اذ لو اخذ عين السلب مطلقا للزم ارتفاع المقتضي
اعني المطابقة وسببها **قوله** على ما ذكر في الكشاف مرتبط بقوله ما لتاكيد معنى الكثرة وان
العامل فيه ليس لا ما لانتصاب على الظرفية فان صاحب الكشاف جعل قليلا في الآية المذكورة
صفة مصدر محذوف اى شكرا قليلا ولم يذكر الشيخ ذلك لاحتمال ههنا مع ان وصف التنصيص
بالكثرة على معنى الاطلاق كما ان زيدا سمي انسانا سابغ لاحتياج تذكير الوصف اعني كثيرا
حيث لم يقل تسميته كثيرة الى تاويل لا ضرورة ولهذا جوز فيما سياتي من قول المصنف وكثيرا
ما يجري الكلام على خلافه كلا الامرين على ان الانتصاب على الوصفية في مثله معروف لا يحتاج
الى التعرض فلهذا اشار الى وجه آخر من الاعراب **قوله** وفي هذا اشارة اى في قوله
فالبلاغة راجعة الى اللفظ باعتبار افادته المعنى بالتركيب مع قوله ويسمى ذلك فصاحة ايضا
قوله الاعجمي والعربي الاعجمي منسوب الى العجم وهو الذي لا يفصح وان كان من العرب
والمراد من العربي خلافه وفي شرح الكشاف للعطبان العرب يسكنون المدن والقرى
والاعراب سكان البادية والموافق لكتب اللغة ان العرب هو مولاء الصنف المقابل
للعجم والاعراب منهم سكان البادية خاصة والنسبة اليه اعرابي لا واحد له فلو اسقط
الواو من والعربي لكان احسن كما لا يخفى **قوله** وح لا تناقض لتغاير محلي النفي والاثبات
حاصل توفيق المصنف على ما ذكره في الايضاح ان الشيخ اراد بقوله حصلة الكلام للفظ لا المعنى
ان البلاغة بالنسبة للفظ صفة له باعتبار افادته المعنى عند التركيب لا في حد ذاته لان اللفظ
موجود من غير اعتبار التركيب وبهذا اظهر التوفيق بين نفي كونها من صفات الالفاظ
واثباته وبين نفي كونها من صفات المعنى واثباته فان كلام الشيخ لو سلم التناقض من وجهين
وقد يقال في وجه التوفيق بين كلام الشيخ بناء على اطلاق الفصاحة على البلاغة انه اراد
بالفصاحة حيث حكم بانها راجعة الى اللفظ دون المعنى السابق المشهود واراد بها حيث

المعنى

ذكر انها

ذكر انها راجعة الى المعنى معنى البلاغة وانت خبير بان قول الشيخ ان حصلة الكلام للفظ لا للمعنى
صريح في ان المقام مطروحة بحث في عدم حمل الفصاحة على المعنى المشهور تامل **قوله** ولا نزاع ايضا
في ان الموصوف بها عرفا هو اللفظ فان قلت لما كان محل تلك الفضيلة هو الاول كما
سيصرح به فكيف توصف بها اللفظ عرفا قلت وصف اللفظ بها كوصف الرجل بحسن
غلامه على معنى كون اللفظ بحيث يدل على تلك الفضيلة كدلالة الرجل بحيث بحسن غلامه
لا ان فليحمل كلام المصنف على هذا المعنى حتى يستقيم حمله وصفا للالفاظ المنطوقة لانا نقول
هذا وان صح في نفسه لكن لا يصلح توفيقا لكلام الشيخ فان مراده ليس الا بيان محل الفضيلة **قوله**
والشيخ ينكر على كلا الفريقين اى ينكر على اطلاق كل منهما وتفصيل **قوله** على معناه اللغوي
قيل عليه يلزم منه ان لا يكون كثير من الاقوال البليغة المشتملة على الفاظ النوائي المحتوية على
المعاني الاول الشرعية او العرفية مثلا بليغا واجيب بان مبنى التقييد باللغوي على ان هذا القسم
اكثر فلا ينافي وقوع المجازات والكنايات والمعاني الشرعية والعرفية معان اول **قوله**
دلالة ثانية اى واقعة في المرتبة الثانية بالنسبة الى دلالة اللفظ على المعنى الاول لان للمعنى
الاول دلالتين وقيل معنى قوله لذلك المعنى لاجله ولوسطه في الدال على المعنى المقصد
هو اللفظ ايضا لكن بوسط المعنى الاول فوصف هذه الدلالة بالثانوية لحظ تم دلالة المعنى
الاول على المعنى الثاني عقلية قطعا كما صرح به الامام في نهاية الايجاز والشيخ في دلايل الاعجاز واما
دلالة اللفظ على المعنى الاول فقد يكون وضعية وقد يكون عقلية كما نبهت عليه الآن ومن
حكم بانها وضعية بلا شك فكانه اراد بالوضعية الوضع فدخل فيها في الجملة فافهم والمراد
بالمعنى المقصد هو الذي يريد المتكلم ابانته او نفيه ويستوي في قصده البليغ وغيره كالمتكلم
السخيف مثلا **قوله** بل على ترتيبها ثم ترتيب الالفاظ في النطق على حذو ما اراد بترتيب
المعاني جعلها في مرتبتها التي هي المباشرة للمعاني والمقام ثم ان الشيخ انما اطلق على ترتيب
المعاني المعقب بترتيب الالفاظ على حذوها اسم النظم اشارة الى ان العمدة في باب

البلاغة اعنى القصد والاعتبار دون اللفظ والاخبار كما يطلق مقتضى الحال على اعتبار الخصوصية مع ان نفس الخصوصية المعتبرة فلا يناقض ما سبق من كون النظم توخى معانى النحو بحيث دل على كونه من عوارض اللفظ **قوله** والخواص والمزايا والكيفيات المشهور ان الخواص عبارة عن الامور المستفادة من التراكيب لا مجرد الوضع وان المزايا والكيفيات عبارة عن الخصوصيات المفيدة لتلك الخواص فاطلاق هذه الامور على المعانى الاول من قبيل المجاز او اصطلاح للشيخ كما يشعر به قوله والشيخ يطلق فافهم **قوله** من الاوصاف الراجعة اليها قيل عليه كيف يكون الفصاحة والبلاغة ونحوهما من الاوصاف الراجعة الى المعانى الاول وهى المعانى اللغوية ولا فضيلة لها اصلا اجيب بعد تسليم ان المعانى الاول هى اللغوية بان المعانى الاول محل الفضيلة لا اثر تترتب فى النفس من ترتب الالفاظ فى النطق على حذو ما على وجه ينتقل منها الذهن بتوسطها الى الخواص فى الافادة مثلا افضال والافتقيد هو البلاغة صفة كون ترتيب المعانى الاول على الوجه المخصوص منشأ الفضيلة ومناط البراعة بالشك **قوله** لما فى الالفاظ المنطوقة التى هى الاصوات والحروف مبنى على ان اللفظ صوت يعتمد على مخارج الحروف والمخارج انه كيفية عارضة للصوت الذى هو كيفية تحدث فى الهواء من توجيه ولا يلزم قيام العرض بالعرض الممنوع عند المتكلمين لانهم يعنون بكون الحروف امورا موجودة **قوله** وحيث ثبت انها من صفات الالفاظ او المعانى ولا وجه لحمل تلفق المعنى على هذا ان يريد باللفظ فى قوله فالبلاغة راجعة الى اللفظ المعنى الاول وبكون المعنى فالبلاغة صفة راجعة الى المعنى الاول باعتبار افادتها المعنى الثانى ولا يحمل المعنى فى قوله باعتبار افادته المعنى على المعنى الاول حتى يكون المعنى فالبلاغة راجعة الى اللفظ باعتبار افادته المعنى الاول لان يعرض قوله فالبلاغة راجعة على معرف البلاغة بايانه فان البلاغة صفة اللفظ باعتبار افادته المعنى الثانى لكونها عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال ومقتضى الحال هو المعنى الثانى كذا فى الشرح **قوله** المعانى الثوانى التى جعلت مطروحة فى الطرق توضيحه ان المخاطب اذا

كان منكرا فالمبلغ وغيره يشتركان فى ان كل واحد منهما يخبر بالحكم رد انكاره لكن المبلغ يعرف كيفية ترتب المعانى الاول المعقب بترتيب الالفاظ حتى يرد انكاره كلا غير المبلغ من ترتيب المعانى الاول هو المنشأ للفضيلة بلا ريب **قوله** والسبب انهم لو جعلوها يعنى ان السبب فى ارتكاب التجوز انهم لو جعلوا الفصاحة والبلاغة والبراعة وما شاكل ذلك اوصافا للمعانى لم يفهم انها صفات للمعانى الاول لاحتمال ان يراد المعانى الثوانى فجعلوها نعوتا للالفاظ واراد وابها المعانى الاولى واعترض عليه بان المعنى كما يحتمل الثوانى حين اطلاقها كذلك الالفاظ يحتمل عند اطلاقها الالفاظ المنطوقة بل اولى فلا بد من بيان سبب الترجيح لاحد المعنى مشترك بين المعنى الاول والثانى واللفظ مجاز فى المعنى الاول وقد تقرر ان المجاز خير من الاشتراك مظهر فائدة العدول لانا نقول معنى ذلك ان اللفظ المستعمل فى معنى اذا كان دائرا بين كونه مشتركا بين ذلك المعنى وغيره وكونه مجازا فى ذلك المعنى حقيقة فى غيره كان الحمل على كونه مجازا فيه اولى لان التعبير عن معنى بلفظ يدل عليه مجازا اولى من التعبير عنه بلفظ يدل عليه بالاشتراك بعد قيام القرينة المعينة للمراد فى كلا الاستعمالين ويمكن ان يقال مراده انهم لو جعلوها صفات للكلام يفهم انفهاما ظاهرا انها صفات المعانى الاول لان للمعانى الثوانى دخلا تاما فى البلاغة حتى ان الكلام الذى ليس له معنى ثانى ساقط عن درجة الاعتبار عند البلغاء لما سبق فيتردد بين المعانى الاول والثوانى بخلاف ما اذا جعلوها صفات للفظ او عدم كون اللفظ المنطوق منشأ للفضيلة اظهر فيتبادر الذهن الى ان ليس المراد اللفظ فقط ولما كان العلاقة بين اللفظ والمعانى الاول وما حذف فيها اقوى واظهر يتبادر الذهن وهذا القدر يكفى فى الترجيح **قوله** جعلوا كالمواضعة الى قوله والى خصه التى تحدث عنه قيل عليه المفهوم مما سبق استعمال الالفاظ فى نفس المعانى الاول والمفهوم من هذا استعمالها فى الصورة الحادثة فيها وبينهما تناف فكيف يجعل هذا الكلام

ينتج لما سبق على ما يشعر به الفاء ومن جعلوا اجيب بانه الشيخ يطلق على المعنى الاول الخصوصات والصور وتابعين جماعة بالغة تنبيها على انهم وان كانوا يطلقون الالفاظ على انفسها تلك المعاني الخصوصة ويصفون الالفاظ بالبلاغة وما شاكلها الان مدار توصيفها على ما في تلك المعاني الصور والخواص فكان المعنى الاول على الخصوصات وبهذا صح التفريع وفيه نظر لان هذا الجواب يشعر بان المراد بهما بالصوره والخاصه نفس المعنى الاول وقوله وحدثت في المعنى وتحددت فيه مانع من الحمل على ذلك والاظهر في الجواب المصير الى حذف المضاف اى محل الصوره والى ضيعته قوله وقولنا صوره آه دفع لما يتوهم من ان المعنى ليس لصورة فكيف يصح قولكم وهم يريدون الصوره التي حدثت في المعنى قوله هذا ابتدء مما ذكره الشيخ اى قيل واعلم ان الكلام الذي ذكره نقله الشيخ عن دلايل الاعجاز لم يذكر فيه على هذا الترتيب بل بعضه مذكور في اوايله وبعضه في اواخره ولهذا حكم البعض بان في نقل الشيخ اضطرابا ولا بعد ان يظن هذا بمثله قوله هذا قوله الوزن وسلالتها هذا فيها ملايمتها للطبع وسلاستها سهولة النطق بها قوله والعضاضة عبارة عن كون اللفظ على هذا الاعتبار الذي صدرت في المعنى الثاني للعضاضة امرا من عداده والا فان جعل معنى الثاني للعضاضة بطل الحصر الذي يتبادر من كلام الشيخ فتامل قوله كما يمتنع ان يوصف بانه دال ارادة امتناع الوصف بالدلالة على ذلك الفضيل كما دل عليه السياق واراد بالدلالة الدلالة مطلقا لكن بالمعنى المشهور الذي ابنت للفظ الفصيح عن الدلالة اللفظيه وهو نوع من المعنى من اللفظ فلا ينافي ما سبق من قوله ثم عجد لذلك المعنى دلالة تابعة على المعنى المقصد قوله اليه ينتهي البلاغه كذا في الايضاح نسبته الى الايضاح لتوطيد لدفع ما يوهمه قول المصنف من كون قوله وما يقرب منه عطف على حد الاعجاز كما ستاتي قوله وهو ان سر بقي الكلام في بلاغته لم يسر الى ان اعجاز كلام الله بار بقائه في بلاغته الى ان خرج عن طوق البشر على ما هو الراي الصحيح لاخباره

عن المغيبات ولا باسلوبه الغريب ولا بصرفه العقول عن المعارضه وافراد البسمله بالذكر بناء على ان المشهور بالبلاغة والمقتضى للمعارضة والاعجاز هو القرآن خارجا عن طوق جميع المخلوقات من الجن والانس والملك فان قيل ليست البلاغة بما فان قلت ان حمل السؤال على منع تحقق الاعجاز في كلام امة تقم كما يشعر به قوله لم لا يجوز لم يكن الجواب خارجا عن القانون لان منع السند لا سيما اذا كان اخص لا يفيد امر وان حمل على المعارضة يتجه انه لم يذكر دليل على تحقق الاعجاز حتى يعارض بمنع صغراه قلت استشهاد دليل تحققه فيه اغنى عن ذكره فهو ملحوظ واعلم انه لا بد ان يحمل علم البلاغة في قوله وعلم البلاغة كامل باتمام هذين الامرين على المعنى العام لان المعنى المشهور وهو علم لزيادة اختصاص بالبلاغة اعني علم المعاني والبيان غير كامل باتمام الغصاصة بل المقول الكلام بعد الحمل على المعنى العام تغليبي لان الكامل باتمام هذين الامرين هو العلوم المخصوصة مع الحس السليم كما سياتي ان شاء الله تعالى قوله وكيف يتصور ان يسلط الخ اشارة الى ان تعلق بالجواب الاول الذي هو منع كون علم البلاغة كاملا باتمام البلاغة فالاولى تذكيره عائد قوله ولو سلم ولو صح المهارة اعم من الاحاطة فلا باس في تعلقه بالجواب الثاني قوله شيئا الا يفهم من اللفظ فيكون معنى وهو انه ان اراد بعدم كونه مفهوما من اللفظ انه لا يستفاد منه صريحا ولا يفهم وان اراد انه لا يحتمله فمم قوله واما الثاني فلان رفع الفساد اما اذا احد الامرين حقيقيا فظ واما اذا اخذ نوعيا فلان ما يقرب من نهاية الاعجاز لا يتناول المرتبة الاولى بل لا يتناول الا المراتب التي بعد المرتبة الوسطى لان العرب من النهاية ما يكون اقرب اليها من الوسط كما لا يخفى على الفطن وجعل من قبيل التعبير عن النوع بما فوقه لا يستقيم اما اولا فلان ذلك انما هو في الاحكام التي لا يكتفى طبيعة النوع اذ لا يصح زيد وعمرو وبكر الى اخر افراد الانسان نوع والكل ظرفا على نوعيا انما هو لطبيعة الاعجاز لان عدم المحاوره ماخوذ في مفهومه وكل فرد من طبيعة الاعجاز سوى نهايته يتجاوز عنه فرد اخر واما ثانيا فلان التعبير عن النوع بافراده ان صح فمجموعها لا بعضها ومن

منها ظهران قوله على ان الحق الخ وجه آخر لابطال الجواب الثاني كما هو المتبادر لابيانه للفساد
المذكور بناء على ان الحق الخ على ما ظنه الاستاد قوله ويويده قول صاحب الكشاف الخ
وجه التاييد ان اليائي رجوع الضمير الى المضاف لانه المتعلق بالذكر كما سبق فضمير عنه في
قوله وبعضه قاصرا عنه راجع الى حد الاعجاز ولا يخفى ان الانسب حمل قوله على معارضته
على الصفة الكاشفة حتى يحقق استقصاء مراتب الاضلاف فقد ابنت بمجرد التقصير
عن حد الاعجاز امكان المعارضة ولا سبيل الا ان يجعل الحد بمعنى المرتبة ثم لما جاز في الجملة
ارجاع الضمير الى المضاف اليه وحمل الصفة على المخصصة لم يحمل قول صاحب الكشاف دليلا
على المدعى بل مويدا له هذا واعترض الخ في كتب الكشاف على قوله لكان الكثير منه مختلفا
بان ظاهر النظم ان الكثير صفة الاضلاف وقد جعلها صفة للمختلف من غير ضرورة فان
كون البعض منه مخالفا للبعض صفة للكل ولا مين لتخصيصه بالكثير منه قوله وكان بعضه
بالغا حد الاعجاز وبعضه قاصرا عنه فيه بحث لما اولا فلان الاضلاف بكون البعض بالغا
حد المرتبة الاعجاز والبعض قاصرا عنه يوجد في القرآن ايضا فان مقدار اية واحدة لا يكاد
ان يكون معجزا بالاتفاق فكيف يستدل بانتفاء على انتفاء ما ليس من عند الله على ما هو المتفق
منه الاية واما ثانيا فلان قوله وكان بعضه بالغا حد الاعجاز يفيد ثبوت قدرة غير الله
على الكلام المعجز وهو الفساد واجيب عن الاول بان المراد بالبعض ما وقع به التحدي
واقله ثلث ايات وذلك لان المقتضى الاختلاف الذي ليس في القرآن وكون بعض قليل
من غير معجز مشهور كنت شهرته مونة تعلق البعض بالزايد عليه وعن الثاني بانه مبني
على التنزل وارخاء العنان على عادة قولهم وان لك صاحبا يصيبك بعض الذي يعدمك كما قيل
وبان المقتضى نفي كون القرآن من عند غير الله كلا وبعضا والمنفي لو كان القرآن من عند غير الله
كلا لا على ان يكون بعضه منه ويلزم الاختلافات المذكور اي يكون بعضه الذي من الله بالغا
حد الاعجاز وبعضه الذي من غير الله قاصرا عنه قوله وعما الخ يعني ان المراد بالاعلى

على توجيه الى الاعلى الحقيقي وحد الاعجاز مرتبة والاقرب ان يجعل وما يقرب منه مبتدا
محذوف الجزاء اي وما يقرب منه كذلك اي موجد الاعجاز ويجعل من عطف الجملة على الجملة
وهذا اولى مما ذكره الشارح لان الحذف مع اتحاد المودى لسلامته عن العطف على المبتداء
بعد مضي الخبر والعطف على البعد المذكورين واما حذف الخبر بعد قيام القرينة فشايع
ومع هذا وقد يعترض على توجيه الى وجهين احدهما ان سوق كلام المصنف يدل على ان مراده
بقوله وموجد الاعجاز زمان الطرف الاعلى كما ان قوله في الطرف الاسفل وهو ما اذا غير
لبيان الطرف الاسفل وعلى ما ذكره الشارح يفوت هذا المقصد لم يتعين حد الاعجاز زمانه الطرف
الاعلى وما يقرب منه وثانيهما ان لا تفاوت في البلاغة القرآنية وسره ان الله تعالى علم
بكيفيات الاصول وكيفية تاليفها يلزم ان يكون كلامه المشتمل عليها في اعلى المراتب الا ان بعضها منه
تعلقت علم البشر الاتيان بمثله وان لم يقع فان قلت لا يمكن انكار تفاوت في البلاغة
كما اشار اليه قال سعد در بيان و در فصاحت كي بود يكسان سخن ٥ كرچه كويند
بود هوش حافظ و جوش اصمعي ٥ در كلام ايزد بيچون كه وحي منزلست ٥ كي بود يكسان
يدا ما الله يا ارض ابلعي ٥ قلت التفاوت انما حصل في الامارات بالنظر الى ان الاحوال المقتضية
للاعتبارات في بعضها اكثر فالمقتضيات المرعية فيها اوفى من المقتضيات المرعية في الاخرى
وذلك لا يقدح في ان يكون كل منها في الطرف الاعلى في مرتبة من البلاغة لا بلاغة فوقها
بالنسبة الى تلك الآية لوجوب اشتمال كل آية على جميع مقتضيات احوال التي هي لعلم الامر
بناء على احاطة علم الله تعالى بجميعها فتامل وفي بعض شروح الايضاح ان قوله وما يقرب منه
من عطف على الاعجاز والمراد بحد البلاغة في مقدار سورة وما يقرب منه البلاغة
في مقدار اية او اية من فكانه قال ولها طرفان اعلى وهو البلاغة القرآنية وهو ما ذكر
فيما مر من الطرف الاعلى بانه البلاغة القرآنية كما هو المقصد قوله ولا يخفى ان
بعض الايات كما ذكر من ان حد الاعجاز هو الطرف الاعلى وما يقرب منه فان جميع الايات

واقعة في مرتبة الايجاز مع ان بعضها اعلم المراد ببعض الايات التي حكم عليها بانها من الطرف
ما يكون معدا راقصر سورة والسكوت عن التقييد للشهرة كما بهت عليه فيما سبق قوله
طرف ص اي البلاغة تنقل عن الى ان صرح بذلك اي بالطرف بتنبيها على ان الطرف الاسفل ليس من
البلاغة احترازا عما وقع في نهاية الايجاز من ان الطرف الاسفل ليس من البلاغة في شيء
هذه عبارته لان طرف الشيء بحسب المعنى المتعارف نهاية فلا يكون داخلا فيه لانا نقول
الطرف الاعلى داخل في البلاغة قطعا فالانسب دخول الطرف الاسفل ايضا على ان قول المص
اذا عبر الى ما دونه التحق عند البلغاء باصوات الحيوانات صريح في الدخول لدلالته على
ان الكلام الواقع في الطرف الاسفل غير ملتحق عندهم باصوات الحيوانات وكل كلام غير
ملتحق بها فهو عند البلغاء وبليغ ثم المراد بقوله الى ما دونه كل مرتبة كانت من المراتب
التي دونه او مرتبة تحته بلا واسطة فانه المتبادر عند الاطلاق وعلى كلا الوجهين
لا يصدق ما ذكر في تعيين الطرف الاسفل على الطرف الاعلى ولا على المراتب المتوسطة
قوله باصوات الحيوانات عرف لحيوانات اشارة الى ان المراد بها غير الانسان وقد وقع
في عبارة المفتاح منكرا والانسب حملها على ما ذكرنا بجعل التنكير للتحقير او النوعية ولعله
اقرب مما ذكره الشريف من ان التنكير للقصد الى غير معين وقوله يصدر بحسب مجالها عن
الاصوات لا يقتضي اختلاف العامل في الحال وذيها لان العامل في الاول هو
الفعل وفي الثاني الجار كما تقول العامل فيهما هو الفعل لان حرف الجر اداة توصل معنى
الفعل الى مجروره والمجرور وحده منصوب المحل بالفعل وبهذا الاعتبار وقع ذا حال
ويليق في امثاله ان الجار والمجرور في محل النصب صاحبه في العبارة انكالا على ما تقرر
في القواعد كذا في شرح الكشاف للشريف وما في حسب ما يتفق اما مصدر بمعنى الاتفاق اي
بحسب اتفاق الاصوات وحصولها بلا علة مقتضية لها قاصدة اياها او موصول اي
بحسب ما يتفق منها من الامور التي لا يقتضيها سوى المطابقة والعضاه وهو غير

تاكيد الكلام وجوبا واستحسانا وتجريده عن المؤكد وقول صاحب المفتاح الى ان المقتضي
للذكر الحذف للتعريف للتنكير الى غير ذلك حكم في ان المقتضي لتلك الاحوال والمحتمل
يحمل على الحكم سيما ان كان اغلب على ان اقتضاء الحال في الحقيقة انما هو بالنسبة
الى تلك الاحوال لا الكلام المكيف وانما ذكره من دلالة التعريف فقد اجاب عنه الشريف
بان بعض مقتضيات الاحوال مؤكدات واداة التعريف مما يذكر وحسب حمل الذكر على التكثير
ونحوه لما صرح به في الايجاز والتفصيل والقول بان المقتضي لنفس التاكيد والتعريف
لا ذاتهما مدفوع بان مرجع اقتضاء ذاتها واقتضاء ذاتها وبانه كما جعل الالتفات
مسوغا لتعلقه بالمسموع جعل ايضا ما يتعلق بالمذكور مذكورا على ان المذكور
حقيقة هو الكلام الجزئي لا الكلام الكلي الذي جعل مقتضى الحال فلما احتج الى التاويل
على التقديرين كان اختيار التاويل الموافق للمتبادر في معظم المواضع وان وجد التعارض
بين التاويلين بان في احدهما اعطاء الكلي حكم الجزئي الذي هو عينه في التحقق وفي
الاخر اعطاء المسبب حكم السبب الذي هو غيره ورد على الاول بعد تسليم ان المقتضي
اذا تاهما انه لا ينفي ان يكون للمقتضب خصوصا بزيادة كمية او كيفية او نحوهما وليس
بظاهر والاظهر حمله على تعدد المضاف او التجوز في النسبة الايقاعية او حمل الذكر
مجازا على الاعم من قبيل ذكر المقيد وارادة المطلق بعد ما ذكره في الاجمال و
التفصيل وعلى الثاني انه منقوض ايضا بالحذف والطي ونحو ذلك اذ لا يصح انه متعلق
بالمذكور فيجعل مذكورا الا ان يحمل على ان الحذف مثلا متعلق باللفظ وهو شانه
ان يكون مذكورا في هذه الحالة ولا يخفى بعد قوله انه كلام موكد قيل اعلم ان قبل كلام موكد
حكم فيها بثبوت القيام لزيد اشارة الى ان الحال انما تقتضي خصوصيته في الكلام المشتمل
على الحكم الذي يقتضيه آخر ولا دخل لها في اقتضاء خصوص الحكم الا ترى ان حمل المقتضي
للمؤكد لا يقتضي التاكيد لامر دعاه الله على ما سبق قوله واحوال الاسناد ايضا

جواب عما يتوهم من ان احوال الاسناد غير مندرجة فيما سبق لعدم كونه لفظا مع ابداء
من الجواب هذا الظن وضمير الجمع راجع الى احوال اللفظ قوله تتبع خواص تراكيب ع لخصوص معنى
التعريف وفوائد فتوده يستدعى نوع بسط فليطلب من شرح المفتاح للشريف
قوله لو حين لم يذكر الوجه الثالث الذى اشار اليه فى الايضاح وهو ان قوله وغيره
مبهم وجب صيانة الحد عن الالفاظ المبهمة لان المصلم يذكره استقلالا بل يوديه
الوجهين السابقين حيث قال على ان قوله وغيره مبهم لم يتبين مراده به فكان لم
يعتد به وقد صرح الشريف فى شرح المفتاح ان المراد به عدم الاستحسان قوله
والثانى انه فسر التراكيب ع حاصله لزوم تعريف المجهول بالمجهول لانه اخذ فيه تراكيب
البلغاء ومعرفتها يتوقف على معرفة البلاغة المأخوذة فى تعريفها التراكيب
فان اراد بها تراكيب البلغاء فقد جاء الدور فى تعريف البلاغة وتعريف البلاغة
مجهولة لان التعريف الدورى لا يفيد معرفة المعرف واذا جهلت البلاغة
جهلت تراكيب البلغاء المذكورة فى تعريف المعانى فيتوقف معرفتها على معرفة البلاغة
وان اراد غيرها ولم يبينه كانت الجهالة بحالها وعلى هذا التقدير لا يرد ان يقال لزوم
الدور او ذكر المجهول فى تعريف البلاغة لا يكون سببا للعدول عن تعريف المعانى بما ذكر
ولا احتياج الى بيانه لزوم الدور فى تعريف المعانى لم يرد ان قوله وقد عرفها فى كتابه
ع يشير الى ان لزوم المحذور الذى مبنى على تعريف المعانى بما ذكر لعدم تعريف البلاغة
بما عرفها به السكاكى وقد يوجه بانه لما كان لزوم المحذور فى تعريف المعانى على تقدير
معتد به وهو عدم تعريف البلاغة بما ذكره صاحب المفتاح فى حد الهرب عن
الدور عدل عنه قوله كما صرح به فى كتابه حيث قال فى آخر القسم الثالث ولما
قد تحققت ان علم المعانى والبيان معرفة خواص تراكيب الكلام ومعرفة صناعة
الشعر الى آخره ثم تعريف المعانى بالمعرفة المذكورة من قبيل المسلمات التى لا تحتمل

بالمقصد لاشتهار ان العلم اما عبارة عن الملكة او الاصول والقواعد وادراكها والمعرفة
المذكورة لا تستلزم شيئا منها والغرض ان المعانى ملكة مفيدة لملكة المعرفة او اصول وقواعد مفيدة
اياها ولو اريد بالتتبع الملكة المبنية عليه لكان اظهر قوله متتبعا ع انه معرفة حاصلة ع مبنية على
احد الامرين وهو انه اذا استعمل التتبع فى الطلب او بالعكس فالمراد المتتبع المخصوص او الطلب
المخصوص فمثلا اذا قيل رعينا الغيث يكون المراد النبات المتتبع الى الصل بالغيث لا مطلق النبات
قوله حتى ان معرفة العرب ع وكذا علم الله وعلم ملائكته من هذه العلوم وان كان يخرج عن
التعريف بقوله لبحتر زاد اجعل جزءا منه الا ان المراد الاشارة الى الخروج من اول الامر على
ان فى ذكر التتبع فوائد اذ مسائل الاشعار بصعوبة المطلب والسعة على طريق العلم قوله
بعد تسليم كلام السكاكى الى منع ذلك بان قوله وهى تراكيب البلغاء ليس جزءا من التفسير
لا التفسير قوله الصادرة عنهم ليفصل تمييز وهذا اجلة معترضة لبيان ان هذه التراكيب فى
الواقع تراكيب البلغاء ولا يلزم منه اخذ البلغاء فى تفسير التراكيب قوله واقول
لا يتم منع قوله لو صح خواص ع حاصل الجواب اختيار الشق الثانى من الترديد المذكور ومنع
لزوم التعريف بالمجهول فانه انما يلزم لو لم يكن فى الكلام ما يشعر بان المراد بالتراكيب
تراكيب ذلك المتكلم وهو موجود فان المعلوم من التاديه وكذا الايراد حيث كانت مضافة
الى المتكلم ان يكون التراكيب ايضا مضافة اليه اذ لو قيل مثلا البلاغة هى بلوغ المتكلم
فى تاديه المعانى حد الاختصاص بحمل كلام غيره على ما ينبغى على ما هو معنى التوفيه بالنظر الى
تراكيب الغير لكان ركيكا اللام الا ان يحمل التاديه على تقدير ع وكشفها على الغير سواء كان
مناسبة او لا على ان الكلام يصدد دفع اعتراض الملخص فيكفى الاشارة الى تراكيب المتكلم
من التراكيب المذكورة فى التعريف ولا حاجة الى ان ينفى انضمام غيرها مطلقا فقوله الى
لا يتم ع محمول على المبالغة فى مقام المجاوزة كما سبق مثله والمناقشة فى العبارة بعد وضوح
المقصد ليست من آداب المحصلين قوله ان يكون لنفى شك الاظهر فى العبارة ان يقول نفى شك

الكلام

اراد به معنى تطبيق كلامه له والافقد ذكر في شرح المفتاح في تطبيق الكلام على ما يقتضى الحال ص

يترك ان يكون لكن ما ذكره ملايم لما في المفتاح حث قال امكن ان يكون مقصوده ان لكل مكان مقال قوله معنى تطبيق الكلام على ما يقتضى الحال ذكر ان الكلام اعم من الذى يوافق ويطبق ان ورد على ما ينبغى ومن الكلام الذى يسمع ويطبق ان حمل على ما ينبغى فكيف يكون تطبيق الكلام على الاطلاق معنى التوفيه وقد صرح بان المراد توفيه خواص تراكيب نفسه فليتامل قوله تراكيب ذلك المتكلم قال الشريف فى شرح المفتاح وليس بشئ اذ لم تعرف لها خواص حتى يضاف اليها وقد كاب بانه الاصل فى تعريف الاضافة وان كان هو المعهد لكنه يستعمل فى غير الاصل كثيرا شايعا كما سيجئ فى احوال المسند من هذا الكتاب قوله وليس المعنى على انه يورد تشبيهات البلغاء وقيل لا محذور فى هذا المعنى اصلا واما اذا اريد بالتشبيهات والمجازات وامثال انواعها فظاهر واما اذا اريد بعضها فلان المعنى يكون ايراد امثال التشبيهات والمجازات وامثال كثيرة مستعلق فعلت ما علمت وقلت ما قلت ولا يتبادر المراد منها على احد لعسر الادراك فيجوز ارادته فى التعريف فكذا الحال فى توفيه خواص التراكيب فانما عن توفيه انواعها او امثالها نعم تراكيب المتكلم مفهومة من قوله تادية المعانى اذ المعنى يلوح المتكلم فى تاديه المعانى بتركيب حدا له اختصاصى بتوفيه خواص التراكيب المذكوره فى علم المعانى وما يرادفها وبايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية المعلومة فى علم البيان على وجهها قوله كيفيه يطبق الكلام اى كيف لوائم الكلام حتى يصير مطابقا لمقتضى الحال قوله ويحصر المقصد الخ لا يخفى ان حصر يخير فى عبارة المتن راجع الى علم المعانى لكن لما قال المصنف فى الايضاح الذى هو كالشرح لهذا الكتاب ويحصر المقصد اورد التى لفظ المقصد تاسيسا به وتنبيها على ان المخبر به علم المعانى باعتبار كونه مقصدا اصليا وبهذا ظهر خروج الاسيا والثلثة والاربعة مندرجة فى علم المعانى تمثيليا لسلوه الطالبا به حيث دونت مع ملحظ من بيانيه فى المحقق وبهذا التوجيه ظهر كون الكلام من قبيل الحصار الكل فى الاجزاء

علم فى بعض الاخبار لا يحرج عن الاحتمال من حيث هو هو فقيل صرف الشئ عليه الخط لعدم استقامته ان المدعى احتمال النسب المقيد به لها من حيث ذاتها وماهيتها ومعلوميتها للمخاطب وكذا كون تلك المعلومية مستفادة من اللفظ لا التقيد فى ذلك الاحتمال كما ان الاخبار البديهية محتملة لها مع كونها معلومة وان كانت تلك المعلومية مستفادة من خارج اللفظ وقيل حاصل ان العلم بالنسبة الى المرد اخل فى ماهية النسبة التقييدية بحسب الوضع خارج عن الجزء فعدم احتمالها لها ليس لاعتبار امر خارج عن ماهياتها الوضعية بخلاف الاخبار البديهية فالنسبة المقيد به من حيث هى هى اى من حيث مفهوماتها وماهياتها الوضعية لا يحتملها والجزء من حيث هى هى يحتملها بخروج المانع المذكور اعنى المعلومية عن ماهياتها الى الوضع فتامل قوله حتى قالوا ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار فيه بحث من وجهين الاول ان صاحب المفتاح صرح فى بحث اعتبار التقديم والتاخير بالفعل ان المثل المشهور اتعلى يعقب اناوشه من قبيل القصر افرادا وقلبا فعلم ان الاوصاف اعنى ص قبل العلم بها قد يكون اوصافا لان قوله اناوشه صفة مميزة لعقب فلو كانت معلومة للمخاطب لم يتصور ان يزعم ان عمرا مقيد بالقيد او تاركه وجوابه ان المثل يجوز ان يكون كلاما تنزيليا بان ينزل المخاطب العالم منزلة الجاهل لوجود مخايل الجهل الثانى ان صاحب الكشاف اشار فى قوله تعالى هدى للمتقين الذين يومنون بالغيب الى ان المتقين ان حمل على معناه الشرعى فان جعل خطابا لمن عرف تفصيله كانت التقيية الصفة بادية والا كانت كاشفة وقد صرح به الشريف فى حاشيته له فعلم منه ان الاوصاف قبل العلم قد يكون اوصافا كاشفة اللهم الا ان يخص الاوصاف فى عرفهم بغير الكاشفة وجوابه ان عدم معرفة التفصيل لا ينافى معرفة الاجمال فليتامل قوله كما ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف فيجب لان الاخبار بعد العلم قد يكون اخبارا كما اذا كان المراد لازم فائدة الخبر انت حافظ للتوراة ويمكن ان يقال مراده بها الاخبار بعد العلم

قد يكون اوصافا لا انها كذلك ايما بعد بينه ان هذا الكلام ناظر الى عدم وجوب العلم بالنسبة
الخبرية المسيرة الى جوانه وجواز الجهل لا الى وجوب عدمه والقول الاول يحمل عليه الخبر
بعد بينه انه ناظر الى وجوب العلم بالنسبة المخصوصة التقييدية فالمعنى فيه انها اخبار بالنسبة
لا اوصاف قوله احوال الاسناد الخبري وموضع كلمة ايا الضم مصدر من المبني للمفعول عن
الانضمام فيكون صفة للفظ بلا مرية المراد بما يجري مجرى الكلم المركبات التقييدية
والاضافية والجمل الواقعة موقع المفردات وبالكلم المعنى اللغوي المصدري لا المعنى الاصطلاحي
المغاير للاسناد حتى يتوهم الدور وهذا العدد لتخريج النسب التي بين اسم الفاعل وفاعله
ونظائره وبالمفهوم في قوله للمفهوم الاخرى ما يفهم من اللفظ لا ما يقال بل الذات حتى
يرد ان المراد من طرفي الموضوع هو الذات لا المفهوم ثم المفهوم اعم مما هو بطريق
المطابقة للقطع بان الثابت في ضرب زيد هو الحدث الذي هو جزء مفهوم لفظ ضرب
زيد ثم الظاهر ان التعريف مبني على ما سيذكره الشيخ من ان المجرد الشرطية عند الشيخ جملة
جزئية هي الجزاء مقيدة بقيد مخصوص هو الشرط محتملة في نفسها للصدق والكذب فالخبر
عندهم منحصر في الحملي قوله للعطع بان المسند والمسند اليه من اوصاف اللفظ هذا العطع
بحسب متعارف النحاة وبالتحقيق ظاهر الصناعة واما النظر الى الغرض الاصلي وهو
والمقصود الاولى وما يراه ارباب المعاني ان الخواص واحكاما يعتبر اولا وبالذات
في المعاني وبتبعيتها في الالفاظ فالاسناد هو الحكم المذكور والمسند والمسند اليه من
اوصاف المعاني ثم اعتبارات الاسناد تجري في كلا معنييه واما اعتبارات المسند
والمسند اليه فانما يظهر جريانها في الالفاظ فهذا الوصف وجيه للاولوية المذكورة
كما لا يخفى قوله هو الذي يتصور على البناء للفاعل من تصور الشيء اي صار ذا صورة
قوله مع ان النسبة متاخرة عن الطرفين على هذه التقييدية مشهورة فيما بينهم يدعون
فيها الكلية وفيه بحث لان مجموع النسب نسبة الى كل منها بالكلية وهذه النسبة ليست

متاخرة

ولو قال حم لفظ لكان اخصر

متاخرة عن طرفيها ضرورة دخولها في مجموع النسب وتقدم الجزء على الكل وعكس ان
يجاب بان مجموع النسب من حيث هو امر اعتباري لا وجود الا في الذهن فلا يعرض له
نسبة الى واحدة منها الا فيه ولا غناء في ان العقل بالم يلاحظ المجموع لم يعتبر له
نسبة الى شيء فهذه النسبة من حيث انها متعلقة بالمنتسبين المخصوصين متاخرة
عنهما ومن حيث انها نسبة مابدون ملاحظة خصوصية المنتسبين داخلة في المجموع
فان العقل اذا اعتبر المجموع فقد لاحظ افراده من حيث انها نسب لا من حيث
خصوصيات المنتسبين لا يمكنه ذلك واذا عرفت هذا المعنى الكلية التي ادعوها ان كل
نسبة هي من حيث انها متعلقة بالمنتسبين المخصوصين متاخرة عنهما وذلك لا ينافي
تقدمها على احدهما بوجه آخر قوله اظهار للتحسر على استعمال الكلام المذكور في
اظهار التحزن والتحسر بطريق المجاز المرسل وتحقيقه ان الهيئة التركيبية مثلا موضوعة للاخبار
فاذا استعمل ذلك المركب في غير ما وضع له فان كان بين العلاقة المسابهة فاستعاره والا
فمجاز مرسل والاية المذكورة من قبيل الثاني لان الشخص اذا اخبر عن نفسه بوقوع ضد ما يدعوه
من اظهار التحسر والتحزن لم يفهم من قبل ذكر الملزوم وارادة اللازم والى هذا اشار الشارح
في بحث الاستعارة التمثيلية ثم قوله اظهار التقليل للمقدر اي قلت ذلك اظهارا قوله
لاستوى القاعدون من المؤمنين عدم كون هذه الاية للاخبار بناء على ان الحكم كان
معلوما لرسول الله صلى الله عليه وآله وللمؤمنين والتانف الاستئنافي والمراد في نفسه
للتنويه اي رفع نقصه قوله وبتلك بل ستوى الذين يعلمون اشاره بالتخصيص
على المثلية الى ان الاستفهام الانكاري الذي في حكم الاخبار بالنفي منتظم في سلك
المذكور قوله واستعمال هذا اكثر من ان يخفى يريد عليك ان ما بعد من لا يصلح ان يكون
مفضلا عليه اذ ليس مما شارك لما قبله في اصل الفعل اعني الكثرة واجاب الشارح بان كلمة
من معلقة بفعل يفضل اسم التفضيل اي متابعة في الكثرة من الاحصاء ورده

كذا ار

الفاضل المحشي بان منى اذا لم يكن تفضيله معه استعمل افعل التفضيل بدون الاسباب الثلثة ولا شك ان التفضيل مراد ثم اجاب عن اصل الاعتراض بان المعنى اكثر مما يمكن ان يحصى الا انه موجه في العبارة اعتمادا على ظهور المراد ويمكن ان يوجه جواب السيد ايضا بان منى التفضيلية محذوف كقوله ثم يعلم السر واخفى والمعنى منى خلافا تامل قوله قومي هم قتلوا الصريع لحارث بن وعلة الذهلي اخره ٥ فاذا رميت يصيبني سهمي وبعد هذا البيت ٥ فلئن عفوت لاعفون جللا ٥ ولئن سطوت لاوهنن عظمي اسمه اسم امراة كانت تلومه على ترك الانتقام من قومه وقيل اسم رجل وحرف النداء محذوف اي يا اميمة واخي مفعول قتلوا ورميت مع بصمني تنازعا في سهمي واللام الاول في كل من مصراعي البيت اللام موطئة للقسم والاخيرة جيء بها دخلا على جواب القسم والجلل من الاضداد يقع على الصغرى والكبرى والمراد هو المراد في البيت والسطو الاخذ بعنف كما مر وحاصل المعنى ظ قوله اما الحكم او كونه عالما به اورد عليه ان افادة الحكم ملزوم وافادة كونه الخبر عالما به لازم ولا يصدق الانفصال بينهما لا حقيقيا ولا مانع جمع ولا خلو لانهم صرحوا بان نقيض كل من الطرفين كسب ان المستلزم فيه عين الاخر ونقيض اللازم لا يستلزم عين الملزوم بل نقيضه نعم لو كانت ادات الانفصال داخلة على نفس القصد كان نفي الثابت في الخبر اما قصد افادته الحكم او قصد افادته لازمه لم يرد اذ لا تلازم بين القصدين ولا يجوز انفكاكهما ممن يكون بصدد الاخبار لكن العبارة لا تساعده والصواب بيان ما ذكر من وجوب الاستلزام المذكور في المنفصلة اللزومية والتغيير عما نحن فيه اتقاء فيه وبيان الشيخ اياها على اشارة الى ان الاستلزام منطوق الاستثناء الى ان للمنفصل غير الحقيقي احتمالا غير مانعة الجمع ومانعة الخلو كقولك اما ان يكون زيد اميرا واما ان يكون عمرو واقعا واما ان يعبد الله او ينفع الناس فليكن ما نحن فيه من هذا القبيل قوله لانتفاء ان يقع النسبة فيه

كب

ان مع المنكر ما ان تامله ارتدع عن انكاره يتضح الحق اذ مقتضى هذه الملاحظة ترك التاكيد كما ان ملاحظة انكاره يقتضي التاكيد وعدم معرفة الملاحظة والاعتبار لا ينافي التاكيد لانا نقول في ذلك على ان ملاحظته واعتباره يجوز ان يعلم باجتنابه قوله فيجعل غير السائل كالسايل اي يجعل الخالي كالسائل لان تقديم الملوح انما اعتبر بالقياس اليه فعند ذكر التاكيد وجوبا للدلالة على التنزيل المذكور وان لم يحتج السامع ابتداء واما عكسه اعني جعل السايل كالخالي فلا وجه له وان اعتبره الفاضل المحشي في الضابط التي ذكرها لان ترك التاكيد يجوز في السائل فلا يخل بالبلاغة فلا يعلم به ولا يلزم من تنزيله منزلة الخالي فتامل قوله مستمرا اي التجرد فعلى هذا الكون اللام زايدة كما في ردف لكم او على تضمين الاستمرار معنى التهيو او لا يجوز دخول لام التقوية في المفعول به اذا قدم عليه الفعل ولو اريد ضمير له الى الملوح لم يحتج الى هذا التوجيه قوله لان نسبة الى صفة الجزو خصوصيته الظان هذا النفي بالنسبة الى الملوح مطلقا لا بالنسبة الى جميع صوره فلا ينافي كون الاشارة في بعضها الى خصوصية الجزو الظان ان الآية الكريمة من هذا القبيل اذ الامر بصنع الفلك بعد دعاء نوح عليه السلام على قومه بان لا تذر على الارض من الكافرين ديارا من شانه ان يجعل الخالي الطالب مترددا في خصوصية الاغراق فصل تعليل ان يقول قوله ولا يلدوا الا فاجرا كفارا آس مع قوله واصنع الفلك باعيننا وقوله ثم ولا تخاطبني في الذين ظلموا بعد دعاء نوح عليه السلام على قومه رب لا تذر على الارض من الكافرين ديارا يدل على انهم محكوم عليهم بالغرق فلا يكون المخاطب كالخالي بل كان قلت المذكور آنفا لا يدل على سبيل القطع انهم مستحقون العقاب لانه لا يجوز ان يكون على سبيل التهديد قلت ذلك موهوم فلا اعتبار به قال الدماميني ان مرجع ضمير فيه الى المتكلم بان يدل على عظم سخط عليهم فتامل قوله وقال الشيخ عبد القاهر الى قوله ولعمري عبارة الفاضل ان ما ذكره الشريف في اواخر النوع الاول في شرح المفتاح من ان لا دلالة لها على السببية الا عند قوم من الاصوليين

بق استنبه عليهم المكسوره الدالة على التحقيق فقط بالمفتوحة المقترنة باللام الدالة
على التعليل محل بحث فليتامل قوله منه عرفي العود على الاول وقد يحمل على عرفي
الجارية على البيع فيكون الغرور على هذا بمعنى ووجه التاكيد انه وان عرض الريح
متهيا للخراب الا ان معه رياحا واحرافا كانه اعتقد ان مع بنى عمه ايضا رياحا واحرافا
وانكر تعدد رياحهم حتى صار مغرورا وجاء بهذه الصيغة والفضل للمتقدم كما
لايخفى قوله امارة انه يعتقد ان لا ريح فيها اعترض عليهم بان دلالته على الانكار غير
متعينة لجواز ان يكون امارة خلو دهنه بل هو السبب بفراغ باله واوحى بظاهر حاله و
مثل هذا يورد على قوله لان عاديهم فى الغفلة والاعتراض عن العمل بما بعده من امارات
الانكار والجواب ان عرض الريح كما يكون اثر الغفلة متفرعا عليه يكون اثر الانكار
ايضا تم المقام خطابي لا يطلب فيه اليقين فكما يجوز تنزيل عارض الريح منزلة
الخالي يجوز تنزيله منزلة المنكر لكن الثاني اشبه لزيادة مغنره فلهذا اسبك حمل البيت
عليها وكذا الكلام فى الاية الكريمة اعنى انكم بعد ذلك لميتون ولمحل الاية على تنزيل
غير المنكر منزلته وجه احرف وهو بعد الموكدة وان قلت لم لم يعد السيجيء الجملة فى الاية
من الموكدات قلت لما تحققت من ان موكدا تها فى مقام العدول عن الفعليه ولا ضرورة
فى حمل الاية عليه قوله وجعل المنكد كغير المنكر لاشتراكهما شموله لتنزيل المنكر منزلة الخالي لكن
الظاهر ان ترك التاكيد لا يدل على هذا الاحتمال تنزيله منزلة السائل فان التاكيد معه غير واجب
نعم يدل على مطلق التنزيل كخلاف تنزيل السائل منزلة الخالي فانه لا يعم فيه اصل التنزيل
فضلا عن وصفه اللائم الا ان يق اذا تنزل المنكر منزلة السائل يجب توكيد الكلام الملقى
اليه دلالة على هذا التنزيل بخصوصه وفيه ان الظاهر لزوم خارجا عن مقتضى الظاهر
هو التاكيد مع المنافي للمنكر ويحتمل تنزيل اشد الانكار منزلة اضعفه فليتامل قوله
ان يكون معلوما له ومحسوسا عنده واراد بالدليل مصطلح الاصول وهو ما يمكن التوصل

بصحيح النظر فيه الى مطلوب خبري لا مصطلح المعقول وما هو ما يلزم من العلم به العلم بشئ
اخر فظاهره توقف الارتداع على التامل وتجويز كون الدليل محسوسا ولم يكتف فى
المعية بوجوده معه فى نفس الامر لان ذات الدليل اذا لم يكن معلومة للمنكر ولو كانت
بحيث ان تامل ارتدع عن انكاره لم يحسن جعله كغير المنكر لان التامل انما يتحقق بعد
كون ذات الدليل معلومة فلو تعذر معلوميته خصوصيته او تغيرت تحقق وجود الدليل
مع ذلك المعنى ويحقق الشرطية اعنى ان تامل ارتدع عن انكاره اذ لا يقتضى كغير المتقدم
مع ان جعله كغير المنكر ليس بحسن بلا شبهة فاعتبار المعلومية هو الوجه كما لا يخفى ما فى
هذا التعبير قوله مما لا يصح ان يحكم به لا يخفى ما فى هذا التعبير من سوء الادب بالاولى
ان يورد السوال هكذا فان قيل كيف يصح به التمثيل والحكم المذكور مما تكل طائر العقول
المرتابين قوله فيكون نظير التنزيل وجود الشئ منزلة عدمه اللام فى التنزيل ليس صلة للنظير
حتى يرد ان الاية ح مثال لذلك التنزيل لا نظير له ولا محتاج الى الجواب بان المراد بالنظير
المثال مع ان المقام يمنعه بل لام الاجل والمعنى فيكون نظيرا للائق بحاله بصدده
لاشتراك وجود الشئ منزلة عدمه فتامل قوله احدهما ما ذكر فى السوال واذكر هذا الوجه
هنا استطرادي قصد به بيان وجه الحكم فى الاية ولم يقصد به دفع اصل السوال فان
قيل اعترافا بعدم كون الاية تمثيلا وهو مراد المعترض سيما اذا حمل على المنع والسند
قوله وح لا يكون مما لا مرية فيه قبل اى بمجرد الاعتبار المذكور وهو تنزيل وجود الريب
منزلة العدم ولما اذا هم اليه اعتبار اخر مثل ان يق صيل وجود الريب منزلة عدمه لوجود
ما ينزله وقيل لا ريب فيه بلا تاكيد مع ان هذا الحكم مما يمكن المرتابون لانكارهم وجود
المنزل لكونه مثالا لما لا مرية فيه ورد بانه اذا تنزل وجود ريبهم منزلة العدم صار معدوما
راسا بحسب الاعتبار فلا وجه لاعتبار ما يترتب على وجوده من الانكار قوله وهو انه
ما نفى الريب عن ان احدا عادته الكشف هكذا قلت ما نفى ان احدا لا يرتاب فيه

واما المنفي كونه متعلق للريب ومتعلقه له ولما كان المفهوم من ظاهره نفي عدم الارتياب
والمقصد نفي الارتياب اشار الى توجيهه بان فاعل نفي مستتر فيه عايد الى الريب والجار
محذوف مع ان كما هو السابع والتقدير ما نفي الريب بان احد لا يرتاب فيه فيصير المعنى
الى ما ذكره وقد يوجه بان المحذوف هي اللام الجاره والمنفي ما نفي الريب لان احد لا يرتاب
فيه ورد الفاضل المحشي حاشيه الكشاف على الوجهين بان عبارة الكشاف ابت
عنه وذلك لان النفي متوجه الى التقدير او العلة فلا تقابل قوله واما المنفي كونه الخ بل
الواجب ان يقول واما نفي لكذا او على معنى كذا ثم ذكر الوجه الذي اشار اليه هنا بقوله وقيل النفي
الخ وحكم بان المقابل يصح الا ان الكلام في استعمال النفي بهذا المعنى وفيه بحث لان المنفي في
قوله اما المنفي الخ ليس نفي ذلك المنفي فلا يصح المقابله ظاهرا والتكليف في تصحيح الاولين اهون من
التكليف في هذا فليتامل قوله لكن سكره كثير من الاشياء وقيل الطاء ان الاية ليست الا
لما كان فيه اجلان مقاله ارباب الفن صريحه في ان الاعتبارات المذكوره بالنسبه الى
المخاطب لا السامع مطلقا والطاء ان المخاطب بقوله ذلك الكتاب لا ريب فيه هو النبي صلى الله
عليه وآله بقرينه سياق الاية حيث قال صلى الله عليه وآله من قابل والدي لوسوسون عالمون
الملك وما انزل من قبلك على انه لو جعل الخطاب الاول لكل من يتاتى الكلام لاحتمل تغليب
غير المرتابين وهم المومنون على المرتابين قوله لكن ترك التاكيد لانهم جعلوا كغير المنكر لان
ان لا التي لتفي الجنس واسميه الجمله تفيد ان المؤكد كما صرحوا به فكيف يستقيم ما ذكره لانا نقول
ان لا المذكوره تفيد تاكيد استغراق النفي وانثره راجع الى المحكوم عليه يعني ان لا يخرج
شئ من افراده ولا دخل له في تاكيد الحكم واما اسميه الجمله فقد عرفت انها انما تكون موكده
في مقام العدول والاجزم في الاية فحكم بالمتيقن وقد يجاب بان تاكيد ما ليس على سبيل
الاستقلال بل على سبيل التبعيه فانه ان كان هناك موكد اخر تجعل اسميه الجمله من
الموكدات والا فلا وبان انكارهم لعلمي زياده التاكيد فلو لم يجعل كذلك انكار لكان

منفيام

الموكده

بذكره

منفي

ينبغي ان يوكد نفي ذلك ايضا غايته انه كالمتردد والسايل وهذا لا ينافي جعل الانكار
كلا انكار فتامل قوله وهو انه كلام معجز فعل الضمير ليس راجعا الى ما يفهم حتى يتوجه عليه
ان المفهوم من كلامه السابق حمل الدليل على مصطلح الاصول ومن هذا الكلام حمل على
مصطلح اهل النظر بل راجع الى مصدر تاملوه اي تاملوا والنظر فيها وتدبيرها بهذا الطريق
قوله انه بمنزله التاكيد المعنوي يعني في الحاصل صحيح لان التاكيد المعنوي لا يوكد
الحكم ولا يدفع انكار المخاطب بل السهو والتجوز وقد ورد عما تقدم من الشيخ واشار
الى انه يدفع الانكار كالتاكيد اللفظي بجيبه قوله دفعا لتوهم السهو والتجوز قال
الفاضل المحشي عند سهو لان التاكيد المعنوي لا يدفع توهم السهو كما صرح به فيما بعد
فلا يدفع ما هو بمنزله من حيث كونك والجواب انا لا نم بصريح الدلاله بل
انما صرح في بحث تاكيد المسند اليه بان التاكيد في مثل جاءني زيد نفسه لا يدفع التوهم المخصوص
وهو ان الجائي زيد واعاد كر عمرا على سبيل السهو وقد اشار اليه بلفظ هذا حيث قال بعد
تصوير التوهم المذكور ولا يدفع هذا التوهم بالتاكيد المعنوي ولا شك ان التاكيد بنفسه
وكذا باكتع وابصع لا يدفع التوهم المذكور لانه لا ينافي توهم السهو مطلقا كيف وقد
صرح هناك بان كلا منها في قولك جاءني الرجلان كلاهما لدفع توهم ان يكون الجائي واحدا منهما
والاستاد انما اعاد توهم سهوا وصرح في مباحث الفصل والوصل بان لا ريب فيه لئلا
توهم ان يكون ذلك الكتاب صادرا من غير رويه مع تصريحه هناك ايضا بان وزان لا ريب فيه
وزان نفسه في جاءني زيد نفسه ولا يخفى ان الصدور عن غير رويه هو السهو لا التجوز لا يخفى
ان المخاطب اذا كان ممن يستبعد صدور فعل من زيد ينبغي ومنه يعجب المتكلم ويتوهم
ان مثل هذا الفعل ان صدر ممن ملابس زيد لا نفسه وانما اسنده المتكلم الى زيد بطريق
التسامح لبيتعده دفع المتكلم بقوله اعجبني زيد نفسه ذلك التوهم بعوذا المقام فتامل قوله
لكن المذكور في دلايل الاعجاز في قبيل الجواب الثالث لما ورد السوال ان يقال الحمل على قول

قال الاستاذ

ما ذكره ابن السايح

هذا السوال ان اراد التاكيد المعنوي كما ذكره ابن السايح

ورده

من يجعل الاريب فيه خبرا ذلك الكتاب كما ذكره صاحب الكشاف وما في الفصل والوصل
مبني على محسنات ولا يخفى ان مظنة عبارة المصاب عن هذا الجواب صيت اعتبر الجد الملقاه
نفس الاريب فيه فان المناسب لهذا الجواب ان يقول نحو ذلك الكتاب لا ريب فيه
وقد يجاب عن اصل السؤال بانه لا شك في تغاير مرجع مفهوم ذلك الكتاب والاريب فيه
لكن بثبوت احدهما يستلزم الآخر فبالنظر الى هذا الحق جعله الشيخ من قبيل الاعادة
للتثبيت والقوم اعادوا من الموكدات الاعادة الصريحة فلا اشكال فتامل قوله
قلت لعل وجهه ان يراد الكلام يمكن ان يتفق هذا التوجيه كلام السكاكي على معنى تعريف
الكنايه وهو ان يذكر اللازم ويريد الملزوم ولو احمل الكنايه على الاعم اعني ذكر الكلام الدال على اللازم مراد به الملزوم ولو احمل الكنايه على الاعم ويمكن
توجيهه على بعد بان يجعل الكنايه عباره عن نقل اللفظ على ما هو المشهور بان الكلام المجرد
عن التاكيد في مقام انكار المخاطب لفظ استعمل فيما يستلزم معناه فان من هذا الكلام
في عرف البلغاء هو عدم انكاره واذا استعمل في هذا الكلام لم يقصد به هذا المعنى
بل يستلزمه وهو سريان المنكر منزلة غيره فانه يستلزم ما ذكره استدلالا واضحا ولو ادعاء
وعلى هذا القياس الكلام الموكد الوارد في مقام خلو ذهن المخاطب بعض الكلام الموكد
كنايه على تقدير كون المعنى للفظ وذكره على تقدير كونه ما ذكره كما عرفنا السكاكي ثم
قوله يلزمه ايراد الكلام معناه يلزمه معنى الكلام الوارد وقوله لان سوق الكلام مع المنكر
على معنى للان معنى اللام المسوق مع المنكر فعلى هذا لم يرد ان يتفق الكنايه في الاصطلاح
ان يذكر اللفظ الدال على اللازم ويراد به الملزوم وليس فيما ذكره الا الانتقال من
نفس اللازم لا عن الايراد المذكور الى الملزوم الذي هو الدليل ولما كان الانسب ان
الكنايه مر يدل على ما هو المقصد الاصلي للمتكلم وكان مصب الغرض فيما يراد لفظ يدل على عدم
انكار المخاطب فمثلا متنبها على ان معه ما ان تامله يزيل انكاره لان المتكلم نزل منزله

غير المنكر فان الغرض منه هذا الدليل ايضا ذلك البتة مع ان في تقدير الشيء نوع قصور
كما لا يخفى لما سمعت اليه الفاضل الحسني وعلى هذا يشير الى ان كلام الشيخ ايضا لا يخلو عن توجيه و
الاولى ان يقال الجرد عن المؤكد مثلا دال على عرف البلغاء ودلالته واضحة على عدم
انكار المخاطب فاذا الغى الى المنكر واريد ان معه ما يستلزم ذلك العدم ولو ادعاء فقد اطلق
ما يدل على اللازم اعني عدم الانكار واريد ما يستلزمه اذا تامل وعلى هذا القياس نظائره
هذا غاية توجيه كلام الفاضل الحسني وفيه اولا ان الاولى ان عدم انكار المطلق لازم لما هو
مدلول عرفي للجرد لا نفسه والا لكان القاؤه الى العالم على معنى انه عدم واعا المدلول
العرفي خلو ذهن المخاطب عن نفس الحكم والنسبة بين طرفيه وهذا المدلول ليس بلازم بعلومية ما ان
ما لم ارتفع عن انكاره لشرط التامل بل صاف لها فلا تحقق الكنايه الاصطلاحية لانها اعا
تحقق اذا اطلق ما يدل على نفس المعنى العرفي واريد ما يستلزمه وكذا الكلام في القاء
الجرد الى المتردد فانه ربما يقال ان ما ذكر من قبيل مستتبعات التراكيب لا يستعلم
غير اللفظ ويمكن ان يدفع بمنع لزوم كون المعنى العرفي مدلولا مطابقا الثاني انه يجب
في الكنايه على مذهب السكاكي ان يكون الانتقال من التابع الى المتبوع وغاية اللوازم المكنى بها
على تقدير متبوعات ملزوماتها الا ترى ان الملزوم المكنى عنه في صوره القاء
الجرد الى العالم هو عدم حبه على موجب علمه والمكنى به اللازم خلو ذهنه فالاول تابع
والثاني متبوع لان عدم العلم يتبع عدم العلم اذا لملزوم في القاء المذكور الى العالم
ملابسة لامارات الانكار الظاهره واللازم انكار المخاطب والاول تابع والثاني متبوع
كما لا يخفى ويمكن ان يدفع بما فصل في شروح المفتاح من ان اللازم في الكنايه يعتبر كونه
ساويا للملزوم او اخص منه حتى يصح الانتقال عن الملزوم فكونه متبوعا بهذا الاعتبار
اللهم الا ان يقال هذا الايتاتى في القاء الجرد الى العالم مرادا به عدم العلم لان الجهل
مدلول الجرد المجرد اعني خلو الذهن اخص من عدم العلم به فلا كناية فيه الى ما يجعله

متبوعا للخلو فتامل الثالث ان جواز ارادة المعنى الحقيقى شرطى الكناية وما ذكر
الاباسقاء القرينة المانعة عن ارادته والقرينة المانعة موجودة فيما نحن فيه لان
علم المتكلم بانكار المخاطب مثلا قرينة لنا على انه لم يرد بالقاء الخبر المجرد اليه خلو ذهنه
مكتف بكونه كناية اصطلاحية والجواب عن هذا ان انكاره كذلك الحقته لايا فى الخلو بحسب
التنزيل والاعتبار وبهذا القدر يظهر امكان ارادة المعنى الحقيقى الذى هو شرط فى
الكناية وايضا العلم الذى يلقى اليه الخبر المجرد يمكن ان يكون خاليا التردد فى الجملة فيجوز
ارادة معناه الحط وان كانت ممتنعة بشرط اقترانه بالعلم على ان المعتبر عند السكاكى
جواز ايراد المعنى الحقيقى فى الجملة ولو فى محل آخر باستعمال آخر ولا يضر عدم جواز ارادته
فى المحل الذى استعملت فيه كما فى قولهم الرحمن على العرش استوى كناية عن الملك
مع امتناع معناه الحقيقى وهو القعود على سرير نعم يشترط ان لا يكون ما استعمل فيه قرينة
لفظية كناية بالطريق المذكور مثل ان يقال ايانا العالم الصلوة واجبة قوله فى المطول
سعد بن الباء او سعد يذو وان جعل الظن بمعنى المصدر وبلا تنوين ان كان بمعنى
المظنون وهى مع اسمها وخبرها خبران والاخيران تامتان وقد يجعل الاولى ايضا
تامة وقد يجعل بنائية انه لا يكون خبران قوله بل لا يصح بدونها معطوف على ما قبله
من حيث المعنى كانه قيل لا يحسن خبران بدونها بل لا يصح ثم هذا الحكم مختص بالجملة الشرطية كما اشار
اليه الشيخ فى دلايل الاعجاز ودليله الاستقراء فلا يرد عليه قوله تعالى والله اعلم اجرى على رأى
من جعله خبرا ان كان قوله لان يصح مبتدا وكقولك شواء البيت اراد بالحد المبتدا
المحدث عنه بطريق ذكر الخاص واراده العام بقرينة ان النكرة ههنا اسلوب وليس بمبتدا
اصطلاحى وآلهت لسايب بن ربيعة والشواء اسم من شويت اللحم شيا والشوه
السكر والخيب ضرب من العدو والبازل ههنا البعير الذى انشق نابه ذكرا كان
او انثى وذلك فى السنة التاسعة ربما كان فى الثامنة والجمع بزل كحمر وبزل كحمل والامون
الموثقة الخلق التى امنت من ان تكون ضعيفة وخران قولهم اعار بعد ايات من لذة العيش
واللعين المدبر والدهر ذو فنون بريدان كل ما ذكر وان كان يلتذ به المعاش لكن الفتى
مذبذب فى الدهر والدهر ذو ضروب فى شارات كما يسب برجع وكما يسلم بقيل وكما يصفى بكدر
قوله ان دهرا يلف الشمل المتعرف المنتشر ولغة جبو وسعدى اسم صبية الشاعر
وقيل اسم موضع فى الثانى على الاول سببيه متعلقة بيلف اى لسبب صالها او بيشمل
اى لسبب صالها فاتحاد على التضمين فى والتعليق كما له اى يجمع فى هذا الموضع التفرقة الكائنة
او يجمع التفرقة الكائنة فيه قوله وقد ترك تاكيدا لحكم المنكر ايا لا كفى ان لا حاجة الى اجراء
المثال المذكور عن الضابط السابق فان قولهم مع المومنين اسامن قبيل جعل المنكر
كغير المنكر لما معه من منزيل الانكار على زعم المتكلم كانهم ادعوا ان ايمانهم امر ظاهر لا ينبغى
ان ينكر فيه فلتبوته بالادلة الظاهرة فلا حاجة الى التاكيد وقوله مع شياطينهم انا معكم
من باب جعل غير المنكر كالمنكر لاشتمال الحال على ما يوجب الانكار وهو ترك مجاراتهم والتزام

احكام الشرع النبوى فكان مظنة لعدم تصديق شياطينهم اياهم قوله وليس جديرا بادراج
الكلامين واوكدهما وعباره الكشاف هكذا امان قلت لم كان مخاطبتهم المومنين بالجمله
الفعليه وشياطينهم بالجمله الاسميه محققه بان قلت ليس مخاطبوا به المومنين وجه نظر
لان السوق يدل على ان ما خاطبوا به شياطينهم جديرا بان يكون اقوى الكلامين واوكدهما
مدلول على ثبوت القوه والوكاده للكلام الذى خاطبوا به المومنين مع انه لا تاكيد فيه
قطعا وكزيد افعل التفضيل عن المعنى المعتبر انما يجوز فى المشهور اذا لم يستعمل باحد الامور
الثلثه وقد استعمل هنا بالاضافه واللام الا ان يقال ارادوا بالوكاده هو التاكيد الاصطلاحى
بل معناه اللغوى ولا شك ان الكلام الصادر عن العاقل الغير اللاغى قوه ووكاده فى الجمله
قوله اوحدتون جمع اوحدى بالحاق ياء النسبه للتاكيد كالاحمرى كانه منسوب الى الاوحد
تنبيها على عراقته فى معنى الواحد واستحقاقه ان يعبر عنه بالاوحدى وينسب اليه قوله
اما لان الفهم الخ اما تعليل لمقدر اى فتركوا التاكيد اما لكذا واما لكذا واما للنفى
المستفاد من قوله لا فى ادعاء الخ والاول اظهر حسب المعنى والثانى هو الطاهر من لفظ الكشاف
حيث قال وذلك اما لان الفهم اشاره الى انهم ليسوا فى ادعاء انهم اوحدتون
قوله متنت للتاكيد اى موضع الذى يتحقق بتوته فعلته من معنى ان التاكيد به لا
من لفظها لان الحرف لا يجوز الاشتقاق منه قال ابو زيد انه متنت ذلك اى تحققه و
مجدره وفى الاساس فلانه متنة للخير ومعساة اى موضع لان يرى فيه انه خير وعسى
ان يفعل خيرا قوله لانه لدفع الايهام اى ايهام رجوع التاكيد التكذيب الى كونه صلى الله
عليه وآله رسول الله لكى فيكذب وهو ان هذا الايهام انما يندفع عما ذكر لو كان فى الآيه
الكريمه ما يشعر لكون قوله نعلم والله يعلم انك لرسوله فى معنى مقول الله تعالى لا نظر الى الحكايه
ولا استبعد بجوز ان يكون هذا من مقول المنافقين بان يجعل جاريا مجرى القسم
كما قيل فى ربنا الله لمرسلون ويكون فائدته ما بالنظر الى لازم فائدة الخبر كما فى ما فى الموكدات

المومنين مع ان لا تاكيد فيه

سودة

بعلم انه

والجواب ح

المذكوره فى الآيه اذا قيل يدا رسل عبده الى فلان وهو يعلم انه ارسله اليه
كان لغوا من الحديث عرا مستعمل فى العرف اهـ واما اذا قيل ان رسل عبده الى فلان
وعمرو يعلم ايضا انه ارسله اليه كان مقبولا مستعملا فى مقام تاكيد الحكم عرفا وقوله
والله يعلم انك لرسوله اجعل من كلام المنافقين كان من قبيل الاول بخلاف قولهم نشهد انك
لرسوله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فانه من قبيل الثانى لان معنى
نعلم انك لمرسول غاية ما فى قبيل الثانى لان معنى نشهد مر رسوله والعرف قاض بالفصل
قوله ولذا ذكره بالاسم يريد ان وضع الظاهر موضع المضمر يعصى بكسر وهى هنا التنبيه على
ان مورد القسم عرا الاسناد المذكور اولا وقد سلك هذه الوتيره فى عنوان الكشاف والتشبيه
ايضا حيث قال التشبيه التسويه الدالله على الخ ركه وصرح الشيخ هناك بان المراد بالاول التشبيه
الاصطلاحى وبالثانى اللغوى فلذا اعاد اسم المظهر وبان مايقع المعروف اذا اعيدت كانت
على الاول ليس على اطلاقه وبهذا التحرير يسقط مايقع الاصل فى المعروف لعلوه ان يكون على
الاول بان يعود الى ما فى ضمن المذكور من المطلق فلا يجوز الاضمار المطلق لاقى
قول المصنف فيما بعد وهو يعنى الخ غير مختص بالجزء على ان مورد القسم هنا هو الاسناد
الجزء لا مطلق الاسناد والا لما وقع الاحتياج الى بيان عدم الاختصاص لانا نقول
لعل هو ازاله لما عسى ان يتوهم من كون المراد ان المعاده عن الاول غفولا عما استحق
عليه واب المضمر فى مثله فليفهم قوله فكانه قال بعضه حقيقة وبعضه مجازا اشارة الى ما اختاره
فى شرح الكشاف عند الكلام على قوله تعالى ومن الناس من يقول امنا بالله الآيه من ان مخبر ان
الجار والمجرور فى مثله مبتدا وما بعده خبرا بالعكس وقد شيد اركانه هناك فلا يرد
ان ليس بعض المبتدا هو الجزء كما تقرر مع انك لو قلت فى هذا الجمل تم الاسناد الحقيقه
العقليه منه والمجاز العقلى منه لكان كلاما يجمع الذوق ولا يفيد معنى متفهما من مثل هذا
التركيب كما لا يخفى قوله كما جعله عبد القاهر حيث قال الخ دليل الاعجاز فى صدر الحقيقه

المعروف اهم

ول
كلا بالجيم

التعقيد كل جملة وضعها على ان الحكم المفاد بها على ما هو عليه في العقل واقع موقعه وقد جاز العقلي كل جملة اخرجت الحكم المفاد بها عن موضعه في العقل بضرب من التاويل
قوله وفيه نظر لان علم المتكلم حاصل ان مجرد كون الحقيقة والمجاز العقليين مما قد يتعقبه الحال لا يقتضي دخولهما في تعريف علم المعاني والا لكان اللغويان ايضا داخلين فيه اذ قد يتعقبهما الحال بل يجب ان يكون البحث عنهما من حيث انه يطابق بهما اللفظ مقتضى الحال وليس كذلك وقد يوجه النظر بمنع كون جميع الاحوال المذكورة فانه من احوال الاسناد حصة سببا عند المصنف وليس كذلك احوال الاسناد مثل التاكيد والتجريد حتى يرجع الى اللفظ كما لا يخفى وفيه نظر لان الحصة مثلا قسم من الاسناد فاذا كان الاسناد من احوال اللفظ كان ما هو قسم له من احواله ايضا واليه نظر المصنف واما اللغويان فهما ليس من احوال اللفظ لانها احواله وكان هذا هو مناط الفرق عند المصنف فتامل قوله متعلق بالظرف لنيابته عن عامله وقد يعتبرون العامل في مثله عامل الظرف والمعنى واحد قوله لكن يتوقف خارجا عند الاطابق للاعتقاد سواء طابق الواقع ام لا ذكر الفاضل الحسني ان نسبة بقاء الخروج الى ما يطابق الواقع دون الاعتقاد باعتبار تعقيب ما لا يطابق شيئا منهما عليه والا فهو ما كان خارجا عن الحد بقوله ما هو لكن باقيا على الخروج بعد زواله قوله عند المتكلم وقيل لا حاجة الى اعتبار التقييد لان فاعل بقي ضمير التعريف وقوله ما لا يطابق فاعل خارجا اي في التعريف على هذه الحالة وهي ان لا يطابق الاعتقاد خارج عنه وانت خبير بان المفهوم الظاهر من بقاء التعريف على حاله مخصوصة بثبوت تلك الحالة لشيء ما بين اعني قبل التقييد بقوله عند المتكلم وبعده وليس الامر كذلك بالنسبة الى ما يطابق الواقع دون الاعتقاد فاعتبار التقييد لازم كما لا يخفى قوله وذلك بان لا نصب قرينة الخ كانه اراد بنصب قرينة ملاحظة دلالتها على المراد ليتناول مثل قرائن الاحوال فافهم قوله سواء كان محكوما لله او لغيره الظاهر انه مبني على ان

المعتزلة من ان افعال العباد مخلوقة لهم والمراد بالصدور عنه فتحققي الصدور بهذا المعنى في الموت ونظيره وسئال كون المسند مصدرا نحو عجبني ضرب اللص الخ الجلاد برفع الجلاد قوله كقول المؤمن انبت الله البقل وقول الجاهل انبت الربيع البقل بمعنى ان يعتبر في هذين المثالين عدم اخفاء المتكلم حاله من المخاطب كيلا يحمل على المجاز فليتامل قوله لم لا يعرفها الخ وهو يخفيها منه لا يعني ان القصد انما يكفي في كون الكلام المذكور حصة للمعتزلة اذا اخفى حاله من المخاطب وقال صلى الله الافعال كلها لا ينصب قرينة على عدم ارادته الظاهر فيكون حصة سواء عرف المخاطب في نفس الامر حال المتكلم ام لا وكان مراده ممن لا يعرف حاله في اعتقاده لا يعرف حاله في نفس الامر يتم ههنا تامل وهو ان المعتزلي اذا القى قوله خلق الله الافعال كلها الى عالم عجاله وجاهل بها يلزم ان يكون الكلام الواحد حصة ومجازا في حالة واحدة اللهم الا ان يمنع استواء الحالتين بالنظر الى تخفيين قوله والاول لا يكون اسنادا الخ فيه نظر لان المفهوم من كلامه ان هذا القسم ليس بحصة قطعا وليس كذلك لان التعبير السابق لقوله عند المتكلم في الظاهر قد يتناول هذه الصورة اذ لا نصب للقرينة من قبل المتكلم في بعض صور هذا القسم فينبغي ان يكون حصة قوله بل ينبغي ان يكون الى ما يكون اي الى الجاهل والبعيد قوله بناء على السهو ونسيان الفرق بينهما التنبيه مما ينبه صاحبه بادنى تنبيه لانه زوال الصورة عن المدركة فقط دون النسيان فانه زوالها عن المدركة والحافظة معا فتحتاج الى تحصيلها ابتداء والمفهوم مما سيجيء في كلام العلامة في توجيه قول السكاكي غير مشعوب بتجوز في السهو ونسيانه ان السهو يطلق على الجهل الابتدائي بان يعتقد على ما لا ينبغي وبهذا يجاب عما نقله الفاضل الحسني بالبحث السهو وكان قول الحسني المشهور اشارة اليه قوله اعتمادا على ان فيهم مما ذكر في تعريف المجاز فانه ليس فيهم من ذكر قيد التاول فيه انه لا تاول في تعريف الحصة لتنافيهما واذا لم يكن فيه تاول ونصب قرينة على ان المراد خلاف ظاهره ليفهم منه

ان ما ذكره على وفق اعتقاده قوله على كمر قولها فامامي اقبال وادبار المعرى للمختار
من قصيدة يرثي بها اخاها صخرا حيث قال ٥ فما عجول على بوّ تطيف به ٥ لها حنينان
اصغار واكبار ٥ لاستام الدهر منه كلما ذكرت ٥ فامامي اقبال وادبار ٥ يوما باوبى
مني حين فارقني ٥ صخر والدهر اقلاء واصرار ٥ وان صخرا لتأتم الهداة به ٥ كانه
علم في رأسه نار ٥ العجول الناقة الولهة التي فقدت ولدها والبو جلد فصيل يحشى تبنا
لتدر الناقة عليه تسليما منها به وتطيف من الاطافة في الصياح اطاف به اي الم به
وضمير تطيف راجع الى العجول والمجرور في به الى البو والاصغار والاكبار جعل الثني
صغيرا او كبيرا وما مهنا على المعقول بيان للحنين واقلاء التي جعلوا حلوا وامراره
جعله مرا والايتمام الاقتداء قوله الى شئ مغسول اي خال عن الرذايا والخصوصات
كالشئ المنقوش الذي غسل فذهب نقوشه المستحسنة والتشبيه العالم بالاثاب
والتاء للمبالغة قوله وجوابه ان لعل ما في التعريف عبارة عن الملابسة والقرينة
عليه قوله فيما بعد وله ملابسات شتى بلابس الفاعل والمفعول به فانه اشارة
الى تغيير التعريف كما دل عليه قوله فيما بعد فاسناده الى الفاعل او المفعول اذا كان
مبنيا له حقيقة قوله والاسناد الى المبتدا عنده ليس بحقيقة ولا مجاز اذ لم يكن
من وجهين احدهما ان المراد بالملابس الذي هو الفاعل والمفعول الحقيقيان لا اللغويان
ولو اقالوا على عيشة راضية مثلا ان الاسناد الى الملابس الذي هو المفعول مع ان صيغة العيشة
فاعل لفظي وفي جرى النهر وصام نهاره وبنى الامير المدينة انما اسند فيها الى الملابس
الذي هو المكان والزمان والسبب معلوم انها مكان وزمان وسبب بحسب الحقيقة لا
بحسب اللفظ بل فاعل لحسبه ولا شك ان الناقة فاعل حقيقي للاقبال حيث فعل قولها ما اقبال
في تعريف الحقيقة ولا سيما مع تحمل ما عبارة عن الملابس المذكور حالا وكان يصار في آخر الامر
الى ما ذكره الفاضل الحسني وتابعهما ان المفهوم من قوله سابقا في صدد دفع اعتراض المصنف

عن الشكاكي وكذا من قول الشيخ عبد القاهر ان كلامه حجة على المصنف ويعترض عليه بحسب الظاهر
فكون الاسناد الى المبتدا خارجا عن القسمين عند المصنف لا دفع الاعتراض لتصريح
الشيخ بكونه المسند الى ضمير الجاز العقلي وقد يجاب عن الاول بان المراد بالفاعل هو
الفاعل الحقيقي الاصطلاحي لا الحقيقي الذي يقابل الاصطلاحي وبالمفعول ما وقع عليه
فعل الفاعل وكذا الكلام في كلام المصنف في البواقي والاسناد الى المبتدا ليس من هذا القبيل
فلا يشكل التعريف به وعن الثاني بان قول الشيخ لا يكون حجة على المصنف واعاذكر ضمنا
سبق سند المنع ان الاثبات مع التناصر جسم لا يسمى جسما في الاصطلاح قوله فبت وما
ليل المطي بنائم صدره لقد مثنى بام غيلان في السرى والسرى هو السير في الليل
ومعنى البيت ظ قوله وجوابه ان معناه لا يرد عليه انه يستلزم ان يكون ما صام النهار
للانسان فيه مجازا لانه لو اتى بصورة الاثبات وقيل صام النهار لكان الاسناد
الى غير ما هو له قطعا مع انه حقيقة فالصواب في الجواب على ما نقل عنه ان لو مجازا
السبق الثاني من السؤال وقوله فقد دخل في التعريف عن المجاز العقلي لانهم اذا لو
اريد بصام نهاري افطر نهاري لم يكن اسناد الى ما هو له فلا يدخل في تعريف الحقيقة
قطعا وان اريد بغي الصوم عن النهار حقيقة فهو داخل في تعريفها فلا ضير واما انا تارك
صيامي فان اريد به الاستفهام عن ثبوت الصوم للمخاطب في النهار فمجاز وان اريد الاستفهام
عن ثبوت ترك النهار حقيقة كما في قولك انا تارك صيامي ام انت وكون الصوم المسند
الى النهار عينا واحدا في الصورتين لم يقادح في المقصود قوله ويسمى مجازا حكميا واما تسميته
مجازا حكميا وان كان المجاز يقع في الاضافة والايقاع فملحق بالحكم الظاهر او معتبرا
اولان الحكم اشرف واما تسميته مجازا في الاثبات وان كان المجاز يقع في النفي ايضا
فلان المجاز في النفي فرع المجاز في الاثبات على ما ذكره الا اولان النفي لما لم يحصل
في الاثبات لا يكون مجازا على ما نقل عنه واما تسميته اسنادا مجازيا فاما باعتبار

الاشرف اولان الاسناد عطف النسبة ثم ان المجاز خفي سر كونه ابلغ من الاستعارة وان كان
اسنادا الى الحقيقة اعتناء بشانه لكثرة فوائده قوله اي بغير الملابس الذي هو المفعول
ما هو لزما للملابس بيان للواقع اذ المذكور ملابس غير ما هو له وهو حسي وللملابس غير ما هو له
هو لزوما علم يتوصل الى ملابس للملابس لزوما ايا وان انه لابد في المجاز العقلي من فاعل او مفعول
او اسناد اليه بكون الاسناد حقيقة كما سيجيء ولو قال اسناده الى ملابس لا يلتبس لم
يفهم هذا المعنى قوله تناول لا يخفى ان قيد التناول يغني عن قيد غير ما هو له اذ لا تناول
فيما هو له وكانه انما لم يكتف به لان دلالته على المعنى المذكور التزامية محجوبة في التعارف
قوله تطلب ما يوصل اليه من العقل يريد ان التناول طلب المآل والمآل اما مصدر
ميمي بمعنى المفعول اي المرجوع بعض المرجوع اليه على الحذف والايصال او اسم موضع
ومعنى كونه من الحقيقة بداهته ومن في العقل ابتدائيته ومن العقل حال اي تطلب الموضع كائنا
من حيث العقل محضا وان لم يكن يحقق في نفس الامر ومحصل الكلام انك تطلب الحقيقة
الموجودة ان كانت موجودة او الموضوع العقلا اي ان موضوعه ما هو وكيف ينبغي
ان يكون حتى يكون على ما هو عليه في العقل ان لم يكن موجودة على ما حوزه الشيخ وسيأتي
فان قيل لو اقتصر على الشق الاول لم يلزم منه ان يكون لكل مجاز حقيقة في نفس
الامر لان تطلب الحقيقة لا يستلزم وجودها لجواز ان يطلب فلا يظفر بها فالاولى الجزم بالشق
الثاني قلت نعم لكن في ايراد الشق الثاني تنبيه على ان المآل قد يكون عقليا صرفا
لا تحقق له في الخارج ولو اقتصر على الاول لربما غفل السامع عنه قوله وحاصل ان
نصب قرينة المجاز اشارة الى ان تطلب القرينة ليس معنى التناول ظاهرا لانه تطلب
الحقيقة كما حققه وهو ليس عين نصبها لكنه تطلبها بعد الاسناد الى ملابس غير ما هو له
ليصير الاسناد قرينة مانعة عن ارادتها وفيه بحث اما اولا فلانك اذا اقتصرت جريا على ما
وردت اثبات الجري لحقيقة يصدق عليه انه اسناد الى غير ما هو له تناول على ما حققه

لان قرينة المجاز منصوبة وهي استحالة قيام الجريان بالظاهر من حيث هو حقيقة وان كان كلاما
كاذبا وانما تاتي فلا نزاع اذ اصل التناول هو نصب القرينة لم يكن لقوله ولا بد للجاز من
قرينة غاية يعتد بها فلا بد ان يجعل حاصل التناول ملاحظة ملابسة ما اسند اليه بما هو
له في الحقيقة ومناسبته اياه كما يشعر به قوله فيما بعد كقول الموحد لي خلق الله الافعال
كلها بالتناول مع القصد الى انه اسناد الى السبب فان الظاهر ان قوله والقصد بيان للتناول
وعلى هذا لا يلزم دخول المثال المذكور في تعريف المجاز كالمعنى واما تاتي فلان
نصب القرينة انما يحتاج اليه من حيث هو طلب لملابس يلتبس المتصف بالكلام عليه والتناول
انما يحتاج اليه من حيث اصل الكلام وكونه جاريا على القوانين فكيف يكون احدهما حاصل
الآخر وممكن الجواب عنه بما سبق من ان المراد بنصب القرينة ملاحظة دلالتها على المراد
واما متصورته في المثال المذكور وعن الثاني بان ذلك القول ذكر توطئة لتسليم القرينة الى
المخاطب وغيره وعن الثالث بان علما هذا الفن صرحوا بان وجود القرينة حتمي مفهوم
المجاز اللغوي وان كان شرطا عند الاصوليين فالظاهر ان الامر كذلك في المجاز العقلي
فيحمل التناول على نصب القرينة على الوجه الذي ذكرناه ولا قدح في هذا كون القرينة
لاجل فهم المخاطب قوله اي للفعل ان اراد بالفعل معناه الاصطلاحي ولم يلحق به
معنى الفعل ورد ان التمثيل بعيد رأسا فيه واخواته لا يناسبه وان اراد الاعم شمله وعليه
لكونه اصلا ويكون المراد اي للمفعل ومعناه ورد عليه ان معنى الفعل يتناول المصدر
ولا معنى لجعله ملابسا للفعل على ان معنى الفعل يتناول اسم التفضيل والظرف مع ما
لا يصلان المفعول به اذ هما لا ينصبانه وممكن ان يختار الثاني اذ لا يلزم من القول بملابسة
الفعل ومعناه للامور المذكورة ملابسة كل منها لكل منهما على التفصيل الذي هو مكمول
الى السامع العالم بالقواعد وايضا لا يلزم اتحاد الملابس والملابس لجواز ان يكون
متغايرين وان كانا مصدرين كما في قولك اعجبني ضرب الضرب فليتفهم قوله لان الفعل

لا يسند اليها وذلك لان المفعول به مثلا هو الواقع بعد الواو عينا مع قبعد اسناد
الفعل اليه لا يبقى هذا المعنى قطعا واما المفعول به فليس الا ما وقع عليه فعل الفاعل
وبعد اسناد الفعل اليه لا يتغير منا المعنى اصلا وايما يتغير نصبه وهو ليس بمأخوذ فى المفهوم
ولو سلم انه ماخوذ فيه فالمتغير بعد الاسناد منه ليس الا النصب واما المفعول به فهو غير
تغير نصبه باسناد الفعل اليه يتغير حتى آخر معتبر فى مفهومه فكذا القياس فى البواقى
وهذا القدر يكفى جهة لتجويز الاسناد الى احدهما دون الآخر **قوله** اسناده الى الفاعل
اذا كان مبنيا لمفعوله اراد بالفاعل ما يقوم به الفعل عند المتكلم مجاز فلا يرد
ان قول القائل انبت الله البقل مجاز مع ان اسناد الفعل المبنى للفاعل اليه **قوله**
وغير المفعول المبنى للمفعول فان قلت قولنا ضرب فى يوم الجمعة وفى الدار وللتاديب صفة
مع انه اسناد الفعل المبنى للمفعول الى غير المفعول به فيشكل التعريف ان طردا وعكسا
قلت بل هو اسناد الفعل المذكور الى المفعول به بواسطة **قوله** واسناده الى غيرهما
للملابسة مجاز يرد عليه ان قولنا ضرب فى يوم الجمعة وفى الدار وللتاديب صفة
مع انه يصدق عليه الاسناد الى غيرهما ويمكن ان يقال المراد من غيرهما هو الزمان
والمكان والسبب تقرينة السياق وفرق بينها وبين ظرف الزمان والمكان و
والحار والمجرور التى اسند اليها الفعل فيما ذكر من ان قيد للملابسة بالمعنى الذى ذكره يدفع
الاعتراض لان الاسناد فيما ذكر ليس لاجل المشابهة وانت خبير بان هذا الجواب
يدفع دخوله فى المجاز ولا يدفع خروجه عن الصفة فلا بعد ان يحمل قوله فاسناده
الى الفاعل على التمثيل وبناؤه على الاعم الاغلب **قوله** يعنى لاجل ان ذلك
الغير ليس انما فسر الملابسة بمشابهة ذلك الغير لما هو له ولم يفسره بملابسة الفعل لغيرما
هو له مع انه يكفى لاسناده اليه لان المصاحبة تقتضى اثر صاحب الكشاف فى جعل هذا
هذا المجاز بطريق الاستعارة حيث قال فى الايضاح واسناده الى غيرهما لمضاهاته

فالمعتبر

لما هو له

الفعل ص

لما هو له فى ملابسته مجاز وطريق الاستعارة ان يكون علاقتها المشابهة والعلم الباعث
على احتياز ما يحاذى ملاحظة المشابهة المذكورة ادخل واعم فى حرف الاسناد الذى هو ضم
ما هو له الى غيره وان كفى فيه مجرد الملابسة المذكورة **قوله** واما الغرض تشبيه الكاذب لان فيه
استعارة اصطلاحية لانها لفظ استعمل فى غير الموضوع له لعلاقة المشابهة والاسناد ليس
بلفظ **قوله** كقولهم عيشة راضية هذا عند سيبويه والخليل انه لا مجاز فيه بل الراضية بمعنى ذات رضى
حتى يكون بمعنى مرضية فهو نظير لابن وتامر وهو يشكل برخول التاء لان هذا البناء يستوى
فيه المذكر والمونث ويمكن ان يجاب بجواز كونها للمبالغة لا للتانيث كعلامة **قوله**
هو على المفعول اى بحسب المعنى المتعارف المتبادر الى الفهم وان جاز ان يكون بمعنى
الفاعل ولهذا لم يقل والصواب ان يمثل **قوله** ودامية دمياء الدامية الامر العظيم
ودهاء الدهر ما يصيب الانسان من عظيم نوبه قال ابن السكيت دمية دامية دمياء
ودهواء وهو توكيد لها **قوله** احدهما وصف الفاعل فى السوال الاول مع جوابه قد
اشير اليها فيما سبق وانما اعاد ههنا لان الغرض الاصلى فيما سبق كان بيان عدم اطراد
تعريف الحقيقة والمقصود اصالة ههنا بيان عدم انفكاك تعريف المجاز وكم بينهما **قوله**
والاليم هو المعذب وصف به فعل الالم للوجع فان جعل الاليم بمعنى الالم على صيغة الفاعل
اى المتوجع والمعذب على صيغة المفعول واطلاق فعل المعذب على العذاب مع انه
فعل المعذب على صيغة الفاعل علاقة السبب والمسبب وكحتمل ان يراد فعل الفاعل وان جعل
بمعنى المولم اى الموجع مثل السميع بمعنى المسمع كما اشار اليه فى الصحاح فالمعذب على صيغة
الفاعل لكن صاحب الكشاف اشار فى تفسير قوله تعذيب السموات الاية الى ان الفعيل بمعنى
المفعل ليس بثبت **قوله** واسند الى المفعول بواسطة فيكتب وهو لو جعل المفعول
الذى ذكره المصنف فى الملابسات شاملا للمفعول بواسطة لاندرج فيه الزمان والمكان والسبب
لان الكل مفعول بواسطة وصلاحية الفعل لواسطة الحرف فاى حاجة الى افراد هذه الاشياء

بالذكر اللهم الا ان يقال الكنه في التصريح ازالة الغفلة والاولى ان يجعل ذلك تعريضا بناء على اخذه اعم من المعتبر وغيره قوله المعتبر عند صاحب الكشاف يدل على ان المعتبر عنده هو تلبس الفاعل المجازي بالفاعل الحقيقي مطلقا ماذكر في توجيه الضلال البعيد والعذاب الاليم على ما نقل الي عنه وسيأتي ان الاقرب من الاحتمالين الذين ذكرهما الفاضل المحشي هو الثاني كما لا يخفى قوله يا سارق الليلة اهل الدار الظاهر النصب اما على بعد ندائي اصدر اهل الدار وقد يجعل مفعولا اولا لسارق على سرقة مجازا قوله او للظرف باعتبار ان جعل الاسناد المذكور حاصل هذا الوجه ان المجاز العقلي وان كان يوجد في النسب الاضافية ولا يقتصر عليها الا ان التعريف المذكور يتناولها ايضا باعتبار تعميم الاسناد المذكور فيه بحيث يتناول الاسناد المدلول عليه بصريح الكلام والمستلزم له و بحصر منع اطلاق المجاز العقلي على ما لا يشمله هذا التعريف وبهذا التوجيه يندفع ما اورد عليه من ان تعميم الاسناد للصريح واللازم ينافي كون التعريف للمطلق لانه حينئذ يكون المجاز العقلي في الاسناد خاصا نعم يمكن ان يقال ان جعل الضمير في قوله وهو اسناده راجعا الى المجاز العقلي المذكور في ضمن المجاز في الاسناد السابق حيث قال ومن الاسناد المجازي عقلا الى نفس المذكور اذ المراد من هذا الاسناد معناه المتبادر لاي مطلق النسبة وان القوم ساو للعلم شامل فان قلت كيف يوجد الاسناد الضمني المجازي في مثل قوله كوكب الخرقاء فانه مجاز عقلي عندك قلت باعتبار ما تقرر من ان في النسب الاضافية اشارة الى نسب خبرية فالاسناد الضمني في المثال المذكور مثلا هو المدلول عليه بقولك الكوكب للخرقاء او معناه الكوكب مختص بها بناء على ان الهيئة التركيبية في الاضافة اللامية موضوعة للاختصاص الكامل المصحح لان يخبر عن المضاف بانه للمضاف اليه قوله وقد يكون الخ لا يخفى ان قوله سل الهموم من قبيل التطفيل والمراقبين وكذا في الكلام اشارة الى تحقق المجاز في سل باعتبار ما جعل الامر مطاعا

والطرق

وصيد امرأ فالاول صريح التعاني والثاني مكنى اسنادي وربما يدعى ان ليس فيه الا مجازا واحدا وهو المكنى الاسنادي لان ايقاع التسلية على الهموم مما لا يكون ان يكون مجازا للتضمنه كونها محزونة قوله على ما يفهم من ظاهر الكلام السكاكي فلذا فسر الجاز بالكلام المفاد به ما وانما حمل الكلام على المصطلح دون اللغوي قوله افادة الخلاف لا بواسطة وضع اما اعاد لفظ الخلاف لظهر تعلق باء لواسطة به ولا بعد عن متعلق وذكر المصدر اعني افادة لتعلق به اللام في الخلاف والمعنى افاده ما هو مخالف لما عند المتكلم لواسطة العقل لا بواسطة الوضع قوله ولقائل ان يقول ح اعترض عليه بانه مخالف لكلام السكاكي لان كقول الدهري انبت الربيع البقل يندرج ح فيما عند العقل لانه حاصل عنده وثابت لديه فلا يتطرق به لو قال خلاف ما عند العقل كما زعمه لخروجه بلفظ الخلاف لاتى كقول الدهري فيما عند العقل بالمعنى المذكور ويندرج في خلاف ما عند العقل اعتبارا ان المخاطب هو الموجد وفي عقله اثبات الله البقل لا انا نقول كوكسلي الخليفة الكعبة يندرج في خلاف ما عند العقل بحسب الاعتبار المذكور فان الظن بالنظر الى المتعارف لكون الحاصل في ذهن المخاطب كسار رسله مع ان السكاكي جعله مما لا يندرج فيه فلذا حكم ببطلان العكس وتصوير الكلام في صورة تصور السامع مجرد كسار الخليفة من غير ان يخطر بباله كسار رسله تكلف اليه بلبعث اليه وقد تكلف وكاب عن اصل الاعتراض بان المراد بقوله لتطابق عكسه طرده وعكسه ان وجد العدول عن خلاف ما عند العقل الى خلاف ما عند المتكلم انه يترتب عليه ما كان الخاليان معا يعني عدم امتناع الطرد وعدم امتناع العكس ولا كذلك العدول عنه اعني قوله خلاف ما عند العقل فانه وان حصل منه احدهما وهو عدم امتناع الطرد لا يحصل منه الاخر قوله ومع هذا كان الاسب فيه اشارة الى ان عمارة المفتاح الصالح عن مناسبة وذلك بان يكون المراد عدم امتناع الطرد

والمصراي من اختصاص المجاز العقلي بالاسناد الخ ما نقدمه من ظاهر كلام السكاكي ح فقط واما انه مما ظاهر ح

بالنسبة الى هذا القيد لكن لما كان خلاف الظ كان الانسب بسياق الكلام ان يقول
نحو قول الجاهل وعمرو عالم تعرض له التي لظهوره مع عدم تعلق الاعتراض به كما لا يخفى قوله ص

ليصح نحو قول الجاهل وبعمرو بدل قوله وعمرو ليلا يمتنع عمرو اذ لا يصح ان يقع ليخرج نحو ما ذكر
من تقدير كلام المصنف بقوله عبارته الى ان الشعر عاد كلامه الى ما ذكره الشارح بقوله اي
المصنف لا كلام المصنف فالشعر قول التي في اثناء تقرير كلامه بل يخرج نحو قول الجاهل ايضا
فلا يطلق تعريفنا بنحو قول الجاهل فتامل قوله واراد عند المتكلم في الظ بقرينة
ذكره في مقابلة المعتقد يعني ان الغير في تعريف المجاز واقع في موقع ما هو له في تعريف
المعتقد فتقييد ما هو له في تعريف المعتقد لهو عند المتكلم في الظ قرينة على تقييد
غير ما هو له في تعريف المجاز بذلك وهذا ظاهر عند من له ذوق سليم قوله فقد خرج نحو قول
الجاهل الى قوله واسناد اخراج نحو قول الجاهل اليه فاسد فيه بحث لان قول التلمساني
لمن يعرف حاله العالم حادث قصد الى الكذب بصدق على الاسناد الذي فيه الى اسناد
الى ملابس غير ما هو له عند المتكلم في الظ مع انه ليس بمجاز فلا يتضيع قيد التاول و
يصح اسناد اخراج قول الجاهل اليه لاشتراكهما في اخراجه مع انفراد كل منهما بفايدة
خاصة غاية ما في الباب ان اسناد الاخراج الى القيد الاول كان اولى وسهذا القدر
لا يناسب الحكم بضياع القيد الثاني وفساد اسناد الاخراج اليه اللهم الا ان يقال الكلام
في الاسناد المقيد به ومثل ما ذكر غير معتد به قوله قلت اراد بالاسناد قال الفاضل
الحشي يرد عليه ان قوله ما هو له اذا اطلق يتبادر منه ما هو له في نفس الامر كما اشرنا اليه
لا ما هو اعم منه ومتناول للاقسام المذكورة وان صح تقييده بها فلا يصح ان يراد في التعريف
قبل الحق ان غير واردا لان غير ما هو له سلبية وتقييضه وجودي ان بعض الاخص
اعم من نقيض الاعم وفيه نظر لان تغيير الغير بالمغايرة حسب قال في الحشي يرد في الواقع
او عند المتكلم مدلول على ان الشيء لم يجعل الغير عبارة عن النفي كما في قولك ضربني زيد لا غير ذيب
الا للاذيب بل حمل على شيء مغاير لشيء هو له فمفسره الى بيان غير ما هو له سلب ما هو له

تيا في

غير ما هو له ص

فنقره ل

ونقيضه نظره عما لا يرد نقيضه المنصور نعم كان الظ ان يقول الفاضل المحشي يرد عليه
ان قولنا غير ما هو له يتبادر منه غير ما هو له في نفس الامر لان غير ما هو له هو الذي اخبر الشيء
العموم فيه كما يدل عليه قوله اعني المغايرة للواقع او عند المتكلم في الحشو او في الظ
فكانه اراد كان المتبادر مما هو له في نفس الامر ما هو له في نفس الامر كذلك المتبادر من غير ما هو له
الغير في نفس الامر قوله وح يدخل نحو قول الجاهل اراد به ما هو المعلوم عند اطلاقه وهو
اثبت الربع البطل قوله عالم بعمرو او لم يظن لم يعد الصنف حرف النفي في يظن الى ان التركيب
من قبيل عطف المنفي على المنفي اذ المنفي عدم العلم بالنفي والظن وهذا العموم لا يتحقق
بذلك كما في قولك لم يقم ولا يطمع منهم احد او كفورا ولو اعاد لربما توهم ان مجموع الجازم والمجزوم
معطوف على نفس المجزوم لا مرفوع معطوف على مجموع الجازم والمجزوم وقد يحمل او يحمل
الى كما في قولك لالزمنك او تقضيني حقي او الا كما في قولهم لاقتلنك او تسلم فالمعنى
ان الجهل منتف ما دام انتفى العلم الا ان يحمل الظن او الى ان يحمل الظن فكان الحمل يوجب البعض

اشاره ص

على مثله وان الطبع على احد النقيضين واعاد النفي اشاره الى ان يظن مجزوم معطوف عطف صح

قوله صنى لم يعلم ولم يستدل وفيه بحث لان قوله بعد عده ابيات الم تر لعمان او صى
بنيه واوصيت عمرا ونعم الوصي يدل على ان الصلتان العبدي موصد لم يعتقد باسناد
الاشتباه والافتراء الى كراهة الغداة ومر العشى طاهر بل دلالته اظهر من دلالة قول الاخيم
افتراه قيل اسر الى عمان ابا الاخيم يريد ظاهر ما ذكره او قد يناقش فيه بانه انما يصح لو
لم يمكن اسناد الافتراء الى قيل الله بالمجاز بناء على ان السبب كذب العمال وان
كان سندا فما جاء سيذكره الآن قوله وانه المبدي والمعيد ناوجه الدلالة منه قال
بامراسه وارادته وان طلوع الشمس وغروبها في كل يوم بامره تعالى وتعدي تلك سلما
والعلم قائل بان الابداء والاعادة والاحياء والاماتة من الله تعالى قلت
لم لم يمكن بان يحمل قوله قيل الله على المجاز قلت حمل كلام العاقل على الصلاح وما تقتضيه
النظر الصحيح ما امكن قوله وصحتان عندنا لان الامثلة التي ذكرها المصنف من هذا
وضعيتان ل

القبيل والاصح ان يكونا حقيقتين تحلقبين لجوابت الله فصل الربيع و مجازيين
عقليين اجرى النهر اطاعة امر فلان و تحلقبين اجرى النهر اطاعه فلان و اجرى اطاعة امره قوله وكذا المراد بشباب الزمان ازدياد قوى النامية قبل شباب الزمان
ما يقوم به وازدياد القوى انما يقوم بها لا بالزمان فلا يصح ارادته منه واجيب بالقصر الى
حذف المضاف وقت ازدياد قوة الارض وليس بشئ اذ الوقت ايضا لا يقوم بالزمان
بل نفسه فالجواب ان يحمل الازدياد على المتعدى فانه قد يكون متعديا ويجعل مضافا الى المفعول
والمراد ازدياد الزمان القوى بقى فى كلام الشيخ بحث وهو ان تغيير الاحياء بتهيج القوى
النامية فى الارض لا يناسب تغيير شباب الزمان بازدياد قوى النامية اذ لا معنى لقولنا
ازدياد قوى النامية تهيج القوى النامية فهما مثل ذلك الازدياد عين هذا التهيج والاولى ان
يقتصر فى تغيير الاحياء على احداث النظارة وما يناسبه مما يصلح اسنادا للشباب الزمان بالمعنى
المذكور قوله والخمار الاقوام فى الاربعة على مذهب الطبيعيين كبث لجواز طرفى المجاز
العقلى او احدهما كناية والكناية عند المصنف قسم للحقيقة والمجاز وان كانت فى
عداد الحقيقة عند السكاكى فلا يصح قول المصنف واقامه اربعة على قصد الحصر فان قلت مراده
حصر اقامه باعتبار صفة الطرف ومجازيته لا الحصر باعتبار استعمال الطرف مطلقا قلت
فح لا اشكال على مذهب السكاكى ايضا ولا يدفع اشكال حمل المجاز على غير مصطلحه وهو المستعمل
فى غير الموضوع له لاندفاع الاشكال عنه على السكاكى مطلقا ايضا فتامل قوله واما
على مذهب السكاكى فقيد اشكال وجه الاشكال انه كما ورد عنده كون المسند فى المجاز
العقلى جملة كما فى زيد صام نهاره او زمانه صايم والجملة من حيث هى جملة لا تكون مجازا
لغويا ولا حقيقة لغوية عنده لانه صرح فى تقديمها بالكلمة فلا يحصر الاقسام عنده
فى الاربعة وحمل الكلمة على مطلق اللفظ ينبو عنه مقام التعريف اذ يحمل على المتبادر
ويمكن ان يجاب عن الاشكال بان التعريف المصرح فيه بالكلمة انما هو للقسم الخاص اعنى الحقيقة

والمجاز المفردين بناء على انهما اكثر دورانا والشهر استعمالا على ما قال الشيخ
فى تعريف المجاز العقلى منانه تعريف للمجاز العقلى فى الاسناد خاصة او تقول المراد بالكلمة
اللفظ الواحد وما فى حكمها والقرينة على كل من الامرين انه قسم المجاز اللغوى الى
الاستعارة وغيرها والاستعارة الى التمثيلية وغيرها مع انه مشترك للتمثيلية بما هو
مركب فقط مثل اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى والقول بجواز كون القسم اعم من
المقسم بوجه كلام ظاهرى كما تقرر عندهم واذا ثبت وصف الجملة بالمجازية ثبت وصفها
بالحقيقة لان كل ما يوصف بالمجاز باعتبار الاستعمال فى غير الموضوع له يوصف
باعتبار الاستعمال فى الموضوع له وقد يجاب ايضا بان الحكم الذى يرجع اليه المجاز العقلى
هو اسناد صام الى نهاره واسم الفاعل الى ضميره لا الاسناد الجملى الفعلية والاسمية
الى زيد قائم قوله نصب على انه مفعول به لتتقون او لكفرتم على تاويل حذرتم
او على الظرفية اى وكف لكم بالتقوى فى يوم العيد ان كفرتم فى الدنيا واما قال ان يقسم
على الكفر لان المخاطب بالآية هو الكفر فالمنع على بقاء الكفر وقوله يوما كجعل الولدان
بدل من يوم القيمة او نصب بتقدير اعنى وذكره تاييدا لتفخيم شان ذلك اليوم وهوله
قوله ومنه اجرى النهر فصل هذه الامثلة عما قبلها لان الموجودين فى الاولين القاع
امر ونهى على غير ما حقه ان يوقعا عليه للاسناد كما ظهر فى السوابق وفى الاخيرين انشاء
مغاير للامر والنهى قوله اى من جهة العقل او من جهة العادة اشارة الى ان عقلا
وعادة منصوبان على التمييز من نسبة الاستحالة الى القيام وقد سبق مثاله وتحقيق قوله
ولم اكد احدا انهم صرحوا بان الفعل المسند الى المميز فى الاصل قد يكون مايلا الى الفعل
المذكور فى الاشتقاق لا نفسه وانا لم نر فيه من هذا القبيل فان العقل والعادة هو المحمل
وبهذا اندفع كلام الفاضل المحشى ولك ان تقول ايضا المراد ههنا باستحالة الشئ
هو الحكم بكونه محالا وعنده كذلك ثم ان المصدر اعنى الاستحالة مضاف الى المفعول

والفاعل محذوف وهو الله مع بقرينة ان قرينة المجاز عند السامع مع ظاهر الكلام محالا
فقوله عقلا او عادة تميز من هذه النسبة اعني النسبة الى الفاعل المحذوف اى عند عقله
او عادته تامل قوله لان العقل اذا خلى وطبعه في بعض النسخ لان العقل اذا خلى
وكما تجد وهو سهو من قلم الناسخ لان الشئ الذى اذا خلى العقل ونفسه يحيله محالا قد يكون
بحيث يدعيه جماعة فلا يصلح مثله قرينة للمجاز مطلقا ولا يكون الدليل منطبقا على
الدعوى الا تحل قوله ليست محالا تسمحله العقل اى بالبديهة على ما هو معنى الاستحالة
العقلية بتفسير منا وان كان قول الآمدى محالا يستحيله العقل بالنظر الصحيح قوله
لجواز ان لا يستعمل فيه قط فيقال عليه يلزم خلو الوضع عن الفائدة وكان عبثا وانه محال
والجواب منع انحصار الفائدة في الاستعمال فربما كانت صحة التجوز او منع بطلان اللازم
اذ العبث مراد به ما لا يقصد به فائدة فيلزم وما لا يترتب عليه غير محال قوله
فمعرفة فاعله او مفعوله اما اول معرفة المعنى معرفة الفاعل او المفعول الحقيقي
استناد الى ان ليس المراد معرفة نفس الحقيقة اعني الاسناد الى ما هو له لان معناه
امر ظاهر فلا يناسب وصفها بالظهور والخفاء وقيل لانه لا يلزم ان يكون لكل مجاز
علاقة صحة عليه كما ان الامر كذلك في الوضعيين ويرد بان الكلام في المعرفة لا
في الوجود ومعرفة الشئ لا يتوقف على وجوده قوله اى قول ابن المعذل اشار
الى ان ما في الايضاح من انه قول ابي نواس كبنيه لابن المعذل فلا خلاف فيه قوله اى يزيدك
الله حسنا في وجهه قيل الزيادة مجاز عن الاظهار اذ لا معنى للدعاء بزيادة الله على
حسن كائن في وجه المحبوب وقيل المضاف مقدر اى يزيدك الله علم حسنه قوله
سوى الحق قيل صح به السيد المحقق بخلط بناء على ان المراد بفاعل الفعل الحقيقي بدليل
الحصر فلا يصح استثناء الحق منه وانت خبير بان الحمل على الانتقاء مما لا مساغ قوله
فالاعتبار اذ قيل المراد بالفعل في قوله يرجع اليه الفعل العقل المسند في الكلام
كالاقدام وما يلفى لازمه الذى يرجع اليه ذلك الفعل المسند بالنظر
الى المقصود

ليس كما ينبغي وقيل
ابو نواس م

كالاعدام
كالقدوم ولا يلزم من انتفاء الاقدام عدم استعمال اللفظ فيه حتى يلزم المجاز في اللفظ
والحصر ان الاقدام مستعمل في معناه الموضوع له لكن لا لانه مناط النفي والاثبات بل
لينتقل منه الى القدوم الذى هو المقصود الاصلي فلا يكون لاحد ان يجعل مجازا مثل تكوم كناية
والكناية من قبيل الحقيقة دون المجاز كما ستاتي اليه الاشارة في قوله والحقيقة في المفرد والكناية
والحقيقة يتركان في كونهما حقيقيين وقد يفترقان في التفرع وعدمه وبهذا
التقرير يسقط ما قال ان اراد بمعنى اللفظ في احد معنى جعله قادحا فلا نسلم انه موجود في الحقيقة
وان اراد به القدوم كما يدل عليه قوله فالاعتبار اذن فلا نسلم وجوده لكن لا يستلزم
انتفاء المجاز في اللفظ وانما يلزم اذا كان المعنى المقصود للاقدام والحق ان قول الشيخ
واذا كان معنى اللفظ موجودا في الحقيقة لم يكن مجازا فيه نفسه يدل على ان مراده بالمعنى
ما قصد اليه الفعل سواء رجع اليه الفعل او لا فقوله فان القدوم موجود حقيقة
لا تعلق للمعلل الا اذا صير الى ما قيل من ان الاقدام المسند الى الحق مجاز اصلا
معناه القدوم لاجل الحق فالقدوم مجاز معنى حقيقي للاقدام المسند الى الحق مجازا ولا
يخفى ما فيه من التعسف والاوضح ان يقال المراد بمعنى اللفظ المعنى الذى يرجع اليه اللفظ
اعني القدوم وهو القدوم بقرينة ما سبق فتامل قوله او لا معنى لقولنا خلق من تخلص
من الماء قيل لانا نمنع ذلك بجواز ان يقال خلق الابن لابيه كقوله تعالى خلق لكم من انفسكم ازواجا
بان هذا المعنى وان كان صحيحا في نفسه الا انه هنا ممنوع من الحمل عليه وهو وصف الماء بكونه
من الصلب والترائب او لا معنى لوصف الشخص بذلك وهذا هو مراد الشيخ من قوله اذ
لا معنى لقولنا اى لا معنى لذلك القول في الآية المذكورة لوجود ما يصححه واعلم ان يصرح
بذلك اكتفاء بالظهور قوله ولو مثل قوله قام ليلي الخ اوله بارب هيجا خرجت عنى
عمى والشعب تسكين اللام مع تهيج الشر ولاق شعب بنخها قوله كالاستخدام اى
كما هو حكم الاستخدام وهو ما الا صطلاح ان يراد بلفظ له معنيان احدهما ثم يضمره الآخر

او مراد ما حد ضمیره احد محاذیه بالآخر فصل العالم لکن للنهار معینان لان النهار الرابع ادعی کونه صالحا للسکن شبه بالمستخدم لامنه وقیل الکاف فیه لیست للتشبیه علی ما هی کلماتی قولهم الاسم کزید وفیها بحث اما علی الاول فلان سوق الکلام علی ان المراد بالنهار الزمان المعین وضمیر صاحبه وتحقیق الاستخدام واما علی الثانی فلان الکاف فی الاسم کزید للتشبیه وهو بالحقیقة تعریف بالسابقة التی هی ذلک المعروف وبین المثالین کما ذکره المواقف فالاقرب فی الجواب الحمل علی حذف المضاف ای کسایر الاستخدام تا فی والعجمة والدال المهملة من الخدمة کانه جعل المعنی المذکور اولا تابعا وخادما للمعنی المراد وجوز ان یکون بالذال المعجمة مع الخاء المعجمة او المهملة وکلاهما من القطع کان الصبر قطع عما هو حقه من الرجوع الی المذکور **قوله** ویلزم ان لا یکون الامر بالبناء لما ما کان یمکن ان یجیب السکاکی عنه وعن نظایره بحمل المسند علی الجواز ای یجوز مرلی بالبناء مثلا فضح الداعی له والخطاب معه لولا ما یلزم من کلامه من تعمیم الاستعارة بالکنایة الی هذه الصورة ایضا **قوله** وجوابه ان مبنی هذه الاعتراضات کون مذهب السکاکی ما ذکره الی المحقق ط لمنع نظری المفتاح وبه ینتفی اعتراضات المصنف لورود علی السکاکی ان الاثبات الحسی یمتنع قیامه بالقادر الادعائی ضعیفه فینقطع الی القول بالمجاز العقلی بالاخرة وضمیر سعیه ای السکاکی بنظریة مسلک الاستعارة بالکنایة ضمنا **قوله** اعترض قوی هو انه قسم المجاز الی المجاز المرسل والاستعارة وقسمها الی المصرحة والمکنیة فیکون المکنیة مجازا مع ان المنیة ای قول الهذلی واذا المنیة انشبت اظفارها مستعمل فی الموت ما ادعاه السبعیة لم یکن مستعملا فیما وضع له بالتحقیق وای غیر ما وضع له بالتاویل والمجاز عنده ما استعمل فی غیر الموضوع له بالتحقیق وربما یجاب عن ذلک بان ما لیس بحاصل عند المتلفظ الموضوع له اذا اعتبر معه امر خارج صار خارجا عنه وبالعکس فیکون لفظ المنیة مستعملا فی غیر ما وضع له

علی صحة تشبیه الماهیة الکلیة بخزیها صحیحة بسعر العکس کما یاتی فی المشهور فی العبارة الاستخدام

من

وفیه نظر لان المنیة صفة فرد ما من السبع لانها اخذت مع السبعیة حتی یکون مرکبة وههنا بحث وهو انه علی تقدیر تسلیم ما ذکره من وجه ینبغی عن الاعتراض القوی المذکور فی علم البیان بان یقال کون هذه الامثلة المذکورة من الاستعارة بالکنایة تستلزم عند السکاکی ان یراد بالمذکور المشبه به لانه لو اراد المشبه یلزم کونها من اقسام المعقد علی ما هو المذکور فی علم البیان لکنه قابل بانها من المجاز فلا یراد المشبه به المشبه به واذا اراد المشبه به صح ما ذکره المصنف هنا فعلم ان مبنی النظر المذکور فی هذا المقام علی الاعتراض القوی الموعود بیانه فی علم البیان **قوله** او لا کقولی للماء وجه انبائه عن المشبه ظاهر اذ لا معنی لاعتبار الاستعارة فیه فقط فتعین ان المقصود من التشبیه بخلاف قولنا نهاره صائم فاندفع ما یقال نهاره صائم وقولی للماء کلاهما یشترکان فی التراکیب الاضافی والاشتمال علی ذکر طرفی التشبیه غایة الامر ان الاول من باب اضافة المشبه الی المشبه به والثانی عکسه فالفرق بانهاء احد هما عن المشبه دون الآخر تحکم **قوله** قد زرّ ازراره علی البر اوله لا تجعوا

بلا

من بلا غلالته البلا بکسر الباء والقصر مصدر بلی الثوب یبلی بلی ای صار خلقا واذا نکرت یاتی المصدر مدودا قال العجاج والمرء یبلیه بلاء السربال اکرّ اللیالی واختلاف الاحوال والغلالة ثوب یلبس تحت الثوب وتحت الدرع ایضا وزر عینی شد حیز زرت القمیص ازره بالضم اذا شددت ازراره علیه والازار جمع زر بالفتح کالثواب جمع ثوب وزر بالضم کالقراح جمع قرو وزر القمیص معروف **قوله** مع استعمالهم عادکر الطرفین اما اذا رجع ضمیر ازراره الی الممدوح فظاهر واما اذا رجع الی الغلالة بتاویل القمیص کما قیل فلان ضخم غلالة راجع الی الممدوح فذکر الطرفین حاصل باعتباره **قوله** انما هی فی ضمیر راضیة فقط لان الاستعارة اذا کانت فی ضمیر لم یصح جعلها صفة لبیعة الا بعد جعل العین عین الغائب اذ التعدد خلاف الظاهر فلا یصار الیه بلا دلیل فیعود المحذور **قوله** فحینئذ اضافة المسمی الی الاسم وقیل بالعکس ورد علی الاول بان المضاف الیه ضمیر والضمیر حد لا یرجع الا الاسم

نوب او جمع ص

وعلى الثاني بان الصوم يمتنع ان يسند الى اللفظ **قوله** لوضوح ذلك لوجب عند القائلين بـ
منع الملازمة كون الاولوا بالصحة لاحتمال وجه آخر غيره كالمجاز العقلي واجيب بان مبنى
الكلام على انكار السكاكي المجاز حيث اعتقد ان ما صدر عن البلغاء ممايرى من المجاز
العقلي ليس فيه التجوز في الاسناد بل في المسند اليه وفيه نظر اذ ليس معنى انكاره المجاز العقلي
ان احدا لم يسمع ان ما وقع في تراكيب البلغاء من مثله من قبيل المجاز العقلي بل ان البلغاء لم يقصدوا
بل قصدوا الاستعارة وان حمل البعض كلامهم على المجاز العقلي فمراد المانع انه كيف يمكن
عدم توقف صحة مثل هذا التركيب عند القائلين بالتوقيف على السمع لادعاء كونه من المجاز
العقلي وان كان هذا الادعاء مردودا عند السكاكي تامل **قوله** اعني الامور العارضة
من حيث انه مسند اليه اراد بالامور العارضة الاحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال
اي يكون سببا قريبا لتلك المطابقة والقرينة على ذلك ما سبق في تعريف المعاني فلا يرد ان
الاولى من الامور العارضة للمسند اليه من حيث انه مسند اليه مع انه لا بحث عنه في هذا الباب اصلا
قوله لذاته اي لذات المسند اليه من حيث انه مسند اليه لقرينة السياق وقوله لا بواسطة
لا توضيح وتبيين لان قيد الحيثية احتراز عن الامور العارضة بالواسطة المذكورة **قوله**
معرف او منكر قيل هذا منقوض بالبحث عن ان المسند اذا كان معرفة لابد ان يكون المسند اليه
ايضا معرفة فان التعريف ههنا عارض للمسند اليه لذاته بل باعتبار كونه مسندا اليه
بمسند معرف والجواب انه لم يقع في الباب الثاني من هذا الكتاب ما ذكرته من البحث ولو
كان كذلك متعلقا بعلم المعاني وليس غرضي الشيء الا ان مراد العلم بالاحوال التي عقد الباب الثاني من هذا الكتاب ليبحث عنها واورد فيه الامور العارضة للمسند اليه من حيث انه كذلك
ثم يرد هذا على ما استدليه في شرح المفتاح من ان الفن الثالث بحث فيه عن الاعتبار
الراجع الى المسند لذاته لا بواسطة كونه مسندا اليه معرفا او منكرا وكذلك على
قياس ما ذكر ههنا مع ان السكاكي ذكر في الفن الثالث من مقتضيات تنكير المسند اليه

وهو المسند بكثرة فقد بحث عن الاعتبار الراجع الى المسند لا لذاته بل باعتبار كونه مسندا
الى المسند اليه منكرا اللهم الا ان يحمل على الاستطراد **قوله** لتاخر وجود الحادث عن عدمه
اراد به عدم الوقوع والا لم يعتبر عدمه السابق المتاخر عن الذكر مع ان الحذف اسقاط
فمناسبته للعدم اللاحق اقوى لان الواقع ههنا في نفس الامر هو العدم السابق او المحقق
انه لم يوت بالمسند اليه اصلا لانه اتى به ثم اسقط نعم في لفظ الحذف استعارة بذلك
كما سياتي لكن اختيار هذا اللفظ اعار الى ان المسند اليه لكونه كثير الدور الاعظم كانه
اتى به ثم حذف لانه كذلك في نفس الامر ثم هذا الوجه لما اقتضى تقديم الحذف على الذكر
اقتضى تقديمه على باقي الاحوال لكونه متفرعا على الذكر في اعتبارهم **قوله** وهو ان
يكون السامع عارفا به لوجود القرائن قيل ضمير هو راجع الى قابلية المقام باعتبار انه
احد الامرين او باعتبار انه عبارة عن كون المقام قابلا وضمير به راجع الى الحذف بفضل
هذا الحاجة الى ان يقال اضمار الحذف الى قابلية المقام بالمعنى المذكور اكثر من اضمار
القرينة الدالة على المحذوف لتذهب نفس السامع الى اشياء ولا اولى ان يقال ان يقال اراد بالحذف
ما سوى الفاعل في المبني للمفعول كما سيذكر انه لا يحتاج الى القرينة بل الى الغرض الداعي
فقط فذلك لان قرينة الحذف متحققة في اكثر موارد غاية ما في الباب ان القرينة الدالة على
تعيين المحذوف مفقودة ويرد عليه بعد ما في اطلاق القرينة بالبديهة الى الحذف المعلوم
بالقواعد منع الركاكة ان تلك القرينة لا تكفي بالنسبة الى عامة المواضع بل لابد من قرينة
دالة على خصوص المحذوف فلا وجه للسكوت عنها **قوله** مع اشارة ما ضميمة الى الاول
اذ قوله للاحتراز عن العبث مستدع لوجود القرينة وقد يقال الاشارة الضمنية اعم من ان تعلم
بمجرد لفظ عموم هذه النكتة يعني الاحتراز عن العبث ولذا زاد في الايضاح عبارة المجرد
حيث قال اما الحذف فاما للمجرد الاختصار والاحتراز عن العبث وهذا مبني على ان قوله
والاحتراز معطوف على المضاف اليه والحق ان عموم النكتة المذكورة عرفا كاف لاشتهاره بينهم

وان تحقق استاره ما يكفيه بعقلها في اولى النكت فتامل قوله والا فقد في الحقيقة
الركن الاعظم فكيف يكون ذكره عبثا فيجب اذ لا مناقاة بين كونه الركن الاعظم من
الكلام وبين ذكره عبثا لتحقق القرينة المعينة اياه واما المناقاة بينه وبين عدم الاحتياج
اليه لغة والجواب ظ للتامل قوله وقيل معناه انه عبث نظرا الى ظاهر القرينة اى العلم
الذى هو القرينة والفرق بين التوجيهين ان نفى العبث في التوجيه الاول بناء على كونه
الركن الاعظم وفي الثاني على جواز تعلق الغرض به وان في التوجيه الاول جزم بانتفاء
العبث نظرا الى انه الركن الاعظم وفي الثاني جواز انتفائه نظرا الى جواز تعلق الغرض به
قوله واما في الحصر فيجوز ان لا تعلق به غرض ؟ فيجب لان الكلام في مقام الحذف وعلى
ما ذكره من تعلق غرض المتكلم به لكن المقام مقام الذكر اللهم الا ان يراد بالغرض معنى الفائدة
فقط وبالعبث ما لا يترتب عليه فائدة قوله من حيث اللفظ اما قال من حيث اللفظ لان
التعويل بحسب الحقيقة لكونه عند الذكر ايضا على شهادة العقل اذ الالفاظ ليست الا
امارات نصبها الواضع بحسب اختلاف الاوضاع لاشتهاده لها في نفسها ولا دلالة
بحسب ذواتها كذا في شرح المفتاح واعلم ان ذكر هذا القيد اعني من حيث اللفظ في قوله وعند
الحذف على دلالة العقل ايما، الى كثرة مدخلية العقل فكانه مستقل بها قوله لاستقلاله
بالدلالة اي في الجملة كما في العقليات الصرفة وان لم يكن مستقلا منها فلا يأتي فيقول فيما
سياتي ولا عند الحذف على العقل قوله لان الدال عند الحذف ايضا هو اللفظ اطلاق الكل
عليه بالقرينة الحصر المستفاد من ضمير الفصل اضافي اى ليس الدال عند الحذف مجرد العقل
ولا يأتي في هذا الحصر ما ستراه سابقا بقوله من حيث اللفظ من عدم استقلال اللفظ بالدلالة
فان قلت الحصر غير صحيح في نفسه لجواز ان يدل بالقرينتين على ذات المسند اليه مع قطع النظر
عن الالفاظ قلت وهذا وان كان امرا ممكنا في نفسه الا ان ما ذكرنا بناء على ما استقر في العادة
من ان فهم المقاصد انما هو بتخييل الالفاظ حتى كان المنكر المفكر يتأتى في نفسه بالفاظ مخيلة

قلت

اخيرا

ايثار

فالقرينة اما ان تدل بحسب العادة على لفظ المسند اليه ولو بتوسط عقله واذنه فافهم قوله
بالاخرة على وزن التمرة بمعنى الاخير يقال ما عرفت الا بالاخرة اي اخرا كذا في الصحاح
وفيه لغة اخرى وهو الاخر بضمتين قوله قال لي كيف انت قلت علل اوه سهر دايم
وحزن طويل اي حالي سهر دايم قوله للاحتراز والتخييل المذكورين او للحاظه على الوزن
او للتنبيه على ان سداد الترك ومصاب الهوى جعلته كبيت لا تقدر على النكلم بازيد
مما تفيد القرض قوله هل يتبين ام لا ليس فيه حذف المعطوف وابقاء العاطف لان المحذوف
جزء المعطوف لا نفسه وهو المحكوم عليه بالبطلان عند محققي النحاة على ان احد حرفي العطف
يحذف الجمل بعد أكثيرا وتقوم هي في اللفظ مقام تلك الجمل فكان الجمل بتمامها مذكورة
لوجود ما يغني عنها كذا في معنى اللبيب واما حذف ايتان المعادل لام المتصلة فقد
سبق الكلام عليه فلا نعيده قوله او لا يدام صونه عن لسانك قال الرضي في شرح المعلى
الايدام الايتاع في اللوم وهذا احد اختلاف في العبارة الان الاول من الصور التي له
والثاني من امثلة الوسيط وقد يقال اراد بقوله لا يدام ان الصورة المذكورة امر وهي محض
لا حق لها اصلا كخلاف العدو الى اقوى الدليلين فان لرسايه ثبوت في الجملة وهما
ينبغي ان يعلم انه لا يجوز ان يعتبر من مقتضيات حذف المسند اليه ايدام صونه عن لسانك
او عكسه يجوز ان يعتبر ايدام صونه عن سمع المخاطب او عكسه قوله او تعينه فان قلت
اذا تعين المسند اليه كان حذفه احترازا عن العبث فكان ذكر عبث قلت لانسلم
ان القصد الى التعيين مغاير للقصد الى الاحتراز عن العبث فجاز ان يقصد كل
واحد منهما مع الذهول عن الاخر وان سلم فلس على ذلك سائر النكت التي يمكن
اجتماعها قوله من غير اسماع من اني ضربن لاصفاد ان الظاهر ان يقول من غير المخاطب
قوله رميه من غير رام في مستصفى الامثال لجار الله ان الاول من قالوا لحكم
ابن عبد يغوث فكان منه او من الناس وذلك انه نذر ليذبحن مهاة على الغبغب

اسم جبل فرام صيدا ايا ما فلم يمكنه وكان يرجع مختفيا للصيد وكان يرجع ليقبل نوشيروان
ابنه مطيع فرجعا الى الصيد فرمى الحكم مرماتين فاخطأهما فلما عرضت الثالثة رماه
مطيع فاصابها فقال الحكم ذلك فضار مثلا لصدور الفعل من غير آلته قوله
ستشتة اعرفهما من اخرم المصراع لا في اخرم الثانية الستشتة الخلق والطبيعة وابو اخرم
جد حاتم الطائي او جد جده مات وترك بنين فوثبوا يوما على جدهم ابي اخرم واذكروا
فقال ان بني زملوني بدم ستشتة اعرفهما من اخرم يشير الى ان اخرم ايضا كان عاق وفي
التمثيل التلفيف بالثياب قوله او على ترك نظائر الوزن بان اتباع الاستعمال الوارد
على ترك المسند اليه واتباع الاستعمال الوارد على ترك نظائره ان الاول لا يتصور من متكلم
بذلك الكلام اولا كخلاف الثاني ايضا الاول يتناول العباسي وغيره فانك اذا سمعت
من العرب كلاما من حذف المسند اليه في احد هما قياسا وفي الآخر من غير قياس وعثرت بهما
في مرانك على مثلهما فقد اتبعت الاستعمال الوارد على تركه واما الثاني فمختص بالقياسي
قوله فانهم لا يكادون يذكرون فيه المبتدا او وجه ما اشار اليه الشريف في شرح المفتاح
من ان المرفوع بالمدح او الذم مثلا وصف لما قبله في المعنى فخولف فيه الاعراب للاقتران
والغرض من هذا الاقتران اظهار الاهتمام بالمذكور من حيث ان فيه زيادة ايقاظ للسامع
وتحريك رغبته في الاستماع وذلك الاهتمام اما ان يكون بمدح او ذم او نحوهما مما يقتضيه
المقام ولما بينه وبين ما قبله من شدة الاتصال التزموا حذف المبتدا ليكون في صورة
متعلق من متعلقات ما قبله وايضا هذا الحذف قرينة للافتنان في الدلالة على ما ذكر من
الاهتمام قوله اي الملة التي اعترض عليه الاستاذ بان الموصول لكونه اسما لا صفة
لا يقتضي ذكر موصوف قبله فمناك والاشعار المذكور انما هو في ابهام الموصولي دون
الحذف وعد كاب بان الحذف على قسمين احدهما حذف ما لا بد منه في صحيح اللفظ
والآخر ما ليس كذلك في تصحيح كحذف العامل فيما ينبغي للمفعول مثلا وقوله بيدي للتي

راعيت

الاسماع

قوله

فلا حذف

ما اخرم قبل الثاني ونظيره مع بيان النكت كثير في الموارد قوله ولا مقتضى للعدول عنه فان قلت
سيأتي ان هذا كله مع تمام القرينة فالاحتراز عن العبث بيانا لحاصل مقتضى العدول قلت
المقتضى هو قصد الاحتراز بالفعل لا مجرد صحة ذلك القصد ولا يخفى ان غرضا لازم قوله ومنه اولئك
هم المفلحون اي ذكر المسند اليه لزيادة الايضاح والتقرير قوله نعم اولئك المفلحون
حذف فيه المسند اليه يعني اسم الاشارة الثانية جاء علام المفلحون خبرا عن اسم
الاشارة الاول وقد يشعر بان المراد من ذكر المسند اليه عدم حذفه مطلق سواء
كان المسند عند حذفه مسند اليه اخر ام لا قوله كما ثبت لهم الاثرة قال الشيخي في شرح
الكتاب فكما ثبتت في موضع المصدر لقوله تابته والهاء في فهي زايدة والاثرة
بفتح الهمزة والثاء المثلثة والاستبداد اسم من استأثر بالشيء استبد به وقوله
في الامر متعلق بجعلت او بالظرف الواقع موقع المفعول الثاني بالمثابة وهي في الاصل
الموضع الذي يثاب اليه اي يرجع اليه مره بعد اخرى ووقت للمنزل المثابة لان اهله
يعرفون في امرهم ثم يثوبون اليه ومعنى على حيالها على انفرادها واستقلالها واصله
من حال بمعنى صار الشيء وقعدت حياله اي بازائه انتهى لم يعرض متعلق بالفلاح فقيل
هو مبتدأ اعني فهي لرجوعه الى الاثرة التي يصلح ان يكون عاملا وذلك ان قول الاقدمين
ان يتعلق بالضمير المستكن في الجار اعني نابه باعتبار رجوعه الى الاثرة ايضا للا يلزم
الفصل بين الظرف وتعلقه بالاجنبي الذي هو الخبر ولا يحتاج الى جعل المذكور مفسرا
لمقدر وقيل الخبر كما قيل وحاصل المعنى ان تقرير اولئك واختصاصهم بكل واحد منهما
على حدة فيكون كل منهما مميزا لهم عن غيرهم ولو لم يكرر لكان اختصاصهم بالمجموع
فيكون هو المميز لا كل واحد قوله حيث الاصغاء مطلوب لو بدل الاصغاء بالاستماع
لكان احسن اذ الاصغاء لا يستعمل في حق الباري فلا يلايم التعليل بقوله هي عصيلي
كما سيأتي قوله هذا كله مع قيام القرينة او لو وجدت في شيء من الصور المذكورة

عليم

او بجيالهم

لكان ذكر المسند اليه واجبا لانتفاء شرط الحذف للاشكال المذكور كما سنذكره الان
قوله ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه المراد بعموم النسبة الخبر الى كل مسند اليه
ان يكون المذكور في ذلك المقام صالحا الان ينسب الى المتعدد اما لعدم قرينة معينة
واما للتعارض بين القرائن واما لحمله على ظاهره فيفيد ان عموم النسبة للمتعدد مع ارادة التخصيص
كاف في انتفاء الذكر فلا وجه لقوله عام النسبة الى كل مسند اليه اللهم الا ان يقال ما
ذكره حالة منتظرة للحالات المقتضية للذكر فلا ينافي ان يجوز العموم لبعض ما يصح له من المتعدد
وارادة التخصيص من هذا البعض حالة مقتضية اخرى لم يذكرها قوله نحو خالق كل شيء
قد عرفت ان المراد بعموم النسبة عمومها في المقام الذي ذكره وقد دل عبارته في شرح
المفتاح على ذلك واما ما استشعره بتمثيله هنا بما لا يكون عام النسبة لقوله خالق لا شيء
من ان المراد بعموم النسبة عمومها في نفسها بناء على ان الواقع في المثال خصوص الخبر
وفيه فالمناسب للاحتراز عن المخصوص في نفسه سوى العموم بنفسه فيمكن ان يوجه بان المثال
المذكور كما هو حاصل النسبة في نفسه حاصل المستند في هذا المقام فالاحتراز عنه لبس بملاحظة
خصوصيته في نفسه بل بملاحظة خصوصيته في هذا المقام فيصح ما ذكره الى هنا في الجواب والدفع
الفاضل المحشي قوله والجواب ان المعنى الخ اورد عليه ان ذكر المسند اليه حينئذ يكون
لتصحيح الكلام لا لاعتبار امر زائد عليه وقد تقرر بينهم ان كثرة علم المتكلم اغا هو عن الفوائد
الزايدة على اصل المراد وسيجيء لهذا امر يدل بحث قوله وحينئذ التعريف جعل الذات
مشارا بها الى خارج وقد يعود الى الخارج بالمختص وجعل فايدة الاحتراز عن الضمائر العايدة
الى العالم يختص بشيء قبله نحو ان رجلا قام اليوم وانطلق غلام امكام حمار وتحوريه رجلا ونعم
وبالجملة قصة ورب رجل واخيه فان هذه العبارة تكررت ادلم يسبق اختصاص المرجوع
اليه بحكم ولو قلت رب رجل كريم واخيه ورب شاة سوداء وسخلتها لم يكن
لان الغير معرفة لرجوعه الى اسم الجنس يكون مختصا بصفة هذا هو المذكور في شرح الرضي

الخبر

بعين

يجب

على ما نقله
الفاضل المحشي وفيه بحث من وجوه الاول ان معنى ان معنى التعريف هو التعيين اي الاشارة
الى حاضر في ذهن السامع من حيث هو معلوم وان كان مبهما في نفسه وهذا المعنى
موجود في ضمير الغايب العايد الى النكرة فلا وجه للحكم بكونه نكرة الثاني انه لم يعتبر مجرد الاشارة
الى الخارج فاعتبار التخصيص الغير الواصل الى حد التعيين مستبعد جدا على ان الفرق بين
رب شخص كريم واخيه وبين رب كريم واخيه تحكم بحت اذ لا اعتبار بالتخصيص اللفظي
الثالث ان المعرف بلام الحقيقة اشارة الى الحقيقة الغير الى ارجيه ومعنى الخصوص فيما
تحلف الرابع انه كثيرا ما يفتقر في النوافي ما لا يفتقر في الاوايل فحينئذ يجوز كل شاة
وسخلتها بدرهم واي فتى جاءك وجارها ولا يجوز كل سخلتها ولا اتى جارها اذ لا
يضاف كل واي الى معرفة مفردة كما ان اسم التفضيل كذلك نص عليه ابن هشام في
الباب الثامن من المغني فلا يدل صحة رب رجل واخيه على كون
النكرة على ما يشير اليه سوق الكلام على اطلاقه صحة رب رجل واخيه عند الجمهور واشتراط
رب رجل كريم واخيه اما الاول فلان المذكور في كتب النحو وجوب نعت مجرور رب
ان كان اسما ظاهرا قال الدماميني وهذا مذهب المبرد وابن السراج واكثر المتاخرين
وفي البسيط ان مذهب البصريين وخالف في ذلك الاخفش والفراء والزجاج واي ظاهر
وفروف واما الثاني فلما اشير اليه من القاعدة اللهم الا ان يثبت انه لم يرد في الاستعمال
قوله اشارة وضعية قيل هذا اعتراض على المذكرات المتعينة عند المخاطب نحو فوك جاني
رجل تعرفه او رجل هو اخوك لان رجلا لم يوضع للاشارة الى مختص وفيه نظر لان الاشارة
فيما ذكر بالوصف اعني تعرفه او هو اخوك والكلام في الاشارة باللفظ اللهم الا ان
يقال الاشارة باللفظ والوصف لا مدخل في ذلك الاشارة قوله فتعريفه للافادة
المخاطب جواب سؤال مقدر والتقدير اذا عرفت ما ذكر فنقول تعريف المسند اليه الخ
قوله وكلما ازداد المسند اليه خفاء والمسند اليه تخفيفا ازداد الحكم بعدا الخ

المعد هناك الى نفس الحكم وفيما سبق الى الكلمة تفنن في العبارة واعلم ان القضية
الكلية المستفادة من لفظ كلما انما هي باعتبار الغالب والا فيجوز ان يكون المسند من اللوازم
البينة للمسند اليه فلا يكون مفيدا بعد الحكم كقولنا الاثنان هو الزوج واعلم ان المراد بالحكم
في قولنا زاد الحكم بعد ما يشمل اللازم افادة الجزاء انه حكم ايضا كما صرح به لان الحكم الذي بين
ذلك المسند اليه او المسند فقط على ما يتبادر من السوق وذلك لان تخصيص المسند
والمسند اليه كما يفيد بعد تحقق الحكم الذي هو غاية الجزء كذلك يفيد بعد احتمال تحقق لازمها
صوجب كونها غاية تامة فان لازم الغاية في قولنا زيد حافظ للتوراة بعد في احتمال
التحقق بالنسبة الى لازم الغاية في شتى تا موجود والغاية في افادة اللازم في الاول
اتم منها في الثاني قوله لانه وضعي كلاف تخصيص النكرة يريد ان التخصيص والتعيين
في المعرفة بحسب الوضع لانها موضوعة للمعين من حيث هو معين كلاف النكرة فان
مدلولها وان كان معينا في نفس الامر التعيين ليس معتبرا في وضعها قوله او تقديرا
اي الخطاب مع معين الى غيره اشار الى ان ضمير ترك راجع الى الخطاب ويحتمل ان يرجع
الى الاصل اي يترك الاصل ذهابا الى ثم ان حق العبارة على ما ذكره في شرح المفتاح ان
يقال لمعين اذ يقال خاطبه وهذا الخطاب كله ولا يقال خاطب معه اللهم ان يجعل الظرف مستقرا
اي كائنا مع معين او الكائن مع معين بمعنى ان يجعل الكائن بمعنى ما من شانه ان يكون كالاتي
على الذوق السليم وقوله الى غيره اجمالا او موجها الى غيره قوله على سبيل البدل اما اذا كان
ضمير المخاطب واحدا او مثنى فكون العموم على سبيل البدل ظاهر واما اذا كان جمعا فالخطاب اذا
قصد غير معين ان يعم جميع المخاطبين على سبيل الشمول لكن قيل لم يوجد في القرآن ولا في
كلام العرب العرباء خطاب عام بصيغة الجمع وفيه نظر واعلم ان ضمير المخاطب موضوع بالوضع
العام لكل معين مانع عن ارادة الغير حين اراد به على ما هو المختار او موضوع لمعين كلي
لكن بشرط استعماله في جزئياته المعينة فالخطاب اذا لم يقصد به المعين يكون مجازا على الاول

كلا التقديرين قوله تناهت حالهم الغظيعة الشنيعة السديدة من قطع الامر بالضم فظاعة
هو قطيع اي شنيع سديد جاوز المقدار ومراده المعنى الحال في قولهم تناهت حالهم فظاعة
امرهم وفظاعة شانهم ووصف الى اياما بالفظاعة بناء على ما نقل عن المرزوقي في
اشياء التمثل للمجاز العقلي من ان العرب اذا اراد وا المبالغة في وصف الشيء يستعون
من لفظ ما يتبعونه به تاكيدا وتبيينا على ما هو كشعر شاعر وامثاله وكون ان غير
حذف المضاف او حينية اي فظاعة حالهم الفظيعة او حالهم الفظيعة من حيث فظاعتها
وعلى كل من التوجيهات لا يرد ان تحقق صدق الشرطية لا يقتضي صدق المقدم فضلا
قوله ولو ترى مع جواب لو محذوف اي لرايت امرا فظيعا ونحوه لا يقتضي وقوع مقدمها وهو
رؤية كل احد لدلالة على غاية ظهور حالهم بل انما يدل لكمال التصدي كخطاب ترى الى العموم
على كمال ظهور شناعة حالهم لا لانه يدل على ان فظاعة حالهم لا تختص برؤية احد بل كل من يراها
يراها فظيعة قوله لغو والمغنى اذ العموم في المعدول عنه اعني ان اكرم او احسن اليس اظهر
من الافراد في صورة الخطاب بيانا في العموم الا ان يحمل على خلاف الظاهر وتعليل العدول
عن الظاهر بافادة تعميم لفظ المعدول عنه اظهر من افادة المعدول اليه الذي هو خلاف الظاهر
فاسد محض كما ترى حيث هذا وقد يوجه تعلق الظرفين بالافراد في صورة الخطاب
بان المتبادر منه تحقق صورة الخطاب من غير تحقق معناه المعنوي فكانه قيل اكتفي بصورة الخطاب
من غير ان يوجد معناه ليفيد العموم بمعنى ان غيرنا هذه الصورة على المعنى المعنوي ليتاتى
لنا قصد العموم اذ لو كان الخطاب على معناه الحقيقي لما كان لنا هذا قوله ليشعر بذلك
لفظ افعل وصيغ قال فلان يريد مخاطبا بعينه كانك اذا قلت ان اكرم او احسن اليه
قصدا الى الوقوع من مكلمته لا يختص واحدا دون واحد فان قوله قصدا يغني له
قول المصنف لقصد العموم ولا احتمال للتعلق بغير لا يريد قوله ما وضع لمعنى مع
تبع موصوفاته وذلك بانهم لاحظوا المتوصفات بما يمتنع به تصور الشخص عن وقوع الشركة

مثلا فوضعوا العلم لواحد الذي هو ملك النسبات التي تحصل من الكلي مرآة للاحظها فلا تفاوت المنتصات زيادة ونقصانا بحسب الازمنة على العديد بسليم ولا يلزم تعدد الوضع ولا كلية الموضوع له كما توهم بعض اصحاب الحواشي **قوله** لاحضار اي المسند اليه قد سبق ان المسند اليه هنا مفرد او في حكمه لانك ان الحضر هو المفرد فقوله احضاره محمول على الاستخدام او على حذف المضاف والمراد باحضار المسند اليه ما لكون شيئا سببا للالتفات اليه في الذهن ولا شك ان النفس اذا سمعت اللفظ انتقلت الى المعنى ان كان حاضرا اذهانها كما صرح به في حاشية المطالع فلا يرد انه اذا قيل جاءني زيد حال حضور المسند اليه في ذهن السامع لم يوجد به احضار ولا ان المسند اليه في نحو كل حاضر زيد ومورا كب ان كان حاضرا في ذهنه فلا احضار بل التعريف للعائد والاضافة في الاتيان بالضمير ونحوه ولو قال بدل الاحضار للاحضار عند بعينه بانهم مختص به لكان اظهر **قوله** بعينه حال من مفعول المصدر اي متلبسا بعينه وشخصه **قوله** فانه يمكن احضار بعينه ابتداء للكل واحد منها بان قيل المعرف المسند اليه بلام العهد الخارجي او كذا الموصول او المعرف بالاضافة فانه اذا اريد بها المعهود الخارجي يحتاج الى العلم بالمعهود وان سلم انه لا يحتاج الى تعدد الذكر فالاحضار في هذه الثلاثة يكون ثانيا لا ابتداء كما زعموا واعتذر بان الاحضار ثانيا اعم اوكس اذا كان بعد الاحضار ولا يمكن كونه بعد الحضور في الجملة **قوله** هذا القيد مغن عن الاولين فيركب لانا اذا تركنا القيد ان الاولان يكون الكلام هكذا او بالعلم لاحضار المسند اليه في ذهن السامع باسم مختص به اما بالمسند اليه فلام ان قوله باسم مختص به مغن عن قوله بعينه وابتدا لكيف واحضار معنى الرجل في قولنا رجل جاءني لم يدرهم باسم مختص به لان لفظ رجل مختص بفرد لا بعينه كسبب الوضع كما ان لفظ زيد مختص بفرد بعينه واعلم لا يكون مختصا الا لو اريد بلفظ الرجل فرد معين من افراده من حيث هو معين وح يكون مجازا او مجتثنا في المعتقد وكذا المعرف بلام الجنس في قولك الرجل خير من المرأة

مثلا مختص بالجنس الا يطلق على غيره بحسب وضع واحد فلا يحتاج هذا القيد ولا بقوله ابتداء بل بقوله بعينه واما ما اجاب به الشريف في حواشي شرح المفتاح عن الثاني ان المعرف بلام الجنس قد يقصد به فرد منه لا على التعيين بوضع واحد صحيح ولا اختصاص الصكاكي المعارف والنكرات ففيه نظر لان المعرف بلام الجنس ما قصد به الفرد المنتشر مستعمل في الجنس الموضوع له والقصد الى الفرد انما يفهم من القرائن الخارجية على ما سبق تحقيقه لا ان الكلام عند ترك القيدين الاولين ذكرا او بالعلم لاحضار المسند اليه في ذهن السامع باسم مختص بالمعين المشخص المباين تصوره عن وقوع الشركة فيندفع البحث لانا نقول سوال الاغناء انما يتوجه اذا كان قيد من قصود التعريف على الوجه الذي ذكر فيه مغنيا عن قيد الآخر مذكور فيه لا اذا امكن ان يقيد على وجه يسقط الاحتياج الى آخر وانت قد عرفت من كلام ابن الحاجب في قوله باسم مختص به راجع الى المسند اليه لا الى المعين من حيث هو معين على ان في الصورة المذكورة ايضا اعتبار قيد التعين محققا فلا اغناء اصلا وبهذا التقرير ظهر ان قوله ان يقال في تقرير السوال لان الاسم المختص بشيء معين ليس الا العلم فيه سماحة وانما مقتضى السوق ان يقول لان الاسم المختص بالمسند اليه **قوله** قلنا بعد التسليم ان ذكر القيدين لوجه الجواب ان الاسم المختص في العلم فان المراد بالاختصاص الاختصاص في الجملة والرجحان يكفي به تعم بطريق الغلبة والاستعمال وان كان في الاصل موضوعا لذات الرجحان الكاملة مطلقا مع انه ليس بعام لوقوعه صفة مثل الرجحان لا يحسن قوله باسم مختص بل بقوله بعينه ان نظرا الى ان مفهومه كلي في الاصل او قوله ابتداء ان نظرا الى الخصوص العارض بحسب الاستعمال كما مر سابقا ولو سلم ان الاسم المختص بشيء معين ليس الا العلم فيه سماحة على ان يراد بالاختصاص الاختصاص بحسب الوضع فلكي الغرض الاصلي من ذكر القيدين السابقين يتحقق تمام الفائدة عامة ما في الباب انهما بعد ما ذكر لذلك الغرض المسند اليهما كانا سابقين في الذكر فاخراج بعض ما يخرج بالقيد الاخير وليس بمحذور فيه وبما استدرك به

من توجيه الجواب المنفي اندفع لزوم استدراك احد القيدين الاولين اعني بعينه وابتداء
بخلاف ما وجه به الفاضل المحشي فانه لا يدفع استدراك قيد الابتداء اصلا قوله لما تقرر
هذا موقوف الخ اي حروج الامور المذكوره بقيد الابتداء موقوف الخ وفيه اشاره الى ان
التقرير المذكور لا بد منه اعتبار الاولية في معنى الابتداء وقد عرفت لكن هذا موقوف
على ان المراد بالاختصاص الاختصاص بحسب الوضع والا فالحصر بالحمل الاصطلاحي
باسم مختص وليس بمحل لتوقف على ملاحظة العلمية وخصوص الاستعمال ووجه التوقف
حروج الامور المذكوره عن غير الابتداء عادكره انه لو قدر باول مرة كما ذكره الشارح
صح لما تحقق في الاعتذار السابق قوله وبعد اللتيا والتي اللتيا تصغير التي على خلاف
القياس لان قياس التصغير ان يضم اول المصغر وهذا التي على فتحته لانهم عوضوا
عن ضم اوله زيادة الالف في اخره كما علموا ذلك في نظائره من اللذيا وذيا وذياك
والمعنى بعد التخطي الصغيره والكبيره التي من فظاعتها تستحيا وكيت وكيت حذف الجمله
ايهاما لقصور العباره عن الاحاطه بوصف الامر الذي كني بها عنه وفي ذلك من تفخيم الامر
كما لا يخفى قوله وما سواه اما وضع للمستعمل في شيء بعينه فان قلت تعريف مطلق المعرفه
سابقا بقوله ما وضع ليستعمل في شيء بعينه لدل على دخول العلم فيه وقوله ههنا وما سواه
اما وضع الخ يدل على خروج العلم عنه فقد تناقض كلامه قلت المراد من التعريف السابق
ان المعرفه ما وضع لهذا الغرض سواء كان الموضوع له كليا او جزئيا وما ذكره ههنا
وما سواه اما وضع للمفهوم الكلي ليستعمل في الجزئيه المتعلقه فلا تناقض ثم كلامه مبني على
مذهب مرجوح والتحقيق ان الوضع عام والموضوع له خاص وهو الجزئيات التي حصل
المفهوم الكلي مرآة لملاحظتها عند الوضع فليتفهم قوله ولا يخفى على المنصف ان
الوجه ما ذكرنا اولا وذلك لان قيد الابتداء على ما ذكره هذا القايل يخرج نحو زيد المعارف
ولا يكون لقوله باسم مختص فايده سوى تحقيق المقام واما ما ذكره الشارح فالاسم المختص

الخطب
اي امر عظيم

يدل

يكون م

وان كان مخرجا لها لكن لكل من القيدين ان يتبين بعد تحقق المقام مقابل السيد الله افراجه
لتقدمه في الذكر على ان الاحضار في العلم ليس في اول زمان بل بذكر الوضع لانه مسوق ذكره م
لتقدم العلم به ولس اغمض عن ذلك فالاحضار اول زمان الذكر سمعي في ضمن المتكلم
والمخاطب اذ لا يتفهم منها فيه الا المعين فليتامل قوله نحو قل هو الله احد يحتمل ان يكون
هو مبتدا و الله خبره واحد خبرا ثانيا او بدلا من الله بناء على حسن ابدال النكرة الموصوفه
من المعرفه اذا استفيد منها ما لم تستفد من المبدل منه كما وكزه الرضي ويحتمل ان يكون
ضمير الشان والجمله خبره ويغره ان الاحديه بحسب الوصف بمعنى انه احد في وصفه مثل
الوجوب واستحقاق العباده ونظائرها او بحسب الذات اي لا تركيب فيه اصلا و
على الوجهين يفيد فايده حمل الاحد عليه تقدم ولا يكون مثل زيد احد قوله فالله اصله
الاله حذفت الهمزه وعوض عنها حرف التعريف قيل عليه لما كان الاصل هو الاله
معرفا باللام لم يكن حرف التعريف عوضا عن الهمزه المحذوفه لاجتماعهما معا في الاصل
وجوابه بعد تسليم عدم تاتي اجتماع العوض والمعوض عنه ان حرف التعريف في الاله من قوله
اصله الاله من الحكايه لامن الحكي ومراده ان الله اصله الاله منكرا كما ذكره في تغيير الوصل
واعاد دخل حرف التعريف في جزء المسمى افاده للحصر كما في زيد الامير اشاره الى
عدم ارتضائه قول سيبويه بانه يجوز ان يكون الاله منقولا عن الالهيه على تستر واستجب وجوه
عدم الارتضاء ما ذكره في شرح الكشاف من ان كثره دوران الله في الكلام واستعمال
الرفع المعبود الحلاوه على ابدرج جانب الاستحقاق من الله ولو سلم ان حرف التعريف
من الكل عوض المضاف المحذوف اي عوضت منها لازميته حرف التعريف اذ التعريف
لاه كما صرح به القطب في شرح اللمع الا ان يقال على سبيل التنزل والاول هو الاظهر
وفي هذا التوجيه تامل لان حذف الهمزه على غير قياس اذ قياس حذف الهمزه نقل
حركتها الى ما قبلها ولعل الحركه سوقف على وجود اللام الموقف على حذف الهمزه

الاله المعبود بالحق ثم جعل علما اى بعد حذف الهمزة وما قبله فصيل الاله المعرف باللام من الاسماء الغالبة لكن لا الى حد العلمية وقيل هو ايضا علم له بالغلبة لكن اريد تاكيد الاختصاص بالتعيين فحذفت الهمزة وصار الله محذوف الهمزة مختصا بالمعبود بالحق حالة قبل حذف الهمزة وبعده علم لتلك الذات المعينة الا انه قبل الحذف طلق على غيره اطلاقا شايعا على غير الثريا لكوكب الغلبة كعقيد وبعده لم يطلق على غيره اصلا فيكون الغلبة بالقدرة

قوله لما ان واو التوحيد اى كب دلالة اللفظ قوله صح ان يكون الله بمعنى المعبود بالحق اى بقدرته الحكام قال المراد والجواب انما هو فى المعبود بالحق وهو المقصور بحصر الوجود فيه لكن هذه المعبودات الباطلة خلافا لما فى شرح الكشاف من ان الالف واللام فى المعبود المطلق والالف واللام بالتعريف بمعنى المعبود بالحق فانه هنا كما يصدق بذلك المعنى بحسب الوضع قوله فى الوجود او موجود استدراك الى خبر لا محذوف والا لكان قولك لا اله الا الله قولا بلا عمل اذ لم يجعل الله خبر الا لات الملغى عن نفى الوجود عن الالهة سوى الله تعالى على نفى مغايرة الله عن كل الهة وهو الذى يفيده الاستثناء المفرغ الواقع موقع الخبر كما لا يخفى واعلم ان تعدد الخبر فى الامكان او ممكن مع ان فيه رد الخطار المسركى فى اعتقاد تعدد الالهة على وجه بليغ وهو سلوك الطريق البرهانية بيانه لان نفى الامكان يستلزم نفى الوجود بدون العكس لان المقصود بكلمة التوحيد هو اثبات الوجود له تعالى ونفيه عن الغير وانبات الامكان لا يستلزم اثبات الوجود فان قلت الكلام لا يفيد الامكان عن غيره تعالى فقلت ذلك النفى مستدل عليه بدلايل اخر وليس المقصود بالبيان هنا على ان المتكلمين لا يدعون امكان غيره تعالى بدون الوجود قوله كما فى الالفاظ الصالحة للمدح او الذم توضيح الالقاب جاء كزيد ليس بمخصص بل للكشف والتوضيح لان اللقب علم يشعر بمدح او ذم مقصود منه قطعا واما الكنية فهو علم صدر بان

ابوه او ما شابهه من الاعلام كابى اسماء وابى العرق من اللقب او الكنية بالحيثية واشعاره ببعض الكنايا بالمدح او الذم كابى الفضل وابى الجهل لا بغير قوله وهى فى العرف ابتدا الى لهب غير الاسلوب لان العلم ههنا مضاف اليه فى اللفظ والتمثيل مجرد وكون المقام مقام كناية وقيل لفظ ابى مقحم والعلم مسند اليه فالجملة منكر جنسى مبنى لانه جنسى فى يدى الا جنسى للتاويل كانه قيل اى جنسى قوله استقال من الملزوم الى اللازم لكن المنتقل عنه معنى مجازى للفظ اذ ليس معنى الى لهب بحسب الوضع بل والده وسيجى فى فن البيان انشاء الله ان الكناية قد يكون مبنية على المجاز وبالعكس قوله اى هو بحسب الوضع الاول دون الكناية اعنى العلمى قال السيد فى شرح المفتاح فى قوله تعالى تبت يدا ابى لهب لم يطلق الاسم الاعم الشخصى المسمى بابى لهب لكن لينتقل منه الى ملازمه كلهب لينتقل منه الى الجهنمى هذه عبارته فى ذلك الشرح وظاهره لا يناسب قوله ههنا وهذا اللزوم اى هو بحسب الوضع الاول دون الكناية فان اللزوم على ما ذكره مشاركة بحسب الوضع الكناية لكن بوسط الوضع الاول فحينئذ ان يحمل قوله ههنا اى هو بحسب الوضع الاول على الحصر الاضافى ليلايم كلامه اى ليس اللزوم بحسب الوضع العلمى فقط بل بحسب الوضع الاضافى ايضا فحينئذ ان يلاحظ الوضع الاضافى ثم هذا مبنى على ما هو الظاهر من انشاء الاستعارة اى لهب يكون جهنميا ما لم يمنع المانع الاضافى اعنى ملازمة اللهب الجهنمى واما اذا جوز الاستعارة المذكورة مع قطع النظر عن المانع الاضافى كما يظهر مما علم مما قررناه الفاضل المدقق الملا اصيانى الى توسيط الوضع الاضافى قوله وكتب ان يعلم ان ابا لهب انما يستعمل ههنا فى الشخص المسمى به لينتقل به الى الجهنمى فى الوسط ملاحظة الوضع الاضافى على ما عرفت مما ذكره فى شرح المفتاح فلا تغفر قوله ساقى الاذان هذا اللزوم ما واعترض عليهم شرطو فى الكناية ان يكون الملزم مقصودا من الملزوم الكنائى هو الملزم الاصلى وسيلة اليه والتزام كون الشخص المسمى بابى لهب جهنميا

ووصف كونه جهتيا هو المعتبر الاصلي ومناط النفي والاثبات بعيد جدا واجيب
بان توهم البعد انما يتأتى من الغفلة عن وجه العدول عن الاسم الى الكنية فلا حاجة الى
ان يقال ان الوصف عند اطلاقه على الشخص من قبيل مستتبعات التراكيب واطلاق
الكناية عليه على سبيل التشبيه واستعمال الكنية في مجرد معنى الخفاء فتأمل ثم على ما
يجب وهو ان قوله وكان ليعلم يناقض ما صرح به في البيان في اثناء تحقيق حواله الضمير
المذكوره في تعريف الحقيقة من ان القول بكون الكناية حقيقة غير صحيح لان الكناية تستعمل
في الموضوع له والحق ان الذي ذكر في شرح المفتاح في مفتتح الاصل الثالث من علم البيان
ان الوهم في تعريف الكناية احد امرين اما ان استعمال اللفظ في غير الموضوع له مع جواز
ارادة الموضوع له وثانيهما ان استعمال اللفظ في الموضوع له لكن لا بكون مقصودا
بل يستعمل منه الى غير الموضوع له اللازم المقصود فما ذكره الشارح في الشرح مبني على الثاني
والمذهب الاول بناء على ان المحمول اليه كانت رديفة المنتبه في بيت الكناية من هذا الكتاب
وما ذكره في قوله وما كنى به عن شيء الخ قوله او ايهام استلزامه ذكر
الشيء في شرح المفتاح ان الاحسن ترك الايهام الى الاعلام ونحوه وعليه اطبقوا شراحه
وفيه بحث اذ في لفظ الايهام كما سيشير اليه مفقوده في لفظ الاعلام ومعنى الايهام الى
ان الترك والاستلزام قد يكونان من نفس الاعراض المطلوبة بالذكر والاحوال المقتضية
لم كيت يكفي في اقتضاء الذكر ايهامها حتى يصح الحكم في الاعلام ونحوه بالطريق
الاولى ولو تدل لفظ الايهام بالاعلام لفات هذا الايهام قوله وغيرذلك مما يناسب
اعتباره مثل التنبيه على غباوة المخاطب بانه لا يعرف عنه المسند اليه الا باسم
الذي يخصه قوله لان المخاطب يعرف بدليل قوله ما العدد والعين بمشارة الى ان التعريف
انما هو بحسب معرفة المخاطب ولذا قال الاولى المعرفة ما يعرفه المخاطب قوله
ثم الموصول وذو واللام سواء خلافا لابن كيسان وابن السراج وقالا ذو اللام اعرف

الايهام

من الموصول عندهما وللكوفيين فعندهم الموصول اعرف من ذي اللام قوله ولذا صح
صلة الذي لوسوس الخ هذا انما يدل على ان الموصول ليس باعرف من ذي اللام بناء
على ما تقدم من ان الموصوف لا يدان يكون اعرف من الصفة او مساويا لها ولا يمتنع
ان تكون ذي اللام كما هو مذهب ابن كيسان وابن السراج وكانه بنى الكلام على ان
المقام انما يقتضي ان يعرف فيه ذي اللام من الموصول ظاهرا ولم ينقل بناء على خلاف الكوفيين
بالآية ناظرا اليه قوله وتعريف المضاف كتعريف المضاف اليه خلافا للمبرد
تعريف المضاف المحض من تعريف المضاف اليه عنده لانه يكتسي منه ولذا الوصف
المضاف الى المضمر والوصف المضمر قوله فانه وان تخصص يكون معرفا بالك اشاره
الى انه لا يلزم في التخصيص ان يصير جزئيا حقيقيا ثم بل يحصل بنقص الشيوع قوله
لان موضوع لان لا تخصيص فيه اي لم يعتبر في اصل وضعه التخصيص وان عارضه
تخصص بحسب العارض كما في الصورة المذكوره قوله لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة
سوى الصلة الكلام على تقدير اقتضاء المقام ذكر المسند اليه معرفه والمقتضي تعيين وجه
التعريف كما اشار اليه السيد في مفتاح البحث فلا يرد ان تقاجا ان كمل لك الجمل صفة
للمذكر فلا يتضمن الموصول ثم الرجحان في الجملة كاف في المقتضي فلا يتوجه ان ما ذكر
لا يقتضي كون المسند اليه موصولا لجواز ان يكون ما كرى عليه الموصول نحو الرجل الذي
قدم عليك كريم اذ ذكر الموصول لما كان لازما فالاقتصار عليه مع انه يقتضي
ارجح على ان اخراج الموصول لا يحالة اما يكون على قسم من اقسام المعرفة غير الموصول
فلذا انما يتم اذا اقتضى المقام خصوصيته وذلك التقسيم والمفروض عدمه كما لا يخفى فتدبر
قوله الذي كان مقامه امس رجل عالم بتتبع مثل قولنا مصاحبنا امس رجل عالم فلا يرد
سؤاله آخر يرجح طريق الموصولية اذ الظاهر ان المقتضي اما موجب او مرجح ولا يكفي مجرد
الملاءمة والمناسبة قوله الذي في ديار لا اعرفهم او لا تعرفهم هذا المثال ظاهر
الكفاية

فی عدم علمها معا وان جاز ان یلاحظ فیه تاره عدم علم المتکلم فقط وتاره عدم علمها
کما مضی عنه الجزء الاولی ان یعلل عدم علم المتکلم لعوکک الذی کانوا معک لا اعرفهم
قوله لقله جدوی ای یعنی ان مثل هذا الکلام تاره یکون قلیل الجدوی بالنظر الی الافاده
وتاره قلیلا فی نفسه یلحق بالعدم واما لم یعلل عدم التعرض لما ذکرنا بانه اذا لم
یکن للمتکلم علم بغیر الصله لا یاتی منه الحکم علی الموصول والا کان الشیء معلوم الثبوت
لان المراد بالاحوال التی فرضنا انتفاء علم المتکلم بها التی یصح اعتبارها فی جانب
المسند الیه لتعیینه عند افاده الحکم للحکم طبعا ومعلوم الجزء لا یصلح ان یجعل عنوانا للموضوع
والا لانعکس الحمل فتدبر قوله او استهجان التصریح بالاسم فیه اشاره الی ان المراد
بالغرض ما یکون باعثا علی ایراد الموصول سواء کان عاریا عن قصد حصولها وفایدة
یترتب علیه کزیادة التقریر او لم یکن کذا ومهما یکن فمجرد استهجان التصریح
بالاسم لا یفید اختیار الموصولیه لجواز ان یعبر عنه بطریق آخر لا استهجان فیه فلا
منه انضمام شیء الی الاستهجان لیترجح الموصولیه علی ما سواها من الطرق نعم قد ذکر رحمه الله
فی شرح المفتاح ان الاقتضاء متحقق بمجرد الملابسه والمناسبه فلا تزاحم فی المضمر والمضاف
لکن لا یخفی ان المناسبات لا یطلق الاقتضاء الا اذا کان المضمر رجحان فی الجمله کما
مر منا فی تعلیقاتنا علی المختصر ان المسند الیه ان المضمر اهم من الموصوف المدح اللهم الا ان
یکتفی بالرجحان بالاضافه فلکل کان الجمله اکثر کان الاقتضاء اتم واوفر قوله ای التقدیر
الغرض ما وجد لعدم علی الوجهین الآخرین ان المتضمن للکلام هو الغرض المسوق له
وکل من المسند والمسند الیه لافاده ذلک المتضمن محل التقریر علی تقدیرین اولی فلیه
واورد علیه شرح وهی ان رجلا اقعد عند شریح لیبنی ثم انکر فقال له شریح سنهد علیک
ای افت حالتک انتر شریح الطویل لیعدل عن التصریح بنسبته الحماقه الی المنکر لئلا
الانکار بعد الاقرار ردا خالا للعنق فی رتبه الکذب فهذه الحکایه متعلقه باستهجان
متعلق

الرضیف ثم بریر یجدد

ولقد نهزت مع الغواة بدلوهم — واسمت سرح اللحظ حیث استام
حرکت — جمع غاو بمعنی — جراثیم — الامرعی النظر

التصریح فان جعلت الآیه مثالا لزیادة التقریر والاستهجان معا کان نظم الکلام
رصینا ولا خصصت بزیادة التقریر کما توهم وقع بین الحکایه ومتعلقها فاصل
اجنبی ان قلت لیس فی لفظ زیادتی استهجان فکیف یصح جعل الآیه مثالا له قلت
المستهجن هو صریح اسم المراة فی الحکم بالمراودة والاحتیال فی طلب المواقعه قوله
ولقد نهزت الخ ای نهزت بالدلو التی ضربت بها الماری البئر وحرکتها
لیملی والغواة جمع غاو وهو الضال والاسامه اخراج الماشیه الی المرعی والسرح
المال السائم واللحظ النظر السریع الی ما وقع القصد علیه من قولهم امر سریع ای
سریع کذا فی الدیوان وفی الصحاح وناقه سرحه ای سریعه والعصاره بضم العین
والصاد المهمله ما یسیل من عصیر العنب ونحوه والمراد الماصل والملاصه والاثام
جمع الاثم کذا فی الدیوان وفی الصحاح انه جزاء الاثم وحاصل المعنی صادفت
مع الغواة واسمعت فی تحصیل لذات هوی النفس حتی بلغت اقصی ما بلغ الانسان
فی شبابه فظفرت وفقت ان حاصل ما سعیت کان اثما وضلالا وذنبا
ووبالا قوله ان الذین ترونهم الخ ترونهم بضم التاء الخطاب من الاراده التی تتعدی
الی ثلاثه مفاعیل وهو الرویه وهو الاظهر درایه ایضا وان جاز الفتح بان یکون
بمعنی الاعتقاد والتخیل بالجبه الانسان من شده الغیظ وحراره العطش
ویطلق فی اللغه الاتلاف علی الوجه اللائق بما تعلق به اما حتفی او عباره عن هلاک
الامر الخ او عوارض النفس کالامراض علی سبیل المجاز فاشار الی الاول بقوله ای
تهلکوا والی الثانی بقوله او تصابوا قوله وجوابه ان العرف والذوق لا یقتضیان
التنبیه علی الخطاء الذی ذکر بل هو اما ان یحصل من ذکر النفس المتعرض بالخطاء اذ لیفهم
الموضع الخطاء المراد طی هذا النفس من مثل هذا الکلام وعاکلا السدرین الاضافی والردع
کفی الایجاز وحینئذ الاشاره مع اثبات التنبیه المذکور مندفع واما ان یحصل من مجموع

فالهلاک ای

عن اعتراض البعض

159

الكلام فيرد عليه ان الكلام في معنى الموصولية وبعضها تعالى في معنى الكلام الذي فيه الموصول قوله الى وجه بناء الخبر ظاهر قوله وبنا ستأتي فان فيه ايماء الى الخبر الطلبي عليه ام من ضمن العقاب ونظايره يدل على ان المراد بهذا الى وجه بناء الخبر الطلبي واما قوله البناء اشارة الى ان ايراد الموصول الى الخبر فيه حيث ايراد المتكلم وبناءه اياه عليه كما قيل مثله في تعريف العلم بحصول صورة الشيء قوله كالارصاد في علم البديع وهو ان يجعل قبل التعريض الفقرة او البيت ما يرشح يدل عليه اذا عرفت الروي نحو قوله تم وما طلتام ولكن كان الشتم يطلون قوله الى التعريض بالتعظيم اي التعريض عليه فاضل الحسني بان حصول هذه الفائدة التي جعل الايجاز ذريعة اليها يحصل بلا ايجاز بالمعنى المذكور كما اذا اقتصر الموصول ويدل الجملة الاسمية بالفعلية فلا يستقيم جعله ذريعة اليها اجيب بان هذه الفائدة مما يحكى تحصيلها من مجموع الكلام ومن نفس الموصول مع صلته والاول هو المستغنى عنه باعتبار الايجاز والثاني هو الموقوف على اعتبار الايجاز وقطع مثله بعظيم شعيب عليه السلام على وجه التعريض يحصل من مجموع الكلام اعني من نسبة الخبر الى المذكر به ولا حاجة في ذلك الى اعتبار الايجاز ومن نفس الموصول ايضا بان يعتبر ايجازه الى ان الجزم بحسن الخشية والخسران فيتوسل بذلك الى التعريض بتعظيم ولو لم يعتبر هذا الايجاز لم يمكن لك ان تصل اليه من نفس الموصول كما لا يخفى ولا يمكن ان الكلام في الموصول الى صوصية لا مجموع الكلام الذي يكون الموصول احد جملته فاندفع الاعتراض قوله فانه يشكل عليه الامر في كون الذي سمكها اجاب عنه الفاضل المحشي بان مراده من العلة علة الاسناد الخبر الى المبتدا لا وبناءه عليه لا علة يتوقف عليها الاسناد كما فصله وفيه بحث اما اولا فلان ان اريد بالايجاز الى علة بناء الخبر الايجاز الى ذات العلة ففيه انها مصرح بها فلا يحسن الايجاز وان اريد الايجاز الى عليتها من جهة ترتيب الحكم على المشتق وما في حكمه بقيد عليته للاخذ ففيه ان ذلك الترتيب انما يدل على عليته للاخذ لثبوت الخبر للانبات

الخبر ان

وبسناده على انه يفوت ح حصل الايجاز فذريعة الى التعظيم مسلما لان التعظيم انما يتوصل اليه مذكرا العلة كما اعترف به نفسه سواء اومئ الى العلية ام لا واما ثانيا فلان الظاهر ان الباعث في نظم الاخبار بقط الخبر في قوله تعالى ان الذين يستكبرون الآية بيان سوء عاقبة المستكبرين ومن قول الشاعر ان الذي سمك السماء الخ بيان رفعة شان الشاعر وهذا في البواقي لانه لا لاحظ المتكلم استكبار الكفار رغبت محمد ذلك على ربط دخول جهنم بهم ولا لاحظ سمك السماء حمل محمد ذلك على ربط بناء بيت الشرف لهان هذا بعيد جدا كما لا يخفى على المنصف فتامل قوله ومن الناس من اقتفى اثره اراد به العلامة الزمخشري وقد نبهناك في اوايل تعليم الاسناد الى الحقيقة والمجاز ان الذي الحقق يعتبر في مثل هذا التركيب مضمون الجار والمجرور مبتدا وما بعده خبرا اي بعض الناس يقول كذا او بالعكس حتى يرد انه لا يتصور عقيل هذا الاخبار رفاية ويمكن ان يجاب عن هذا الخلل بوجه آخر وهو ان الاخبار بالبعضية للتعجب واستعظام ان يخفى بعض من الناس بالبناء للمفعول بانتباع غيره في مثل هذا الكلام فاذا فيما في الاذهان بحيث كان معنى ان لا يعد من الناس بخلاف حق حسبان الناس لكن لو سلم صحة هذا التوجيه لا يطرد في جميع المواضع كما لا يخفى بخلاف التوجيه الذي ذكره الخ قوله وسوق الكلام يأبى عن فساد هذا الرأي اذ ايثار لفظ هم واسم الاشارة القريبة في قوله ثم يتفرع على هذا بعد الاشارة البعيدة في قوله وان يومي بذلك الى جعل المسند اليه موصولا يكاد يصرح بالاشارة الى الايجاز قوله الى محسوس غير شاهد فيه اشارة الى ان حق الترتيب تقديم المحسوس على الشاهد وان تابع القوم في العكس حيث قال الى شاهد محسوس وقد نبه بتقديم الشاهد على انه يكفي وحده لاستدلال على معنى المحسوس ثم ذكر المحسوس حتما للتوهم ان يراد بالشاهد هذا المعلوم يقينا لكثرة استعماله فيه ولو مجازا قوله واما الغرض الموجب لهذا الترجيح فقد ذكر واورد عليه ان كل ما اشار اليه الملخص غرض مرجح لا موجب

نعم قد اشار الى نكته في آخر البحث حيث قال اولا انه لا يكون طريقا الى احضاره كما الاشاره الى الغرض الموجب وعلى ان يبقى قصد اكمل التميز غرض موجب فتامل

قوله من نسل شيبان شيبان بن ثعلبة بن ذهل كذا في القاموس والاكمال في الصحاح وشيبان حي من بكر وهما شيبانان شيبان بن ثعلبة وشيبان بن ذهل بن ثعلبة الاكبر اي جني في التثنية على مشكل الحال ان يكون وزن شيبان فعلانا من شاب يشيب او ان يكون فيعلان من شاب ينشوب بحذف الواو وقلبها ياء كما في ميت وميت كم قوله من نسل شيبان الجار والمجرور اما حال على سبيل التداخل والترادف واما جعل ظرفا لغوا متعلقا بغرد اي متميزا منهم فليس بحسن لان مقام المدح يقتضي ان ينتبذ للممدوح الغرد به في المحاسن بالتعيين الى كافة الناس لا بالتعيين الى نسل شيبان قوله فقط كما لا يخفى الا ان معنى الكلام على ادعاء اشتهار ان نسل شيبان مختار عن سوائر الناس بالمحاسن فتدبر قوله وما شجرتان بالبادية يعني ان في العالم نسلا شجران يسمى الفضال بتخفيف اللام والسلم نوعان من الشجر والمفرد الفضاة والسلمة اياما كان المراد بالفضال والسلم اللذين حكم على نسل شيبان بانهم متميزون بينهما فرد ان من ذينك النوعين يعني انهم كانوا كذلك في نفس الامر وبخبر اذا كما تقول رايت رجلا اذا رايت زيدا قوله وعلم المعاني حيث انه بالقياس الى البعد والتوسط ان صلت داخلة في معاني اسماء الاشارة كان هذا الجنا لغويا وان ذكر توطيه لما يتفرع عليه من مباحث الخواص وان صلت خارجة عنها يقصد بها البلغاء بحسب مناسبة الالفاظ في قلة الحروف والكثرة والتوسط كان من علم المعاني قوله وعلم المعاني من حيث ادائه يميل هذا هو الحق واما ذكره الفاضل المحشي من ان ذلك خارج فالالفاظ كلها فجوابه التزام ولا ضير اذ لا يرى انهم يجعلون اعني عليه المسند اليه وتعريفه بغيره وتنكيره وجميع ذلك يدل على معانيه بطريق الوضع الا ان اذا اعتبر فيها ما ذكره الخ

التقريب

قيل عليه ان الذين يومنون هم

من الاعتبار وحصل امر زايد على الوضع يتعلق به نظر علم المعاني فتامل قوله عقب اشار اليه هو الذين يومنون من جملة ما يدل على الاوصاف فلا يناسب ان يجعل مشارا اليه لعدم صحة التعريف بل المناسب ان يقول وهم المتقون اجيب بان المراد ذات الموصول من غير ملاحظة عنوان الصلة لعروضه عند الاتيان من جملة الاوصاف التي عقب بها المشار اليه واعلم ان يعبر عن تلك الذوات بمعنى الموصول لتصح ذكره بدون الصلة واما عدم جعل المشار اليه هو المتقين بناء على ان الذين يومنون مما يمكن ان يجعل منقطعا عن المتقين على سبيل الاستيناف مرفوعا بالابتداء مخبرا عنه بما ولكنك على هذا وان كان جاريا عليه كما ذكر في الكشاف في التفسير الا انه يحسن ان يجعل الاشارة الى العنصر الاول فليس فيه كثير لان المراد بالمشار اليه هو المعنى الذي اشير باسم الاشارة الى المعنى كما مر عند قوله عقب المشار اليه بما اوصاف وذلك المعنى هو معنى الذين يومنون لا معنى المتقين وان الحذاق الواقع ذاتا فليتامل قوله او لنحو ذلك مثل ان يقيد به سوء ذكاء المخاطب وقوة ادراكه كقولك في مسئلة تحير فيها العقول هذه المسئلة تحقق عندك بشير الان المسئلة التي يتحير فيها العقول كالمحسوس المشاهد عندك ونحو ذلك قال الشيخ في شرح المفتاح ومما يجب التنبيه له ان ما يورد في امثال هذه المقامات من الايات والابيات امثلة لا شواهد حتى يتوهم ما جمال الغرض انه لا امتناع في جمع مثال واحد بين كثير من اللطايف والاغراض فان مبنى تلك الامثلة آت وكون التراكيب لما يذكر من الاغراض على محرد المناسبات والا فحق البيان ان المقصود المتكلم ما نسب الله من الاعتبارات فليحافظ على هذه النكت فلها مواضع تقع قوله واحدا كان او اثنين الظاهر انه اراد فردا او اكثر او افرادا كما يدل عليه قوله في شرح المفتاح واما على حصة معينة من الصنف فردا او فردين او اكثر ففيه

ساحة اذ الظاهر ان الفرد هو المركب من الطبيعة الكلية وما ينظم اليها من التشخص لان الحصة المقدر وضعه لا الان يحمل الحصة فيما سبق على المجموع المركب مجازا من قبيل اطلاق اسم الجزء على الكل اذ قد تقدر ان المعهود في العهد الخارجي هي الحصة مع العوارض المشخصة لا السابح في قوله واحدا كان قوله كناية هذا من باب اقتسام الكناية المصطلح وهو الكناية المطلوب بها غير صفة ولا نسبة وهو ان يتعين في صفة من الصفات اختصاص موصوف معين فيعبر تلك الصفة ليتوصل بها الى الموصوف فان التعبير عن الصفات المختصة بالذكر كما اشار اليه بقوله لكن التحرير اذا كان للذكور يعني اذا كان التحرير متعلقا بالذكور علم ان مطلوبا كان هو الذكر وهو ليس بمذكور صريحا بل ذكر ملزومه وهو التحرير قوله او الاشارة الى معنى الصفة ومفهوم المسمى الاضافة اما من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف او بيانية اي مفهوم هو مسمى الاسم المجرد عن اللام ثم اقتضاء الاشارة الى معنى الصفة التعريف باللام اعا يظهر اذا لم يوضع على الجنس والا فقيد ايضا اشارة الى معنى الصفة لكن بحسب اللفظ لا الاله قوله يعني يطلق المعرف باللام الخ دفع ما يتبادر من ظاهر قول المصنف وتدل على الواحد الخ من ان المعرف بلام الجنس في العهد الذهني مستعمل في مجموع الماهية والعوارض فهو من قبيل اطلاق العام وارادة الخاص ووجه الدفع ظاهر من كلامه قوله والمثنى اما على صيغة اسم الفاعل من الاتحاد بالفاء والدال المهملتين كما ينبئ عنه قوله فجاء التعدد باعتبار الوجود او على صيغة المفعول من الاتحاد بالمعجمتين والمعنى واضح بقي ههنا بحث وهو ان مدلول اللام لما كان هو المفرد المنتشر عند الكل كما سيصرح به ولا شك ان مدلول اللام هو الاشارة الى مدخولها صح الاشارة بنفس الكلمة الى المفرد المنتشر واطلاق المعرف باللام عليه من حيث هو حقيقة فاي حاجة الى ما ذكره منا لقرينة فتامل قوله فجاء التعدد باعتبار الوجود اما فجاء التعدد باعتبار ان المراد المفرد المنتشر الذي يصح ان يكون هذا وذاك لا المبهم

المشخص

والمعرف
كالبشر به لعط الانضاج حيث قال
باللام عدة باق لواحد اعتبارا عهديته
في الذهن بعد ان قال وان كان باللام
فما للاشارة الى معهود بينك وبين
من طلبك وانما للارادة على تكلف

قوله

المشخص قوله حتى تكلفوا بما تكلفوا حيث قالوا الحضور الذهني معتبر في المعرف دون المنكر وقيل حيث اولوا المعارف ما وقع صفة لما من الجمل قوله بعامل معامل النكرة كثيرا واعلم ان المصادر التي فيها تاء الوحدة كذكرى ورجعى وبشرى اذا عرفت بلام الجنس وقصد بها الى الماهية من حيث هي لا فرق بين معرفها ومنكرها الا باعتبار ان في المعرف اشارة الى حضور ما دون المنكر على قياس ما سبق في اسم الجنس المنكر والمعرف بلام العهد الذهني فكما يجوز ان يعامل المعرف اذا اريد به الفرد المنتشر معاملة النكرة كما هو المشهور ينبغي ان يجوز ذلك في هذه المصادر الان ورودها في الاستعمال غير منحصر على خلاف الاول فانه مشهور قوله ولعدم امر على التبيين يستثنى ان تمضيت ثم قلت لا يعنيني ثم حرف عطف اذا لحقها علامة التانيث كيقوم بعطف الجمل وقوله لا يعنيني عن لا يريد في بل يريد غيري من عناه اي قصده واراده اولا يعنى الاشتغال به والاهتمام منه من عناني الامر اي اهمني وفاده ثم في البيت بيان تفاصيل الامرين اعني الدور والملال والامضاء كان الثاني اعظم من الاول لشبهها بالتباعد ما بينهما في الفضل بتباعد ما بين الدنس والوقت قوله لا توقيت فيه اي لا تعيين مثال وقت اذا حدد وعين فان تعيين الحوادث بالاوقات وحاصل المعنى انه لم يرد بالذين انعمت عليهم قوما باعيانهم فصح توصيفه بغير مع كونه نكرة وان كان مضافا الى المعرفة لتوغله في الابهام وقد يجعل غير معرفة بناء على استتار المنعم عليه بعبارته للمغضوب عليهم فيعرف حكما فتوك عنك بالجر على الكسر في هذا الوجه يصح جعله وصفا للموصول سواء كان فيه توقيت ام لا قوله هذا نقل حصة حصة خبر مبتدا محذوف والجملة عطف على مقدر اي ليس هو مجازا كما قيل بل هو حقيقة واعترض عليه بان الموضوع له الماهية المطلقة والمستعمل فيه هو الماهية المخلوطة ولا شك في تغاير هما فينبغي ان يكون مجازا واجيب بان الموضوع له هو الماهية المطلقة لا بشرط شئ وهي بمعنى في ضمن الماهية المخلوطة فالمستعمل فيه ليس الا الماهية

لا بشرط شئ والفرد المنتشر انما فهم من القرينة وانما سمي معهودا باعتبار مطابقته للعلم
المعهود فلم عهديه بهذا الاعتبار فسمي معهودا ذهنيا هذا قوله وسلمه كل معتاقا له
نكره مضافا حال من كل لا ره فاعله في المعنى اى عاتله كل هذا على مذهب الجمهور واما اذا
جوز الحال من جز المبتداء فالامر ظاهر وفايدة التقييد انه اذا كان مضافا الى المعرفة كان العام
كونه لاحظ الاجزاء لا الافراد كما سياتي انشاء الله تعالى قوله وجوابه ان الاضافة كان
الاظهر ان يقول في جواب التمسك كي ان اردت بعدم التميز عن تعريف العهد عدم الامتياز
مطلقا فالملازمة ممنوعة كيف والمشار اليه في احدهما هو الجميع وفي الاخر الحصة وان اردت
عدم الامتياز في معنى التعريف فانتفاء التالي مم وكيف الامتياز في معنى التعريف
ولا معنى للتعريف الا التعيين والاشارة الا ان الى المعنى سلك جادة التحقيق
وسكت عن الترديد اعتمادا على ظهورانهم ما ادعوا التعرف بهما الا بحسب الاضافة حيث
قسموا التعريف الى تعريف الجنس وتعريف العهد وبينوا الحصر فيهما بان المشار اليه
ان كان هو الحصة فتعريف العهد وان كان الحقيقة فتعريف الحقيقة فكانه جعل عدم
بطلان التالي على التالي ظاهرا مفروغا عنه ولذا لم يتعرض له وبهذا ظهران اعتراض
الفاضل المحشي ليس بقوي فتامل قوله وبهذا المعنى غير معتبر اورد التعرف بين المعرفة
والنكرة مع انه بصدد التعرف بين المعرفتين اشارة الى سؤال جواب مقدر وهو
انه لما كان الحضور الذهني غير معتبر في اسماء الاجناس ومعتبرا في المعرف بلام الحقيقة
لم يحز دخول لام الحقيقة عليها لانه جمع بين المتنافيين فاشار الى دفعه بان عدم
اعتبار الحضور واعتبار عدمه لا غير قوله واستغراق المفرد اشمل قد سبق تصريح
الى بان اضافة المصدر يفيد الحصر وحق مناك ان مبناه لكونها المصدر المضاف من
صيغ العموم فهذه القضية كلية لا مهملة كما توهم وبذلك تبين وجه الاعتراض الاتي لم عبارة
المتاخرين مشعرة بحريه الحكم حيث قال واستغراق المفرد يكون اشمل كما حققه الى هناك

لا اعتبار عدمه واعتبار
الماهية من حيث هي

ومن لم يفرق العبارتين فقد قال ما قال قوله بدليل صحة الاستثناء المتصل في البيت
على ذكر الجمع لانفهام حال المثنى منه ولم يعكس لان الجمع قد يطلق على الاثنين مثل وقد
صغت قلوبكما بخلاف العكس قوله يا اهل ذا المعنى وقيم شرا ره ولا تقسم ما
يصم هذا المعنى المنزل ووقيم على صيغة المجهول اى حفظتم والمعنى يا اهل هذا المنزل وقلم
الله من جميع الشرور وعموم الشر بناء على تاويل وقيم بالنفي اي لا اصابكم والتعويذ
المشعر بذلك اعادة النفي في قوله ولا يقيم قوله او معدرة نحو لا رجل في الدار
اشارة الى ما ذكر النحاة بناء واسم لا منه اذا كان مفردا من ان متضمن للحرف اعني
من وبهذا ظهر ان لا المشبهة بليس بمعنى الاستغراق كما نقله في الكشاف وان يقيد
لا التي لنفي الجنس في قوله واعا اورد البيت للاحتراز عنها قوله ولقايل ان يقول لو تم
قد تحققت ان القضية السابقة ظاهرة في الكلية وان الاعتراض مبني عليه وفي قوله لو تم
اشارة الى منع كفاية الفاضل المحشي مونة تقدير وقد تعرر المنع المشار اليه بوجه
آخر وهو ان ان اريد ان رجلا ورجالا عاما فسقوط الفاد والا لكان لا رجل ولا
رجال لنفي العام وان اريد ان نفي رجل ورجال عاما فلا يلزم الا ان يكون نفي المفرد
اشمل من الجمع ولما كان جوابه ظاهرا بان يقال المراد ان رجلا ورجالا اطنفيين عاما
في حكم النفي والمفرد اعم واشمل بمعنى انه يتناول في حكم النفي ما لا يتناوله الجمع فيه بادر
الاسليم ولم يصرح بالنفي قوله ولهذا صح بلا خلاف حاء الى القوم الى قوله مع امتناع
حاني كل حاءة فيجب لان المجتمعين من النحاة جعلوا قولهم كل عشرة الا واحدا وقولهم
ضربت زيدا الا راسه من الاستثناء المتصل فيظهر بهذا انه لا يشترط في الاستثناء المتصل
كون المستثنى من افراد المستثنى منه بل يكفي كونه من اجزائه فلا يدل صحة استثناء الواحد
عن الجمع المعرف باللام الاستغراقية على افادته كل واحد واحد وبهذا ظهر ان امتناع المثال
المذكور ممنوع والا فلا بد من وجه الفرق بينه وبين المثالين اللذين جوز فيهما الاستثناء

فيه توجيه ص

وهو لا يستلزم ان يكون المفرد اشمل من الجمع ص

المتصل مع ان المستثنى لم يرد المستثنى منه فى شئ منهما وغايته ما يقال وجه الفرق
اما الحكم اما بالنظر الى اجزاء المستثنى منه او الى جزئياته فالاستثناء المتصل فى الاول
بالنسبة الى كون المستثنى جزءا وفى الثانى بالنسبة الى كونه جزئيا فوكل له على عشرة بالنظر
الى الاجزاء فيصح ان يقال الا واحدا على الاستثناء المتصل لان وكل جار فى كل جماعة
بالنظر الى الجزئيات فلا يصح الا زيدا على الاستثناء المتصل لان جرى الجماعة جماعة
فليتامل قوله قلنا لوسلم اشارة الى منع ما سبق من ان الجمع لا ينتفى الا باستيعاب
المجموع حتى ان من جاء فى الرجال جاء فى كل جمع ولعل وجهه ما اشار اليه الشريف
حيث قال هذا الجمع لستلزم تكرارا فى مفهوم الجمع المستغرق قال الله تعالى بكل ضاحكة
فيندرج فيه بنفسها وجزء من الاربعة والخمسة وما فوقها فيندرج فيه ايضا فى ضمنها فى كل
الكل من حيث هو كل جماعة فيكون معتبرا فى الجمع المستغرق فلو اعتبر كل واحد واحد منها
ايضا لكان تكرارا محضا ولذلك ترى الائمة يفسرون الجمع المستغرق اما بكل واحد
واحد واما بالمجموع من حيث هو مجموع هذا ما ذكره الفاضل المحشى فيجب لان مثل هذا
واقع فى التنزيل كقوله كل حزب بما لديهم فرحون وكلما القى فيها فوج وكلما دخلت امة
لعنت اختها الى غير ذلك فلا وجه للعدول والتفصيل ان يقال ان اريد بلزوم التكرار
فى مفهوم الجمع المستغرق لزومه فى اللفظ الذى فى ذهن الحاكم على معنى انه يلزم ان يلاحظ
الحاكم بثبوت الحكم للثلاثة مرارا متعددة تفصيلا فهو ممنوع وان اريد لزوم ثبوت
الحكم فى نفس الحكم الامر للثلاثة مرارا متعددة بحسب مقتضى اللفظ مع انه ليس كذلك فهو ايضا
ممنوع وان اراد ان لنا ان نعتبر دخول الثلاثة فى الحكم باعتبارات فلا يضر ولا يكون
باعثا للعدول عما هو ظاهر حاله فى الاستغراق على قياس حال الملوح على انه لا يجوز
ان يشترط عدم تداخل الجماعات واجزائها لئلا يلزم التكرار الذى ذكره فان قلت
لو كان مفهوم الجمع المستغرق كل جماعة جماعة فما معنى ان يقال جاء الرجل عند قولنا جاء
الرجال

الا فراد فى الثلثة ولست لوسلم نا فى حمل الجمع على الاستغراق فى الصورة المذكورة
لكان ما ذكرنا منافيا فى العبارة بتدفع بان يقال المراد جماعة لا جماعة خارجة عنها كما
صرحوا بمثله فى تعريف العلة التامة بمجموع ما توقف عليه الشئ مع جواز كونها بسيطة و
هذا القدر لا يعدل عن الظ قوله حتى يصح جاء فى جمع من الرجال بنصب يصح
على الغاية لدخول كل جمع فى الحكم باعتبار ثبوت الحكم لكل فرد قوله فظهر بطلان
ما ذكره صاحب المعالم قد مر جواب بان مراده ان لم يقل ومن العظام للا يتوهم
ان من قبيل اسناد الفعل الى الجمع بطريق التجوز على نحو فلان ركب الخيل وهو
فلان فتلوا زيدا فانه مجاز مشهور وتوسع شايع والاظهر فى الجواب ان يقال
مراد السكاكى ان الجمع المحلى باللام كثيرا ما يستعمل فى الكل من حيث هو كل ثم ومن
المجموع عبارة عن زوال قوة المجموع ولا شك انه يمكن بزوال قوة البعض فلو قيل
ومن العظام لم يحقق الشمول الا من الكل عظم بطريق القطع فليس مراده بالشمول
فى قوله لطلب يستحول الا من الشمول الحقيقى القطعى قوله غير مناسب للمقام لان
السامع مواظب تم قوله انه جمع ليتناول كل محسن اعترض عليه بان هذا التعليل
غير صحيح لان هذا التناول غير موجود فى المفرد المستغرق ايضا اجيب بان المراد
ليتناول تناولا ظاهرا ما فى صيغة الجمع من الاشارة الى العموم قوله لاحد من جملة
اى من اجناس جملة اذ لا يطلق العالم على كل فرد او نقول هذا المعنى انما استفيد
من خصوص الموضوع لا لان العالم الملقى على كل فرد بل لان عدم الظلم للحسن يستلزم
عدم الظلم لبعض من احاده قوله وبالجملة فالقول بان الجمع قيل عليه ان اراد ان
كل جمع كذلك فمم كيف وقد عرفت انه انما يستقيم فى المجموع الذى يستلزم ثبوت الحكم
لها ثبوت لكل من احاد مفرده وان اراد الجزئية فسلم لكنها عين مدعى صاحب
المفتاح فانه لا يدعى الا الجزئية والجواب انا نختار الثانى ونقول ليس الكلام ظاهرا

انظم ح

الى الرد على صاحب المفتاح بل على من حكم بان الجمع مطلقا لا يقتضى الا استيعاب الجموع
ولا ينافيه خروج الواحد والاثنين قوله نعم فرق بين المفرد والجمع المعرفين بلام الاستغراق والفرق الذى ابداه فى
حاشية التلويح بينهما ان اللام فى الذئب المذكور ليس للاستغراق وكيف يصح ارادة
الواحد من المفرد المستغرق فكان التقريب مجرد اطلاق لام الجنس على لام
الاستغراق والعهد فتامل قوله مجردا عن الدلالة اعترض عليه بان دلالة المفرد
على وحدة معناه بحسب الوضع ظاهرا اذا قيل لوصفه للمفرد المنتزع فالتعلق الذى
من المفرد الى الوحدة ضرورى بالنسبة الى العالم بالوضع فما معنى تجريد المفرد عن
الدلالة على معنى الوحدة واجيب بان معناه عدم اعتبار دلالته على معنى الوحدة
والاضافة فى انه على هذا التقدير لا يلزم الجمع بين المتنافيين فى الارادة بل فى الدلالة
والاكتفاء فيه عند قيام القرينة على تعيين المراد فقوله مجردا عن الدلالة معناه مجردا
عن اعتبار الدلالة على الوحدة ولا يلزم من عدم اعتبار الخلو عنها قوله للحفظ على
التناسق اللفظى المراد من التناسق اللفظى الواجب محافظته فى الصورة المذكورة
دلالة كل من القسمين على الجائع فلا يرد وصف اسماء الجموع كالقوم والرهط بالجمع
الصيغى قوله ولهذا امتنع وصف بنعت الجمع اى لكون المفرد المستغرق بمعنى
كل فرد لا مجموع الافراد ع ان هذا الامتناع بالنظر الى ظاهر ما يستفاد من
اللفظ واما بالنظر الى تضمن كل فرد فى الدلالة على كل الافراد فالقياس جواز وصف
بنعت الجمع مبنيا الى المعنى كما فى الاخبار مثل قوله لعم كل فى فلك يسبحون اللهم الا ان
يفرق بين الصفة والخبر فتامل قوله وان حكاه الاخفش نحو الدينار القفيز الدينار
اصله الدنار بالتضعيف تدليل حموه على ما يأتى وكذا الديباج اصله الدباج
ولذا جمع على ديابيج وقد اشير اليه فى الصحاح ومن قواعد هم قلب احد حرفى

التضعيف ياء اذا انكسر ما قبلها ووقع فى بناء مجهد وبهذا ظهر ان السينات
فى قول عمر وابن عبد العزيز لكاتبه وقد حكاه صاحب الكشاف طوال ليا واظهر السينات
ودور الميم جمع سنة السنين بناء على القاعدة المجهدة ولما لم يتبين شارحوه لهذه النكتة
الدقيقة صاروا الى المجاز وانت خبير بان المجاز مشروط بالقرينة الصارفة عن الحقيقة
والا ارتفع الوثوق قوله فلان الثوب ع الاسمال جمع سمل بالتحريك وهو الخلق
ثم لا يخفى عليك ان مثل هذا الاعتبار ممكن فى الدينار الصفر والدرهم البيض اضافة
كل دينار مثلا مشتملا على اجزاء وجوانب كل منها اصفر قوله لانها اظهر طريق اما
بان لا يكون السامع عارفا باسم العلم او يكون طريق الاضافة اظهر بالنسبة اليه ايضا
فان هواى اظهر من عبد الله ونحو مثلا قوله نحو حول جعرور عليه الدائر الخ اه
هو من شعر الحماسة قيل قال الابيات حين اخرج من السجن ليقتل والله اعلم وقوله مهوى
بلت يا آت لان اصله مهوى فبعد القلب والادغام على القاعدة المعروفة
اضيف الى ياء المتكلم والركب اسم جمع للراكب واليمانين جمع يمان بمعنى يمنى صرفت
احدى اليائين وعوضت عنها الالف المبسوطة وقد سبق الهوى على معناه الحسى
ولا يأول بالمهوى ويراد ان العرض سائر بالعرض حيث يسير محله القائم به وهو به
وهو القلب بسير متعلقه وهو المحبة فكانه قال روحى مع الركب اليمانين ذاهب وجسمى
بمكة موثق قوله لسان المضاف اليه والمضاف قدم المضاف اليه على المضاف
لكونه مقدما بحسب الاعتبار وان كان متاخرا فى الذكر الا يخفى ان هذا التعليل قد يوجد
فى غير صورة الاضافة كما فى قولك الذى هو عبد السلطان عندى وكذا فى نظيره
فالوجه ان يقال لا يترجح الاضافة الا بانضمام الاختصار اليه وانما اقتصر المصنف فى جانب
التحقير على مثال تحقير المضاف لانه مع ما سبق يستلزم بيان تحقير المضاف اليه وغيرها
واذا اطلق التحقير ولم يقيده لبنى منها فتامل قوله ومنه قولهم الانصار واله بولهم

طريقها تعرف المسند اليه بالاضافة

فصله عما قبله لان المضاف ليس بمسند اليه ثم قوله لاتضار ان كان في الاصل تضارر
على البناء للفاعل بمعنى تضر والياء من صله اى لايضر الوالدان بالولد بان يعرضا في
تعهده ما يقصر فيما ينبغي له فتوجه قوله فانه لما نهيت المراة عن ظلم زوجها
البار للسبب او بكونه نصارع على البناء للمفعول اى لاتضار زوجة زوجها بسبب ولدها
بان تطلب منه ما ليس بعدل من الرزق والكسوة ونحو ذلك ولا يضار زوج زوجته
بسبب ولده بان يمنعها شيئا مما وجب عليه من رزقها وكسوتها ونحو ذلك وبالنفي
المغني على كون البناء للمفعول نحو حببتم ان اضرار الزوج بالزوجة او بالعكس يسند الولد يؤدي
الى الاضرار بالولد قوله نحو ان رسولكم الذي ارسل اليكم لمجنون الاستهزاء يحصل من
الاضافة لعدم قول القائل بالكلام المذكور برسالته وجملة الموصول مع صلته موكدة له
كما لا يخفى قوله نحو كوكب الخرقاء تلميح الى قول الشاعر اذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة سهيل
اذاعت غزلها في القرايب الخرقاء المراة التي في عقلها خفة وبها حماقة وكانت هذه
الخرقاء امراة تضيع اوقاتها طول الصيف فاذا طلع سهيل وهو كوكب يقدر قطب
الجنوبي يطلع عند ابتداء البرد تنبهت لمجيء الشتاء وفرقت قطنها الذي يصير
غزلا فيما لا يؤل اليه في قرائبها السعداء الشعرة بالضم السحر سهيل رفع بدل
من كوكب او عطف بيان واذاعت عوض فرقت قوله اولانه لا طريق الى احضاره سوى
الاضافة قال بعض الافاضل المراد انه لا طريق حاضرا عندهم في ذلك الوقت سواه
ولا يلزم ان حضور طريق الاضافة يستلزم طريق الموصولية وان امكن فاندفع اعتراض
المؤذن في شرح المفتاح وهو الذي نقله الفاضل المحشي هنا وانت خبير بان البحث
في تراكيب البلغاء والقول بان طريق الاضافة يجوز ان يكون حاضرا عندهم دون
طريق الموصولية مما لا يكاد يصغى قوله وليس المراد بطالب العرف حاضر يمكن القاء
النظام فالمضاف محذوف اى عن احوال طالب العرف او لا مانع للجمع عن ذات

حضور ح المؤذني

الطالب ويمكن ان يجعل بمعنى في اى شان طالب العرف ثم وجه جعل التنكير في الثاني للتحقير
سالوك طريقة البرهمن في اداء بعض المقصد مع حسن مراعاة تنوين التعظيم بتنوين التحقير
وهو معنى كلا وجه لما ذكره بعض تلامذة الشيخ من ان الوجه حمله على ظاهره حتى يكون
منطوقه الصح الاتفاء الواجب مطلقا عظيما كان او حقيرا لوقوع النكرة في سياق
النفي قوله او التقليل نحو ورضوان من الله اكبر قيل الاولى ان التنكير في رضوان للتعظيم
وهو مبتدا واكبر نعت له والخبر محذوف اى رضوان لهم اكبر والجملة عطف على جملة
وعد الله المؤمنين والمؤمنات اكبر وذلك لان فيه دلالة على حصول الرضوان لهم اكبر كما ذهبوا
اليه ولان المقام مقام تعديد النعم وبيان عظم الجنة وجودة اماكنها
فرجح شيء من الاشياء عليها بطريق القصد لانها سبب المقام وان كان رضوان قليل
من الله اكبر من ذلك كله في نفس الامر واما الترجيح المستفاد من الوصف فهو بطريق التبعية
فليتامل قوله وكلي للتحقير والتقليل اى التنكير مطلقا فيصح الهيئل لقوله اعطاني شيئا
مع ان المنكر ليس مسندا اليه قوله لعدم علم المتكلم بحليته من جهات التعريف عدم
علمه بالحالة المختصة من جهات التعريف كعدم علم المتكلم بها في كونه جنة للتنكير فيخصص
المتكلم ليس له كثير فائدة قوله احتراز عن التعريض بنسبة البسامة الى عين الممدوح وهذا
التعريض كما يوجد في صورة الاضافة يوجد في غيرها من طرق التعريف اذ مناره
تعيين العين التي نسب اليها البسامة من المهندي اى السيف المنسوب الى الهند
وقوله لم يقل يمينه ذكر لاحد اقسام المعرف بطريق التمثيل علم ان الكلام في وجود
المانع عن مطلق التعريف وما ذكر انما يدل على وجود المانع عن التعريف بالاضافة
قوله من بناء المرة وليس الكلمة اى من محموعها او من كل منهما لوسط الضمام الاخر فلا يرد
ان الوحدة المستفادة من بناء المرة لا ينافي التعظيم لجواز اتصاف الواحد بالعظم
فكيف يدل على التحقير وتلخيصه ان لفظ الكلمة لما دلت على التحقير حملت الوحدة المستفادة

من ساء المده عليه ايضا على ان مجرد الاحتمال واقتضاء المقام كاف في الحمل قوله
وجوابه انه ان اراد ان لنا المده ٤ اعترض عليه بان التنكير ليس علة تامة للتحقير والا
لم يكن حمله على التعظيم في موضع ما بل شرط افادته للتحقير اقتضاء المقام له واذا دل
المقام حقه بسبب الكلمة او الصيغة او بسببهما معا انتفى الشرط وانتفى المشروط و
جوابه ان المقام يلايم المبالغة في التحقير كما لا يخفى فايفاد حقه انما يحصل بحمل التنكير
الصائر على التحقير وهذا هو مراد صاحب المفتاح وحاصل جواب الشيخ عن طرفه فتامل قوله
اى كل فرد منها واراد الدوابات ٤ قيل ادم وحواء عيسى عليهم السلام وكذا الغراب
والفاره والعقرب والقمل على ما صرح به في حكم المستثنى سكت عن الاستثناء
لشهرة امرهم وقيل المراد بالدابة معناها العرفي والضمير في منهم راجع
الى الدابة بالمعنى اللغوي على طريقة الاستخدام وقيل مبني لانه على تنزيل الاكثر منزلة
الكل قوله اذا التقدير كل دابة خلقها الله من ماء فيه ان المتبادر من كلام السكاكي
اعتبار التنكير بالتنوين وقصد الافراد في المسند اليه في نفسه وفي هذا التقدير انما
اعتبر فيما اضيف اليه المسند اليه لا فيه نفسه وبناء الكلام على الاتحاد الذاتي بين
المضاف والمضاف اليه لا كما سيتضح قوله بل قصد صاحب المفتاح مبني على
ما ذهب اليه المصنف لتوجيه كلام السكاكي واتباع له والا فقد صرح في شرحه للمفتاح
بان الافراد الشخصي لا يلايم التعميم بقوله منهم متعلق بمحذوف اذا كان عامة المفتاح
ظاهرة في اعتبار النوعية ومما ينبغي ان ينتبه له ان مبنى اعتبار الافراد او النوعية
في الطرفين هو الملايمة بينهما والاصح جواز اعتبار الافراد في جانب الدابة والنوعية
في جانب الملائمة وان كل فرد من افراد الدابة مخلوق من نوع من الماء اى مختص بنوع
ذلك الفرد قوله يحتمل من حيث لزوم المخاطبة فيان الاستثناء بمعنى الشمول
المحقق ولا يكفي فيه الاحتمال المحقق فضلا عن التوهم قوله وللتعليل فيما يجعل ٤

لا يخفى ان اى حمل تنوين الجمل على التعليل عظم حاله بالشجاعة ومواصلة للملوك من
المدح بسيط الملك وكثرة الجنود المستفادة من حمله على التنكير الذي ربما لا يكون
مناسبا للمقام كما لا يخفى واما حمل تنوين الجود على التعليل فمواصلة من حمله على
التعظيم بلا شائبة خفاء على ارباب الذوق السليم قوله مثل قوله او يرتبط
بعض النفوس حمامها هذا اخرجت للبيد صدره ٥ تراك امكنة اذا لم ارضها اى
اتني اترك امكنة وقوله او يرتبط مجزوم معطوف على الفعل الواقع صيغة الماضية لعدم

وصف المسند اليه

نظرا الى ان ضمير الفصل وكثيرا منها عبارات ٤ لو ضمير الفصل مع تعريف المسند اليه
لا يفيد مذهب الجمهور وهو مذهب المنصور واجاز الفراء ومشام ومن تبعهما من
الكوفيين متبعية للمسند اليه المنكر والجملة مبسوطة في معنى الليس واراد بالكثيرة
منها اعتبارات التوابع مثلا كون الوصف للمدح او الذم والترحم على ما اعتبره البعض
والتاكيد بكل واجمع فان المسند اليه المنكر لا يؤكد بهما الا عند الكوفيين بشرط ان يكون
محدودا قوله لكثرة وقوعه واعتبارا نه قبل عليه العطف بالحرف اكثر واعتبارا نه
اوفر فلا ينتقض ما ذكر سببا للتعديم ذكر الوصف على ما ذكره قوله ليناسب قوله
واما بيانا فان المتبادر من هذه العبارة المعنى المصدري واما التابع المخصوص بالتوابع
فيرد عطف البيان لا غيره قوله كقولك الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله
قال الشيخ في شرح المفتاح المراد بالطويل ازيد الامتدادين او الامتداد المفروض
اولا وبالعرض انقصهما او المفروض ثانيا وبالعمق ما يقاطعهما وفيه نظر لان الاول
من تعريفي الطول والعرض يستدعي ان لا يكون الجسم الذي تساوت امتداداته
الثلث جسما فتامل قال ان اصل المعنى وهذا المثال على راي المعتزلي والحكماء فان
ذلك الوصف صدر للجاري تعريفه على راياهم وفيه مع ذلك اشارة الى علة الاحتياج
الى الفراغ يشغله لان الممتد في الجهات الثلث لا يتصور الا في مكان انتهى وهذا انما

117

ليوافق

يصح اذا جوز التعريف بالاعم او بمرادف الطول وما بعد الجوهر لان الوصف المذكور
الجسم بعم الاجسام التعليمية وخصوص يدل على ان الموصوف هو الجسم الطبيعي اذ لا مكان
فشيأ للتعليمي عند من يثبته وبهذا ظهر ان كون الوصف المذكور اشارة الى علة الاجتماع
لا يتمشى على مذهب الحكماء قطعا واما على مذهب المعتزلة فتمشيها غير ظاهر ايضا لانهم
قائلون بالجوهر الفرد بجيزه ويكون الحيز عبارة عن الفراغ الموهوم مع انه لا امتداد
له اللهم الا ان يصار الى تعدد المحل او تواليه ويكون هو علة الاجتماع الى الفراغ
الممتد لا مطلق الفراغ فافهم قوله الا اعمى الذى يظن بك الظن كان قد راى
وقد سمعا قيل مفعولا الظن محذوفان اى يظنك متصفا بصفة وقيل هو منزل
منزلة اللازم وقوله بك لبيان موضع الظن وكان قد راى وقد سمعا حال من فاعل
اى يظن يظن تشبيها بالرائى والسامع وهو اولى من جعله حالا من الظن اى يظن الظن المشبها
بالمرائى والمسموع كما لا يخفى قوله او دى فلا ينفع الاستثناء او دى اى ملك و
الاستثناء المذكور من امرين لا محالة قوله وعند النحاة جمع ناح من نحى ينحو اذا قصد
فى علم النحو وتكلم فيه قوله والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل فى المعارف
قال الفاضل المحشى بناء احتمال النكرات هو المعلوم لان رجلا يصح ان يطلق على
معنى كلى هو الماهية او الفرد المنتشر على اختلاف الرايين وذلك المعنى يحتمل ان يتحقق
فى خصوصية هذا الفرد وفى خصوصية فرد آخر ولما احتمال المعارف واعلم
من اللفظ وفى هذا الاطلاق نظر لان الاستغراق كما فى الاعلام الجنسية والمضافات كاسماء
الجنس على سائر المعارف عند قصد الجنس ايضا عن المعنى كما صرح به النكرات واعلم
ان الفاضل المحشى صرح فى اثناء البحث مع كون الوضع عاما والموضوع له خاصا والقرائن
الثلث والاضافة فى ستى من الاقسام التى ذكرها الا فى قسم واحد وهو الذى ذكره بقوله
واذا تصور الواضع مفهوما كليا وعين اللفظ بازائه كان كل من الوضع والموضوع

عاما

عاما كان اللفظ ان يكون الوضع العام هو الوضع الواحد بازاء معان متعددة
فيعما اذا كان الموضوع له امرا كليا يكون الوضع خاصا اذ لم يتعدد الموضوع له
واحد
بهذا الوضع فيكون الوضع والموضوع له عاما من غير تصور الا الى لفظ وضع
لمعان كلية باعتبار معنى عم منها هذا هو الظاهر الا ان ما ذكره الفاضل المحشى امر راجع
الى الاصطلاح وحاصله ان المعتبر فى الوضع اذا كان عاما يسمى الوضع عاما اصطلاحا
سواء كان ذلك المعتبر هو الملاحظة حين الوضع او لم يكن كذلك بل كان بنحو آخر فليفهم قوله
لظهور خاص
لما يصير الوضع مخصصا قيل لم يرد ان كون الوصف مخصصا مانع عن الحمل على المدح
والذم ونحوهما اذ الظاهر ان لا مانع فى امثال هذه الاعتبارات بل اراد انه اذا لم
قوله
يكن الوصف مخصصا اتضح ان المراد المثل المذكورة لبيان ان القصد الى الجنس
دون الفرد كاف ولم يرد بالفرد الفرد الواحد حتى يرد عليه ان الفرد ليس محتملا هنا
اصلا كما سبق فى بحث الاستغراق ان النكرة المنفية مع من نص فى الاستغراق
بل اراد مطلق الفرد الذى يغاير الاستغراق العرفى ويؤيده ما سيذكره
الشارح فى بحث عطف البيان من ان الوصفين فى الآية ليدل بهما على ان القصد الى
الجنس دون العدد وهذا بعينه ما ذكره صاحب المفتاح فى هذه الآية فان قلت
كما ان ارادة فرد واحد ينافى الاستغراق كذلك ارادة الجنس دون العدد ينافيه
اذ الاستغراق المستفاد لا يتاتى الا بالقصد الى العدد قلت الاستغراق يجرى
بالنظر الى الاجناس كما فى قولك تقى ومالك يريد ظلما للعالمين والمراد بعدم القصد
الى العدد عدم القصد الى الآحاد اولا وبالذات خلافا فى القصد الى الاجناس والمراد الجنس وجمع الافراد
او يقال المراد بكونه منافيا فى الاستغراق عدم جواز خروج فرد منها عن الحكم الذى
اجرى عليها فى الآية وان اريد نفس الجنس لزم ان لا يتحقق فرد منه عن الحكم فيتحقق
الاستغراق بذلك المعنى وقد يقيد هنا بالاتحاد وهو ذى كلاى السيالكوتى وان الغرض

وهى ار

من ذكر الوصف التصدى الى الجنس غاية الامر ان كلام الكشاف ناطق بان عموم الارض والجو لازم وكلام المفتاح ساكت عن ذلك لظهوره فملخص الكلام ان زيادة التعميم والاحاطة بالبيئة من اعتبار الجنسية وهي بالبيئة من اعتبار الوصف التسامي للجنس والعموم الناشئ من الجنس سار به في عموم الارض والجو به ظهر وجه زيادة التعميم ان الجنس مفهوم واحد وانت خبير بان حمل عبارة الكشاف على الجنس يعسف بالمقام قوله بحيث صح وقوع المفرد مقامها نقض بالجملة الواقعة جزاء عن ضجر ان قال لها بحلاف الاعراب مع عدم صحة وقوع المفرد موقعها ودفع بان المراد صحة الوقوع بحسب تمام الكلام لا بحسب سداد المعنى فتامل قوله فالمراد ان الصلة الخ ولك ان تقول مراده ان المجموع صلة بتقدير سعد القول اى وان منكم لمن يقال في حقه والله ليبطئن قوله كما ان الشرطية جزئية اراد بها جملة الجزاء فانه يصدق عليها بانها جملة منسوبة الى الشرط وقد يطلق الشرطية على مجموع الشرط والجزاء قوله لان الآية في سورة التحريم نزلت الخ اولا بحكم اعترض عليه القطب في شرح الكشاف بانه يناقض ما سبق لان سورة التحريم مدنية وما قال فيما سبق ان كل شئ نزلت فيها يا ايها الناس مكي وما ايها الذين امنوا مدني اصعب الاول كواز كون ملك الآية من سورة التحريم مكية غايته ان يكون الحكم بان السورة مدنية بناء على الغالب وعن الثاني بان ما سبق كلام نقله عن ابراهيم عن علقمة لانه مختاره فان الجمهور على ان سورة البقرة مدنية وقد يجاب عن الاول بتجويز نزوله لها مرتين كما قيل في الفاتحة ولا يخفى بعده اذ لم ينقل عن احد من المفسرين واما بوا حتمال محفى وعن الثاني بان المراد ان كل حكم وخطاب نزل فيه يا ايها الناس مكي اى متعلق بمشركي مكة وكل حكم وخطاب نزل ما ايها الذين امنوا متوجه مدني اى متعلق بالمومنين الطائبين بالمدينة سواء نزل الآية بمكة او بالمدينة وفيه بما فيه قوله

تعريف الشارح

فلا يمكن ان يقال اه اعترض عليه الفاضل المحشي بانه يفوت غرض العلامة وقد فصله واوضحه بما لا مزيد عليه لكن قد يجاب عنه بان صاحب الكشاف بيان توجيه الفاء في سورة البقرة مع انها نكره في الآية الاخرى كانه قال انما لم تنكر هنا مثل ما انكرت في التحريم لقصد الاشارة الى المعهود واما وجه التنكير في التحريم فلك ان تقول القصد التهويل والى هذا اشار بان مراد صاحب الكشاف اعم مما بينا وجه التعريف في احدى الآيتين واما بيان وجه التنكير في الاخرى فلا يدخل تحت القصد وح لا يتوجه اعتراض ان صاحب المحشي عما له وانت خبير بان ظاهر العبارة لا يساعده كما يشهد به الذوق السليم فتدبر قوله المشركون لما سمعوا الآية الخ ان قلت الظاهر ان المشركين لم يعتقدوا ان الآية من الله تعالى ولذا تبقوا على الاشراك بعد نزولها فكيف علموا ذلك بسبب سماع الآية قلت ليس المراد انهم جزموا بان هناك نارا موصوفة متصفة بالصفة المذكورة بل انهم علموا ان تلك الصفة الى الموصوف المذكور وموصوفيته بها سواء طابق الواقع ام لا قوله ولم يبين ان اى موضع الخ قد يجاب بان مراد العلامة من الحكم المحكوم عليه على ان المصدر بمعنى المفعول بواسطة قرينة حالية لا يحتاج الى تامل وسماع في افادته كما طلقه على المحكوم به ونظيره استعمال السكاكي في اول الفن الثاني البرهان بمعنى ما يبرهن عليه والفصال بمعنى ما يفاصل عليه فليفهم قوله بل اى اخر بحث تاخير المسند المتبادر منه ان يحقق بقوى الحكم في اواخر كتب الاحوال المقتضية لتاخير المسند وليس كذلك كما يدل عليه النظر في المفتاح بل هو مذكور في اواخر بحث الحالة المقتضية لتقديم المسند فالمراد بحث تاخير المسند المفيد للقوى الى البحث المتعلق بتاخير الفعل في نحو قولهم ان سعيت في حاجتك قوله والاظهر ان قول السكاكي تاخير الفعل في نحو قولهم الخ متعلق بقوله وربما كان التصدر مجرد التقرير كما يوهم العبارة بل بما قبله وقوله ربما كان اعتراض بينهما كانه قيل ارادة

توكيد المسند اليه

دفع توهم التجوز او السهو او النسيان لعدم تاكيد المسند اليه كما يطلق عليه ذلك
الفضل فانه ذكر هناك ان قولك سعد الحامي حاجتك يفيد به دفع احتمال التجوز
والسهو والنسيان قوله وبهذا يظهر ان ما يقال من ان معنى كلامه اى كلام المصنف
كما يدل عليه كلامه فى المختصر لا كلام السكاكى قوله او دفع توهم التجوز اه فان قلت
جعل دفع توهم التجوز ونظيره مقابلا للتقرير يدل على ان لا تقرير فى هذه الصورة
مع ان التاكيد تابع تقرير امر المتبوع فى السببية او النسبة قلنا التقرير وان كان لازما
فى التاكيد الا ان القصد الى مجرد التقرير مغاير للقصد الى الامور المذكورة وللمراد
بقوله فللتقرير القصد الى مجرد التقرير كما سبق مما اشار اليه فلا اشكال قوله
ولا يدفع هذا التوهم اى اشاره الى التوهم المخصوص السابق وهو السهو فى الاصل فان
توهم السهو فى الوصف مثل الاثنينية فى الرجلان والعينية فى زيد مما يدفع به كما
اشير اليه فى الشرح قوله وههنا بحث اه اجيب بان كونه مجازا مختلف فيه فان بعضهم
جعله صنعة وتسمية صنعة قاصره فلعل المصنف منهم وليس بشئ لان العمدة هذا المعنى
لا العلاقة المجاز المطلق كما ذكره فى التلويح واما ما اشار اليه الشريف من حمل التجوز المذكور
على التجوز العقلى فبعيد ايضا لان التعرض لدفع المجاز العقلى مع بعض المجاز اللغوى
وعدم التعرض للبعض الآخر من غير ظهور مرجح مستبعد جدا هذا تمام ان الحصر المستفاد
من قوله لان كلام اما ان يكون تاكيدا اذا كان المتبوع الخ مع جواز ان يكون احتمال عدم الشمول
بطريق السهو لا بطريق التجوز كما ذكره فى جاءنى الرجلان كلاهما نعم بين المرضيين
فرق بان المثنى نص فى مدلوله لا يطلق على غيره لا حقيقة ولا مجازا بخلاف القوم وغيره
لكن هذا الفرق انما يفيد تعيين دفع السهو فى كلامه لا تعيين دفع المجاز فى كلامه
وقد اشار الفاضل المحشى الى المنع المذكور بقوله على ان يقع صفة هذا الخ فلا تغفل قوله
لان المثنى نص فى مدلوله لا يطلق على الواحد اصلا مع ذلك مستندا بقول ابى ع

التقرير

فجعلى

فجعلى مرفع العاقلين اماما وجعلى موزرا مئتين شمالا حيث اطلق عاقلين
ورامتين على جبل عامل وراءت وجعل الفراء قوله تعم وملئ عاف مقام ربه جنتان
من هذا القبيل وبقوله عم اذا سافرتما وادنتما فليوسكما اكبركما فان ضمير يوسكما
للواحد لان احد الشخصين اذا كان اماما فالمأموم واحد وقد يتانس له
بقوله عز وجل يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان اذ لا يخرج الا من البحر الملح وقوله تعالى فى جهنم كل
كفار عنيد اذ ليس الخطاب لاثنين كما ذكره التفتازانى وسيجئ منا كعوبها انشاء الله تعالى
وقد يراد من التثنية مجرد التعدد والتكرير وان كان فوق الاثنين كما صرح به فى قوله
تعالى فارجع البصر كرتين قوله فانما يدفع ذلك بتاكيد المسند فيكتفى اذ التجوز فى مثله
قد يكتفى فى العهدة التركيبية للمسند كما اشار اليه الفاضل المحشى فالحصر المستفاد من

القياص

بيان المسند اليه

فوله فانما يدفع الخ قوله وفى بدونه اى فان كان البيان حاصلا بدونه فان الوصل
المذكور فى ذلك لان عادا اسم علم لهم مخصوص بهم فليس هناك ابهام محقق حتى يحتاج فى
دفعه الى عطف البيان فان قلت عبارة الكشاف فى تفسير سورة النجم هكذا اصل
لقب عاد بن عوص بن ارم بن سام بن نوح عاد كما تقول لبنى تميم تميم ثم قيل
الاولين منهم عاد الاولى وارم تسمية لهم باسم جدهم وملئ بعدهم عاد الاخرى فارم
فى قوله بعادا ارم عطف بيان لعادا وايذان بانهم عاد القديمة انتهى كلامه
وسئله فى التفسير الكبير فظهر بهذا ان المصير الى ان عادا اسم علم لهم مخصوص بهم ضعيف
وان مجمل قول صاحب الكشاف فى تفسير سورة هود وان كان البيان حاصلا بدونه ان
البيان يحصل بسياق الآية حيث قال عز من قائل والى عاد اخاهم هودا الآية فحاصل
ما ذكره الشريف قلت عبارة الكشاف فى سورة هود هكذا فان قلت ما الفائدة
فى ذكر البيان والبيان حاصل بدونه قلت الفائدة فيه ان يوسموا بهذه الدعوة
وسماه ويجعل فيهم امرا محققا لا شبهة فيه بوجه من الوجوه ولان عادا عاد ان الاولى

تفسيره

القديمة

لم يكن الجواب اصلا صوابا لان مدعى التحى قوم هود والعقمة فيهم والاخرى ارم فلو حمل قوله وان كان البيان
الخ على حصول البيان من السياق بدونه على ان البيان لخصوص السياق فلا يفيد اشتراك لفظ عاد في نظم وكذا
بنى السوال على اختصاص لفظ عاد والجواب الاول على التنزل فتامل لتى في
كلام الكشاف بحث وهو ان ما ذكره في سورة والنجم مخالف لما ذكره في سورة
هود وفي سورة والنجم حيث قال فيه عاد الاولى قوم هود وعاد الاخرى ارم
قال المستقاد وما ذكره في سورة والنجم ان ارم هو عاد الاولى وما ذكره في
في السورتين انه عاد الاخرى اللهم الا ان يحمل على اختلاف الرواية قوله وما
يدل على ان عطف البيان ان اراد به الاعتراض على المصنف حيث توهم كلامه
لزوم اختصاص عطف البيان بالمتبوع فجوابه بعد تسليم توهم مراده الاختصاص
على الاطلاق انه بناء على الاعم الاغلب ونظيره ما ذكر الشيخ ان الحاجبي
عطف البيان اعرف مبنى على الاعم الاغلب وان اراد تحقيق المقام وازالة
ما عسى يتوهم من ظاهر كلام المصنف فليعلم قوله والمعنى العائذات الطير يسمى بها
عجز ركبان مكة بين الفيل والسند والواوي والمونق للقسم والمونق من اسماء
الله تعالى ماخوذ من الوثاق والعائذات جمع العائذة من العوذ وهو التجاء والطير منصوب
على انه عطف بيان او بدل ان كجعل صلة العائذات منصوبا بانها مفعول المونق او
مجرور على احد الوجهين ان جعلت مجرورة على انها مضاف اليها والفيل والسند
موضعان قوله ملت ليس في كلام السلالكي كيف وقد عرفت عطف البيان في قسم
النحو عايذكر بعد الشيء من الدال عليه لابعض احواله بيانا له لكونه اعرف ولا شك
في ان هذا الحد لا يتناول واحدا واثنين مما هذين المثالين قوله على الجنسية والعلة
المخصوص ان فسر العدد بما تقع به العد او عاياويه فالامر واضح وان فسر بنصف
مجموع كثيرة فاللام مبنى على التغليب اذ الاكثر الى اصل الاقراد يعزى ان على
الكامل

العدد بالمعنى المذكور قوله مثال للوصف الموكد جعله مثالا للوصف الموكد باعتبار
صلاحيته لان في المقام الصالح للاثنية تعين لذلك فجوز ان يجعل وصفا موضحا كما قدره
الشيخ في الواحد قوله لانه لا تعام المبدل منه لان الغرض المسوق لها الكلام
في الاول النهي عن اتخاذ الاثنين من الالهة وفي الثاني اثبات الواحد منه كما مر وليس
الاثنان والواحد مقصودين بالنسبة فلو قلت لا تتخذوا اثنين اثنين اعاما هو واحد
لا دخل بذلك الغرض كما لا يخفى قوله وفيه نظر لانا لا نسلم ان المعدد المسمى
الخ سلمنا ان المبدل منه في حكم الساقط بكليته على ما يتبادر منه قال الفاضل
الرضي والكلام في ان البدل ليس في حكم الطرح لفظا لوجوب عود الضمير اليه في بدل
البعض والاشتمال وايضا في بدل الكل قد يعتبر بعض الاول في اللفظ دون
وبهذا تبين بطلان ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني
به ان اعبدوا الله حيث ان قوله ان اعبدوا الله لا يجوز ان يكون بدلا من الضمير المجرور
في به لظنه ان المبدل منه في حكم الساقط فيبقى العائد بلا عايد على انه يرد عليه
كلية المعدد المذكور لم يضر لان العايد موجود حقا فلا مانع والعجب انه قال
في المفصل قولهم البدل في حكم تنحية الاول ايذان منهم بالاستقلال بنفسه ومفارقته
عن التاكيد والصفة كونهما تتميمين لما يتبعانه لان معنوا البدل الاول واطراحه
واجبا لا تراك لو قلت رايت غلامه رجلا صالحا فلو ذهب بعد الاول
لم يسد الكلام قوله بل لا بد ان يقال ان بدل الخ هذا بناء على انه لا يجب صحة
قيام البدل مقام المبدل منه ولهذا لاحظ المبدل منه ايضا حيث قال عن اتخاذ
الاثنين من الالهة فلو اعتبر صحة قيامه مقامه لزم ابداره بالكلية ولا يمكن اعتباره
مع البدل اصلا وبهذا التوجيه اندفع اعتراض مولانا يوسف الاوبهي رحمه الله
بانه ان لم يعتبر العدد الاثنين يكون من الالهة لم يحصل المقصد الذي هو النهي عن اتخاذ

الاسنى من الاله وان قيد فليقيد الجن فى قوله تعم وجعلوا لله الجن بقوله من الشركاء حتى يظهر له معنى فليتامل **قوله** نحو جاءنى اخوك زيد فى بدل الكل الاحسن ان يسمى هذا النوع من البدل ببدل المطابق كما سماه مالك ابن مالك فى الالفية لان بدل الكل لو وقع فى اسم الله نحو الى صراط العزيز الحميد الله فيمن قرأ بالجر فان المتبادر من الكل البعض والجزء وذلك ممتنع ههنا فلا يليق هذا الاطلاق بحسن الادب وان حمل الكل على معنى آخر **قوله** وسكت عن بدل الغلط لانه لا يقع فى فصيح الكلام الا شاذا فى بدل الغلط لان التلبس فان الغلط هو المبدل منه وقد يقال لما يسمى بدل الغلط لان سببه الغلط وقد يناقش فى عدم وقوع بدل الغلط فى فصيح الكلام بانه بدارك الغلط وانه لا ينافى الفصاحة بالمعنى الاسبق كما فى قولك جاءنى زيد بل عمرو بعم لا يقع فى كلام الله تعم لانه يستلزم عدم الفصاحة بل لعدم جواز وقوع الغلط عليه سبحانه وتعم **قوله** فلت قد افاد هذا ان كلا من البعض والاشتمال فى البدل يغاير المبتوع وهو المبدل منه ويغاير الحكم ايضا المذكور فى حكم مكرر العامل واما فى التاكيد ففيه تعديد المبتوع وهو المذكور لا يغاير فى البدل زيادة تغاير لفظى التاكيد **قوله** فكان الاحسن ان يقول لزيادة التقرير والايضاح كما وقع فى المفتاح قال الفاضل المحشى احسن منه ان يشارع وذلك الى ما يتفرع على اختلاف العبارة وهو ان السكاكى لما جمع بين التقرير والايضاح ابتدا فى التمثيل ببدل الاشتمال وارد فه ببدل البعض واخر عنهما بدل الكل بناء على ان الايضاح فى بدل الاشتمال اظهر منه فى بدل البعض كما انه فى بدل البعض اظهر منه فى بدل الكل مع ان الكلام فى مخصصات المسند اليه والتخصيص فى الاولين اظهر والمصور حمله على التقرير ابتدا فى التمثيل ببدل الكل لظهوره فيه وعقبه ببدل البعض لانه اقرب الى ما فى ذلك من بدل الاشتمال واعترض عليه بانه بهذه الاحتمالات لم يذكر الايضاح وهو فى عبارة المفتاح

البعض

او لانه لتدارك الغلط

واما اذا جمع بينهما فلا اذ لا يتحقق الايضاح على التقدير والجواب ان قوله مع ان الكلام فى مخصصات المسند اليه جزء من العلة بل هو المتبوع فى العلية بشهادة مع بخلاف فلا يعارض الظهور فى الايضاح بالظهور فى التقرير فافهم **قوله** لجمع المطلق ولا يخفى ان الغرض من هذا الوصف سد بعد الجمع بوجه من الوجوه لا تسديد بعد الاطلاق كما قيل فى قولهم للعالمين حيثما مر والمفعول المطلق فلا يرد ما ذكره ابن هشام فى مغنى اللبيب من ان قول بعضهم ان معنى الواو الجمع المطلق غير سديد لعدم الجمع بعد تقييد الاطلاق واعلم ان الجمع للجمع لا للتقييد **قوله** اى لثبوت الحكم للتابع والمتبوع فى هذا التغاير انما يظهر فى عطف المفرد واما فى عطف الجملة مثل قام زيد وقعد عمرو فلا وجه له ولعل التغيير بالنظر الى المثال المذكور فى المتن قال المحقق التفتازانى فى المطول تحقيق فى علم النحو ان الواو والفاء وثم وحتى تشترك فى افادة الجمع فى نحو قام زيد وقعد عمرو وفى حكم مثل جاءنى زيد وعمرو او فى الوجود مثل جاءنى زيد وسبب عمرو وفيه نظر لان المثال الاول اعنى قام وقعد زيد يغنى ان يعد من قبيل الجمع فى الوجود بناء على انه من عطف الجملة على الجملة فانه من باب التنازع و فاعل احد الفعلين محذوف فان قيل لعله جعل مثل الاشتراك فى الذات من جهة المعنى قلنا فح يلزم ان يجعل اكل زيد وشرب عمرو من قبيل الاشتراك فى الذات لا فى الوجود وهو خلاف ما صرح به المحقق **قوله** من غير تعرض للتقدم او التاخر او معيته وفيه اشعار بانه لو وجد تعرض للمعية لكان فيه تفصيل المسند وما ذكره الفاضل المحشى واستشهد به كلام الحصر الى ما بعد من ان المعتبر فى باب العطف هو التعدد والتغاير بحسب الوقوع فى الازمنة المعتبر سبيل التعاقب او التراخى بدل على ان الوقوع بالمعية ليس من التفصيل ولك ان تقول لا نسلم ان ذكر المعية ليس على سبيل الاستطراد الحكم بان المعتبر فى التفصيل فى باب العطف هو التعدد بحسب الوقوع فى الازمنة المعتبر احد الوجهين بالنظر الى الواقع

العطف

بناء على ان الواو حرف عطف يدل بحسب الوضع على المعية فى الزمان المستلزم للتقارن
المسند لا انه لو وجدت لم يكن المفهوم منها سوى التفصيل المعتبر فى شئ يقول
السيد الشريف المعتبر فى باب العطف منقوض بحتى فان المفهوم المذكور غير معتبر فيها مع
على ما حققه الى فلما ان قال قصد المحشى بذلك الامتناع بحسب الخارج ليتوافق عليه ما يجب
الذهن الذى هو المعتبر فى حتى او قال ان حتى لتفصيل المسند بحسب الوقوع فى زمان
متراخ اليه لكن بحسب الذهن واما حال المتعلق قوة وضعفا فامر خارج عن الوضع
يراعى فى بعض موارد ولا بحسب المقام وفيه بعد لا يخفى فتامل قوله واحترز بقوله
مع اختصاره الخ قال الرضى فى شرحه للكتاب وقد يجئ فيما مضى انه لو لم يقيد فى
الصورتين يعنى فى تفصيل المسند والمسند اليه لكان مستقيما الا انه مع التقييد
اقوم وابعد عن الاشتباه وقد اشار به الى ما ذكره فى اول احوال المسند اليه من
ذلك الشرح من ان المناسب فى المعتبرة فى هذا الباب وليس بلازم ان لا يخل ذلك الغرض
الا بهذه الخصوصية ولا ان يحصر المنتفى لها فيما ذكر من الوجوه ثم قال فاحفظ هذا
الاصل ولا يلتفت الى الاعتراض بان المنتفى قد يكون امرا آخر سوى ما ذكر او ان
ذلك المنتفى قد يترتب على حالة اخرى قوله واحترز به عن نحو جاءنى زيد وعمرو
بعده بيوم او سنة حيث يدل ان فيه تفصيل المسند مع ان منشاه ليس العطف على المسند
اليه اصلا فلو لم يقيد بقوله مع اختصاره لتوهم ورود ان نحو قولك او العطف على المسند
اليه ليكون منشاء التفصيل المسند على ما هو حاصل المعنى ليس بسليم لتحقق ذلك
التفصيل من غير ان يكون العطف منه فلا يكون هذا التفصيل حالة منتضية للتكلم
العطف لحصوله بدونه ولك ان تقول فى توجيه الاحتراز بناء على ان الضابطة الغائبة
ضابط للعطف بغير الواو وكما لا يخفى مما لا يخفى ان العطف بغير الواو والتفصيل المسند
فلو لم يقيد بالاختصار لتوهم ورود ان بقى ذلك التفصيل حاصلا فى المثال المذكور

مع انتفاء العطف بغير الواو وكما فى غاية الاختصار الاول ولو قال واحترز به
عن نحو جاءنى زيد وجاءنى عمرو بعده بيوم او سنة كما فى المختصر لكان اظهر قوله
ترتب اخراجا مما قبلها اذ هنا التعرض للاخراج بطريق التمثيل لا الحصر اذ المعتبر
فى حتى كما صرح به فى مغنى اللبيب وغيره ان يكون معطوفا بعضا من جميع ما قبلها
كقدم الحاج حتى المشاة او جزءا من كل نحو اكلت السمكة حتى رأسها وكالجزء
والاعم نحو جاءنى الجارية حتى خدمتها وبالجملة ان يكون مبتوعها ذا التعدد فى الجملة حتى يتحقق
فيه بعض ولو اشترط الجزئية بخصوصها لاحتيج الى تاويل المثال المذكور اعنى مات
كل اب حتى ادم بان المراد مات ابائى حتى ام قوله وكذا الاثبات اذا دخل على
كلام فيه تعميم نحو ما يتوجه الى ذلك القيد المراد من الدخول المذكور التاخر فى
الاعتبار والملاحظة لانه وجد القيد لو لا ودخل الاثبات تاليا لحكم العقد
حتى يرد عدم تاثيره فى مثل قولك جاءنى زيد يوم الجمعة اذ لا يصح زيد يوم الجمعة حتى
من انه كان ذلك ثم جاءنى بل ارجع قوله من غير تفصيل للمسند لا يتوهم اسمار الفاعل
سنده الى الضمير المستتر العائد الى اسم الموصول ففيه تفصيل المسند لانا
نقول معنى تفصيل المسند ان يشير الى تعدد المسند الواحد وترتب افراده
لا الى تعدد ذات افراد المسند قوله لانه فى المثل الذى ياكل فيشرب فينام فيلزم
من عطف الجملة على الجملة عطف المسند اليه قوله فلو سلم دلالته فيما ذكره
قيل فيه تعسف لان هذه ضوابط والظاهر انها مساوية لشهادة العقود والاحتراز
عما لا يلزم فى مثله واضح وقد اشار الى ما فيما نقلت عنه من فائدة قيد الاختصار
الى ان دفع امتثال هذه الاعتراضات فليكن على ذكر منك واعترض ايضا بان
التقسيم السابق يدل على ان العطف على المسند اليه اذا لم يكن لتفصيل المسند
يجب ان يكون لتفصيل المسند اليه فعلى تقدير تسليم ان المثال من قبيل العطف على

على المسند اليه وانه لئن لتفصيل المسند وجب التزام انه لتفصيل المسند اليه مع ان المسند اليه مهنا واحد لاصل التفصيل واجيب بعد تسليم وجوب احد الامرين بالتزام ان العطف مهنا لتفصيل المسند اليه بناء على تنزيل التغاير بالوصف منزلة التغاير بالذات على ما تقرر في مثله تامل قوله او انهما واغا جاز ان كل منهما قصر افراد كما ان الاول قصر قلب وسكت عن قصر التعيين لان المخاطب فيه شاك فلا حكم له حتى يرد عنه الخطاء فيه الا الصواب كما سيظهر لك انشاء الله ثم انه جوز استعمال لا في قصر القلب والافراد وفي دلائل الاعجاز انما يستعمل للقلب فقط قوله لنفي اعتقاد المخبر منتف عنهما جميعا لم يرد بالاعتقاد ما يكون جازما بل ما يشمل الظن الضعيف الذي هو الوهم القوي قوله لانفي اعتقاد ان زيدا هو الكريم دون عمرو على ما وقع في المفتاح فان قلت لا معنى لغة على الكلام لان مراد المفتاح اعتقاد مجيء زيد دون عمرو في صدر الكلام والاعتقاد ان على الوجه المذكور يمكن اجتماعهما قلت لما كان المذكور في اعتقاد المخاطب الملابسة بين المتعاطفين كبيت يوهم انتفاء المجيء عن احدهما انتفاءه عن الاخر فاما ان يعتقد مجيئهما او عدم مجيئهما فلا يتأتى التصوير المذكور فلا يكفي قوله فلم يقل به احد اي لم يذهب اليه احد لانه لم يطلق به في الاستعمال ويمكن ان يوجه عدم القول بما ذكر بلزوم استدراك الاثبات الذي بعد لكن لكونه معلوما بالنظر الى طبع ما كان الفصل المحكي منه انه منقوض بقولنا ما جاءني زيد لا عمرو وفي قصر الافراد مدفوع بان الفرق بين المادتين بين فانه يصح الاكتفاء بقولك ما جاءني زيد لكن عمرو لغوا ولا يصح الاكتفاء بلا عمرو حتى يكون ما جاءني زيد لغوا ولما صح ان يقع من اول الامر ما جاءني عمرو فلا يضر لانه يكفي الطريق في تأدية المعنى

المراد استدراك جزء من الكلام لنفي الاكتفاء بالاخر ولعل المتكلم انما لم يخبر بذلك الطريق لئلا يتلقى المخاطب بصورة النفي او بغيره من الاعتبارات التي سبق فان قلت المخاطب لما اعتقد الملابسة بين المتعاطفين ونفى المتكلم المجيء عن احدهما توهم المخاطب عموم النفي فالاولى ان يقال الذي بعد لكن دفع ذلك التوهم فحينئذ قابلة معتدا بها قلت عرض التي على العقول بقصد الافراد نظرا الى الاعتقاد الاول حتى يصح ذلك في كل صورة اعتقد المخاطب الملابسة بين المتعاطفين ام لا قوله وبعني الاضراب ان يكون المتبوع في حكم المسكوت عنه فعلى هذا يخرج العطف بين عند تعريف العطف بانه تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه على ما ذكره ان المخاطب واما المعطوف بلا ولكن فلا يرد كما توهم الرضي لان التابع والمتبوع فيهما مقصودان بالنسبة وان كان احدهما بالاثبات والاخر بالنفي قوله وفي كلام ابن الحاجب ما قال بعض اصحاب الحواشي صرح بذلك في الامالي ومن لم يقف على ذلك الحد عجزه وسيله الى الطعن والله اعلم قوله واما على مذهب الجمهور فقصد السكوت وكذلك الحكم المذكور في الكلام هو المنفي ولم يصرف الى التابع على مذهبهم ويمكن ان يقال المراد من الحكم ما هو اعم من الاثبات والايقاع لا الوقوع مثلا في المنفي على مذهب الجمهور صرف ذلك من الاول الى الاخر وصلت الاول مسكوتا عنه قوله او للابهام نحو انا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين المراد من الابهام ترك التعيين لداع يدعو اليه وهو في الآية ان لا يصرح بنسبة الضلال الى المخاطبين لئلا يزيد غضبهم وليس المراد وجه الوقوع الى مع في ان ذلك في اصل الحكم وهو لازم المذكور في معنى اللبس ان الذي في الاول وجه التخصيص عرفت ومنه كيت وهو ان السكاكي جعل منه الآية من قبيل اسماع المخاطبين الحق على وجه لا يثير غضبهم وهو تركب يخصص طائفة بالهدى وطائفة اخرى بالضلال ليتفكروا الى الفهم فيعودوا بالنظر الصحيح الى ان يعترفوا انهم هم الخاطئون في ضلال مبين فالمناسب لهذا المقام هو لا الايهام لان الموصوف بالجهل المركب لا يتأتى منه النظر كالموصوف بالعلم النبيي

صرح به فی المواقف وغیره حتی جعل بعضهم الشک من شرائط النظر فلما اراد النبی علیه السلام
انجاهم عنه ورطة الجهل المرکب مدام الی طریق الشک لیتاتی منهم النظر الصحیح الموصل الی
الحق قوله والفرق بینهما ان التخییر بعد ثبوت الحکم لاحدهما فقط فان قلت قد یکون
للتخییر بابی الکفاره والفدیه مع امکان الجمع قلت لایجتمع الاطعام والکسوه والتحریر
اللاتی کل منها کفاره بل یقع واحد منها کفاره والباقی فدیه مستقله وخارجه عن ذلک
وکذا الکلام فی ایا الفدیه قوله عطف بیان لما قبلها وقیل بدل قوله لانه یقترن به قد
او لقد تعال دخول لام الابتداء علیها کما فی قولک ان زیدا لهو العالم یدل علی ان مدخول
المسند وقائم مقامه وبین فی بابه ابتداء وعلی کونه توطیه وتمهیدا للخبر لانه فی مقامه قوله
مختصا بالتوکید لفظ مختص ههنا وفی قوله مختصا ان یثبت له المسند لیس بصریح فی المقصود
وهو دخول الباء المقصور والاولی تبدیله بمنفرد قوله بان یثبت له المسند لو یثبت
علی صیغة المعلوم من الثبوت لاعلی صیغة المجهول من الاثبات لان المستفاد من غیر الفصل
هو القصر فی الثبوت لا الاثبات والفرق ظاهر وعنده ظهران ما ذکره الفاضل المحشی حینئذ قال
کانه قیل واما الفصل فلیتمیز المسند الیه بین الاسناد الصالح لکونه مسندا الیه او لا وهذا
هو معنی قصر المسند علی المسند الیه علی نظر کما صرح به یعنی ان تخالف بعید والثواب بثبوت المسند
فتامل قوله بل صرح فی هذه الآیه بان فائدة القصر ههنا کذا وهو ان الفصل
فی مثل هذا المقام وان لم یحتمل ان یفید القصر بحسب الثبوت والصدق لکن لا یحتمل ان یفیده
بحسب ملاحظة الغیبة مثلا اذا اعتقد السامع ان المتکلم بحسب البطل المحامی هو عمرو لا زید
فقلت زید هو البطل المحامی لکونه خطر قلبت ما باعتبار الغیبة وعلی هذا فقس ثم اعلم ان
والمستفاد من کلام الفاضل المحشی ره هو ان ضمیر الفصل فی مثله لا یفید القصر اصلا لعدم افادته
لقصر الافراد لیس بتمام فتامل قوله وقد یکون لمجرد التاکید اذا کان التخصیص حاصلا بدونه
سوق الکلام یدل علی ان المراد بالتاکید تاکید ثبوت المسند للمسند الیه لکی ط العباره

لمعطوف

باثبات المسند

یکون

یشعر بان کون لمجرد التاکید مشروط بکون الکلام مشتملا علی تخصیص حاصل بدونه وانت خبیر
بانه لا مانع من کونه للتاکید وان لم یوجد فی الکلام اثر التخصیص اصلا اللهم الا ان یقال المراد
انه قد یکون لمجرد التاکید فی صورة لو وجد فیها التخصیص اذا کان التخصیص حاصلا بدونه
او یحمل التاکید علی تاکید ملتئ التخصیص وفیه بعد قوله او قصر المسند الیه سیاتی الکلام
یشعر بان هذا القصر لو لم یحصل من غیر الفصل لامکن جعل الفصل مع انه قد انکر سابقا
زعم من یدعی ذلک قاصرا بانه مبنی الانکار فیما سبق تعلیله لکلام الکشاف لا افاده
اصلا الا ان فی حمل قول المصنف فلتخصیصه بالمسند علی قصر المسند علی المسند الیه ثم رده
علی من زعم ان الفصل لکی للعکس بعض ما یتوهم عنه وبالجمله حمل الفصل فی مثل الکرم هو التقوی
علی التاکید لیس بمتعین لجواز حمله علی افاده قصر المسند علی المسند الیه اذ لا مانع من قصد
الاختصاص فیما سیقیم فیه ذلک تامل قوله ای تقدیم المسند الیه سواء کان
مقدما علی المسند علی ما هو اصله کما یاتی ضیق ثم التاکید ای اجعله من اول الامر ضیقا
او اوسعا لانه یکون واسعا ثم ضیق قوله ومراد صاحب الکشاف ثم ای حین ما اراد ضیقا
مقدما وسوق الکلام لا یساعد قوله ولعرف فیه معنی ای عرف وذلک الشیء معنی یناسب
لاقتضاء الغایة والحاصل انه لابد من اسناد الغایة الی شیء یکون ذلک الشیء مقتضیا
للغایة وعلة بحسب المناسبات قوله ولابد من کونه قبل الحکم الاقرب ان المراد
بقولهم لابد الاولویة التی فی حکم الواجب فی نظر البلغاء بقرینة ان الغرض اثبات
الاحوال التی عنی الرجحان وجه الاولویة یشعر به العبارة لان المسند الیه لما کان محکوما
علیه کان المسند مطلوبا لاجله فالاولی ان یلاحظ قبله والحکم فی الموضعین بعض المحکوم به
والغرض دفع ما اورده الفاضل المحشی فتامل قوله عفی تحیرت لم ترسم اعترض علیه
بان البعض قایل بالبعث والبعض منکر له وکل من الفریقین طابع جازم فی مذهبه
فکیف الحیرة اجیب بان الحیرة فی کیفیته لا فی اصله کما دل علیه قوله وفی ان

ابدان الاموات كيف تحيى من الرفات على ان الاختلاف الصادر من المجموع من حيث هو مجموع اثر حيرية وان كان كل من الفريقين جازم فى مذهبه فليتامل **قوله** من الرفات جمع رفت على ورن الفرات الحطام وهو بالضم ما يكسر من اليبس **قوله** وكذا فى حرام السقط فى الاصل ما يسقط من الزند عند الاقتداح سمى ديوان المروى به والفرام بالكسر فى الاصل استعمال النار ودقاق الحطب الذى يسرع استعمال النار فيه ايضا سمى به جمع الديوان المذكور لصدر الافاضل **ح** يعنى بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول به لا يبعد ان يكون تقديم القول بالمعاد فى تفسير البيت مع ان الظاهر هو الذى والمطلوب اجمالى ان مراد الشاعر بالداعى الى الضلال هو العقل بالمعاد بناء على ما اشتهر وبين فى كتب التواريخ ان ابا العلاء ملحد منكر للحشر ويومى اليه بيتيه المشهورين عند ذوق سليم وهو قوله قد كنت ما بين عشية اغرست بالبها قطعت فى ربع دينار وللدرز عليه بقوله عشى الامانة اغلاما وارخصها ذل الخيانة فافهم حكم البارى **قوله** ولا التفاتى هو على ما قيل طائر فى بلاد الهند يضرب به المثل فى البياض له منقار طويل وهو حى الى الان يعيش الف سنة ثم يلهمه الله تعالى بان يموت فيجمع الحطب بمنقاره فيضرب بجناحيه على الحطب الى ان يحمى من النار فيشتعل الحطب فيحرق هو ويخلق الله تعالى من رماده بعد مدة وقيل بعد مائة ايام مثله **قوله** لانه لا يناسب السياق السباق بالباء الموحدة ما قبل الشئ والسياق ما يلتئم به التحيه اعم وهو العباره ههنا **قوله** واما التعجيل المسرة او المساءة للتفاؤل والتيمن يحتمل ان يكون قوله للتفاؤل او التيمن علة للمسرة والمساءة معا على ان لهما انفسهما سببان لحب التفاؤل والتيمن كحب نيل الامر واما التعجيل بهما فلا تعلق له باصل التفاؤل والتيمن بل بمزاحمه وحاصل الكلام ان التقديم لتعجيل المسرة الى صلة من التفاؤل او تعجيل المساءة الى صلة من التطير ولما كان تعجيل ما مقتضيا لتعجيل سببهما لم يتعرض له المصنف ويحتمل ان يكون

قوله على التعجيل نفسه وايا ما كان ففى اقحام لفظ التعجيل ايماء الى قصور عبارة المطلع حيث قال واما لان اسم المسند اليه يصلح للتفاؤل فتقدمه الى السامع لمسره اولمسوءه وتوجيه القصور على الاحتمال الاخير ان التفاؤل حاصل سواء قدم المسند اليه او اخر بدليل قول المرى سالتنى فقلت متقصدا سعيد فقال اسم الامير لمن قال اصبت جعل اسم السعيد تفاؤلا للسفرق مع تاخره وكذا المسرة المسببة عنه فالمقتضى لتقدم المسند اليه تعجيل المسرة لتعجيل التفاؤل مثلا والجواب ان التفاؤل قد يكون باللفظ المسموع فى مستهل الكلام كلفظ سعيد مثلا وهذا هو الذى يقتضى تقديم المسند اليه وقد يكون لمضمون الكلام كما يقال سعيد فى دارك فانه قد يتفاءل به ولا يكون سعيد فى داره ونفس التفاؤل حاصل سواء قدم المسند اليه او اخر فلا يقتضى تقديمه على المسند المشبه عليه الفرق بين التفاؤلين وعلى الاحتمال الثانى ان المسرة فلا ينفك عن التفاؤل اذ قد يحصل بذكر الاسم فى اثناء الكلام ان مراده المسرة الكاملة المذكورة من الاطلاق فتامل **قوله** والسعاح فى دارك صوت تفكك السفاح فى الاصل بمعنى التفكك ثم لقب به اول خليفة من العباس رضى الله عنه **قوله** مثل اظهار التعظيم بناء على ان التقديم فى الذكر الذى يشعر بالتقديم بالشرف والرتبة العقلية ثم ان الاسم ربما يشتمل على التعظيم بحقه او بسببه وصفه فاذا قدم لينبئ تقديمه بحسب المقام على ان القصد الى التعظيم يستفاد زيادة تعظيم وفضل فاضل من هذا القبيل وربما لا يشتمل عليه بل يستفاد اصل التعظيم من نفس التقديم من حيث المناسبة المذكورة **قوله** او كقوله لحور رجل جاهل فى الدار فيه كيت لانا لا نم ان التحقير فى رجل جاهل مستفاد من التقديم بل من الوصف حتى لو اخر المسند اليه كحصل التحقير ايضا ولو حذف الوصف لا يستفاد التحقير اصلا وعلى ان بقى اصل التحقير مستفادا من الصفة لكن تقديم مثل هذا المسند اليه فى مقام الاهانة يفيد

فالمقتضى للتقديم تعجيل المسرة الحاصلة من التفاؤل لانفسها والجواب بعد تسليم حصولها اصلا بذكر الاسم فى اثناء الكلام ص

زياده تحقيقه فتدبر **قوله** واذا مع قول صاحب المفتاح اولان كونه متصفا بالمذكور
متصفا مستمرا عليه كيف يعد من المتصفين المسمين بهم **قوله** ثم لو قيل على الاول
ان هذا اخبار وان كان مراد السكاكي ما ذكروا اما اذا كان مراده اولان موصوفو
المسند اليه بعضون الخمر هو المطلوب دون وصفيته للخمر وهما اعتباران متلازمان
لكنه قد يقصد الاول كما اذا كان الكلام في الزاهد وانه هل يتصف بالشرب
وقد يقصد الثاني كما اذا كان الكلام في الشرب وانه هل يقع وصفا للزاهد فيقال
للزاهد لم يشرب الزاهد لم يرد **قوله** متى تهزمي تطعن ع التهزي التحريك والبعث والتوقيظ
قبيلة والعواتق جمع عاتق وهو موضع الرداء من المنكب وزران جمع زير
كغراب جمع كريم من زرن الرجل بالضم فهو زير اي وقور والالام النزول وصفهم
بالمضي في الامور كانهم سيوف وبالشجاعة حيث لم يفارقوا السلاح وبالسكون
والوقار في المجالس والاسراع بانفسهم في خدمة الاضياف وقولهم **قوله**
اي محل الاستشهاد وهو قولهم لهم خفوف لا قوله جلوس لاحتمال تعديد المسند اليه
فيه موفرا ولا قوله ضيف آه لان ضيف فاعل يغشر ما بعده **قوله** واجيب عن
الاستدراك ط قيل عليه هذا المنع خارج عن قانون المناظرة فلا يفيد اصلا لان
في الحصر منع سند المنع وذلك لان حاصل الاعتراض انا لا نسلم ان التقديم في البيت
يفيد التخصيص وانما يكون كذلك لو كان الخبر فعليا وهو ممنوع فالاولى الاستدلال
بقوله لتصرح الخ التفسير دون التعرض للمنع **قوله** وما انت علينا بعزيز اصرح في
المفتاح بوجود الحصر فيه وان المعنى ان العزيز علينا ربهك لانهم من اهل ديننا
لا انت يا شعيب والدليل على اراده هذا المعنى مبسوط في شرح المفتاح لكن فيه
بحث لان شرط التخصيص عند السكاكي ان يعتبر ان المقدم كان في الاصل موخرا
عن انه فاعل معنوي وان يدعوا الى هذا الاعتبار ضرورة في الجملة ولم يقل ما يفهم

فيقال الزاهد لم يشرب
الخمر

زير

تكلونه

يسرع

خبر

في رد عرف كما سيأتي والطاهر ان انت على تقدير تاخره مان يق ما عرفت انت فاعل
الصفة ولا ضرورة الى ارتكاب الوجه البعيد اعني ان يعتبر ان انت تاكيد للمستتر في
عارف هذا ثم قوله عليا متعلق بعزيز لان الجار اعني الباء المزايدة صحيح تقديم ما في
حيز عليه وان ابيت فمتعلق بقدره بعزيز **قوله** وما انت عليهم بوكيل اي
بكفيل بحفظ اعمالهم **قوله** غير مناسب للمقام بل المناسب للنهي والتقدير والتحقق
انهم خفوف اذا نزل بهم الضيف واعترض عليه بانا لا نسلم عدم مناسبة الحصر للمقام فان
المعنى انهم يباشرون امر الضيف وانفسهم ولا يكلونه الى خدمتهم كما هو الدأب
في اكرام الضيف وتعظيمه اقول لعل وجه عدم المناسبة ان كان اكرام الضيف ان يباشروا
امر الضيافة بانفسهم ويخدمهم لا ان يستريح خدمهم ويباشروا بانفسهم مع ان العادة
جارية عكسه كما لا يخفى على المنصف على انه يفوت حسن التفاعل مع قوله جلوس لانتفاء
الحصر حينئذ ولو التزم تقدير المسند اليه بعد ما تنبهنا على كمال رغبتهم مع انه ركيك لا يتبع
ذوقه ان كما لا يخفى **قوله** بل التخصيص بالذكر صريح لا عرض في كلام المفتاح للتخصيص الحصري
كما يشعر انا سمعت كما ذكره في مقتضيات تقدم المسند وانت خبير بان حمل التخصيص
ممتنع على التصريح مع عدم الظهور في المثال الاول تكلف ودعوى كونه مشروطا بكون الخبر فعليا
واستدلالها على ما هو مردود لتصريح الم نشرح بجواز تخصيصه بالجزء الفعلي اي بنفي الجزء الفعلي
عما حذف المضاف لان المتصور على المسند اليه المقدم في المثال الذي ذكره نفي القول
كما في انا ما قلت لكن هذا الكلام من المصنف قرينة على عدم الظهور كما لا يخفى على الماهر اللبيب
ثم المراد بالجزء الفعلي الجزء الذي اوله فعل وفاعل ضمير المبتدا لا المشتمل على الفعل لتصريحهم بان
الصفة المشبهة في قولنا وما انت علينا بعزيز خبر ليست فعلية **قوله** وصاحب المفتاح ع قال الفاضل
الحسن هذا هو الحق وذلك لان التقديم ع وانت خبير بان ما ذكره بعض جواز التخصيص
فيما اذا كان المقدم اسما مظهرا على نحو جوازه في غيره والسكاكي لا يقول به على ما يجيء

قوله لان المخصص اعم بالنسبة الى العصر المستفاد من قوله انما هو اضافي كما مر اليه
قوله لانه بالنسبة الى جميع من في العالم فلا قبح فيه جواز ان يكون التخصيص بالنسبة الى من
في البلد كما في قصر التعيين ثم لم يتعرض له ههنا و فيما سياتي في مواضع لقلته بالنسبة
الى مقابليه وعدم ظهور خطاء المخاطب فيه كما نبهت عليه في بحث العطف على المنفي
قوله ولما انا رايت احدا اي لا يصح هذا المثال ايضا بناء على ما يتبادر منه وهو الاستغراق
العرفي وان امكن تصحيحه بحمل النكرة الواقعة في سياق النفي على الاستغراق العرفي ولو ادعاء
في المعنى بلفظ الاستيحان قوله لانه قد نفى عنه المتكلم الرؤية على وجه العموم لعطفه على نفعله
سعى لانا نراه ويدل عليه قوله الذي فيما سبق فالمتقدم يفيد نفي الفعل عن المذكور وبثبوته
لغيره على الوجه الذي نفى عنه من العموم والخصوص قوله وفيه نظر لان لانا لم اجب بان كلام لهم
بيان لي اصل المعنى بان يكون مرادهم ان المنفي هو الرؤية الواقعة على كل احد بعد تسليط
النفي ولا ملاحظة ان يكون من قبيل عموم النفي لانتفي العموم وان كان المتبادر من ذلك فكانه
قال المنفي هو الرؤية الواقعة على زيد والرؤية الواقعة على عمرو وهكذا فتامل قوله اذا
لم يكن بحرف بدلا عن الواو بان يكون مرادهم بالفاء هذا القدر المشترك بينها وبين الواو
احد فان اصله وحد عين واحد ولذا استعمل في الايجاب بدونه وقد يقال ما هو مزيته اصلية
لا يستعمل في الايجاب اصلا كلفظ اريم وارم بل المستعمل فيه ما هو مزيته منقلبة قوله رد
عليه زعم انك رايت كل احد واذا كان رد اعليه ينبغي ان يقدر في المثال المذكور لفظ كل
ليطابق الرد فلا يرد ويصح قول المصنف المنفي هو الرؤية الواقعة على كل واحد بهذا التوجيه
ما ذكره ذلك المعتذر وفيه نظر اما اولا فلانك عرفت ان مراد المصنف بخصص نفي الجزء الفعلي
والا لم يستقم كلامه اصلا فسعى ان يكون المثال المذكور على ما ذكره رد اعلى من اعتقد ان
غيرك وحده ما راى احدا او شاركك في عدم رويه احدا فلا يخفى ان خطاب المخاطب في
مقام التخصيص في فاعل الفعل المخصص نفيا او اثباتا ولهذا قال الفاضل الخبيصي فكانه لم يتوجه

لان

وانا ما قلت هذا

بين ما انا قلت هذا نعم لو قبل لفظ احد في المثال المذكور وان جاء بدون كل الا انه
في الاثبات لتغير مقتضى الحال الى الاختصاص لا يكون الا مع ملكون معنى المثال المذكور
غير رايي كل احد لم يبعد واما ثانيا فلانا لو سلمنا ان الرد للزعم بعضهم ان يكون الزاعم قد
لفظ بالتخصيص الا انه غاير عنه حتى يكون استعمال احد في كلامه بلا كل غير صحيح لانم وجوب
التطابق فانك اذا قلت لمن ظنك رايت شخصا ما قال لك ما رايت احدا يكون
جوابا صحيحا نعم الاحسن ان يراعي التطابق التصوري تامل قوله لان هذا الامتناع
عارض هذا رد للوجهين معا وقوله ايضا مخصوص بالوجه الاول وقوله وان لا يكون
بالوجه الثاني ممنوعة وعلى ان جريان الامتناع في غير الصوره المذكوره لا يكون
وجها بفساد ما ذكره المعتذر لجواز ان يكون وجه الامتناع متعددا مختلفا
وانما يظهر الفساد اذا اجرى الوجه المذكور في صوره ولم يجد فيها الفساد كما لا يخفى وقد
يجاب بان المراد بعد نقل كلام الشيخ وعدم ذكر الشيخ ما انا قلت شيئا مع قوله ما انا رايت
احدا في قرن واحد وفرع عدم الصحة في الجمع على كون المنفي عاما كما هو مذهب التخصيص
غلطا ظهر ما عند المصنف فتامل قوله لانه جمع الناس وان في الامر على كونه جمعا يمكن
في سياق النفي يكون توسط كل احد بعد الجمع لغوا كما لا يخفى ان قلت لم لا يجوز ان يراد بالجمع
جمع مخصوص هو الكل علت للعالم يكن الامتناع مختصا بتلك الاراده مع كونه خلاف المتبادر
لم يلتفت اليه الحس قوله بل يكفيه ان يكون راى احد هذا الكلام مردودا عند الله كما يفهمه
واما اورده ههنا من طرف القوم والمراد ما ذكر فيما بعد منه في الكلمات الاربع في هذا
المقام على التفهم قوله وهي مقاربة ما نقله عن بعض المحشين حيث قال الفاضل
العلامة حاذكره فيما سبق بقوله قال اصل صحت قال وقولنا ما انا رايت احدا او رجلا
يفيد عموم النفي في المعنى وهو انه لا وجه لما ذكره المثال المذكور محتملان في التقدير
متقاربان فتبصر الكافي قوله فزعم انه غيرك او انت غيرك الغير المتبادر من المشاركة

ولم يوجد

على ما يجيء

128

شركة المعية مبنى على ان الكلام ههنا اذن اشارة الى قصر التعيين وسيأتى الكلام فيه ايضا ووجه مابنيت عليه فى بحث العطف وربما يقال المراد من المشاركة المعية والبدلية فيكون اشارة الى انواع القصر لكنه تكلف كما لا يخفى قوله فنقول انه انت وحدك او انت بشاركة الغير برهانه اما قصر قلب او قصر افراد لعدم الالتفات الى التخصيص من التقديم تنبيه من النحوى ذوطبع سليم ويتوهم ان تقديم المسند اليه يومى الى ان المخاطب اصاب فى اصل الحكم واخطاء فى هذا القيد فكان امر عند المتكلم فقدمه والتزام تخصيص النفى لانفى التخصيص من توهمك ما اسعيت كالتزام استمرار الامتناع لا امتناع الاستمرار من المضارع الداخل عليه لو النفاء دوام الانتفاء لا انتفاء الدوام من الجملة الاسمية الداخل عليها لو كما حققته الى وجب لو قوله وفى هذا اشارة الى الرد اى فى قول المصنف ولهذا لم يصح ما انا ضربت الا زيدا فان تقديم لعطا هذا القيد التصريح بان علة الامتناع ما ذكرته لا ما ذكره الشيخان ولما كان دلالة التقديم على هذا المعنى بالوضع لا بالوضع لم يصح الرد بهذا نصريح بالرد على الشيخين على انه يجوز ان يكون وجه الاشارة عدم التصريح بما للشيخين فليتأمل قوله وجواب انه قد سبق ان مثل هذا رده شارح الايضاح بان الفعل المتنازع فيه باعتبار فاعله ههنا وقوع الضرب على كل احد غير زيد واما فى زيد فمسكوت عنه لان الاثبات يجب ان يكون للاستثناء والعدم صحة الاستثناء والمفروغ عنه الاثبات كما عرف فى النحو فيكون محققا غير واقع اذا كان كذلك لم يكن فى الكلام اشعار بانه ربما ضرب او لم يضرب فلا يلزم التناقض اصلا وفيه نظر اما اولا فلان الا انما تحمل على غير اذا كان الموصوف مما هو مذكور فلا يتأتى هاهنا الا زيدا بمعنى غير زيد صرح به فى كتب النحو والموصوف ههنا غير مذكور كما يلوح ايضا من كلامه فلا يجوز حمله عليه واما ثانيا فلان الا اذا لم تكن للاستثناء لم يتعين عدم الوجود فلا يتم ما ذكره المصنف اعنى وجود المقابل فيتم كلام الزاما عليه قوله وهو نفى الضرب الذى وقعت المناظرة فى فاعله هذا هو مبنى التناقض فان تم الدليل ثبت والا فلا

الشريف

الشريف فى شرح المفتاح وحدة الضرب تبنى التناقض على ذلك الفرض لكن ظاهر كلامهم يدل على ان الامتناع كلى ومطلق والفرض المذكور ينافيه قوله عندى ان قولهم ان نفى النفى مالا يحتمل ليس المراد ان هذا اعتراض حق حتى يوجه الا ترى فى كشف التقاريره كما ذكره الفاضل المحشى بل ان هذه المقدمة احق بان يعترض عليها من المقدمة التى اعترض عليها المصنف متمسكا بدليل النسخ لان تلك المقدمة ظاهرة الصحة وظاهر اندفاع ما اورد عليها واما هذه المقدمة فمنعها موجه ظاهر الجيت يحتاج فى دفعه الى اعمال روية ولو سلم فنى تصلح فيما سبق اطلاعه على مراد الشيخ وعدم اطلاع غيره لعدم تصفحهم كتبه لا فيما نحن فيه بعد اطلاع الكل على مراد الشيخ وعدم تصفحهم كتبه قوله فالاستثناء انما هو من الاثبات الاستثناء والمفروغ عنه من الاثبات وان لم يجز فيما نحن فيه المعنى الا ان مراد الشيخ لزوم ذلك اذ لا يجوز ان يكون النفى لرجوعه الى الفاعل لا الفعل بمقتضى القاعدة السابقة ولا يجوز ان يحمل على الاعم غير لعدم ذكر الموصوف فتعين كون الاستثناء من الاثبات والمستثنى منه المقدر كل احد لان الاستثناء مفرغ عما قبل ضربه الا زيدا قوله وكذا اذا كان الفعل منفيا معطوف على مقدر والمعنى وقد يأتى بكذا وكذا اذا كان مثبتا وكذا اذا كان منفيا قوله وليس اذا قلت سمعت بى انسلم ليس صحيح اللسان وخبره الجملة الشرطية او قوله لك واذا ظرف لغو متعلق بليس وفاعل كب ان يكون وفاعل يكون ضمير ان اسم ليس وهو وجود سمعى وخبره وهو عند السامع وقد وقع فى موضع الجر صفة سمعى والواو فى قد وقع على ما فى بعض النسخ من تعرف الناسخ لعدم الحاجة فى عبارة المفتاح اليه فيقصد بالنصب معطوف على ان يكون ثم ان السكاكى اعنى لوجوب ههنا اشارة الى وجوبه فيما اذا قدم لا لتحقق الجواز قوله غير مسوب حال من السعى قيل فيه مسامحة لان اسعار الشوب بهذه الامور صفة الفاعل الذى هو المدرك لا السعى كذا فى شرح المفتاح للشريف ولكن يحمل حالا من كاف منك اى مقيدا

وجود سببي منكر حال كونه غير مسبوق في افادته وادائه للتجوز ويدخل عدم العلم
تحت الافادة قوله والشارح العلامة قد اورد في نقل عن السيد رحمه الله انه قال
فلا شك ان هذا الكلام سهو من الشارح العلامة الا انه رده بين التجوز والسهو
والنسيان باعتبار مستأكله سوق البيان قوله انما يستعمل لرد الخطاء في الفاعل
هذا الحصر اضافي كما يشعر به قوله لا لافادة وجود السعي فلا يتوجه عليه ان هذا التركيب
كما يأتي للتخصيص يأتي للنفوي فلا وجه للتخصيص قوله فاما ان يكون
باعتبار انه لازم معناه الغير فانه راجع الى وجود السعي لا الى افادة ولا ادري
والمراد من معنى انا سعيت قصر السعي على المتكلم واستعمال تحصيل رد الخطاء في الفاعل
لان معناه رد الخطاء ابتداء وهذا ظاهر فالمراد اعم من بين وجود السعي وبين
قصر السعي على المتكلم لا من رد الخطاء في الفاعل وافادة وجود السعي لا يجامع الاحتمال
اصلا فكيف يتحقق اللزوم بينهما وبهذا ظهر ان قول الفاضل المحشي الا ان لزوم رد
الخطاء في الفاعل لافادة وجود السعي غير ظاهر عكسه كان ظاهرا محل بحث ويمكن
الى توجيه على ان اللزوم بين الرد والافادة ان سلم في الجملة فانما يسلم لزوم افادة
السعي كرد الخطاء واما عكسه فلا وجه له في اعتبار قصر الافراد اصلا لان اثبات الحكم
لاحد الشيئين مع اعتقاد الى طلب لا ينفيه عن الآخر عليه مر واعلم ان التي العلامة
قال في شرحه ويجب ان يعلم مما قد علمت ان استعمال يعني سعيت وسعيت انا لما
لم يجب ان يكون في صورة علم السامع كاستعمال الثالث يعني انا سعيت بل جاز
ان يكون في صورة جهله فيجوز ايضا ان يكون الاستعمال في صورة علمه ويكون حكمها حكم
الثالث في الرد بل في كون السعي فيهما مشوبا بتجوز او سهو او نسيان هذا كلامه فعلى
هذا قول الفاضل المحشي وسكت عن بيان حال سعيت في محل بحث لانا لانم ان السكوت عن
حال المثالين لا في الابتداء بل قد عرض لهما السابق بقوله ويجب ان يعلم قوله

الاولين منه

فيكون مجازا قد يناقش فيه بان المجاز انما يكون باعتبار النقل عما هو المعنى الموضوع له
لا عما هو المعنى عند ارباب المعاني اذ لم يوضع اللفظ بازائه بل انما يفيد حسب المقام
كما مر به والجواب ما ذكره الشريف في توجيه كون الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر
مبنيا في علم البيان بالكناية تبيان الحقيقة والمجاز والكناية يكون اوصافا للالفاظ
بالنظر الى الاغراض الاصلية في عرف البلغاء انتهى وكلام العلامة مبني على عرفهم
فلا اشكال قوله او باعتبار انه معناه صلوح سهوا الخ ان السهو هو ان يعزب
معنى اللفظ لكن استعداده في غير معناه عقله والنسيان العدم الطاري على المعرفة لا
ما ذكره العلامة من معناهما قوله فان كان قد نسبته الى الغير لما له كان تجوزا
يعني ان كان اعتقاد المخاطب انتساب الفعل الى الغير باعتبار مجازي فنسبته الى الغير
بذلك الاعتبار كان تجوزا وفيه بحث لان المخاطب اذا كان ينسب الفعل الى
الغير باجتهاد محكي به لم يكن مخطيا اذ لا خطاء في المجاز وقد ذكروا
ان هذا التركيب انما يستعمل عند خطاء المخاطب في الفاعل فهل هذا الا بهما
فاعل وبالجملة هذا التركيب انما يستعمل عند خطاء المخاطب في الفاعل وبالجملة هذا
التركيب انما يستعمل اذا اعتقد المتكلم ان المخاطب مخطئ في الفاعل واما اذا اعتقد
انه نسبه الى الغير سهوا فلا قوله اذا بني الفعل على معروف اشاره الى تعيين المعطوف
عليه بقوله وان بني على منكر ولما سبق اصله البناء على المعرف دون البناء على
المنكر او تنبيه في الاول لفظ اذا الدال على التحقق والثبوت وفي الثاني ان لم في
لفظ البناء اشارة الى تقدم المسند اليه لان البناء ينقض تعديم المبني عليه الى
قوله لان المسائل لا تخصص الجنس المراد بالجنس ما يشمل الكثير على ما هو معنى الكل الطبيعي
سواء كان جنسا اصطلاحيا المنطقي او نوعا او غير ذلك كالرجل والمرأة فاذا اعتقد
بكلي انه يختص كل في رجل طويل صار نوعا ثم لفظ ان المراد بقوله او الواحد منع

الخلو الجمع ولما كان وجه تخصيص الواحد من الجنس ظاهرا حيث كان النكرة له دون تخصيص
الجنس فقط والواحد فقط تجنبه عما تقدم من الشيخ لكن قوله فيما سيأتي وقد يأتي للنوعي الكل
يشترط ان يعتقد المتبنى او الواحد كما في التخصيص صحيح على هذه الارادة فليتأمل فانه
قوله رجل جاريني المجرور لوقوع النكرة مبتدأ وكونها فاعلا في المعنى لان المعنى ما
جاريني الا رجل كما مر في كتب النحو قوله بهذا الكلام الجار على معناه الظاهر ومتعلق
بالمخاطب اي الذي خوطب بهذا الكلام قوله او اعتقد انه امرأة ان اراد اعتقاد انه امرأة فقط كما هو الظاهر لا يكون في الكلام اشارة الى قصر الافراد وان اراد انه امرأة سواء كان فقط او مع اعتقاد انه رجل ايضا ففي الكلام اشارة الى القصر بالوجوه الثلث وهو الاوجه ان كان الاول اظهر ثم ما في قصر الافراد لا يظهر في صورة وفي القصد الى الوحدة لان اعتقاد ان المجيء رجلان لا ينافي اعتقاد انه رجل واحد كما لا يخفى ومن شرط قصر الافراد جواز الاجتماع حتى يكفي اعتقاد المخاطب به قوله ولعلنا نورد كلاما ظاهرا كالاستدراك على ما ذكره بشبه حاله كما في ترجي الفعل مع جزم وعزم على الفعل في المستقبل فاورده صيغة الترجي الدالة على ترجيه من نفسه على سبيل التجريد قوله فلا يكون للتخصيص الشرط ظاهر عبارته يشعر بعدم احتمال المظهر للتخصيص عنده قطعا وقد صار في شرحه للمفتاح الى احتماله اياه عنده مرجوحا وان في عبارته المفتاح اشارة الى ذلك وقد ذكرنا ما كان فيما سبق الى ان على افادة التخصيص التي ذكروها جار في المظهر المقدم ايضا فمذهب السيد الجرجاني هو المحقق بالقبول قوله بين الصور الثلث يعني هو عرف وزيد عرف ورجل عرف والمراد بالقران الحكم بان الاول يحتمل الاعتبارين اعني التخصيص والتقوي على السواء وحق ادا الحمل على التقوي والواجب في الثالث الحمل على التخصيص ووجه الاقتران عندهم ان لفظ هو في المثال الاول يحتمل ان يكون مبتدأ وغيره اعتبار تقديم وتأخير فلا يفيد

متكلم

اعتقاد ح

الا التقوي وان يكون في الاصل موخرا بان يكون الاصل عرف هو لا على انه فاعل
لانه ليس في مواقع جواز انفصال ضمير الفاعل بل على انه تاكيد للفاعل المستتر واذا
لم يكن فاعلا جاز تقديمه عنده صحيح التخصيص واما زيد عرف فلا تعريف فيه ان
اصله عرف زيد لان اعتبار الضمير المستتر في الفعل وابدال الاسم المظهر منه قليل
جدا في كلام العرب صحيح فاعليه زيد فلا ضرورة بعدم فلا يفيد التخصيص بل التقوي
واما رجل عرف فلا يحتمل الابتداء لفوات شرط المبتدا اعني التعريف او التخصيص
فتعين الحمل على الفاعل كان في الاصل موخرا بدلا من الضمير المستتر في عرف ثم قدم صفة التخصيص
الدرة وانت خبير بان رجل عرف من قبيل الاضمار والتفسير فلا ضرورة في ارتكاب ذلك يحتمل ان يكون ح
الوجه البعيد اللهم الا ان يبقى قول السكاكي ما ظهر فيه عند كونه مبتدأ لا في كل تقدير
تامل قوله واستثنى المكاكي من عدم جواز تقديره كونه موخرا كما في زيد قام وحاصل
الكلام ان ابدال الاسم المظهر من الضمير المبهم المستتر في الفعل ان سلم وجوده فلا يخفى
انه قليل جدا في كلام العرب كما سبق فلا وجه لحمل الكلام الشايع الكثير النظائر
عليه فيما لا ضرورة فيه ولهذا حكم بعدم الجواز واما فيما فيه ضرورة فيجوز هذا التقدير
ويحمل عليه قوله اي على القول بالابدال وقيل الذي ظهر لي مصدر ارتقدم عليه ضميره الدم ح
وقيل نصب على الظرف او رفع عليه وقيل الواو حرف دال على كون العامل جمعا كما
في اكلوني البراغيث قوله على انه بدل من الضمير فان قيل القول بان رجل في عرف رجل
بدل من عرف رجل بدل من الضمير مما لم يقل به احد كيف والذي يسلم ان يقع عرفوا رجال
وعرفوا رجال ولم يرد به الاستعمال الشايع فضلا عن الوجوب فلنا ليس المراد ان
المرفوع في مثل عرف رجل بدل من رجل عرف مقدرا بعد رجل على ان يكون الضمير راجع
بدلا حتى ان رجلان عرفا يكون مقدرا بعد عرفا رجلان فيرد ايما في التقدير دون
التحقيق كذا في شرحه للمفتاح وقد نبهناك على ان الكلام في ابدال الاسم المظهر

اي لا يصير رجل عرف عرف رجل هذا يكون رجلا بدلا

من الضمير المستتر في الفعل فلا يرد ان هذا النوع ورد في التنزيل وان قل فلم لا يجوز
الحمل عليه قوله اذ لا سبب له اي للتخصيص سواه اعترض عليه بان صاحب المفتاح
قايل بالقصر العرفي فلا حاجة الى ما ذهب اليه اذا لمعنى رجل واحد حذف لا رجال والجواب
ان قوله ذلك مبني على اعتبار التقديم والتاخير كما يدل عليه سياق الكلام في المطول
ويشعر به قوله الآتي فيما بعد قوله لان المهر لا يكون الا شرطا مر ان الامتناع
مبني على ان الاضرار مختص في نفي الشرط بما وزائي غيره واعترض عليه بان السكاكي
اشار في مباحث القصر الى انه يجوز مجامعته لامر التقديم الدال على القصر مع كون
الصفة في نفسها مما لا اختصاص بالموصوف بعدهم منه ان مراده الاختصاص المانع
القصر فكيف منع ههنا ان يراد ان المهر شرط لا خبر بناء على الاختصاص المذكور وقد
يجاب بان الامتناع ليس مبنيا على مجرد الاختصاص في نفسه بل على ان ذلك الاختصاص
معلوم لكل عاقل كما دل عليه كلام الفاضل المحشي قوله ولا سعر له آه من الاضراع او
من التسريع ومعاني الاضراد على ما يجيء الاضافة والاعانة كما مر عت اليه ما قرعني
اي كان اليه من التسريع واغاثني وقوعه اي اضافه وقرع عنه اي كشف عنه الخوف
وفي السهيلي حتى اذا فرع عن قلوبهم اي كشف عنه الفزع قوله واذ قد صح متعلق
محذوف اي الزم طلبه وجعله خالصا فان الوجه تقريع عليه وربما يجوز كونه الجاء جوابا
لاذ تشبيها بالزمان في الحركة والسكون وعدد الحروف على ما صرح به بعض النحاة قوله
على امتناع تقديم التابع اولى لان الامتناع ههنا من وجهين احدهما لزوم تقديم
على المتبوع والثاني لزوم تقديمه على ما يمتنع تقديم متبوعه عليه وهو الفعل واما امتناع
تقديم العامل فانما هو من جهة واحدة قوله واقيم معامه ضمير اي متوار لاعتبار التسمح
فلا يلزم بقاء الفعل بلا فاعل ثم الفرق بين فسخ التابع والفاعل بان في الاول الاخلال
الى التعليل او خلاف الشائع يحتاج فيه الى الاتيان بالضمير الذي هو اصلي لا يحتاج في

هذا المقام قوله بنت بها قيل المراق بلغة قيل الست للتعالبي في قصيدة يهجو بها
عجوزا تزوجها المارا ثم انكشفت سوءا بعد ان تزوج واول القصيدة
عجوز تشهى ان تكون فتية وقد حنكت بالجنبان واحدودب الظهر تزوج الى العطار مذ بنت
بقي بشبابها وهل يصلح العطار ما افسد الدهر وما غرني الا خضاب بكفها
وكحل بعينيها وانوابها الصفر بنت بها الست العجوز المرأة الكبيرة السن ولا يقع
عجوزة والعامة تقولها وجمعها عجز بضمتين والاحديداب اعوجاج الظهر والصفر
وبها رجع الى العجوز وفي الصحاح بنى فلان على اهله بناء والعامة تقول باهله وهو خطاء
وكان الاصل فيه ان الداخل باهله كان يضرب عليه قبة لتهيئ دخوله بها فقيل لكل داخل
باهله بنى هذا كلامه فظهر ان حق الكلام ان تقول بنيت عليها والمراق بلغة ايام من
اخر الشهر ومحاق القمر محو وجهه المواجه لنا عن النور عند الصبح الواقع عليه من الشمس
بسبب قربه في ظل الارض والشهر واحد الشهور وهو ما خوذ من الشهرة سمي به
لشهرة امره لحاجات الناس اليه في عباداتهم ومعاملاتهم وغيرها والمراد من قوله
فكان محاق كله اظلام الشهر كله عليه من كمال التقرير قوله عليك رحمة الله السلام لولم
الابتداء من ذات عرق ذات عرق اسم موضع وقوله على وجه الاستارة الى وجه اخر
وهو جعل ورحمة الله معطوفا على المستكن في عليك قيل وفيه بعد للزوم العطف
على الضمير المرفوع المتصل من غير تاكيد ولا فصل بين المعطوف بين وفي لوافر الباب ليس
من سقي السبب لاعدم الفصل اسهل من تقدم المعطوف عليه على المعطوف لوروده
في النثر كثيرا بل في الشعر ايضا سواه والعموم حتى قيل انه قياسي انتهى كلامه واما ذكره
الاتقاني من ان لام عدم الفصل فان عليك فصل في الحقيقة لان الضمير منزل ربته
من الظرف فالظرف فصل مجوز للعطف فلا يخفى انه تعسف ويحتمل ان يكون قوله على
وجه الاستارة الى اللف جواز تقدير السلام بعد قوله عليك بان السلام الثاني مقدر

وان يكون اشاره الى الكوخ ورحمة الله جملة معترضة على حذف الخبر اى عليك ورحمة الله
عليك السلام والوجه الاول من الوجهين الذين ذكرهما فى شرح المفتاح قوله لو كان سكن
الى الاموات اسم كان خبر الشان وجره الجد الى بعده والى متعلق سكن اى لو كان سكن
الى فلان وفى التنزيل انما اشكو بثى وحزنى الى الله وما فى ما لقى موصول اى الذى لقيه
فاعل سكن وضميره له والكمد الحزن المكتوم ثم اشتكيت عطف على كان ولا اشكان
جواب لو والهمزة للسبب اى زال شكايتى وسمار وخدا اسمان للوضيع والعلم
ان كون قوله وساكن عطفا على قبر مبنى على ما هو الظاهر المتبادر وعكس ان لق ان يقدر فى
فعل محذوف مدلول عليه المذكور اى ومن عطف الجد على الجد والتقدير واشكان ساكن
او يكون وساكن بالجر على القسم والضمير للقبر فافهم قوله وكذا رجل جاءنى بدل اضطرابى
فالسكاكى خالف اجماع النحاة فى تجويز تقديم التوابع فى التسعة كما خالف علماء البيان
فى انكاره المجاز العقلى ويرد على هذا القايل ان السكاكى صرح بان ارتكاب الوجه
البعيد فى رجل جاءنى لفوات شرط الابتداء فكيف تقول انه بدل اضطرابى عنده
وكذا الكلام فى غيره حيث بنى الكلام فيه على ان الاول مبتدا وهو مسندا اليه على ان كلام
السكاكى فى اوايل الفن الرابع حيث قال قوله عليك ورحمة الله السلام يلزم ان يكون
عديم النظير وان لا يسوغ الا بنية التقديم والتاخير بدل على امتناع تقديم التوابع فى
التسعة وبدل كلامه ايضا فى اوائل الحالة المعتبرة لتقديم المسند على ان النعت لا يجوز
تقديمه ولذلك يعين الظرف فى مثل قولك فى الدار رجل للخبرية وتعين نصب راكبا
فى قولك جاءنى راكبا رجل قوله ثم لام التخصيص معطوف على ما قبل بحسب المعنى
كانه قيل وفيه نظر اذ لام جواز تقديم العامل المعنوى ثم لام امتناعه قوله
لايقع التنكير جواب عن منع المعترض قوله ثم لام ولو قيل انه كلام على السند قلنا
هو سواء للمنع فى زعمه قوله لانا نقول قد ذكرنا يعنى ان تقدير التاخير على الوجه

المستبعد فى المظنة لتحصيل الحصر انما يجوز عنده فيما فيه ضرورة ولا ضرورة فى التكلم
المخصص بالوصف لصيرورة مبتدا كالمظهر المعرف والحصر فيما يستفاد من الوصف بانه
كما سبق فالاعتراض بعضهم ان يمتنع تقدير التاخير فى انا قلت ايضا لصيرورة مبتدا
كالمعرف وهم قوله والا فلا وجه لكلامه اى وان لم يجب ان يكون الحصر مستفادا من
الوصف بل يكون فى تقدير التاخير فلا وجه لقول السكاكى اذ ذاك الوجه البعيد اذ
لا يرتكب الا عند الضرورة ولا ضرورة ح فى حصول المنكر لحصول صلاحية الابتداء
بالمخصص بالوصف قوله اذا لم يقصد به التخصيص النوعى قد سبق ان قصد التخصيص
النوعى ايضا يحتاج الى اعتبار التاخير فلا يعقل قوله ثم لا يمتنع ان يراد
الحصر لا خير فاجاب الفاضل المحشى بقوله اذا قيل ح لكن يمكن ان يناقش فى الجواب
بان ما ذكره من قياسة الحصر بناء على تقريره انما هو اذا اجرى الكلام على ظاهره واما
اذا كان بطريق التنزيل لاعتبارات خطابية فلا يخفى فى امكان اعتبار الحصر وحسنه
ثم لا يخفى ان العاقل اذا سمع هرير الكلب يجزم عند سماعه بان سببه الشر فالفار ما
تفهيمه اليه يسعى ان يكون بطريق التنزيل لاعتبارات مناسبة وهذا القدر كاف فى تصحيح
كلام السكاكى قوله ثم قال وتقديم ح قد اشرنا فى اوائل الكتاب الى ان ثم اذا دخل
على الجملة نحو للترتيب فى الاخبار والمراد هنا والمعنى بعد ما اخبرك عن قول السكاكى
التقديم يفيد الاختصاص بشرطى اخبرك عن قوله وتقديم ح هو قايم ح فلا يرد ان حديث
التقديم فى كلام السكاكى المتناع مقدم على حديث الاختصاص فلا وجه للكلام ثم قوله
فلم تفاوت فى الخطاب ح لعل السر فى عدم التفاوت ان المعنى على تقدير موصوف
اى انا رجل قايم وانت رجل قايم وهو رجل قايم قوله ولا كفى ما فيه من التعسف وجه التعسف
ان المعمول مع محصور على السماع عند سيبويه وهو الحارد قضيات السبق
وصار التقديم فلا يجوز الا عند الاخفش والى على والراجح فيما جاز فيه العطف والنصب

هو العطف بالاتفاق حملا على الاصل فى جعله معمولا معه مصيرا الى المرجوح المحمل
وترك الراجح المتفق عليه مع ان المقام لا يساعده لان ايه النحو صرحوا بان المفعول معه
هو المتهم بالنسبة فى جملة قال الشيخ خالد فى شرح اللب واعلم ان تحقق معنى المفعول معه
على احد امرين معتدين احدهما كما اوكدوا والثانى ان المعمول معه فى جملة متهم بالنسبة والمعمول
الاول الذى نصاحبه هو غير متهم بالنسبة بل تابع له فيها مثلا اذا قلت جئت وزيدا
بالنصب كان معناه ان زيدا فى المحل اصلا تابع له فيه واذا اريد المعنى المحل
قلت انا وزيد بالرفع كما مر واذا تقرر هذا فقول الاصل فى المفعول فيما نحن فيه
وهو التقرب فى التقوى سبوت التقوى وعدم الكمال تتمة له والاصل فى العلة هو تضم الضم
وشبهه بالفاعل تتمة له كما صرح به الفاضل المحشى فاجعل وشبهه معمولا معه يستفاد منه
ان الاصل فى العلة هو المشبه وهو خلاف الواقع ظهر وجه النفع وارفع توهم الفاضل
المحشى قوله لكونه فيها فعلا عدل به الى صورة الاسم فان قلت اسم الفاعل فى صلة
والاعراب للصلة بل لجامع الموصول فما وجه الاعراب الجارى عليه قلت بالكاية
الصلة فى صورة الاسم الواقع فى التركيب واللام فى صورة الحرف اجرى الاعراب
على الاسم المركب قوله ولا عمل معاملتها فى البناء حيث اعرب فى نحو رجل قائم
اورد عليه انه ان اراد بالذى لم يحكم عليه بانه جزء ولم يعامل معاملتها فى البناء و
قائم مقام الضمير كما صرح به الى فالاعراب فى مثل رجل قائم ورجلا قائما لا يدل على اعراب
بل الطال الاعراب انما هو لقائم الذى هو اسم لا للمركب الذى هو فى الضمير ويصح ذلك
غاية الوضوح فى نحو مررت برجل قائم ابوه فان المجرور بالوصف هو قائم فقط وان
اراد مجرد قائم بدون الضمير بمنزلة جزء الجد لا الجد فلا وجه لبنائه ولا معنى لحديث
المشابهة وترك الحكم واجيب بانا نعلم قطعا ان الجزء فى مثل رجل قائم هو قائم مع الضمير
وان الاعراب الجارى على قائم هو الذى استحقه المجموع بسبب كونه جزءا لكن لما اتبع

اعرابه على الجزء الذى اجرى على الاول ولا شك ان ما اجرى عليه اعرابه الذى
استحقه لاشتماله مبنيا وليس بقائم وحده استحقاق الاعراب الذى اجرى عليه حتى
لا يلزم من الاعراب الجزء الاول ان يكون المجموع معربا والوصف فى رجل قائم ابوه
هو المجموع المركب من اسم الفاعل وفاعله الا انه اجرى الاعراب على الجزء الاول لما ذكره
قوله واما الثانية فان لم تجعل جملة رد عليه الى فى شرحه للمفتاح بان استئناف ابتداء
عدم كونه محمولا على مجرد شبهه بالحالى عن الضمير من غير ان يتضمن معنى تحدث عن الكلام خارج عن
القانون النحوى والتحقيق ان تلك الكلام ما اشتمل على سبب اصليه متعهودة بالذات
والجملة ما اشتمل على سبب اصليه متعلق فاسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة الا اذا وقع
صلة اللام فانه حينئذ يقدر بالفعل فيكون سببا اصليا او وقع نحو مثل اقائم الزيدان مبتدأ
فانه مع كونه جملة كلاما واما ما عداهما فليست سببا اصليا بل سبيل التشبيه بالفعل الاستعمال
مع معناه وقد يجاب على الرد بانه حجرى التصرفات فانه يجوز تعليل حكم واحد بعلل
مختلفة باسباب متفرقة وفيه ما فيه قوله وابتغه فى حكم الافراد كنحو زيد عارف ابوه مفعولا متبوعه
الالتباع فقال نحو زيد عارف ابوه باجراء المبتدأ ثم ان القطع يكون المفعول عارف المسند الى الضمير وفاعله نحو
الاول للاتباع نائبا من خصوصية المقام وقد يكون الامر بالعكس كما فى قوله واتبعوا عارف ابوه صح
فى هذه الدنيا لعنة فان اللعنة وهى المفعول اتبعا ما بوصفها وفى قوله اى جعل تابعا للعارف
المسند الى الضمير العارف المسند الى الظاهر اذ المراد على قياس ما سبق للعارف
المسند الى الضمير مع ضميره عارف المسند الى الظاهر مع ظاهره لا كما قيل قوله ولعله سهو
اذ الكلام فى ان عارف المسند الى الضمير ليس بجملة بل هو مع ضميره مورد شبهه بالحالى عن
الفعل بان عرف اذا اسند الى الظاهر لا يثنى ولا يجمع فكذا عارف اذا اسند اليه
ضميره اذ لم يقع فيه الكلام ولا ساعده المقام وان كان صحيحا فى نفسه على ان العارف
اذا اسند الى الظاهر فلا امتناع لتثنيته وجمعه كالفعل فلا معنى لجعل افراده بطريق التبعية

قوله لفظ مثل وغير وما لفظ نظير وشبه ونظائر مما قبيل الاستعانة في المعنى المذكور
ولذا لم يذكرها هم ثم المحوج لوقوع مثل وغير مبتدأ خصصهما ما لا حاجة فيه والام
بها التوغل في الابهام على ما ذكر في كتب النحو واعلم ان الاصل المحصل حصل كما ان
مثل وغير جاء لامر يراد عليه الا ان قوله في آخر البحث وايضا لا مغايرة للتعريض بنفي
الغيرية ولا بابتاتا محل بحث اذ قد يكون للتعريض بهما معنى معقول اذا اضيف
غيرا الى ما يحتمل التعدد مثلا اذا ادعى معتزلي معين انه غير قدري مريدا به الاول
بحث قوله عليه السلام القدرية مجوس هذه الامة فقلت له غير القدري لا يقول بتعدد الخالق
مريدا به الغير مطلقا حصل التعريض لذلك المدعي بنفي الغيرية وحصل الكناية في اثبات
القول بتعدد الخالق لو لم اضف الغير واذا ادعى انه ليس عرشي مع بعض اصحابه
فقلت له غير السني يبغض ابا بكر حصل التعريض بانتفاء الغيرية والكناية في اثبات
عدم البغض لمن اضيف اليه غير وهذا القدر يكفي لتصحيح اصل كلام النواجي فتدبر قوله
لزم الثبوت لذاته او النفي عنه بالطريق الاولى فان قلت اذا كان المراد ان من
كان على الصفة التي هو عليها كان كذا لم يلزم الثبوت لذاته او الانتفاء عنه بالطريق
الاولى غاية الامر تساوي قلت المراد بالكون على الصفة التي هو عليها هو الاستواء
في اصل الصفة فان من اضيف اليه المثل اقوى في معنى الاولوية ظاهر لانه لما ثبت
الفعل مثلا لمن شاركه في اصل الصفة فثبوته له مع كون تلك الصفة فيه اقوى في معنى
بالطريق الاولى ويدل على اعتبار قوة تلك الصفة فيه اضيف اليه مثل لعط مثل حيث
كان المتبادر كونه وجه الشبه في المشبه به اقوى ولك ان تقول وجه الاولوية ان الثبوت
له او الانتفاء عنه يفهم بطريق البرهان كما هو حكم الكنايات قوله من غير قصد الى ان
انسانا لهذا القيد معتبر في جميع صور الكنايات بغير فانك اذا قصدت بقولك
غيرك لا يجود سلب الاتصاف بالجود عنه يعني لا يلزم اتصاف المخاطب بالجواز

كانه

ان يتصف به اغيارا آخر فكان الاحسن الاكتفاء بذكره في الصورة الاولى

قوله بان يريد عنك وغيرك انسان غير المخاطب مماثلا له او غير مماثل يعني يوجد
في هذه الارادة التعريض بالمعنى اللغوي اعني ان يكون في الكلام نوع خفاء واما اذا اريد
به انسان معين فقط فان ذلك المعين كمثل ان يقول زيد وعمرو واما اذا اريد به
المطلق صح التعريض في مثلك باعتبار ان ما صدق عليه معلوم المثل غير معلوم
في هذا الوجه حصل فيه خفاء واما في الغير فظاهر قوله اي لم يبناء من ارادة التعريض
حاصله انه لا يقصد بغير ههنا امر مغاير لما اضيف هو اليه بل اريد به معنى لا ولم يرد بكل
ذلك القول ناشيا من عدم ارادة التعريض الا انه ليس ناشيا من التعريض على سبيل الكناية
كما ظهر مني من غير ذينك وتوجيه الكناية فيه ان قولك ان هذا القول ليس مما يتأتى مني كل
الاشياء ومما ليس مما يتأتى مني لا يوجد في بعض الاشياء فلما جعل عن ارادة التعريض مبنيا
لا يتعين ان الارادة ليس بمبنيا له وعلى هذا القياس توجيه الكناية في قولك ضربني من
غير ذنب قوله لانها من الكناية المطلوب بها نفس الحكم سيجيء ان الكناية على اقسام
ما يطلب بها صفة من الصفات كقولك طويل النجاد فان المطلوب بها طول القامة وما يطلب
بها نسبة اي اثبات امر لامر كاثبات الجود وعدم البخل لما اضيف اليه المثل غير مثل
في غيرك لا يجود ومثلك لا يبخل وما يطلب بها غير صفة ولا نسبة كما في قولك في مسوى الجبهة
الفاسد عريض الاظفار في الكناية عن الانسان قوله فقيل وقد تقدم المسند اليه المسبوق بكل في
قوله بل تقدم لانه دال على العموم عطف على قوله فيما سبق وقد تقدم ليفيد تخصيصه بالخبر
الفعلي واما لو تسلطها في الايجاب فهو من تتمة المعطوف عليه فان قلت المعطوف عليه
مقول قول عبد القاهر والمعطوف مقول قول ان مالكا من تبعه فكيف يعطف احدهما
على الآخر قلت هو من قبيل عطف المعلومين كما يقال تشاكرك فتقول وزيد اي قيل

ارادته

وبهذا استشار اليه العلامة في تفسير قوله تعالى حاكيا عن ابراهيم عليه السلام ومن ذريتي ثم ان الظاهر في قوله وقد يتقدم كما يحتمل ان يكون راجعا الى المسند اليه المصور بكل بقرينة سياق الكلام كما هو المتبادر من كلام الشيخ ويحتمل ان يكون راجعا الى المسند اليه مطلقا الا ان لفظ قد لما افادت ح ضربة الحكم وكان ما يكون بعديه لافادة العموم هو المصور بكل صح ارجاعه الشيخ بيانا لما في المقام الواقع قوله فالتقديم يفيد عموم السلب لم يلزم مهنا افاده لهم كما ذكر في معناه التاخر لان عموم السلب يستلزم سلب العموم بخلاف العكس قوله يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد ظاهر العبارة ان قولنا يكون معناه ثبوت انتفاء القيام لكنه رأى كلام المصنف قام المستلزم نفي الحكم عن الجملة فاعتبر المعنى اللازم قوله قد يحكم بنفي القيام اي باشتماله على ان يكون مصدرا مبنيا للمفعول او نقول معناه قد يحكم بهذا الطريق فان الحكم متى كان عاما للنفي والاثبات ليس مدخول الباء محكوما به قوله المستلزمة نفي الحكم عن الجملة بمعنى ارفع الايجاب الكلي كما يشير اليه قوله الى لا يعني نفي الحكم عن المجموع من حيث هو مجموع فلا ينافي صدقه مثل لا يحمل هذا الحطب الكل مع صدق ليس يحمل البعض قال في اصل ان التقديم قبل كل شيء يفيد ثبوت ان قولك انسان لم يقم لم ينف العموم القيام بطريق الاحتمال فلو حمل على نفي العموم بطريق المخصوص بالبعضي بعد دخول الكل لم يلزم رجحان التاكيد على التاسيس على ما ذكره الخ فالدليل السابق لا يجيء به الحمل على عموم النفي ولا على عدم الحمل على نفي العموم وان قولك لم يقم انسان نفي عام فلو حمل على نفي العموم بذلك الطريق لم يلزم ترجح التاكيد على التاسيس فصيغة عدم الحمل على عموم النفي ولا يتم الحمل على نفي العموم بطريق الاحتمال ويمكن ان يجاب بان المحتمل بحسب اللغة اعتباران احدهما ان يجعل الكل داخلا على النفي المنفيه والثاني جعلها مدخولا للنفي والمدلول الصريح في الاول عموم النفي وفي الثاني نفي العموم بطريق الاحتمال اذ لا دلالة في اللفظ على المخصوص بالبعض في الاثبات

سفاد

قوله

فانما اسنى احدهما تعين الآخر فليتامل قوله واما يفيد نفي العموم لا عموم النفي هذا كما سيصرح به بناء على الاعم الاغلب والا فقد يرد القيد في مثله الى النفي فيفيد عموم النفي وان كنت فاعتبر والله لا يحب كل مختار مغرور ونظائره قوله وقد اهمل هنا بيان تكثير افراد الموضوع قيد لما قبله واشاره الى ان الحكم في المهملة على الافراد المتبادر منه ان يكون هناك افراد لم يحكم عليها صريح العقيدة الطبيعة وهي التي حكم فيها على نفس الطبيعة كقولك الانسان نوع قوله ومهما يجوز ان يكون مثله العقيدة قد عليه لون مثله العقيدة بسور الكلية انما يستقيم لو لم يقبل الجزئية وهو ممنوع لما مر من الورق من الرجل بالعين ومن بلدنا بالرفع فانه يحتمل عدم العموم ايضا بخلاف الاول فالحكم بعموم النكرة الواقعة في سياق النفي محمول على الاغلب والاصيب ان المدعى ان كل ما يفيد العموم هو سور الكلية سواء كانت تلك الافادة في جميع الصور او بعضها بحسب المقام ومهما لما عرف القايل المذكور بكون النكرة في سياق النفي مفيدة للعموم بنت كلية النفي ولا يضر عدم افادته ذلك في صورة اخرى قوله كما ان في الموجبة سور الجزئية هذا بالنظر الى الاغلب والا فقد سبق ان النكرة المنونة قد تعم في الاثبات كقولهم تمرة خير من جرادة وقوله علمت نفس ما قدمت واخرت

في الاثبات م

قوله على ما قال في الالتزامات اي عدم انحصار السور فيما ذكره القوم وكون التنوين سور الجزئية في الجملة بناء على ما ذكره الشيخ ثم ان الشيخ وان لم يحكم بوقوع معدوم الشرط كيف وقد قال ايضا في الاشارات واعلم انه وان كان في لغة العرب بدلا الالف واللام على العموم فانه يدل به على نفس الطبيعة ايضا فهناك لا يكون موقع الالف واللام موقع كل لكن تتم متعة السامع حيث فهم منه ان الالف واللام سور الكلية على تقدير افادتها العموم والتنوين سور الجزئية على تقدير افادتها الخصوص اذ لا مدخل لاحكام التعميم والتخصيص على جميع الاحوال في نفس السور بل في نفس الاحوال مطلقا كما لا يخفى

يكون م

نفي ر

قوله وان كانت كلمة كل استدرك بها تمام لفظ كلمة الى ان التابعيث في قوله ان كانت
كل واحد باعتبار تاويل كل بالكلمة والا فقد تقدم في كتب النحو ان الاصل في كل افراد
الضمير الراجع اليه وتذكيره وان كان معناه حسب ما يضاف اليه نحو وكل شئ صلوه في
الزبر وكل نفس ذائقة الموت وامثالها قوله كما اذا قدمتها على الفعل المنفي هذا مبني
على ما وقع الاصطلاح من ان تسميتهم مثل لم يضرب ولا تضرب فعلا منفيا فلا يرد
نظرا الى ان المراد تقدمها على مجموع حرف النفي والفعل المنفي لا على الثاني فقط قوله
فالاقرب ان يجعل الخ فيه نظر لانه ينتقض بمثل ما اذا اخذ كل الدراهم لانه معمول للفعل
المنفي مع انه داخل في السوق الاول ويمكن ان يدفع بان الفعل المنفي هو الذي
يدخل عليه حرف النفي بصريحه وهذا ليس كذلك قوله ما كل ما يتمنى المرء يدركه صدر بيت
عجزه تجري الرياح عالا تشتهي السفن والمروي رفع كل وجوز ابن جني نصبها باضمار
فعل يفسره ما بعده والسفن بضمتين جمع سفينة قال في الصحاح السفينة معروفة
والسفان صاحبها وفي القاموس سفنه يسفنه اي قشره ومنه السفينة لغير
وجه الماء والجمع سفائن وسفن وصاحبها سفانه وحرفته السفانة وبهذا يظهر
ان ما توهم بعض الطلبة من ان العبارة في البيت السفن بضم السين وكسر الفاء
وسوء صاحب السفينة ليكون الاستدراك اليه صحيح ليس بشئ لان صاحبها السفانة
كما عرفت مخالف للدوران ثم ان المجانبة ابلغ من الحسنة قوله وقدم التاكيد لان كلا؟
اصل فيه الخ ان الاصالة في التاكيد به لسلوك كثرة الاستعمال فيها وهو منقوض في
اوايل البحث حيث قال وان عورض بان استعمال كل في التاكيد اكثر فالحمل عليه
ارجح فقد تم ولو سلم قوله جعل الفعل منفيا تم اي لم يجعله منفيا بما في الصورة
المذكورة اعني تقدم المحكوم على مجموع حرف النفي والفعل الداخلة هي عليه كما
يدل عليه قوله لان المنفي حالا سعدم معمول له عليه تم الوجه في عدم جواز التقديم المذكور

في ص

المعمول

العشرين

اضعفها وما في التافيه صدر الكلام بسبب ستارتها حرف الاستفهام من حيث وضعها
على الاسم والفعل كهي بعينها كذلك لم ولن فانهما لا يختصان بالفعل صارا
كالجزء منه بحيث لا يجوز تقديم ما نفي بهما عليهما كجواز تقديم معمول الفعل المثبت عليه واما
لا فلانها وان كانت كما في الدخول على الفعلين الا انها حرف كثر تصرفهم فيها فكما
يعمل ما قبلها فيما بعدها في نحو لك ضربني بلا ذنب وقولك عدمت عليك ان لا تضربني

فيما قبلها ص

يعمل ما بعدها واعلم ان الوجه الذي ذكره الشيخ انما يناسب وجها لعدم ايراد مثل

الاول ص

كل الدراهم ما اخذت في الامثلة لا لعدم ايراد مثل ما كل الدراهم اخذت كما يتبادر
عليه وذلك لان المتبادر في النحو امتناع لا التاكيد ثم الظاهر ان المثال المذكور من القسم
الاول لان حرف النفي داخل حكما على الفعل العامل في كل فتامل قوله وفيه
نظر لانا نجد صحة لا يصح النظر مبني على ان قوله لا يصح الا حيث يراد بفعله الكلية
لا يشهد به الطبع السليم والحق ما ذكره في معنى اللبيب من ان دلالة الصورة المذكورة
على النفي العموم وثبوت البعض من قبيل دلالة المفهوم وهي ايضا انما تعتبر عند عدم
المعارض والمعارض موجود في الصورة المذكورة اذ قد دل الدليل على تحريم مطلق
الاختيال اي التكبر والفخر على الناس بغير حق التكبر او على ان الله تعالى لا يحب مطلق الكفار
الاثيم الذي جاد بحريم الربا وفي الحديث عن اطاعه مطلق الحلاف المهين اي الذي هو كثير
الحلف في الحق والباطل قليل في الراي والتميز او حقير عند الناس لاجل كذبه
من المهانة وهي القلة والحقارة فمراد الشيخ انا اذا تاملنا في محل الكلام حصل لنا ظن
غير الدليل الخارجي وجدنا الامر على ما ذكرنا وهذا المعنى يفيده لفظ اذا الدالة على
تبعيض التقادير المفيده لجزئية الحكم في بعض الصور على ما ذكر فتامل قوله
ان قدمت على النفي لفظا اشارة الى ان النفي المستفاد من لفظ الا متوجه
الى القيد اعني الدخول في حيز النفي فيفيد وجود النفي في الكلام اصلا فلا يصح

مع تقدم كل عليه لا يراد ان انتفاء الدخول
في حيز النفي قد يكون تارة في الكلام اصلا ص

قوله عم النفي على الاطلاق قوله لما قال ذو اليدين موعمرو بن عبد ود وسمي بذلك
لانه كان يعمل بكلتا يديه وقيل لطول يديه روى ابو هريرة ان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم صلى احدى العشيين في الحضر وسلم في الركعتين فقام ذو اليدين وقال
اقصرت الصلوة ام نسيت يا رسول الله فقال كل ذلك لم يكن فقال ذو اليدين لبعض
ذلك قد كان فاقبل النبي صلى الله عليه وآله وسلم على القوم وقال اصدق ذو اليدين
فقالوا نعم فقام عليه السلام واتم الصلوة ثم سجد سجدتين للسهو وسيأتي الحديث
ووجهين الاول ان قوله عليه السلام كل ذلك لم يكن ليس على عمومه للوقائع فكيف صدر
عنه صلى الله عليه وآله والثاني ان الكلام مسوق لاجله فلم يستلزمها والجواب عن
الاول ان قوله عليه السلام كل ذلك لم يكن مجاز عن قوله لم اشعر بشيء منها لان عدم
كون الشيء يستلزم عدم الشعور به كما يقال كذبا لملزوم واراده اللازم كذا ذكر
الشيخ اكمل الدين في شرح المشارق وفيه بحث ذكره بعض اساتيدنا وهو ان جواب
ذي اليدين بقوله بعض ذلك قد كان ذلك واضح على ان الحديث محمول على معناه الحقيقي
فانه من اهل اللسان عارف بمراد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فلو كان مراده المعنى
المجازي لما اجاب عما هو جواب عن المعنى الحقيقي لان القائل لعله يقصد بكلامه المعنى المجازي
ايضا لانا نقول مدفوع سواله صلى الله عليه وآله وسلم عن الصحابة بقوله اصدق
ذو اليدين او لا يعني لان ما اشعرت فالحق هو الجواب الذي ذكره الشريف في
شرح المفتاح وهو ان المراد بكل ذلك لم يكن في ظني ولا كذب في هذا ويمكن ان يدفع
البحث بان حاصل كلام ذي اليدين انكم وان كنتم ما شعرتم بشيء منها لكن بعض ذلك
قد كان قطعا وقلة متعارف كما لا يخفى على المنصف وعن هذا انه اذا كان قبل شروع
الكلام في الصلوة توقيفا بين الدلايل نعم اضع بالحديث مالك والشافعي واحمد
على ان الكلام العمد في الصلوة مخل نظرا انه ليس فيها لا بطلانا لكن تاويله عند

الحنفية

المنقذ ما ذكرنا وان كان هذا التاويل محل بحث واشكال لان تحريم الكلام في
الصلوة كان بمكة وحدوث هذا الامر انما كان بالمدينة لان راويته ابو هريرة
وهو متاخر الاسلام وقد رواه عمران بن حصين بطريق آخر متاخرة بل ذكر النووي في
التهذيب انه اسلم في عام اسلم ابو هريرة قوله على ما ذهب اشارة الى ان
المراد من الذهب في قوله ما يدعى على ذهابا هو الذهوب لغة المقام بعد ما ثبت ان
ذهابا اسم جنس يقع على الكثير والقليل كذا ذكره السيرافي قوله قال المصاحبي انتهى
لفظ الحديث وشعراني النخ فيه نظر لان المطلوب هو القاعدة الكلية لا لفظ مثال
الجزئي لا يثبته فتامل قوله وان باع فيما اذا لم يكن الفعل آلة لفظ الباء يدل على
جواز الوضع في مثله والمذكور في مغني اللبيب وغيره اشتراء زيد ضربت بالرفع
لما فيه من شبهة العامل المعمل وقطعه عنه وذلك غير جايز عندهم الا ان ما نقله الى
عن سيبويه في قولك كلهن صلت عمدا يدل على جواز التركيب المذكور قوله
فلو كان النصب بعيدا لذلك العموم والرفع غير بعيد اشاره الى ان الاصح ج
شمول النفي على كل اجزئي المدعى اعني افادته كل نفي الشمول اذا دخلت في خبر
النفي وشمول النفي ان لم يكن واضحا فيه واما الاحتجاج بالحديث فعلى الخاصة
فيه بحث اذ لقائل ان يقول كون ان بعيد النصب لذلك العموم على سبيل الاشتمال
والرفع على سبيل القطع مجرد ول الشيء لا افادة القطع بالمقصد او لا بعد النصب
اصلا وبعده الرفع على الاحتمال فلا يثبت شيء من جزئي المدعى لان المعتبر
فيها الكلية والقطع كما لا يخفى قوله ولقايل ان يقول انه مضطر الى الرفع
اجيب بان ما ذكره محمول على الاكثر الاغلب وليس بكلي لادليل قول قوله
على عليه السلام فلما تبين الهدى كان كلنا على طاعة الرحمن والبر والتقي لاشتمال
ان بكر كان شاذا نادرا والجواب الجزئي بدليل قوله صدر عن كلها وهو ما قيل

كما صرح به في معنى اللبيب واذا لم يكن الحكم المذكور كليا بل جار كونه معمولا للعامل
لفظي ولو لم يكن الرفع مفيدا لما قصده الشاعر من شمول النفي كما دل عليه سياق الكلام
لما اختاره وانت خبير بانه لو تم لدل على الجزء الثاني من المدعى لا على الاول لجواز ان يكون
النصب ايضا مفيدا لشمول النفي والعدول الى الرفع لغاية نادرة وهو عنه معمولا للعامل
لفظي قوله واعترض عليه اي الحاجب بانه صيبويه اعم من الضرورة الشعر
لا مطلقا فلا يتوجه عليه ثبوت الضرورة من وجه آخر وليس بشيء لان قوله وحذف الخبر
من الجزء الذي على الشعر مثل على الضرورة المطلقة ضمنا قوله الا تاكيدا اي لمعموله عند
البصريين ولذا جعل سيبويه كلا من في البيت المذكور مبتدا لا تاكيدا وجوزا الاخفش
والكوفيون كونها تاكيدا لكل محذوف قوله في اجزاء ما اضيف اليه عدم ابراز
الضمير حيث لم تقل اضيف الى اليه مع ان الفعل جار على غير من هو له لما تقرر في النحو
من عدم لزوم الابراز عند الامن اللبس في الافعال وان لزم في الصفات مطلقا وان
كان المراد بالجملة ما اشتملت على الاجزاء اذ لا يوكد بكل الا ما اشتمل على اجزاء يصح
افتراقها حسا او حكما كما صرح به في كتب النحو قوله او في حكم المتعدد كما اذا حذف المؤكد
وبقي التاكيد على ما جوزه سيبويه والخليل او قدم التاكيد على المؤكد ان جوز
في ضرورة الشعر كما سبق فان في كلتا الصورتين لم يتعدد ذكره اما الاولى فلم يذكر
او ذكرت متاخرة لكن في حكم المتقدم قوله عما هي عليه وهو كونها غير معمولة للعامل
لفظي ظاهر قوله هذا الذي ذكر تنبيه على ان لفظ هذا اشارة الى الحالات المعينة
على تاويل ما ذكر قوله كلمة مستغنى لفظ مبني على التغليب والا فتركيب الحكايات مع تعين
الى غيره الذي ذكر في مباحث الاضمار من خلاف معنى لفظ قوله كقولهم ابتداء
اي كقول العرب ابتداء من غير جري ذكر لفظا او تقديرا فيما يأتي وضع المضمر
موضع المظهر بناء على وضع الامر والكاف اسم بمعنى المثل في موضع المصدر

اي وضعا مثل الوضع في قولهم وقد تقدر عندهم ان المثل به لا يلزم ان يكون مدخول
الكاف بل يكفي ان يستفاد مما هي خبر عنه قوله ليحصل الابهام ثم التفسير المناسب
لوضع هذا الباب اي جاء ثم للتراخي التفسيري وبناء عده في الرتبة عن الابهام هذا و
وجه المناسبة المذكورة هو ان المراد بالمدح والذم العامين في هذا الباب هو
المبالغة فلما اراد وا زيادة المبالغة والتفخيم ابهموا اولا للشوق النفس
اليه سرعت في طلبه قوله والتزم تغييره بنكرة اي فان قلت في صحيح مسلم
من حديث جابر رضي الله عنه ان ابليس يضع عرشه على الماء ثم يبعث سراياه ويقول
ادنيت الى ان قال ثم يجيء احدهم فيقول ما تركت حتى فرقت بينه وبين امراته قال
فيدنيه منه ويقول نعم انت فاين ذلك التمييز المتلزم المخصوص واين المخصوص
قلت يخرج الحديث على ان يكون فاعل نعم ضمير مستتر فيها مميز البكرة محذوف يدل
عليها السياق اي نعم فاتنا او نعم شيطان وانت هو المخصوص بالمدح ونظيره في
حذف المميز قوله من توضأ يوم الجمعة ونعمت اي فبالرخصة اخذ ونعمت رخصة فيها ص
لكن ذكر في مغني اللبيب ان حذف التمييز شاذ في باب نعم قوله نعم رجلا السلطان فانه
لو قيل نعم السلطان صح لا قرينة لا لبس السلطان بالفاعل ليتحقق شرط الفاعلية
وهو التعريف الذي يكون الكلام المفيد للمدح او الذم العامين معه مصوغا في
الظرف على وجه لا ينكر من اول الامر لان مدح شخص غير منكور من الاشخاص او ذمه فيه
فائدة فان قلت هذا الالتباس في قوله نعم العبد صهيب لا يعم ان العبد جاعل
او مخصوص بالمدح قلت لا لان سوق الآية يدل على ان المخصوص محذوف وهو ايوب
عليه السلام وفي مثله يجوز حذفه كما مر جوابه قوله خبر مبتدا محذوف لانه لما تقدم
ذكر الفاعل مبهما قدر سوال عنه بانه هو فاجيب بقوله هو زيد وفيه وجه آخر ذكره
الشيخ وهو ان يكون المخصوص مبتدا، خبره محذوف اي زيد ممدوح ولعل وجه

ان الحذف باجراء الجملة السبب لكن المناسب للتغيير هو الاول لان هذا اقرب الغرض
بخصوص المدح باسم في جواب السؤال عنه مع ان المعارض بان الجزء محط الفايده
فلا يناسب الحذف وايضا الجزء لا يحذف وجوبا الا اذا اسد شيء مسده صرح به
ابن هشام في الباب الى موضع معنى اللبيب قوله لاحتمال ان يكون الضمير عايدا الى
المخصوص انما ذكر الاحتمال لان الضمير قد يعاد الى متعقل معهود عند اكثر النحاة كما
صرح به في شرح المفتاح فليكن مما نحن فيه قوله ذرعها سبعون ذراعا اي ذرعها
اذ المصدر لا يخبر عنه بانه سبعون ذراعا ومنع سيبويه كون التمييز للتاكيد بناء
على ان وضع التمييز لرفع الابهام وحكم بان ذرعها مصدر بمعنى المفعول اي مذروعها
مذروعها بمعنى طولها سبعون ذراعا قوله وقولهم هو او هي زيد عالم فان قلت
كيف يصح زيد عالم او الانسان عمرو قاعد مثلا مع انه لا عايد في الجملة الواقعة خبرا قلت
لان هذه الجملة في حكم المفرد اي الانسان هذا الحكم او لان فايدة العايد ان يربط
الخبر بالمبتدا لان الجملة حينيذ صيغت لاجل استفادة بالافادة فاذا لم يوجد فيها رابط لم تربط
بالمبتدا وخبر ان المبتدا على مضمون الجملة فلا تحتاج الى الرابط وكذا لا حاجة
الى الضمير في كل جملة تكون عبارة عن المبتدا او نحو قولي زيد مطلق وقوله عليه السلام
افضل ما قلته انا والنبيون من قبلي لا اله الا الله قوله مكان الانسان او الله
يشير الى الذكر باعتبار الانسان والتانيث باعتبار القصة قوله وتحتمل تانيث
هذا الضمير على قول صاحب الكشاف ان الضمير المقدر في قولهم ان تلك الجثة ضمير الشان
والتقدير انه تلك الجثة ليس كما ينبغي قوله ولم يسمع هي زيد عالم تعويض للمصنف
قال او هي زيد عالم وقد كتب عن هذا بان التذكير والتانيث امر وضعي سموي
ما استثنى من السماع وقوله ليس بحجة على ما فيه فتامل قوله فقضاهن سبع سموات
في يومين اي خلقهن خلقا ابداعيا والقى او حقق والضمير في قضاهن

ثم بينه بسبع سموات وقيل الضمير للسماء السابق ذكره على المعنى وسبع سموات حال
وقيل التمييز وجمع سماءة والوجه الاول هو العربي الفصيح قوله لعكس ما يعقبه في
ذهن السامع ان قلت هل لا يحصل التمكن الى صلة ضمير الشان في نحو كان الشان زيد
عالم فيه غير الزام خلاف الظ قلت لان السامع لعدم علمه بالمخبر عنه مفهوما مطلقا
بخلاف الضمير الغايب فانه لا يفهم الا ان له مرجعا في ذهن المتكلم واما ان ذلك المرجع
هو الحكم او غيره فلا يفهم من نفس هذا الضمير بل بالوضع فلكونه اعم شانا ولان الشان
وابهم منه يحصل فيه تشويق لكي لا يحصل من الشان قوله ابو موسى فجدك البيت
ابو موسى هو المخصوص بالمدح على ما زعمه وقوله فجدك بدل منه والفاء زايدة والاصل
ان ابو موسى مبتدا اي فجدك خبره والفاء زايدة في الخبر على ما حققه الاخفش مطلقا
وعلى اخوك فوحدا ما يجامعه جواز زيادة تمامي البدل فلم الطرفة على شاهد والمخصوص
بالمدح محذوف على نمط قوله نعم العبد اي نعم جدا هو وهذا اولى لشيوعه بخلاف
تقديم المخصوص مع التردد في موضع الفاء قوله اما نصح في خبر ان قبل لا نصح ايضا
في خبر ان نعم سيما اذا لم يكن في مستهل الكلام لان السامع اذا سمع خبر ان نعم
يرجع الى ما تقدم تحققا او تقديرا ولا ينتظر ما بعقب الضمير واعلم ان قوله لا تحقق اما
يرد اذا جعل التعليل اعني ليتمكن تعليلا لوضع المظهر موضع المضمر عليه ذكره وهذا
هو الظاهر ان صرف التعليل الى القاعدة هو الوجه واما اذا كلف وجعل تعليلا
لقوله وقولهم هو او هي زيد عالم فلا يرد له وهذا ظ قوله اذ السامع ما لم يسمع
المفسر لم يقبل لام ذلك بل وان يعلم بعد بذا فرى والغرض فيما علم ان فيه ضميرا
ولم يعلم انه لاي شيء لاشتباهه ووضوح امره حققه واد عاء قوله كقوله في المطلع
هو قوله زارت صدر بيت عجزه وفي النوم قلايد ونطاف وبعده ٥ والطوق ما ليس
الحمام عمدته وظبا وجبرها الطواف ومن العجايب ان قلبك شقل وعليك

من شرف الحديد لفاق والقداستار لقوله في المطلع الى الحمق كونه من قبيل وضع الظهر
موضع البطن والرواق سترتمتد دون السقف وهو مبتدأ وعليها خبره كقولك
في الدار رجل والجملة حال من ضمير زارت وقوله للظلام حال من الرواق فلايد ثم عقلاد
وهي معروفة والنطاق شقة ليس لها جزء ولا يتق ولا ساقان تأزر المرأة
بها فتشد وسطها وترسل اعلاها على اسفلها الى الركبة والاسفل ينجر على الارض
وقد يراد بالنطاق المنطقة التي تشد على الحاصرة وهي انسب بالوضع لكن الشقة اليمنى
بالمرأة فشبهها في تقلدها ونطاقها من اللآلي بالنجوم والمعنى زارت الحبيبة وسمة
بوصالها والحال ان عليها رواق كالياً من الظلام اي كانت مستترة بالظلام
من الايام وقلايد ونطاق من النجوم والشرف الشقة من الحرير واللفاق ثوب يلفق
من ثوبين قوله كم عاقل كم الخبرية المضافة الى مميزه المفرد في موضع الرفع على الابتداء
والجملة اخبرية عيت خبره قوله زنديقاً قيل معنى الزنديق الذندي والزندالسم الكلب
مرد شن الذي ظهر في زمن قباد واباح الفروج وقتل انوشروان قوله كافراً بانياً للصنم
او قابلاً بالتهين خالق الشر وخالق الخير منيب مثل هذه الامور الى خالق الشر ولقد
رد ابن راوندي من قال وخير المقال نكد الاديب وطيب عيش الجاهل قد ارشدك
الى حكيم كامل قوله ولا يخفى ما فيه من التعسف لان المفهوم من اختصاص شيء بشيء هو
المغايرة بين الشيئين حتى ان تغيير البديع بما ذكره لا يخرج البعد ايضاً لان البديع
هو المخترع لا على مثال قال الجوهري ابدعت الشيء اخترعته لا على مثال والبديع
السموات والارض اي مخترعها كذلك وكل فاعل محدد ما والى جاهل مزدوج كثير الحركات
والتظايد في كل زمان وايضاً البديع هو الامر العجيب سواء كان ضد ما مضى ام لا
قوله عطف على كمال العناية كان الظاهر ان يكون معطوفاً على اختصاصه ويكون
كل من التهكم والاختصاص سبباً لكمال العناية كما صرح به في المفتاح حيث قال

وذلك اذا كملت العناية بتميزه لانه اخص بحكم بديع عجيب الشكل واما لانه قصد
التهكم بالسامع الا انه لما كان يرد عليه ان قصد التهكم بالسامع لا يقتضي كمال
العناية بالتميز بل بعض اسم الاشارة سواء قصد كمال العناية بالتميز اصلاً اجله
عطفاً على كمال العناية مطلقاً حتى لا يتوهم ورود السؤال المذكور فلا يحتاج الى الجواب
بان اسم الاشارة عند اكمال تميز ولا شك ان التهكم يزيد بزيادة التميز فاذا
قصد التهكم اعني بالتميز فقصد اكمال التميز اورد اسم الاشارة فتبصر هذا البعض
اعني الحواشي من ان هذا ليس بسديد بل هو معطوف على الاختصاص قوله تعالليت
كي يسجن البيت وما قيل هذا البيت قوله قفي قبل وشك البين يا ابنة مالك ولا حرمني
نظرة من جمالك وما بعده فان شأني ذكر اكب لي عادة فقد سرني اني خطرت
ببالك قوله قفي للمرض طلب من الوقوف ووشك البين قرب البعد والواو في وما بك
عاطفة وتزيدين قتلي في موضع الحال او الاستيناف او البدل وقد ظهرت استيناف
جواب هل فظهرت بهذا المراد قوله قل هو الله احد الله الصمد لم يورد العطف بين
الجملتين لكمال الاتحاد بينهما فان الثانية كالتتمة للاولى وتعريف الصمد مع تنكير
احد لعلهم بصمد الله بخلاف احديته قوله اي ما انزلنا القرآن الا بالحكمة المقتضية
لانزاله وما انزل الا بالحكمة وفيه اشارة الى ان تعديم المجرور في الموضعين اعني بالحق
يفيد الحصر لكون المقال من قبيل وضع الظاهر موضع المضمر اذا اقتضى الحال كما فسر به
الاول كما يدل عليه قاعدة اعادة المعرفة معرفاً واما اذا فسر بالامر والنواهي
على ما قيل فلا يكون مما نحن فيه لان كلام المعين لدى من علمه كذا في مفتاح المفتاح
قال المحقق انما لا احتياج الى هذا الاشتراط لانه اذا اختلف معنى ما كان العباس
الاتيان بالغير ايضاً ليكون من باب الاستخدام وانت خبير بانه مردود لان الاستخدام
خلاف الظاهر فلا يكون الموضع موضع الغير في اللفظ والكلام فيه قوله ممن يرجم سؤالكم

انتبك

موبالجزم مع ان منع استفهامیه احراء للوصل مجری الوقف کزای شرح للتسهیل وآ
انا العاصی اتاک اورد علیه فان حق العبارة ان یقول اتاک لان العاصی لا کان
بدلا کان هو المتکلم بالنسبة لیکون هو مرجع للضمیر اجیب بان المتکلم اخبار عن نفسه
ولما کان العاصی عبارة عن المتکلم اورد ضمیر المتکلم میلا الی المعنی قوله علی ان یکون
العاصی بدلا هذا مذهب الاخفش والجمهور یابون ابدال الظاهر من ضمیری المتکلم والمخاطب
مستدلین بلزوم انتفیة البدل منه للمبدل منه کما صرح الفاضل الحلبی لکن دلیلهم
منقوض باجماعهم علی جواز ابدال المعرف باللام من ضمیر الغائب ولکون المعرف
باللام الخلص من الضمیر مطلق تدبر قوله وفیه ایضا نظر من وجهین قد بینا قبل هذا
بان المتکلم فی هذا المقام الوصف المعنوی لا النعت النحوی فلی فوقک انا العاصی
ایضا یحکی من الوصف المتکلم ثم الاظهر ان یقول وفیه نظر من وجهین ایضا قوله
کاینا ما کان انا او غیری کائنا حال من الرسول ومن موصوفة فی محل النصب
خبر الکاینا والعامل محذوف ای کانه اعرض بامتناع حذف خبر کان نص علیه ابن هشام
وصاحب اللباب وغیرهما واجیب بانه ههنا سماعی ثبت علی القیاس ولو قیل کان تامة
وفاعله راجع الی من لم یحتج الی ما ذکر وانا خبر مبتدا محذوف ای هو انا او غیری او
مبتدا خبره محذوف ای انا العاصی او غیری اولی من جعله من قبیل استعارة ضمیر المرفوع للمنصوب کما اشیر للجمهور
فی ما انا کانت قوله والنصف اسم من الانصاف قوله هذا اعنی بعد الکلام هذا
التعبیر مصرح به فی کلام السکاکی ولولاه لامکن جعل المشار الیه مطلق النقل دفعا
للتباین قوله فی العبارة ادنی تسامح لان معناه الطاف النقل عن الحکایة الی الغیبة
لا یختص هذا القدر اعنی النقل عن الحکایة الی الغیبة وقد بینه قوله من یمینه
الی شماله وقیل ماخوذ من التفات الانسان بمنة وبسرة وهو الاتیان والرجوع
ظ قوله وبهذا یشعر کلام المصنف والایضاح ای بالنظر المذکور ووجه الاشعار

خلاف

من

بحث الالتفات

انه قال فی جواب سوال اورده لا مانع من انحصار الالتفات عنده فی خلاف
سیفی الظاهر المفید لقوله عند بعض بالانحصار عند الجمهور کما سیصرح به فیما
بعد قوله نظر به لیس ظاهر النظر به بالهمزة الایراد والاحداث من طرء علیه اذا اورد
وبالباء التحدید من طرب الثوب اذا عملت فیه ما یجعد طربا کانه طرء والثوب بالفتح
وکالسرور قوله منها انا زید وانت عمرو ولیس رجال مثل قد نظر لعدم الخلاف المنفی
فیه وهو شرط فی التعبیر لانه اخبار عن شیء لا تعبیر عن معنی واحد بلفظین مختلفین
قائل قوله لکن اللذون صححوا الصاحا اخ ولوم التخییل غارة علی حال البیت
للعقیلی قال ابن مالک فی شرح التسهیل اعراب الذین فی لغة طی مشهور یقولون
جاء اللذون اسنوا علی الذین کفروا وهی لغة هذیل ایضا قال قلت ما الستر فی
ان اللذون علی هذه اللغة یکتب بلامین بخلافه فی لغة من الذمه الیاء فی جمیع الحالات
قوله الستر فی قبه هو ان حاله بنائه شبیه بالحروف واللام للتعریف علی قول
وقت بنائها علی القول بان تعریفه بالعهد الذی فی الصلة قاصر واعدم ظهوره
فیه فی حالة البناء وکیلا یری حرف التعریف او شبیها فیما هو شبیه بالحرف و
للمبنی فی حالة الاعراب لان شبه الحرف حرف التی تم الطاف الصباحا تصح بجزء
من صبحوا تاکید امن صبح اذا اتاه صباحا ویجوز ان یراد الاتیان المطلق ویؤیده
الصاح منصوبة من الوجهین علی الظرفیة ویحتمل ان یکون صباحا مفعولا مطلقا لصبحوا
من قبیل انبت نباتا وبتل تبتیلا ومفعول صبحوا محذوف ای صبحوهم و
الغارة نصب علی الحال ای مغیرین او علی التعلیل ای لاجل الاغارة وحاصل
الفرق بین اللذون واغاد اصباحا فی ذلک الیوم علی العدی والملاح صیغة المبالغة
ای کثیر الالحاح کالملکثار حاز علی الترادف او التداخل قوله بعد التعبیر عنه بطریق
الغیبة ای بالنسبة الی الطریق الاصل المتقدم علی الالتفات قوله وما سبق الی البعض

الاوهام ٤ قد سبق ان الاسم المظهر طريق الغيبة فلا يعتبر في التعبير حتى يحقق الالتفات
في الآية ولعل المتوهم بنى كلامه على ان المظهر وان كان للغيبة الا ان الذهن
تامل قوله انا الذى سمتنى امي حيدره البيت لعلى عليه السلام والحيدرة الاسد
وكانت فاطمة بنت اسد ماولدته والوطالب غايب سمته اسدا باسم ابيها
فلما قدم ابوطالب كره هذا الاسم فسماه عليا وبعد هذا الصراع اكبلكم بالسيف
كيل سندره والسندره صاع كبير قوله وهو مع ذلك قبيح عند المرزوقي الخ
قال الملا في ٤ فيه بحث لان الالتفات من انواع وجوه تحسين الكلام فلا وجه للتعبير
لانه التفات من الغيبة الى التكلم وفيه تغليب وايضا الطعن على جانب اللفظ لا
سيما في قوله ثم وانتم تجهلون على انه يرد عليهم بل انتم قوم تجهلون لان الصيغ
كالصلة في وجوب العايد والاسماء الظاهرة كلها غيب سواء كانت موصولة
او موصوفة صرح به في شرحه للمفتاح ولو كان في استثنا ما ذكر فبقاؤه على ما وضع له في كلا
مواضع طبقات البلاغة قوله تطاول ليلك الابيات لامرء القيس من مرثية ابيه
والليل الخالي من الهم والحزن والرقاد النوم وله حال من ليله او لا متعلق بتطاول
والبتاء الذي جاء قتيلا ابيه وابوالاسود كنيته كذا في شرح الشريف للمفتاح وقيل
سمع ذلك الخبر منه قبل قوله ليلك تجريد فلا يكون الالتفات واجبا بان الاضافات
بينهما كما اشار اليه في شرح الكشاف وردنا ان كلا من الليل والبتاء صار مضافا
للمتبرع منه بترتب عليه ما قصد من المبالغة في الوصف وعوارا الالتفات
على اتحاد المعنى ليتحصل ما اريد به من ارادة الطبع في صوره اخرى غير ما سبق
ولو بعد ذلك ما علمه الفاضل اليمني من ان رباط علي وابن جني وابن الاثير حكموا بان
ليلك تجريد وليس بالتفات والصواب ان ليلك ان حمل على الالتفات لم يكن تجريدا
وان عد تجريدا لم يكن التفاتا كذا ذكره الفاضل المحشي في حواشي الكشاف وفي

لتعلقه ص

تاييد المذكور بحث لاحتمال ان يكون منعهم الالتفات لاستراطهم فيه سبق التعبير
بطريق اخر كما هو مذهب الجمهور ومع ظهور هذا الاحتمال يحقق التاييد مما لا يخفى
على المنصف قوله او يكون التاني في ذلك اي في لفظ ذلك ويرد على الوجهين ان
المتبادر من كلام الكشاف توزيع الالتفات على الابيات قوله بل هو خطاب لمن
تبلغ الكلام ٤ فان قلت لو كان كذلك لوجب في قوله لقد ذكرتني ان يقال ذكرتك الذي ص
يرد ما ذكره قوله حيث لم يقل بعيد ذلكم لا يخفى انه في موقع الاستدلال على كون
الخطاب في ذلك لمن تبلغ الكلام لا لمخاطب الاول والا قال ذلكم وفيه بحث اذ يلزم
منه خطاب اثنين في كلام واحد من غير تثنيه او جمع او عطف وسيصرح في بحث التغليب
بطلانه على انه يناقضه ظاهرا ما ذكره في التلويح من ان افراد الكاف في اولئك من اولئك ص
لم الفاسقون لا يمنع عطفها على جملة فاجلد او ان كان الذي خوطب بها الامة
لان افراد الكاف في الخطاب المتصل باسم الاشارة جايز في خطاب الجماعة كقوله
ثم عفونا عنكم من بعد ذلك تم كلامه قوله قلت نعم ولكن المراد بقوله ومالي لا اعبد
الذي خوطبون لا كني ان المتكلم بهذا الكلام اعني ومالي لا اعبد هو صاحب بن
اسرائيل الذي ركان منه اولئك اياء الله تعم فليس المراد ومالي لا اعبد الا ان مفهومه قوله م
الخطاب بل المراد ومالكم لا تعبدون لكن ابراز الكلام في معرض المناصحة لنفسه
وهو يريد مناصحتهم على سبيل التعريض ليتلطف لهم ويداريهم والقاعدة المخصوصة
بموقع هذا الالتفات التعريض والاعلام بان المراد من اول الكلام الى خطوه
قوله وهذا الخطاب مثل التكلم في قوله بناجار في معنى ان كلا منهما تعبير موافق
لاصل المقصد ان من جاره الجار المذكور هو المتكلم وقوله جار لي يوافقه والذي
تقصد به رجوعه الى الله تعم هو الذي خوطبوا حتما لهم على عبارة خالفتهم وقوله و

واليه يرجعون لوافق هذا المقصد لكن من حيث كون كل منهما تغيير الاسلوب الذي يسير
يكون على خلاف مقتضى الظاهر في التحقيق قوله وقد قطع المصنف بانه وارد الضمير راجع الى
قوله من بناء جلادي قوله فصل لربك مكان لما فايدة الالتفات في الآية ان في الخطاب
حثا على فعل المامور به لان من يربيك يستحق العبادة وفيه ازالة الاحتمال الذي
قوله انا اعطيناك الكوثر صريحا في افاده الاعطاء من الله تعز وايضا كلة
انا تحتمل الجمع كما يحتمل الواحد المعظم فلما التفت بقوله فصل لربك زال هذان
الاحتمالان قوله ولم يكن لك للمخاطب والمخاطب في الكلام القديم قبل اي في التعبير والتكلم
من الاسم الظاهر جاء في القرآن للواحد كما في قوله نعم فنادته الملائكة مع ان
المنادي كان جبريل عم وحده وقد نظر لان الجمع المحلى باللام ينسلخ عنه في مثل هذا الموضع
معنى الجمعية ويكون مفردا في المعنى فلا كلام فيه نعم الكلام القديم كلام البلغاء من العرب
المتدوين لا القرآن المجيد بدليل ما بعده قوله واما هو استعمال المولدين قال قلت
قد جاء مثل ذلك في القرآن المجيد صحت قال عز من قايل يا ايها النبي اذا طلقتم النساء
فكيف يسقيم هذا الحصر في قوله واما هو استعمال المولدين وحمله على الاضافي لا يدفع
لزوم كون القرآن واردا على اسلوب المولدين ولو في بعض المواضع ولا يليق
منه به ادنى مسكة قلت هو من باب تغليب المخاطب على الغايب اي اذا طلقت انت
وامتك واما خص النداء وعم الخطاب بالحكم لانه امام امته فنداءه كندائهم او
لان الكلام معه والحكم تعميم تتمة مهمات وهو ان صاحب الكشاف والقاضي جوزا
في قوله نعم فان لم يستجيبوا لكم فاعلموا ان يكون الجمع لتعظيم رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم واستشهد له الزمخشري بقول الشاعر فان شئت حرمت النساء سواكم وذكر
القاضي في قوله تعالى والعلم وما يظهر ان ضمير يسيطرون راجع الى القلم والجمع للتعظيم
او اريد بالعلم العلم الذي خط اللوح فقد وقع كلا الامرين في القرآن المجيد وحمله على اسلوب

المراد هو

ليس ط

الحديث بعيد كل البعد لا يلزمه عاقل على ان الطان البيت الذي ذكره العلامة
في موضع الاستشهاد من كلام القدماء فكيف يصح قولك ولم يحم تامل قوله
طي الكشح يقال طحا به قلبه اذا ذهب به في كل شئ والباء للتعدية والطرب خفة
تعتري الانسان لشدة سرور او حزن بعيد تصغير بعد للتعريب وهو ظرف وقوب
اولى وعصران اوجبن على الروابين سلامة بعيد واشار بتغيير بعيد الى الباب
وعصران مشبب الى انه لا مناقاة بين كونه بعيد الشباب وبين كونه عصران
مشبب ظرفين لشئ واحد على الابدال واتمام كمل الخطاب في طي لك للحبيبة اعني ليلى
اي اذهب بك علي حتى يكون في قوله تكلفني ليلى التفات من الخطاب الى الغيبة لا تخالف
الاستعمال اتباع وهو طحا به قلبه ثم الطان يكون الكاف في طي لك مفعوله لانه وان
كان خطابا بالنفس الا ان الخطاب ليس للفظ النفس بل لمدلوله والباقي انما هو في
اللفظ ويويده ان العلامة صرح في قول الشاعر تذكرت والذكرى تهيجك زينبا
بان الباء مفعوله خطابا بالنفس فقول القاضي في قوله ثم فلما راى الشمس بازغة قال هذا
رجع الى ان مذكر المبتدا يعني باعتبار الخبر يعني ربي محل نظر اذ لا مقتضى لتغيير
المبتدا حتى يحتاج الى جعل التذكير بالنظر الى الخبر فان الاشارة الى ذات الشمس
والتانيث انما هو في لفظها ولذا تعالى لها صوت لفظي والجواب ان يقال اذا اشتهر
التسمي في جنس اطلاق لفظ صوت عليه بلاحظ ذلك المسمى في جنس هذا اللفظ فبهذا الاعتبار
يعتبر التانيث في الاشارة اليه ورجع الضمير ولهذا قال الله تعالى في الآية المذكورة
فلما افلت واحتاج صاحب الكشاف الى توجيه تذكير اسم الاشارة في قوله هذا
ذلك الكتاب مع كونه اشارة الى ذات السورة بانه باعتبار الكتاب والى ما ذكر في
اشارة الشريف في تتبع الكشاف فاندفع الايراد المذكور على القاضي ظهر انه يكون
التانيث في طحا بك قوله او على ان خطاب للتغليب قيل باعتبار الالتفات في

تفسيره

هذا

عليهم

يكلفني بالنظر الى طي انك لا يحسن اعتباره بالنظر الى العلب المذكور اذ في سرد الامر
صحة اجراءه على الظاهر وهو مقصود ههنا لانه لما اعتبر خطاب القلب في تكلفني لم يكن
هذا الكلام على اسلوب طي انك اذ يكون التقدير حينئذ تكلفك على ان يكون الخطاب في
تكلف وفي الكافي للمتقي وهو ممتنع واجيب بان الشرط صحة اجرائه على الاصل في الجملة
وههنا يمكن ذلك على تقدير رجوع التفات القلب الى اصله وان لم يمكن بعد ذكر علائم
قوله وقد شرط وليها جملة حالية والمعنى تكلفني وصلها والحال انه بعد قريبا او ايام
قريبا على حذف المضاف والمخاطب جمع الخطب بمعنى الامر العظيم قوله حتى اذا كنتم في
العلك الآية غاية الالتفات في قوله وجرين بهم المبالغة كان الله يعدو بهم حالهم
غيرهم وتعجبهم منها وتطلب الانكار عليهم قوله والعدو الذي ارسل الرياح الآية غاية
الالتفات في فحواه العظيم لان فعل عظيم لا يقدر عليه الا ذو القدرة البالغة
اذ لم يستعمل في كلام البلغاء صيغة الجمع في الواحد للتعظيم حتى يتاتى هذا المطلوب
من غير الالتفات بان يقول فسقوه قوله ان يكون الخ طي بالكلام اي من يلقى الله الكلام
ويتلقاه من المتكلم سواء كان في الكلام حرف خطاب ام لا واعلم انه يلخص مما ذكره
الشارح في ان الالتفات اربعة مذاهب ووجه الضبط ان يقال اما ان يشترط
فيه سبق التعبير بطريق آخر ام لا الثاني مذهب الزمخشري والسكاكي ومن بعدهما
الاول اما ان يشترط ان يكون التعبيران في كلام واحد او لا الاول مذهب بعض
الناس وعبد القاهر لا يشترط كونه الى طريقين في التعبيرين واحدا ام لا الاول
مذهب صدر الافاضل والثاني مذهب الجمهور قوله ومن عند الخليفة بالنجاء الخ متعلق
بالنجاء المعدى بالفتح بعده او بالنجاء لكون الباء زائدة كما نبهت عليه قوله لتعد
وما انت علينا بعزيز اي تقي بالفوز بالنعمة من عند الخليفة والمنادى في قولك
يا خذاك محذوف اي يا خليفة والسيب العطاء والارتياح السرور وكانه اراد

انك ذو نشاط في العطاء قوله هذا اخص من تفسير الجمهور لانه اعتبر فيه مع ما اعتبره
الجمهور قيدا آخر اعني وضوح المخاطب والعادة الغالبة التي ذكرها الجمهور لا تدل على
اعتبارهم هذا القيد لان المخاطب الاول اذا لم يكن سامعا للمتكلم التفت المتكلم
الى غيره كلم يوجد الالتفات وان كان سامعا تحقق تلك العادة لوضوح السامع
الحاضر فيها واما قول الشارح فيما سبق غرضا يقتضيه المخاطب ليفيد نظرية لنشاط فبالنظر
الى الاعم الاغلب قوله هل يزجرنكم البيت اوله ابنى كنانة ان حشو الكنانتي نبل
بها نبل الرجال الهلوك نبل سريعة الكنانة هي التي يوضع فيها النبال ويريد بالنبل
الاول على رسم يجاى له بالفارسية ترکش والنبل الاول السهام والثاني جمع من
النبيل او النبالة بمعنى الفضل وقد نبل بالضم فهو نبيل والجمع نبل والهلوك مصدر
هلك كالدخول بمعنى الفاعل والالوك بمعنى الهمز الرسالة قوله وذهق الباطل اي
وهبط وزهقت نفسه اي ذهبت وفرقت قوله صرف الله قلوبهم الآية واردة في
حق المنافقين وقد كانوا صرف الله قلوبهم عن الايمان فالمراد بقوله تعالى صرف الله
قلوبهم تثبيتها على الصرف وسيأتي تتابع فلا تحصيل للحاصل قوله قصم الفقار القصم بالقاف
كسر الشيء بين والفصم بالفاء كسره من غير ان يبين قوله بني كان الخ المراد
الهمار التحسر على فوت ذلك اليوم والتقضاء حتى تفعل اي تجلى والمراد بالعارض الامتداد
ما بعد الثنايا والثنايا البيت من العارض قاله ابو نصر وقال ابن السكيت العارض
الناب والضرس الذي يليه وقال بعضهم ما بين الثنايا الى الضرس قوله والثاني ان
ذكره في الفرق بين المعنيين ان يكون المذكور جملة مستقلة ليس بشرط في الثاني خلاف
الاول قوله لتنشا من كلام سابق شرط في الثاني دون الاول قوله
فلا حرمه يبد والست حرمت الشيء حرما اذا قطعته وحرمت الرجل اذا قطعت
كلامه والاسم الحرم بالضم ايضا قوله اي تجديدا واحداثا قد سبق ان التطرية اذا كانت

مهموزة اللام بكون عن الاحداث واذا كانت ناقصة يكون عن التجدد صعاد كرمى الخ
تخليط بين قوله للاصغاء اليه متعلق بالايقاظ على تضمين معنى الميل والتخصيص عما تشبه
الاصغاء بالتاء وانبات الايقاظ له استعارة تبعية وتخييلية ويجوز ان يكون على
حذف المضاف اى لصاحب الاصغاء، ويجوز ان يكون اللام لام الاجل اى القاء للسامع
لاجل الاصغاء اليه تم هذه الغاية العامة التى ذكرت لمطلق الالتفات سواء كان
عند مذهب السكاكى او الجمهور لا يطلق عليه ماده يكون السامع فيها حضرت الغايبة
جل وعلا التعالية عن الخطاب والايقاظ والاصغاء فلو ذكر سبحانه هنا هو فى حقه تعالى
ايضا لكان السب وقد يقال المراد ان الكلام الالتفاتى ايما وقع صالحا لان يقصد به
هذه الغاية بالنظر اليه نفسه مع قطع النظر عن الموانع الخارجية فليفهم قوله وقد يخص
موافق على راى الجمهور لانه متعد وقد للتحقيق والباء فى بالطايف داخلة على المقصور
قوله على طريق الاتساع وهو ان يجرى الظرف مجرى المفعول به كقولهم يوما ما
شهدناه سليما وعامرا وفى شرح الكشاف للمطيب ليت شعرى لم يجعل
هذه الاضافة حقيقية يعنى شكر اليوم قلت لتحصل غرض المبالغة لان قولك فلان
مالك الدرهم وصاحب الزمان ابلغ من قولك مالك فى الدرهم وصاحب فى الزمان وهذا
ظ قوله والمفعول محذوف دلالة على التعميم اى عليه لو كان قال مالك الامر كله ليحصل
الدلالة على العموم اجيب بالمنع مستندا باحتمال حمل الامر على المعهود والتاكيد بكل
بالنسبة الى ذلك المعهود على ان فيه قوت الاختصار المط قوله بانواع النعم
الدنيوية والاخروية الظاهر حمل الترحم على المنع بالنعم الدنيوية والرحيم على المنع
بالنعم الاخروية ووجه ان الترحم ابلغ من الرحيم لما فيه من زيادة البناء كقطع وقطع
فاعتبر الابلغية باعتبار الكمية كما قيل يا رحمن الدنيا ورحيمها لانه يعم المؤمن والكافر
ويا رحيم الاخرة لانه يخص المؤمن وقد يلاحظ الابلغية باعتبار الكيفية فيجعل الرحمن

عم المنعم بالنعم الاخروية لانها كلها جسام واما النعم الاخروية فمحققة بالبتة الدنيوية
اليها قوله اى ذلك الغير الطاعن يقال اى خلاف مراده الا انه مال الى جانب المعنى
ان يصدق على خلاف مراد قايله الغير بمعنى انه غير ما اراده قوله كقول القبعثرى
الشاعر اصل القصة ان القبعثرى الشاعر كان جالسا فى بستان مع جماعة الاذكياء
من الادباء وكان الاوان اوان الحصرم فذكر الحجاج فقال القبعثرى اللهم سود
وجهه واقطع عنقه واسقنى من دمه فاخبر الحجاج بذلك فاحضر القبعثرى وهدده
فقال القبعثرى اردت بذلك الحصرم ثم قال له الحجاج لاحملنك الى ارض القبعثرة فانظر
الى ذكاء القبعثرى فقد سخر الحجاج بهذا الاسلوب حتى كاد ان يعتذر عن جريمته واحسن
البداهة ما يحكى ان قلت كان المناسب لغرض الحجاج ان يقول لاحملنك الادم
عليك لان القيد يوضع على الرجل لا بالعكس قلت هذا الاستعمال والتقييد
امر وضعى يقال حمل على الادم اى قيده ولو سلم فليكن من قبيل القلب كما استعير
اوشبه القيد بالمركب على طريق الاستعارة قوله من الاصفاد وهو من
الصفد بالتحريك وهو العطاء قوله صفده اى قيده من الصفاد بالكسر
وهو ما توثق به قوله الاولى بحاله اما لعدم اهليته بجواب ما يسأله او لعدم العناية
فيه بالنسبة اليه قوله سألوا عن السبب روى فى الكشاف وغيره ان السائل
اثنان وهما سعد بن حصل وثعلبة بن عنم الانصاريان والاثنان اهل ما يطلق
عليه الجمع عند جماعة منهم الزمخشرى فلذا قال سألوا بلفظ الجمع قوله صبت قالوا اما بال
الهلال فهو دلالة هذا القول على انه سوال عن البلت دون السبب وفى الحكم خفى جدا كما اشار
اليه فى شرح الكشاف قوله فاجيبوا ببيان الغرض اطلاق الغرض على حكمة الفعل
هو على سبيل التشبيه والمجاز باعتبار كونها على الطرف العقل والا فافعال الله
تعالى ليست معللة بالاغراض عندنا قوله والصواب ففزع واما الاية التى

وقع فيها فصعق فلم يذكر فيها اليوم بل يظهر ملك الآية ونفخ في الصور فصعق
وقد تعارضا مراده بحرد التمثيل لا على انه من القران ولذا لم يقل كقوله تعم قوله
كقوله ان الذين لواقع اي الجزاء الحاصل قوله وهو يكون معنى لواقع ليقع قبل
هذا غير مستقيم لان اللام تخلص المضارع للحال والمفروض هنا كونه للاستقبال
والجواب بعد تسليم ان التخصص المذكور هو مذهب البصريين ما ذكره في كتب النحو من
ان اللام ربما يكون للمجرد التاكيد كما في قوله تعم وان ربك ليحكم بينهم قوله
قلت نعم ولكن فيهما من الدلالة على الوصف ما كانت عبارة الجواب في اصل النسخ
هكذا وما توجه عليه النظر المشار اليه بقوله والكلام بعد محل نظر بان يقال ما سلم
مجيئهما بمعنى الاستقبال بقوله نعم فمجرد التفاوت بينهما وبين الفعل في الدلالة
على الوصف وثباته لا يكون التعبير عن المستقبل بلفظهما خلاف مقتضى الظاهر
كما لا يخفى بيد انها قوله قلت لا خلاف في ان اسم الفاعل والمفعول اذا عرضا او لا
على النسخة المغير اليها بالنار يكون كل من اسم الفاعل والمفعول موضوعا لذات
الحال فلزم لبطلان تعريف الفعل طردا وعكسا واجيب تارة بان كثرة الاستعمال
جارية مجرى الوضع كجامع التبادر فغير عن المتبادر بالمقتضى وعبر عنه بالمجاز تجوزا او
اجري بان زمان الحال بالنسبة الى الاستعمال الطارئ على اصل الوضع لا الى نفسه
لكن بعض عبارة الاصول يصرح بان اسم الفاعل مثلا حقيقة في الماضي والمقضي وفيما لم يقع بعد مجاز
لغوي فهذا يشعر باعتبار زمان الحال في اصل الوضع ولا مخلص عن الاشكال على اعتباره
بالتقييدية ولك ان تفرق بين مذهب اهل العربية والاصول وثانيا فانه قد صرح صاحب
المفتاح بكونه الاخراج لا على مقتضى الظاهر قبيل الكناية على ما سبق فكيف يصح قوله
اسم الفاعل والمفعول فيما لم يقع مجاز والجواب تسليم الكناية اجيب بعد تسليم حصره
فيهما بان المقصد محدود بما كونه مالم يقع غير موضوع له فصوره فيما اريد هو بهما

يمحض

مقيد على التقييدية للموضوع له لا الجزئية ولا يخفى ما فيه من التكلف وقد يقال اعتبار زمان الحال ص

جاز وطرد منه المال في الذي اريد بهما كناية لترك الملفوظ المجازي والكنائي في
كونهما غير موضوع لهما تامل وسوان عانه ما لزم من جواب ان يكون اسم
الفاعل والمفعول مجازا في المستقبل ولو ثبت بهذا القدر لكون الامثلة المذكورة
من خلاف مقتضى الظاهر على المفتاح للمصطلح عندهم لكان كل مجاز كذلك وليس كذلك قوله
وكذا الماضي عند الاكثرين اي وكذا اسم الفاعل والمفعول مجاز في الماضي عند الاكثرين

الظاهر ان مراده الماضي الصادق عند الاكثرين والبعض

مجاز وانه ذهب الحنفية وقيل ص

وقيل صدقه وانه ذهب الشافعية واختاره عبد القاهر وابو هاشم وقيل ان
كان الفعل مما لكن بناءه للمفعول كالملخرق ونحو ذلك فحقيقة والا فمجاز قوله القلب
من قلبت الجراب اذا جعلت ظاهره باطنا وباطنه ظاهرا قوله ما هو في موقع

محققه ص

المبتدا نكرة سواء كانت محضة او مخصصة فان كون المبتدا نكرة او مخصصة سواء
كان قبل دخول النواسخ او بعده مع ان كون الخبر معرفة لم يقع في الجملة الخبرية في كلام
العرب واما في الجملة الاستفهامية فقد جوزه سيبويه حيث زعم ان من في البوك
وكم في كم مالك مبتدا وما بعدهما خبرهما وان كان الامر عند غيره بالعكس وما زعمه
الشيخ في شرح المفتاح من انهم اتفقوا على ان من في من البوك مبتدا والبوك خبره
سهو بين فان قلت قد ورد ذلك في الخبر ايضا كقولهم ان اول بيت وضع للناس
للذي ببكة ونحو قولك مررت برجل افضل منه ابوه قال سيبويه على ان افضل مبتدا
ابوه خبره قلت لنا ان نجعلها ايضا من باب التنازع الكلام فيما هو جار على الاصل بقي
منا كيف وسوا ذا جوز كون المبتدا نكرة في الجملة الاستفهامية على ما صرح
به الشيخ في شرح المفتاح وفي بحث تكبير المسند من هذا الكتاب على ما سياتي لم يوجد
داع من جهة اللفظ الى اعتبار التنازع في قوله اظني كان اكم يكون احد استفهامية مع
انه صرح كذلك اللهم الا ان يقال المراد انه واقع في الجملة الاستفهامية في الجملة وهو
في جملة يكون المبتدا نفس الاسم المقتضي للاستفهام لشرطه لا في كل جملة استفهامية صدر

قوله قفي قبل التفرق البيت للعطاء عمرو بن سليم الثعلبي من قصيده يمدح بها الحارث الكلابي وقد كان اسيره فاطلقه واعطاه ماله وزاده ومائة من الابل والالف في ضباعا للاطلاف وهو مرخم ضباعة اسم بنت صغيرة للمخاطبة وقوله الوداعا بعد ترمضان اي موقع الوداع في الصيام التوديع عند الرحيل والاسم الوداع بالفتح والمراد الدعاء بان لا يكون وداع وفراق لان المطلوب عليه مهنا اما قاله مهنا ارة الحال المعروض عليه قد لا يكون ذا ادراك اذا كان بالعرض المعنى المجازي اعني مجرد الايذان بالمعروض اي المعروض عليه لا معناه الحقيقي واعلم ان الاكوة عرضت الناقة على الحوض من قبيل التقليب قول جاءة منهم الجوهري والكسائي والزمخشري وفي كتاب التدبير ليعقوب بن اسحق السكيت ان عكس المثال المذكور وهو عرضت الحوض على الناقة مقلوب وقال آخر لا قلب واحد منهما واختاره ابو حيان قوله فانك لا تدرك بعد عام وقيل حول اسم رجل نسابه كان يقول لمن هجاه فانك لا تبالي بعد موت حول ما ادعيت لنسبك من شريف او وضيع لان هذا هو الذي كان يمنع الادعياء ما يدعونه وقد ذهب فاذع ما شئت وفي حواشي المفصل للزمخشري البظي مثل في الضعيف والحمار مثل في القوة ويدل على ضعف ما في الحواشي ما بعد هذا البيت وهو لقد لحق الاسافل بالاعالي وماج اللوم واختلط النجار وعاد العبد مثل ابي قيس وسيق مع المغلبة العثار ماج اللوم استعاره من قولهم ماج البحر يموج موجا اذا اضطربت امواجه والنجار بكسر النون وتخفيف الجيم الاصل وعاد عفص صار وابو قيس قيل اراد به ابا قابوس وهو نعمان المنذر ملك العرب لكن صغر المضاف اليه تصغير التحقير وقيل اراد الجبل الذي عكه سرفها الله تعالى والمغلبة وهو الهجين من الرجال وغيرهم تعالى رجل مجبين اي ابوه خير منه وبردون تاليت المفلج

وذلك ص المراد

بهمين اي غير عتيق والعشار بكسر العين المهملة جمع عشراء بضم العين والمد وهي الناقة التي اتت على حملها عشرة اشهر من يوم ارسل فيه الفحل وحاصل المعنى ظاهر قوله لان اسم كان ضمير والضمير معرفة وسبق تحقيق ان الضمير معرفة وان كان عايدا الى النكرة ولذا جرى عليه احكام المعارف وتق في تفسير الضمير العايد الى شيء ما في فوكل اعطى سيا ما ذلك الشيء لا سيا قوله والجر معرفة فان قلت الخبر في الجملة لا انك والجملة لا تكون معرفة قلت كان انك ليس بجملة اذ لا ضمير في كان على هذا التقدير لانه مفعوله لان مفعول المحذوف في نحو ان ليكون مثلا من غير زيادة عليه فالجر ليس الا انك مفسر لكان المقدر ولا ضمير فيه فكذا في قوله وهي معرفة والمغلب اطهما كان انك ضمير العمارة ان تق كانت انك اسم لان الفعل مسند الى مونث حقيقي من الاسمين بلا فصل لكنه نظر الى تقدم الخبر المذكور فجعله كالضمير الواقع بين المذكر والمونث لتوات واحدة محوزا تانيثه وتذكيره ثم اختار ما وافق نظم البيت قوله وفي التنزيل كقوله وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا اذا ملوى حارها باسنا فاهلكناها لان البأس يكون سببا للاهلاك فيعدم عليه لكنه قلب الكلام مبالغة في لحوق الاهلاك بهم كانهم هلكوا قبل مجيء البأس اي العذاب اليهم قوله غير محرم ليلتها على القلب عدل عن الطف بقبوله مع كونه من خلاف مقتضى الظاهر وهو غير معقول الا بتكلف باعتبار ما يلزمه من الملاحة اينما وقع قوله يصف ناقته وقيل ضميره محمول بالتبعية على الممدوح كزا في شرح الانصاف للاعلم الشنتمري وهو غلط فاحش نشا من تصحيف الشنتمر بكسر الشين وفتح الميم بالسين بصيغة السين وسكون الميم كان بعض ابيات القصيدة صرح فيها ان ناقته كذا فلما ان سقطت شنتمان عنها وصارت حقيقة تعلموا الخداع عرفنا ما يرى البصراء فيها فالينا عليها ان نتابعا وظننا مهلوا الشنتمان لكي يزداد للسفر الملاعا على اخرى البيت قوله كما ظننت وفي الصحاح وظننت بدل ظننت والمعنى الصادق لكن وقع البيت في باب القلب لان القصر بطانة السياع لا

بالكسر قوله اى الطين المخلوط بالتبن كذا فى الصحاح وفى الاساس السباع بالكسر
ما يطين به ويقال له بالفارسية كل مالة وبالفتح الطين وفى الديوان السباع بالكسر الطين
والطين ايضا قوله ولقايل ان يقول انه متفصح فى هذا الايهام سلم لكنه لا يطف تكرير
لهذه المبالغة فى التشبيه به اذ ليس المقصود من التطيين التكثير فانه بالتكثير يكون مستقبحا
بل التمليس ورفع الخشونات فالحق ان هذه المبالغة باردة وان البيت محمول على تضمين
التطيين معنى الالصاق والملغ كالصقت السباع بالفرن على طريق التطيين فلا قلب
اصلا قوله على انه حال من الضمير فى انصرفت لكون الاضافة فيهما لفظية فلا تتعرف
المضاف بها قوله اقدام غرورا اى غير مجرب حال عن مالكا اى غير مجرب والمجرب مثل
المجرس والمجرتس الذى قد جربته الامور واحكمته فان كسرت الراء صار فاعلا
الا ان العرب تكلمت به بالفتح قوله لان ما قبله من الابيات يدل على البيت لقطربان
الضحاء وما قبله لا يركن احد الى الاجام متخوفا يوم الوغى لجام ولعدا راى للرماح
درية من غير عينى مرة واما فى حتى خضبت بما تحدر من دمى اكناف سرجى وعنان لجامى
ثم انصرفت البيت الركون الميل والاجام بالجيم قبل الحاء المهملة وبالعكس الناصر والوغى الحرب م
عن الحرب والجام بالكسر البيوت وارانى صيغة المتكلم من الرؤية والدرية على وزن
الصحيفة حلقة تتعلم عليها الطعن قال الاصمعى هى مهموزة عن اسم عمن الجانب لتوسعه
دخول من عليها ومن هذه اعنى الداخلة على عذاير عنه عند ابن مالك والابتداء
الغاية عند غيره قالوا واذا حيل فعدت عن يمينه فالمعنى فى جانب عينه وذلك محتمل
للملاصقة وخلافها فاجتنب تعيين كون المقصود ملاصقا لاول الناحيه
ومحل البيت متعلقه بفعل دل عليه الكلام اى اتانى فى الرمح من جانب اليمنى ولم يتعرض
لليسار والظهر تعويلا على العلم به بالمقايسة او فى قوله او عنان لجامى بمعنى الواو
قوله يصح قدر له على ان لم اصب بمعنى لم اجرح فيه نظر اذ لا يتعين كون قد اصبت بمعنى جرح

فتى يصح قدر له لما ذكر بل الظاهر ان يكون بمعنى الفيت على ما صرح به فى الجواب المرضى المنقول
عن الامام المرزوقى والملغ وقد نلت من الاعداء ما اردت ولم ينالوا منى ما ارادوا
فحذف المفعول قصدا الى التعميم مع كان الانسب ان يقول ولم يصب الى انه
يكون من قبيل الاسناد المجازى فليتأمل قوله والجواب المرضى ما اشار اليه الامام المرزوقى
فان قلت يلوح من هذا الكلام ان يكون الجواب الذى اشار اليه فى اثناء البحث غير
مرضى مع انه لا يلزم الفصل فيه بين الحال وذيها بما اشرت فى ذلك قلت التعريض فيه
هو انه اذا جعل جذع البصيره حالا من الضمير فى لم اصب او مفعولا ثانيا له
يفهم منه انه لم يكن جذع البصيره قارح الاقدام حال كونه مجروحا او حين القائهم
اياه فلعله صار كذلك بعد الجراحه وبعد القائهم بسبب كونه مجروحا فيكون الكلام
ظاهرا فى اداة المعظم واذا اصل حالا من الضمير فى انصرفت يكون الكلام خلوا عن هذه
المحذورات فهذا اختار صواب المرزوقى لكن لا يخفى ما فيه من التعسف لان كون بصيرته
التى كان عليها اعيانا سببا وصوغا بالقروح لا بالجراحه وهذا واضح والاحسن فى الجواب
عما هو الملايم لقولهم اقدام غرورا ى مجرب بالاضافة فى كليهما ان يقال وصف بصيرته
الاقدام بالقروح اشاره الى ان اقدامه ما كان له حال كونه غرا او وصف بصيرته
بالجراحه اشاره الى ان رائه وبصيرته امر حدث له وحصل بعد التجربه لا ما كان له
قبل تدرب الامور والتمرن بها قوله اى ضبابى من على رث البرجمى قال الفاضل
الفرسى تقول ضبابات فى الارض ضبابا وضبوا اذا اختبأت فيها وقدير داشال هذا
التركيب بان المناسب انما يقول بدل تقال او اى اصاب بدل اذا ووجهه
ما ذكره ظ لكن انما يتجه اذا لم يعد ضبابات متلاعلى صيغة المتكلم فتامل قوله
من تكلمسى بالمدينه رحله البيت مخاطبا حذف جزاءه واقيم غيره مقامه
اى من تكلمسى بالمدينه فلمسى فانى لا امسى لا انفى عدت والغريب عازم على الارتحال

عليها
اطول
المتن

الاعلال وتك اصله تكيون حذف الواو لاجتماع الساكنين الى اصل من سقوط احد
النون بحذف الشرطه وحذف النون ايضا تخفيفا لكثره استعمال هذه الكلمه وقيل
بالتنوين وعامل امسى ماضمر راجع الى من والجمله الاسميه اعنى ناملدينه حال منه والظرف
وبالمدينه متعلق بامسى قوله لامتناع العطف على محل اسم ان قبل مفى الخبر هذا
عند البصريين لان العامل فى خبر المبتدا عندهم هو الابتداء وفى خبر ان فكيف عطف
قبل مضى الخبر على محل اسم ان والمعطوف عليه مرتفع بالابتداء ويلزم اجتماع العاملين
على اثر واحد وهو رفع الخبر واما عند الكوفيين فالعامل فى خبر ان هو الابتداء الذى
كان عاملا قبل دخولها فلا يلزم فى العطف السابق المحذور المذكور قوله احد هما العطف
على محل اسم ان هذا عند بعض النحاه وعند بعضهم ومنهم صاحب الكشاف المعطوف
عليه فى مثل هذا محل ان واسمها واستدل الفريق الاول بان الاسم هو الذى كان مرفوعا
قبل دخول ان ودخولها كلا دخول ولما استعمل لعطه بالنصب على كونه مرفوعا كان
محلا واستدل الفريق الثانى بان اسمها وحده لو كان مرفوع المحل لكان وحده
مبتدا وليس مبتدا لعدم تجرده عن العوامل اللفظيه وفيه نظر لانه باعتبار الرفع
مجرد لان اعتباره كالعدم كذا فى شرح اللباب للتنقدارى قوله ولا يلزم ارتفاع
الخبر بعاملين مختلفين فيه بحث لان الخبر المقدر طا عطف على خبر ان يلزم كونه خبرا لان
حرونه افاده العطف التشريك فى حكم الاعراب كما صرح به فى مباحث الوصل والفصل
فيلزم كونه مرتفعا بما هو المفروض انه خبر للمبتدا اعنى المعطوف على محل اسم ان
باق بحاله وغايه ما يقال ان المعطوف على خبر ان فى التقدير المذكور معطوف
باعتبار محله وهو الرفع ايضا الا ان الرفعين مختلفان بالاعتبار كما نفهم فى ذلك
مفردا ومجموعا فيكون المعطوف خبر المبتدا لا خبر ان ويرد عليه انه يصح لو لم يحمل
على هذا يلزم العطف على معمولى عاملين مختلفين قوله والمحذوف خبره لا خبر ان لان

رحله م

الجليس

قوله لا يجوز ان يكون خبرا للمبتدا اذ لا تدخل اللام على خبره الا ان يقال اللام
زايده كما فى قوله نعم ان هذان لساحران الا ان الحق ان زياده اللام فى الخبر مختص
بالشعر صرح به فى معنى اللبيب او يجعل من قبيل ام الحليس لعجوز شهربه اعنى
صدر المبتدا وبقى المعنى وقيل هو عربى ويكون فى المعنى داخله على المبتدا
لكنه كل منهما خلاف الظاهر فلا يرتكب بلا ضروره قوله وهذا هو الذى قطع به صاحب
الكشاف اى الوجه الثانى حيث ارتفاع قيام هو الذى قطع به وفى الايه وجه اخر
غير الوجهين المذكورين فى ارتفاع قيام وهو ان الخبر المذكور للصابئون وخبر
ان محذوف بعد رفيق الصابئون وانما حذف لدلاله خبر الصابئون عليه وربما
يرجح هذا على ما قطع به صاحب الكشاف فان فيه مخالفه الظاهر وهو حذف الخبر وفى
الوجه المخالفه امران هذا وبعد الموضوع وبان مذهب سيبويه فى قولك
زيد وعمرو قايم ان الخبر للثانى وخبر الاول محذوف ويمكن ان يعارض الوجه الاول
للشيخ بان بعد الموضع لكنه تشريعه فيرجح احتمال جانب البلاغه قوله مع كونهم
مغايرين المذكورين ضلالا لان الصابئون على العزاه مالهم قيد وبدونها على الاعلال
اى الذاهبون من صباء اذا خرج وهم قوم خرجوا عن دين اليهوديه والنصرانيه وعبدوا
الملائكه وهم مشركون وكذلك كانوا فالمبين المذكور ثم ضلالا وفيها اقوال
اخر واصحها ان المراد بمن امن فى الآيه من صح منهم الايمان فلا يرد ان المذكور
فى صدر الآيه الذين امنوا فكيف يصح ان يقال من امن منهم لان المراد بمن امن فى الصدر
المنافقون وقيل المذكور فى الصدر الموصوف على التحقيق وعن امن منهم و ثبت
على الايمان ومات عليه والخبر المحذوف للصابئون كذلك والمراد بالتثنيه فى قوله
وغايه تعديم الصابئون التثنيه من اول الوهله قوله وخبر الاول محذوف مبنى على
ان تعدد الموصوف خلاف الظاهر والا فيجوز كون خبر الاول هو المجموع من غير تقدير

المراد م

الى حذف الجر بعد سر الموصوف اى عوم راض كما صرح بمثله فى شرح المفتاح فى قوله
وقليل عام وقد تكلف بعضهم فى البيت فزعم ان محل للعظم لغو وان راض خبر
وفيه نظر اذ لا يحفظ مثل لحن قايم بالكعب فى الجر المطابق نحو وانا لنحن نحيى ونميت
ولحن الوارثون واما قول الشاعر والمسحدان ومنت لحن عامره لدار وحرمه
الاركان والسر محمول على الحذف والاصل عامروه فحذف الواو واقر اعرابها بالضم
كقوله اذا ما شاء ضرج سوايم ولا يالوهم احد ضررا **قوله** وكذا قوله رماني
بامر البيت لان احمر وقيل للارزق بن طرفه الباهلى ينازع بموضع قشرى فى طوى
عند الحاكم فقال العنبرى مولص بن لص لنعرى عليه الحاكم فقال قصده منا
البيتان ويروى ومن حول الطوى رماني والحال والجول ناحيه البئر حوله
الى اعلاها وصل معنى البيت على هذين الروايتين رماني امر رجع عليه بكروهه
وكان رماني من قعر البئر فوقعت عليه والملكته وكحل ان يريد بالطوى
ما طوى فى القلب من الحقد **قوله** وخبر كنت محذوف اعترض عليه ابن الحاجب
فى الايضاح المفصل بان فيه لا وفصولا صالحان للتعدد فلا حاجة الى اعتبار الحذف
وجواب الى سعيد بان ذلك ليس بمطرد اذ لا يقال رجال كريم لا يعنيهم هنا لان التزام
المتكلم التغطية بين الصفة والموصوف لا يستلزم التزامها فى جميع المواضع ويمكن
ان يرجح قول ابن الحاجب عارض به ابن هشام فى الباب الخامس مغنى اللبيب من انه لا يحذف
خبر كان وقد كان عن الاعراض عنع وصف التثنية لفعيل وحمله عليهما وان جاز ذلك
فى الجمع فقال مولاء غريب ولا يقال هذان غريب والوجه الفارق فى ان الجمع لتوالى المحو
بالمفرد فيوصف المفرد بالمفرد فيحمل عليه اى جمع غريب ولا يقال المثنى بالمفرد حتى يجوز
ذلك وضعفه او لا مانع من التاويل بالمثنى فتامل **قوله** فنوعنده اى الكلام عنده
جعل سريا خبر الوالدى وجعل خبر كان محذوفا **قوله** فيما قبر معنى ليت وارت اى سترت

للمتملى

والشرع العامل فى قولهم تنزع الاماء بالكسر شرع تنزعا اى تملأ وانزعه اناء ومعنى
ابن زايدة السندى كان من اجواد العرب ممدوحا بالشعراء زمانه توفى سنة محمد بن ابى بكر
الرازى فى ينابيع الحكم ان شاعرا حضر باب معن ولم يتفق له الدخول عليه وكان شديد
الحجاب فكتب على خشبة ايا جود معن نلت معنا بحاضى فلما الى معن سواك شفيع والقاها
فى الماء الذى يجرى الى داره فلما ابصرها معن واخذها وقراء البيت الذى عليها احضر
الشاعر واعطاه مائة الف درهم ووضع الخشبة تحت بساطه وكان كل يوم يجئ الخشبة
من تحت البساط ويعطيه مائة الف درهم حتى استكمل الشاعر اربعمائة الف درهم
فى اربعة ايام وذهب فى اليوم الخامس فلما طلبه معن لم يجده فقال كان متاعنا ان نعطيه
كل يوم مائة الف درهم حتى لا سعى فى الخزانة شئ **قوله** كقولك كان زيد قايما وعمرو قاعدا
قال الشريف فى بحث الحال المقصية لترك المسند من شرح المفتاح فى عطف مفرد على جملة
على ما مر فى جملة اخرى كما فى قولك كان زيد قايما وعمرو قاعدا وقد يقال يريد ان
فى هذا العطف استيناء كما يحتاج الى دفعه الى دقة لان عطف عمرو قاعدا على زيد يوهم كونه مسندا
اليه لقايما وعطف قاعدا على قايما يوهم كونه مسندا الى زيد وملاك الدقة ان يعتبر
فى عطف عمرو وقاعدا كونه متاركا لزيد فى كونه اسم كان فى عطف قاعد مجردا كونه
متاركا لقايما فى كون خبر كان وليس عطف احدهما وحده معقودا بل ماخوذا مع
عطف صاحبه ليرتبط احدهما بالاخر الارتباط الذى بين المعطوف عليهما وانما
احتاج العطف مهنا الى تعديد الفاعل دون ان نسحاب لكان الامر اظهر كذا حققه فى
حواشى شرح المفتاح يعنى فى تمثيله لصورة المسند التى ذكرها بالمثال المذكور ركبت
ان لو قدر بعد حرف العطف كلمة كان عاملة فى عمرو الرفع وفى قاعدا النصب
لم يكن الا من باب عطف الجمل على الجمل وان لم تقدر يكون من عطف المفرد على المفرد
لكنه لا يكون مثالا للمسند اذ ليس فيها حينئذ عطف المفرد ان من احدهما

اوله دعانى لصام لصوص وما
دعابها والذى فيما مضى رجلان
رماني بامراه والبيت م
بن لص؛

على معمولي منه الاخرى بل جملة واحدة عطف بعض مفرداتها على بعض الاان يحمل
على النظير والتمثيل لمطلق عطف المفردين على المفردين وان لم يكن المفردان
من جملتين قوله وقولك زيد منطلق وعمرو جوز التاخير في شرحه لتعذر تقدير المسند
ان يكون من عطف الجملة على الجملة وان يكون من عطف المفردات ولا يخفى ان الثاني لا
يجري على مذهب سيبويه لان العامل في المبتدا هو الابتداء وفي الخبر المبتدا فصار وجود
يلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين في غير صوره الجواز قوله والظاهر في اذا
قيل للسببية وعن الزمخشري انها جواب شرط محذوف وعن الخافجي انها ظرفية ولا
يرد عليه عدم جواز حذف اذا لان جواز الحذف ليس من لوازم الزوايد صح ان يراد
معنى السببية قوله فلا يكون معمولا به لاظرفا هذا مبني على ما ذهب اليه بعض النحاة
من عدم لزوم لاذا واما ما ذهب اليه الجمهور من ان اذا الظرفية غير منصرفة على الصحيح
فهو ظرف للخبر والمقدر لا معمول به قوله في لا يكون مضافا الى الجملة كيلا يلزم اعمال
جزء المضاف اليه في المضاف قوله لكنه لم يطرد في نحو خرجت فاذا زيد بالباب فان
الكلام مسوغ بان الوجهين الاولين من الاعراب مطردان وهذا مستقيم في المثال
المذكور واما اذا صدر بان فلا اذ لا يجوزون في قولهم خرجت فاذا ان زيدا
في الباب بكسر ان كونه الخبر عاملا لان ان لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ولا معنى لتقديره
متقدما كما لا يخفى انه قد يعترض بما عدم الاطراد الذي ذكره لجواز ان يكون بالباب بدلا
عن بالمكان بدل الكل من الكل وقد يجاب بان الفصل بين البدل والمبدل منه
بالمبتدا غير جايز والمصير الى الاضمار والتغيير خلاف الظاهر وقد يجوز ان يكون
بالباب حالا او خبرا بعد خبر واعلم ان ما ذكره المصنف مذهب السيرافي ومن تبعه
ايضا وقال الزجاج ان اذا المفاجاة ظرف زمان وعلى هذا يجوز ان يكون اذا في قولهم
فاذا زيد خبرا عما بعدها بتقدير مضاف اي فاذا حصول زيد لان ظرف الزمان

لا يكون خبرا عن الذات قوله وان في السفر اذ مضوا مهلا روى مثلا كان مهلا
اي ان فيهم مثلا واعتبار المعنى يقتضي ويروى ان في كتاب سيبويه ان في السفر
ما مضوا مهلا على ان ما مصدرية اي مضيهم وقوله اذ مضوا يجوز ان يكون حالا
من الضمير في الظرف اي حال مضيهم وقيل منصوب بفعل محذوف تقديره اعني وقت
مضيهم ويجوز ان يكون تعليلا اي ان فيهم مثلا لانهم مضوا مهلا راجع لهم
ولك ان تقول انه ظرف مقدم لمهلا ان جوز تقديم المصدر عليه اذا كان ظرفا او
ان لم يجز فظرف لمقدر غيره المذكور يعني ان في السالفين بقدا في زمان
مضيهم وطولا ولك ان تجعله خبرا بعد خبر وفيه وجهان آخران ذكرهما الشريف اي بعدا
قيل المهل الكثير قوله لا رجوع لهم الرجوع مستفاد من المهل بقرينة المقام
قوله لم يحسن اولم يجز قيل عدم الحسن على تقدير وجود القرينة وعدم الجواز على التقدير
وجود القرينة وعدم الجواز انتفاء رأسا وفيه نظر والظاهر ان كلمة او للتنويع في التعبير لان
ما لم يحسن في عرف البلغاء لم يجز عندهم قوله لانها التي هي ظرف من محض الظايد
بعضه اذا ضممته تحت ضباطه قوله تقديره لو تملكون يملكون قيل فيه جمع بين المفسر
والمفسر وهو غير جايز والصواب ان يقول تقديره لو تملكون اجيب بانه مبني على قانون
تقدير صاحب المفتاح حيث جعل الفعل الثاني في مثله تاكيدا فقال على تقدير لو يملكون تملكون
لافادة التاكيد ثم حذف الاول اختصارا ورد بان قوله اذا لمعة من الايمان يهدا
الوسواس المقدر يابى هذا الجواب اللهم الا ان يكون اول كلامه مبنيا على تقدير
الشك وما كان عن مرضى عنده عدل في آخر الكلام الى ما هو مختار عنده ويكون
الامر اهون قوله فيه دلالة على الاختصاص وان الناس هم المخصوصون بالشيء
المتبالغ فيه يحث وهوان يرد قوله تعالى يملكون في صوره المبتدا والخبر
على عكس ما عرفت اما لتفيد اختصاص الملك بالمخاطبين واما اختصاصهم بالشيء

المتبادر المستفاد من قوله فعليه لاسكتم حسنه الا نفاق على ما عنده البرز المذكور
قطعا لا يخفى على المنصف نعم لو اعتبر الشرط فى ملكون فقط لامع انتم بان يكون
التقدير انتم لكون لظهر الاختصاص بالشيء وغاية ما فى ان الباقى ما لشيء والظرف
على المقصور عليه لا المقصور وهو ان الملكى آه ليس بغير القول على الاختصاص
فى اصل معنى الآية واعلم انه لو كان تلك الخزائن مخصوصا بكم لاسكتم حسنه الانفاق
ولا شك انه دل على كونهم مالكين فى الشيء مقصورين عليه لا عدونه الى الخلائق وان لم
يدل على ان الشيء المملوك مقصور عليهم ادلالة فى الآية الكريمة على ان غيرهم ليس
بهذه المثابة حتى يتم ذلك فتامل قوله ورجح حذف المسند اليه وفيه بحث وهو ان
الوجوه المذكورة لترجيح حذف المسند اليه على حذف المسند اكثرها انما يتاتى بالنظر الى
المسند المخصوص اعنى اجمل او وصل المسند المحذوف حاصل فى لم يتاتى الا الوجه الاول
وان رسى وقد يرجح حذف المسند بان المسند اليه اقوى ركنى الكلام واعظم الاشياع
اليه فوق الاصباح الى سايرا لاجزاء ولا كذلك المسند فانه كالركن الزايد بالنسبة
اليه وحذف ما هو كالزايد اولى وارجح ويعارض بان المسند محط الفايدة فلا اقل من
الذكر قوله وحمل على حذف المبتدا لموافقة لما مال بحسب اللفظ الملفوظ فيما ذكره الفاضل
المحشى واما بحسب اللفظ فلان الضمير فى كل منهما محكوم به والقرينة مهملة آه اذا اصاب
الانسان مكروه قيل هذا معارض بانه كثيرا ما يقول الانسان اذا سئل عنه عند اصابته
مكروه قيل هذا معارض بانه كثيرا ما يقول الانسان اذا سئل عنه عند اصابته المكروه
ما امرك فى هذا امرى جر جميل واذا احتمل الامران فلا يصح احدهما قرينة قوله على وجه
المبتدا موفرا اولى قيل هذا معارض بان الاصل فى الخبر النكرة المحض تحمل الكلام على وجه
يكون الخبر نكرة محضة بان يكون المقدر خبر جميل اجمل اولى اللهم الا ان يمنع كون اصل الخبر
النكرة المحض وليس المعنى على هذا الا انه اجمل من الجزع وبث الشكوى فيه بحث اما

اما ولا فلانه اذا فهم من الكلام ان الصبر الجميل اجمل من الصبر الغير الجميل فهم كونه اجمل من
عدم الصبر وهو الجزع وبث الشكوى بالطريق الاولى وسلوك طريقة البرهان فى البلاغة
واما ثانيا فلان مثل هذا الحذف لا يدرى فى تعدد المسند اذ لان المقصد من الكلام العدد الزايد
سواء كان فى الاثبات او النفى والتقييد ناظرا الى نفى ما يتبادر منه فنفيهم من قوله امرى
صبر جميل ان امره ليس بصبر غير جميل وليس المعنى على ذلك بل على ان مراده ليس الجزع وبث
الشكوى على ان فرد الصبر الجميل مما سبق بانه الذى لا شكوى منه الى الخلق فيكون معنى قولنا
صبر جميل اجمل ان الصبر الذى لا شكوى فيه الى الخلق اجمل ولا شك ان المفهوم منه انه اجمل
من الذى فيه بث الشكوى وهو عين الجزع فالقول بانه لا يفهم من الكلام المذكور كون
الصبر الجميل اجمل من الجزع وبث الشكوى محل تامل على الطرح ان يحمل جميل فى صبر جميل صفة
مادحة لا مخصصة واما ثالثا فلان المفهوم من قوله اجمل من الجزع وجود الحال فى الجزع
ولا يجوز التجريد عن معنى التفضيل لمكان الاقتران بحرف اللام الا ان يحمل حاله على ما
فيه رجاء الصدور قوله لما ذكر فى الوجوه الآتية عنه فان قلت المتبادر فيما
اجتمع فيه النفى والتقييد رجوع النفى الى التقييد مع ثبوت الاصل فيكون المعنى هو القول
بكيت الا لة لا القول بالالهة مطلقا فيما فى التوحيد قلت ما بعد الآية اعنى
قوله انتم واخركم ايها الله هو الواحد قرينة واضحة على ان المراد نفى التقييد والمقيد
معا قوله كقولك ازيد عندك ام عمرو قال السيد فى شرح المفتاح والدليل ان العول لم لا
يجوز ان يكون ام عمرو فى هذا المثال معطوفا على زيد عطف مفرد على مفرد والمانع ركنه
فى المسند المذكور كما فى قام زيد وعمرو ومن غير ان يحمل على ترك المسند سار على الغرض
المذكور واجاب الشريف بان الظرف فى المثال المذكور مستغل بضمير زيد فلا يصح
جزاء عمرو كما لا يصح فى قولك زيد قائم وعمرو كذلك قام فيما ذكره المعترض
فى المثال فانه دال على مطلق القيام وليس فيه ما يقتضى ربط زيد فقط ومن جوز

ذلك فقد جوز ان تعدد الكلام فكذا ازيد حصل او حاصلان فى الدار وعمرو فيلزم
ان يجوز زيد قائما وعمرو قاعدا بين ولما كان صورة الطرف غير متغير بجلد جزء
عن الواحد والمتعدد استند الحال على المعترض هذا حاصل ما ذكره فى شرح المفتاح و
حواشيه وفيه تحبط لان عمرا اذا جعل معطوفا على زيد فى قولك ازيد عندك ام
عمرو وجعل الظرف هو الجزء يحمل المعترض الطرف المذكور جزء زيد لخصوصه بل يحمل
ضميرا يعود الى كل واحد من زيد وعمرو من حيث هو احد المذكورين كما فى قولك زيد
او عمرو قائم وقياسهم على زيد قام وعمرو ليس بصحيح لان العطف بالواو والكلام انما هو فى
العطف بام التى هى لاحد الشيئين او الاشياء وقد اشار فى المواشى الى دفع هذا البحث
حيث قال ولو قيل زيد او عمرو فى الدار جاز ان يكون فى الدار جزء عنهما بتاويل احدهما
وكذا اذا قدم فى الدار واما بوسيط فكلا الامتناع ذلك لكن صرح فى تمام فى معنى
اللبيب بان الجزء فى نحو زيد فى الدار وعمرو لهما معا قال فان قلت لو صح ما ذكرته لصح
زيد قائما وعمرو وبسر زيد وعمرو قاعدان قلت ان الكلام منوط فلقيح اللفظ وهو
منتف فيما لم يصدر وكلى يشهد للجواز قوله وليست مقر الرجال ظلاما فى ذاك
عمرا الاكرمان وخالدا انتهى قوله جملتان مستركتان لصحة قوله مشتركتان تامل احترازا
اذ لو لم يوجد الاشتراك اصلا كما فى قوله اقام زيد ام قعد عمرو وامثاله لكان منقطعا
عند جميع من فرق بينه وبين المتصل كما صرح به الفاضل الحلبى واما التعرض
للاشتراك لان المتأن السابق كذلك فغلط كلام الشيخ يشير الى ان قولك ام عمرو
انما كانت منقطعة لوجود الاشتراك بين الجملتين فى احد الجزئين وقدرة المتكلم على القطع
مع مفرد بعد ام وعدمه والحق ان الانقطاع لوجود الاختلاف بين الجملتين بتقدم الجزء
فى احدهما وتاخره فى الاخرى مع امكان الاتفاق كما ان زيدا الفاضل الحلبى
فان ذلك دليل الانقطاع وتوجيه كلام الشيخ ان الدليل الذى ذكره يصح الانقطاع مع

من حيث هو وعند الصمام الاختلاف صار الانقطاع مجزوما به فتامل قوله ام منقطعة
لاستقلال المتصلة للسوال عن تعيين ما علم بثبوته على الابهام وتقريرها الاستفهام
وان يكون احد المستويين فى علم المستفهم بليها والاخر على البهمة والمنقطعة
قد يكون بمعنى بل والهمزة للاضراب عن كلام سابق استفهاما كان او خبرا و
الاستفهام عن كلام لاحق وقد يكون ام للاضراب المحض سواء وصلت على حرف
الاستفهام نحو ام هل تستوى الظلمات والنور ام الخال الفراء تقولون بل لك
قلنا اقتى ام انت رجل طالما يزيدون بل انت وعند البعض لا يسمى ام منقطعة
ولا متصلة ثم ان كون ام منقطعة فى صورة الاختلاف بين الجملتين بالاسمية
والفعلية جعفا او بتقديم الجزء لا اختلاف فيه اذ ليست فى والهمزة داخلتين
على الثانى وتبين وبهذا ظهر ان ما فى حاشية الكشاف على ان ام فى قوله تعالى اعلا تجردون
ام انا خير منقطعة لا يقدح فيما ذكرنا لان المعادلة ليست الا باعتبار اقامة السبب
مقام المسبب لانهم اذا قالوا له انت خير كانوا عنده بصراء قوله ام انا خير مول
تقول لم تبصرون فلا اختلاف فى الجملتين حتى لو اول قوله ام انت بصراء كانت
منقطعة كما صرح به سيبويه فى الكتاب بهذا واما فى الصور فالاولى ان يكون
منقطعة لما ذكره بقوله لانك تعدرج قوله لان هذا الكلام عند تقرير ثبوت
ما عرض له اصل لا حاجة الى هذا التوجيه لان القرينة هى ذات البواقى السوال
وهى بحقيقة مذكورة فى الآية سوال ان كان وصف المستوى الآية مفروضا والمتبادر
من حصول المسوى سوال محقق وان كان هناك سوال صدر عنه السوال والمحقق منه
الان ترك ذلك المصير الى المتبادر والنظر الى ما يقتضيه المعنى وذلك ان يحمل تحقق
السوال على تحقق داعيه فى الكلام والاكثر فيه سوال محقق ووصف السوال به ام لا
لان هذا جواب السوال محقق فاعتبر انصاف الجواب بالجواز به فقط ولزمه اعتبار انصاف

ماول

ان ينكروه

هذا خلاصة ما ذكره الفاضل الحلبى وهو يدل على ان هذا السوال هو ما ذكره
لا ما سبق كلام المصنف ما ذكره فوق الكلام هو ما ذكره

153

السوال بالسنو الذي بالمراد بحقيقة السوال كقولك سوالي زيدا فالتوجيه هو ما ذكره الشارح
على ان الاذان الآية حكاية لما يصدر عن الكفار عند سوال النبي صلى الله عليه وسلم
الكلام لوسالتهم قالوا لكنا نقولون كذا فالحذف في الآية التي اورده لطريق الحكاية
للحذف في الحكي لا لكونه جوابا بالسوال فكونه جوابا بالسوال بالنظر الى الحكي فلا يرد
منه تقدير الشرط والجزاء فليتامل قوله ولان القرينة حملية لان القرينة في
الحمد حمد خلق السموات والارض لانه المشتمل على المسند نحو الذي يدل
على وجوده في الجواب وقولهم السوال قد يراد به ما هو باعتبار جزئه الذي هو خلق
السموات والارض وحذف مسند المبتدا اكثر من حذف مسند الفاعل فالحمل عليه
اولى قوله كقولنا الله خلقنا ولو دعى هذا المعنى قيل بل يوديه ايضا قولنا الله خالقنا
الكلام على جعله اولى من ولا يتاتى الجواب عنه بانا نحمل على الجنس لان اسم الفاعل مع فاعله ليس كالجملة و حمله ص
لكن ان بقي بعد تسليم ان الجواب عن النظر هو في حكم الجملة في الاستعمال على الزيادة
على ان القرينة تفيد ترجيح تقدير الفعل على تقدير اسم الفاعل واما المقصد
من الجواب المذكور بعد ترجيح فعل الفاعل على تقدير حرف المبتدا او قوله لظهور
ان السوال لتعليل النفي المستفاد من كلمة الحصر في اما يدل اي لا يدل على ان تقدير
الفعل معدما او لى لظهور ان السوال الخ ومنهم قيل الى قوله لتطابق السوال
قال الفاضل المحشي المحقق خواصه مبني على تقدير المحمول حذف الفعل المسند الى
الفاعل المذكور لان السوال وهو من خلق وان كان اسميه صورة لكنه فعلية معنى
اذ الاصل في من قام اقام زيد ام عمرو ام خالد لكن الاستفهام بالفعل اولى ولما
وضع كلامه الدال على تلك الدوات المتفصلة اجمالا للاختصار وفيه كتب لما
قرر في باب الانشاء بان المسوول عنه بالهمزة ما يليها فلو كان التقدير اقام
زيدا ام لكان الشك في الفعل وليس كذلك بل في الفاعل فوجب ان تقدر ارزيد قام

ام عمرو فالسوال اسميه لفظا ومعنى ثم انه معوض عما اطبقوا عليه من ان ماذا صنعت
اذا جعل اسميه يجاب بالاسميه البته وما ذكره في شرح المفتاح من ان الاعتبار المذكور
في من قام لا يتاتى في ماذا صنعت اذا صدت اسميه ونبه في الحواشي بان الفعل
ههنا مسند الى المخاطب فليس في ماذا صنعت معنى الفاعلية بخلافه في من قام وماذا
عناه المحاسب قوله عناه كذا محل تعجب لان ما ذكره في من قام من ان الاستفهام
بالفعل اولى لا يخص صورة الفاعلية فان قولك من ضربته تقديره اضربت زيدا
ام عمرو وانما الجملة الفرق بين ماذا صنعت على تقدير كونه جملة اسميه وماذا
عناه حتى يجاب بالاسميه الاولى والفعليه في الثاني بحكم والا فلا فرق
فليتامل والجواب ان حمل الكلام الاولى وانه جواب عن سوال المعارضه
المذكوره بقوله ومن ثم قيل لا على النظر اذ هو اثبات لمدعى جمهور النحاة بدليل
آخر لا يصح للدليل السابق المنظور فيه وهو ظ قوله وان الواقع عند عدم
الحذف جملة فعليه عورض بانه كما جاء جملة فعليه كذلك جاء جملة اسميه كقولنا
في من يحكم من طلعات البر والبحر قل الله يحكم اجاب عنه الفاضل المحشي بان فيه
ما فيه من تقديم الفعل وهو قصد التخصيص وهذا الجواب انما يتاتى على مذهب صاحب
الكشاف ومن تابعه واما على مذهب السكاكي فلا اذ لا قول لوجود التخصيص
في امثال الصورة المذكوره كما تقدم قوله في مرثيته يريد به المدينة على وزن
حمده مصدر زيد ثاه بتشديد الياء خطائم المذكور في شرح المفتاح للعلامة ان
البيت لحارثة بن ظرار النهشلي وفي شرح الرضي انه لحارث بن نهيك والله
اعلم قال بعض الفاضلين يحتمل ان لا يكون البيت من الحذف بالكلية بان يكون يزيد
منادى اي ليبك يا يزيد لفقدك ويكون ضارع هو الفاعل ان كانت الرواية
بالياء ليبك او النائب عن الفاعل ان كانت الرواية بضمها وفيه بحث اذ الحاج

مع فتح الياء من لبيك الا ان يثبت الرواية بضم يزيد في هذه الحالة فيكون منادى والا فالمعروف مع بناء لبيك للفاعل فتح يزيد على انه مفعول فيكون ذلك مرجحا لكونه في رواية الرفع نائبا عن الفاعل لا منادى **قوله** اى يبكيه ضارع وقيل اى لبيكيه وهذا اليق بالمقام وما ذكره الشيخ انسب بالسوال المقدر **قوله** وان لم يعتمد على شئ لان الجار والمجرور فان قلت بل قد اعتمد على الموصوف المقدر اى شخص ضارع فعلى تقدير اشتراط الاعتماد في تعلق الجار به لا محذور ايضا قلت ان كفى في علة الاعتماد على الموصوف المقدر لا تصور الالتباس لعدم صحة التصريح الذي في شرح المفتاح للكب وغيره من ان ذكر الموصوف مع اسم الفاعل يلتزم لفظا او تقديرا تعيينا للذات التي قامت بها المبغى وهو مخالف لتصريحهم اللهم الا ان يقال الاعتماد على موصوف مقدر انما يكفي لعدم ادا قوى المقتضي لتقديره كما في يا طالعا جبلا ويا راكبا فرسخ لانضمام اقتضاء حرف النداء الى اقتضاء نفس اسم الفاعل لكن عدم تاثيره اعتبارا مثل هذا المقتضي في كل موضع محل نظر ليس هوى من جهة المبغى لان مطلق الخصومة ليس سببا للبكاء بل هي لوصف المقتول فافهم **قوله** اى يبكي لاجل اهلاك المنايا يريد فيه بحث وهو انه قد سبق ان ارادة الواحد من الجمع المحلى باللام لا تجوز فكيف يصح قوله لاجل اهلاك المنايا يريد ولا يهلك الشخص الواحد الا منية واحدة والجواب ان المراد بالمنايا اسباب الموت اطلاقا لاسم المسبب على السبب ولا يخفى كثرتها **قوله** وحصله اى ايما والى المقتضى للحذف بعد بيان المجوز وهو القرينة **قوله** فعلم ان هناك باكيا هكذا في اكثر النسخ وانت خبير بانه لا يجوز الفاء في جواب لما الا عند الاخفش مالك اذا كان جملة اسمية والجمهور منعوا وقوعها جواب لما فالوجه ان الجواب محذوف والتقدير لزم الاجمال فعلم ان هناك باكيا وعلى هذا قوله فقد استند الى معصل فان

الاعتمادي

تاتي اول مثل م

ان قلت قوله لسك مجردا عن المسند اليه يدل على موضوع غير معين سواء كان معلوما او مجهولا فليحصل تكرر الاسناد في صورة البناء للفاعل ونصب يزيد قلت العبرة كما يفهم من الحمل المستعد والتكلم المستنده كما لا يخفى بما ار

قوله وباشتماله على ارهام الجمع بين المتناقضين فان قلت ذلك لا يلزم موجود في صورة الحذف لان بناء الفعل للمفعول مشعر بان الاهتمام به لا بالفاعل ودكر الفاعل بعده هدم هذا الغرض قلت ذكر الفاعل في جملة اخرى انما هو تسبيب ناش من الكلام السابق فالمفهوم من بناء الفعل للمفعول ان ذكر الفاعل في الجملة الاولى ليس بمقصود وحصول الاهتمام به في الجملة الثانية لا يهدم الغرض المذكور وقد يجاب بما يقال في بناء المفعول ارهام الجمع بين المتناقضين حيث دل اول الكلام على عموم الامر وافراد ضارع على خصوصيته فافهم **قوله** كقوله ولئن سئلتهم من خلق السموات الخ فان قلت وقوع الكلام جوابا للسوال محقق قرينة على حذف المسند والمخاطبة بهذا الكلام وباحذف هذا المسند من قوله لئن سئلتهم من خلق السموات والارض لتقولن الله واحد فالذكر في احدهما لضعف التعويل على القرينة وعدمه في الآخر مع اتحادهما واتحاد المخاطب مما لا وجه له فالصواب ان الذكر هنا لزيادة تقرير المسند قلت لما اختلف لفظ المخاطب باختلاف العوارض والاحوال لوحظ هذا الوجه في بعض المواضع وذكر المسند مع اتحاد المخاطب والقرينة جريا على سنن البلغاء في افنانهم **قوله** ومنه قوله بل فعله كبيرهم وههنا بحث وهو ان ما ذكره من التعريض يكون سببا لذكر المسند لكن السوال ههنا اسر لفظا ومعنى والجواب فعليه محضة فما السر في عدم رعاية التطابق التي اوجبوها فيما ذا صنعت وامثاله ويمكن ان يقال السر ههنا ارهام ان الفعل المذكور مستند عند المتكلم كما مر في وجوه تقديم المسند **قوله** وحصول التعجب

بدون الذكر ممنوع اى اذا حصول قصد التعجب من التركيب بطريق كونه حاصلا
على معنى ان يسعد الخاطب بذلك منه ثم هذا اشارة الى دفع ما اورده الفهم
في الايضاح من ان التعجب يحصل لتمام التدبيه فلا حاجة الى الذكر وحاصل الدفع ان
مفهوم المسند كقامة الاسد مثلا اذا كان مقتضيا للتعجب من المسند اليه وان
كان هناك قرينة دالة على المسند فان لم يذكر فهم اسناده الى المسند اليه ولم يقصد
التعجب منه فلا واذا ذكر مع كونه مستغنى عنه في الفظ فلابد من نكتة وحينئذ كان
قصد التعجب مناسبا حمل عليه وقد يدفع الايراد بان عبارة المفتاح هكذا او قصد
التعجب من المسند اليه بذكره ومراده ان التعجب الحاصل بالذكر مع وجود القرائن اقوى
من التعجب الحاصل بمجرد تحقق القرائن فاذا قصد هذا التعجب لابد من ذكره وقد يقال
ما ذكره المصنف على تقدير تسليمه وارد عليه في سائر اسباب ذكر المسند لان جميعها
مشروط بوجود القرينة فتحصيل الاعتراض بالقرينة والحق انه غلط فاعلم التعدد يفيد
السائل والاستزادة لبسط الكلام كيف يحصل شيء من القرائن وكذا الكلام في غيره قوله
فلكونه غير سببي مع افادته لتقوي الحكم اعترض عليه بان الجملة الواقعة خبر لكان نحو قولك
احد غير سببي لا يعد تقوي للحكم صدر في ضابط الافراد مع كونه جملة واجيب بانه موجود
معنى لكونه عبارة عن المبتدا، ولهذا الاكتفاء الى الضمير كما سبق وان كان جملة صورة
وقد اشار الى المختصر الى جواب اخر حيث قال المراد ان افراد المسند يكون لاصل
هذا المعنى والا لم يلزم منه تحقق الافراد في جميع صوره تحقق هذا المعنى وفيه تامل قوله
اذ لو كان سببيا فوجه قطعا لا يرد عليه نحو زيد قايم ابوه بناء على ان المسند هنا
سببي مع انه ليس كذلك توهم بعض اصحاب الحواشي مما سبق منا انه ليس بمعدود من
المسند السببي وان كان العدم لعدم ذلك وذلك محافظة على الضبط في اقتضاء
سببية المسند كونه جملة قوله بالطريق المخصوص وهو تكرير الاسناد مع وصله

جزء

العقل

وحده الفعل قوله ليشمل صورة التخصيص الخ يشمل الاحتراز والاخراج تلك الصور
ارجاع الضمير الى ما ليس بمذكور صريحا تقدينه المقام ليس ببعيد في توجيه الكلام واما فوات
افادة التقوي اعم من عدم قصد التقوي فمعناه على ما نقل عن المحقق انه اشمل لان
فيه نفي القصد الى التقوي ونفي افادة التقوي بدون القصد والى اصل ان العموم
ليس بحجة الصدق على الافراد بل من جهة التعلق والاحاطة حيث اضيف النفي الى الامرين
والعموم بهذا المعنى يستلزم المخصوص بحسب الصدق وكذا الحكم في كل ما هو بعض الاعم
فانه اشمل من بعض الاخص بالمعنى المذكور وان كان اخص منه بحسب الصدق ومع ظهور هذا
الوجه لا وجه لحكم الفاضل المحشي بكونه سهوا من طغيان القلم قوله واحترز بالمعنى
هذا الجواب ضعيف كما اعترف به ولو قيل مراد السكاكي لم يكن التقوي مقصودا
مطلقا اي لا في هذا المقام ولا في غيره لاندفع الاعتراض لكنه بعيد والاقرب
ان كلام المفتاح محمول على حذف المضاف اي لم يكن المقصود من نوع نفس التركيب فلا
محذور اصلا قوله محكوما به بالثبوت قال الفاضل المحشي هذا اعني قوله بالثبوت
دل اشتمال سكاكي العامل والطان المحكوم به لفظ مركب وقع في الاصطلاح
مع الحمل وقوله بالثبوت بيان طريق المحولية اعني كونه محكوما به كما تقول القايم محمول
لطريق الثبوت قوله فظاهره لم يحكم بثبوت منطوق وانطلق لزيد فان قلت
اذا لم يحكم بالثبوت لم كيف يكون مسندا سببيا وقد فسر الاسناد بالحكم بثبوت
الشيء للشيء او نفيه عنه قلت المراد بالثبوت المذكور في تعريف الاسناد اعم من
الثبوت التحقيقي والتعليقي والمعتبر في تعريف الفعلي المحكوم بانتفائه ههنا هو
الثبوت التحقيقي ونفي الخاص لا يدل على نفي العام فلا محذور قوله فلو اراد ههنا
الثبوت بالفعل صح الا ان يقيد بالفعل لاطابق تحته فليتفهم قوله واذا
كان المجموع مسندا فعليا فقد بطل ما اجيب بان التعريف مسند ليكون كذا والمجموع المركب

ايضا خلاف عدم قصد التقوي فانه لا يدل على نفي التقوي بدون القصد

من الاب والانطلاق والنسبة الحكمية فى زيد منطلق ابوه ليس مسندا حقيقة بل المسند
الحقيقى هو الانطلاق فى نفس نظرا الى الاب ومع تقييده به نظرا الى زيد ولهذا اذا قيل
زيد انطلق ابوه يزيد منطلق الاب واما جعل الجملة خبرا فمن الالتفاتات التى لا يلتفت
معاينها وردبان كلام السكاكى فى بيان ضابط افراد المسند وجملته وهو قابل
بانه اذا كان فى الكلام مسند يبنى فمسندذلك الكلام جملة فكون الجملة فى زيد ابوه
منطلق مسندا الى زيد عنده فمصدق عليه تعريف الفعل مع جملته فيطرد قاعدة
افراد المسند والحاصل ان ما ذكره المجيب اعتبار لجانب اللفظ مع قطع النظر عن اللفظ
وما ذكره الشيخ على جميع اهل العربية اجمعوا على ان المسند فى زيد قائم وامثاله هو الجملة
رعاية لجانب اللفظ مع ان فيه رعاية فى جانب المعنى الصافى الجملة كما هو المناسب للمعنى
حيث بحث فيه عن خواص الالفاظ ولا يقطع النظر عن جانب المعنى وغاية ما يقال
لا نزاع فى ان الجملة مسند بناء على الوضع والاصطلاح ولا فى انها ليست كذلك بحسب الحقيقة
ولما كان غرض المجيب اصلاح تعريف السكاكى كان له ان يقول مراده حقيقى بكون كذا فى
الجملة ولا يضر كونها مسندا اصطلاحيا بناء على الوضع قوله ثم استدل على ان المسند فى
هذا امر عجيب اذ بعد القول بان المسند هو مطلق بدون ابوه والاستدلال عليه كيف
يحكم فعليه المسند مع انه لم يحكم بثبوت مطلق لزيد بل بالمعنى المعتبر فى الفعلية بل لابيه قوله
وهذا خبط لان الازم مما ذكره يجيب ان حاصل استدلال ذلك الفاضل هو انهم
لما اتفقوا على ان اسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة يعنى ان الفاعل فى هذا الباب بمنزلة
العدم فكان المسند هو اسم الفاعل فقط وبعد اظهر انخباط دليله على المدعى وان يكون
زيد منطلق ابوه لا يكون واسطة بين المسند السببى والفعلى بل مندرج فى الثانى وليس بشئ
لما سبق لخصمه ان اسم الفاعل مع فاعله اما لا يكون عندهم جملة لعدم استمالة على نسبة
اصليه وهذا لا يعنى ان يجعل فاعله فى حكم العدم واما ذكر لو لم يعتبر استمالة على النسبة

اصلا وليس كذلك كما لا يخفى قوله والظاهر مراد السكاكى ان المسند فى زيد منطلق ابوه
ليس بفعل لا تفاقهما على السكاكى ادرجه فى تعريف الفعلى بان اراد منه ما يكون مفهومه
من حيث انتسابه الى غيره انتسابا حمليا محكوما بالثبوت للمسند اليه او انتفائه عنه
لانا نقول تكلف لا يفهم من العبارة بل يشعر بعدم ارادته عدم ايراد مثال من هذا القبيل
واما ما ذكره الاستاذ من ان هذا التعريف يقتضى ان يكون انطلق فى زيد انطلق
ابوه عند السكاكى من قبيل المسند الفعلى وقد جعل من المسند السببى فليس بشئ
لان المراد بالانتساب الحملى الانتساب الذى فى الجملة لا الانتساب الذى للجملة حتى يرد
ما توهم وسقوط قوله فنى الجملة عبارة الملخص اوضح لدخول زيد منطلق ابوه
فى ضابط الافراد فى عبارة الملخص رحمه الله دون عبارة المفتاح قوله وقال اذ التقدير
استقر فيها او حصل وعليه بان المسند فعلى سواء قدر الظرف بالفعل او باسم الفاعل
منع التعليل بتعدد الفعل والجواب ما ذكروا ان الخبر اذا كان فعلا للمبتدأ
مثل زيد قام لم يصح تقديمه والجواب عن الاول انا لا نسلم ان المراد انه لو قدر باسم الفاعل
لم يكن مسندا فعليا بل ما كان المعتبر فى المسند الفعلى هو الثبوت الحملى او انتفاءه
لم يكن ذلك ظاهرا فى نحو فى الدار زيد اراد تقديم ما يكون ثبوته للمسند اليه ثبوتا
صعبا لا انه قدره بما هو الملتزم عندهم وعن الثانى بان سبب عدم الجواز الالتباس
بالفاعل ولا التباس ههنا لان الظرف غير معتمد فلا حاجة الى اعماله على المختار قوله كان
المسند فى المثالين حصر وحصل التقوى ان قلت ما معنى عدم افاده زيد قائم للتقوى
حاصل فى زيد فى الدار لعدم التفاوت فى الغيبة والخطاب والتكلم مثل انا فى الدار
انت فى الدار وانا فى الدار قلت التفاوت فى التقييد حاصل اذ التقييد حصل
وحصلت بالفتح وحصلت بالضم وهذا الكاف فى الافادة قوله لم يصح التركيب لان
مستقرا ان جعل مبتدأ لزم وقوع المبتدأ نكرة مع استقرار الخبر وان جعل خبرا لزم

كقولك الخبر بالابتداء اذ ليس هيهنا شئ مقدر وانما قال حتى يكون حالة مرفوعا به لانه مذهب
الكوفيين الذى سمى الكلام عليه **قوله** وجميع ذلك ضبط لابتنائه على ان هذه الامور
اشياء لافراد المسند **قوله** لم يفسره لاشكاله وتعسر ضبطه اراد بالتغيير تغيير المتعارف
وهو ذكر مركب تقييدى دال على ماهية الموصوف والا فقد تقدم فى المفعول ان
قولك ضرب زيد الوه تنطلق تعريف بالحالة فى التحقيق **قوله** و يمكن ان يفسر بما حكم
علقت ؛ رد عليه الفاضل المحشى بان هذا التوقيف يقتضى ان يعرف اولا كون المسند
جملة حتى يعرف كونه سببيا حتى ان جعل السببية احدى ضابطتى معرفة كون المسند
جملة يقتضى ان يعرف اولا كون المسند سببا حتى تتوصل به الى معرفة كون المعمد
فى الكلام جملة فلا طايل تحت هذا التغيير اجاب عنه بعض الافاضل بان العرض بما
يقتضيات افراد المسند وجليته ليكون الملفى عالما انه اذا اطلق قصد حمل المسند
سببيا او قصد نفى الحكم لولا ما المسند جملة والا فيؤتى به مفردا فذكر الجملة فى تفسير
المسند السببى الذى مقصده حالة منتفية لانتفاء المسند جملة لا يودى الى محذور اصلا
وفيه ان قولك المعنى بجليته المسند كون المسند جملة علقت على ما هو مال المفى لا
على مساقه **قوله** سواء كان معلوم المسند مع الحكم عليه ان رجع الضمير الى كون المسند
سببيا فقط وان رجع الى نفس المسند اصح الى تقدير اى خواه يكون كذا وقوله
مع الحكم عليه مبنى على ان كل جزء من اجزاء الكلام عمدة كان او فضلة محكم عليه ضمنا
بما هو له فالمسند مثلا حكم عليه بانه ثابت للمسند اليه والمعمول بانه وقع عليه
الفعل واعلم ان بعض الامثلة التى اندرجت فى تفسير شئ الى للسببى خارج عن
تعريف السكاكى له مثل زيد مررت به وما بعده اذ ليس ما بعد الفعل اعنى فاعله متعلقا
بما هو له بسبب ما صحح هذه الامثلة عن ضابطة الجملة مع كون المسند فيها جملة وقد يجاب
بالتزام التقوى بناء على ان الضمير مطلق فصرف الجزء الى المبتدا ثانيا فتكون الحكم قوة

على ما سبجى وانت تعلم ان كون المسند الى زيد جملة فى هذه الصور لم يثبت ولم يقصد
التقوى حتى اذا لم يقصد كان ايضا مسندا الى زيد ولكن يكون مفردا كما فى ما عرفت
كذا ذكره الفاضل المحشى فى شرح المفتاح **قوله** او يكون المسند فعلا استدعى الاسناد
الى ما هو ؟ يعنى ان الجملة اما ان تحتمل الطلب او لا تحتمله والمال ايتناول زيد طاب ابوه ؟ طاب ؟
واشاير الى ذلك لان الفرق فى المسند الى احدهما سببا دون الاخر يحكم
ورد بمنع التحكم للفرق فى طيب ابو زيد وطيب نفسه وان كان مستفادا من حكمه جعله ابنه
فان قلت يفهم من التفسيرين ان المسند فى زيد طاب نفسه المسند السببى مع انه فى
زيد طاب فعلى والفرق تحكم لان الذى اسند اليه الفعل فى كل من المثالين نفس زيد فى المال
اصطباء الضمير لاحضار الشئ السابق فالاسناد الى ذلك كالى ظاهر واما النفس فليست فى تلك
المثابة فتامل قال الفاضل المحشى واما عرف كل قسم على حدة ؟ واعترض عليه بانه
لو دل البناء بالاسناد وقصده بكونه جمليا على نحو ما مر فى تعريف الفعلى لم يحتج الى
ذلك التفصيل والجواب انه كان يرد عليه حينئذ على ما اورده المحشى على تعريف السابق
نعم يرد عليه انه لو دل البناء والاسناد بالاصالة كخرج عنه كون مطلق ابوه لان الاسناد
الاصلى للخبر والفعل واما المشتقات فاسنادها بالتبعية والتبع والضابط يرد على قوله
ولو قيد المسند بكونه فعلا ؟ انه لا محذور فى خروج نحو ابوه مطلق لان المراد
ببيان المقتضى لا حصره المذكور ولذا ترانا فى الكتب نريد ون فى المقتضيات
ويقولون **قوله** مستفادا مما قبله بسبب ما اعلم ان التعلق قد يكون بالاضافة
الى الضمير كقولك زيد انطلق ابوه وقد يكون بالاضافة الى ضمير ما اضيف الى ضميره فدخل
فى نحو زيد ابوه ضرب غلامه لكن يلزم ان يكون ضرب مسندا سببيا بالنسبة الى زيد
وابوه يتامل **قوله** فالاول كزيد ابوه منطلق اورد عليه ان المسند فى مثل زيد
ابوه عمرو لكل جعله سببيا اذ لا معنى لتعلق ذلك الجامد بالمسند اليه

انبات اصيب بان يقول بسمى بعمرو فيظن انه يعلمه بزيد او كما يصح زيد منطلق الاب
او منطلق ابوه يصح زيد مسمى الاخ بعمرو او مسمى اخوه بعمرو **قوله** ولا يخفى انه سهو اذ
لكان المناسب كما قال الفاضل المحشي ايضا الاحتياج في ضابط افراد المسند الى قيد
ثالث يحترز به كما اطلق ابوه لان المسند هنا ليس فعليا كما تقدم وليس المقصود
من نفس التركيب يقوى الحكم فلا بد من اخراجه بقيد اخر وبرد على ظاهره ان المسند
اذا لم يكن فعليا فقد خرج عن ضابط الافراد بقوله فعليا فلا حاجة لاخراجه الى قيد اخر
غاية ما في الجواب ان السبب في قوله ليس فعليا متوجه الى القيد اعني كما تقدم
من تقييد ثبوت الاصل اعني فعليته اعني ان انتفاء الفعلية عن المسند اذا كان راجعا
يصح عما تقدم واما عما عدم المتوهم من فعلي لا يشترط في المسند السببي انتفاء
بالاشتقاق على وجه البناء اعني لعدم المبني عليه فانه فعل الذي قابله ما ليس كذلك فان
السبب يصدق بالانتساب لا على وجه البناء فيدخل المثال المذكور في ضابط
الافراد على زعمه ويحتاج الى قيد اخر تخرجه **قوله** ولك ان تقول الخ اقول لهو ان يكون
مضافا محذوفا هو الزمان هذا بناء على ما ذهب اليه بعض النحاة في مثل آتيك خفوق
النجم اي بقدر الوقت واما على ما ذهب من تحويل المصدر عن الوقت فلا حذف
وكلا المذهبين مذكوران في كتب النحو هذا وقد يقدر لفظ في قوله ان يكون
بناء على كثرة حذف الجار مع ان وان ط **قوله** على ان المسند السببي يكون
اذا كان عاملا قدر نظرا الى ان الزمان المضاف الى ما بعده قدر له عاملا ضرورة
وغلب المضارع عاما حيث لم يقل اذا يكون بناء على ان الواقع بعد اذا هو
الماضي والمضارع قليل ثم ان هذا المبني على التقدير يرجع الضمير الى المسند وقوله
او وقت كونه المسند هو على التقدير يرجع الى قوله اذا كان المسند سببيا واعلم
ان منشأ الاستبعاد الذي ذكر في هذا التوجيه هو ان اذا ليس كما ذكر في الكلام

يضاع معه قليل جدا ولهذا المقدر المحذوف ورد على ان يكون الى كان فلا يرد عليه
ان تكلمك كان الاستاد المحسن يقول لو ورد العطف بالفاء لم يرد عليه ان ظرف زمان
يلزم ان يكون الشيء ظرفا لنفسه او ثبوت زمان افراد الزمان وهذا اغانيم لو لم يكن قبل
الظرفية وقد ذكر الفاضل الوطي فيه ان قبل وبعد من الظروف الغير المتصرفة ثم ان
المهروب عنه في قوله وجوده بعد هذا الزمان سواء جعل مرتفعا على الاستقبال على
الاستقبال يلزم محذورا خر لان كون الترقب في الاستقبال يقتضي عدم حصول
زمان المستقبل بعد زمان التكلم اذ لا وجود للترقب حال الترقب فلزم خروج
زمان الذي يحصل عجيب الى غير اوان الزمان كما لا يخفى على المتامل ثم ان ما ذكرته
من التقدير هو الوارد المحذور بالنظر الى قوله وجوده بعد هذا الزمان هو الظاهر واما
على تقدير الفاضل المحشي حيث قال وكذلك ترقب الزمان دال على زمان مستقبل يلزم
ان يترقب وجود المستقبل في المستقبل ويلزم احد المحذورين فيرد عليه ان كون
الترقب في المستقبل لا يستلزم كون المترقب فيه حتى يلزم احد المحذورين قال الشيخ
في شرح المفتاح هذا الدقيق فلسفي لا يطرد الا في الظروف اللغوية على انه يجوز ان يكون
الظرفية بطريق استعمال الكل على الجزء اعني ان كل زمان هو من اجزاء الزمان الذي قبل
زمانك زمان ماض وحينئذ لك التغاير الاعتباري كاف للظرفية في الجملة **قوله** والحال هو
اجزاء من اجزاء الماضي واوائل المستقبل لما تقدم مقدرا الى الحال مفوضا الى العرف
حسب الاغراض لا معين له مقدار مخصوص حتى يقال زيد يا كل الان يمشي صح ويكذب في قولك
الان وبعد كل ذلك حالا ولا شك في اختلاف مقاديره وهذا المذكور على مذهب
المتكلمين القائلين بان الزمان موهوم محض لا وجود له واما عند الحكماء القائلين بان الزمان

موجود متصل فالحال عندهم هو الآن عرض حال في الزمان لا جزء منه فالان بحسب طلام
متعالا انهم عرض موجود حال في زمان موجود ثم ان ما ذكره الشيخ من تغير الحال لا يسلم
في ابتداء الزمان وانتهائه ولا بالنسبة الى الاسود الا يتم الا ان يتم الوقوع في الاجزاء
المذكوره ولو سلم واجد منها وقوع في الحال قوله بخلاف الاسم كخورند فانه صرح بانه
مخالف لما اسلفه في بعد اذ امثل خلاف مقتضى الظاهر من ان اسم الفاعل والمفعول
صنعه في الحال مجازي الاستقبال اللهم الا ان يعتبر التغليب بالنسبة الى زمان الحال ولعلك
اذا ما ملت في بعض ما اسلفناه يطلع على التوفيق بينه وبين ما ذكره التجدد الذي
هو من لوازم الزمان بالمراد بالتجدد الحصول بعد ان لم يكن ثم ان افادة التجدد لازمة
لدخول الزمان في مدلول الفعل اذا لم يعتبر بذلك فحينئذ اقول ان الحدث بالزمان بل حدوثه
فيه مذكور افاده التجدد لحقق للمقام لا التقييد للاحتراز كذا في شرح المفتاح للسيد قدس سره
قوله يعني تجدد الكل وحدوثه رد على الفاضل المحشي بان هذا انما يدل على تجدد
المجموع المركب من الحدث والزمان واما المقصد تجدد الحدوث المقارن للزمان واجاب عنه
بعض الافاضل بان المدلول عليه هو المقصد لان الكلام في الحال المقتضية لكون المسند
فعلا لا حدثا مقارنا للزمان وفيه انه لم يرد بالمسند في قوله فلتقييد عين ما اريد بالمسند
اعني الحدث على ما اشار اليه الفاضل المحشي في البيان ثم لفظ ان التقييد في محله ولان احد
الامرين جزء مدلول الفعل لا يفيد على ان جعل الغرض افادة انصراف الزمان على ما هو
بمعزل عن التحقيق كيف وقوله الى تتوسل الوجوه وبينا ما لحدث منه ذلك اللزوم
سيأتي فيما سيأتي ويصدر منه النظر لفظ فلحظ يدل على ان المراد افاده تجدد الحدث قلت تامل
قوله او كلما وردت عكاظ الهمزة للتقرير لان قدر المعطوف عليه مستقر في
نفي الانكار لان قدر لم يعرفوا والعامل في كلما على الوجهين بعثوا قوله شيئا فشيئا
يعني بان المراد بالتجدد فيما سبق التقضي والحوالة خارج عن مفهوم الفعل وضعا

المسند باعتبار المسند اليه

يكون هو

الاظهر

واما يفهم من خصوصية الحدث او المقام نعم قد يقصد من المضارع الاستمرار التجددي
بحسب المقام كما سينقله الشيخ وعكس ان يقع غرض الشيء بيان من البيت بحسب افادة المراد من
المقام والتجدد المطلق الذي مدلول الفعل وضعا وهو المتعلق بالبيت عند بعض
في المقتضى فلا عثار قوله ضحان اسم على كل قبيلة حيا تتم وقيل واما بعثوا اليه
لانه لا يتم لهم اظهار مفاخرتهم الا بحضرته لانه الرئيس على كل شريف والقاضي على كل
بعد منيف قوله فلا فادة عدمها الاظهر ان يقول فلا افادة مطلق الثبوت حتى
لا يكون الكلام خاليا عن افادة المدلول الوضعي للاسم صريحا فان الاسمية لا تفيد
عدم التقييد وعدم افادة التجدد دل حتما لعدم فاندل عليهما فتامل قوله لا يالف
الدرهم الخ في اثبات الحاسة قائله حوسة من بطن اوله انا اذا اجعت لوعادر ذا هنا
قلت الطرق الخيرات تستبق وفي قوله لكل يمر عليك حين اذ قوله لا يالف الخ
ربما يوهم بانه لا يحصل له حبس الدراهم فاراله قوله يزجيه التزجية دفع الشيء بالرفق
كما يزجي البقره ولده قوله اشاره الى انه مستثنى من هذا الحكم فان قلت ظاهر الاستثناء
بعض الاندراج وذلك بان لوحد المعتمد اعم من الظاهري والخفي فما ذكره الشارح
جواب تسليمي والملايم للكلام المصر ان يقال لا نسلم الاندراج والانتقاض فان المتبادر
من المعتمد كون القيد فضله بحيث محتاج اليه في تحصيل اصل الجدة وهو مفقود في باب
افعال الناقصة فالنسبة الى اخباره قلت الظاهر ان مراده بهذا الحكم بعد الفعل
بالمفعول وبالاستثناء عدم الدخول فالملايم على هذا ظاهره قوله لتعذر الفاعل
على حد اطلاق الفاعل على اسم كان اما على سبيل الشبه او تغير الفاعل بما اسند اليه
الفعل المعلوم او نحوه قوله غير مصدر ذلك الفعل قال الفاضل المحشي زاد الخ
تبعا لغيره ولا حاجة الى هذه الزيادة لان المتبادر من قولك موصوف بالتعذر
ان التعذر تمام الموضوع له فيدل على خروج الصفة المذكوره وذلك انما هو في

الافعال الناقصة لا التامة لدخول التصف فى مفهومها وفيه نظر اما اولا فلان
الذى لم يرد هذا القيد بحسب التعريف المشهور بل اورده فى تغيير قيد فى التعريف
المشهور بناء على ما هو المراد منه فى الواقع ويمكن ان يجاب عنه بانه لو حمل على ذلك
لزم تنكير اللفظ بلا دلالة عليه وهو خلاف المعقول سيما فى التعريفات فلا بد ان يحمل
على الزيادة لتخرج الافعال التامة واما ثانيا فلان اللام فى قوله لتعدد الفاعل على
صفة للعامة لا صلة للوضع كما زعم المحشى يدل عليه قول الشارح على انها فى تلك الصفة
متصفة بمعانى تلك الافعال فان الصفة المشار اليها انما تتصف بالكون وهو غير
التقدير وايضا قد اعترف المحشى صريحا بان اللام دلالة على الاستمرار والدوام على
الانتقال والتقدير المذكور لا يشتمل على الانتقال ولا على الاستمرار فكيف تكون مجردة
معنى افعال الناقصة كيف ولو حمل الكلام على ذلك لتبادر الذى ادعاه لم يتطبق
التعريف على الناقصة من وجه او كذا الزمان داخل على فى مفهومها فلا يكون التقدير
تاما الموضوع له فتامل ثم عرض الشارح الى ما ذكره الوجهين اثبات كون كان مثلا قيدا للجزاء
بالنظر الى كل واحد من جزئى معناه اعنى الزمان على ما فى الوجه الاول والكون المطلق
على ما فى الثانى على ما وجههما المحكم بالاستغناء عن اثباتهما لا اليهما قوله وهذا من قولهم
انما يكون ما ذكر معنى هذا القول اذا جعلت اضافة الحكم الى المتن بيانية ولما اذا لم
يجعل كذلك كما يدل عليه قوله فان المتن الخ فلا لانه اعتبر فيما سبق اضافة حرف الجزاء
الى الحكم معناها اللهم الا ان يحمل على حذف المضاف وهو الحكم قوله او عدم ارادته ان
يطلع ان مع ٤ المراد بالسامع ههنا المخاطب بقرينة قوله او غيره منى الى اخرى
تامل قوله اكرمك ان اكرمنى اكرمك جزاء الشرط عند الكوفيين والاليوم الطلاق
بقوله انت طالق ان دخلت الدار سواء دخلها ام لا ودال على الجزاء عند البصرة
اذ ليس بينهما سببية الآن منع ثبوت الصدارة لحروف الشرط ولا يلزم المحذور

الذى ادعاه لانتفاء فى الارتفاع المعنوى ثم ان بعض النحاة شرطوا كون الشرط
ماضيا اذا تقدم عليه ما هو جزاء فى المعنى واختار بعضهم عدم الاشتراط فهذا المثال
مبنى عليه قوله فالجزاء ان كان خبرا فالجملة خبرية قيل عليه ان الجزاء فى قولك ان
جئتنى تقربنى جزء من الجملة الشرطية وليس كذلك بان حرف الاستفهام داخل فى المعنى
فالجزاء هو الجزاء كما صرح به الرضى فليس بخبر قوله فى نفسها للصدق والكذب اشار
بقوله فى نفسها الى ان الاحتمال يجب ان يعتبر فيه النظر عن خصوصية المتكلم والجزاء قوله
بناء على انه فى بحث تعدد المسند الخبرى ولا يجوز ان يكون ملاحظة التاويل على ان
يكون معنى قولك ان جاءك زيد فاكرمه اى ان جاءك فانت مامور باكرامه لان
ذلك التاويل انما يصار اليه عند اعتبار التعليق واما عند عدمه كما هو مذهب
المتكلم فلا اذ لا ضرورة داعية اليه قوله لان الحرف قد اخرجته الى الانشاء
محمول على حذف المضاف لقرينة السوق اى حكم الانشاء وهى تغيير الكلام واحداث
معنى فيه يتعلق اليه عدم احتمال الصدق والكذب ولا يرد ان نفس الشرط بدون
الجزاء ليس كلاما فضلا عن كونه انشاء قوله ولهذا لا يتقدم ما فى حيزه عليه لانها عدت
من الجملة وكان حرف كالاستفهام واحدث فيه معنى الشرط وقد تقرر فى علم النحو
ان كل ما يتغير معنى الجملة وكان حرفا كمدينة الصدر ليعلم منه اول الامر ان الكلام من
اى نوع من انواعه قوله تتعسف منه بحيث كلام المفتاح على ما عليه اهل المعانى تخليط
للاصطلاحين فقوله الى وتخليط آه فى موقع البيان لوجه التعسف يعنى انما قول جازم
موضوع للتصديق والتكذيب اى للصدق النسبة الحكمية الايجابية وهو معنى الايجاب
والكذب النسبة الايجابية وهو معنى السلب والحاصل انه موضوع للايقاع والانتزاع
وكفى ان يكون المراد بمحتمل الصدق والكذب فى قرينة منه قولهم الجزاء كمحتمل الصدق
قوله عدم الجزم لوقوع الشرط ولما قولهم ان ما ان افعل كذا مع ان الموت محزوم الوقوع

فقد وجهه الزمخشري بان وقت الموت لما كان غير معلوم استحسن في قول ان عليها قوله
او على حرب من التاويل مثل سوق العلوم مساق المكوك لكنه يقتضيه او كون الخطاب
غير جازم فان ان قد تستعمل في شك المخاطب كما يستعمل اما التفصيل الجمل الواقع في
ذهنه مما يجيء تفصيله قوله واصل اذا الجزم بقبل الطراد بالجزم معناه الحقيقي واما
المظنونات فانما يستعمل اذا فيها باعتبار خطاب فليتامل للتطلع الفرق بينهما من ان
عدم الجزم هو وقوع الشرط في ان لوجود الشك وفي اذا الوجود الجزم لوقوعه قوله
منه في المثال صيت فالام لا حوله للنكتة وهي مما تنزيل المخاطب منزلة الجاهل
لعدم جزمه على موجب علم من مراعات نقيضه قوله اعامه لوقوع الشرط لا سيما
الا بان يحمل على حذف المضاف اي لوقوع بعض الشرط بقرينة المقام قوله نحو
فاذا جاءتهم الحسنة الآية اورد ان من كلام الله تعالى تحقيقا ولو ضمنيا لاستعمال اذا
في المقطوع وان حمل في المحتمل والمراد القطع والاحتمال بالنظر الى حال المتكلم
في نفسه وفرض الكلام مقولا عن لسان من يجوز عليه الشك والتردد والاضافة
الى علم الله ليس الا لعلم بالوقوع وباللاوقوع قوله وان تصبهم حسنة ولئن اصابكم
فضل من الله المراد بالحسنة في الآية الاولى الخصب والرخاء لان الآية نزلت
في اليهود حين بسنا موا رسول الله صلى الله عليه وآله فقالوا منذ دخل المدينة
نقصت ثمارنا وغلت اسعارنا فرد الله عليهم بقوله قل كل من عند الله وبالفضل
في الآية الثانية الغنى والغنيمة يدل على ذلك ان وقع في مقابلة قوله وان اصابتكم
مصيبة اي قتل وهزيمة بشهادة ما قبله اعني يا ايها الذين امنوا خذوا حذركم
وانفروا ثبات او انفروا جميعا وان منكم لمن ليبطئن الآية وانما استعمل الماضي في
كل اصابكم فضل من الله لان الشرط مع اللام الموطوئة يلزم الماضي لفظا لان
الجواب لما كان للتعليم للتعدد الدال على الاهتمام به قصد ان لا يكون حرف الشرط

على ان لوجه ما

عامل الجزاء

فقد وجهه الزمخشري بان وقت الموت لما كان غير معلوم استحسن في قول ان عليها قوله
او على حرب من التاويل مثل سوق العلوم مساق المكوك لكنه يقتضيه او كون الخطاب
غير جازم فان ان قد تستعمل في شك المخاطب كما يستعمل اما التفصيل الجمل الواقع في
ذهنه مما يجيء تفصيله قوله واصل اذا الجزم بقبل الطراد بالجزم معناه الحقيقي واما
المظنونات فانما يستعمل اذا فيها باعتبار خطاب فليتامل للتطلع الفرق بينهما من ان
عدم الجزم هو وقوع الشرط في ان لوجود الشك وفي اذا الوجود الجزم لوقوعه قوله
منه في المثال صيت فالام لا حوله للنكتة وهي مما تنزيل المخاطب منزلة الجاهل
لعدم جزمه على موجب علم من مراعات نقيضه قوله اعامه لوقوع الشرط لا سيما
الا بان يحمل على حذف المضاف اي لوقوع بعض الشرط بقرينة المقام قوله نحو
فاذا جاءتهم الحسنة الآية اورد ان من كلام الله تعالى تحقيقا ولو ضمنيا لاستعمال اذا
في المقطوع وان حمل في المحتمل والمراد القطع والاحتمال بالنظر الى حال المتكلم
في نفسه وفرض الكلام مقولا عن لسان من يجوز عليه الشك والتردد والاضافة
الى علم الله ليس الا لعلم بالوقوع وباللاوقوع قوله وان تصبهم حسنة ولئن اصابكم
فضل من الله المراد بالحسنة في الآية الاولى الخصب والرخاء لان الآية نزلت
في اليهود حين بسنا موا رسول الله صلى الله عليه وآله فقالوا منذ دخل المدينة
نقصت ثمارنا وغلت اسعارنا فرد الله عليهم بقوله قل كل من عند الله وبالفضل
في الآية الثانية الغنى والغنيمة يدل على ذلك ان وقع في مقابلة قوله وان اصابتكم
مصيبة اي قتل وهزيمة بشهادة ما قبله اعني يا ايها الذين امنوا خذوا حذركم
وانفروا ثبات او انفروا جميعا وان منكم لمن ليبطئن الآية وانما استعمل الماضي في
كل اصابكم فضل من الله لان الشرط مع اللام الموطوئة يلزم الماضي لفظا لان
الجواب لما كان للتعليم للتعدد الدال على الاهتمام به قصد ان لا يكون حرف الشرط

عاملا لفظا وايضا الله تعالى ذو الفضل العظيم فهناك سابقة بحق المنوع الذي يراد
بقوله فضل من الله واما التنكير فللتعظيم او نحوه كما اشار اليه الفاضل المحشي وبهذا
ظهر اندفاع ما يقال ان ليس مما يحتاج الى دفعه الى تكلف كما يشعر به قوله الخ
قوله او لم يعتبر ذكر الحسنة لا لحقها ولا لتقدير ليس شيء لان ما قبل الآية ولئن
اصابتهم الى قوله عن ذكر الحسنة قرينة لما ذكر فيكون عهدا خارجيا تقديريا كما اشار اليه
الفاضل المحشي فيما سيأتي وقد تحقق ان العهد لو كان الموجود مشهورا لم يصر اولا
لذهن كيت لا ملتفت ذهنهم الى الغير كما في قولهم ادخل السوق اذا لم يكن في
البلد الا سوق واحد وهذا الاعتبار جار في الحسنة اذا لتعاهد ثابت بالنسبة
الى النصب والرخاء وفيه ان هذا التعاهد انما هو بالنسبة الى قوم موسى عليه السلام لا الى المخاطبين
بالآية وهي المعتبرة في العهد الذهني قوله كثرة وقوع واتساعا لفظ المكوك
بقوله فيما سبق لكثرته واتساعه ان يكون كثرة وقوع مفعوله اي قطع محصولها
لكثرة وقوعها واتساعها فان قيل ليس كثرة الوقوع فعلا للقاطع فكيف ينتصب
بحذف اللام قلنا جاز ذلك بتاويل الاستكثار فان كثرة الوقوع تستلزم
الاستكثار عرفا على ان الحاصل الرضى لم يشترط ذلك قوله وبهذا ظهر فساد
ما قيل اي بما ذكر من بطلان ارادة العهد على مذهب الجمهور ظهر فساد ما ذكره
الزمخشري فان قوله حقها ان ينبئ عنها دليل ظاهر على ان حمل العهد على مذهب الجمهور
قوله مع جعل السنة القلة عن قطعية الحصول لا يخفى ان قلة الحصول السنة
مستفادة من تنكيرها وان القلة المستفادة من التنكير انما هو قلتها بحسب
ذاتها لا قلتها باعتبار وقوعها فان القلة باعتبار وقوعها ما ظهر الاول قد يدوم
دوام الوقوع ثم لا يخفى ان القلة بالمعنى المذكور لو كد الوقوع اذ الظاهر ان
الاخبار عن سنة تاتي لمراد الدال على عدم قطعية الحصول مريد دلالة على فضل الله

بالنسبه قوله وان اراد العهد على مذهبه بناء على ان الحسنة المطلقة في الكلام عبارة
الى اعتبار المعهود ذهنا الى قوم موسى عو لكن فيه نظر لان هذا الاعتبار عند السكاكي
بالنسبه الى الحي طب والى طب هنا غير قوم موسى عو بالجملة لام العهد انما يدل على
علم الى طب بالمعنى وقوم موسى ليسوا كل طيبين فلا يكفي علمهم بالحسنة في العهدية وهذا
الاعتراض وارد على العلامة ايضا فتأمل قوله وبهذا يبطل ما ذكره العلامة اي
بطلان ج عاد كره من ان المقدر ان الحسنة المطلقة او بطلان ارادة العهد على مذهب الجمهور
واما لم يعظم كلام العلامة في سلك بطلان كلام التفتازاني مع ان وجه الفساد فيهما
واحد لان كلام العلامة طويل الذيل فلو قدمه على السوق التام من التردد لبتاعد
احد الشقين عن الاخر وفي اختيار لفظ دون هذا وذلك اشارة الى متونة المرام
يقتضي وانما يتم هذا التوجيه بضميمة التوقيفية او حضوره لدى الناظر لكونه مختارا بالاطلاع على توجيه
هذا الفاضل ايضا على ان لك ان تجعل هذا اشارة الى مجموع ما سبق من رد الشقين
الاان بطلانه بهذا انما هو باعتبار الشق الاول والدليل على ان العلامة
وتعريف الجنس على تعريف جنس الحسنة المطلقة وكذا التفتازاني حمل العهد على مذهب الجمهور ط في ما مل في كلامهما قوله هذه العظام
من الحسنات الجمع باعتبار حرفيات الخصب قوله وكون اسوأ امثاله الاسوئية
على ان في الجمل على الجنس لزوم ترك التنكير على المعهود وغيره اذ لا شك ان اسوء
من ترك على المعهود فقط قوله واما من حيث هي فشنيع يرد عليه ان مراد العلامة
من ان المعهود قد اعتبر فيه كثرة الدور فيما سبق وحضوره لديهم فيكون
واقعا موجود الخلاف الحس اذ ليس فيه الا ذلك الاعتبار فلم يدل على الوقوع دلالة
المقصود عليه وهو معنى قوله من حيث هو اي قطع النظر عن الاعتبار المذكور لا
اعني ما فهمه الشارح من الجنس من حيث هو لا في ضمن الانواع ولا في ضمن الافراد قوله
وممكن ان الجواب بان معنى كونها معهودة اورد عليه الفاضل المحشي ان الحسنة

اذا اريد مطلق الخصب والرخاء لم يمكن ان يكون تعريفها بهذا الملغز تعريف جنس
ضرورة كون ما من افراد جنس الحسنة وقد جوزه السكاكي فلا يمكن حمل كلامه على ذلك
اصبا بانه يجوز ان يراد بالحسنة مجردة عن اللام الخصب ابتداء مجازا القيام القرينة
ثم تعتبر دخول اللام عليها مكان اللام قد دخلت على الخصب فجاز ان يراد تعريف جنس
وان يراد تنزيل جمعيته منزلة المعهود الحاضر كما هو مذهب السكاكي في العهد وان اريد
بها مطلق الخصب يكون تعريفها تعريف جنس ورد بان قول الشيء معهود انما
عبارة عن حصة معينة صرح في حمل العهد على مذهب الجمهور فيجب ان يراد بالحسنة منكرة
مطلقة لتصح بصيغة المعرف على العهد الجمهوري وقد تكلف في الجواب عن الايراد بان
الاطلاق المذكور في عبارة المفتاح اعم من اطلاق الجنس واطلاق النوع فالمراد حمل
تعريف الحسنة على الجنس تحمل الحسنة المطلقة على اطلاق الجنس والمراد بالحسنة اعم و
ما ذكره الشيء من معنى الاطلاق على العهد يراد اراده العهد تقريبه بسياق الكلام فلا محذور
فليتامل قوله ولهذا انكرت ليدل تنكيرها على تقليلها ان اراد تقليل السببيه
باعتبار نفسها بمعنى ان يكون شيئا يسيرا خفيا به لا كثيرا بكون ح قوله ولهذا انكرت
في حيزه لان مدرة الوقوع لا تكون باعثة لتنكيرها المفيد في صدارتها وان اراد
تقليلها بحسب وقوعها فيه ان التنكير لا يدل عليه الا ان يحمل على النوع المخصوص المبين
كما اشار اليه فيما سبق قوله فما دامت الناس ضرعا ما هكذا في اكثر النسخ وبظهر
التذييل ضرعا ما قالها ولعل الناس سهو منه وفي بعض النسخ الافضل ان يبدل
الناس فيبقى فيها قوله فليتأمل التعجب الى لفظ المس فان الفاضل المحشي هذا
معاف لما اسلفه في بحث تنكير المسند اليه من انه لا دلالة للعطف المس على التقليل
بل قد يدل على عكسه فيما اخذتم عذاب عظيم واجيب بان المذكور هنا منقول
عن الاقتضاب معتمد لما في الايضاح وسكت عن رده لكونه في المغني الكفاية بما سبق و

بالنسبه ح

بطلان ح

يقتضي

وتعريف الجنس على تعريف جنس الحسنة المطلقة
وان الذي حمل كلامه على هذا المراد

اعني

تقليلها ح

واذا مست الانسان ح

بان المنفي فيما سبق دلالة لفظ المس على ترجيح الارادة لشئ من العذاب في قوله تعالى اني اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن لان لفظ الانباء عن العلة والاظهر هو الوجه الاول اذ الانباء عن العلة اذا كان مما ثبت دلالة لفظ هذا اللفظ على الرجحان فليتامل قوله فلان الضمير في فضه مسه للاثاث المعوض المتكسر اي للاثاث المقيد بحب هو معتد كما صرح به في شرحه للمفتاح والدليل على ان الضمير راجع اليه لا الى المطلق باعتبار ان وصف الشر بحسب موضوع به لان فهم العاصي ان الله تعالى ذكر قبل هذه الآية لايام الانس من دعاء الخير وان مس الشر فيؤس قنوط فعقد اورد لفظ اي مع ان الضمير هناك راجع الى مطلق الانسان فلو كان الضمير في الآية التي كلامنا فيها راجعا الى مطلق الانسان ايضا لم يظهر بكنه في الدليل الى اذا تم ان الانسان اذا الوضع بالانسانية لم يكن امس الشر اياه موضوعا. واعاد ذكر العقل بملاحظة امر آخر كما لا يخفى قوله وناى بجانبه ليق ما تحت جانبه اي بنفسه كان الجانب متحرك والمعنى بعد بنفسه وذهب بها عن محلها ومقامها تكبرا او تعظما قوله كقولك لمن يكذبك ذكر الواحدي في تفسيره انك تقول صدقت فلانا اذا قلت له صدقت وكذبته اذا قلت له كذبت ولا يخفى انه لا يستلزم جزم القائل بكذب فلانا كاذبا حتى يرد عليه ان التكذيب يستقر ما ان المخاطب جازم بلا وقوع الشرط فلا يكون من مواقع ان على انه قد يقال كيف يجوز ان يكون التكذيب كناية عن عدم التصديق لان التكذيب وتصديق لما كان المتكلم جازما بوقوع والمخاطب باللاوقوع تعارض الرجحان فتساقطا فبقي التساوي ولا يخفى انه وجه آخر مفايد لعدم الجزم من المخاطب فتامل قوله كقولك لمن يؤذي اباه لك ان تغير في هذه الصورة تنزل المتكلم نفسه منزلة الشاك لان فعله من ايذاء ابيه كاد ان يوقعه في الشك وفي هذا الاعتبار ملاحظة حال المتكلم كما هو الاصل في ان قوله انه لكم

عدو فكم الذكر اعلم ان هذه الاستفهام اذا كانت في الجملة المعطوفة بالواو والفاء او ثم كقولك اولم يسيروا في الارض افلم ينظروا عنكم الذكر ثم اذا ما وقع وبطائر يكم فسيبويه والجمهور على ان الهمزة في الجملة المعطوفة قدمت على العاطف تنبيها على اصالتها في التصدر واخواتها تنبيا فرعية العاطف كما هو القياس نحو فاين تذهبون فاني تؤفكون بخلاف الا القوم الفاسقون وحالفهم في ذلك جماعة اولهم الزمخشري فرعموا ان الهمزة في الصورة المذكورة في موضعها الاصلي والجملة معطوفة على جملة مقدرة ينسحب عليها العاطف فتقول التي انهلكم عنكم الذكر اتارة الى الذهب ولو يرد قول الجمهور ان الامر لو كان كما قال الزمخشري ومتابعوه لجاز وقوعها في اول الكلام بتقدير ما يكون معطوفا عليه ولم يكن لك في الاستعمال بل لابد ان يكون مبنيا على كلام متقدم ولم ان الزمخشري جزم بما تقوله الجماعة في موضع فقال في قوله تعالى افامن اهل القرى انه عطف على فخذناهم بغتة في قوله تعالى انا لمبعوثون او اتا وابآؤنا الاولون فيجب قراءة سعيد الوراق وان اباؤنا عطف على الضمير في مبعوثون اكتفى بالفصل بينهما بهمزة الاستفهام قوله او للاعراض الخ كما قد يكون صفي مفعولا لاجله فان قلت الضرب بمعنى الصرف فعل الله تعالى والصفح عنهم الاعراض هو لا فعل فلا يتحد الفاعل فلا يجوز حذف اللام على المشهور قلت المعنى والله اعلم اعسار اعراضكم فينطبق على المشهور قوله فمن قرأ بالكسر واما فمن قرأ بالفتح فعلى حذف اللام فلا يكون مما نحن فيه فان قلت هذا الشرط فاين جزاؤه قلت الجملة الشرطية وقيل ما قبلها دليل الجزاء قوله ان المعال في هذا المقام ممكن بان يقال ان الاسراف واقع في نفسه ومع كثرة النظر الى الايات القاطعة فروعي حاله في نفسه وحاله بالنظر الى الايات فجعل في مرتبة الشك والاسكان الصرف ومنه قوله نعم قل ان كان الامر اي ان صح وثبت برهان نقلي وحجة واضحة ان يكون له ولد فانا اول من يعظم ذلك ويستفكم

وصف الاسراف بمعنى عن المراد المجرد عن معنى الشرط وجعل جزاء

الى الطاعة والانقياد كما يعظم الرجل ولد الملك لتعظم ابيه اى يحتمل ان يكون للتوبيخ
الطائف المخاطب بالايه جميع من لم يؤمن وهم غير المرتاب فالاحسن فى التوبيخ
ان يعتبر اولا تغليب المرتاب على غيره لان الحد المطلق الذى هو مدلوله
كما ان هذا الدليل لا يجرى فى غير كان لدلالته صار على الاشتغال الذى لا
يستفاد من غيره كذلك المدعى مخصوص به كما صرح به الرضى لكن ربما يدعى انه للاكثر
فكان ايضا لانه كما اعتبرنا الاشتغال فصار اعتبر الاستمرار وهو غير مسعاد
جزء قطعا فتامل قوله فان قيل لما كان البعض مرتابا قطعا والبعض غير مرتاب
قطعا يحتمل ان يكون النفى فى قوله غير مرتاب قطعا راجعا الى القيد اعنى قطعا فيكون
المعنى ان البعض لا قطع بارتيابهم ولا بعدم ارتيابهم ويعتبر بعينه على سبيل منع الخلو
قطعا فحصول حاصلا الى ما اختاره الا بعينه لكن لما اعتبر القيد للنفى وجعل كذلك
الى توجيه اخر للنظام عن التغليب وهو ايضا يحتمل لكنه اعم يتم الجواب اذا لم يكن هذا
التوجيه لغيره ولم يكن جوابا عن اشكال الوارد وعند التامل لا يزيل على ان
المغلب منه كان عدم ارتيابهم معلوما به ولذا قال فى الايضاح لانه كان فيهم
من يعرف الحق وانما ينكر عنادا قوله ولا محيص عن هذا الاشكال اى لا المنصف
عن الاشكال الوارد على اعتبار التغليب الا ما ذكر فلا يرد منع الحصر بما اشار
اليه سابقا من اندفاعه عن الاية بوجه اخر قوله ويكون معنى اللام نعم على تضمين
ما ذكره المصنف هنا على التوجيه المذكور ومخلص ما ذكره تغليب مشكوك الارتياب
على معلوم عنه بل الاولى تغليب المشكوكين على المتيقنين المعاندين ثم تغليب الكل
على المنكرين قوله وكانت ح القائمين الظاهر المراد بالقائمين جميع اهل العقوت
من الذكور والاناث وكما هو الظاهر فقد تغليب احد الجنسين على الاخر ويكون التعليل الذى ذكره
الفاضل الجلبى لا تخصص ح غريم رحمه الله بل جميع الذكور والاناث وفى الاية وجه اخر غير

بتكلف ح

لكن هو بعيد لانه كان فيهم من ينكر عنادا او الظن بتاويل الخطاب امام ايضا فلا مع للاعتضاد على تعليب مشكوك الارتياب على معلوم عنه ح

وان اريد الذكور فقط فالامر واضح

التغليب

التغليب وهو ان يقدر موصوف عام للمذكور والاناث مذكر اللفظ كالجمع والفوج
قوله ل للابتداء الغاية فلا تغير التغليب ح او دليل على ارادة انتهائها قوله
لان الغرض مدحها بانها صدقت لعنى ان الغرض مدحها بالحب لا بالنسب قوله كالعمرين
قيل المراد عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز فلا تغليب ويرده انه قيل لنعمان
بالك سيرة العمرى ثم قال فتادة اعنى العمران ممن بينهما من الخلفاء امهات
الاولاد وهذا المراد عمر وعثمان قوله والعمرين وعليه قول المتنبى واستقبلت
قمر السما بوجهها فاردتنى العمرين فى وقت معا اراد الشمس وهو وجهها وقمر السما
اى ان وجهها اضاءه وشدة صقالته انطبقت صورة القمر عليه استقبلها كما ينطبق
الصورة فى المراة فترائى العاشق بدوره وجهها الشمس والقمر ان واحد وقال السرى
الشمس ح
لو زال عنها الامر اوقمرا لاح لا لكنهما قمران فى ليله كالاخوين والعمران اهى وما ذكرناه
اوضح والصحيح ان العمران فى العرف الشمس والقمر قوله فانه للتغليب على المونث اى
وان كان انقل ووجهه كون القمر انقل من الشمس لحركته وسطه قوله ولا كلى ان يوكل عليك
وقرئ وهى بعض النسخ ابوان وعمران فالحمل على المعنى فالاول محمول على المكابه
بالاسم من حوله ومنه البوان والثانى قوله ولو سلم فلكن مجاز اوايضا مجاز ان كمل اصلها
مسمى للاخر ادعائم ما دل الاسم على المسمى بالكمال منهم ينتاول لها فيبنى باعتباره
فيكون من الالفاظ المسميين بالاضداد كما فى العلم وتقرر بعضهم هذا التاويل فى العلم
بانه قليل كخلاف تثنيته وجمعه فى الاول ان الحق الاعلام لكثرة اسمائها ولكون الخلف
مطلوبة مطلوبة فيها يكفى فى تثنيتها وجمعها مجرد الاشتراك فى الاسم كخلاف
اسماء الاجناس قوله وجمع باب التغليب من باب كى استعمال فى شرح المفتاح و
اما بيان مجازية التغليب والعلاقة فيه وانه من اى نوع علم ارد احد احام قوله
وههنا اشكال وهو ان التغليب مطلق فهو باب المجاز كما صرح به ولا كلى ان فيه

على الاردواج ح

من انواعه ح

جمعا على الحقيقة والمجاز لان الكل معنى مجازى اذا اللفظ لم يوضع له لما نقول فيلزم ان
لا يوجد الجمع اصلا لجريان هذه العلة فى كل جمع والجواب ما اشار اليه الفاضل الحشى
فى حاشيته الكشاف وهو ان الجمع انما يلزم اذا كان كل واحد منهما مرادا باللفظ وههنا
اريد به معنى واحد مركب من المعنى الحقيقى والمجازى ولم يستعمل اللفظ فى واحد منهما
بل فى المجموع مجازا ولا يلزم جريان ذلك فى جمع الحقيقة والمجاز نعم يجوز ان يكون
هناك اريد بالمشتق اما معنى واحدا عرفا بقصد التجريد او ارادة واحد فى استعمالات
الالفاظ قوله اولتعودن فى ملتنا عكى ان يعاد يجئ بمعنى صار فلا يكون من
فى الآية تغليب ولا اياباه قوله بعد اذ نجانا الله منها لان النجاة عن الشئ لا تستلزم
سابقة الحصول فيه كما اشار اليه فى شرحه للمفتاح وقد يقال يجوز ان يكون
معتقد الكفار ان شعيبا كان منهم لكونه على باطلهم قبل البعثة
فلا تغليب فى التعودن من هذا الوجه وهذا مبنى على ان اعتبار التواضع والمزايا
فى مسئلة المحكى والظاهر اعتباره اعتباره فى الحكاية فتامل قوله انا وانت فعلنا
انا وزيد ضربنا اعرض عليه بان جمع باب التغليب مجاز كما سبق وكونه فعلنا وضربنا
مجازا فى هذا المقام لان هذا المتكلم مع غيره كما هو وضعه والجواب انه لما اخبر اولا
عن زيد فى قولك انا وزيد ضربنا بلفظ الغايب صار التعبير عن المتكلم وعنه بطريق
الغيبة بل قبل اسناء ضربنا مراد به المتكلم مع غيره لم يكن مجازا والفرق ظاهر وكذا
التعبير فى انا وانت فعلنا قوله فيجئ قراء بتاء الخطاب واما قراءه الغيبة فلا يحمل على
تغليب الغايب غيره عليه اذ لم يعهد فى كلام البلغاء تغليب الغايب وان كان
اكثر على الخاطب والاغلب احدهما على المتكلم قوله من المتكلمين وغيرهم الظاهر بالنظر
الى المقام حيث ان الآية لبيان احاطة علمه تعالى بكل شئ ان عم لفظ غيرهم لغرابة
من العجم بان يحمل من قوله من سواك على الاستعلاء المجازى كما فى قوله تعالى ومنهم

الكلام فى قولك ضربنا بطريق المجاز يعم لو لم يعبر عنه اولا بطريق ما

سيقت م

عنى على بطنه ومنهم من يمشى على اربع واما بجعل على التغليب قوله اذ لا يخفى قوله اعبدوه
لعلكم تتقون اى لاوجه لتعلق قوله لعلكم تتقون بقوله اعبدوا اما لفظا فلما ذكره
الى فى شرح الكشاف ورده الفاضل المحشى بكونه حالا من ضمير اعبدوا واما معنى اعبدوا
ربكم راجين التخير طوا فى سلك المتقين الفايزين بالهدى من ان قوله الذى جعل لكم الارض
فراشا موصول بربكم صفة له اومدحا منصوبا او مرفوعا فيكون بمنزلة اعبدوا ربكم
الخالق راصين منه التعوى الرزق فتوسيط الحال بين فاعل اعبدوا وبين وصفى
المفعول كالتوسيط بين العصا ولحائها مع ان فيه تعليقا عن الاقرب بالابعد
واما معنى فلان البلاغة العربانية تقتضى ذلك اعلم ان اعتبر من الاول غاية عبادتهم
ما هو لازمة لهم اعنى الثواب لا ما يليق عليهم وهو التعوى وان كان منتهيا
الى الثواب على التعوى عباره عن الاتيان بجميع المامورات والانتهاء عن جميع
المنهيات وهو عين العبادة فلو علق لعلكم تتعون باعبدوا صار المعنى اعبدوا
لعلكم تعبدون وهو غير صحيح كذا ذكره العراقى فالوجه ان تعلق بخلقكم ويكون
الاقسرابى
التصافهم
قيل استعارة للارادة اعنى مجرد الطلب فلا يرد ان هذا يستلزم الالتفات
بالتعوى البتة لامتناع تخلف المراد عن الارادة قوله فنى لفظكم تغليب قيل
عليه يلزم اجتماع مجازين فى كلمة واحدة وهو ممتنع اتفاقا والجواب ان اللازم
اجتماع جهتى مجازيتين فى لفظ واحد لارادة معنيين مجازيين منه والمحذور هو
الثانى دون الاول قوله فالخطاب يخصهم يدل عليه بانه لو كان الخطاب الحاصل
بالبعث والتكثير عاما للانعام ايضا لزم مشاركتها للانسان فى نعمة البعث والتكثير
تابت فان الامر ملوح ما ذكر لم يناسب اصل الامتنان سواء جعل الخطاب
عاما او خاصا بهم كان تكثير الانعام لمنفعة الانسان كما يدل عليه سوق الآية حيث
عطف قوله وجعل الانعام على قوله جعل لكم المعيد بقيد متقدم عليه اعنى لكم وقد تقدم

فلا يصح الامتنان على الانسان كما لا يخفى
وعدم نظر الانسان مشاركة الانعام للانسان
فى نعمة البعث والتكثير ظاهر

ان القيد المتقدم على المعطوف عليه معتبر في المعطوف كالاستثناء في
موقعه ولا يتفاوت ذلك بعموم الخطاب وخصوصه اذ ليس سوق الآية للامتنان
على الانسان بجعل محلا للخطاب حتى تفوت بتركه الانعام اياه في محليه حتى
ذلك الامتنان كما لا يخفى فتامل قوله لكم فيها دفء في الصحاح الدفء نتاج الابل و
البانها وما ينتفع بها منها والمراد ههنا مطلق النتاج وما ينتفع به اذ المذكور
هو الانعام بوصف الاطلاق قوله انسب بنظم الكلام بما قدمناه لانه لكي يعلم الآية
والانعام خلقها لكم فالمناسب لهذه الآية ان يكون قوله تقدم ومن الانعام معطوفا
على منها لكم ويكون الخاطب بيذر وكم الانسان فقط فيكون التقدير وجعل لكم
من الانعام ازواجا فلا يكون الآية من قبيل التغليب منه قوله متعلق بعمره
على ان يكون ظرفا لغوا له لكونه عبارة عن حصول الشرط كما يجعل الضمير الراجع الى
ما يصح للعمل عاملا في الظروف ويحتمل الحالية عنه والوصفية بتقدير المتعلق لكن
او معرفة هذا وكانه لم يذكر تعلقه بالامر للزوم الوقوف على الموصوف وصفته
بلا ضرورته وايضا اذا اعتبر الحصول للاستقبال في المعلق دون المعلق عليه يلزم
تعلق الاتي بالحال وهو مخل قوله ولا يجوز ان تعلق تعليق امر بالمستقبل
التعليق اعم تم بامرين مبتدا او متعلق لان معناه جعل الشئ متعلقا بغيره
فعوله بالاستقبال لا يجوز ان تعلق بجزئه الاول اعني الجعل لانه بالحال بل
من تعلقه بجزئه الثاني اعني التعلق قوله لانه مفروض الحصول حال الاستقبال فجميع شروطه
فيه يجب لان نفس الاسمية يدل على التجدد لا الثبوت وهي جزء فعليه كذا في نوم
كما صرح به في اوائل هذا الباب فالتعليل قاصر عن المرام قوله لانه مفروض الصدق
في الاستقبال فلا يكون طلبيا لان فرض الصدق اي الكذب في الاستقبال لا يقتضي
في الانشاء ولقائل ان يقول فح يلزم وقوع الصدق في المركب الغير التام لان اداة الشرط

ورد

التي ح

اخرجته عن كونه كلاما وهو خلاف المذهب اللهم الا ان يقال المراد كونه كذلك باعتبار
الاصل وما كان عليه كذا قال الصباني قوله ان صلت كلتاهما او احديهما اسميه
ظاهره بعضي جواز كون الشرط جملة اسمية وقد تقدم في النحو امتناعه وصرح به في شرح
للمصباح ويمكن ان يكون مبنيا على ما ذكره الاخفش ووافقه ابن مالك في شرح التسهيل
من جواز وقوع الاسمية شرطا لاذا والا لم يجز لان ويمكن ان يكون المراد احديهما
هو الجواز بخصوصه قوله فاعتد باكرامي اياك اسم من صيغة الامر على ما جوزه التي من جواز
كون الجزاء طلبيا بلا تاويل وبل والفاء اختاره الفاضل المحشي بصيغة المضارع المتكلم ولما
ما ذكره في شرح المصباح من ان على صيغة الامر صلة طلب الاعتداد باكرام المتكلم
متعلق بحصول اعتداد المخاطب باكرامه فلا جاجة في الان ليه الواقعة جزاء
الان لو بالجزاء يحسن على ما ذهب اليه السكاكي من كون الجزاء كلاما مستقلا وكون الشرط
قيدا له وقوله فيكون طلب الاعتداد الخ يعني ما هو المعلوم من الجملة الشرطية نظرا الى
الطلب والا فالمعلق حقيقة على اصل السكاكي فلا مناقشة من كلامي الشريف قوله
وتاويل الجزاء الطلبي الخ وجه ذكر هذا الكلام في هذا الموضع مع ان المناسب ذكره بعيد
قوله وكيف ان يتنبه الخ لما ذكر منا جواز مخالفة الطلب لتكلفات رائي هو يجب رد من
جعله وقوع الطلب جزاء من هذا القبيل وفيه بحث لان ما ذكرنا ههنا مخالف لما ذكره
في شرح الكشاف في تفسير قوله فتلقى ادم من ربه كلمات من ان وقوع الجملة الاستفهامية
جزاء الشرط محل بحث اللهم الا ان يفرق بين الامر والاستفهام قوله كما في قول الى العلا فيا
وطئ البيت قصيدة مطلعها معنى التوى من شحمك اليوم اطلال وفي النوم
شغفني من ضيائك بعض خلال وبعد البيت المذكور في الشرح فان استطع فالحشر
الكفن ايرا وميهات لي يوم النهضة اشغال قوله فليغم دال على الجزاء وهو محذوف
الام يقال غاله واغتاله ومنه يوم الغيل بالضم او نغم كعلم اي صار لينا والمال الغلب

167

قوله اى على اظهار الرغبه فى حقه تعم فجاز عن لازمه اعنى اظهار الرضا وقيل المراد اظهار الشئ مرغوبا فيه فى نفس الامر لا اظهار الرغبه العايده بالمتكلم قوله الاول للام ان التعليق
بنفس المتكلم ع عدم الاقتضاء بطريق القطع مسلم لكن لا شك ان المتبادر فى اللغه مثل قولك ان خرجت خرجت
هو الربط فى حالتى الوجود والعدم قوله لانه غلط من اشتراك الخ نقصه بعض اصحاب
الحواشى لما سبق من مباحث التعليق من ان الشرط قيد للجزاء قال اذ لا يخفى ان انتفاء
القيد يستلزم انتفاء المقيد ففى هذا يلزم جواز الاكراه عند انتفاء الشرط ولا يخفى
انه مغلطه صريحه لان انتفاء القيد يستلزم انتفاء من حيث انه مقيد لكن لا يستلزم
انتفاء ذاته وهو المحذور ههنا قوله اولان الايه نزلت الخ حاصله ان التعليق بنفيها
على تحقق الاراده فى هذه الحاله ففى هذا التوجيه لا يكون الايه من ابراز غير الى اصل فى
فى الاصول ص الى اصل لكن المنظور اليه دفع الاشكال من الايه الكريمه فان قلت قد تقدر ان العبره
صريحا م بعموم اللفظ لا بخصوص السبب وقد اعرض فى هذا الجواب خصوصه قلت العموم بالنظر
الى ما استفيد من اللفظ صريحا باق على حاله ولم يتخصص بخصوص السبب وهو المراد
مما تقدر فى الاصول نعم لم يثبت عموم الى لو لظهور فايده اخرى للشرط على ان الشئ
شائع فى بعض خصوص السبب فلا يرد عليه السئوال فتامل قوله او للتعريض قيل فى سلوك
التعريض فايدتان الاولى ان من هو اعلى مرتبه عند الله تعالى عن النبى صلى الله عليه وسلم اذا كان
الاشراك محيطا بعلم محالا غيره والثانيه اذ لا اثر للمشركين حيث لا يجعلون مرتبه
الخطاب واعتبر على الفايده الاولى بان المشركين لا يعتقدون فيه محمد صلى الله
عليه وآله وسلم فلا تقتضى تلك الفايده والجواب ان الفايده لنا لا لهم لكفار على ان
عن محمد ص المشركين مأمورون بدعوته من الذين قبله قوله بان سبب النعل الخ والمراد بغيره
ولا بد ان يكون ذلك البنيه على وجه يفهم منه ما قصدوا فلا فتوك حاصل يريد مريدا
انه ليس من التعريض فى شئ قوله والخطاب لمحمد صلى الله عليه وآله قيل سيوق الايه يدل على عموم

الخطاب لان الوحى اليه عليه السلام والى الذين من قبله هو نفس العبينه اعنى لئن اشركت
فانه لا يكون الا الخطاب والذين من قبله والجواب ان ايراد الخطاب باعسار كل واحد
فيصح ان يكون الخطاب له عليه السلام ولكن ان نقول ان الوحى الى الذين من قبله هذا
الكلام لكن بعبارة يليق بهم فحكاية التعديد لئن اشركت ليحبطن عملك ولئن اشركتم
ليحبطن عملكم والله اعلم قوله ولا يخفى انه لا معنى للتعريض لمن لم يصدر منهم الاشراك
رد لما زعمه الحلبى من ان التعريض عام لمن صدر منه الاشراك فى الماضى وغيره
واذ الحاصل بصيغه المضارع لئن اشركتم ووجه الرد ان من لم يصدر منهم الاشراك
لم يتحقق التعريض بالوجه المذكور فلا وجه للتعميم ولا طايل تحته قوله وان ذكر
المضارع لا يفيد التعريض لان افاده التعريض فى الماضى بسبب ان الفعل
للمادكرم الواقع فى الشرط المذكور بلفظ الماضى الدال على وقوع مدلوله حسب الوضع يعنى
مع القطع بانه لا يقع مما يسند اليه طلب له وجه وما سبب ان يكون هو التعريض بخلاف
ما اذا ذكر بلفظ المضارع على ما هو الاصل فى الشرط كذا فى شرحه للمفتاح فان قلت
ان يدخل على المشكوك كما سبق والاشراك الانبياء مجزوم اللا وقوع فهذا لا يصلح
باعتبار الطلب المكنى به استحال ان لكن التعريض لا يصلح نكته له واعا يصلح لو
كان الاشراك بالنسبه الى المعرض له مشكوك الوقوع وليس كذلك لما لحقه من ان
التعريض مختص بصدر منهم الاشراك فتامل قوله من الخفاء والضعف الخ عند اهل
اما الخفاء فظاهر واما الضعف فلما لا يوهم من ان ذلك التعريض لا يحصل من صيغه
المضارع وقد عرفت اندفاعه عند الشيخ واما لما ذكره اهل الموذنى من ان اللام
الموطئه لو صحت الشرط ماضيا لما تقرر فى النحو من ان الجواب لما كان للقسم لتعلقه
الدال على الاهتمام به قصد ان لا يكون حرف الشرط عاملا لفظا فلا مدخل فى التعريض
لكون الشرط ماضيا وهذا ايضا مدفوع بما ذكر مرارا من انه لا ينافى بين المقتضيات

والتزام الماضي

فجاز تعدده على انه قديق المقصد من الاتيان باللام والا لزم للماضي في الشرط هو التعريض قوله على وجه يعين قيل هذا اشارة الى ان تقدير في تعين على وجه لان الوجه الاول بين بترك التصريح والوجه المعين هو نسبة الحكم الى نفسه لا ترك التصريح والوجه المعين هو نسبة الحكم الى نفسه لا ترك التصريح بنسبته الى ضمير مقطعا متأمل قوله ويسمى ايضا الاستدراج لف استدرجه الى كذا اى قربه منه على تدريج قوله اى تعمدوا ان تزيدوا عن دينكم اشارة الى ان لو ههنا صرف مصدري يجعل ما بعده في تاويل المصدر نحو يسرني ان انها لا ينصب واكثر وقوعها بعد ود يود واكثر الفقهاء لا يثبتونها فان قلت كيف يصح القول بمصدريتها وقد دخلت على ان في قوله تعالى تود لو ان بينها وبينه امدا قلت بعد ما قلت الفعل بتقدير تود لو ثبت ان بينها وبينه قوله وتاييدهما هو المذكور في المفتاح يرد عليه انه مما لف لما ذهب اليه في تلخيص المفتاح من انه وكلام السكاكي حيث قال هناك بعد تقدير كلام المفتاح وهذا حاصل كلام ما قال في الكشاف ويمكن ان يقال بالنظر الى التعريضين انه لا مشاحة في الالفاظ بعد ما في الكشاف من ان الكلامين متساقان على ما سواه من انظار العداوة وبسط الايدي وغيرها سياقا واحدا وهو يدل على ان وداد هم كذا مسوق لما في المفتاح من ان لزوم وداده كذا مسوق للشرط المذكور اوضح واقوى فعرفه

ملخص

ساقا على ما سواه من انظار العداوة وبسط الايدي وغيرها سياقا واحدا وهو يدل على ان وداد هم كذا مسوق لما في المفتاح من ان لزوم وداده كذا مسوق للشرط المذكور اوضح واقوى فعرفه

لفظ الماضي الدال على التحقق والثبوت كان الكلامان متغايرين ولو قيل المراد بالقلب في تقرير الكشاف القلب الرتبي يعني ان لزوم الوداد المذكور كيف لا يبلغ لزوم الاولين مرتبة ويكون قبلهما كما تستدعيه هذا لكن الاظهر التغاير قوله لانها واضح اللزوم بالنسبة اليهما فان قيل الماضي اذا وقع جزاء دل على تحقق قوله يدل على تحقق اللزوم ووضوحه قلنا الماضي اذا وقع جزاء دل على تحقق اللزوم بدلوله لزومه لغيره فكيف يدل اختيار الماضي على تحقق اللزوم ووضوحه قوله تحقق اللازم ووضوحه على تقدير وقوع الشرط هو معنى تحقق لزومه قوله فانه يجوز انتفاءها الذي قلنا الماضي اذا وقع جزاء دل على تحقق مدلوله

المطلق اذ ليس الكلام في الخبر مطلقا بل في خبر الله تعالى ص

العداوة فيه اعترض عليه بانه لا يجوز انتفاء ولي منهما قطعا والا لزم الكذب في خبر الله تعالى فلا ملازمة واضحة اللزوم والجواب ان الكلام في ترجح احد الاحتمالين على الآخر بالنظر الى مقتضى العادة فلا محذور قوله اذا ملكت بالسجح الاسجاح بالجيم والحاء المهملة حسن العفو قوله واما انتفاء وداده فكزعم جواب عما قيل ان في هذا اللزوم بسبته ايضا لجواز انتفاء الوداده المذكوره بانسلام المركب ملاوجه للعدول الى الماضي ليكون مجموع الجمل الثلث لازما واحدا لم يبق ما في المفتاح لا يتناوله على كونه الجزاء الثالث لازما واحدا للشرط الاول بلا واسطة اذ لو كان لزومه له بواسطة الاولين وكان في لزومها سببه لم يكن الثالث واضح اللزوم بالنسبة اليهما واما قوله ليكون مجموع الجمل آه فبالنظر الى الجزئيين الاخيرين

اذا كان لازمين للاول كما تابعين له فيرجع حاصل كلام مجموع تلك الجمل الى لازم واحد ولا يكون كل واحد منهما مستقلا والحاصل ان ما في كلام المفتاح مبني على اثبات للزوم المتعدده بالنسبة الى الملزوم الاول اعني الشرط حتى يتصور كون بعضها اوضح بالنسبة الى بعض وغايته ما يوضح كلام المفتاح ان الق مراده ان الظفر يلزمه العداوة بلا واسطة لزوما ضعيفا والظفر يلزمه البسط بواسطة العداوة لزوما ضعيفا ايضا بمعنى انه قد يتخلف عند تحقق الظفر والعداوة ويلزمه الوداد بواسطة البسط لكن لزوما قويا بمعنى انه قلما يتخلف عند تحقق الظفر والعداوة والبسط ملياتامل قوله وان كان من الضرب الاول لم يكن في بعد وداده الكفر ما اشار الفاضل المحشي الى ان هذا لازم على تقدير كونه من الضرب الثاني ايضا لان بعد وداده الكفر بالشرط المقدر فال عن القيد لانها حاصله بسطوا اليهم ايديهم اولم يبسطوا قوله وعكن ان يجاب بان تعذيب الوداد للمصادقة بعد بسط الايدي والالسن محمول على المجاريه والقتال عادة فيعودون عن ارتدادهم الى دينهم لئلا يقع القتال

اظهر لان بسط الايدي والالسن

والمحاربة وهذا القدر يكفي للمقصد المذكور في الخطابات قوله لايتم الآية نزلت إلخ
حاصله انه لا احتياج الى حمل الآية على خلاف الظاهر بل المراد نفس العداوة والموادة
قوله فرضا في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط قوله فرضا مصدر على المصدرية
ظرف م اي حصولا فرضيا او الى ليست من الحصول وقوله في الماضي للمنع المندرج في مفهوم لفظ
الشرط اعني حصول مضمون الشرط ولا يصح جعله ظرفا للتعليق المندرج في مفهومه
ايضا لانه حاصل في الحال ولا وجه لجعله ظرفا لحصول مضمون الجزاء لان المتكلم بهذا
تقييد الموصوف عليه بالماضي فيفهم منه كون الموصوف مقيدا بالضد دون النكس
وقوله مع القطع حال من الشرط او مصدر له والمراد من الشرط آلته المتعلق به
كالجملة المثال المذكور لا التعليق كما في الاول ولهذا اتى بالط قوله فيلزم انتفاء
الجزاء فيه كبت وموانة استدراك اول الاجوبة عن الاعتراض المذكور على قوله لكنا
ولا نكرموا متيا كم على البناء ان اردن تحصنا ان التعليق بالشرط لا يعني انتفاء
المعلق عند انتفائه وبطنية بعض البطنة تاييد له فما معنى توقع انتفاء الجزاء
على انتفاء الشرط هنا اللهم الا ان يحمل احد كلاميه على انه فضل الكلام والاولى ان
معتبر م يقال الربط وجودا وعدما في معنى لو كسب اللغة والعلم يعتبر في مطلق الشرط فالمراد
بالتعليق ههنا التعليق المخصوص اعني التعليق بطريق التوقيف قوله مع وضوح
فساد كل منهما اما فساد حمل المعلق نفس الجزاء والمعلق عليه امتناع الشرط فانه
يلزم منه ان يحمق الجزاء في مثل لو جئتني لاكرمتك مع انه غير محمق واما فساد حمله
فلانه يلزم ان لا يحمق الاكرام فيه على تقدير المجيء بالجملة الصواب تعليق الممتنع
بالممتنع او تعليق الامتناع بالامتناع على ما ذكرنا ولا كور جعل ما مصدرية
الموضعين ليكون تعليق الامتناع بالامتناع لان ما المصدرية حرف عند الجمهور
ومنهم الكاكي ولم يوجد في كلام العرب ارجاع الضمير الى الحرف وتسميتها بالاسم

وقد ارجع اليها فيما نحن فيه وبينت بقولي من مجيئي مخاطبك قوله لان تعليق الحكم
المراد بالحكم ما دل على النسبة وهو مما التعليق المذكور في عبارة المفتاح
والوصف هو الممتنع المدلول عليه بما امتنع قوله وبهذا امتنع تعليق امتناعه لانا
اذا قلنا اكرم العالم فمعتقده رجوع الاكرام الى علم العالم وان جعل المكرم بحسب الظاهر ذاته
سبب علمه وكذا المعلق بالمعتقد فيما نحن فيه بتعليق الامتناع وان كان بحسب الظاهر ذات
لسبب امتناعه قوله بعده اي بتعليق الامتناع بالامتناع القطعي فيدل بما يرد به كون
الامتناعين ظرفي الشرط ولان المعتبر في ظرفيتها الامتناع بل اراد ان لولا افادة التعليق
الى الربط جزما بين الامتناعين وهذا صادق على تقدير لزوم القطع بامتناع الجزاء
لامتناع الشرط للتعليق الشرطي الذي هو مفهوم لو فاندفع اعتراض العلامة الحسني
وبهذا وان كان تعسفا اذ المتبادر بيانه معهود لو صرحي الا ان بعض الشراح اهمل
من بعض وانت خبير بان قول المحشي فالاولى استناد الى احتمال التوجيه قوله والحال
والحق ان قلت كلام الكاكي على توجيه الذي يقتضي صحة قولنا ان وجد الجزاء وجد
البيت ضرورة ان امتناع وجود البيت مرتبط بامتناع وجود الجزاء ولا يصح
على تقدير اعتبار تعليق الثبوت بالثبوت مع القطع بالانتفاء فكيف
يصح دعوة المال قلت الاعتبار التعليق في عبارة الكاكي بمعنى الربط وجودا وعدما
على ما سمعته فلا صحة عندهم للمثال المذكور قطعا فتامل قوله والسبب قد يكون
اعم من السبب هكذا وقع العبارة في اكثر النسخ لكن المذكور في نسخ شرح الرضي نقلا
عن ابن حاجب والسبب قد يكون اعم من السبب وهو الصواب فتامل قوله اما الاول
فلان الشرط اعم من ان يكون سببا والجواب انه لا حاجة للشيخ ان الحاجب في تمام اعتراضه
على الجمهور بدعوى الحصر الشرط في السبب بل يكفيه ان الشرط قد يكون سببا للجزاء
واعم والسبب الاعم لا يترتب على انتفائه انتفاء المسبب فلا يكون دعوى الكلية

على ما هو المشهور بين الجمهور بصادق فمراده ان الاول سبب في بعض الصور والمناقشة
في لفظ العبارة ليس من هذا المحقق التفتازاني قوله واسناد اللازم لعدم انتفاء الملزوم مع
اللغة لا يجب عكس ذلك اجاب السيد عبد الله بان ما قاله البيضاوي في الشرط انما هو بحسب حكم العقل فانه
حتى يلزم عليهم الاعتراض بان انتفاء الملزوم لا يستلزم انتفاء اللازم لجواز
عمومه فانك اذا قلت ان قام زيد قام عمرو فعدم الحكم في اللغة على انه ان لم
يقم زيد لم يقم عمرو ولان الاصل فيما علق على شيء ان لا يكون معلقا على غيره ولهذا تعم
عدم جواز القصر في المتعدد عند عدم الخوف في قوله تعالى ليس عليكم جناح ان تقصروا
من الصلوة ان خفتم على هذا اذا قلت لو جئتني اكرمتك فقد دلت على ان المجيء
للاكرام وعلى انه ممتنع فنفهم منهم ان الاكرام ايضا ممتنع ونقض الجواب بقولك مثلا
ان كان هذا انسانا كان حيوانا فانه لا يصح ان يحمل على هذا انه انما لم يكن انسانا
لم يكن حيوانا اللهم الا ان يكون المثال المذكور ونظائره واردة على قاعدة المعقول
غير صحيحة بحسب اللغة قوله هي انتفاء مضمون الشرط بانتفاء الشرط فقولك لو كان هذا انسانا كان حيوانا
اذ ليس انتفاء الحيوانية في الواقع لانتفاء الانسانية بخصوصها وبالجملة هذا لا يتأتى
في صورة كون الشرط معلولا والجزاء علة كقولنا اصفر العالم لطلوع الشمس وكذا في صورة
كونه علة حاصة بحيث يوجد المعلول بامر اخر كقولنا اصفر الدار لطلوع الشمس فان عدم
العلة المعينة ليس علة لعدم المعلول اللهم الا ان يصار الى ما اشرنا اليه من ان امثال هذه
الامثلة واردة على قاعدة ارباب المعقول ولو كانت الدولات كانت كغيرهم البيت
من قصيدة مطلعها لقد آن ان يثنى الهوج لجام وان يملك الصعب الابي زمام وبعده
ابو عذرها بالحلم بالروم ناشئ وانعام البنت والبيض الرقاق سوام قوله كغيرهم خبر كان وقوله
رعاية للكاف وكذا ذكره صدر الافاضل ومعنى البيت كمثل ان يملك لو دامت
الدولات كان جميع السلاطين رعايا للدول والادب ان معناه لو دامت الدولات الذين يعدون

على طاعة الممدوح لكانوا منحرطين في سلك رعيته لكن لما لم يقدروا انها عصوه فاستناصلهم
قوله لاصح سببا على ما تقرر في المنطق وههنا قد انتفت حيث حصل انتفاء دوام
الدولات علة لانتفاء كونهم رعية فعلم ان ليس المراد بها الاستدلال بانتفاء الاول
على انتفاء الثاني قوله للدلالة على ان العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الاول سوف الكلام
يتضح ان يقول او على ان العلم بوجود الاول علة للعلم بوجود الثاني لان استثناء
بعض الحالي كما صح بعض المقدم كذلك استثناء عين المقدم يصح عين الحال واعلم ان بعض
لهذا لان الغرض تعيين العلة والمعلول في صورة الانتفاء لانه المتنازع فيه على ما سبق قوله
لكن قد يستعمل على قاعدتهم لا وجه لحمل الآية على بعضي او ضاعهم من حيث كذلك
بل من حيث انه استعمال مجازي بالنسبة الى اهل اللغة فح لا محذور في حمل الآية على هذا
اذ لا بعد في وقوع الاستعمالات المجازية بالنسبة الى اهل اللغة في القرآن وفي تخصيص المعنى
الثاني بارباب المعقول لكون اصطلاحهم مقصورا عليهم لا النفي كونه معنى لو عند
غيرهم وح لا يناسب ورود الآية على وضع اهل اللغة حقيقة ايضا قوله وكم من عائب
قولا صحيحا صدر البيت عجزه واقعة من النهم السقيم الظان ان كم خبرية وتحتمل الاستفهامية
وقولا مفعول عايب لاعتماده على حرف الجر عند العام المرزوقي وعلى الموصول
المقدر عند جمهور النحاة وقد سبق تفصيل متعلق بهذا المقام في اوائل اصول السند
فليتذكر قوله في كقوله عليه السلام وقع في عبارة ابن الحاجب في شرح المفصل ان
ذلك في الحديث فقط انه عن النبي صلى الله عليه وآله وقال القاضي بهاء الدين السبكي
في شرح التلخيص لم ار هذا الكلام في شيء من كتب الحديث لا مرفوعا ولا موقوفا لا
عن النبي صلى الله عليه وآله ولا عن عمر مع شدة التفحص وقال الدماميني سألت عن ذلك
بعض حفاظ اهل العصر فاخبرني انه بحث عن ذلك فلم يقف عليه نعم ذكر في الحلية لابي
نعيم الاصفهاني مرفوعا عن طريق عمر بن الخطاب قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله

نقول ان سلمنا شدید الحب لله عز وجل لو کان لما خاف الله ما عصاه قوله لان الخوف مدح صهیب ولان سبب العصیان علی الخوف غیر معقول اما المعقول فسبب عدم العصیان علیه قوله ما نفذت کلمات الله تعالی کلمات العلم والحکمة والمراد بها متعلقاتها الله تعالی وهی غیر متناهیة بالاتفاق کذا ذکره الزمخشری قوله فوجوده عند عدم هذا الشرط بالطریق الاولی وقد یعمل لو لتعذر الجواب علی کل حال من غیر نقض للاولویة کو ولو رد والوالد والماء نواعه فهذا وامثاله یعرف بثبوته بعلة اخری متعذرة علی التعدد ان والمقصود فی هذا الحصر بثبوت الثانی واما الامتناع فی الاول فانه وان کان حاصلا لکنه لیس بمقصود قوله وقد یعمل هذا المعنی لولا ایضا کقولک لولا اکرمک لاهانک فان دلت طان لولا فی قوله صلیم لولا ان الشق علی امتی لامرتهم بالسواک عند کل صلوة یلیس بهذا المعنی ولا بالمعنی المذکور من قبل فی قوله لولا علی لهلک عمر اعنی ربط امتناع الثانی لوجود الاول والا لافعکس معناها اذ المعنی لوجد الام لما عصاه فلت التعذیر لولا مخافة ان اشق علی امتی لامرتهم امر ایجاب فصولربط امتناع الثانی لوجود الاول ومن مثلات لولا ایضا ما فی قوله تعالی ولولا فضل الله علیکم ورحمته لهمت طائفة منهم ان یضلوک وذلک لان القاعدة ان یکون جوابها ممتنعا لعدم ان ینتفی الهم لوجود الفضل وقد عرفت والجواب ان المعنی ولولا فضل الله علیک ورحمته لاضلوک اذ همتوا وانتم غیر مطلع علی حقیقة الحال قوله ولیس کلما لزم من شیء الخ یعنی ان الارتباط بالشرط وان کان لا لزوم الجزاء له لکن لا یلزم ان یکون ملاحظا للعقل وقید الجزاء حال عدم الحکم یلزمه للشرط قوله وهو نفس الاکرام فیه بحث لان المراد بنفی الاکرام ان کان الاکرام المطلق لزم ان لا یصح قولک لو لا دخلت الدار لاهنتک ممن قد عاداه فی عمره ومن البین انه لیس کذلک وان کان الاکرام المخصوص فعدم الاکرام لان لا اکرام نوع لا ینحصر فی شخص مخصوص مرتبط بالجزاء ولا یلزم التکرار لان الاکرام المخصوص الذی یلزمه الارتباط ولذا عبر

المراد

مراد القبیل

عنه بالجزاء ولا یلزم من التعبیر عنه ارتباط لان التعبیر یجوز ان یکون بحسب ما تؤدی الکلمة فی الیوم ونحوه فلیتامل قوله ونعم ای الواجب هذه التفرقة المذکورة علی تقدیر صحته مبنیة علی عدم اعتبار النفی فی المنفی والا فالمثبت منفی ضمنا والمنفی مثبت ضمنا فتامل قوله بخلاف النفی فانه یفید العموم فتدبر قوله فیتناقض ای مع التناقض اذ لو قدر انتفاء عدم العصیان لعمومه لکان العصیان ثابتا علی کل تقدیر وعدم العصیان یدل علی انه غیر ثابت فیناقض المعنی الذی یفهم من القرینة للمعنی الذی فهم من ظرف جواب لو قوله وان لم یعتبر دل الجزاء علی الاطلاق قد اشرنا الی انه لا یلزم من عدم اعتبار الارتباط الاطلاق لجواز ان یخص بحیثیات اخر لانه مناقشة لا تضر لانه یمکن ان نقدر هکذا وان اعتبر الخصوص فی المثبت فلیعتبر فی المنفی وقد یقال مراد الواجب ان الارتباط الی اصل عدم تبعیته علی ان المطلق فی المثبت اما یتحقق فی ضمن فرد فبالحصة هو الجزاء فانتفاء عدد لا یتانی فی ثبوت فرد واقع واما المنفی فالجزاء فیه عدم شیء وعدم الشیء من حیث انه عدم مضاف لشیء مخصوص وذلک مخصوص لا سعة افراده فتامل هذا الکلام حق لا یرد علیه اعتراض ما لکن فیه بحث اذ قد یکون الجزاء نفی الکلی الی فی محل مخصوص لا یفید العموم فی

قوله وانت خبیر بان القول بعدم تعدد افراد النفی مما لا یسلم فتامل قوله ما استعمال التبعیة ممنوعة ای کیف یتاتی علی العدد وقوع المقدم واما قوله فالمحال ان استلزم فالنظر الی ان ذلک فی نفسه فلا تدافع بینهما قوله وهذا غلط یمکن ان یقال ان نظر هذا الشارة الی السوال السابق لا الی الجواب فحذف التغلیط السوالی صور الجواب فح لا یرد تشنیع الفاضل المحشی وبهذا التوجیه وان کان فیه نوع بعد بالنظر الی سیاق الکلام لکن الالتزام اهون من التزام فساده قوله وارد علی قاعدة اللغو ویجوز ان یستعمل علی طریقه قوله لو کان فیهما الا لفسدتا اشارة الی ان الاخبر ذهب بل السرار قوله کلاما آخر علی طریقه لو لم یخف الله لم یعصه اعترض بان المراد عدم الاسماع ان کان مطلقا وجد یشترک الکافر والمومن فیلزم ان یکون الکافر غیر

وان كان اسماع اجابة لا يتصور التولى على فرضه ولا يكون من قبيل لو لم تكفنا لم نعبدك
احب بان المراد اسماع حقيقة بمعونان يوجد التولى فى الجماعة المذكوره اعنى بهم
عبد الدارين قضى عناداً او مكابرة قوله واول بمعونان يكون القول الخ رد بان انتفاء
التولى لانتفاء سببه لا مدخل له فى زعمهم بل المفسد لكون اسماعهم سببا لعدم تولهم كما هو
المعتمد له فى قولك لاضربنك فخلان لو كان به قوة لقتل المسلمين كون قوته سببا لقتل
المسلمين لا انتفاءه لانتفائها وحمل كلام الحكيم تعالى ولو بدرس على معنى لا يكون لبعض المسمعد
الذى هو المتبادر يكونه مطمح النظر حرى لو دخل فيما سيق له الكلام مع وضوح الوجه
الصحيح المفيد لابلغ الانكار على ما سيق الكلام لانكاره عليهم لا يليق بهم حمله ذريعة فى
صنعة البلاغة هذا ما ذكره الفاضل المحشى ويمكن ان يجاب بان بيانه كون سبب انتفاء التولى
عدم الاسماع له مدخل فى الذم دلالة على ان عدم تولهم ليس من صلاحهم بل هو فى الرتبة
القصوى من الفساد لانهم بحيث لو سمعوا لتولوا واعمالهم تيولوا لعدم سماعهم فتامل
قوله يعنى لو جعلنا الرسول ملكا فى صورة رجل والحكمة فى ذلك والله اعلم ان الجنس الى
اميل وان البشر لا يطيق رؤية الملك وذكر الامام فى تفسيره الكبير من جملة وجوه الحكمة ان النبوة
فضل وفضل من الله يختص بها من يشاء سواء كان بشرا او ملكا فيه بحث اذ لا يلزم
كونه حكمة ما ذكره وقد يوجه بان هذا المصور الذى قدر كونه نبيا مما لا يشتمل على جهتى
البشرية صورة والملكية صفة لانه لا يقول منه لم يبعد ان يكون على ان السبب فضل
من الله يختص به من يشاء من عباده سواء كان ملكا كهذا المصور فانه كان او بشرا كهذا
المصور ايضا فانه بشر الآن ولا كلفى انه تقشف وقد ذكر فى جملة وجهان ان طاعة
الملائكة قوية فيسهل عليهم طاعة البشر ولرعاية قدرتهم فى الاقدام على المعاصى
وفيه ما فيه بحث لانه انما يتم اذا بدل صيغة الجمع الملك المقدر بنزوله بجميع
البشر وهو مع كونه من الغلاب الحق خلاف ما يلزم من مركب التفسير فان المفهوم
التفاسير

حاصل ما عبارهم

لكان هم

والسلام

منها ل
بهذا سدل صورته بصورة البشر للاحقة فتامل قوله ويحتمل ان يكون هو لا يخفى
على المنصف ان سياق الآية لالمام هذا فتامل قوله نحو اطلب العلم ولو بالصين لا يخفى
على الفطن ان قول المنصف يلزم عدم النبوت والمضى من جملتها لزوم ما استعملها
على عادة اللغة وهى انتفاء خليتها لانه المذكور فى المتن وهذه الامثلة التى ذكرها
انما لاستعمالها فى الاستعمال على سبيل الندرة واردة على خلاف استعمال افراد ظاهرها
لانها سبب المقام وكان الشارح اشار بما يراد الى جميع الاستعمالات السابقة فى الماضى قوله
فيما مضى وقتا فوقتا لان ربوته قبل مضى الوقت لو على معناه وان المضارع الواقع موقع الماضى افاد الاستمرار
فى العرف وقتا فوقتا فيلاحظ انتفائها كذلك سلكوا المضارع المنفى كالمثبت
فى ان الاستمرار المستفاد منه تجددى لا ثبوتى قوله بدليل قوله تعالى فى كثير من الامر
هذا الكلام الكشاف وفيه بحث اذ المعلوم من هذا القيد ان مرادهم اطاعة الرسول
لهم فى كثير من الامر لا كله فكيف يستدل به على ان مرادهم انه كلما عن لهم رأى فى
امر كان معولا عليه الهم الا ان يجعل استمرار الاطاعة مقابلا للاطاعة فى قليل من الامر
وكثير فقوله كلما عن لهم على المبالغة قوله وكده وقتا بعد وقت وقد يقال هذا
الاستمرار ابلغ من الدوام الذى يعطيه الجد الاسمية لان النفى اذا اعتادت الفعلة
ولا تجب مفارقته وقد يؤخذ مما كلف لما فى المفتاح ج ٤ فصل ما ذكره صاحب المفتاح غير موجه
بحسب المعنى ايضا فلا خير فى عليه السلام مخالفة وذلك لان الامتناع عنهم ليس باستمرار
امتناعه عليه السلام عن طاعتهم حيث لو لم يستمر بل اطاعهم فى بعض امورهم فوقعوا
فى العنت وانما وقوعهم فيه اذا استمر عمل النبى عليه السلام على ما يصوبون كما هو فى
مرادهم فيمتنع الوقوع بامتناع الاستمرار وانت خبير بان امتناع الوقوع
عند امتناع الاستمرار لا يجدى فى انتفائه باستمرار الامتناع ايضا لجواز تعدد
الاسباب تامل قوله على ابلغ وجه واكده لانهم ادعوا احداث الايمان فنفاها نفيا

الاستمرار

لو صنعوا

انتفاء

الشئ م

موكدا ففيه تاكيد النفي ولو حمل قوله وما هم بمؤمنين على نفي الاستمرار والثبوت
لما كان كذلك لانهم ادعوا استمرار الايمان بل صدوره قوله وجواب لو محذوف
ام فضيعا لا كفى ان الاولى ان يعد الحراء اى لرايت الامر المذكور قوله لانه كلام منه لاخلاف ح يعنى ان فى العدول الى المضارع
للشرط اى لترى والتكلم سببا منا سبا تنبيها على ان لفظ المستقبل الصادر عنه لاخلاف فى اخباره عن الماضى المعلوم
التنزيل والاستحضار محقق معناه وايضا لما كانت تلك الامور ماضية تاويلا مضارعة تحقيقا روى
المذكوران ح الحاجبان معا فى تلو وصيغة المضارع قوله وان جعل الخطاب للنبى صلى الله عليه
ولا مدخل فى ذلك لحصول المخاطب بل انما تعرض ولو للتمنى فلا استشهاد غرضى الى نفى الاستشهاد او جعل لو للتمنى فلا استشهاد
له بيانا لما فى الواقع من ان الحق كون الى المخاطب لان التمنى منا للمخاطب قطعا لاستحالة التمنى المنكر كانه قيل ليتك ترى والتمنى للرسول
خاصة عند صلى الله للتمنى ح صلى الله عليه كما كان الترجى له ص فى العلم لانه تجمع منهم الغصص فجعل الله تعالى اعلم
ان م تمنى يرد بهم على تلك الصفة الفضيعة ليشمت بهم ثم الحق ان الآية تمثيل لا استشهاد
فان احتمال كون لو للتمنى يرفع الاستشهاد فتامل قوله لعدد رب الخ كوفة ولكنوفة
دمب البصريا الى انها حرف والكوفيون الاخفش الى انها اسم فقيل مرفوع محلا بالابتداء
ولا خبر له وقيل لا محل لها من الاعراب اذ لا عامل لها لانها اضارعت النفى والنفى
لا عمل فيه عامل قوله فى احد قولى البصريين والقول الاخر لهم ما ذكره ابو على فى غير
الايضاح او ما ذكره بقوله والما حمل ما كره؟ قوله فلا لحن فيه من العنف وتنافر
النظم اما الاول فلان فيه تعدد ابلا ضرورة داعية اليه واما الثانى فلعوات حسن ارتباط
قوله لو كانوا مسلمين بما قبله كما لا يخفى قوله وكونها بمعنى ان مستعارة للتعليل قلة الوداده
المستفاده من رب فى التوجيه المذكور او لا بالنسبة الى عدم الوداده نظرا الى غلبة الرمشة
عليهم والكثرة المستفاده فى هذا التوجيه كثرة الوداده فى نفسها فلكل وجه ولا
على التوجيه الثانى يلتفت بينهما هذا وفى اعراب رب على التعليل بالتوجيه الذى ذكره الشيخ نكتة وهى
الايماء الى ان معنى الفعل ان كثرة الشخص عن كل ما فيه سوء عاقبة وويلا ولو كان

نادرا فكاد ادعى انه يكفى فى مقام الردع عن الكفر والحريص على الاسلام ان الكفار
يتمنون فى الغيب اصنافا كونهم مسلمين مطيعين لاوامره منتهين عن نواهيه عز وجل حين
عاينوا انوار الاسلام من النعيم المقيم وشاهدوا حضرة الكبرياء من دركات الجحيم قوله
كما قال الله كذا فسبحانه واعلم يحتمل ان يكون التعبير بالمضارع بتنزيل اشاعة السبحات
منزلة الحال الى زمان ارسال الرياح وان كانت ماضية بالنسبة الى زمان تكلمنا
كما اشار الى مثله المحشى فى بحث الفصل والوصل قوله الى حمل الجملة الثانية السمية
على الاولى الفعلية قوله وانهم امنوا الآية والمعنى مبنى على ان الجملة الاسمية جواب لو دون الفعلية
اما فقط فلاطباق محققى النحاة على انه لا يكون الا فعلية ماضوية معنى نحو لو لم يخف
الله لم يعصه او لوطا ايضا والما لمعنى فلان ضربه المثوبة لا يعد بايمانهم وامنهم
ولا يبقى لانتفائهما فائدة اذ لم يحمل لو للتمنى ان الجواب محذوف وهو لاثيبوا لهم
اسداء الجملة الاسمية على انها جواب لعلم تقدير قوله دلالة على ثبات المثوبة واستمرارها
فيجب لان الاسمية انما تدل على ثبات مدلولها وهو كون المثوبة خيرا لا على ثبات
المثوبة وما ذكره انما يتم لو قيل لمثوبة لهم وقد تكلف وفى الاصل فى الآية
الكريمة لاثابهم الله مثوبة فالجواب ماضوية تقديرا ثم عدل الى مثوبة لهم للدلالة على
ثبوت المثوبة لهم واستمرارها على تقدير الايمان والتقوى ثم الى المثوبة من عند الله
خيرا لهم على حرمانهم الخير وترغيبا لهم سواهم فى الاعمان والتقوى وادمج الاعتراض
التذييلى قوله لانه على تعدد التعوض لما ذكروا واما عدم التعوض للعدول عن الماضى
الى المضارع والجزاء فلعدم وجدان له فى كلام البلغاء او لاكتفاء بانفهام ذلك
مما ذكره فى جانب الشرط قوله واما الجملة الاولى فلا تقع الا فعلية واما قول المتنبى
ولو قلم الفيت فى شق رأسه من الضعف ما غيرت منه خطا كاتب فقيل لحن لانه
لا يمكن ان تقع ولو التى قلم ورده ابن هشام بان الرفع بتقدير فعل دل عليه

حصل
اولبس
المعنى ولو حصل علم او لو لبس فى تقدير وي قلما بالنصب فالامر ظاهر والمعنى لو حصل
قلما بالنصب هذا وقال الرضى ان شرط لو جاز اسميته للضرورة قال ولا يلزم ان
يكون خبرها مذكورا بل قد يحذف كما فى قول الشاعر
لو غيرنا ظبى كان شفى
اى لو غيرنا ظبى موجود كان شفى وقد يحذف الشرط ايضا كما فى قولهم
لو ذات سوار لطمتنى
اى لو كان يلطمنى ذات سوار لطمتنى ذات سوار وقد يحذف الشرط والجزاء معا
كما فى قولهم لو ان ذا علم وحلما اى لو كان ذا علم وحلما لكان خيرا له
وقد يحذف الشرط والجزاء ويبقى احدهما كما ذكره الرضى ثم ان الجملة الاولى لا تقع الا فعلية والثانى
ان الشرط جملة
وان المعتوفة مع اسمها وخبرها فى تاويل المفرد قوله فلارادة عدم الحصر والعهد فيه
بحث اوقد سبق فى بحث تعقيب المسند اليه بضمير الفصل ان لا قصد للحصر والعهد
فى قولك هو البطل العالمى مع وجوب تعريف المسند ومثله رايت بكاء زيد الحسن الجميل
على ما مر فالاولى ان يزاد قيد كجمع امثاله قوله نحو مازيد شيئا اى ملحق بالمعدوم
فليس شيئا يعتد به لضعفه العظيم قوله نحو مزاجها عسل وماء المصراع لحسان بن ثابت
فى قصيدة يمدح بها النبى صلى الله عليه وآله ويهجو بها ابا سفيان حيث صدر منه كلام سيئ
مهيت راسى وبردى كان سلافة وبيت راس قرية بين قريظة ونزلة عزة اشتهرت
بجودة الخمر يقال انما سمى الامام الشافعى بالبهنة الحمر المنسوبة للشرب
والحمولة من بلد فيها كسبيبة بالماء الاغر على ما صرح به الجوهرى وتبعه الشارح فى شرح المفتاح
ووقع فى القاموس ان الجوهرى وهم فى ذلك والرواية فى البيت البهنة والسلافة
والصدأ ما سال من عصير العنب قبل ان يعصر وسمى الخمر سلافة وسلافا وعدد ردها
البيت برفع المزاج ونصب العسل على ما هو الاصل المشهور وقد يقلب ماء بعد بلاء
وخالطها ماء ويروى برفعين على اضمار كان وما قيل ان اسم كان زائدة خطأ
اذ لا يزاد ما وسط المضارع بقياس ولا ضرورة تدعو اليه مهما لم يجز كان قوله بعد البيت
المذكور على انيابها اوطم غض من التفاح مصره اجتناه بسيه ليقبلها من يحبه من
قبل وطاء او يطعم بطعم طرى كسر اجتناه من الشجر لكمال نضجه ولطافته قوله
لانهم كوزون لان المبتدا وان نكرة اسم استفهام وقد سبق معنى او فى الباب الاول

تنكير المسند

الى بلدم

والسلاف

مزاجها

من التفاح ص

لابد التفصيل متعلق بهذا المقام فلنتذكر قوله لاستلزام الحكم على الشئ
العلم به ان تعلقت الحكم على الشئ كما استلزم الحكم العلم بالمحكوم عليه يستلزم العلم
بالمحكوم به فلو تم الدليل المذكور لزم كون المسند ايضا معرفة قلت الظاهر ان
ذكر العض لا يدعى فى هذا الدليل وجوب تعريف المسند اليه بل اصالته ورجحانه بناء
على وجوب العلم به ولكون العارف بالمعلومية اقرب وبملاحظة اصالة التنكير فى
جانب المسند ولزوم مخالفة الاصلين فى عكسهما يتبين ما ادعاه على زعم ان الدليل
المذكور على اصالة تعريف المسند اليه فى جانب المسند معارض بما هو اقوى منه
وهو لزوم انتفاء السابقة فى الاخبار بالمعرفة على ما ورد ولما ذكر قوله
الا ان العلم بحكم من احكام الشئ الخ قيل الظاهر ان يريد العلم بالحكم على وجه انه حكم لان
علم ذات الحكم لا يستلزم الجواز المذكور ثم العلم المذكور لا يستلزم الحكم على حالة الحكم
بالفعل اى بتضمن الا انه اكتفى بالجواز لكفايته فى المقصود بقى هنا ابحاث الاول انه
مر فى وضع الثانى لا يستلزم وجوب كون المحكوم عليه معروفا ايضا الثانى ان يستلزم وجوب تعريف
المسند فقط لان الحكم يستدعى العلم بالطرفين على السواء ولا يتاتى الاعتذار المذكور ههنا
كما لا يخفى الثالث انه يستلزم وجوب تعريف المسند اليه وان كان المسند نكرة الرابع
انه لو صح كون المخبر عالما بالمخبر عنه لامتناع الجزء المجهول المطلق فلا حاجة الى ما سيط
الاحتياج بعلو ميه المخبر به الى من ان الخاص اذا حمل الجواد على عدم الامتناع مطلق لان
الذات ولا من الغير يندفع بقوله على ان قوله جوازا لحكم الخ قوله فى الفعل ايضا كيبوع لان قولك
جارى زيدا حبيب بالمحمل لا يكون طالب بد لان يكون من جهة الفعل او غيره انما هو
الطلب المستفاد من جارى وهو اعم طالب لا مجرد طالب فلا يكون البيوع فى الحقيقة الا لائم
ولا يكون التعليل واما وغيره بنظر لان التقييد بالفعل بالحال وغيره انما هو باعتبار ما فيه من
المدح فلا صح تقييده باعتبار مدح معناه كذلك يصح تخصيصه عن تعقل البيوع بذلك
بقى بعض

على حالة التركيب وغيره انما هو المجئ
المستفاد من جارى وهو اعم
لجارى وكذا المحتمل فى ص

تعريف المسند

بذلك الاعتبار فلا فرق بينهما من هذا الوجه فليفهم قوله فقوله باخر احترازا عن الاخبر
ان مجرد التغاير لا يكفي في الافادة لوجوده مع عدمها في الحيوان الناطق حيوان
بل لابد من عدم استعمال المحكوم عليه على المحكوم به وان اريد الاخر به جزءا وكلا لزم عدم افادة
قولنا الناطق حيوان ناطق تم التغاير في المفهوم شرط للافادة وشرط لاتحاد الطرفين
في الوجود الخارجي او في الذات فلا يرد عليه قوله ليكون الكلام مفيدا النقض بقولك
الحجر شجر لان الافادة بعد الصحة قوله انا ابو النجم وشعري شعري تمامه بقدر ما احس صدري
تنام عيني في فوادي يسري مع العقاريت بارض قفر تعلو عن الى ان تباشير الصباح
فتح النون لتكون مصرعا واحس من الاحساس والعقاريت جمع عفريت وهو الخبيث
من الجن والمراد بها هنا الخيالات الفاسدة قوله قول ابي فراس فان يكونوا ابرارا
من صابئة ابو فراس كنية الفرزدق والبرار اما بكسر الباء جمع بري مثل كرام وكريم
او بفتحها على انه مصدر في الاصل وهذا لا يثنى ولا يجمع او بضمها على ابوال الضم الكثير
كرهال ورباب على ما ذكره صاحب الكشاف في تفسير ثم لا يخفى انه لا يجوز ان يحمل البيت
من قبيل هو البطل الهمام وما ينبغي ان يعلم ان الجزاء في البيت محذوف وعليه قائمة
مقامه والمعنى فان يكونوا ابرارا من صابئة في زعمكم فقد كذبتم لان من نصارى الحيرة ابو المباني
والمذكور في بعض الكتب لا فيه يجب لانه ان اراد بالمعلومية المعلومية بطريق من طرق
التعريف فتعريف المسند بالاضافة يقتضي معلومية المسند اليه دون الحكم المذكور لا يخفى بالاضافة
بل بغيرها والتعريف باللام والموصولية قوله لكن قوله بامر معلوم لهذا نقل بالمعنى اذ
ليس نظم الكلام في هذا الكتاب والايضاح على هذا الاسلوب قوله فلفظ الكتاب
ناظر الى اصل الوضع وما في الايضاح الى هذا الاستعمال فقد ارتفع بهذا الوجه ما قال اولا ولما
بين الايضاح والتلخيص لكن في الجملة هي طلاي الايضاح فانه قال اولا في
تعريفه فلا فادة التي مع اما حكما على امر معلوم له بطريق من طرق التعريف بامر اخر

نوادر

لصحة

سوره الممتحنة

بطريق من طرقه وان اراد هم

١٧

معلوم له كذلك والا لازم حكم بين امرين كذلك ثم قال تغيير هذا انه قد يكون للمسند صفات
من صفات التعريف وعود الكلام الى ان قال اذا كان للمسند اليه اسم يسمى بزيد او هو يعرفه
بعينه واسمه لكن لا يعرف انه اخوه فمعول له زيد اخوك سواء عرفان له اخا ولم
يعرف ان زيدا اخوه او لم يعرف ان له اخا اصلا فقد صرح اولا بمعلومية الطرفين مطلقا
سواء كان تعريف المسند بالاضافة او غيرها وحكم اخرا بان المسند اذا كان معرفا بالاضافة
لم يكن كونه معلوما للمتكلم والجمع بين كلاميه في انفسهما وان لم يمكن بالنظر الى
من ان الاول ناظر الى ما يقتضيه الاضافة بحسب اصل وضعها والثاني الى ما طرء عليها في الاستعمال
لكن يرد عليه انه ذكر الكلام الثاني تفسيرا للاول فالتغيير لا يطابق المفسر لما تحقق
من ان المفسر يدل على ان الجزئي الصورة المذكورة معلوم كذلك والتغيير يدل بخلافه
على ان قوله الى ملفوظ الكتاب ناظر الى اصل الوضع مبني على ان المراد بالمعلوم المعهود
والمعهود به حاصلة في اصل وضع الاضافة وقد تقرر عندهم ان المضاف للام المعرفة
وذو اللام والموصول سواسية في الاقسام فكلامه ليس بان لام المعهد ليست في الموضوعات
الاصلية بل من الطارية بحسب الاستعمال وظن كلمات القوم لا يساعده فالصواب ان يقال
الى ما ذكره الفاضل المحشي في بحث التعلق وحاصله ان المراد بالمعلوم ما يعم المعهود وغيره
والاضافة بان يكون المسند في قولك زيد اخوك معلوما للمخاطب بطريق من طرق التعريف
وبين ان لا يعرف ان له اخا اصلا لما ذكره من صفتان من صفات التعريف الاضافة لادنى ملابسة
اي صفتان معلومتان بطريق من طرق التعريف كقولك الانسان مسمى بزيد وكونه اخا
لعمرو وكونه منسوبا اليهما وامثالها قوله وايهما كان يجب بحسب اصل الوضع اراد بيانه بكلمة الترديد
على وجه الاستقلال امهما والافبيان سبب تقديم احدهما المستفاد من قوله فايهما
كان كيف يعرف ان مع بيان يتضح به ان سبب ما غير الاخر قوله واذا عرف اخا
له ولا تعرف عائد الى قوله ولا يصح زيد اخوك عدم صحة زيد اخوك ليس بمجرد ان السامع

على الاخر

وان امكن علم

عارف بان له اخا وان لم يعرف على التعيين فحق ان تقدم اللفظ الدال عليه كيف و
قد صرح في الايضاح انك تقول زيدا اخوك سواء عرف ان له اخا الى اخره كما نقل الفاضل البيلي
لان مراد المتكلم في هذا التصوير تعيين الاخ عند السامع وهذا المقتضى موصوفية ذلك الكون
ومحمولية مابه التعيين كزيد كما ان مراده في زيدا اخوك ان يعرفه ان لزيد اخا وهذا
يقتضي جعل اخوك خبرا وزيد والحاصل ان السامع اذا عرف ان له اخا فالحري تقديم اخوك
وتاخيره بحسب الاعتبارين وبهذا التقرير سقط ما توهم من قول المصنف في الايضاح سواء
عرف ان له اخا انه يقال زيدا اخوك في صورة معرفة السامع ان له اخا مع انه قال وان
عرف ان له اخا مع انه قال وان عرف ان له اخا في الجملة واردت ان تعيينه عنده قلت
اخوك زيد ولا تناقض ولهذا قيل في بيت السقط الخوض بحرها هل اصلا من
باب القلب وهل الموخر مبتدا اقدم عليه الجر المعروف اعتمادا على قرينة المقام
محل نظر لان قوله اولا اذا بلغك ان انسانا من اهل بلدك تاب يدل على انه عرف ان
انسانا تاب فلا يرد ان تقدم اللفظ الدال عليه وقوله التايب يدعا ما يعصيه العاصي
الباقية المقدرة في اخوك بيد والجواب عن طرف الرمزي ان في تقييد الانسان بكونه
من اهل بلدك اشارة لطيفة الى غرضه ان ذلك لان من يعرفهم ما يثنى عليهم واعيانهم
واسمائهم فقد اسوى المسند والمسند اليه في المثال المذكور اعني زيد الذات في المعلومية
بطريق منطوق التعريف وليس بمقصد المتكلم الا العلم بالانتساب فلك ان تقول التايب
المعهود هل هو زيدا وعمرو ثم انه اعتبر في السؤال المذكور اعني من هو مبتدا والضمير
الراجع الى التايب اعني هو حرز الله على ما هو المشهور وهو مذهب سيبويه وجعل الجواب
رد التايب لملازم المقصد الذي هو ايراد النظر للقول تعم او لكن هم المعلومون قوله على
طريقة انت الرجل كل الرجل قيل حق العبارة ان تقول كل رجل اذ قد تقرر ان كلمة كل اذا
دخلت على المعرف باللام يكون لاحاطة الاجزاء كما تقول كل الرمان ماكول والمراد هنا

ان اتى شخص من ملك الاشخاص من يثبت له
هذه المعرفة المعهودة وان تسال عن

لزيد

الافراد اي كل فرد من افراد الرجل وايضا اللام يفيد الكلية فلا حاجة الى الجمع بينهما
الجواب انا نمنع كلية هذا الحكم كيف وقد قال علت كل الطعام كان حلا لبني اسرائيل والمراد
الجزئيات لا الاجزاء وقال كل الطلاق واقع الاطلاق المعتدة ثم اذا دخلت كل على ما فيه
الالف واللام وارد الحكم على كل فرد فهل يفيد حرف التعريف مفيد العموم وكل تاكيد لها
او انها لبيان الحقيقة حتى يكون تاسيسا كالامرين تحتمل تينك ههنا الحالات الاول انه على تقدير

كلا الامرين

ابتناء القصر على الاعم الاغلب لم يصح ان يقال الكاتب الحيوان بان يراد قصر الكتابة على الحيوان
لا يستلزم ان يكون كل حيوان كاتبا الثاني ان ما ذكر في بيان الحصر لو تم لدل على وجوب الحصر
في كل معرف بلام الجنس مع انه قوله والكتابة تفيد خبرة الحكم الثالث انهم جوزوا ان
المصادر موضوعة للاماهية من حيث هي ولذا لا يجمع بمثنى ولا بجمع خصوصا مثل رضى
وبشرى وذكرى ونظائرها ينبغي ان يفيد حملها على موضوعها حصرا لها عليها ولم يقل
به احد ولك ان تجعل وجه النظر هذه الوجوه الثلاثة ان ما ذكره الشريف من ان المحمول في
صورة كون منكرا نحو زيد انسان لو كان ما صدق عليه الفرد وكان غير زيد لم يكن حمل
حقيقة ليس بطلان تقييد وصفي الموضوع والمحمول كاف في حقية الحمل عند المصنف
اصحاب الفن فتامل قوله اما ما ضاء واما عشار الماضي الحوامل من النوق ولا واحد لها
من لفظها والعشار بالكسر جمع عشراء وهي الناقة التي اتت عليها من يوم ارسل فيها
الفحل عشرة اشهر ويزول عنها في اسم الكماضي ثم لا يزال ذلك اسمها حتى يضع وبعد ما تضع ايف
قوله ليس بمعناه انك الكامل في المحبوبية الفرق بين المعنيين ان الاول ادعاء قوله

على كامل

قصر صفة المحبوبية على فرد منها وهو
قصر الموصوف على فرد من الصفة
بمعنى انك كامل قصر اضافي وادعائي
ايضا لان المراد من الاول قصر جنس
المحبوب على الكامل قصر حق

لا يرد ان فيما ذكره ارتفاع المقتضيين
اعترض عليه الشريف بانه مع هذا التكلف
سعد ركيك البيان مضطرب وعلى ان
كلامه بانه فيه يحقق اعتبار العموم
لانه اذا وجب فيما وجب من شائنه

هج

قوله كما في قولنا انت المظلوم لا لحقي جواز كون هذا المثال من قبيل انت الشجاع لكن الشائع
في الاستعمال والمعتبر عندهم هو ما ذكره الشيخ قوله اذ ليس البكاء على قبيل البيت اول
الا يا صخر ابكيت عيني فقد اضحكتني دهرا طويلا بكيت في نساء مقولات وكنت
احق منها بدي العويلا وضعت بك الخليل وانت حي فحق ذا يدع الخطب الخليلا اذ ليس في
قوله لان القصر وعدمه المتقابل الملحوظ بالعارض للعدم والملكة اي عدم القصر عما من شانه ذلك لا
ان يقصر كلان وجوبه بما قصر بالفعل اولى فيه بحث وهو ان المعهود لجواز ان يكون كلما كما
اذا قلت الحيوان ناطق ان اللام فيه للعهد والمعهود بعض من المطلق الحيوان وهو المدرك
الكليات نعم فيه شائبة الجنسية لكن لا تمام لام العهد عند ارباب النص فيمكن القصر قلت هذا
المعهود قوله وردبان المعنى الشخصي الذي له الصفة صاحب الاسم قيل المنطلق بدا الذي
صار كالاسم في دلالته على الشخص والذات وزيد بالمعنى المذكور صار كالصفة في دلالته
على معنى قايم بغيره فالمبتدا هو الاسم او ما في تاويله وهذا هو مراد القايل المذكور لاضياع
كون المنطلق ونحوه مبتدا واستياع كون زيد ونحوه خبرا مطلقا فالتحقيق ان النزاع
لفظي قوله واما المجهول عنده اضافة يكونه صاحب اسم زيد فيه بحث اذ قد يعلم الاتصاف
بكونه صاحب هذا الاسم فلا يحتاج الى التاويل الا ان قلت المراد اتصاف المنطلق قلت
قد لا يعلم عن المنطلق المعهود بان سمع ان شخصا ما في اعلى بلد انطلق فاشتبه عليه
انه اي من الاعيان فليتامل قوله لان الخبر الحملي لا يكون لا يكون محمولا بالضرورة بحث
لان الحمل في غير ما يكون المحمول فيه امرا عدميا مغايرا بالذات والمتغايرين ذهنا يجب الوجود
الى وجه فحينئذ يصدق هذا المثور بمعنى ان يصح ولا شك ان التغاير قد لاح من الجانبين
فكما صح زيد ناطق فليصح الناطق زيد بلا تاويل اللهم الا ان يقال ما ذكر حاصله اضافة الحمل
هو تفسير بالاعم لا بالمساوي فان قلت سلمنا ان المراد بالناطق ذا نطق لكونه موضوعا
فيكون حمل زيد عليه بلا تاويل حمل الشئ على نفسه وهو ليس بمفيد قلت لم لا يكفي

التعريف

بالغير

التغاير باعتبار الوصف المعتبر عندهم وما ذكره من ان عدم الصحة عن عدم الافادة قوله والان ليس
ثابتا في نفسه فلا يكون ثابتا لغيره فيه بحث اما اولا فلان مدلول الكلام الطلبي هو الطلب
الثابت في نفسه لا نفس الخط الذي هو ليس حاصلا معه واما ثانيا فلان الاخبار الوارده
على المستقبل عن ناسه اتفاقا مع ثبوتها لغيرهم على ان اتصاف الغير بها ويمكن ان يقال
المراد بعدم ثبوت الانشاء في نفسه انه مع قطع النظر عن اللفظ ليس ثابتا لانه ايجاد
معنى بلفظ مقارنه فلا يمكن ان يخبر بثبوته للمبتدا لانه يقتضي الثبوت قبل الاخبار فليتامل
قوله لما يحتمل الصدق والكذب للاتفاق على ان اصله الافراد واحتمال الصدق والكذب
انما هو من صفات الجملة قوله انما هو في الخبر والقضية اي في اللام الخبري والقضية الموجبة قوله
الا ترى ان الظرف في نحو اي زيد والى لكن هذا ومتى العيال هذه الامثلة ونظائرها
ليست مما التزاع فيه اي مما الحرف فيه انشاء لان الاستفهام في الجملة داخل على النسبة
بين المبتدا والمذكور والخبر المقدر لا على الخبر وحده قوله وكذا في قوله تعالى انتم لامر حبا
بكم حكم الفاضل المحشي بوجوب تقدير القول في الانشائية الواقعة خبر المبتدا لكن فيه
بحث لان الظاهر ان قوله بل انتم لامر حبا بكم انشاء للمدح اعني الحي طيبتي للاخبار على اصحابهم
اياه وكذا قولك نعم الرجل ابن له للمدح لا اخبار عن اسمائه فيه للجمع وقد سبق منا
ذلك بحث وهو جيد ويعم الوكيل بحث اخر فليتذكر قوله وزيد كاتبه الاسد بل لطراد التشبيه
والا احتمل الصدق والكذب بل الشك مبالغة في شيء عنه بل لقول المراد منه انشاء
المدح لا الاخبار عن تشبيهه اياه فلا يحتمل ما على هذا التقدير ايضا فليتامل قوله
بحال ما هو في الدار امازايدة ايضا او الوصف للمصدر والاول اولى لان الخبر ليس بمصدر
ومقتضاه ان لا يكون الوصف مصدرا الصناعيا ما لا يخفى قوله فاذا جاء بعده اعاقل
بعده لان الاصل البعدية وعكس بعض ان التقدير في مثل في الدار رجل عاقل لا يخفى
قوله لضمره المعتد به جمع عن ظاهره مثل قولنا ربه ضرب ذلك الا ان يق المراد الضمير

176

الضمير ما لودى سواده قوله فعلى هذا يختص المعنوى الخ سياق الكلام يدل على ان المعنى فعلى
ما ذكره صاحب المفتاح لكن يرد عليه ان تخصيص الضمير المذكور فى التعليل بما يسند اليه
الفعل تقييد بلا دليل فان المذكور فيه هو الضمير مطلقا ولا دليل فى الكلام على ذلك التقييد
كيف وقول السكاكى فى زيدا عرفته ان الرفع يفيد تحقق انك عرفت زيدا دليل على
ان ما ذكره فى تعليل المعنوى محمول على اطلاقه فيقول فى المثال المذكور زيد صرف
الى نفسه ما يعبده وهو وقوع الضرب عليه ثم يضم اليه القاء الضرب على ضمره تحقيقا لكمال
انتساب الوقوع اليه والمعنوى ما قس على ذلك بطريق ما وبالجملة ان خص السكاكى الضمير المذكور فى
التعليل بما يسند اليه الفعل اولا كان تقييدا بلا دليل وان لم يقيد والتزم وجود
المعنوى فى مثل زيد ابوه منطلق ورد عليه انه جعل المسند السببى مرادا به المعنوى
فافهم قوله كما سبقت الاشارة يعنى فى تتميم قوله والمراد بالسببى كزيد ابوه منطلق
قوله وهو ان الاسم لا يوتى به معرى الخ لا يكفى ان الحكم بعد التوطية والتقدمة يعم مثل
ان زيدا قايم ومازيد قايم وكان زيد قايما واخواتها ولعل غرض الشيخ ليس بحصر فى الجزء
عن العوامل اللفظية لكن لا يلزم ان المعنوى عنده فى مثل فى الدار رجل قوله قلت
هو داخل فى المعنوى الخ فيجب اما اولا فلان اللام فى قوله وللمعنوى للغرض كما يدل
اليه تفصيل الباعث لكون الجزء جملة وقد سبق ان لا قصد للمعنوى فى صورة التخصيص
اللهم الا ان يقال بالقصد التبعى وخلاف ما قال به فيما سبق واما ثانيا فلانه لا احتمال
للمعنوى فى رجل جاءنى عند المصنف كما صرح به الشيخ فى مباحث المسند اليه اللهم الا ان يحمل
ما سبق على ان المراد هو فى مثل كلام الشيخ لانه مذهب المصنف قوله وعند تميم
العرنكة لا حاجة الى التاكيد جوابه ان العرنكة العلم هو المطلق والمؤكد هو العرنكة
المضاف الى المتكلم او غيره قوله لامرئ لقصد الدوام والثبات فى الاسمين والتجدد
والحدوث فى الفعلية والاعتبارات المختلفة الاصلية هى ادوات الشرط كما الشرطية

زيد

لا وجه له

ان الاصل فى المعلق هو الفعل وذلك لان العامل انما يعمل لافتقاره
الى غيره والفعل اشد افتقارا لاحدثه بعضى صاحبا ومحلا وزمانا وعلة فيكون افتقاره
من جهة الاحداث ومن جهة التحقق وليس فى الاسم الا الثانى فلذا زيد دخلت جماعة منهم ابن مالك
على تقدير الفعل نحو قوله تعالى اذا السماء انشقت وكقولك انا فى الدار فزيد لان اذا الفجائية لا يليها الفعل
وانا لا تقع بعد فعل الا مقدرا بالجر ف الشرط نحو فما ان كان من المعدمين فاعاب عنه ابن
هشام بان الفعل يقدر موخرا قوله ولانه ثبت تعلقها الضمير تعلقها راجع الى الظرف
المعلومة بقرينة ذكر الظرفية وسياق الذهن اليه من لفظ التعلق السياقى ظاهرا ويرد على
الدليل المذكور ان الظرف الواقع صلة واقع موقعا لا يغنى عنه المعذ بل اذا وقع فيه معذ
ياول بالمجذ بالمعذ والظرف المخبر به واقع موقعا هو للمعذ بالاصالة واذا وقعت فيه جملة ياول
بالمعذ فلا يصح ان يقال اذا وجد ما عامله الا قوله لكان ينبغى ان يبنى لقول اذا الظرف
مقدرا بالفعل لما عرف بصحة المعنى على هذا القول فليجعل الضمير الى فى عبارة المصنف راجعا
الى الظروف الدال عليها لفظ الظرفية عما عدة المقام وليس فى ذلك كبير تكلف لا يرتكب
لتصحيح الكلام وليس فى عبارة الايضاح ايضا ما يوجب ارجاعه الى الظرفية المذكورة بطريق الاستخدام
قوله لانها قول فى الصحاح عالة السنى واعتاله اذا رفعه من حيث لم يدر وقوله لعلها
قول ولا عنهم يتزفون اى ليس فيها غائلة الصداع لانه قال فى موضع اخر لا تصدع عنها
ولا ينزفون وقال الوعيد القول الذى يفعال يعمل لهم قوله اى كلاف ضمير الدنيا فيه كيف
لان هذا ما خفى لما صح به فى كيف المساواة رد على من زعم ان تقديم الجزء المبتدا اى ويلى فى الوصف صوه للاختصاص
الكثرة وفى فى الدار رجل لا يفيد الاختصاص مع لو لم يحمل قوله معرا لانها قول معدولة عن ان معرى الجزء المبتدا
على انه لا يمكن ان يفرق بين المثالين بان المفيد للاختصاص تقديم ما حقه التاخير كما
صرح به الشيخ فى كيف التصر وحق الجزء فى نحو فى الدار رجل التقديم لتخصيص المبتدا النكرة بالاضافة
الاختصاص واما فيما نحن فيه فتصح وقوع النكرة مبتدا بالوقوع فى سياق النفى فكان

177

حق الخبر التاخير ولسنا فائدة تقديمه الاختصاص لابق القول مصدر فصح وقوعه مبتدا
وان لم يقع في سياق النفي كما في سلام عليكم وثبت ان في الآية تقديم ما حقه التاخير
لان قول ذلك مخصوص بالمصدر المدعو الى ما في اللب او المراد به التعجب ايضا على ما في موتي اللبيب
فان قلت التنوين في قول للتنويع اذ ليس المراد القول المطلق كما نبهت عليه فهذا القدر
صح وقوعه مبتدا، بلا تقديم الخبر عليه فكان تقديم الخبر عليه تقديما ما حقه التاخير مفيدا للتخصيص
المذكور بخلاف قولك في الدار رجل اذ صح وقوع رجل مبتدا، تقديم الخبر عليه حيث لم يعتبر
فيه كون التنوين للتنويع والاعلام عدم افادته للحصر ايضا قلت فلا يلزم من
عدم افاده في الدار رجل للتخصيص عدم افاده قوله تعالى ولكم في القصاص حيوة اذ قد
صح ان التنوين في الحيوة للتنويع فسدفع النظر الذي اورده في بحث المساواة
الموصوف على ج قوله ومن قصر الصفة دون العكس لان الحمل على العكس يستدعي جعل التقديم لقصر المسند على
المسند اليه والقانون ان لقصر المسند اليه على المسند كما دل عليه سياق كلامه وصرح
الفاضل المحشي ايضا في جواب مولانا يوسف المعين بناء على ان التقديم قد يفيد قصر المسند
على المسند اليه مما لا يعتد به الا اذا ثبت نقل من الثقات قوله وكذا قوله تعالى لكم
دينكم ولي دين انما قول قد بين فيما سبق ان القصر في لي دين انما قول غير صحيح ولعل ذكره
ههنا لانه ذكر الباعث الى حمل القصر على غير الحقيقي في مقابلة ما اشار الى وجود مثل
قوله ج هذا الباعث فيه ايضا سند كر ما سبق من ان الاختصاص مما ليس على ان دينكم بمعنى
على ان يلزم من الاختصاص بالمعنى المذكور ان لا يتجاوز دين رسول الله صلى الى غيره من الموضعين
دون الى طيبي الى غيرهم عن الكفر وقد اشار الشيخ الى دفعه بان القصر اضافي بل على معنى
ان المحقق انما يرد بالتخصيص مما من القصر بدليل قوله في التمثيل معنى قائم
زيد ان المختص بالقيام دون القعود لكن يمكن ان يقال مراده بالاختصاص هو التعلق كما في قولهم الحمد لله
بالاختصاص هو التعلق كما في قولهم الحمد لله هو الاختصاص انما عدت قصر اده ان معنى

وما ذكره اذا حمل الاختصاص على مع القصر قصر الاختصاص بزيد على القيام ج

قائم زيد ان الثابت له القيام دون القعود فعلى هذا يندفع عن العلامة الخبط الذي
ذكره الفاضل المحشي فتامل قوله لتوهم انه نعت له لا جزاي توهما قويا لتعاضد الامرين في
ذلك مستندا الى المنكر في مقام الابتداء الوصف وصلاحية الطرف فلا يرد جواز زيد
القائم ونحوه مع وجود الالتباس بالنعت على ان المدعى التقديم فيما حصل به دفع الالتباس
فلا يرد جواز ما ذكره لتحقق الالتباس المبتدا، بالخبر على تقدير الخبر تم كون قوله لا مسهى
صفة للهم مدح فيما ذكره لان احتمال الوصفية بعد وصف اخر يكفي لما ذكره والتقديم
الظرف في البيت احتمال آخر مع الاهمية لكن لا يضر في التمثيل فافهم قوله لجواز ان يكون
قائم مبتدا، ورجل بدلا منه اي ويكون الخبر محذوفا كما في الدار او نحوه ولا كذلك
يجوز ان يكون رجل فاعلا له لان الاعتماد شرط لعمل الرفع والنصب عند محققي النحاة ولذا
ذكر في اللب في توجيه المبتدا، او مسند نعت رافع ظاهرا بعد همزة الاستفهام او ما
النافية ملخصا الى سروجه لا نحو قائم لا يصح للابتداء بنكرة محضة والحال ليس من
المخصصات لانا نقول بعد التنزل عما ذكره ان دعوى تقدير الخبر هنا كما في عندي او في
الدار قائم رجل او تحمل التنوين قائم على الافراد او النوعية فيحصل التخصيص كما في
تمرا اهر ذا ناب على انه قد جوز جمهور النحاة الابتداء بالنكرة اذا كان موصوفا او
خلفا من موصوف كما قالوا في قولهم ضعيف عاد بوزله اي رجل ضعيف فيكون تقديم
يمكن ان يجعل المثال من هذا القبيل اي شخص قائم رجل متامل قوله ولانهم التزموا
مطوف بحسب المعنى على قوله قارنه تعين قوله فلا كذلك التقديم كقوله تعالى واجل مسمى عنده
الا ان الاكثر في الاستعمال تقديم الظرف على النكرة الموصوفة بق عندي ثوب جيد
ولي عبد كيس وذلك لانه لو اخر لاحتمل ان يكون وصفا اخر واعلم ان تقديم في الآية الكريم
للاهتمام واي اجل مسمى عنده تفخيما لشان الساعة فقد تضمن معنى الشرط المقتضي
للصدارة قوله ضرورة ان التخصيص لا يحصل الا بعد حصول الحكم قد يتكلف في الجواب

برزين

الاستفهام

عن الايراد بان التخصيص لسبب تقديم الحكم اى المحكوم به عليه امر اعتبارى اعتبره المتكلم
فى ذهنه وجعل تقديمه فى الذكر دليلا عليه بحيث يعرف السامع ان حكمه بالخبر على
مخصوص وليس المراد ان المتكلم حكم اولا على غير مخصص ثم يتقدم الحكم عليه يخصص المحكوم
عليه فتدبر قوله على تضمين تشرف معنى فعل متعد او على كونه متعديا بنفسه على ما فى الكشاف
وههنا نكتة يلتفى ان منه لها وهى ان اللفظ فى صوره التضمين مستعمل فى معناه
الحقيقى والمعنى الاخر المراد بلفظ آخر محذوف دل عليه بذكر ما هو من متعلقاته لئلا
يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز فتارة يجعل المذكور اصلا والمحذوف حالا وتارة يعكس
فان قلت اذا كان المعنى الاخر مدلولا عليه بلفظ محذوف لم يكن فى ضمن المذكور فكيف
صح ان يقتضى اياه قلت ما كان مناسبا للمعنى المذكور بمعونة ذكر صلته قرينة على اعتباره
جعل كانه فى ضمنه قوله وهو سهو اما اولا فلوجه السهو فى التوجيه الاول فلوان الغرض اضافه
الدين الى سبب هذه الثلثة او فيه المبالغة المناسبة للمدح وعلى الوجه الاول لا يلزم هذا
المعنى كما لا يخفى واما وجهه فى الكشاف فلان الشرف لما كان متعديا بنفسه كما ذكر صاحب الكشاف
فى قوله تعالى واشرقت الارض بنور ربها فعلى تقدير صحة المعنى لا اصلاح الى التضمين
على ان المعنى فى العبد المختار انهم اتصفوا بالشرف والدناءة مرة بعد اخرى والعكس
اشعارهم سواء قصد والاشراق اتمام لا على هذا الوجه انهم مستعلون على الاشراق او
انارتها والاول اقوى قال الشريف فى شرح المفتاح وعند الاولى ان كلمة مستدأ
خبره محذوف اى لثلثة موصوفة بكذا فيكون كشمس الضحى وما عطف عليه بدلا او بيانا
ويكون المثال خارجا عما نحن فيه ولا يخفى ان فيه ضعف لتبادر الذهن الى ان يكون
الغرض الاصلى هو ان شرفه لا يخفى قوله يقتضى ضبط واشكال وذلك انه قال فى الكشاف
فلان صاحكا اى ابدى اسنانه وكان تعديته بعن لتضمنه معنى الكشف هذا وقد بقى
ههنا بحث وهو انه لا اضلال ولا اسكال فى اصل مدعى السكاكى واما الاسكال فى تمامه

تفصيله

تفصيل هذا الذى ذكره الشيخ انما يقتضى وجها لعدم ايراد المصنف قول السكاكى بتمامه لا لعدم
عده قصد التجدد من مقتضيات تقديم المسند والاظهر ان ترك المصنف ذلك لظهوره فافهم
قوله حاصله بقوله فى الدرجة قال الفاضل المحشى اذا كان اسناد الاول فى هذه الامثلة
من اسناد الفعل الى المبتدا كان الاسناد فى الدرجة الاولى كيف يتصور رجوع هذه الامثلة
بهذا القيد بل الحق ان يكون هذا قيدا خبريا واردا تقتضيه على ما ذكر من القاعدة القائلة ان
الفعل يقدم اليه على ما اسند اليه فى الدرجة الاولى وفيه بحث طويل وهو ان القاعدة ليست
كذلك بل ان الجملة اذا قصد بها التجدد يجعل مسندها فعلا ويقدم اليه على ما اسند اليه فى الدرجة
الاولى حتى اذا قدم ما اسند اليه الفعل فى الدرجة الاولى على الفعل كما فى هذه الامثلة لا
تفيد تلك الجملة التجدد وضح الامثلة بهذا القيد وتحقيق فى توجيه كلام الشريف قول السكاكى
وتقدم اليه على ما اسند اليه فى الدرجة الاولى بيان لجعل المسند فعلا يعنى اذا جعل المسند
فعلا يقدم اليه على ما يسند اليه فى الدرجة الاولى بيان لجعل المسند فعلا والحاصل
ان هذا يكون المراد من الجملة افادة التجدد دون الثبوت جعل المسند فعلا على الاطلاق
قوله وتقدم على ما يسند اليه فى الدرجة الاولى بيان حال جعل المسند فعلا تعيينه قوله
اليه على ما يشهد به الذوق السليم والطبع المستقيم ولا غبار على كلام السيد من وانت
خبير بان عباة السكاكى ليست نفى ما ذكره الشريف اذ يجوز ان يكون
معنى التقديم وجوب تقديم الفعل على ما يسند اليه فى الدرجة الاولى وقت ارادة التجدد
لا مطلقا والحق ان كلام الشريف ههنا محل نظر وان اسناد السكاكى الاحتراز المذكور
الى قوله فى الدرجة الاولى من قبيل اسناد الشئ الى الجزء الاخير من سببه وان كان المحترز
هو قوله وتقدم على ما يسند اليه فى الدرجة الاولى قوله ولا طيف خيال بالنصب
عطف على الضمير المنصوب فى لم يزره وطيف الخيال مجيئه فى النوم والمعنى ان المعشوق
لم يتصف السكاكى بعينه ولا بصورته الى اكيته له قوله والقول بان كل جملة اسميه يعتبر التجدد

وهم القول بما ذكره وان لم يكن مصرحا في كلام الشيخ الا انه ملا ذكر ان كلا من الاسناد المذكور اعني انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف يفيد التجدد وما ذكر لا يكون الا كذلك اسمعه لزم منه ان كل اسمية تفيده قوله بل انما يكون اذا لم يكن الخبر جملة فعلية بدليل ذكر الحكم الكلي انما يصدق اذا كان الموضوع متعددا بما ذكره اي لعدم كون الخبر فعليه واما اذا كان كذلك يعني التجدد الا ان يقوم قرينة على الثبوت كالدوام على النصب فافهم قوله مما لا يخفى بطلانه لان المسند اليه واحد بالذات ونسبة المسند الواحد الى شئ واحد لا يكون بالثبوت والتجدد معا وهذا ظاهر ومما يدل منه ان اعتبر ثبوت خبره العرفان فهو ثابت وان اعتبر تجدد افراده فهو متجدد فلا بطلان فكيف عدم فقد مما لا ينفت اليه لان اعتبار صفة العرفان في احد الاسنادين وافراده في الاخر يحكم مع انه مخالف لاطلاق الحكم بافادة التجدد بطريق التعريض للمثالين قوله كما لا يخفى قولنا دخلت على زيد فقام فان زيدا ليس مسندا اليه اصطلاحا لاقتضاء الوضع فيه لفظا ومحلا مع لزوم احدهما فيه قوله ليس الا بين المبتدا والخبر ومن الفاعل وعامله واسناد جعل عرفت مثلا الى ضمير الاول واسناد عرف الى الضمير المنفصل المتأخر من التاء واما المجرد عرف الى الضمير المنفصل المقدم اعني انا فليس شيا من القسمين قوله فلا يرد عليه ما ذكره من زيادة اعتبار ما يفيد ان التي لم تعرض لذلك الاعتبار الزايد وحاصل هذا الاعتراض ان ذلك كلام غير واف بالمقصد لانا نجد عرفا عرف لذلك حيث قال انما يدل على اولوية اسناد الفعل الى الضمير قوله واحترز بقوله في الدرجة الاولى عن زيد عرف فانه في الاصل الاحتراز عن الخروج لا الدخول يعني انه لو قال اليه على ما يسند اليه بلا تقييد بقوله في الدرجة الاولى لورد عليه كون زيد عرف فانه مفيد للتجدد مع انه خارج عن الضابط لانه لم يقدم المسند اليه على ما اسند اليه وهو زيد فلما قال في الدرجة الاولى علم من هذا القيد ان افادة التجدد انما تقتضي وجوب تقديم المسند على ما يسند اليه في الدرجة الاولى الا على ما يسند اليه

جملة خبر فعلية

موجب

وتقديم

والمثبت

مطلقا وهو موجود في نحو زيد عرف قوله لان كل فعل مسند اما اليه واما الافعال الكفوة عما سئل فلما لم يكن فعلا لم تلتفت اليها لانها قلما تكون قوله واما ما يتناوله يعني ان اللام لو قال جمع ما ذكر في هذا الباب والذي قبله غير مختص بالبابين لزم ان يكون جميع ما ذكر يعني كل واحد واحد جاريا في كل واحد واحد مما يصدق عليه انه غير هذا الباب والدليل بطلانه هو ان العايل هذا انه سئل عدم جريان الجميع في غير البابين نحو له كالتعريف في الحال والتمييز فان التعريف يجري في المفعول به وهو من غير هذين البابين وكذا الحال والتمييز فعلم ان الجريان في هذين البابين عند هذا القايل ان يجري في كل واحد واحد من غير مدين البابين فرد عليه بقوله الى آخره قوله الباب الرابع في افعال متعلقات الفعل المحقون بكسر اللام المتعلق وان صح الفتح ايضا والمراد بمتعلقات الفعل والمتعارف ان المعمول متعلق بالكسر والعامل متعلق بالفتح وسره ان المتعلق هو المتصف بالتعلق والمتعلق بالكسر هو المتعلق الضعيف وبالفتح هو العامل القوي قوله وقد سبقت اشارة اجمالية يعني في التنبيه السابق بقوله وكثيرا مما ذكر غير مختص بها قوله واراد بالاحوال بعضها تنبيها للمقام وان كان الجمع المضاف ظاهرا في العموم قوله الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل الظاهر ان الظرف معمول مضاف مقدر اي ذكر الفعل مع المفعول كذكر الفعل مع الفاعل وادخل هنا كلمة مع على التابعين اعني المفعول والفاعل الذين كل منهما مسند للفعل مرة اتفاقا بحسب المصاحبة فانها قد يستعمل في هذا المعنى كما صرح به الشريف في حواشي المفتاح وان كان السابق دخولها على المتبوع وعليه الامر مطابق وهو ان الكلام في متعلقات الفعل من حيث يضاف اليه وحق المضاف اليه ان يقدم في الذكر التفصيلي ثم جرى على الاستعمال السابق من دخولها على المتبوع والوجه هو الاول وان كان الثاني قد يراعيه الامر للمقتضى يقتضي لوضوح الفهم وهو راجع الاولين من الصنايع الاربعة الى شئ واحد وكذا الثانيين لوجه الوجاهة التي اشار به على التامل ما فصله الفاضل المحشي عن ان تقابل

خطائي

ان تقول لانم ان قوله فيما بعد فاذا لم يذكر متعلق بالمفعول فسلم لا نجوز ان يتعلق بالفعل
كما هو المناسب لقولهم الفعل مع المفعول وتكون النفي متوجها الى القيد اذا لم يذكر الفعل
مع المفعول بل ذكر وحده ولنجوز ان يرجح تعلقه بالمفعول بقوله المصنف في الايضاح الذي
هو كالشرح لهذا الكتاب بعد قوله هناك حال الفعل مع المفعول كحاله مع الفاعل الى
آخره واذا تقرر هذا فقول الفعل المتعدي اذا اسند الى فاعله ولم يذكر له مفعول
وبان مطمح النظر والمقصد بالبيان فيما نحن فيه عدم ذكر المفعول مع الفعل والتعلق
بالمفعول صرح فيه عدان فيما ذكره القايل بخلاف الاستعمال السابع الذي دخول مع على
المتبوع في مواضع وفيما ذكره الى والمحشي محا لفتة في مواضع واعر الكلمة حط التصفيه
كما نبهنا كه اي تلبس الفعل بكل منهما في الجملة مساويا ذليل الغرض من ذكر كل منهما مع الفعل
افادة تلبس الفعل بكل منهما فالاظهر ان يقول اي تلبس الفعل عاد كرهما والمقصد واضح ومن
ومن هذا يعلم اي ما ذكره نقلا عن الايضاح ومن ان يليه بالمفعول من جهته وقوعه عليه وان
لم يصح بكونه فقلا عنه وكان الاولى تصريحه في الايضاح بحمد التلبس بالمفعول هو الحق في حمل قول
في كلام المصنف على المفعول به مطلقا اي من غير اعتبار عموم في الفعل وهذا كلامه ذكره
المصنف في الايضاح قبيل جوازه لان سبب عموم الفعل لا دخل له في ترتب الجزاء المذكور
اعني التنزيل منزلة اللازم كما لا يخفى تامل ولكون كلامنا معنا بيت له اعطاء غير الدنانير
كان مبنيا على ان التخصيص بالذكر في الروايات يدل على نفيه عما عداه بلا خلاف لكن توقف
مستفن عنبان في نفس المفعول او لوازمه التخصيص لقيل بها الدنانير يعطى بعدم
ومكن ان يجعل قوله غير الدنانير صفة للاعطاء على حذف المضاف اي غير اعطاء الدنانير
والغير به ما عسى ان الاعطاء المثبت اعطاء محول المتعلق فيكون منافيا لا عطاء
معين متعلق بابة الدنانير فيؤول المنفي الى ما لا ستراه الفاضل المحشي فتامل ولا يخفى
ان لو جعل مدعى اعطاء بدل على ان قوله ما يعطى كلام مع من نفى الاعطاء ان قلت

قوله

به لان نصر مح ص

قوله ص

اعتبار ه

لجواز ان يقصد التعميم المذكور و
يترك التعلق مع ذلك مسرة اللازم

ص ينزل المفعول منزلة اللازم

فيكون ملتفتا الى المنكر فاين التاكيد قلت اسمية الجملة هو كذه ان قلت لم لا يجوز القاء
الاسمية الى خالي الذهن قلت قد سبق جوابه في الباب الاول قوله اما ان يجعل التعلق مطلقا

بعضهم في البيانم

كن يجعل متعلقا بمفعول بخصوص جعل المطلق كناية عن المقيد مع انها الانتقال من الملزوم
الى اللازم بناء على مطلق الملزوم ولو جب الادعاء كما في قولهم كما سيجئ ان اردت الله
قوله الدوم عن كرم الغير بالكسر الذي يخدع بسهولة لعله تجاربه والجب بيع الماء وكسر
هو الرجل الخداع الجدب يقول منه خبيت بالرجل تخبيبا لكن الرواية بالفتح لما لا يتعدى بالمصدر
الذي هو بالكسر للاغير قوله لعله ايام اي القصد الى احجام الايام ان القصد ايجاد الى جواز

ار
للحمل

وجود مرجح لا تحمل على البعض في الواقع واثبات وي الكل في تحقق الحقيقة وصحة الحمل
عليه قوله اعني اذ المقام الخطابي اي الفعل المذكور وذلك اي كون الغرض بيانه لفاعله
ع قيل فيه بحث من وجهين الاول ان الظاهر كون المقام نفس البيوت لا كون الغرض ذلك

غرض لم ص

الثاني ان اثر المقام الخطابي افاده مجرد التعميم في افراد الفعل المعنى افادة الجزء الاول وكل
من الامرين وبين والمقصد افادة التركيب ذلك بواسطة المقام الخطابي وما ذكره من كون
الغرض كذا يعين تلك متبعات التركيب التي يفيده والا لم يستعمل فيها وهذا بين سقوط
الثاني ظاهر قوله محصور بعد الفعل معرف بلام العهد وفي المنكر دلالة على الفردية بمعونة المقام
ان المصادر العارية عن الدلالة على الفردية ولو تنكر كرجعى وذكرى يمكن ان يحمل
ع المقام الخطابي على الاستغراق لانه بمنزلة المعرف بلام الحقيقة وقد تحقق الظرفية بين الفعل
والمصدر نفس الحقيقة فيمكن الاستغراق بعونة المقام الخطابي من غير حاجة الى ضم المعرف
قوله لا يخفى ان افادة التعميم قد كان عنه بان المراد ان المقام اذا كان خطابيا فهو
لا صورة التنزيل نفس الحقيقة لكن لا يخفى انها معتبر ومنفهم لان سوق الكلام الى
التعميم وهذا الاعتبار ليس باعتبار صيغة الفعل في ضم جميع افراده الذي اعتبر انتفاءه
عند الاطلاق اذ قد فرق بين ان يقصد الحقيقة في ضمن الافراد وبين ان يقصد

اعتبار ه

يراد م

ان م

لان المعرف لنفس الجمع ص

من حيث هي للتوسل به الى افادة التعميم كما مر فان الكلام ابتدع قوله معتبرة في الغرض والمقصد من نفس الكلام وان كان داخلا في المعتبر من الكلام مع المقام على ما مر في اعتراض الفاضل الحسن وانت خبير بان على ما يرد عليه وقوع الملازم من الكلام ما لا يرتضيه او لو الالزام قوله لان ما ذكره من الحصر لا يشهد به عقل ولا نقل عن الشيخ انه قال اعلم ان المعرف عقلا ونقلا موا فتاح الحصر في مثل هلان يعطي على ما نزع اليه العلامة واما الحصر الاول فحققناه على وجه يصح عند صاحب المفتاح ايضا واما الحصر الثاني على التقديم فلا يصح شرطا للكلام على ما عرفت من مذهبه انتهى كلامه وارد لقوله واما الحصر بناء على العدم الخ ان افاده التعديم للحصر عند السكاكي انما يتم اذا كان المقدم معرفا او مطلقا منكرا كما سبق وفلان ليس منهما لموصوفه لكونه علم الجنس كما صرح به في شرح اللب للسيد وغيره فالحصر الاول ليس عند السكاكي باعتبار تعديم المسند اليه بل باعتبار عدم الاعطاء المستفاد من المسند المحمول في المقام الخطابي على الاستغراق وهو الذي اراده الشارح بقوله واما الحصر الاول فحققناه على وجه يصح عند صاحب المفتاح قوله فيلزم ان لا يكون غيره موجد الاعطاء وللازم ذلك الفرد من الاعطاء عدم كونه موجد الفلان مع ان المفروض انه موجد كل اعطاء قوله اما انه لا يوجد الا الاعطاء فمما لا يدل عليه هذه العبارة اجاب الفاضل البهرقي بانه على الحصر الحاصل من المقام وفرض الكلام على صورته فالدال قرائن المقام او الوقوع في جواب السوال عليه فاذا ظهر خطاء من عنف في مسئلة وقعه وجلست مورجل كوى تفهم منه ان لا يلتفت عن التخويف كما ذكر دخل في تحقيق الدقايق او سئلت عن شان فلان وعما يشغل من ضيق الاحوال وجلست يعطي او يكتب او غير ذلك فهم انه مصور على ايجاد ما ذكرت في جوابه ورد بان الدليل مطلقا ولا قرينة ههنا على التعهد فلا يصح فتامل قوله فان هذا المقام مما وقع فيه لبعضهم خبط عظيم اراد بالبعض الخفاجي فانه سلك مسلك التي العلامة قوله ان

معتبر حققناه

سري مبصر وسميع داع هذا بالحقيقة سبب للحزن والغصب الكامل لكن جعل جزاء عنها بتنزيلها كالكاملة في السببية فكانه خرج عن السببية وصار عين المسبب قوله بل الاستمرار الى الاشارة اي وجه الترقي ان الراي لو ابصر عين اشارته لازما لمطلق الرويه كما هو المدعى لم يمتنع ابدونه في تلك الصوره وعلى هذا القياس سماع الواعي وفيه تامل قوله فالغرض بيان جواب عما توهم الخ اي من ان تعميم افراد الفعل يستلزم تعميم المفعول فلا معنى لتجويز ارادة تعميم الفعل مع اعتبار تعميم المفعول قوله وعلى ان فرض اي يجوز ان يكون الجمله الشرطيه خبر المبتدا والواو زايدة بينهما لتاكيد اللصوق ويجوز ان تكون الخبر قوله فلا تلازم والجزاء زايدة في الخبر على ما زاده الاخفش والشرط على هذا لا يحتاج الى الجزاء كما مر وفي قوله وان فرض تلازمهما اشارة الى منع التلازم في الواقع لجواز تحقق تعميم افراد الفعل بدون تعميم المفعول بان تفعل كل افراد الاعطاء في حق شخص معين فلا بين التعميمين لا في الوجود ولا في الاعتبار قوله فلا بد من ذكر المفعول اي مبني على ان المستحسن عند البلغاء في حكم الواجب عند هم والا فاذا تعلق بالحذف بكثره وقامت قرينة قويه على تعيين المفعول جاز الحذف كما اشار اليه الشيخ في دلايل الاعجاز بقوله اذا كان تعلق المشيئة بالمفعوله غريبا غير مستحسن قوله على ما سبق الى الوهم اي على هذا الوهم ينبغي ان يحمل في العكس اول المعطين المكتسبين عين اعمى اكى لانها اعمى تكسب الغرابه في تعلق المشيه بالبكاء والعكس وشاركها تعلق البكاء بالتفكر فلما جعل الغرابه سببا لذكر مفعول المشيه جاز ان يدعى استعداد ما هو منشاء للغرابه مما ذكر صريحا قوله بكاء مطلق يحتمل ان يكون المراد ان اكى دمعا فحذف المفعول للاختصار فلا يكون البكاء الذي اراد ايقاع المشيه عليه بكاء مطلقا قوله وهو مجاز عن تمكينهم واقدارهم بدليل قوله تعالى ان الله لا يامر بالفحشاء والمنكر وقيل المراد امرناهم بالطاعة على لسان رسول وبعثناه اليهم فلم يمتثلوا ويحتمل ان لا يكون له مفعول منوي كقولهم امرتهم فعصاني وفيه وجوه اخر

مذكورة وفسر القاضي وغيره قوله متعلق بقوله يوم اي لم يجعله متعلقا بالوقع لان
قوله اذ لو ذكر اللحم لرجا توهم صل ذكر ما بعده على علمه بالتوهم ولان التعلق بالوقع
يوهم ان يكون الوقع لا في الابتداء او غير حاصل كما ان التعلق بالتوهم يدل على ان التوهم
في الابتداء واعني بتذكر الى العظم عرضي معلق مع ان النكتة هي الوقع المطلق اعني الاعم
ويقال على ان نفس الوقع يشعر بالابتداء لان الظاهر ان ما يكون في ثاني الحال هو الوقع
وان جاز استعمال احدهما في مقام الاخر ما يحكم وقد اشار ايضا الى جواز التعلق بالوقع
في الجملة بقوله ويصور في نفسي اول الامر قوله وكم ذ وت قد يروى بصيغة الخطاب فاعله
ط وقد يروى بصيغة المتكلم في يصيف نعت بالشيب على المحن والرزايا او يعني بحسن صبره
على الوقائع والبلايا قوله حزين انما قال بلعط الجمع وان كان راجعا الى السورة لان
لكل يوم منها سورة قوله فحذف المفعول اعني اللحم اذ لو ذكر يوهم ان هذا التوهم صادر
بذكر المفعول بعد قوله الى العظم فلا يلزم الى الحذف قلت من قبيل التنزيل للاواسط العدم
المفعول بواسطة وقد عرفت ما فيه مع ان ذكر اللحم وان لغوا طا لكنه على انه لا يلزم الافراد
ولا الانفكاك في المقتضيات هذا وقد قيل الذوق السليم من قولهم بلغ العظم قوله على وجه يتضمن ايقاع الفعل عاما يصح لفظا سواء كان
الفعل المقدم اتباعه على الفعل المحذوف معمولا كما في قولك اضربت زيدا وضربت عمرا و
او غيره كما في قول البحتري فان قلت حذف المعمول سوق على خلاف مقتضى الظاهر اذا سيق
عليه قيد كر المظهر مقام المضمر ثانيا كثير لحصل بكل النكتة ولا يحتاج الى حذف المعمول اولا قلت
الحذف اهون لكثرته في المعمول الذي هو فضلة قوله وعكس ذو الرمة الوعر بضم الراء
قطوم الجبل بالية والجمع رمم ورمام وبها لقب الشاعر واسم غيلان والبيت من قصيدة في بلال
ابن بردة بن ابي موسى الاشعري يصيف الشاعر نفسه بعلو الهمة وقلة الحرص والطمع في الناس
وبعده ولكن الكرام لهم تنائي ولا اخرمي اذا ما قيل قالا قوله ان يكون مالا اي وقت
الطلبة

ان يكون اولا ان يكون واما قال يكون بلعط المضارع لتصور حال اصابته المال واستحضارها
لكن التامل الذوقي يشهد بان ذكر المفعول في قرينا عني وبدي حزينا راجع الى حراط
مستقيم فان المتبادر الى الذوق ان المقتضى تعميم الدعوة للكل وتخصيص الدار وهذا
التعميم انما يظهر ظهورا تاما بعد ذكر المفعول العام حيث ذكر ان الحذف ليذهب بالسامع
كل مذهب وقد وقع صريحا في شرح المفتاح عاقصله الفاضل المحشي والمراد بعدم غير احد الوجهين
عن الاخر الذي ذكره ذلك الفاضل المحشي في هذا الشرح هذا وقد يورد على الفاضل المحشي ان ما ذكره
نصرة للصلايا سبه بمثيله بقوله والله يدعوا الى دار السلام لان عموم المقدر فيه ليتم من
قرينة عقلية هي حكم العقل بان دعوة الله بعد غير مختص ببعض المكلفين اللهم الا ان
يمنع قصر الافهام في كونه من تلك القرينة متامل قوله ولا حاجة اليه فيه كيف لجواز ان يكون
المراد عند قيام قرينة غير الحذف على عموم المقدر فيحصل التعميم ح من عموم المقدر المفعول
المحذوف عليه بقرينة غير الحذف ويكون الحذف لمجرد الاختصار المؤدية على ارادة هذا المعنى ذكره
عقيب قوله واما للتعميم مع الاختصار وعدم دلالة لفظ الكتاب على ما ذكرته حرمي لا يتقين
قوله وقد عرضت هذا الجملة اشارة الى الاشكال المذكور بقوله وههنا كتب
آخر عن قوله واما المجرد والاختصار مع امكانه لشدة اتصال هذا القول بالنعت السابق
كما يدل عليه سوق كلامه قوله او لو كان الدعاء عين النداء المتعدي الى المفعول المنوم
من الكشاف ان الدعاء المتعدي الى مفعول واحد قد يكون بمعنى الذكر صح قال في تفسير الآية
الآتية وان اهل الكتاب قالوا لرسول الله صلى الله عليه وآله انك لتقل ذكر الرحمن وقد اكثر الله
في السورة هذا الاسم فرد عليهم ما دعوا الله او ادعوا الرحمن ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى
فلزم الشرك ولا عطف الشيء على نفسه ويصح اطلاق ايا ما لو جعل الدعاء بمعنى النداء
فلا يلزم ما ذكره من انه قد يجعل لعطا او للتخيير في ان تدعوا بهذا الاسم تاره وتذكر اخرى كذا
في التبيان واعلم ان جعل الدعاء بمعنى التسمية المتعدية الى مفعولين بناء على ما روي

ان يكون مالا

لا ما تنزيل كما لا يخفى قوله وههنا كتب سقط هذا الى هنا من بعض النسخ ح

سقط هذا الى هنا من بعض النسخ ح

ما روى عن ابن عباس في سبب نزول الآية وهو ان اناسا جهلوا بعضهم انه سمع رسول الله صلى
عليه وآله يقول يا الله يا رحمن فقالوا انه صلى الله عليه وآله ينهانا ان نعبد الهين وهو يدعو
الها آخر فانه حمل الاسمين على المسميين فرد بان المراد الاسم لا المسمى وجعل المعنى لا تسموه
المعبود الى معبود لسبب ما من سبب النزول وكلا السببين مذكوران في الكشاف
قوله وان صح بالواو باعتبار الصفات ان قلت لم جاز تعاطف الصفات بالواو ومنع
عطف الصفة على الموصوف مع ان الاتحاد بحسب الذات والتغاير بحسب المفهوم حاصل في
الموضعين قلت انما جاز تعاطف الصفات بها لانه لم تقصد بمعنى منها الذات التي هي جهة
الاتحاد بل المفهومات المتغايرة بخلاف الموصوف والصفة فان مابه الاتحاد مراد بالاول
القوم السيد والهمام كثير الهم والليث الاسد والكتيبة العسكر والمذرحم موضع الكتائب
قوله ولما ورد ما مدين الآية فجر وورد راجع الى موسى عليه السلام ومدين قرية شعيب عليه السلام
والامرأتان بنتاه عليهما السلام والذود الطرد قوله حتى لو كانتا تذودان غير غنمهما
للشيخين ان قولا الترجيح باعتبار ان التي من الآلة لاجل التفهيم والذود من المرائين لاجل
انفسهما لا مدخل لملاحظة خصوصية المتلفى وتعريف الفعل مجرد اللازم بالنسبة الى المفعول الصريح
المبين لا ينافي عدم التعليل باعتبار المفعول بالواسطة فلا فساد في المعنى على رأيهما كما
زعمه الفاضل المحشي بظن هذا ما وكم الفاضل قوله لعدم اقترانهم ربك على ما سبق واجاب
حالا لدلالة على سبيل الانصاف بان الموضع كان صالحا للمتقي وعدد عدم استقبالهما ما سبق
واستقبال الناس به مع ذكر ضعفهما كاف في ايجاب الترجيح وفيما فيه قوله فكان على
المعنى لو كرر بل كان الاحسن ان يقول لحكم الشيء اولا لوجوب وكر القصر الافراد على
عرف على وجه الترقي مدعى الحسيني العباسة الثانية اعني لافادة الاختصاص لاشتمالها على
قصر التعيين ايضا وقصر الافراد ثابت فاجاب اولا عن دعوى وجوب وكر قصر الافراد وثانيا
عن دعوى الحسيني ادراج قصر الافراد آت وهذا اجمالي لاعتبار عليه ثم الواقع في اكثر النسخ

المتقي

الشريف ح

كلام ح

لدخول القصر بانواعها الثلثة وكان تاخيث الخبر باعتبار تاويل القصر بالحصر القصر
قوله ناج عن تكلف وهو ان بين الاثنين آت متلازمة نسبا جزئية فانطاء في اعتقاد
المخاطب بالنسبة الى تلك اللوازم فيعبر مثلا ان المخاطب يعتقد ان المتكلم طالب لاكرام
عمرو وامره او المجموع اكرام زيد وعمرو فيقول المتكلم زيدا اكرم لرد خطاء المخاطب
قوله ومعلوم ان ليس القصر الا تاكيدا على تاكيد سبحى تفصيله في مباحث القصر
في تحقيق المناسبة التي ابداها على ما عيسى الربعي بين اتحاد القصر قوله وسقوط
ما رد به ايراد التاكيد اعترض عليه بان ذكر الفعل في مثل هذا يكون لمجرد التقرير للمحذوف
دون التاكيد والتقرير ولهذا لا يجوز الجمع بينهما والجواب ان المقدر الذي هو
اثر في حكم الملفوظ فهناك تكرير ضمني يفيد تاكيدا ولا ينافيه امتناع اجتماع المعبر
والمعبر صريحا قوله انه من باب زيدا ضربته بعد ما ذهب الاصحار على شرط التفسير
وفيه بحث لما تقرر عندهم من ان ما لا يعمل قبله لا يعتبر عاملا فيه والفعل المشغول
بالضمير ههنا لا يصح ناصبا للاسم السابق على تقدير التسليط لامتناع توسط الفاء
بين العامل والمعمول الا ان يحمل على ما سلف انه مثله في كون الاسم منصوبا
بفعل مضمر يدل عليه المذكور كما في باب الاضمار والتفسير والجواب انه منقوض
بمثل وربك فكبر وهو كثير في الكلام مع ان المنصوب معمول الفعل
وسيجيء ان العامل المحذوف داخله في اسمه اي ما كان من معنى فعل كبر وانما دخلت
على الفعل لتبعية الاسم في موضوع الشرط كما في اما زيدا فاضرب كذا في شرح الكشاف
ويمكن ان يقال اما مقدرة والفاء فاء جوابها اذ قد تقدر ان حذف اما مطرد
اذا كان بعدها امر او نهي وان لا خاصية جوازا بعدها فليفهم قوله وهو صريح في

تقديم

يفسر

متعلق بالغير على وجه الاختصاص يتعلق بالطاعن على ذلك الوجه كما ذكره الفاضل
المحشي لان العطف معنى للتعاير التشخصي الاختصاص الموكد قوله لان المعنى
ارضي واسعة فان لم يخلصوا العبادة وفيه بحث لم يذكره الشيخ وهو انه يلزم فيه
عطف الانشاء على الاخبار اذ قد صرح في بحث تقييد الفعل بالشرط ان الجزاء ان كان
انشاء فالجملة انشائية مع ان قوله ان ارضي واسعة فاياي جملة اخبارية لتمثل
في جواب عن بعض الافاضل بعد تسليم ان الفاء للعطف ان قوله ارضي واسعة في معنى
الانشاء وهو هجروا فتسليم العطف بلا تكلف على انه قد سبق ان الشيخ كثيرا ما
قوله واقيم مقامه ملزوم القيام وهو ريد ان قلت هذا مناف لما تقدم في شرح
الديباجة من ان اما قامت مقام مهما لكن من شئ اذ قد علم من تقديره في صدر الكتاب
انها واقعة موقعها حيث قلت هذا مبني على المذهبين كما فصل ابن الحاجب في الايضاح
قوله ولزوم العدم على القاء من اجزاء الجزاء المعقول والظرف في هذا التقديم انما كون
اذا كان المقدم هو الفاصل بين حرفي الجزاء لانه متعلق بتقديمه اغراض واما اذا
كان الفاصل اجنبيا فلا يمتنع اما زيدا طعامك فاكل وان جاز اما طعامك فزيد اكل
صرح به الفاضل الرضي وغيره وبهذا يظهر ان ما اشار اليه صاحب الكشاف والقاضي
وصاحب المدارك في قوله تعالى واما الانسان اذا ما ابتلاه ربه فاكرمه ونعمه يقول
ربي اكرمني من ان الظرف متعلق بيقول محل بحث واشكال اذ يلزم الفصل بالمبتدا
ومعمول الفعل فالصواب والله اعلم ان يجعل الظرف متعلقا بمقدر والتقدير واما
شان الانسان اذا ما ابتلاه ربه فمكن الظرف بين تمام الجزاء الواحد المعقول
ولا يعد ذلك امرا اتيا كما في قولك اما احسان زيد للفقراء فحسن قوله ويعلم منه هذا
التحقيق ان مثل هذا التقديم ليس للتخصيص اي ليس الغرض الاصلي في هذا النوع هو
التخصيص وان افاد في بعض المواضع والغرض من هذا الكلام رد قول المطول واما

ما تقدم فقد يتم الا لتخصيص قوله لانه لم يكن عارفا بثبوت اصل الاكرام
والا لم يفد بحث لان هذا مبني على كون التقدم في كل واحد من المثالين المذكورين اضافيا
بيانا لما خصص به كل واحد منهما بالعباس الى الاخر لان كون التقدم مبنيا على حال
السامع انما هو في الاضافي كما صرحوا به فح لا يكون هذا التعليل نافيا للحصر اللهم الا ان
يقال انه لا يجري لعدم تعلق الفعل عليه الا للقصر الاضافي كما ينبئ عنه قول المصنف سابقا
وتقديم معمول ونحوه لرد الخطاء وان احتمل بناؤه على الاكثر قوله بل لمجرد الاهتمام
اراد بهذا الاهتمام كون المقدم نصب عيني المتكلم في نفسه فان مطلق الاهتمام ينصرف
اليه كما تقدم ذكره ايضا لا سيما وقد قوبل ههنا بالترك والاستلذاذ وغيرهما واما الاهتمام
الذي لم يدل الشيخ الا لاختصار على ما ذكره في بيان وجه التقديم كما سيجيء فانما هو بالمعنى
الاعم قوله وان علم كالخطيبي ان جعل علم صدر الخاطبين فالتمثيل ظاهر الا انه يبقى
ان الاخبار مذكور فيحتاج الى تقدير وان جعل خبرا فالاظهر انه يحمل على النظير دون التمثيل
لان الكلام في اقوال متعلقات الفعل واذا كان تقديم ما حقه التاخير مفيدا قد يفيد
التخصيص ضمنا لا كيف وفيه اعتبار التخصيص بنفي الجنس لا بنفي الحكم وليذا احمد صاحب الكشاف
والقاضي في قوله نعم المجيب صلوح على التخصيص ادعاء في مبالغة سريل ظلمهم غريم بالبينة
الى ظلمهم انفسهم عبر بالعدم قوله لمراعاة حسن النظم التجنبي الصواب بدليل لفظ
السجن بالفاصلة رعاية للادب قوله لاسترهد عاذكره امر التغيير والظاهر عباره
المصنف ما ذكره بعبارة الاستشهاد والا كان الانسب ان يقول وليذا قال ايتم التغيير
الموظف قوله اهتمام بالمقدم سواء كان ذلك من جهة الاختصاص او من غيره ولا ينافي
هذا ما في قوله ورأيي التخصيص كما لا يخفى بعد تطبيق الدليل على قوله لا يهم على المدعى
قوله وفيه نظر وجهه ما نقل عنه ويشهد اليه فيما سبق انا لا نسلم ان العدول الى التقديم
لرعاية القافية والفاصلة خطاء قوله لعدم الاختصاص الاهتمام ولانه لو قدر

متعد بالعاد على موضوعه بالنقض اذ الحذف ينبئ عن عدم الاعتداد بشانه والاهتمام بشنى
عنه فالجمع بينهما كالجمع بين الضب والنون قوله لانها اول سوره نزلت قال الزهرى
اول ما نزلت اقرا الى مالم يعلم وقيل اول سوره نزلت هى المدثر وقيل هى الفاتحه
واهل الحديث واقفوا ان اقرا اول ما نزلت مطلقا والمدثر اول ما نزلت بعد فتره
الوحى فى الايات والفاتحه اول ما نزلت فى السوره قوله وكان الامر بالقرا ونحوه
تخصيصها الموقوف على العلم باصلها وايضا الذى طلب به هو النبى صلعم كما هو المتبادر لا يصور
تحرير العباره بغير اسمه تم حتى يعتد احد وجه القصر كذا فى شرح المفتاح للسيد
وهذا اغلبى ظهر اد اجعل باسم الله حالا اى متبركا باسم الله تم اذ لا يتصور منه صلعم
التبرك بغير اسمه تم واما اذا مفعولا كما توهمه الشيخ من ظاهر عبارة المفتاح فلا اذ لا يقصد
منه عند الاكل معدوه اسم والله اعلم فيه بحثا لانك قد علمت ان اعتبار حال
الاسم اعنى القصر الاضافى فلعل القصر على المجنى عليه محذور اللام الان سلمنا الاستعمال
الذى اشرنا اليه من عدم مجىء متعلقات الفعل الا الاضافى قوله وهو مبنى على
انه تعلق باسم ربك لانك ان ادخال الباء على ما هو مفعول بلا واسطه دال على التكثير
نحو مررت والدوام امر نادر لا يحوج التنزيل على ذلك فالوجه هنا ما ذكره الفاضل الحشى وان
كان فيه صرف عبارة المتن عن ظاهره صرفا يسيرا بانتضاء المقام فتامل قوله ولا يبعد ان المذهب الصحيح اراده مذهب الشافعى فان الى
فى مواضع لان صرف عباره عن ظاهرها صح
امر نادر فان المخفيف فى النحاة منعوه وقد استدل به ابن هشام فى اللبيب الخامس من مغنى
اللبيب فى مواضع اخر قوله والباء للاستعانه او للملابسه يح انما لكونه اكثر فى الكلام
من باب الاستعانه ولان فى الاول اسم الله بمنزله الآله التى لا تكون مقصوده بالذات
فغيه ترك التاديب قوله اى اقرا القرآن قد تبين السوره ما كان اول ما نزل
لم يناسب مذ المفعول وانت خبير بان الجمهور على جواز ما خير العباس من وقت الخطاب
الذى قدر اللهم الا ان يصير الى الروايتين الاخريتين فى اول ما نزل صح
وان لم يكن تاخيره من وقت الحاجه الا عند العالمين بجواز التكليف الخ فلا عبار

ولا يبعد ان المذهب الصحيح اراده مذهب الشافعى فان الى
شافعى المذهب تم ان هذا الوجيه انما يقرب اذا لم يكن التخصص ناشيا عن المقام بان يحمل
يحمل على الحصر على ما ذكرته والا فان حمل التعميم على التخصص الاضافى بعد عرفت ما فيه
وان حمل على مجرد الاهتمام فهو واضح الا انه موهوم بما مونا عنه المقام ففى ما ذكره الشيخ
تضعيف للفاد وغفلة عن عدم الاستبعاد قوله كالفاعل فى نحو ضرب زيد عمرا والاقرار
فى نحو ضرب غلامه زيد فان هذا استصحابا للاصل عن ذكر الاصل قوله والمفعول
ضرب يستغنى عنه اى قد يستغنى عنه الفعل من حيث هو فعل وان كان الفعل المتعدى
يحتاج اليه بعقله ووجود الاحتياج الى الفاعل بخلاف الفاعل وهذا القدر من الفرق
يكفى لتقديم الفاعل على المفعول مطلقا قوله فقيل الاصل تقديم المفعول المطلق لانه
فرد اول الفعل ثم المفعول به لان طلب الفعل المتعدى اشد من طلبه لغيره وهو تقديم
ما هو مفعول بلا واسطه على ما هو مفعول به ظ ثم المفعول فيه الزمانى لدلالة الفعل عليه بصيغه
ثم المكانى ثم المفعول له لان الفعل الذى لا علة له ولا غرض منه قليل بخلاف المصاحب
وصل تقديم المفعول به على المفعول المطلق اولى فليكن نظرا الى قلة الغائبة فى المفعول
المطلق واعلم ان ما ذكره الشيخ من عدة المفاعيل على مذهب الجمهور ولذا اورد المفعول
معه والمفعول له مع ان الزجاج اسقطهما المفعول واسقطهما من البين اى البين فى اثبتهما كما بين
فى كتب النحو قوله الاصل تقديم النعت لانه مع المنعوت كشئ واحد ولهذا لم يجز بينهما
تم التاكيد لكونه ارسخ فى التابعيه من البدل اذ هو مقصود بالنسبه دون متبوعه
فانه فى حكم الملغى والمطروح عنه ولهذا صح صاحب المفتاح او لان البدل ليس موضعا
للعطف لعدان شرط العطف حكما وهو تقديم المعطوف عليه وبهذا تبين ان ما ذكره
الشيخ والشريف فى توجيه قوله تاليا ليس واجبا من الانواع الاربعه يعنى البدل والوصف
والبيان والتاكيد موضعا للعطف بالواو ومن ان التعقيد بالواو بناء على ان البعض

الانواع الاربعة صالح للعطف باي على رائته لبيل كو انجبني بزيد اي حسنة او بل حسنة
محل كبت واسكال لان ماذكره السكاكي من فوات شرط العطف حكي وكون تقدير سلب
ردّ بأن تقديره على تقدير العطف سلب وتقديره قائم في العطف بيل واي قائل ان مثل من
الانواع الاربعة ليس للعطف متعلق فان قلت مراد هما الصلوح تأديبي بحسب اصل المعنى
عند اظهارك فالصواب الاختصار على ان التقييد بالواو بناء على انه المتعين بحسب
هذا واما دخل او في قوله او البيانية مع ان عطف البيان مع البدل من واد واحد كم
سق سني من التوابع حتى تقدم احدهما عليه فكيف يصح تقدم احدهما على ما هو مال المعنى قلت
بل لعل العطف بالحرف التأخر عن الكل تقدم ماذكرته في قوله تم المعمول معه الا ان يبقى
على الكل او تقدر هذا تم ذكر المعمول معه فافهم قوله مراد المصنف بالاصحية هنا في نظر
لانه قد عطف عليه باو قوله اولان في التأخير اخلالا ببيان المعنى او بالتناسب وهذا
العطف ماني ملك الارادة الا ان سبق فائدة معتد بها في الافراد بالذكر قوله لتوهم
انه من صلة بكتم على ان بقي تقديم الصفة الثانية لانها اهم والفائدة فيها اكثر لان ايجابه
مع كونه حالا فرعون مستبعد فافادته اهم قوله وجعل السكاكي التقديم للعناية مطلق
عبارة السكاكي هكذا والعناية التامة بتقديم ما قدم والاهتمام بشانه لو عان احدهما
ان يكون ع فالمتقدم في عبارته نفس العناية الا ان الفاء مهما الى التعميم يستتبع
اتمام التقديم لاجلها فلذا قال الى وجعل السكاكي التقديم للعناية ثم ان قوله احدهما
ان يكون اصل الكلام ع ساقه لان ماذكر سبب للعناية والتقديم لا تتصم منها فقدر
اللام اي احدهما لان يكون وقد يحمل على المبالغة في اقتضائه وهذا لا يدفع التنافي قلت
قلت ما فائدة تقديم المسند اليه وذي المال المعرف باللام قلت الاحتراز عن المكنى الحق ذوذك
لان التمثيل مجموع قوله الاصل هو التقديم ولا معنى للعدول عنه كما دل عليه النظر في الجميع
فلو كانا نكرتين محضتين لوجد المقتضي للعدول عن التقديم وان كان اصلهما التقدم

ايضا كما في قولك في الدار رجل وجاءني راكبا واعلم ان يتعرض للنكرة المخصصة لان التخصص
يجعلها في حكم المعرف قوله نصب عينيك بضم النون وفتحها اي منصوبا قدامها
من نصبت الشيء اقمته وجعلته محاذاة عيني بحيث لا يغيب عنها كما في انظر اليه دايما قوله
لم قال لك ما الذي يسمى الاولى ان لا يذكر الموصول ويق ساتمي حتى تكون ما معمول تتمى
فيكون السؤال جملة فعلية مطابقة للجواب بالفعلية على ما مر به سيبويه فيما اذا صنعت
اذ على تقدير ذكر الموصول كما مر مناقي الاصول جميعا قوله وتقديم المفعول الثاني على الاول
في قوله تعم وجعلوا لله شركاء الاية على ان لله ثانيا مفعول به لواسطة قدم على الذي
بلا واسطة اعني شركاء او انتصاب الجن بفعل مضمر دل عليه السؤال التقدير وهو جعلوا
شركاء وهذا اختيار السكاكي والقول المنصور على ما حقق في شرح المفتاح وتوهم جماعة
منهم صاحب الكشاف الى ان الجن مفعول اول لجعلوا وشركاء مفعوله الثاني ولله ظرف لغو
متعلق بشركاء فيجوز التعليل بالاية على راي مولانا ايضا باعتبار ان الظرف المتعلق
بشركاء تقدم عليه فان قلت هل يكون على تقدير ان يجعل لله مفعولا ثانيا ان يعلل تقديمه
على المفعول الاول اعني شركاء بان الاول منكر يستحق التأخر قلت هو زنة الشريف
وكذا الذي في شرح المفتاح وحملا من قبل في الدار رجل لكن لقائل ان يقول لم لا
يجوز ان يكون تقديم الفعل مخصصا كما ان تقديم الخبر يخصصه على ان اعتبار المسند اليه
والخبرية معطل في الحال ولذلك قيل قد يقع النكرة المخصصة اسم ان كما سبق اشارة
الى ذلك في قوله ان نشأ ننزل عليهم الاية تقديم الحال اعني من قومه على الوصف
اعني الذين كفروا فان قلت كيف ان يجعل قوله من قومه وصفا ايضا اما بتقدير
متعلقة معرفة بان يجعل للعهود وتكون اللام الداخلة عليه حرف تعريف الاسم
لاسم موصول كما لا يلزم حذف الموصول مع بعض صلته على ما مرت اشارة
الى مثله او بجعل اللام في الملاء للعهد الذهني فلا حاجة الى تقدير المتعلق معرفة

تعين كون ما مبتدا لان معمول الصلة لا يتقدم على الموصول ح

للثبوت لام

لايق لو اعتبر الملاء في حكم النكرة لم يقع الذين كفروا صفة له لانا نقول مم اذا لم يفد من التعريف فكما يجوز ان يعامل معاملة النكرة يجوز ان يعامل معاملة المعرفة على انه قد سبق ان الموصول قد لا يعتبر فيه التوقف التوقيت ايضا فيقع صفة للنكرة قلت هذا الاحتمال لا يضر بالنظر الى اصل المعنى اذ لا شك ان المقصد الاصلي هو الوصف بالكفر كما في الاية الاولى فتقديم الوصف الاخير منها العارض واما الحكم بان قوله من قومه حال فبالنظر الى الطالب الذي لا يعدل عنه بلا ضرورة صو قوله سمو والانكار الموجب الفرق بينه وبين الانكار الابطالي ان التوبيخ بعضهم ان ما بعده واقع وان فاعله معلوم على ذلك والابطالي بعضهم انه غير واقع وان مدعيه كاذب نحو افاصفكم ربكم بالبنين واتخذ وامن الملائكة اناثا كذا في معنى اللبيب قوله فتمتنع ان يكون تعلق جعلوا فريق تعلق الانكار باحدهما اعتبارا والاخر لا يابى ان ملاحظ احد المتعلقين اصلا ومهما وان سئلت فتامل في قولك اعطيت دينارا سائلا فان في اعطاء الدينار زيادة مباهاة بعضي تقديم وان كان لخصوصية المفعول الاول دخل في تلك المباهاة والحاكم هو الذوق قوله والجواب انه ليس في كلامه رده بعض شراح الايضاح بانه مفعولي جعلوا احد ان يكونا حاضرين في الذهن وقت الانكار لتوقف عليه ما يكون كل واحد منهما نصب العين في ذلك الوقت واذا كان كل واحد منهما كذلك صح ان يكون احدهما نصب العين على التعديم كما فعله صاحب المفتاح لان علة تقديم المفعول يجب ان يكون مختصة به ونقيضه كما ذكرته مستركا منهما كما سبقت واقول حصل السكاكي سبب التعديم كون المفعول في نفسه نصب العين وكل واحد من مفعولي جعلوا حاضرا في الذهن وقت الانكار لا يقتضي كون كل واحد منهما في نفسه نصب العين باعتبار تعلق الانكار وهذا لا يأبى في كون المفعول منفردا كونه نصب العين باعتبار اخر مقتضيا التعديم والسكاكي قد صرح بهذا اعني بنفسه والمعترض غفل عنه او عن فائدته فان قلت الاهتمام الذي هو سبب التقديم

نصب العين في ذلك الوقت

٢ ل ونقيضه

غاية ما في الباب ان يكون كل منهما نصب العين صح

نصب العين في نحو لا يعضي التقديم على مجرد المفعول بل على جميع اجزاء الكلام وانما يعضي له الاهتمام الناشئ باعتبار تعلق الفعل به وقد عرفت انتفاءه قلت لا حجر في التصرفات العقلية الذوقية فليعتبر في تاخير المفعول الثاني عن العامل عدم حسن العامل وليتنظر في تقديمه على المفعول الاول كونه في نحو نصب العين فلا محذور اصلا قوله وجوابه المنع فان الاحتراز المذكور فيه مناقشة ومعنى ان الاحتراز المذكور كما تعلق بالمقدم تعلق بالموخر فموجب كونهما نصب العين فيلزم ان يقدم ما اخر عن الدنيا في الاية الاولى وموسى في الاية الثانية لانه الاحتراز يوجب كون احدهما وتاخر الاخر نصب العين لانا نقول اذا ثبت ان نصب العين يكون مقدما يلزم ان يكون تقدم احدهما وكذا تاخر الاخر مقدما وليس كذلك لان قول الموجب للتقديم هو كون الشيء نصب العين من جهة التقديم فتامل قوله وان كان مناقشة في المثال لكنه صحيح فيدفع المناقشة بان صاحب المفتاح لم يدع انه معلوم منا نوعا ما صحيحا بل قال لعلوم انه من صلة الدنيا والتقديم لدفع مثل هذا التوهم صحيح وانت خبير بان عبارة المفتاح آب عن هذا الدفع حيث قال لاحتمال ان يكون من صلة الدنيا والسبب الامر في العاملين ام من قومه ام لا كيف ومثل هذا الاحتمال البعيد الضعيف بادنى تامل لا يكون سببا للاشتباه الامر على من له ادنى استعداد لا يجاب طلب الكلام له نعم وما الجملة القرينة الدالة على ان من قومه ليس صلة للدنيا اقوى من كثير من القرائن الدالة الصحيح للاستعمالات المجازية قوله وقد يجاب بانه يشير اشارة لطيفة الى ضعفه لانه مبني على ان يكون الكلام في تقديم بعض المعمولات على البعض فقط وليس كذلك وبالجملة لا يطلع عرق الاعتراض لانه اما ان يكون جوابا عن قوله وجه الحسب الاتي دون سائر الامثلة في التقديم المستدل على الجر وذي الحال على الحال ونظائرهما قوله الباب الخامس في مباحث القصر القصر لغة حصرت اللغة بكسر اللام وفتح العين بمعنى الناقة الحلوبة قوله وفي الاصطلاح تخصيص شيء بشيء بطريق معهود ما على الاطلاق او على سبيل الاضافة الى شيء صرح به

مباحث القصر

الشريف في شرحه للمفتاح فحلا معنى القصر صفة اصطلاحيه قوله اما ان يكون بحسب المعنى
وهل الامر في المعنى مهنا مقابل الاصح كما صرح به فيتناول الادعائي وقد صرح به فرد آخر
ظاهرا وكانه نظرا الى ان المعنى هو الاصل ولو اريد الشمول واضح لقبل لان التخصيص كما
يالسنى اما ينفي عن جميع ما عداه او عن بعضه وقد يقيد قوله بحسب الحقيقة ونفس الامر احترازا عما هو
كذلك بحسب اعتقاد او ادعاء ويتناول التعريف القصر الحقيقي الادعائي ولا يخفى انه خلاف المتبادر
ثم انه اعتبر المعنى مقابلا للاضافي دون المجازي مع ان اطلاق التخصيص على ما بحسب
اللغة كما فصله الفاضل المحشي الاضافي قصر صفة بحسب الاصطلاح كما اعترف به هذا
الفاضل في شرحه للمفتاح وحمل تعميم ارباب الاصطلاح على اعتبار اللغوي غير معقول مع ان
المتعارف اطلاق الاضافي على قسيمه دون المجازي ثم ان ارباب الادب استعملوا
الاضافي المفيد للقصر او الحصر او التخصيص في مقابلة الحقيقي وان اهل البيان استعملوا
الاضافية المقيدة في مقابلة المطلقة ولا مشاحة في الاصطلاح وان قلت الحصر
الاصطلاحي في الحصر عما فهم من شرح المفتاح لفظ القصر لا لفظ التخصيص وكلام الشريف
في اطلاق التخصيص الاضافي قلت يابى هذه التفرقة قوله اعاسمي قصرا وتخصيصا

قوله لعدم واوه اي لعدم روي التصريح كانه ساق الكلام على وجه يشمل هذا القسم ايضا
فالتصريح بالتعميم قليل الفائدة وقد يقال كيف يكون قليل الجدوى وفيه دفع توهم خلاف المقصود
وازالة الغفلة الاترى كيف استند الحال على صاحب الايضاح بسبب على ان ذلك التعميم
وسيلة الى التنبيه على عدم جريان الانقسام في الافراد والتعيين والقلب في الحقيقي فلله
فائدة عظيم لما نفع في مواضع وقيل الضمير في عداه راجع الى الحقيقي والمعنى لم يصرح بالتعميم
لعدم روي احد القسمين يعني الحقيقي لان بعض اقسام هذا القسم وهو قصر الموصوف
على الصفة سكاكي ممتنع وقسم وان كان جايزا الا انه غير وارد في الكلام وفيه ان
القصر الحقيقي الادعائي بقسميه كثير في الكلام والقسم الثالث منه موجود وان كان قليلا

للفاضل

الحقيقي اي فرق القصر على الموصوف

فليلا كقولنا لا واجب بالذات الا الله قوله وهذا التقرير شامل للحقيقي وغيره
يرد عليه ان عبارة السكاكي هكذا وحاصل المعنى راجع الى كصصص الموصوف عند
السامع بوصف دون وصف بان كقولك زيد شاعر لا متكلم اذا اعتقد شاعرا ومتكلما
او كقولك زيد قايم لا قاعد اذا سئم زيد على احد الوصفين من غير ترجيح فقوله عند
السامع يشعر بان المراد هو التقرر الحقيقي كما يشهد له قوله اذا سمعه شاعرا
ومتكلما الى قوله من غير ترجيح فان التقرر الحقيقي لا تعتبر فيه اعتقاد السامع ولا تردده اصلا
قوله مثل زيد شاعر لا غير اي لا غير زيد وهو على هذا التقدير من قصر الصفة على
الموصوف ويجوز ان تقدر لا غير شاعر فيدرج من قصر الموصوف على الصفة ويستمر
عليك استعمال لا غير في كلا القصرين وعلى هذا فالطريق ان قصر الصفة على الموصوف ادعائيا
وان جاز ان يعتبر قصرا اضافيا وكذا ما بعده من الامثلة قوله التي هي معنى قايم
بالغير اراد بالمعنى مقابل اللفظ كما هو الظاهر لم يصح قوله للصادق بهما على ؟ فان
النسبة بينهما باعتبار الصدق هو المباينة ليس الا وان اراد بمعنى اللفظ سمية الدال
باسم المدلول على حذف المضاف اي دال على معنى يصح ذلك القول لكن لفظ ان الطلاق
الصفة المفتوحة وكذا الطلاق القيام بالمعنى المراد ههنا على نفس اللفظ من قبيل المسامحات
الشايعة قوله تابع يدل على ذات ومعنى فيها غير الشمول المراد بالذات ما يقوم به
غيره لا ما يقوم بنفسه والاخرج عنه التعريف النعت في نحو قولك اعجبني هذا السواد الشديد
وبالمعنى ما يعم لغيره ان قلت غير البعض بالبدل في اعجبني زيد حسنه لانه يصدق على
الحسن انه ذات حيث يقوم به العرضية مثلا وانه معنى حيث يقوم موصوفه قلت
لفظ فيها يدل على وجوب التغاير بين الذات والمعنى المدلولين وقيام الثاني بالاول
فان قلت الحسن يدل على المعنى بلا شبهة وعلى الذات لا بد له من محل يقوم به قلت
ما ذكرته دلالة التزامية غير معتبرة فيما نحن فيه فان قلت عرفت مخالفة الوصف في

جاء في القوم المجتمعون او المعنى المدلول به عليه الشمول قلت المراد من الشمول الذي اضيف اليه غير في التعريف ما هو المعتبر في باب التاكيد وهو ان لا يشذ فرد من افراد المتبوع والا جتماع المدلول عليه بالوصف ينافي كثرته غير فانه ينافي عدم التفرق وهذا المعنى اثنا وان توهم الزجاج والمبرد كونه مدلول التاكيد الثاني قوله سجد الملائكة كلهم اجمعون الا ان الذي رده في بحث التاكيد قوله وكذا بين النعت والصفة المعنوية التي ؟ قال الفاضل المحشي الفرق بين معنيي المعنوية فالظ هو المباينة الكلية اذ المعنى الاول هو نفي الامر القايم بالغير كالعلم والمعنى الثاني هو ذات ما مع اثبات ذلك الامر اليه كالقايم هذا الكلام ولكن ان نقول ان حمل معنينا المعنوية على ما يتبادر منهما لعدم لغتها كانت المباينة ظاهرة لا الما ذكره الفاضل المحشي بل لان المعنى الاول يكون نفي المعنى والمعنى الثاني نفي اللفظ وان حمل اول معنى المعنوية على اللفظ ايضا على سبيل التوسع كانت المباينة على ما ذكر ينبغي ان يصار الى الحذف في الموضعين من عبارة المتن بان تقول المراد ان المعنى الاول هو دال نفي الامر القايم بالغير والمعنى الثاني هو دال ذات ما مع اثبات الامر اليه بقي فيه بحث وهو ان لفظ العارض مثلا يصدق عليه انه معنى قايم بغيره على الوجه المذكور وانه يدل على ذات باعتبار معنى هو العرض فقد تصادق فيه معنينا المعنوية والنسبة بينهما العموم من وجه فما وجه الحكم بالمباينة ولا يكفي ان اعتبار قيد فقط في الاول في معنيي المعنوية يعسف لانصراف اليه ضرورة فتامل قوله والاول اثنى لان اعتبار المعنى الثاني مثل ما يريد الاقايم يقوم او قام وغير ذلك من صيغ الافعال يحتاج الى ان يقدر الاقايم وان المصور عليه مفهوم القايم لا نفس القايم ولا يخفى انه تكلف قوله فيقصر الموصوف على الصفة مبني على ان التاويل في جانب المصور عليه هنا هو اللفظ لكونه خبرا وقد يعكس ويعتبر التاويل في جانب المصور على معنى الهوية على ما يريد والكون زيدا على اجنبك والتباين

لكن ص

انتساب ح

على الشيء فيكون من قصر الصفة على الموصوف لكنه لا يخلو عن تكلف قوله يتعذر احاطة المتكلم بها لكثرتها حتى يتوجه عليه امكان الاحاطة الاجمالية وكونها تابعة للعد كما في ليس في الدار الا زيد بل لان الصفات امور خفية خصوصا النفسية فلا يقطع من العاقل المتحري للصدق اثبات واحدة منها ونفي ما سواها مطلقا واما في ليس في الدار الا زيد فالمس حاكم قوله الا ان يراد الصفات الوجودية فيبحث لان من الصفات الوجودية ما يستلزم لعدم احدهما الاخر كحركة الجسم وسكونه فيلزم ذلك المحال قطعا فليتامل قوله نحو ما في الدار الا زيد ح فيبحث لان القصر الكون في الدار على زيد اعم يكون بالنسبة الى ما في افراد الانسان ضرورة تحقق الهواء بل الاسطوانة فيحتاج الى القصر الغير الحقيقي فالظ في التمثيل له تق لا واجب بالذات الا الله فان قيل التقدير في المثال المذكور ما في الدار انسان الا زيد لان المقدر في الاستثناء المفرغ من حيث المستثنى منه ويكفي في كون هذا القصر حقيقيا انتفاء الكون في الدار عن جميع ما سوى زيد من افراد الانسان قلنا في تحقق قصر الموصوف على الصفة قصرا حقيقيا من مثل لنا ما هذا الثوب الا اسود اذ التقدير ما هذا الثوب ملونا الا اسود فيكفي في كون القصر حقيقيا انتفاء سائر انواع اللون عن هذا الثوب ولا محذور فيه مع انه قد ادعى سابقا اقتضاء هذا النوع من القصر الى المحال قوله اي بالكناية ارجاع الضمير الى الحقيقي مطلق كما ذكره الفاضل المحشي بل الى مطلق القصر الصحيح والاكمل اذ لا مانع من اعتبار القصر الادعائي في الاضافي اللهم الا ان يقع مثله في كلام البلغاء وان جاز واقاد عملا قوله متجاوزا صفة اخرى اشاره الى ان دون وقع حالا وذو الحال المفعول المذكور وهو الامر واما الفاعل وهو المخصص فلا مراد بحسب المعنى هو في قوة الملفوظ واما مكانا فمتعلق حال كونها مكان افراد وفي شرح المفتاح للشريف انه منصوب على الظرف اي بصفة واقعة في مكان

ومعناه حال ح

اخرى واحده كانت او اكثر قوله او في كان منه الشئ المار متعلق بالاول باعتبار
اصل المعنى كما تقدم او في منه وقرب منه لما باعتبار صيغة التفضيل وعليه فلا يلزم استعمال افعل
التفضيل بالاضافة ومنه قوله ولقائل ان يقول ان قوله يمكن ان يجاب بان المراد هو
السبق الكائن وقد كان المعنى معلوما قبله اذ ايهنا مالا يكون على الوجه المعتبر في الحصر
اعني ادعاء ما ذكره قبله كما يراد به ما يعم من الواحد والاثنين والجمع لكن لا الى مالا نهاية له
حتى لا يتناول الحصر وما لم يكن المعنى المقصود التعريف كما سنذكره الشئ الان لم يبال
بهذا المقدار من حرف الكلام كما عرفت قوله فان قلت كيف لم يصح هذا
الجواب كما صرح الشريف ان التخصيص بالمعنى الذي ذكره لتموه غير واقع لابتنائه على ما لا يوجد
اصلا وفيه بحث لان المعتبر في التعريف هو جميع الاغيار الواقعة وغير الواقعة وكذلك
لا يكون الجنس تعريفا للنوع المنحصر وذلك الجنس فيه اللهم الا ان يقال ذلك قاعدة المعقول
ولا يلزم نواقض القاعدة تأمل هذا وذلك ان تعذر هذا الجواب لوجه سندفع عنه قوله قلت
هذا الاعتراض وذلك بان نقول قول المصنف او مكانها بعد قوله دون صفة اخرى بدل
على اعتقاد المخاطب عكس الحكم او تجويز الامرين كما سنصرح به الى في النظر الاولى في القصر
التالية فمعنى دون اخرى بهذه القرينة هو التي وزعم اعتقاد المخاطب ايضا عند ضمن
القصر المعنوي لانعدام وجود التخصيص فيه مطلقا بل لعدم التخصيص المستفاد من دون
اخرى او مكانها وبهذا الوجه اندفع قول الشارح قلت هذا الاعتراض وكذا قوله وعلى
ان يجاب لا يرد عليه هذا بحث الفاضل المحشي الدقيق ان يتم القصر الحقيقي للادعائي
فيه لان حال المخاطب قد يعتبر فيه كما ستشير اليه قوله قلت هذا الاعتراض مبني على
ومما ينبغي ان يعلم انه لا يحصر القصر الادعائي فيما ذكر من ان السامع يعتقد كذا او يتردد
فيه بل ربما اعتقد المتكلم ان السامع يعتقد انه اعتقد منجما وشاعرا مثلا واعتقد
على خلاف ما هو عليه من الشعر والتنجيم او تردد في امر صفة ما انت الا شاعر بتنزيل

على خطاء او صوابا ومنه قوله تعالى ان انتم الا تكذبون كما يشير اليه الفاضل المحشي
الا ان هذا القسم لتوغله لم يعرض له قوله وهذا التقسيم لا كرى على لعل المدعى عدم جريانه
فيه على الاطلاق وبالكلية اي في جميع اقسامه والا فالدليل المذكور اعني قوله او
العاقل لا يعتقده على الاول على عدم جريانه في القصر الحقيقي الادعائي اذ على ادعاء
الاعتقاد المذكور في جميع الاقسام المذكورة قوله بين ذلك اي بين الاضافة بجميع
الصفات غير صفة واحدة وبين الاتصاف تلك الصفة الواحدة قوله والمخاطب
بالاول كون المخاطب كذلك ليس على اعتبار مفهوم القصر بل هو شرطها الاستعمالي كما سبق قوله
ولعل الايضاح صرح بما ذكر حيث قال والمخاطب اما ان يعتقد العكس او اما
ان يساوي عنده الامران ولو لا عبارة الايضاح لامكن توجيه عبارة التلخيص بان
قوله او تساويا معطوف على ما قبله بحسب المعنى كانه قيل المخاطب في القسمين اما يعتقد
الامرين كذلك او تساويا عنده قوله وسمي قصر تعيين فان قلت اذا اعتقد المخاطب
ان زيدا قائم وان له وصفا اخر اما الكتابة والشعر من غير تعيين احدهما قلت ما يريد
الا كاتب وشاعر لان اعتقاد المخاطب هو الشركة فيتفق الشركة بمعنى ان ليس ما يريد الا
القصر هذا قلت الظاهر ان قصر التعيين اذا لوحظ فيه الشركة بين المعدود القيام واحد
الوصفين لا بعينه بين وصف معين قوله وهذا لا يدفع له
وقد يعتذر بعدم ما ذكر بان مفاد التاء في المعرف في قصر التعيين تجويز احد الامرين لا تجويزهما
معا كان المناسب ادراج قصر التعيين فيما سيجيء فيه قصر القلب لان حكم بخلاف
قلب حكم المخاطب باحد الامرين وهو ما استعمل فيه الكاف لا فيما يندرج فيه حكم الاخراد
الذي يخاطب به من يعتقد الشركة وهو ما استعمل فيه لا بل دون لان المناسب
لاعتقاد الشركة تجويز الامرين وهو هنا مفقود ولا تجويز احدهما الذي
هو الموجود فليتأمل قوله وعامة ما يمكن في حل كلام المصنف ما سبق الى انه يمكن توجيه

عباره التلخيص بما يفيد هذا المعنى بوجه آخر ايضا لكن عباره الايضاح ابعد عن كل
الوجهين كما حققته الان يعتبر مثل هذا التحمل فى عبارته ايضا فتامل قوله وقد يطرق
ايضا لما كان اعتبار المكانيه فى قصر التعيين خفيا واعتبار امرين آخرين جليا مذكورا
فى كتب القوم خص البيان بادخال قصر التعيين فى القسم المشتمل على المكانية واخر عن
ذكر الثانى اعتمادا على الوضوح قوله وشرط قصر الموصوف على الصفة افرادا
من هذا الشرط علم ان شرط الصفة على الموصوف افرادا عدم تنافى الاضافتين اذ
لو كان الوصف محالا يصح قيامه بجملتين بآيات اعتقاد المخاطب بثبوته بموصوفين
ولندرته لم يتعرضوا له قوله وقدما يحقق بناء بينهما هذا من قبيل العطف على معمولى عاملين
مختلفين مع عدم تقدم المجرور والاخفش عنه مطلقا قوله وايضا يحمل ما قيل الشرط
بناء فى الوصفين فى قصر القلب انما هو اكثرى لا كلى وقوله لتكون اثباتا ما معناه
ان الاصل ذلك لان الاستقراء الصحيح يشهد بوقوعه فى الوصفين المتنافيين اكثر
وقيل ايضا ان الشرط التنافى ليمكن الاستدلال من احد جزئى القصر وهو مجرد الاثبات
مع قطع النظر عن جزئه الآخر وهو النفى على انتفاء الصفة الاخرى خصوصا اذا كان
القصر بطريق التقديم كقولهم تميمى انا فلان النفى فيه ضمنى والاثبات صريح فشرط التنافى
ليثبت المقصر فى جميع المواضع وهو انتفاء الاخرى بطريق اخرج واوكد فان قيل
فما فائدة الجزء الآخر للقصر حصول المقصود من مجرد الاثبات اجيب بانه للتنبيه
على رد خطاء المخاطب وكل ذلك تعسف لا يخفى قوله بل يأباه لفظ الايضاح حيث قال
فى الشرط الاول لتصور اعتقاد المخاطب اجتماعهما وفى الثانى لكون اثباتا ما معه
بانتفاء غيره فقد اطلق الشرط فى الموضعين وساق الكلام على وتيرة واحدة فالوجه
فى حمل احدهما على شرط الصحة والآخر على شرط الحسن تعسف قوله بان فيه الوصفان
اى فى نفس الامر لا بان يعتقد المخاطب عدم جواز اجتماعهما كما يتبادر من التنافى

فى الاعتقاد اذ لا دخل لهذا الشرط اصلا وبهذا اتضح صحة قوله لا ترد على وتندفع الضعف
بان انتفاء العكس لا يستلزم انتفاء التنافى قوله وتعريف المسند اما خصص تعريف
المسند بالذكر بخصوصه مع ان تعريف المسند اليه ايضا يفيد القصر نوطيه لقوله مع التعرض
بهما فيما سبق لان المصنف لم يذكر فيما سبق الا تعريف المسند اليه للقصر بل ذكره
الى هلم جرا ان ثم اعتبار ترك المصنف ذكره ههنا للتعرض له فيما سبق قوله فكانهم جعلوا
القصر بحسب الاصطلاح فى هذا الكلام مرتبطا بقوله والمذكور اربعة والمراد ان الاقتضاء
على ملك الاربعة فى الذكر اما لان الكلام فى القصر الاصطلاحى وهو عبارة عن تخصيص
بطرق من هذه الاربعة لا غير واما لان طرق عامة له قوله لكنها يعمان غير المسند اليه
والمسند كالطرق المذكورة ههنا وعلى هذا كان الانسب ان يورد المثال لها من
غير باب المسند اليه ليظهر عمومها على ان عموم طريق التقديم كان قد علم فى الباب الرابع
فلا يصح نكتة لاعادته ذكره والاولى ان يقال ذكره لمجيد البيان احكام لما غير مذكوره
فيما سبق ثم الظاهر فى العبارة ان يقال كالطرق المذكورين ههنا قوله منها العطف فانه
على الطرق الثلثة الباقية لان النفى والاثبات فيه اخرج بخلاف غيره فان المنع هناك
ضمنى ثم النفى والاستثناء اخرج من انما واو التعريف عن الكل لان دلالته على القصر
دون قيد لا وضعية ههنا بحث وهو انه قال فى معنى اللبيب قد يسمع العطف
على اللفظ وعلى المحل صحيحا نحو ما زيد قائما بل قاعد لان فى العطف على اللفظ وعلى
المحل اخلالا بما فى الموجب وفى العطف على المحل اعتبار الابتداء مع زواله بدخول
الناسخ قال والصواب الرفع على اضمار مبتدأ اى قيل مثله ليست عاطفة وانما
هى حرف ابتداء فلا منع لجعل ما زيد قائما بل قاعد من قبيل القصر بالعطف اذ لا عطف
فيما لا عطف اللفظ ولا على المحل مزاولا يمكن ان يدفع بعد التنزل عن اعتبار عطف جملة
بالزام العطف على المحل وزوال الابتداء بدخول الناسخ لا نظر عند بعض البصريين

لكن اوجه

بل فى حم

ولهذا جوزوا العطف على محل اسم ان بعد مضي الخبر كما سبق في اوايل احوال المسند و
المسئلة ايضا متصلة في معنى السبب قوله وقلما زيد قايم لا قاعد اقتصاره على
القصر ربما يوهم عدم جريان طريق العطف في قصر التعيين لكن المعلوم منه دلالة الاعجاز
جريانه فيه فالاقتصار لما سيصح به الخ قوله فلطريق القصد دلالة على هذا الوجه فيمنع
لجواز ان يستعمل الطريق لقصر التعيين ولا اعتداد بعكس ج اللهم الا ان يقال طريق
القصر يدل على ان المخاطب يعتقد ثبوت المنفي او تجويزه ط وما بعده يعين هذا قوله
وقد اجمع النحاة ج كانه يريد اجماع اكثرهم والا فابن عصفور على ان الخبر المقدم
اذا كان ظرفا لا يبطل عملها وقال ابو علي ان قوما جوزوا اعمالها اذا تقدم ظرفا كان
او غيره قوله اما لان اصله العمل واما لموافقة اللفظ العامله يعني انه لما امتنع تقديم
خبرها على اسمها عند العمل بناء على ضعفها كما تقدم في كتب النحو امتنع التقديم اذا لم
يعمل ايضا اما عند الحجازيين فلان اصلها العمل وان جاز ان لا يعمل لمانع مثل النقض
بإلا وغيرها فاجري حكمها في جميع موارده على ما هو حكمها في اصلها طردا للباب واما عند
بني تميم فلانها وان كانت غير عاملة الا انه قصد موافقتها للفظ العاملة فمنع تقديم
معمول تلك اللفظة قوله فان مثالا واحدا يصلح لهما قد سترنا فيما سبق الى ان العيني تبعا
لشرح الشواطبي في قصر الصفة افرادا وقلبا الا ان عدم الاشتراط للمذكره قوله
كقولك ما زيد الا قايم لقصر القلب لقصر الافراد ما زيد الا قاعد اعلم ان الشيخ صرح في موضع من دلايل الاعجاز ان قولك
ما زيد الا قايم لقصر القلب لقصر الافراد ومن مهما توهم بعضهم ان النفي والاثبات مطلقا
مخصوص عنده بقصر القلب وليس الامر كما توهم بل صرح الشيخ في مثل ذلك الكلام بجميع انواع القصر
واما نفيه لقصر الافراد في المثال المذكور فمن خصوصية ذلك المثال وسيره ان المنفي
فيه عرى ما يأتي في القيام من الاوصاف مثل الاصطحاب والاتكاء ونحوهما لا مثل السواد
والكتابة ونحوهما فلم يتحقق شرط قصر الافراد وهو عدم تساوي الوصفين والى هذا

الذي ذكرته استاد الشيخ في ذلك الكتاب ايضا كما لا يخفى على الناظر فيه قوله ومنها
انما الموجب للحصر في انما بالكسر قايم في انما بالفتح فمن قال سبب افادة الحصر بضمنها معنى
ما والا فقال بذلك في انما لوجود هذا السبب فيها ومن قال ان السبب اجتماع حرفي
التاكيد قال به في انما ايضا لذلك ومنهم صحح للزمخشري ان انما بالفتح يفيد الحصر
كانما وقد اجتمعا في قولهم انما انا وهي الى آخر المثال الا واحد فالاولى لقصر الصفة على
الموصوف والثانية بالعكس وقول ابي حيان هذا شيء انفرد به الزمخشري مردود
بما ذكرنا وقوله ان دعوى الحصر ههنا يبطل لاقتضائه ان لا يوجد الغير التوحيد مردود
ايضا بانه حصر اضافي اي خطاب البني للمخاطبين فالمنفي ما وهي الى في امر التوحيد الا
التوحيد لا الاشراك قوله دون الافراد ذكر تنبيها على ان المراد نفي دلالته عنده
على قصر الافراد لا نفي دلالته على قصر التعيين قوله وذلك لان لا يدخل الاعلى
الاسم ان قلت ما الكافة حرف صلح ان يدخل عليها الخ على المذهب الصحيح قلت هي رايته
فلم يدخل قال ان الصحيح الا على ما بعدها بحذف الثاني قال الفاضل المحشي يلزم تجويز
ما ان اذا لم تكف عن العمل فان فصل الفصل مانع عن اعمالها قلنا ان صح ذلك
فالمانع من اعمال حرف النفي مجوزا اعمال زيد قايم على لغة عربي تميم وفي بعض النسخ على لغة بني تميم وهو سهو فان العمل لغة اهل الحجاز بلا خلاف وقد تفق عليها المانع من
عملها انه ليس بداخل على المذكور في المغني ولا يخفى ان هذا بعينه ما ذكره المحشي بقوله
وسيدفع هذا ما يعارض النفي معنى الا فتامل قوله وصم مبنيا للفاعل الظاهر ان مبنيا
حال من المعطوف عليه اجاز الابتداء وكونه بتقدير كون مضاف الى صم ليكون هذا
خبره قوله او لو كان موصولة لعني ان بلا جزاء واما العايد الى حذف كما في ان محلا
وحذف ضمير المفعول العايد الى الموصول وجعل انتصاب المبتدا بتقدير اعني
او على البدلية من اسم ان اي ان الذي حرمانه عليك المسه ثابت فتفسف

لايصار اليه مع وضوح الوجه الصحيح قوله لان ما يهنا موصولة الخ واما جعله من قبيل اما
يعمى انا بان يجعل جملة حرم جزاء مقدما عتبار ضمير محذوف عايدا الى المبتداء المقدم
رتبة وقد يتكلف مستغنى عنه لوضوح الوجه الصحيح قوله نحو المنطلق زيد او زيد المنطلق
ذكر المثالان انطلق زيد واخوك في المال قوله لكنا نقول جعلها موصولة الخ التحقيق في هذا
القول اما على الفارسي لكن رسم كتابة ما الموصولة الانفصال ولهذا اصر الرضي في
الكتاب فكون ما في الاية كافة وانت خبير بان رسم القران لا يجري على القياس المقرر
في الكتابة بل هو سنة متبعة وكم فيه من اشياء خارجة عن قياس الخط المصطلح كما اشار
اليه القاضي في سورة ال عمران ثم ان وجه الموصولية صورة فالحمل عليه اولى
قوله ولقول النحاة انما لاعالا بابها الخ لا يخفى ان قول النحاة انما يدل على وجود
معنى التصرف فيها لا خصوص تضمنها معنى ما والا وكذا المناسبة التي سينقلها
الشيخ عن عيسى الربعي انما تفيد تأدية القصر لا تضمنها خصوص كل المعنى
اللهم الا ان يقال تضمنها معنى القصر انما هو لتضمنها معنى ما والانما يدل على وجود
الاول يدل على وجود الثاني وكذا ما هو المناسبة لذلك مناسبة لهذا فتامل قوله
ولا يجوز ان يقال انه محمول على الضرورة لان كان الخ هذا مبني على ما ذهب اليه ابن مالك
من ان الضرورة الشعرية عبارة عما لا مندوحة للشاعر عنه ورده الرماني
في شرح معنى اللبيب بان هذا المعنى عدم تحقق الضرورة دايما او غالبا لان الشاعر
قادر دون على تغيير التراكيب والاتيان بالاساليب المختلفة فلا تتحقق تركيب
مفيد لا مندوحة لهم عنه ثم قال والمختار في تفسير الضرورة عندهم ان يقال هي
ما لم يرد الا في الشعر سواء كان للشاعر عنه مندوحة ام لا قوله على ان يكون انما كما
قال كيف يجوز عطف او مثلي على المستتر في اذا وقع مع انه لا يصح اذا وقع
مثلي قلت كما جاز عطف زوجك على ضمير المخاطب في قوله اسكن انت وزوجك الجنة

الثاني استطراد اذ المقصود
هو الاول فان المنطلق زيد

يعتبر
مع انه لا يصح اسكن زوجك فلاحظه انه يعتبر في النواهي ما لا يعتبر في الاوامر
وان سلمت فاعتبر قولهم ضربتني امس وزيد مع عدم جواز ضربني زيد علي ان
على ان لم يحذف الفعل وجعل العطف في تمام ما قبل عطف الجملة بان يقدر او في مثلي
ساغ قوله لان قوله انا الراد دليل على ان العرض الخ يعني انه بدل على كون المتكلم
مخبرا عنه في هذا الكلام ولو جعل ما موصولة كما ذكر كان مخبرا به فلا يتحسن
في العدول عن لفظ ما الى لفظ ما تدبر وجه ذلك العدول بان المراد الوصف اي
ان قرايد انع انا كما اشار اليه صاحب الكشاف في آيات سورة الكافرون وغيرها
قوله قلنا لانم ان الفعل غايب لما كان في الجواب المنفي نوع بعد اصله في الاصل
وقد يجاب ايضا بان ضمير الفاعل لما كان منفصلا مع ان الاصل الاتصال اعطي
حكم الاسماء الظاهرة فاسند اليه الفعل الغايب وبان مجموع الا انا ينضم مع لا غيري
صورة اسناد يدافع غيري اليه كانه قيل ما يدافع غيري ولا يخفى بعد هما ايضا قوله
باعمال الصفة الواقعة بعده اذ الاستثناء عما دخل عليه الا سوى المنفي قوله عن علي بن
عيسى الربعي منسوب الى الكبر بكاه بفتح او منسوب الى قبيلة ربيعة كحنفي في حنيفة قوله
وذلك لان قولك زيد قايم لا عمرو قايم ان قلت ما وكر من الاثبات الصريح والنفي
انما يظهر في صورة العطف اي تقديم ما حقه التاخير سواء بقي بعد التقديم على حاله
كما في زيدا ضربت او لا كما في انا كفيتك مهمك كذا في شرح المفتاح وهذا على قانون
السكاكي حيث يعتبر التحقق في الاصل تاكيد كما سبق تحقيقه الا يخفى
على ذي الفهم ان تقديم المسند اليه يفيد القصر عنده وان كان من قبيل القلب
فتقييد التقديم بكونه حقه التاخير غير مناسب ههنا الا ان يبنى على الاعم الاغلب
قوله كيف لا يكون حالا حكما سويا قد سبق منا اشارة الى هذا الوجوب بالنظر
الى الاعم الاغلب وان كان في القصر الاضافي قال الشيخ في شرح المفتاح وهذا اللزوم في

كثير من الصور انما هو بطريق الوضع والتقدير يعني ان المتكلم لو كان ممن يجوز عليه الخطاء لكان كذلك لا بطريق التحقيق لامتناعه في مثل اناك نعبد واياك نستعين وانت تعلم بطلان المثال المذكور من حيث العصر التحقيقي لا يعتبر فيه حال المخاطب فالاولى في التمثيل قوله تعالى حكاية عن عيسى ما قلت لهم الا ما امرتني فانه قصر قلب اضافي قوله والخطاء كون كل منهما على التساوي قال الفاضل الحسن ان كان التجويز عبارة عن تردده وتشككه فيهما فذلك ليس حكما حتى يوصف بالصواب او الخطاء بل الشك ينافي الحكم لانه يقتضي رجحان احد الطرفين المتساويين في الشك وفيه بحث لان مبنى الحكم فيه على الامور العدمية والصواب والخطاء الانتساب الحكم في العرف بل قد يوصف بهما الافعال فيقال الاشارة الى من يجيء الشك خطاء والاحسان الى المحتاج صواب ومنه قولهم في الكتب الصواب في العبارة ان يقال كذا حسنت لا حكم وقد صرح في بعض كتب الاصول في مباحث بل بان الانسان يوصف بالخطاء مع انه لا حكم في الانسان بالمعنى المعتبر ههنا فالاولى ان يقال في رد هذا السابق ليتأتى الترديد عند عدم الميل الكمي لاحد الطرفين فتأمل لا يوصف بالخطاء بل لا بعد ان بين الخطاء عدم التردد قوله زيد يعلم النحو لا غير حكى صاحب القاموس عن السيرافي ان الحذف انما يستعمل اذا كان الاخبار بعد ليس ولو كان مكانها غيرها من الالفاظ الجحود لم يكن الحذف ولا ينبغي ورد ذلك سوق السماع وتبعه في ذلك ابن هشام وحكم في مغني اللبيب بان قولهم لا غير لحن والحمار ان يجوز بعد حكى ان الحاجبي لا غير وتبعه على ذلك سائر شراح الكلام وفي المفصل حكاية لا غير وليس غير والله الامام جمال الدين ابي مالك في باب القسم من شرح التسهيل مستشهدا على جوازه بما انشده ابو علي الفارسي رحمه الله تعالى ما بالدار غير زيد بتبادر من سماع ان ليس فيها غيره فصول المعنى غير ذلك وهو ثقة لا يستشهد الا بما صح عنده ان عربي تامل قوله والمسطور في كلام بعض النحاة ايراد هذا المعنى صحت عدة امثلة من طرق العطف والمراد ببعض النحاة هو الفاضل الرضي قوله واجيب بان تذكر

النفي لا ينفي ما في هذا الجواب من التكلف وصرف الكلام عن المتبادر وبان الاولى ان يقال منا صقنا وكراهية الاطناب ترك النص على المثبت والمنفي في طرق العطف كون العطف موجودا والاصل متروك لكنه امون من حمل كلام السلف على الفساد فان قلت اي حاجة الى هذا التكلف فليجعل المراد المثال المذكور اشارة الى ان تعميم الحكم بانه قد يترك المتفق عليها في طرق النفي او الاستثناء ايضا كراهية الاطناب وله نظائر كثيرة في المعاني قلت الكلام من طريق العطف لا غير بقرينة المقابلة للطرف الثلثة الاخيرة واعلم ان كلمة غير في ليس غير في محل النصب عند المبرد على انه خبر ليس واسمه مضمر لا يظهر وتقديره ليس معلوما منه غير النحو وهي موضع الرفع عند الزجاج وبانه اسم ليس وخبره محذوف والتقدير ليس غير النحو معلوما منه قوله وفي الثلثة الباقية النفي على المثبت يعني ان الاصل فيها والكثير الراجح هذا ولا يترك الاصل الاول كراهية الاطناب لا يبقى يترك هذا ايضا في مثل قولك ما زيدا ضربت وما انا قلت اذا اطلق به قصر الفعل على غير المذكور لا قصر عدم الفعل المذكور كما هو الحق فلكون النص بما ينفي لا بما يثبت قوله لان الحكم مختص بلا دون بل فيه مسامحة لان المقصد ان الحكم لا غير في بل لانه غير مختص بها كما يشعر به العبارة قوله لانها موضوعة لان ينفي بها ما اوجبته للمتبوع قال قلت هذا الموضوع له لا يتأتى في نحو قولك زيد قائم لا قاعد لان المثبت هو القيام والمنفي هو القعود فلم يحد مورد الايجاب والسلب عما اقتضيه وضع لا الى غاية فكان هذا الاستعمال على خلاف الوضع مع شيوعه قلت بل هو وارد على الوضع والمثبت في المثال المذكور للمتبوع اعني قائم هو الاسناد الى زيد وهو المنفي عنه قاعد قوله فكان الاحسن ان يصرح بها اذ قولك ليس في الدار غير زيد يتبادر منه ان ليس فيها ما يشبهه غيره فصول المعنى غير ذلك وهو ثقة لا يستشهد الا بما صح عنده ان عربي تامل قوله والمسطور في كلام بعض النحاة ايراد هذا المعنى صحت عدة امثلة من طرق العطف والمراد ببعض النحاة هو الفاضل الرضي قوله واجيب بان تذكر

اي اعاد هو تكرير الضمير والخطاب الى بعضها

الى العاطفة المطلقة حتى يتوهم انه يجوز ان يكون منفيا منفيا قبلها بلا العاطفة الاولى
على الى لا العاطفة المخصوصة التي اوردتها في كلامك ونفيت بها شيئا ومعلوم انه
لا يمكن نفي الشئ بهذه المخصوصية قبل ايراد ما يثبت ان يكون الكلام تاكيدا فيه نظر لانه اذا
كان تاكيدا لم يكن الكلام فيه للام الا ان يق انه تاكيد للثاني وعطف على الاول قوله
احسن بين الفاضل المحشي وجه الاحسنية وظهر مما ذكرته ضعف قول الشمني في هذا المقام
من شرح المصباح من ان قوله هو ياسين لا عمرو فيه احتمال التخصيص والسهو عن السوء
قوله فبقي اما هو عمي لا قبسي فان قلت قد اجتمع الطريقين او اكثر الى ايهما ينسب
افادة القصر قلت الى الاسبق والاقوى ففي مثل اما جاءني زيد لا عمرو الى اما او
العاطفة موكدة لذلك القصر وفي مثل ما ضربت الا عمرا الى التقديم وفي مثل اما
زيدا ضربت واما عمرا فبي اما الى التقديم حتى يكون زيدا هو المقصور عليه وبعضهم عكس
لان التقديم اقوى كذا في شرحه للمفتاح وحكم الشريف بان القصر في اما منفي اما مثبت فاد
من اما وافق الشمني في الباقي وان سكت فارجع الى شرح المفتاح قوله غير صحيح فان
قلت كيف جاز قولك ما جاءني زيد ولا عمرو مع عدم النفي المصرح به قلت الكلام في
لا العاطفة ولا يتبادر من المثال من حروف العطف لا يدخل بعضها
على بعض وقوله وتمسح في اما انا الا الله واما احد الا هو ونحو ذلك قد وجد في اكثر
النسخ حرف الاستثناء في الموضعين اعني الا الله والا هو وقد خط عليهما في النسخة
المصححة منسوبا الى وهو الوجه المناسب للسياق اذ لا يخفى ان مبنى الاثبات مستفاد
من اما فالاستدراك فقط الا ان يق جيء بها على سبيل التوكيد ان كان الاستعمال
لا يابى عنه ان فيه حينئذ ما قد يوهم ان لو وقع الاصر فيها لم يحصل النفي في
حكم المصرح به في قولنا صحيح زيادة من ووقوع احدهما حصل النفي في حكم المصرح به
في قولنا اني زيد الا القيام لا القعود حتى امتنع كما سيأتي الان قوله تم ظاهر كلامهم

ينفي جواز ما قال ظن كلامهم لو ازان يكون المراد بالنفي النفي تحقيقا او تاويلا
قوله لعدم الفايدة في ذلك عند الاختصاص ممنوع ذلك بان الاختصاص الواقع في السلزم
العلم به صح ان يكون المخاطب جاهلا او منكرا وحصل الفايدة لذلك وغاية ما يتوجه انه
لا شك ان اصل الدليل الاستعمال وما ذكرا بدا ايضا مناسبته فيه فيكفي ان يق اذا كان
الوصف مختصا بالموصوف في نفسه وانضم اليه بيان ذلك الاختصاص لفظا وكان في الدلالة
عليه كان عاريا عن افادة الاختصاص فلا فايدة في تفريع النفي بلا العاطفة واما اذا
انتفى احد الامرين ففيه فايدة فالفرق ظاهر قوله الا من يسمع ويعقل فيه
استعارة اي الا المراد بالسماع في الاية ما يكون مقرونا بعقل المسموع فان قلت اذا
كان هذا الحكم معلوما لكل احد فما الفايدة في القاء الجزو القصر الذي يقتضي كون حكم
المخاطب مسبوقا بالخطا او بالجهل الاشكال الذي سيورده الشارح على ما نقله المصنف من
الاعجاز واورد ههنا قلت اما القصر فتحقيقي لا يقتضي ما ذكر وا ما نفس الالقاء فلعله بطريق
التنزيل لاعتبارات فطانية وحمل اما في جميع موارده على التنزيل بعيد كل البعد ولغوا
اول الكلام الشيخ بوجه آخر قوله فكان دلالة على القصر اضعف منها اعترض عليه بانه
منافض لما ذكره في شرح المفتاح من ان دلالة التقديم على القصر اقوى من دلالة اما على
حكم بان المفيد له في قولنا اما زيدا ضربت هو التقديم على ما نقلناه انفا وقد يلتفق
من كلاميه بان في كل منهما ضعفا من وجه آخر فالقوة في اما باعتبار ان دلالته وقوة من وجه
على القصر بحسب الوضع بخلاف التقديم وفي التقديم باعتبار ان القصر يتم منه بالذوق
السليم وهو قليل في البلاغة او لعدم احتياجه الى التاويل بخلاف اما وانت خبير
بان كلا منهما اذا اشتمل على قوة وضعف لم يثبت بما ذكره ما ادعاه اعني ترجيح
القصر في نحو اما زيدا ضربت في العدم فان قلت قوة التقديم باعتبار ان كان الشئ
لذيه فصيح وجها لترجيح استناده اليه قلت فلا يتم ما ذكر ههنا من قوله ولم يذكروا هذا

لترجيح ر

الشرط على ان جعل الاستثناء الى الذوق سببا للتفرقة بارة والاستناد الى الوضع
اخرى لاخ عن تعسف فتامل قوله وما انت عليهم بمسيطر في الصحاح المسيطر
المسلط على الشئ المشرف عليه وسعهد احواله وتكتب عمله واصله من السطر وقد كتب
لان الكلام في النفي بلا العاطفة وقد يجاب عنه بان الشئ حصل الكلام اولا بالنفي بلا
العاطفة ثم علم ولذا قال ثم ان النفي فيما نحن فيه انما حصل ذكر الاسم الظاهر ولم يقل ثم
انه مع عدم ذكر النفي بلا العاطفة كما يدل عليه لتطرق دلايل الاخبار قوله مما يجهله
الملخاطب ويمكن ان قلت جهل الخاطب مما لابد منه في جميع الطرق حتى وجه تخصيص الوجه
الرابع بالطريق الثاني قلت لدفع قيد الانكار لان المراد به الانكار التام والاصرار
كما يظهر من تحقيق كلام الشيخ قوله فكان مراد الشيخ انه كما يجيء من تطرق دلايل الاخبار يظهر
له ان مراده ما يستفاد من ظاهر كلامه وان تطبيق كلامه على ما ذكره الشيخ لا يكاد يصح
قوله او قلبا نحو انتم الا بشر مثلنا عكس جعله قصر افراد كما لا يخفى وقصر بعض البناء
على ادعاء ان الشان العاقل التردد الا ان الاول اظهر قوله ولا منكرين لو زيد بعدي
ان يزاد قيد آخر وهو المتكلمون كان نحو العالمين بعدم جهل الخاطبين لان اعتبار التنزيل
انما يصح بعد علمهم بذلك قوله واما ابتدائا بطريق القصر فليكون على وفق كلام الحكم
يعني ليس المراد بالجملة القصرية قصر افرادهم على البشرية بل انما انتهت بطريق القصر
وصورته قصد الى مجرد الموافقة الصورية مع كلام الحكم هذا ويمكن اجراء القصر على ظاهره
بان يقال الكثرة الرسل على البشرية بالنظر الى الملكية وحاصل كلامهم انكم مقصورون على
البشرية لا تتعدونها الى الملكية فلستم رسلا لان الملكية لازمة للرسالة والانتفاء اللازم
يستلزم انتفاء الملزوم والرسل عليهم السلام سلموا كونهم مقصورين على البشرية لا
يعدونها الى الملكية لكنهم منعوا لزوم الملكية للرسالة حيث قالوا ولكن الله يمن على من
يشاء من عباده فتامل قوله والاول اوفق بجواب المنفي حيث قالوا الا انتم الخ فتامل انتفاء

الرسالة فان المناسب للتقرير الثاني ان يقال لا الان المخاطبين ينكرون ذلك قوله ان
انتم الا بشر مثلنا لعطف ان مهنا وفي قوله تعالى ان انتم الا بشر مثلنا في سورة يس
فان نظم الآية اصبر ما انتم لا ان انتم قوله على ان خطابهم الى قوله بل غاية امره ان يكونوا
مترددين فقيل لقائل ان مترددين بين الصدق والكذب عندي اي انا متردد في صدقه
وكذبه وهذا الاستعمال اكثر من ان يخفى مجيء كلام الى ان غاية امرهم ان يكونوا مترددين
بين الصدق والكذب عند المتكلم كالمتردد بينهما عند السامعين الذي هو ظاهر حال
المدعى فعلى هذا لا يرد عليه ما اورده الفاضل المحشي لزوم ركاكة المعنى الا ان اخذ
هذا المعنى في العبارة المذكورة اعني كما هو ظاهر تكلف فليتامل قوله والاولى بناء على
ما ذكرنا المراد بما ذكره الاشكال الذي اورده على ظاهر ما يستفاد من ظاهر كلام الشيخ ثم
توجيه مراده وانما قال والاولى لاحتمال ان يكون المراد بقوله لعلم ذلك وتقريبه بادنى
تنبيه قوله مشاركة رباعيه كما مر وجوب كون حكم المخاطب ثبوتا بصواب وخطأ
قوله كاشتراك الاخيرين في صحة المجيء معه وكاشتراك الاولين في عدمها قوله انه يفعل
منا الحكمان معا لانتفاء ان هذه المرتبة ليست للتقديم ايضا وانه يثبت بما
ثبوتهما على النفي والاستثناء ايضا لان العلة المذكورة مشترك بينه وبين العطف قوله
واحسن موقعها فيل وجه الاحسنية انما يعمل في معلوم بعلم المخاطب حكم
ويقرر بما فيهم من ظاهر كلام الشيخ ولا فائدة اذن في القصر بالنسبة الى مدلول الجملة
والمنفي التعريض فائدة جديدة فحسن موقع الكلام بمكانة حسنا لا يوجد بدونه
قوله ثم قال الشيخ اعلم انك اذا استقريت مفعول استقريت محذوف
اي اذا استقريت مواقع انما وضمير وجدتها راجع الى انما واقوى خبر مبتدا وجزءه
اذا كان والجملة مفعول تان لوجدت وما في الموضعين مصدرية وكان تامة
وضمن اعلق الاستقراء تعلق بالقلب وجوز ان يكون اقوى وما عطف عليه بدلا من المفعول

الاول والمفعول الثانى الظرف والجار على الاول وجرت اعانوجبت متصفان بانوى
اكوارها اذا اريد بالكلام بعد التعريض والثانى وجرت اقوى اكوارها حاصلا
اذا ارد به التعريض قوله سوى المفعول معه اما استثناه لان المفعول معه
لا يحكى بعد الا لاق لانه مستثنى الارند اقال العاصل الرضى ولعل ذلك لان ما بعد الا كالمستثنى
عما قبلها لمخالفته له نفيا واثباتا فالاسود من حيث المعنى سوع الفصال وكذا
الواو وقد استهجن عمل الفعل مع الحرفين موذنين بالفعل ولذا لم يقع من التوابع
بعد الا المعطوف النسق فلا يقال ما قام زيد الا عمرو كما يقع الصفة واما وقوع الحال
بعد ما نحو ما جاءنى زيد الا وغلامه راكب فلعدم ظهور عمل الفعل لفظا فيما بعد
الواو بل هو مقدر انتهى كلامه هذا ولك ان تقول الفرق بين قولنا ما جاءنى زيد الا
مع عمرو وبين قولنا ما جاءنى زيد الا عمرو اذا جيئ جاز الاول دون الثانى ان الواو
فى معمول هو ليس الا لمطلق الاشتراك الشئ فى الفعل وليس هو هنا مستقلا
بالمفهومية فلا يصح القصر لان المقصور عليه يجب ان يكون معنى مستقلا بخلاف مع
فانه اسم مستقل معنا بالمفهومية فافهم قوله ومنه قولك ان عرا استثنى اى
من قبيل بعديهما مجملا مما لانه منى قبيل فضل الفاعل مع المفعول او على العكس
وانتصاب باب على انه مفعول لاستثنى لا انه مفعول كار لان لا دخل له فى
بدفوه فافهم قوله كان لم يعب حتى سواك الخ البيت للاشجع السلمى من قصيدة
اولها مضى ابن سعيد حين لم يبق مشرق ولا مغرب الا له فيه مادح وبعده

للاشجعى السلمى

كنت ادرى ما نحو اصل كفه على الناس حتى غيبته القنافذ فاصبح فى لحد من الارض
ميتا وكانت به حيا تفيق الصنائع نسابكيك ما فاضت دموعى فان تعش
منى ما تكن الجوانح وما انا من زرع وان جل جازع ولا بسرور بعد موتك فارح
كان لم يعب حتى سواك ولم يقم على احد الا عليك النوائح لعن حسنت فيك المراثى

وذكر فى قوله لو حسنت من قبل فيك المدايح القنافذ الاحجار العراض التى سقفت
بها قبره والصنائع جمع صنيعة وهو المكان المسوى وكذا الفحصان والفحصان
والجوانح الاضلاع التى تحت الترائب وهو ما على الصدر كالضلوع مما على الظهر وهو
واحد فى جانحة والترائب المصيبة قوله لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها الاولى ان يحمل
على حذف المضاف اى لانهام استلزامه والا فلا استلزام فى نفس الامر لان الكلام
انما هو فى قوله وان تعديهما مجملا لهما مما منعه بعض النحاة ثم الاكثرون واختاره ابن
حاجب حيث قال لا يقيم ما ضرب الا عمرا زيد ولا ما ضرب الا زيد عمرا لانه ان جوز
بعد الاستثناء المفرغ حتى يكون ما ضرب احد الا عمرا زيد وما ضرب احدا الا زيد
عمرا كان القصر فيهما جميعا والكلام اذا كان القصر فى احدهما فقط وان لم يجز لزم
فى ما ضرب الا عمرا زيد بقاء الفعل بلا فاعل لان زيدا مرفوع بمضمر بناء على ما صرح به
النحويون من انه يجب ان يعمل ما قبلها فيما بعد المستثنى بها كما يمتنع
ان يعمل ما بعدها فيما قبلها وفيما ضرب الا زيد عمرا ان يكون عمرا منصوبا بمضمر لما
تحققت وبصير الكلام جملتين ولا يكون من تقديم الفاعل على المفعول فى شئ واجاب
الشيخ فى شرح المفتاح عن الاول بان الفاعل مضمر قبل الذكر كما فى ضربنى واكرمت زيدا
باعمال الثانى او ضمير عايد الى مصدر الفعل وعن الثانى بان المفعول فى حكم التقديم فلا
يصير الكلام جملتين واعلم ان نسخ الشرح ههنا مختلفة وقد ذكر فى بعضها الدليل الذى
نقله ابن الحاجب مع تفصيل كما يدل عليه النظر فى النسخ قوله الظرف فى قولك الخ
الحق هذا التوجيه هو ان الظرف فى الاية معمول لتبعل فيكون من جملة الصفة المقصورة
على الاذال فى الاتباع المتعلق ببادى الراى فقد قدم المقصور عليه اى ذكر قبل
تمام المقصور الذى هو الاتباع المقيد وكذا القياس فى سايرالامثلة كما مر قوله اى
لا سهى باب الامير لا يخفى ان المناسب لتقدير قامت فى البيت الثانى ان يقدر

على المقصور ص

ان يعد رهنا انتهى بدون الاهم وكذا وقع في نسخه للمفتاح وان كان للتقدير
لا استثنى ايضا وقع للعامل قوله والرواح في البيت قد وقع في بعض النسخ بعد
قوله اى قامت الرواح هكذا وفيه بحث لان الفعل الاول سقى بلا فاعل واعتبار
المضمر لا يخ عن تعسف نعم يصح هذا فيما اذا قدم المرفوع وان كان المنصوب وفي هذا المحل
قيل ان عمرا في قولنا ما ضرب الا زيد عمرا منصوب بالمضمر كما قيل قوله ففرغ الفعل
فيه اشاره الى ان المفرغ في الحقيقة هو العامل وتسمية الاستثناء به مجاز من الاولى
ان يقول ففرغ العامل لكونه اشمل قوله ولما يلزم التخصيص من غير مخصص وهذا
ايضا دليل على وجوب تقدير المستثنى منه عاما مخصوصا له ان الا انما يدل على مخرج
منه مطلق ونسبته الى جميع الخواص على السويه فلو قدر خاص دون خاص لزم التخصيص
بلا مخصص فلهذا اندفع ما يقال لما كان تقدير المستثنى منه لضرورة اقتضاء المستثنى
مخرجا فيه وقد تقدر انما يثبت بالضرورة يقدر بقدرها وتلك الضرورة يندفع
بتقدير خاص لم يحج الى تقدير العام قوله ولذلك تراهم اى ولاستلزام الاتصال
في المستثنى منه التقدير كذا في شرح المفتاح وهو المستفاد منه والتحقيق ان مبنى
الحكم بان تاييث المضمر بالنظر الى لفظ مجموع الاحكام الثلثة فكلام المفتاح وشروحه
لا يخ عن تعسف ومهما بحث وهو ان تاييث الفعل في الايتين وفي البيت لا
يتعين ان يكون بالنظر الى لفظ طوائف ان تقدر المستثنى منه في الكل مؤنثا بان
يقدر في الآية الاولى فعلة وفي الثانية اشياء وفي البيت اعضاء فتامل قوله
وفي بيت ذي الرمة وما بقيت الخ صدر بيت لذي الرمة على ما في شرح المفتاح طوى
التخرق والاجراز ما في عروضها يصف الثوق بالنهران من السير والهبط طوى
اي اضمر وامزل والتخرق بالثوق والخار المهملة والزاء المعجمة الضرب بالاعقاب
والحث على السير والاجراز بالجيم والراء المهملة والزاء المعجمة الدخول في الارض

الثوق بالضم
جمع ناقة

الجزر وهي الارض التي لا نبات فيها وقد يفتح ممتنع الاجراز على انه جمع جزور وهي
الشاة المجزرة والعرض بالفتح والضاد المعجمة على وزن الفلس للرحل كالحرام للسرج
قوله والصنوع الجراشع الاضلاع العظيم القوية والجرشع من الابل هو العظيم القوي
قوله وفيه اشكال الخ اجيب بانه سمي علامات التانيث ضمايرا على سبيل المجاز من باب
اطلاق اسم المبني ورين على الاخر اعتمادا على فهم السامع قوله فكيف يسند الفعل
المبني الخ هذا الكلام وارد في البدل فان زعم على وجه الموارد اسقاض النقض بالا
في المفرغ قوله فعلى مذهبه يكون هذا رد الشريف هذا التوجيه في شرح المفتاح
بان قول السكاكي للنظر الى لفظ الا يابى عنه اذ على تقدير الابدال لا يكون الفعل
المسند الى المونث المذكور بعد الا مكتفيا بمونث للنظر اليه وقد يتكلف بعضهم
في دفعه بان معنى الكلام انه انث الضمير العايد الى ذلك العام بالنظر الى لفظ الا
المذكور بعده كانه المسند اليه بعد ظاهر الان الابدال غير مبني عن لفظ قال فقوله
بالنظر الى لفظ الا بعد ما قام الظاهر مقامه لا مساغ له واعلم ان هذا البدل في باب الاستثناء بخلاف
سايير الابدال من وجهين الاول عدم احتياجه الى الضمير العايد الى المبدل منه معه وجوبا في بدل
البعض وجوازا في بدل الكل لان الاستثناء المتصل يفيد ان المستثنى جزء من المستثنى منه فيكون
الاتصال قايما مقام الضمير والثاني مخالفته للمبدل منه في الاثبات والسلب مع وجوب الاتفاق
في غير باب الاستثناء قوله كائنا على حال من الاحوال الظاهر يدل على ان المسائل قبيل
الفقر المبني وبهذا استدل انه يودي الى المحال واجيب بانه من باب التاكيد والمبالغة بجعل
ما سوى الركوب في حكم العدم قوله بل المراد افضى من ذلك اي من كون المسند اليه بحيث
يصح اطلاقه على المستثنى والى هذا لا يدفع ذلك من مناسبة خصوص بعض المقام رعايتها
للابتدار في ما جاءني الا زيد شئ ولا جسم ولا حيوان بل تقدر احد وفي ما كسوته الا جبة
تقدر كسوة ملبس وما صليت الا في المسجد تقدر في مكان وموضع وعلى هذا القياس

وقد بنا قدس فی هذا بناء علی ان التقدیر للضرورة کما عرفت بان الضروره اذا اندفعت بالبعید فلا حاجة الی تعدیر القریب وان فیه زیادة علی الحاجة ولک ان تقول هذا اعا یرد اذا کان فی تعدیر الخاص زیادة تقدیر بحسب اللفظ ولیس کذلک مع ان المقام شاهد صدق عندنا له اذ فی ذوق علی تعدیر المناسب فتامل قوله وفی الحدیث ما ایئس الشیطان من بنی ادم الا اتاهم من قبل النساء فی الحدیث اشکال مشهور من جهة دلالته علی انه لا یاس لله الا فی حال الاتیان من قبل النساء والمقصود العکس وهو انه لا یاس البته فی تلک الحالة فاورد الی الحدیث واشار الی جواب الاشکال کما یری هذا وعکن ان یراد بالحدیث النبوی ان یاس الشیطان لا یوجد الا مع الاتیان من قبلهن یعنی ان الشیطان یعتمد علیهن اعتمادا حتی لا یقنط کلیا قبل ان یاتی الی جهتهن واذا اتا هن ولم یقدر علی الاضلال من جهتهن ایضا یعصمه الله سبحانه حصل له القنوط ایضا وعلی هذا لا حاجة الی جعل الحال حالا مقدرة ولا الی تعید الجهة بغیر جهة النساء قوله وذلک لانه قصد لزوم تعسف اشارة الی وجه وقوع هذه الحال ماضیا مجردا عن قد والواو وحاصله ان النفی والاستثناء لما دل علی لزوم الاتیان للاول کان شروعه استعمل فیه واراد به کلما الیس من جمیع جهات اتیانهم من قبل النساء قوله الا عتاویل للعزم قبل علیه هذا التاویل لما یحتاج الیه لو اعتبر مقارنة حدوث مضمون العامل لمضمون الحال واما اذا اعتبر مقارنة حدوثه او بقاءه فلا لان الیاس باق وقت اتیانه من قبل النساء وان کان حدوثه سابقا علیه وقد یقال یجوز ان یراد بالیاس فی الحدیث الشریف قریبه کما ارید بالموتی فی قوله ثم لتموتوا موتاکم الذین قد یوامن الموت والمعنی ما قرب یاس الشیطان من بنی ادم الاحال اتیانه ایاهم من قبل النساء فاذا اتاهم من قبلهن علم انه قنوع من جمیع اسباب الضلال وما انقطع شیء منها وما بقی الا حاجة الاتی هذا الواحد فان لم ینتفع به ایضا انتفع رجاوه بالکلیة وحصل تمام الیاس منهم قوله کالاخبار فانه یقطع

باب الاستثناء

قد یطلق علی نفس الکلام علی ما صرح به فی التلویح وقد یطلق علی فعل المتکلم وهو قوله والمراد ههنا هو الثانی لقائل ان یقول قد تقدم فی بیان حصر العلل الاربع فی ثمانیة ابواب ان الاستثناء باب تام من تلک الابواب وقد جعلتم اک عبارة عن نفس الکلام فالمناسب ان یراد بالاستثناء ههنا ایضا نفس الکلام وکذا ما قاله القرافی التمنی وغیره بان یصح حمله فی قوله واللفظ الموضوع له الی المعنی المصدری علی طریق الاستخدام قوله واراد بها القاء المصدریه یعنی القاء الکلام المشتمل علی التمنی والقاء الکلام المشتمل علی الاستفهام وبکذا الظهور ان لیت مثلا موضوع لا لتخفی ان التعلیل لیس للتمنی فقط اعنی قوله لا الکلام المشتمل علیها والا لکفی ان یقال الظهور ان لیت لیت موضوعا للکلام الذی فیه التمنی بل هو للمبنت والمغنی جمیعا اعنی قوله واراد بها المعنی المصدریه مع قوله لا الکلام ومحصل الاستدلال ان قول المصنف فاللفظ الموضوع له لا یصح اذا حمل الاستثناء علی الکلام اصلا ویصح اذا حمل علی الالقاء الذی هو من جزئیات الافادة او ملزوم لها ولا تحصل الافادة بان یحمل الکلام علی القاء هذا وقد عرفت هناک وجه الصحة ایضا وهو الحمل علی الاستخدام قوله فالاستثناء ان کان طلبا فقد سبق ان المراد بالاستثناء القاء الکلام الدال علی الطلب ان الالقاء لیس نفس الطلب فاما ان یکون المراد بالاستثناء القاء الطلب او المراد بالاستثناء ان کان القاء کلام یدل علی الطلب والما ان یقید الظاهری لا الالقاء المذکور فلما جعل قسما منه ففی العبارة ما فیها لا یستبنا ویق المراد بالطلب معناه الاصطلاحی اعنی القاء الکلام المخصوص لا اللغوی الذی هو فعل الطلب قوله وهی علی ما ذکره المصنف خمسة وهم من جعل الترجی قسما سادسا ومنهم من افرد التمنی والنداء من اقسام الطلب بناء علی ان العاقل لا یطلب ما یعلم استحالته فالتمنی لیس طلبا ولا یستلزمه والطلب لا محالة خارج عن مفهوم النداء الذی هو صوت یتبع به الرجل وان کان یلزمه قوله والاول ان کان المطلوب حصول امر فی ذهن الطالب هو الاستفهام لا التمنی

الطالب ح

ان المراد ان كان طلبا يكون المطلوب به على ما يدل عليه جملة من اقسام الطلب فلا
منحصر بمجموع علمي وظني وان لم يعتبر قيد الحيثية اذ الطلب بقسمي علم وفهم لا بمجموع
علمي وظني ولا بمجرد فهم وعلى اد المطلوب بها حصول امر في الذهن مطلقا لا في ذهن الطالب
وبالجملة لو اعتبر التقييد بالمعقول المخصوص خرج بقيد الطلب ادلالة وفضل للقيد فيه و
ان لم يعتبر خرج بقوله في ذهن الطالب واما ما ذكره الفاضل المحشي من ان الاولى ان يق
ان كان المطلوب بها حيث حصوله في ذهن الطالب فهو الاستفهام ع وفيه نظر لان
الاستفهام وان كان مندفعا الا انه ينتقض بتعريف الامر آ لان المطلوب على هذا
الجواب حصول امر في ذهن المأمور به لا في الخارج اللهم الا ان يق المعتبر بما ذكر بقرينة تعريف اللهم
امر آخر له ان يجيب في تعريف الامر بالجواب الاقرا ويكون مراد من اجاب بتغيير سياق الكلام
ح ما ان يق بدل قوله وان كان المطلوب حصول امر في الخارج والا اي وان لم يكن المطلوب به مطلوبا
حيث حصوله في ذهن الطالب تأمل قوله وان كان المطلوب حصول امر في الخارج اي في خارج
ذهن الطالب فلا ينتقض بمثل اعلم وافهم فان المطلوب بهما وان كان حصول امر في ذهن
المخاطب لكنه خارج عن ذهن الطالب بقي فيه بحث وهو ان المطلوب في النهي وكذا في بعض
الاوامر الخارجي لا حصول سوا احد الحصول بعين الحصول في نفسه او بعين نظيره والحصول
لغيره لان الحصول المغير في الخارج وان لم يقتض حصول الى صل فيه لجواز ثبوت الضد
للموصوف قائما في الخارج كما في زيد اعمى لكنه يقتضي حصول الموصوف فيه ويمكن ان يجاب
بان المطلوب في النهي مثلا حصول انتفاء الفعل بعين المطلوب منه اعني الكف فيه في الخارج
ولا شك انه موجود فليتأمل قوله فان كان ذلك الامر انتفاء فعل فهو النفي بهذا
على مذهب من يجعل العدم مقدورا مطلوبا واما على مذهب من لا يجعله كذلك فالمطلوب بالنهي
عنده امر وجودي وهو كف النفس قوله والا فهو امر ع فيجب ان الدعاء والالتماس
من اقسام الطلب صح والمطلوب بهما حصول امر في الخارج وليس فيهما احدى حروف

تعريف الاستفهام وتصحيحه

يعمه

الندا مع انهما ليسا من اقسام الامر صحيح عند المصنف كما سيجي وان كان امرا عند
النحاة قوله منها التمني قدمه لعمومه وجريانه في الممكن والممتنع وعقبه بالاستفهام لكثرة
مباحثه ثم بالامر لاقتضائه الوجود ثم بالنهي لمناسبته له في الاحكام قوله وهو طلب حصول
شئ على سبيل المحبة قيل متى ان تقييد المحبة بالمجرد ذكر عن الطمع احرازا عن الاوامر والنواهي
والدعاء التي وجدت المحبة فيها وقيل قيد الحيثية المرادة تكفي في اندفاع المعترض بها
قوله واللفظ الموضوع له ليت قد تعقب ان اللام للغاية لاصلة للوضع
فان ما وضع له ليت النسبة الجزئية المتعلقة بتلك النسبة الجزئية من حيث تعلقها بها
وتلك النسبة ملحوظة لا قصدا وبالذات بل من حيث تعلقها وتلك النسبة ملحوظة كونها
حالة متعلقة بتلك النسبة فلذا صارت كلمة ليت حرفا لا اسما هذا على قانون الفاضل المحشي
لكن فيه بحث وسوا لا بد في الانشاء من ان لا يختلف مدلوله عن لفظه ومن هذا
قيل الانشاء ايجاد معنى بلفظ بقارنه وظاهر ان الملتفظ بليت زيد قائم
لا يجد في نفسه نسبة مذكورة واما اذا كان الموضوع له نفس الطلب الطلبي يرد
عليه العدم التخلف فتدبر قوله وطماعيته هو بتخفيف الياء على وزن الكراهية مصدر
يقال طمع فيه طمعا وطماعية وطماعة فهو طمع وطمع بكسر الميم وضمها قوله والانصار
ترجيا ويستعمل فيه لعل او عسى ان كان فيه توقع يستعمل لعل وان كان فيه طمع
يستعمل فيه عسى والفرق بين التوقع والطمع ان الاولى ابلغ من الثاني ولهذا
اخر الطماعية عن التوقع وفيه بحث لانه انما يصير ترجيا لو لم يتحقق فيه الطلب اذ لا طلب
في الترجي كما سيصرح به نعم يصير طلبا مقرونا بطماعيته وليس ذلك ترجيا قوله لو تأتيني
فحدثني بالنصب والتقدير ليت اتيانك فحديثك مني والاتيان لا يوجد الى الجزاء الذي هو
عبارة عن المعلق ولو رفع الفعل صح المثال عن الباب وفيه بحث لان تقدير الجزاء
لتعين لو على معناها قوله وكما يفرض بلو هذا بيان للمناسبة بين لو وليت حتى يطابق جوابه

لا يجد في نفسه نسبة

جواز استعمال الاول فی موقع الثانی قوله بعد فعل فیه معنی التمنی وقد یکون بخلاف ذلک
کقول امرئ القیس کأنّ ثبیرًا فی عرانین وبله کبیر أناس فی بجاد مزمّل و
کبیرًا مستغنی ای یستغنی بها عن ذکر فعل التمنی وان کان مقدرا یدل علیه قوله أو لو
ولو کان قوله بقلب الهاء همزه فیه ضعف لان عاده العرب ان یدلوا الالف
من الالف وههنا یلزم ان یکون الامر بالعکس قوله مرکبتین مع ما ولا المزیده یمکن
اعتراض علیه بان هذه الحروف انما اخذت من هل ولو قبل التراکیب لا فی حال التراکیب
اذ لا فرق بینهما عند التراکیب فیرجع المنع علی ما یقتضیه قوله مرکبتین الی ان هلا
ولولا ماخوذه من هلا ولولا ولا یخفی فساده اجیب بان قوله مرکبتین حال مقدره
لا محققه حتی یرد الاشکال والمعنی انها ماخوذه من هل ولو حال کونها مقدرتی التراکیب
مع ما ولا المزیدتین قوله لیضمنها معنی التمنی فیلزم المحذور المتقدم فیه وهذا المعنی
اعنی اللزوم هو المقصد بالتراکیب والا فاصل التمنی موجود فی هل ولو قبل التراکیب
والحاصل ان هل ولو اذا کانتا مفردتین لفیدان مجرد معنی التمنی علی سبیل الجواز
واذا رکبتا مع ما ولا الزمتا معنی التمنی لا لافادتهما بل لیتولد منه التقدیم فی الماضی
والتحضیض فی المستقبل قوله علی ما کان یحب ان یفعله المخاطب ای من حیث ترکه ولو
قال علی ما ینبغی ان کان یحب لیکون بیانا للوم لکان اظهر قوله ان یکون کل منهما فی معنی
معوض کل منهما نیابة الضرب باعتبار النوعیین اعنی هل المرکبه ولو المرکبه قوله وقد
یتمنی بلعل انما قال قد یتمنی نظرا الی ما یتولد والا فالمقام مقام الترجی علی ما یشعر
قوله لبعد المرجو عن الحصول قوله والاشفاق ارتقاب المکروه اذا عدی
بمن یکون بمعنی الخوف واذا عدی بعلی یکون بمعنی العطف قوله وهذا یفید ان الترجی
لیس بطلب ای بدخول الاشفاق فی الترجی ووجه الظهور ان العاقل لا یطلب
ما یکرهه قوله لم یقبح ازید قایم کما قبح هل زید قایم قید بعض شراح الایضاح فی

اذا قصد به التخصیص فانه قد یاتی لذلک عند السکاکی عبد القاهر والمصنف وانما قیده
دفعا لما سیشیر الیه الشیخ من انه لا یجوز ان یکون تقدیم زید للاهتمام وهل لطلب
التصدیق وفیه بطلان المثال حتی یکون ممتنعا لاقبحا وسیجی تحقیق فیه قوله الکلام
وهذا ظاهر فی اعمرا عرفت واما فی ازید قایم فلا فیه بحث وهو ان تقدیم المرفوع
لا یفید التخصیص والاهتمام کذلک تقدیم المنصوب فالقول بان ما ذکر فی تقدیم المنصوب
قد یکون تقدیم المرفوع کذلک فان قلت الاختصاص فی تقدیم المفعول قد یکون تقدیم
المرفوع قلت سیمنع الی کون علة الاختصاص علة لقبح مثل هل عرفت عمرا
اللهم الا ان یقال قوة الدلالة علی الاختصاص فی تقدیم المنصوب بحیث یحمل
الاهتمام غیر محمل له فالوجه فی القبح دون الامتناع ان یحمل علی الاضمار والتغییر
فالسببی قوله لا یخفی وجه التعسف ان معنی کون السؤال مما یلی الهمزة
کونه متعلقا به علی وجه لا یتعلق بغیره کذلک فان السؤال فی ا انت ضربت زیدا ولیس ح
متعلق بالفاعل علی معنی ان الضرب المتعلق بزید هل صدر عنک ام لا وقولک
اضربت زیدا علی طلب التصدیق لیس کذلک لان السؤال کما یتعلق بزید لان المعنی بالضرب یتعلق ح
هل تعلق الضرب بزید او هل صار زید متعلقا للضرب قوله ومما یوید ذلک
ای کون السؤال عنه بالهمزة ما یلیها قوله وهل لطلب التصدیق ای لطلب اصل التصدیق
والا فالهمزة ایضا لطلب التصدیق فی التحقیق کما صرح الفاضل المحشی والی اصل انهم
اطلقوا التصور علی ما یعم نوعا من التصدیق والتصدیق علی سایره فمعنی قولهم
ان هل لطلب التصدیق انه لطلب نوع من غیر النوع المخصوص فتامل قوله امتنع هل
زید قایم ام عمرو وقد سبق منا فی اوایل ابحاث الاسناد الخبری ان ابن مالک استشهد
بقوله هل تزوجت بکرا ام ثیبا علی ان تتبع هل موقع الهمزة صوتی بها بعض الشراح
والشرط انما یمنع الجواب لجواز کون ام فی الحدیث النبوی ح منقطعة والمعنی

بل تزوجت ثيبا قوله لان التقديم يستدعي الخ فيه بحث لانا نمنع الاستدعاء كليا بناء على احتمال الاهتمام في الواقع فان قلت الاهتمام قليل بعيد فكان غير محتمل عادة في لاوجه للتقبيح في الحمل على الاضمار والتقدير سوى البعد والقلة فيلزم قبح وجه الحسب الذي على ما زعمه فيما سبق ولا قائل به فليفهم قوله وفيه نظر لان لاوجه التقبيح سوى الخ اي لاوجه على التعليل المذكور فلا يرد جواز كون وجه التقبيح كونا غير قد على ما سيجيء والجواب عن النظر ان وجه التقبيح على ما ذكره هذا القائل هو لزوم تحصيل الحاصل بناء على اختصاص هل بالتصديق والاستدعاء التقديم حصول اصل التصديق بخلاف الفعل على ما هو الغالب من ان التقدم للاختصاص المعتبر لذلك ولا يلزم من هذا التقبيح وجه الحسب الذي على قصد الاهتمام لعدم حصول سبب التقبيح المذكور فيه وهو لزوم تحصيل الحاصل بالنظر الى الغالب ويدل على عدم اتجاه هذا النظر ان هذا الوجه في شرح المفتاح ولم يتعرض لهذا النظر حيث قال وانما لم يمتنع هل يد عمرو لاحتمال ان يكون زيدا مفعولا لمحذوف مقدم وان لم يكن الفعل بعده مشغولا بضمير او يكون مفعولا للمذكور متقدما لكن لا للتخصيص بل لغرض آخر لكن ذلك قليل بعيد ولم يمتنع فعلى ما ذكرنا يكون معنى قول المصنف لان التقديم يستدعي حصول التصديق بالفعل انه يستدعي ذلك بالنظر الى الاعم الاغلب فلا يرد عليه احتمال كون التقديم لمجرد الاهتمام كيف ولو لم يوجد احتمال غير المخصص لكان المثال المذكور ممتنعا لا صحيحا قوله لاحتمال ان يكون رجل فاعل فعل محذوف لكنه بعده مشتغل قوله ومهما نظر في تلك العلة كونها الخ قد مر في الاصل كما سيجيء الآن وهذا النظر انما يرد اذا لم يكن علة للصحة عند السكاكي فيما ذكره وظاهر عبارته تفيد الاختصاص حيث قال ولاختصاصه بالتصديق قبح هل زيدا عرفت الا ان يقع بعد الا اختصاص بل لغرض آخر قوله هل عرفت الا زيدا بالغين المعجمة والفاء بمعنى الخ

والياء

تشديد الراء المكسورة مما قبرا مالك وعقيل ندبي على جدعه بن الابرش قوله وحنت الى الالف المألوف بالتخفيف عني مالت وعطفت عني حنو حنوا وبالتشديد بمعنى استأنفت عني حن يحن حنينا قوله اتغرب زيدا وهو اخوك المراد من الاخوة الصداقة والتآلف لا الاخوة الحقيقية والا لكانت الجملة الاسمية حالا موكدة فلم يجز دخول الواو عليها كما تقرر في النحو قوله قال الحماسي ساعلل نفسي الخ اثبت القضا اصله القضي والايجاب ثم يستعمل في كمال الصنع والفراغ من الشيء وقضاء يروى بالرفع والنصب فاذا رفعته يكون فاعلا للجالبا ومفعولها كان جالبا ويكون القضاء على الحكم والتقدير والمعاب على العار عني نفسي باستعمال السيف في الاعداء في حال طلب حكم الله على الشيء الذي يجلبه واذا نصبته يكون مفعولا للجالبا وفاعله ما كان جالبا ويكون المراد بالقضاء الموت المحتوم والقدر المقدور والمعنى جالبا الموت على جالبه وبعد البيت المذكور واذهل عن هاردارى واجعل هدمها لورثي من باقي المذمة حاجبا قوله ويصغر في عيني تلادي اذا انثلت يعني بادراك الذي كنت طالبا قوله ترانى اتركك دارى واجعل خرابها وقاية لعرضي وحاميا على قلبي تركها خوفا من لحوق العار ويقل في عيني تلادي اي مالي القديم عند انطراف يعني حاجة للخط قوله لما سنذكره في بحث الحال من ان الحال الذي هو فيه والحال الذي يجيء للاستقبال وان تناقضا حقيقة الا انهم استبشعوا علم الاستقبال في صدر الجملة الحالية للساقي كتب الخط وفي الجملة ولو بحسب اللفظ قوله وهو ينادي على عطائه لانه يدل على وجوب تجريد الجملة الحالية لا على تجريد الفعل المقيد بالحال قوله كان لها مزيد اختصاص لان للاستفهام مطلقا نوع اختصاص بالفعل كما عرفت في النحو قوله ما موصولة ويجوز ان يكون موصوفة والجملة صفته قوله او المضارع لان الكلام في الافعال فيجب لان عاينا علم ان هل اذا دخلت على المضارع يخصصه

اما قال مزيد اختصاص ح

يخفف تليني

203

بالاستقبال ولا يلزم منه مريد اختصاصها بالمضارع ولا يكون دخولها عليها اكثر
من دخولها على الاسماء وغيرها حتى يتوهم ما ذكره ويظهر هذا ان قد يقرب الماضي
من الحال ولا يلزم منه كون دخولها على الماضي اكثر من الحال ولا يلزم منه كون دخولها
على الماضي اكثر من دخولها على المضارع بالاستقبال فله بالنسبة الى هذا الغرض
مريد خصوصية بالفعل والكلام بعد محل تامل قوله والنفي والاثبات اما يتوجهان
الى الصفات التي هي مدلولات الافعال لا الى الذوات وقد اشار الفاضل المحشي
الى تحقيق هذا الكلام بان المراد بالذوات ما استعمل بالمفهومية وبالصفات
مقابلها وهي النسب الحكمية وبسط فيه بعض البسط الى ان قال الافعال تتضمن نسبا
حكمية يصلح ان ترد عليها النفي والاثبات ولها انتساب الى الازمنة واحوال
اختصاص بعضها وضعا بخلاف المشتقات فان نسبها تقييدية لا يصلح لذلك
لكن فيه بحث لان توجه الاثبات والنفي الى النسب الصالحة لذلك اعايدل على مزيد اختصاصها
بالفعل بالنظر الى المشتقات لا بالنظر الى الجمل الاسمية المشتملة على تلك النسب تامل
قوله ادل على طلب الشكر اي طلب حصوله في الخارج لانه المراد دون حقيقة الاستعلام
لامتناعها في علام الغيوب قوله وبل انتم تشكرون لانها داخلة على الفعل تقديرا
لائق وسبق في اوايل احوال المسند ان بروز قوله تعالى لو تجلى كون خزائن رحمة
ربي في صورة الجمد الاسمية اعاد الاختصاص كما يفيد الجملة الاسمية جعله فلم لا
يكون بروز فهل انتم تشكرون في تلك الصورة وان لم تكن اياها حقيقة مقيد الانوار
ما يستجد في بعض الثابت لانا نقول حقيقة الجملة الاسمية ما تحتمله اعني فهل
انتم تشكرون لافيد الثبوت بل التجدد لكون جزئه فعليه وكذا ما هو في صورتها
فظهر الفرق على انه لا شك ان ما هو بحسب الصورة والحقيقة ما ادل على الطلب مما هو
بحسب الصورة فقط وثبت ان فهل انتم تشكرون ادل على طلب الشكر منه فهل انتم
شاكرون

وغايته ما يمكن ان يقال مراده ان الوافي
وضعها للاستفهام عن غير الحاصل لغرض
التخييط للمضارع ص

ر
يتم

امتن ر

وهو المدعى بقي ههنا بحث آخر وهو ان هل انتم تشكرون بعيد الاستمرار المتجدد
بالبرودة في صورة المبتداء والخبر او لكونه اياها في الحقيقة على راي والاستمرار
المتجدد افيد بالمقام من الاستمرار الثبوتي للدلالة على طلب استمرار الشكر على سبيل
التجدد الا سوق على النفس المستدعي لزيادة الثواب كما مرت اليه اشارة في قوله
نعم الله يستهزئ بهم في وجه العدول الى ما تفيد الاستمرار الثبوتي ولك ان تقول
ما ذكر في النظم ادل على كمال عناية الله بعباده حيث رضي منهم عما هو دون عليهم
والله اعلم قوله كقولنا هل الحركة موجودة لا يخفى ان الوجود اذا كان محمولا كان النسبة
الرابط وجوده للموضوع عين الصفاف الموضوع به فههنا ايضا ملابسة الشيا الكن
ما كان المحمول والرابط شيا واحدا بالنظر الى الظرف عند قولنا الحركة موجودة بسيطا
بالنسبة الى قولنا الحركة دايمة قوله وجود شيء لشيء اراد بالشيء الاول غير الوجود
ليغاير المقابلة والا فلا مطابق البسط ايضا وجود شيء هو الوجود لشيء واعلم
ان المفهوم من تحقيق الفاضل المحشي ان لا يسئل بهل المركبة عن الاحوال التي تعرض
الماهية من حيث هي هي موجودة كانت في الخارج او معدومة ولعل ذلك بحسب وضع
اللغة قوله فان الخط وجود الدوام للحركة وفي بعض النسخ اولا وجود لها فقط
نسخة الاولى يكون بيانا للحال المثال المذكور في المتن ولا يخفى عليه قوله اولا دايمة
قوله طالبا ان يشرح هذا الاسم هكذا وقع العبارة في النسخ التي رايناها والاظهر
ان يقال طالبين ولعله اراد طالبا كل منهما او حمل ضمير الجمع على الواحد المعظم وهذا
وان كان شايعا في المتكلم الا انه ينبو عن المقام قوله اي حقيقتها التي هو بها هو
الحال المراد بالماهية ههنا هو الحقيقة اعني ما به الشيء هو هو باعتبار التحقق
لا المعنى المشهور الذي لم يعتبر فيه التحقق لتقدير حكم بتقدم مطابق البسيط عليه
قوله يعني ان معنى الترتيب الطبيعي ان يطلب اولا شرح الاسم ثم وجود المفهوم

في نفسه فيكتب فان المطلوب بالذات هو للاسم بحسب الاصطلاح عام ما هيه الاسم حتى
يقع في جوابه الحد التام ولا شبهة في ان طلب التصديق بالوجود غير متوقف على
تصوره بالوجه المذكور وعلى تقدير ان يراد به الاعم من المعنى الاصطلاحي لم يكن بد
من ان يكون المتصور به نوع خصوص مفهوم الاسم ويجوز ان يعلم ان لهذا اللفظ
مفهوما وقيل ان يتصور ذلك المفهوم بخصوصه ليتبين عن ذلك المفهوم أهو موجود
ام لا ثم بعد العلم بوجوده تتصور بخصوصه وبالجملة لابد من تصور المفهوم قبل
طلبه بحال الشائع للاسم على اي معنى حمل فلم يكف هذا التصور في طلب وجوده لما
ذكره من الاقتضاء بناء على ما هو الاولى لا ما نقول قد صرح الفاضل المحشي بان
بان هذا الترتيب قطعي واجب في نفس الامر لا باعتبار ان الاول واجب في نظر الواضع
البلغاء، فقد جعل متقابلا لما هو الاولى فتامل قوله لا ما هيه له ولا صفة كان اللائق
عطف نفي لسابقه قوله والمعدوم لا هوية له اي لا وجود فان الهوية كما تطلق
على الحقيقة الجزئية تطلق على الوجود الخارجي وفائدة الكلام ان المراد بها ههنا
ما به الشيء بالمعنى المتعارف اعني الموجود هو هو والمعدوم لا وجود له فلا هوية ايضا بالمعنى
المراد ههنا قوله صار تلك الحدود بعينها حدودا لكتب اللغات والحقيقة اما اذا تصور
الواضع حقيقة الشيء وعين الاسم بازائه فاحفظ واما اذا تصور بعض عوارضها واعتبار
ووضع الاسم بازائه فالتعريف انما يكون حدا اسميا بالنظر الى ذلك الشيء وهو سمي قبل
العلم بالوجود ورسما حقيقيا بعده فلا حاجة ههنا الى التقييد كما زعم الفاضل المحشي
هذا اذا اريد بالحد والرسم المعنى المصطلح بين ارباب المعقول واما اذا اريد بالحد المعنى
مطلقا فالامر اظهر قوله وعلى الفارض المتخصص لدى العلم لم يقل لدى العقل ليتناول
الباري عز اسمه نحو من ربك واعلم ان السائل بمن وغيره مما يطلب به التصور سوى
الماهية لما لم يتصور خصوصية زيد او عمرو تقتضي هذا السؤال كان مطلوبه اجمالا

يسأل

مقابلا للاولى

تلك الاعتبارات فبعد العلم
بالوجود يكون حدا حقيقيا
بالنظر اليها بلا اشتباه
واما بالنظر الى نفس ما

بمن

ونحوه

تصور الخصوصية وكان التصديق بثبوت شيء لذلك المخصوص حتى تابعا له ولذا
حكموا بان هذا الكلام لطلب التصور مع ان مطمح النظر فيه طلب ثبوت شيء لشيء
فتامل وتسعى وهذا خلاصة ما حققه الفاضل المحشي وارقبه بالتامل وبهذا اندفع اعتراض
بعض الفضلاء بان اللازم منه كما عرفت ان من وما اذا يكون لطلب التصور ولا يلزم ان
لا يكون لطلب التصديق فلا يستقيم حكمهم بانها مختصة بطلب التصور قوله اي اي جنس
الاشياء عندك لو قيل في العبارة بانه لو صح ذلك لكان مطلب ما عين مطلب اي وحق
ان السؤال جوابا في السؤال عن الفصل وهو ظاهر البطلان وقد يجاب بان السؤال باي
اي جنس الاشياء عندك لانه للسؤال عما عين جنس الحاصل عند المخاطب فان السائل اذا طلب
ما جنس ما عرفه المخاطب كان طالبا بالضرورة لتميز هذا الجنس من بين الاجناس فلذا صح
ذكر الجنس يعني اللازم ليتبين الاول يعني الملزوم فلا يلزم المحذور قوله فقد سووا اما
من الافراد او التوزيع على الروايتين ومعناه الجاعلون انفسهم فردا ممتازا عن
غيرهم بكثرة العطاء والاستعمال مذكر الله تعالى والجاعلون الله تعالى فردا في الذكر
بان لا يذكر معه غيره واعلم ان لم يقولوا في السؤال عن المؤدون على ما هو الظاهر مراده
السؤال عن صفة المؤدين وهي ليست من دعوى المعلوم قال بعض الفضلاء وجواب ع
قول الذاكرون على سبيل الاسلوب الحكيم دعوى سوى الكل بدا لان من الافراد ظاهر يعني
السكوت عن اوصاف المؤدين قوله وفيه نظر اذ لا يلائم خلاصة النظر منع ورود منع
ان السؤال عن الجنس وقد يستدل فيها لذلك ببيت الكتاب قوله انوا ناري فقلت
منون انتم فقالوا الجن فقلت عموا ظلاما فان الجواب قد يدل على ان السؤال عن الجن وفيه
بحث اذ الشاعر ظنهم انا سمي فسالهم عن شخصهم فردوا عليه بانا من الجن لا من الانس
الذين ظننتا منهم قوله فساده نظهر من جواب موسى ع لقوله ع فيه بحث لاحتمال
ان يكون جواب موسى ع ليبان انه لا مجانسة له مع غيره لانه خالق كل شيء وهو ليه

ورودهم

الطان ح

ظننتا

فقط واما الحكم بان البهمة في مثل ان
في الدار ام عمرو و لطلب التصور

فليس كمثله شئ وبالجملة لا يجوز ان يكون من باب الاسلوب الحكيم كانه قال دع السوال
عن الجنس فانه معلوم بطلانه لان ذاته تقدس لا يدخل تحت جنس بل اللائق بجنابه ان يسال
عن صفاته الكاملة عما تميز احد المتماثلين هو على صيغة التثنية اخذا بالاقل والاقعد بالسوال
عما تميز احد المتماثلات وقوله بعضها زيادة تاكيد والا فالامر المتماثل
فيه ليس الا كذلك قوله كقولنا ايهم يفضل كذا ان قلت لو قال اى مولاء يفضل كذا لكان
اظهر لان المضاف اليه يعاد كرمز المثال ضمير الاسم اشارة قلت لم يقل اذا اضيف
الى اسم الاشارة بل قال الى ما اشير اليه وهذه الاضافة معنوية كما لا يخفى وبعاد كر لان
هم عبارة عن الاشخاص الا ان يقال التي من شانها ان يشار اليها اشارة حسية تامل قوله
فجوابه اسم معظم للاشارة الحسية الطاهرة الجواب بالتعريف بلام العهد وما في حكم الموصول
ايضا وتعميم الاشارة الحسية بعيد قوله فاذا اضيف الى كلي فجوابه كلي رد عليه بانه معلوم
بقولنا اى رجل صديق فجوابه هذا او يزيد فالحق ان ما اضيف اليه اى يكون كليا دالما
لعقد الاستراك في اسم عام للمتماثلين فصاعدا واما الجواب فقد يكون جزئيا اذا
اريد بالعهد التعيني الشخصي وقد يكون كليا اذا لم يقصد ذلك قوله والغرض من ذلك السوال
التوزيع لا حقيقة استفهام الرسول عليه السلام عنهم عن كمية المجوزات لان المقام ياباه فلو
ذكر متاللا كانت كم فيه على اصلها كحولكم مرة ها مالك وكم رجلا رايت لكان اولى واتم امثال
ما اراد المجاز لان فرع الحقيقة فالمتبع الموضوع له ملحوظا معها ايضا كما مر في الخبرية الفرق بين
كم الاستفهامية وكم الخبرية ان الاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم معلوم عند المخاطب
في ظن المتكلم وكم الخبرية لعدد مبهم عند المخاطب عالم به المتكلم واما المعدود فمجهول
في كليهما فلذا اضيف الى المميز المبين للمعدود ولا يحذف الا لدليل وان اللام مع الخبرية
تحمل الصدق والكذب بخلافه مع الاستفهامية وان المتكلم مع الخبرية لا يستدعي علم مخاطبه
بجوابه لانه مخبر والمتكلم بالاستفهامية يستدعيه لانه مستخبر وغير ذلك مما هو مذكور في متنى

في معنى التعجيب وغيره قوله واقول سل بني اسرائيل كم اتيناهم من آية بينة رد على ذلك
البعض الفاضل الرضي وقوله بينة اما مرفوع على الخبرية مبتداه ما قبله من النظم بتاويل
هذه الآية اما مجرور على انه من تتمة الآية واقول بمعنى اقرا وكان الآية لوضوحها في هذا
المعنى مجرد قرأتها كافية وعد يجاب عن هذا الرد بعد تسليم ان الرضي لم يذكر لكم في الآية
استفهامية كما صرح الزمخشري ان مراده العثور على جزئه اذا لم يفصل بفعل متعد
ويدل عليه سياق كلامه حيث قال اولا اذا كان الفصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد
وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك المتعدي كقوله تعالى كم تركوا من جنات
وكم اهلكنا من قرية وحال كم الاستفهامية المجرور ومميزها مع الفصل كحال كم الخبرية في جميع
ما ذكرنا فقد ادرج في هذا التعميم وجوب اتيان من اذا فصل بينهما بفعل متعد ثم
قال ويدخل من في مميز اما في الخبرية فنحو كم من ملك في السموات وكم من قرية ولما مميز
كم الاستفهامية فلم اعثر له وانت خبير بان عبارة ذلك الفاضل اعني قوله وحال كم الاستفهامية
المجرور ومميزها مع الفصل لا يلائم ما ذكره من الادراج تامل وقيل وحال كم الاستفهامية ومميزها
على ما تقدم هذا التعجيب لكان الادراج اوفق والحق انه قوله وحال كم الاستفهامية المجرور
ومميزها مع الفصل يؤيد الجواب بان مراده عدم العثور على جزئه بمن اذا لم يفصل فتامل
قوله وبايان عن الزمان المستقبل قيل اصل ايان اي اوان فحذف احد الياءين من
اي والهمزة من اوان فصارا يان فعلت الواو ياء وادغمت الياء في الياء فصار ايان
وردبان كسر الهمزة فيه لغة مستعملة وهو يابى ان يكون اصل ذلك لانه تثقيل في مقام
التخفيف اللهم الا ان يقال الكسر عوض عن الياء المحذوفة والحق ان كون الاسم غير متمكن
يابى التصرف المذكور قوله سئل ايان يوم القيمة المضاف محذوف اى وقوع يوم القيمة
فلا يلزم وقوع ظرف الزمان خبرا عن غير الحدث قوله بعد ان يكون المعنى موضع الحرث
او المقبل دون الدبر وفي الآية رد على اليهود حيث كانوا يقولون ان من جامع امراته

متصرف

اصح

من دبر في من قبلها كان الاولى الاول قوله وبعضها مختص بطلب التصور كما الاسماء والاستفهام
قال قلت قد صرح ابن هشام بان ام منزلة الاستفهام وصرح بعض النحاة بان ام المنقطعة
لطلب التصديق فقط وكلام الشيخ يشعر باختصاصها لطلب التصور فما وجه ذلك قلت مراد
الشيخ تفصيل الكلمات المذكورة ههنا ولهذا قال فظهر ان كلمات الاستفهام اي اي ظهر مما
ذكرته اول الباب الى ههنا وان لم يذكر ههنا فحالها مسكوت عنها على ان كون ام من
كلمات الاستفهام محل نظر اما المتصلة فلان ما بعدها معطوف على مدخول الهمزة فيلزم
مشاركتها قبلها في كونه مستفهما عنه بعينه العطف كما في اريد قائم ام عمرو واما المنقطعة
فلانهم ان الاستفهام جزء معناها ولا احد هيئتها بل المفيد له الهمزة المقدرة قوله
ولهذا يحوز ان يقع بعدها سائر كلمات الاستفهام سوى الهمزة اي لعراقة الهمزة
في الاستفهام لم يجز وقوعها بعدها لاقتضاء كمال التقدير كما صرح به في معنى اللبيب
ولهذا اذا وقعت في الجمل المعطوفة بالواو او ثم قدرت ايضا على العاطف كما مر تحقيقه
قوله ام كيف يمنع ما يعطى به العلوق به اخره وقد زعم ان الف اذا ما ضمت الى الذي
هذا البيت ينشد لمن يعير بالجبن فلا يفعل لا يظن قلبه على ضده وقد انشده الكسائي
في مجلس الرشيد بحضرة الاصمعي فرفع زعم فرد عليه الاصمعي فقال انه بالنصب فقال
الكسائي اسكت انت وهذا الحزر الرفع والنصب والجر فسكت ووجه ان الرفع
على الابدال من ما والنصب بتعطى والخفض على الابدال من الهاء وصوب ابن الشجري
انكار الاصمعي قال لان فيه تعاز زعم للذي يظن انها هو عطفها اياه لا عطيه لها غيره فاذا رفع
لم يسق لها عطية في البيت لان في رفعه افلا يعطى من معمول لعطا او لعديوا وفيما ذكره
ابن الشجري نظر لجواز ان يقع مرطرف الكسائي الباء التي به زائدة في المفعول والعديوما
يعطيه العلوق او تضمين يعطى معنى يكون العطية على الايمان كما في صورة النصب او يقدر
يعطى منزلة اللازم كما في يسمع في عراخيها نصبي قوله وام هنا عني بل وليست منفصلة
قبلها (سبطاه)

ولا سقطه كما صرح به في حاشية الكشاف قوله فلا وجه لوقوع ما الاستفهامية بعدها قد
يجاب بان التاء زائدة تاكيد للا والى اشار اليه ابن هشام في المغني قوله مالم يجر احد حوله
قد تصدى الفاضل المحشي لذكر ما ينتفع به وجه الجواز في الكل لكن فيه بحث لانه لم يرد على
ان بين اللزوم بين المعنى الحقيقي والمجازي ولا يخفى على العارف بقانون المجاز انه لا يكفي
في تعيين العلاقة لان مطلق اللزوم معتبر في جميع انواعه فالحق ان العلاقة في البعض
علاقة السببية فهي الاستطاعة مثلا استعمل ما وضع السبب لوسايط وفي التنبيه على
الضلال بالعكس كل ذلك بالتامل الصادق فيما ذكره ذلك الفاضل في تحقق اللزوم
واما ما ذكره في صورة التعجب حيث قال الاستفهام عن سبب عدم رويه الهدهد
يستلزم الجهل به والجهل به ليس بسبب عن التعجب بل العكس فليس استعمالا لما وضع
للاول السبب ولا عكسه بل مركب من الامرين على ان الاظهر في باب اللزوم ههنا ان
يقال لما كان عدم رويه الهدهد امرا غريبا وكان الاستفهام عن سببه يستلزم التعجب لزم
التعجب لكن هذا ايضا لا يفيد حصول حيثية العلاقة قوله الام وفيم ينعقد ان كلا
لعلم في قوله الام معقدة من ما الاستفهامية فانه يحب حذف الفها اذا جرت
وابقاء الفتحة دليلا عليها وقد ابن الاستفهام والجرور بها تبعا للصحة الالف في الحذف
وليكن اليم وذلك مخصوص بالشعر وقد صرح صاحب الكشاف في سورة الاعراف
حيث تكلم على قوله تعالى فيما اغويتني لاقعدن لهم صراطك المستقيم ان اثبات
الالف اداء فلا على خلاف الجر بلا ليل شاذ وورد بذلك حمل ما في الآية المذكورة
على الاستفهامية كما يقتضيه مساق كلامه وهذا هو القول الحق اذ لا يجوز حمل
القراءة المتواترة على الوجه الشاذ النادر بلا ضرورة لكنه صرح في سورة يس
حيث تكلم على قوله تعالى عما عفرلي ان يكون استفهامية وقال الا ان تولك ثم عفرلي
بحذف الالف الجواد وان كان اثباتها جايزا فالمعارض بين كلاميه ظاهر مكشوف

لزوم بين ح

للسبب في

المناسب للتعجب من السبب وجه خفاء للا
الاستفهام عن السبب مستلزم للجهل
المعلم بوقوعه والجهل بالسبب يستلزم
الغريب مع الجهل بالسبب

والوجه ما فی سوره الاعراف والله اعلم قوله والتعجب بالی لا اری الهد هدا حمل علی التعجب
وقد یقدر ان الحمل علی المجاز فیما یعذر فیه الحمل علی الحقیقه بناء علی انه لا معنی
لاستفهام العاقل عن حال نفسه قوله وهو الذی قصده الملک بدل علیه ولکن لفظ
به اذ لو حمل علی المعنی الاول لیق بالملاء المقدر قوله واجیب عنه بانه بدل علیه ما ذکر
ورده بعض شراح الایضاح بانه لا دلاله لیبنی ما ذکر علی علمهم قطعا ویقینا کیف
وقوله نعم حکایه علمهم من فعل هذا بالهتنا صریح فی السوال عن الکاسر حتی قیل لهم سمعنا
فتی یذکرهم والسوال عن الکاسر دلیل عدم العلم وانت خبیر بان کون قولهم من فعل
هذا سوالا عن الکاسر لا یفید عدم علمهم عدم قولهم انت فعلت لم لان هذا
القول بعد ما قال بعضهم سمعنا فتی یذکرهم یقوله ابراهیم وانظ لحق العلم بعدما
سمعوا هذا مع ما صدر منه من الحلف علی ان اصل التغییر ذکروا فی قوله بعد فاقبلوا
الیه یزفون ای یسرعون ان بعضهم قد شاهدوا انه یکسر الاصنام فاسرعوا الیه یعنفون
کما ذکره الی قوله والانکار بالجر عطف علی التقدیر وقوله کذلک حال من الانکار
ای حال کون الانکار مثل التقدیر فی حدیث الایلاء قوله واما غیرها وان صح مجیئها
الطان فالجواب اما محذوف مع الجواب وانما جاز مع ان فی السعه والتقدیر
واما غیرها فلیس کالهمزه لانه وان صح وقد سبق فی اوایل الکتاب بیان شیوع مثل
هذا الترکیب وفی بعض النسخ واما غیرها وان صح مجیئها للانکار فلا یخفی فیه هذا
التفصیل ولا الاشکال قوله ومنه ای یدری ما العرار من الندمصراع بیت صدره
ویقضبوا الی رند الحمی وعراره وصله خلیلی ان الحب ما یعرفانه فلا تنکرا ان الحنین
من الوجد احق وللاقضاء بالغور حنة اذا کرت او طانها بدبا بجد لحمل ان
یکون ما فی ما یعرفانه ما فیه ویحتمل ان یکون موصوله والاقضاء جمع قضو وهو
المهزول والغور موضع بالیمامه وهو فی الاصل المطمئن من الارض والنجد المرتفع

منها والرند الوراء المهملة شجر طیب الرایحه وتقبضوا ای تمیل قوله وفی قوله القتلی
والمشرفی مضاجعی المصراع بیت لامرء القیس آخره ومسنونه زرق کانیاب صدر
اغوال المشرفی سیف قال ابو عبیده نسب الی مشارف وهی قری من ارض العرب
یدوامنه الریف یقال سیف مشرفی وللاول سیف مشارفی لان الجمع لا ینسب الیه
اذا کان علما علی الوزن کذا فی الصحاح وقیل المشرفی منسوب الی المشرف وهو موقین کان
یعمل السیوف کذا فی مزام السقط المسنونه المحدده یقال سن السیف اذا حدده
وصفها بالزرقه لدلالتها علی صفائها وکونها جلیه قوله فالمنکر مواخذ الالهه ایاه
الی الفرق بینه وبین قولهم انعم اغیر الله اتخذ ولیا واشار الی دفع اعتراض یتوهم وهو
ان المنکر اتخاذ الاصنام لا مطلق الاتخاذ فکیف یصح ان یقع اصنما تتخذ الهه علی نمط
قولهم انعم اغیر الله اتخذ ولیا ویتوضح الدفع ان المنکر فی الایه الاولی احد المفعولین حتی
لو اسقط ذلک المنکر صح ان یقام مقامه ما هو غیر المنکور وحق کلب تقدیم ذلک المفعول و
المنکر والایه الثانیه کلا المفعولین حتی لو لم یمکن مثل الاسقاط السابق هلا کان یتقدم
احدهما علی الفعل ولهذا لم یقل اصنما اتخذ الهه ولا الهه یتخذ اصنما تامل قوله
کانه یعتقد قدرته علی ذلک مبنی علی ان قوله ان کنتم تکرهون وان کنت تشیع
لانکار القدره علی الاکراه والاسماع علی معنی ان کنت تقدر علی اکراه الناس ان کنت
تقدر علی اسماع الصم لانکار نفس الاکراه والاسماع کما هو المتبادر من ظاهر الایه والا
فلا تعریض لجعل شفقه کاعتقاد القدره قوله مراده ان نکته حکم الانکار لم تعلق
التعویض مع ان الظاهر ان النفی داخل علی الکلام یفید التعویض علی ما سبق کعدمه فی کنت
لو صحت جوز حمل قوله لعله لو تعلمون فی کثیر من الامر علی استمرار الامتناع مع ان الظاهر
امتناع الاستمرار قوله وکانه بنی هذا علی مذهب القوم واعتذر ایضا بانه اراد ان فی
الایه ما یدل علی ان غیر سوی ما یتقدم وبان قوله فی النص الثالث فی باب تعدیم المسند واما

نحو زيد عرف ورجل عرف فلان قبل هو عرف في اقتضاء الاعتبارين على السواء بل
قد المعرف جيء على وجه يقوي الحكم وحق المنكر جيء على وجه التخصيص يشير الى ان زيد عرف
محتمل اعتبار التخصيص مرجوحا كما اشير اليه فيما سبق قوله فعلم ان التعديل فيه ايما
الحال شرط المعلم فيما سبق الالف المقرونة بالهمزة ليس كما ينبغي قوله بل الذكر من قوم
ام الانثيين الهمزة للانكار والمراد بالذكرين الذكر من الضأن والذكر من المعز
بالانثيين الانثيان منهما وكانوا يحرمون كل الانعام تارة وانا ثها اخرى واولادها
تارة كيف ما كانت ذكورا او اناثا او مختلطة وكانوا يقولون قد حرمها الله
فانكر ذلك عليهم والمعنى لو وجد التحريم لكان التحريم اما هذا او اما ذاك ولا حرمة في شئ
منهما فلا حرمة اصلا قوله ما كان ينبغي ان يكون ولكن الامر الذي كان لعطف كان الصيغة
الماضي تشعر بان هذا معنى الانكار التوبيخي في الماضي ولا شك ان قوله او لا ينبغي ان
يكون معنى الانكار التوبيخي في المستقبل لا يدل عليه قوله ودلك في المستقبل فيبقى معنى
الانكار التوبيخي في الحال مسكوتا عنه فحالا على المقايسة على الماضي ويمكن ان يقال المراد
بقوله كان ان كان في الحال او في الماضي قوله اعوق البدر يوضع لي مهادا ومعراجا بيت
لابي العلاء المعري عامه ام الجوزاء تحت يدي وساد الاستفهام للتقرير ولم يستعمله
قترا ولا ادعاء وافتخارا ان قد الله فوق البدر ثم اغرب عن ذلك وتنزل الى جعل
الجوزاء عند سادة لان الجوزاء في زعمهم في الفلك الثامن والبدر في الفلك الاول
قوله وقوله ان وعلى بدة الفرعام البيت لابي العلاء من قصيدة مطلعها
يدخر
يريد مكة والجوزاء دون مرامك هذه عدة ويعيب البدر عند عامة اي اليوم تعول بطلبك
العدو بالمفاداة والمعاداة والحال ان الجوزاء قبل مرامه لا يصل الملك الا بعد
اليه لانك قد جربته مرارا ومن المعلوم انه لا يصل اليه فكيف يطلبك ويعيبه ايك كعيبة البدر عند عامة قوله والافكل معلمة فيه اي لو لم يكن المراد

الموبخ بل كان الاستفهام على حقيقته لم يصح لانه سؤال عن خصوص هيئة الوبال بقرينة على
عاد ولا وبال فيه بل كل معلم فيه منه قوله من فرعون يتيح اليم فرفع فرعون على انه
مبتدا، ومن الاسهاب جزء لوبا لعكس على اختلاف الترتيبين وليس المراد حصر الاستفهام
قوله من فرعون اي هل تعرفون من هو في فرط عتوه وشدة شكيمته فاظنكم بعذاب
يكون المعذب به مثله قوله اني لهم الذكرى وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه اول
الآية فارتقب يوم تاتي السماء بدخان مبين يغشى الناس هذا عذاب اليم ربنا اكشف
عنا العذاب انا مومنون اني لهم الذكرى الآخر روى ان حذيفة قال يا رسول الله ما الدخان
قال الدخان الذي يملا بين المشرق والمغرب يمكث اربعين يوما وليلة اما المومن
فيصيبه كهيئة الزكام واما الكافر فهو كالسكران يخرج من منخريه واذنه ودبره وعن
الآية والله اعلم كيف يذكرون ويتعظون ويوفون بما وعدوه من الايمان عند
كشف العذاب عنهم وقد جاءهم ما هو اعظم وادخل في وجوب الاذكار من كشف
الدخان وما ظهر على رسول الله صلى الله عليه وآله من الآيات البينات والكتاب المعجز
وغيره فلم يذكروا واعرضوا عنه قوله ولا يخص المتولدات فيما ذكره المصنف
فيتولد اظهار معاندة المخاطب كقوله بئسما تامرني به ان لا اسجد اذا امرتك واظهار
تفخيم الشان كقوله تفرعم تتبالون وغيره قوله على جهة الاستعلاء واما قوله تعالى
حكاية عن فرعون ماذا تامرون فمجاز عن ما تشيرون وقد يقال انه اختضع فنزل
نفسه منزلة الادنى قيل يلزمه ان يراد بالتعذيب فيما آخر وهو طلب الفعل على جهة الاستعلاء
بالاستثناء فانه ليس امرا عندهم فلو عرفا للامر بانه طلب فعل هو مدلول جوهر الصيغة
التي وقع الطلب بها لم يرد شئ قوله وفيه نظر لانه يخرج منه نحو اكفف عن القتل
الطلب الذي عنى بالتوقع ان المراد غير كف عن الفعل الذي اشتقت هذه صيغة الاقتضاء

اكفف

ورد عليه نحو اكفف عن الكف اللهم الا ان يراد عن كف عن المنع صفح حيث انه لم يتعلق
اوليق لبيل التوال على الكف عن الكف بل المجموع كما مر نظيره قوله رويد بكرا دوك
الدال للتنبيه والكاف حرف خطاب وبكرا مفعول رويد وهو مصغر مامور به لانه تصغير الترخيم
من ارود وارد وهو مصدر اراد ومعنى رويد عمرا اردد عمرا اى امهله ورويد قد يكون
صفة كسار وسير اورويدا وقد يكون حالا كسار القوم رويدا وقد يكون مصدرا
كزيد عمرا وبالاضافة كقوله عز وجل فضرب الرقاب واذا اتصل به الكاف كرويدك
عمرا فهو اسم فعل بمعنى امهله لا غير قوله وتختص الخ على غير المخاطب هذا الاختصاص بحسب
غالب الاستعمال وقد يستعمل نادرا فى امر المخاطب كما ذكر فى كتب الصرف قوله وفيه نظر
لانا لم ان الامر بعبارته المصرح فى الايضاح هكذا وفيه نظر لا يخفى على المتامل وما ذكره السيد
هنا اجود مما قيل فيه وجه النظر وما قيل فيه ان الاضافة لا تدل على كون اللفظ بعنى
فى الطلب المذكور لانا نقول ما دل ملابسة ويجوز ان يكون الاضافة الى الامر لشهرته بالصيغة
فيه مع كونها صفة فى غيره ايضا قوله بدليل انهم يستعملون ذلك فى مقابلة الماضى
هو الاضافة والمضارع فذيك الاصل والتابع فى مثل هذه الاضافة الى المدلول الحقيقى كالفاعل والمفعول
وحروف الشرط وحروف النداء واسماء الاصوات وافعال المقاربة وكذلك لان
الوضع احق النسب التى بين اللفظ والمعنى ولهذا قال العاضد الرضى تسميتها واما و
نظائرها كحروف التنبيه اولى من تسميتها كحروف الاستفتاح لاقتضائها صدر الكلام
وما ذكره الخ من الاحتمال بعيد ضعيف اذ المتبادر من لفظ الامر هناك هو المعنى اللغوى
الذى هو الحقيقة الاصلية وهذا القدر كاف فى الامداد على ان كون اضافة اللام
بيانية مستبعد جدا قوله وقد يستعمل لغيره كالاباحة الخ بعدم عد المصنف الندب من الاغراض

قال ص

يشعر بان الطلب على جهة الاستعلاء للندب عنده وان الاظهر عنده كون الصيغة
موضوعة للقدر المشترك بين الوجوب والندب وان كان مخالفا لرأى الجمهور حيث

كونها موضوعة للوجوب فقط عندهم فلا يرد اعتراض الفاضل المحشى على انه حيث اعتبر
القدر المشترك بين الوجوب والندب الطلب على سبيل الاستعلاء لا مطلق الطلب
ودلالة كلام المفتاح على ان السكاكى من علماء المعقول لا الاصول
وكلام انه مسوق لبيان اقوالهم قوله لانه ابلغ مع تخويف مثل الاظهر ان يقال
تخويف مع ابلغ قوله نحو فاتوا بسورة من مثله صدر الآية وان كنتم فى ريب مما نزلنا
على عبدنا فاتوا بسورة من مثله المراد من الامر التعجيز لا طلب الاتيان بسورة من مثله لكونه
محالا وقوله من مثله متعلق بقوله فاتوا والضمير المجرور لعبدنا لا للموصول فى ما نزلنا لانه
يفضى الى ثبوت مثل هذا القرآن فى البلاغة وعلو الطبقة بشهادة الذوق اذ التعجيز
انما يكون عن الاتى به فكان مثل هذا القرآن ثابت لكنهم عجزوا والجواب ان يا توا منه بسورة
اوصف بسورة والضمير لعبدنا او للموصول ولا يلزم المحذور السابق على هذا التقدير
لان المعجوز عنه هو السورة الموصوفة ما عتبار اتصافها بالوصف واما التعجيز باعتبار
اتصافها الاتى منه فاحتمال عقلى لا يسبق الى الفهم ولا ساغ له فى استعمال البلغاء
فلا اعتداد به قوله خاسئين فى الصحاح خسأت الكلب خسأ طردته وخسأ الكلب
هو تعدى ولا يتعدى قوله والنهى نحو قولك امرار التيس عد النهى من القسم الاول هو
الطلب مع ان من اقسام الطلب كما مر بناء على ان الطلب المبنى فى القسم الاول هو الطلب
من العالى طلب يدرك اليه انه قال فليس الغرض طلب الانكفاف لانه لا يقدر على ذلك
وقال التعجيز والاهانة ليس الغرض ان يطلب منهم كونهم قردة او حجارة لعدم قدرتهم
على ذلك فلا حاجة الى ما ذكر الفاضل المحشى فى الجواب من اعتبار امكان المطلوب قوله
من تباريح الجوى ولواعج الاشتياق تباريح الشوق توهجه والجوى الحرقة والحزن
الوجد من عشق وحزن واللواعج جمع لاعجة يقال لعجه الغرب اى اثره واحرق جلده
والمراد هنا لواعج لحرقة الفؤاد من الحب قوله صفة الفور المراد من الفور وجوب تعجيل

المعتبر فيه اسقاط الطلب مع انه من حق

عنهم

تعجيل المامور به في اول اوقات الامكان ومن التراخي في جواز تاخيره لا الى وجوب حتى لو اتى به فيه لا يعتد به اولا قابل به فالقابل باعتبار القيدين جميعا قوله والمنكر ان الفرق بين الامر والنهي في ذلك ان الامر يدل على طلب الماهية مطلقا كما هو مذهب الجمهور و ماهية الفعل تتحقق بمرة واحدة والمتعلق بالنهي انتفاء ماهية الفعل والمطلوب من ذلك انتفاؤه في جميع الاوقات قوله وان كان راجعا الى انفصال الواقع فالاستمرار المراد من الاستمرار هو طلبه الملحوظ على الفعل او الترك ما دامت قدرته موجودة وانفصال الواقع اعم منه فلا يكون فحوى الكلام اياهما افاد الاستمرار فالاستمرار حتى يكون تكرارا كما ظن الكابتي في شرحه قوله كف النفس عن الفعل اعاد ضميرا الى ما لان عدم الفعل مستمر من الازل فلا يكون مقدورا للمكلف فكيف يتصور طلبه منه اجاب الفرقة الثانية بان هذا العدم المستمر وان لم يكن مقدورا باعتبار ازليته لكنه مقدور باعتبار انتهائه على ما كان بان لا يشتغل بالفعل وباعتبار ازالته عما كان عليه بان يشتغل ويدل على استمراره قوله اللهم لا تشمت بي اعدائي الشماتة الفرح ببلية العدو ومنه شمت به بالكسر يشمت شماتة وبات فلان بليلة السوأى اي بليلة تشمت السوأى قوله لطلب الدوام والثبات لعله اراد بالدوام ابقاء الفعل اصادر مره وبالاستمرار صدوق فعل مره بعد اخرى فبينهما فرق ولهذا لم ينظم ابو الاستعمال في قاعدة الاستمرار التتابعة ثم ان عمل الامر في الآية على طلب الثبات انما تحتاج اليه اذا اريد بالصراط المستقيم ملة الاسلام واما اذا اريد به طريق الحق على ما هو الظاهر الكثير يفيد كمال النفس بسبب قوتيها فالطلب على صفته قوله والطلب لا سبب عن سبب حاصل الخ لست هذه السببية بسبب ملاحظ الطلب بل بسبب خصوصيات الطلب المتعلق بامور مخصوصة فيفهم منه سببية ذلك الامر المخصوص وبهذا التوجيه يندفع اعتراض الفاضل الحسني فليتامل قوله لان العلة الغائية الخ لان العلة

ما عبارة عن السبب الى حل فلا يلزم ان يكون لوجود معلوله لان السبب الحامل نوعان احدهما غايي يقصد حصولها كوضربت تاديبا وثانيهما سببي لوجود ما هو شيء كوقعدت عن الحرب جبنا قوله مفهوما من ذكر الطلب لا يخفى ان المفهوم من ذكر الطلب وجود السبب الحامل واما كونه مسببا عن ذلك الطلب في الخارج فليس مفهوما منه نعم يمكن ان يقصد ما حينئذ وهي اسم قوله لان العلة الغائية الخ لكن هذه المقدمة مشهورة مقررة فكما ذكر الطلب فهم ذلك والمراد بالسبب في قوله ودل عليه ذكر السبب هو الاشياء والمجموعة وضمير يصلي راجع الى السبب وضمير عليه الى الطلب قوله واما قوله تعالى قل لعبادي الذين الآية جواب سوال مقدر وهو ان اقامة الصلوة لا يكون مسببة عن القول اذ كثيرا ما لا يكون متخلفا عنه فالمذكور بعد الامر اعني ليقيموا الصلوة يصلح جزاء له فكيف الجزم وذهب الفراء في الآية الى ان الجزم باضمار اللام الجازمة والتقدير قل للذين امنوا ليقيموا الصلوة ورد بان اضمار اللام الجازمة كاضمار الجار في الاسماء وهو ضعيف لا يحمل عليه نظم القرآن وان وقع في الاشعار قوله يحك مجد تقد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا وقد يجاب ايضا بان الجزم على تشبيه الجواب بالجواب كما قيل في قوله تعالى لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون بالنصب قوله عرض النزول وقيل عرض محبة النزول كما يدل عليه كلام السكاكي حيث قال اذا قلت لمن تراه لم يزل الا تنزل فتصيب خيرا امتنع ان يكون المطلوب الا النزول الصدقي بحال نزوله صاحبك لكونه حاصلا وتوجه بعضهم قرينة الحال الى كون الا تنزل مع محبتنا اياه قوله كحب ان يكون من جنسها الطلاق الجنسية تعم الجملة في النفي والاثبات في خصوصية الفعل وان خلاف الكمال اعم من وجوب الاول فصدر صاحب الكشاف في قوله تعالى والفواحش لا تصبن الذين ظلموا منكم خاصة على تقدير كون لا تصبن جواب الامر ان اصابتكم لا تصيب الظالمين خاصة مخالف لمذهب القوم لان التقدير عندهم الجواب ان تتقوا لا تصب الظالم خاصة وليس بمستقيم قوله ولا يخفى

الا بالواو والحاليه نقضه بعض اصحاب الحواشي بقوله اي نعم اعاولت ارشادي لعقل
مرشدي بها ام اشتهت تاديبي فقد يرى مودبي وجوابه ان مراده الى عدم حسن مثل
قولنا اتقرب زيدا نهواخوك على ان يكون الفاء تعليلا للنفي الضمني والتقدير
هو الذوق السليم كما اشار اليه الشريف في شرح المفتاح ولا نقض لذلك لجواز
ان يكون الفاء فيه تعليلا للتقدير اي لا حاجة لي الى ارشادك لان عقلي مرشدي كما ذكروا
مثله في قوله تعالى زين له سوء عمله فرآه حسنا فان الله يضل من يشاء حيث قالوا
التقدير لا احد وهي للتحضيض وقوله فان الله يضل من يشاء تعليل لهذا المقدر هذا وقد علل
الشريف في شرح المفتاح عدم جواز كون الفاء في قوله تعالى اتخذوا من دونه
اولياء فالله هو الولي تعليلا للنفي الضمني بان قوله فالله هو الولي يعني الحصر فلا يصح
ان يعلل به ما هو ماض وفيه بحث اذ يكفي في صحة التعليل استمراره الدوام من الحد الذي
التي هي صفة مشبهة معمولة المقام لقوله الماضي على ان العدة قاضية بان مصيبت الانام
بفتح التاء وكسر الباء وفتح الصاد المشددة وبالتاء المثناة من فوق بعد الصاد
ابن الحباز ثم عن شيخه انه للتوسط واعانا الذي للتقريب يأتي وبهذا افرق لاجماع النحاة وهل يعتبر اجماعهم في
الامور اللغوية تردد فيه بعض العلماء قوله اسكان نعمان الاراك البيت نعمان الاراك
بفتح النون وادٍ في طريق الطائف كسحاب الى عرفات والاراك جمع اراكة وهي شجرة طيبة الرائحة
يتخذ منها السواك والربع المنزل قوله واما يقال العول الاول قول ابن الحاجب
والثاني قول الزمخشري والاول اقرب لاستعمالها في التقريب والبعيد على السواء وقد
المجاز في احدهما خلاف الاصل فان قلت لم يذكر الشيخ ما هو موضوع لنداء المتوسط
وكذا اكثر النحاة وكانه لم يوضع له حرف من حروف النداء مع انه معنى طارئ الحاجة الى
التعبير عنه قلت بعد تسليم ان ليس المراد بالبعيد خلاف التقريب المعنى الطارئ فقد يستغنى
عن الوضع له خاصة بالمجاز ونحوه كخصوص الروائح والطعوم التي اكتفي في التعبير عنها بالاضافة

كذا له

كذا بخط المصنف قوله اما لاستقصار الداعي لنفسه واستبعاده عن مرتبة المدعو كيا الله
هذا كلام الكشاف وفيه بحث لان الداعي ربما يقول في دعائه ما عربنا عن بعد
وربما قال ما يشعر بهوانه بالنسبة الى من هو اقرب اليه من حبل الوريد فلا يصح فيه الاعتبار المذكور فتأمل
بهذا قول الى الحاجب على ما اشار اليه قوله لكن عمومه في محل النصب على الحال رد عليه
السعيد السيرافي وصح قال كانه اراد الرجل مسدار خبره محذوف اي مرادو بالعكس
اي المراد الرجل قوله اقرى الناس اي اكرم قِرِيٌّ وهو الضيافة قوله نحو انا معاشر
الانبياء اشار الى قوله ع انا معاشر الانبياء قبيل بكاء اي قبله كلام اوالى قوله ع نحن
معاشر الانبياء لا نورث ما تركناه صدقة قوله يكسف الضباب بالبيع جمع ضبابة وهي
سحابة تغشى الارض كالدخان تعول منه اصبنا بعينا قوله قال ابن الحاجب المعرف ليس
منقولا الخ قال الفاضل الرضي الاولى ان يقال الجمع بعد النداء وانتصابه باشتمال المنادى
اعراب الباب الاختصاص حتى واحدا تم تقول لكن جوزوا النصب ودخول اللام في نحو يخ العرب
لانه ليس بمنادى حقيقة ولا يطرد في باب الاختصاص حرف النداء المكرر محاماة مع اللام
قوله في قوله انا بني نهشل الخ لا شاهد فيه بحسب النهشلي من قصيدة اولها انا محيوكما
يا سلمى فحيينا وان كثرت كرام الناس فاسقينا وان دعوت الى جلى ومكرمة يوما سراة
كرام الناس فادعينا انا بني نهشل لا ندعي لاب عنه ولا هو بالابناء يشرينا نقول انا
نحيي لك ايتها المرء فعاملينا بمثله وان دعت الكرام وسقيتهم فاجرينا فجرائهم
فانا وجلى تابعت الاجلى وسراة كل حي ظهره ووسط الحي واشرف وسراة الناس خيارهم
وادعى فلان عني اي عدل بنسبه عنهم وادعى فيهم اذا انتسب اليهم والشراء يجيئ
بمعنى البيع ويجيئ الشراء بمعنى الاضداد والمراد ههنا البيع قوله وما استعمل في المتبوعة
لاستغنائه بنحو تأتي من الم الفراق ومنها التعجب نحو يا للماء قد تقرر في كتب النحو ان اللام الجارة
الواقعة على المستغاث به او المتعجب منه لمناسبة معنى الاستغاثة والتعجب وهو الاختصاص بجنبها اما عسى ان

المستغاث به والمدعو منه محذوفان من بين امثالهما بالدعاء وبالاستحضار لتقدير ادعو
المقدر عند تكرره لتسبب ضعفه بالاضمار او حرف النداء القائم مقامه عند المبرد حتما ان
يكون مفتوحة وفرقا بين المستغاث والمستغاث له بين المدعو والمدعو له او قد يبقى حرف
النداء المستغاث ليدل على حذف المنادى كيوسف للمطلوب بكسر اللام الزائدة على المظهر لتوافق
عملها وان كان اصل ما هو على حرف واحد البناء على الفتح تحقيقا وانما لم يعكس لان المدعو منادى
واقع موقع الضمير فليفهم قوله يا ناق جدى البيت لابى العلاء من قصيدة كتبها الى ابى حامد
الاسفرايني عند كونه بيعداد مطلعها لاوضع للرحال الا بعد ايضاعي فكيف سامدت
احفاني وازاي خطاب لناقته يشكو من فتورها والاحفاء بالحاء المهملة والفاء من الحفا معروف اي قل لها
رقت قدمه وخفت من كثرة المشي وموصف بان واحفاه عزه والايضاع على السير
العزم عليه وجدى من الجد والاناة على وزن الكفاة التأني والاجلاس جمع جليس وهو كساء
يطرح على ظهر البعير والانساع جمع نسع بكسر النون وهو ما ينسج عريضا للتصدير اي الخرام في صدر
البعير قوله وكقوله يا عين بكى عند كل صباح عامه جودى بادمعه على الجراح والبده
قد كنت لي جبلا الوذ بظله فتركتني اضحى بأجرد ضاحي قوله بكسر النون وصدق البداه
لو قوعها موقع ما تحذف في النداء وهو التنوين ولان الكسر يدل عليه وباب البداه باب
الحذف ولا يجاز كذا ذكره المرزوقي وقوله بكى اما عين اكثرى البكاء واما عين كدرية فان
تضعف العين اذا لم تكن للتعدية بحى للكلمها وقيل البكاء بوقت الصباح اما الاولى بدء
اصلى مبدا نهارك لذلك او لان هذا الوقت كان وقت بكائها لاعداء وشن الغارة
على المعادين وقوله جودى بادمعه اى بادمعك على الجراح جبايل الراس وجانبه والدمع كخيط من
الشئون وهى مواصل قبايل الراس وملتقاها جمع شأن اى جودى بدمعك كله
وقوله فتركتني الخ من الاخبار الى خطاب الجراح على عادتهم في خطاب الموتى والاجود
ان الامس الضاحي البارز قوله اى بسبب اليد الكذب اشاره الى ان الكذب في عباره

المتن على صيغة المجهول من باب التفعيل قوله ويحتمل ان يجعل كنايه في البعض قيل كما في المثال
الثالث فان حصول النظر الى العبد من المولى في المستقبل لازم لطلبه فعبر باللازم عن الملزوم
كما هو طريق الكنايه وانت خبير بان كون طريق الكنايه الانتقال من اللازم الى الملزوم مذهب
السكاكي واما عند اهل المعاني والكنايه انتقال من الملزوم الى اللازم كما مر والفرق تحقق العدول
المانوي عن اراده الموضوع له في المجاز دونها في اختصاص الكنايه بالبعض تامل قوله
كان بعضهم
واعلم ان كلا من الاعتبارات في قولك وفقك الله للتقوى يدل عليه لام الغرض وفقه للتقوى
الاحتراز عن نسبه المخاطب الى ما يكره من عدم اتصافه بالتقوى بالنظر الى ظاهر اللفظ وادخال
السرور في قلبه كقولك اعطاك زيد مقام ليعطيك الى غير ذلك مما تهتدي اليه بالتامل في
الاعتبارات قوله الاسناد الخبري كيفما اتفق في كثير لا يعتد به لا يكون كالخبر
اي حكم احواله فان مسند الانشاء مثلا لا يكون الا موجودا بخلاف مسند الخبر اذ قد يكون جمله
وهذا انما يتم في مسند الامر والنهي واما المسند في التمني مثلا فقد يكون محمد الباب التابع
الفصل والوصل
الفصل الوصل قوله لانه الاصل والوصل طارئ عليه ولان مدار الفصل على جهتين اعني
الاتحاد والمباينه ومدار الوصل على جهة واحدة وهي التوسط ولا قدح في المدار بالتخلف
في بعض الصور كالوصل لدفع الايهام مع المباينه والفصل للاحتراز مع التوسط
قوله لان الكلام ما تضمن الاسناد قيل ظاهره يخالف ما ذكره ابن الحاجب من ان الكلام ما تضمن
كلمتين بالاسناد وجب لم يقيد بكونه مقصودا لذاته وانت خبير بان نفي الاسناد قد
يتحقق بعدم تضمن الكلام بالمعنى الاخص على انه يمكن ان يكون ابن الحاجب ساق الكلام على ما هو مذهب
النحاه ووقع عليه ظاهر قول صاحب المفصل وسمي الجمله وسيأتي بيان الحق على الاصطلاح المشهور
ثم المراد بالاسناد الاصلي ما لا يكون للمتكلم بد منه فخرج اسناد المصدر الى فاعله لانه انما يعمل
شبيه الفعل باعتبار انه يتقدر بان مع الفعل ولهذا لا تتقدم معموله عليه ولا يعمل
المصدر المصغر او الموصوف والمعرف بالال والمعرف باللام على الاكثر كما فصل في

شرح اللب للسيد وكذا خرج اسناد اسم الفاعل والمفعول لان عملهما انما لمشابهتهما الفعل
ولهذا اشترط اقتران معناهما بالحال او الاستقبال ليتم مشابهتهما وكذا خرج اسناد الصفة
المشبهة لانها انما تعمل لمشابهتها اسم الفاعل الجاري على الفعل وهذا كله مفصل في كتب النحو
وانما اشرنا اشارة خفية تذكيرا **قوله** فالمصدر والصفات المسندة الى فاعلها ليست
كلاما مراده ان الصفة المسندة الى فاعلها من حيث انها صفات ليست كلاما لبيان [لما عرفت صح]
الاسناد الاصلي من عدم اشتمالها عليه فلا يرد اقائم الزيدان لان اسناد الصفة فيه
باعتبار تأويلها بالفعل كذا ذكره الفاضل المحشي لكن في كونها جملة باعتبار المذكور
وعدم كون المصدر [illegible] على جملة اصح مع انه ايضا مأول بان مع الفعل [illegible] الا
ان يفرق بين التأويل بالفعل كما في الصفة وبين كونه في حكمه ومقدرا كما في المصدر
الا ان قولهم بامتناع تقدم معمول المصدر عليه معلل لكونه مأولا بان مع الفعل
يقدح في هذا التوجيه **قوله** فانه اذا قصد تشريكه عطفه واما اذا لم [illegible] التشريك [لقصده صح]
التشريك فلا يعطف وان وجدت الشركة في نفس الامر كما في الصفة [illegible] بعد الصفة ونحوها [الخبر بعد الخبر صح]
قوله الاولى واقعة موقع المفرد اي واقعة موقعا يكون الاصل وقوع المفرد فيه وان لم
يكن منه الجملة التابعة عن الخبر [illegible] ان الاصل في كل من الخبر و [بتأويل المفرد فلا يرد النقض بالجمل الواقعة خبرا عن ضمير الشأن ولا بالجملة الحالية صح]
الحال الافراد **قوله** معقولا بالواو ونحوه اي نحو الواو مما يفيد مدلوله الجمع المطلق كالو
الفاصل التي بمعنى الواو والفاصلة وثم الداخل على الجملة كما حققنا في اول الكتاب عن الامام
المرزوقي وغيره من ان حروف العطف المنبئ عن معنى المستعمل في مجرد التشريك
مجاز فسقط بهذا ما اورده التحرير بقوله وهذا فاسد **قوله** فلا يحسن الكتابة والشعر
من التناسب باعتبار ان كلامنا مشتمل على التأليف كما ذكر في اوايل الكتاب **قوله**
لان الكلام فيه [illegible] وحتى فيشعر بوقوع حتى في عطف الجمل كما يشعر به قول [illegible]
في بحث العطف [illegible] من التدريج كما ينبئ عنه قوله وكنت فتى من جند ابليس فارتقى

في الدلال حتى صار المدمن جندي وسيصرح الآن في التفصيل الآتي بان حتى لا تقع في عطف
الجمل الا ان على اختلاف القولين لكن المختار على ما قيل ما ذكر في التفصيل لان شرط العطف
في المفرد في كتب النحو لا يتحقق في الجمل **قوله** بخلاف الواو فانه حاصل الفرق ان لكل من
حروف العطف سوى الواو معنى معينا مقصودا منه يستدعي ذلك المعنى بينا بينه
الجمل فيحصل المستحسن ذكرها البتة على ما يدل العطف كونه مقبولا لعدم توقف القبول
بها على امر غير حصل معانيها واما الواو فانها تدل على معنى مبهم غير محصل هو مطلق الجمع
فمعنى هذا الكلام على احتمال المقارنة والتعقيب المهلة والجمل المشتركة في التحقق [illegible] الايجاد
[illegible] واكثرها غير مناسبة بحيث [illegible] عدت من قبيل الهزل واودعت كتب [ر صح]
[illegible] فلا [illegible] المتعاطفين بيان خصوصيته **قوله** ولهذا عيب على ابي تمام في قوله
لا والذي هو عالم ان النوى صبر [illegible] بكسر الباء هو الدواء المر المعروف ولا يمكن [illegible]
الباء الا في ضرورة الشعر والحذر عن العيب [illegible] ان كرم ابي الحسين سبب لرفع مرارة
النوى [illegible] قال والذي هو عالم [illegible] النوى ورافعها وان كرم ابي الحسين
حلو النوى [illegible] ولا يخفى انه تعسف والاقرب ان يقال الجهة الجامعة [illegible]
[illegible] بان يكون ابو تمام [illegible] كان في خياله [illegible] مرارة النوى
وكرم ابي الحسين وتوضيحه ان من عادة القدماء من شعراء العرب الافتتاح [illegible] [ر ملايمة]
الانتقال [illegible] من الكلام من تشبيب ونحوه الى المقصود اعني المدح بلا ملابسة كالاستطراد
الا [illegible] التخلص هو الانتقال مع رعاية الملاءمة كما سيجيء في البديع ان شاء الله
[illegible] ابو تمام اراد اختيار هذه الطريقة عطف كرم ابي الحسين على مرارة النوى لتقاربهما
[illegible] **قوله** زعمت هواك عفا الغداة [illegible] على [illegible] الغداة
[illegible] الى الاندلس [illegible] ان تقرب الاندلس [illegible] عنها للفرار وهو حال
[illegible] الطلال تقدم عليه على [illegible] طلل قديم وطلال فاعل عفا [illegible] والنوى

لعزة

عامه
عفاه كل أشهم مستديم
اسحم

اسم موضوع والباء فيه بمعنى في ورسوم عطف على طلل والسنن الطريقة لا غدت
اى لا صارت وقوله على العهد الخ متعلق بتجوم اى تطوف وتدور وهو جزء عذت
قوله لانه بيان لانا علم اراد بالبيان المعنى اللغوى وهو الايضاح وهو موجود في العاطف
سواء جعل التاكيد او الاستيناف او البدل كما فصله المحشى اما على الاول فظاهر واما على الثالث
فلما سبق في احوال المسند من وجب الابدال منه فظهر ان ذكر البيان لعمومه فان قلت
البيان يجب ان يكون اوضح من المبين وذا انما يكون بعد الابهام والابهام في انا علم قلت
انه ايضاح بالنسبة الى الابهام المقدر بناء على احتمال ان يتوهم ان معناه انا معلم كما
ذكره مثل ذلك في قوله لمن الا بعد العاد قوم سود قوله واو واما لا فرق بين او
واما الا كما اللغط ويشترط ايضا ان تتقدم قبل ما تعطف بها عليها الاخرى ولا خلاف في
ان اما الاولى ليست بعاطفة لاعتراض بين العامل والمعمول وبين احد معمولي العامل
ونقل الى العصور الاجماع على ان اما الثانية غير عاطفة ايضا لملازمتها الواو والعاطف مع
انه لا يدخل عاطف على عاطف والصحيح ان لا اجماع والاكثر على انها عاطفة وفي الايضاح
المفصل ان العاطف مثل جاءني اما زيد واما عمر وهو مجموع الواو واما قال لا يبعد
ان يكون صورة الحرف مستعملة حرفا في موضع وبعضي حرف في اخر كما في اياو رعم بعضهم
ان اما عطف الاسم على الاسم والواو عطفت اما على اما وعطف الحرف على الحرف
قريب واما الفرق بين او وام فمر في وضع ام للعلم باحد الامرين واو لست كذلك
فانت في اريد عندك ام عمرو عالم بان احدهما عنده مستفهم عن التعيين ولهذا يكون
الجواب بالتعيين والاستفهام نعم وفي اريد عندك ام عمرو مستفهم عن احدهما عنده ام لا
لهذا كان جوابه بنعم او لا مستقيما قوله وقوله مائة الف او يزيدون اختلف الناس
في هذه الآية فالفراء على ان او بمعنى بل كما ذكر الشيخ وقال بعض الكوفيين على الواو
ونقل ابن السجزي عن سيبويه انها للتخيير اى اذا رأيتم الرائي تخيرا ان تقولوا هم مائة

الف

عامه
عصمك ص

الف او تقولوا هم اكثر ورده ابن جني بانه لا يصح التخيير بين الشيء الواقع احدهما
فيجب او تحمل ما نقل عن سيبويه انه كقوله ان لا يكون عددهم في علم الله سبحانه الا كذا
بل يكون عدد اكثر احدا لكيث اذا رأيتم الرائي كان له ان تقول هم مائة الف وكان
ان تقول هم مائة الف وكان له ان يقول هم اربعمائة الف ولا كذب في شيء منها
اذ ليس المقصود ان كمية العدد لا يزيد ولا ينقص وانما المراد المبالغة قوله وحكم لكن وعرفت
فيما عرفت فيما سبق اي في وجب العطف على المسند اليه قوله وقد يكون المذكور بعدها
قال الفاضل الرضي بعد ذكر هذا الكلام وقد يجيء الفاء العاطفة للمفرد بمعنى الى عما حكاه
الزجاج من ان بعض العرب مطرنا ما بين زبالة فالثعلبية بمعنى ما بين زبالة الى الثعلبية
قوله نحو نادى نوح ربه فقال في الاية وجه آخر وهو انه اريد بالنداء ارادة النداء قوله
فجاءها باسنا بياتا او هم قائلون بياتا حال والبيات مصدر بمعنى البيتوتة والقائلون من القيلولة
وهي النوم في الظهيرة ولن في قبل قيلا وقيلولة ومقيلا والجملة ايضا حال معطوفة على
بياتا كانه قيل فجاءها بأسنا باتين او قائلين واما حذف بدن الوصفي لانها وقتا
القيلولة والراحة فيكون نزول العذاب كذلك واقطع قوله فان الاخضر يعتري نزول عقيب
المطر فان قلت الاخضار لا يسدي عقيب نزول المطر قلت ذكر الشيء في مكان الاستعارة
ان الفاء موضوعة لما يعقب في العادة مترتبا غير متراخ هذا يختلف باختلاف العادات جد
فجر الزنج والعادة تقتضي اعتبار المهلة وقد يكون بالعكس والآية من قبيل الثاني قوله ثم انت
الذين كفروا بربهم يعدلون حوز في الكشاف عطف على جملة الحمد لله على معنى ان
امر من حقق بالحمد لله ما خلق لانه ما خلق مما لا يقدر عليه احد سواه ثم هم يعدلون
وعلى هذا خلق السموات على معنى انه خلق ما خلق مما لا يقدر عليه سواه ثم هم يعدلون
به ما لا يقدر على شيء منه والظاهر ان يعدلون على الوجه الاول من العدول وبهم
صلة كفروا وعلى الثاني من العدل في التسوية وتقديم الصلة للاهتمام قوله ثم انت ان

وهذا التخصيص يرجح تخصيص ك في ص
لعموم الذين في فاصلة نونيته

2.15

وكتوم الذين كفروا ام مكتوب فى

خلق آخر المراد بالخلق الآخر نفخ الروح فى الجسم فكانه استبعد من سياق الظهور الله فيه كمال الانسان من الاطوار المتقدمة كما لا يخفى واعلم ان الحمل على التراخى وان كان مخصص لتاتى التعدد بين كل من الوجهين لعدم طباقه المقام اما على الوجه الاول فلان استحضاف للحدوث امر مستمر يوجد قبل المعطوف وبعد هو معه فلا يصح المعطوف هنا متراخيا بالزمان عن المعطوف عليه البتة ولو سلم فلا فائدة معتدا بها فى الحمل على ذلك واما على الثانى فلانه من قبيل توضيح الواضح ومن امثاله لا اجاجة اليه قوله فلا يصح النفى الآية اعترض عليه بان لا لا تدخل على الماضى الا مكررا نحو فلا صدق ولا صلى ولا مكررة فى الآية اجاب الشيخ ابو على الفارسى بان لا ههنا عوض عن لم فلا تتكرر من غير واجب كما لا يجب معلوم وان جاز كما فى الآية المذكورة واخرون بان لا ههنا لنفى المستقبل قال الاستاذ ما ادراك ما العقبة فك رقبة او اطعام فى يوم ذى مسغبة فسره بفك الرقبة وبالاطعام فاطعن فلا تقتحم العقبة بفك رقبة ولا اطعام مسكينا ووجه بعد المنزلة بين الايمان وفك الرقبة فان الايمان هو السابق المقدم على غيره ولا يثبت عمل صالح دونه الآية قوله لمجرد الترتيب اى بيان الترتيب بين المعطوف والمعطوف عليه بان يكون احدهما مقدما على الآخر فى الترتبة ومثل له بمثال بين ليعلم ان التدرج اى الدخول فى درج الارتقاء امام من الاعلى الى الاسفل كما فى البيت وان سيادة نفسه مقدمة على سيادة ابيه وسيادة ابيه مقدم على سيادة جده او بالعكس كما فى الآية فانه اذا قيل اولا ادراكهم منه اعتبار واهتمام واذا قيل ثانيا ادراكهم منه زيادة اعتبار واهتمام فانهم من العجب والعظم ما ذكر اولا موخر فى الترتبة والاعتبار عما يفهم ما ذكر ثانيا

كما لا يخفى واعلم الحمل على التراخى ح

مكررة ح

ما ح

ان ح

قبل ح

من قبل الابن كما قال ابن الدوى قالوا ابو الصقر من شيبان فلت لهم كلا لعمرى وليس

بيان كم من اب قد علا بان ذرى حسب كما علا برسول الله صيغدنان و قد ردوا عليه بان قوله ان عد قبل ذلك تصريح بما فى ضمن هذا المعنى و ذلك لان مضمون الكلام على ما اجاب به ان سود والاب سابق على سود والجد كان سود والابن سابق على سود الاب وقوله قبل ذلك تصريح بان سود والجد متقدم على سود الاب وهذا ظاهر سواء جعل قبل ذلك متعلق بساد او حالا من جده قدمت عليه اما على الاول فظاهر واما على الثانى فلانه اذا جعل قبل ذلك حالا عن جده وجب ان يتصف الجد بالقبلية وقت اضافة بالسيادة لانه مبتدء لهذه الجملة الحالية حال كونه فاعلا والجد لا يتصف بالقبلية الا قبل ان يكون مع الاب فى الوجود اذ لو جامعه لزال القبلية الحاصلة وقد يجاب عن ذلك بان دعوى ان سيادة الاب لما حصلت عند سيادة الابن استندت الى اول وجود الجد فسيادة الاب متربة على سيادة الابن باعتبار حصولها وسابقة عليه باعتبار استنادها واستنادها الى اول وجود الاب فلا يكون قول الشارح قبل ذلك مخالفا لما قيل من ان المعنى الذى قال ابن عصفور فتامل قوله احتمال ان يكون قوله ينفع رجوعا عن قوله يضر هذا انما يكون اذا لم تكن الجملة الاولى لازمة للثانية او لم يوجد دليل فى على عدم ارادة الرجوع اذ لو وجد لم يلزم العطف كما فى قولنا لا اله الا الله محمد رسول الله وفيق المرد بالابطال ليس الا صعد فى حكم المسكوت عنه والتلازم لا ينافيه قوله تكتب فيه العبرات كناية عن الاشكال بحيث اذا لم يعرفه الطالب يبكى لعجزه قوله وهو ان فذلهم خطاب لفذلان اذا ترك عونه ونصرته وفذلا عليه اصحابه تخذيلا اى حملهم على فذلانه والتسويل التزيين بقى سوءت لم نعلم اى زينته لم وستدرجهم حال من ضمير الفاعل فى فخذلهم بقى درجه الى كذا واستدرجه اى ادناه منه على التدريج وفى الكلام اعياء الى ان صيغة الاستفهام اذا لا يتصور منه تعالى عيب الجهل قوله وبعد تسليم ان العامل فى اذا الشرطية الجزاء خلافا للمشهور ان اذا الشرطية

والستندت ح

الجد

ل

مخالفا ح

لا قيل ح

ل

خذله

مضافة الى شرطها فالعامل هو الجزاء وجوز بعضهم كالشيخ ابن الحاجب عدم اضافته بل
فيصح ان يعمل شرطها كما عمل متى اتفاقا فان جعل اذا في قولنا اذا قلوت قراءة
القرآن متلاطرفيه مجردة كانت او مضافة الى بعدها ومعموله القراءة صار الحصر مستفادا
من التقديم وان جعلت شرطية معمولة للجزاء اعني قرأت كما هو المشهور كان الحصر مستفادا
منها التعليق بالشرط كما في قولك ان قلوت قرارت وجاز ان يعتبر التقديم عوضا عن التعليق
في افادة الحصر باعتبار ان الشرط معمول الجزاء وحق المعمول التاخير ولما لا يأتي التزامهم
كتقديم الشرط لاجل نكتة اخرى وان جعلت معمولة للشرط كما ذهب اليه جمع كان التعليق
مستقلا بالافادة اذ ليس اذا حينئذ معمولة للجزاء معتمدا عليه حتى يستفاد حصر الجزاء فيها
قوله ولو سلم اي لو سلم ان مثل هذا التقديم يفيد الاختصاص فلا يلزم ان هذا
التقديم حاصل فيما نحن فيه لان العطف على مقتضاه قوله اذ الشرط فيها هذا اشارة الى دفع
ما ذكره ثانيا او لا ولك ان تشير الى دفع ما ذكره ثانيا وقوله ثم التقييد اشارة
الى دفع ما ذكره ثالثا قوله سواء جعل ذلك باعتبار مفهوم الشرط يعني لكون اذا للشرط
لا يظر بالنظر الى المفهوم الاصلي وهو حصول الاختصاص المانع من العطف واما قولنا
فيما سبق كما مر من تقديم المفعول ونحوه من الظرف وغيره يفيد الاختصاص فالظن
الغالب من كونه اذا ظرفه قوله نعم انه ليس بقطعي قد سبق منا في اوائل
الكتاب ان ما ذكر في شرح الكشاف في قوله تعالى وعلى الذين يطيقونه من صيامهم
من سبق الآية ان القاعدة الكلية حكم الاستعمال لا كونه للاستعمال بخلافه وان الشيخ
ايضا مثبت القول بذلك في دلايل الاعجاز قوله فنوقش اولا بمنع ان قيل ثم
ثالث وهو ان يكون الاول موقوفا على الثاني كحوان عاد الي من السفر صليت
وتوضأت ووقوع مثله في كلام البلغاء قوله فلم لا يجوز ان يكون عطف انشاء
تنزيلا لهم من هذا القبيل فيجب لان الطلب المقيد بالقيد بالشيء عند المدقق الشيء

قوله يجب

يقيد

نيلزم ان لا يتقدم الاستهزاء المقيد بالقول المعد بالخلو بذلك فالمحذور بحاله
قوله لا على اخبارهم على انفسهم بدليل انه قد وجب لانا لا نلزم ان الجزاء ههنا ليس مرتبا
على مجرد الاخبار بكونهم معهم لان الاخبار المذكور ههنا اخبار صادر عن صميم القلب
بدليل ما ذكره صاحب الكشاف في جدوى التاكيد في قوله تعالى انا معكم حيث قال واما
مخاطبة اخوانهم في الاخبار عن انفسهم بالثبات على اليهودية فهم فيه على الصدق رغبة وفور
نشاط وسواد عنهم مشغل منهم فكان مظنة للتحقيق ولا يخفى ان الاستهزاء امر
عارض المذكور فان قلت مراد الشيخ انه لو عطف الله يستهزئ بهم وجعل من الضرب
الثاني لتوهم ترتب الجزاء على مجرد القول والاخبار بكونهم معهم ففصل لئلا يتوهم
خلاف الواقع قلت هذا اعا يتوهم ذو نظر قاصر غافل عن غاية التاكيد في انا معكم
ودفع توهم لا يكون معصيا للمفصل على وجه الوجوب فالوجه ما اشرنا اليه قوله
فان كان بينهما كمال الانقطاع بلا ابهام او كمال الاتصال فيجب وهو انه على اعتبار
الابهام مع كمال الاتصال كما على اعتباره مع كمال الانقطاع والوجه هو العطف
ايضا فلم يعتبر ولم يتعرض له ولم يجعل الاقسام سبعة مثلا اذا اسندت هل تضرب
فمرا فعلت لا تركت تضربه يكون هو لك تركت تضربه تاكيد اللنفي السابق ولو لم
يات بالواو لتوهم تعلق النفي بالترك كما في قولك لا واعدك اكرمه وممكن ان يحاب
بانا لم نعتبر ههنا وقوع الابهام كما اعتبرنا كمال الانقطاع اذ لا يتصور عطف احد
المتحدين على الاخر حتى يعطف لدفع الابهام فتامل قوله اما الاول والثالث
فلعدم المناسبة اي مع عدم الابهام واما ذكره لدلالة الستوفى عليه والا فعدم المناسبة
ايضا موجود في الاسس مع وجود الوصل قوله فلعدم المغايرة المعتبرة الى
الشرطية كيف وهو ان المعنى جامع الجملة والمفرد فيلزم ان لا يصح اولا يحسن
العطف التفسيري بالواو في المفرد مع انه شايع حتى انهم الا ان يوجه ذلك

بانا مستهزؤن هم

عند البلغاء وشيوعه في عبارة المصنفين لا في كلامهم **قوله** فكل حتف امرء يجري بمقدار رد قال الكل على الحتف انما هو باعتبار الاسباب من كونه بالمرض و بالسيف وبالريح وغيرها والا فالحتف المضاف الى المرء امر واحد وانما لم يقل فحتف كل امرء مع بقاء الوزن لان ما ذكره هو المناسب لمقام الحرب حيث يرى في اسباب الموت من السيف والريح وغيرهما من كل جانب ان قلت قوله الى ان ظهر في كل نفس يجري بمقدار الله لا يلايم غرض الشاعر وان كان مطابقا للواقع قلت مراد الشارح الاشارة الى وجوب اعتبار العموم في المضاف اليه اعني امرء كما اعتبر صريحا في المضاف ايضا وهو الحتف لان اللام في قول الشاعر وغيره من اهل السفينة قيد وقد اعتبر تقدير فيما سبق ان النكرة في الاثبات قد تعم بواسطة المقام وانما الغرض في بيان حاصل المعنى للعموم المعتبر في المضاف لظهوره فقول الشارح يلايم غرض الشاعر صحيح

قوله اذا حبستها بالمرساة الة الارساء وهي الحديدة التي يلقى في البحر لتقف السفينة وتق لها بالفارسية لنكر **قوله** والضمير للحرب فانها مونث سماعي وقد وقعت بهم حرب عظيمة قال الخليل تصغر على حريب بلا همز وروايته عن العرب وقال المبرد الحرب قد يذكر وقيل الضمير للسكينة وهي الجيش **قوله** وقيل الضمير للسفينة والمعنى قال مقدم العوم للملاحين حين ارسوا الى السفينة ولا حرب هناك لكن نعالجها **قوله** والوجه ما ذكرنا وهو الارجع الى الحرب لان المصراع الثاني يلايمه اشد ملايمة **قوله** واما على القولين الاخيرين فصنيع الشارح يوهم ان يق لهم عجلوا النجوا من السفينة مخوفهم من الغرق والهلاك فلم يعجلوا ولم يعبؤا بما يتوقفو المعالجة السفينة ولا لاشتغال بضرب الحرب **قوله** لان الغرض تعليل الامر فيه بحث لان المراد ليس علة خارجية للامر بالارساء بل غايته ولزم ايضا يفسد هذا المعنى اعني كون الثاني غاية الاول ولا ينافي كون الاول علة خارجية للثاني الا ترى ان الاسلام علة خارجية لدخول الجنة والدخول غاية له فالاولى ان

ي ر

يق

ان يق لو جزم لكان المعنى على التعليق اي ان تجتمعوا تنزلوا لها والمراد ليس الا التخيير اي انفعوا السفينة البتة لاجل تحصيل هذا المهم فليتأمل **قوله** علت ما ذكرناه قد تكون؟ قال ابن هشام في معنى اللبيب لا حاجة الى هذا الجواب لان كلا من الجملتين على الانفراد لا محل لها من الاعراب اما الكلام الحاكي فلانها جزء من المحكي اذ المحكي انما هو مجموع الجملتين وذو المحل هو المحكي لا غير **قوله** واما في كلام المحكي عنه فقط وكان هذا احسن مما ذكره المحشي ان يصار اليه ههنا لولا عدم المصير فيما سبق قوله انه معكم تعالله محل من الاعراب والمقام

ر

قوله واعلم ان خلاصة مراد الشارح في هذا المقام والله اعلم ليس الا ان يقول ههنا امران الاول كمال الانقطاع والثاني وجوب الفصل عنده فيما لا محل له من الاعراب والمثل سئل للامر الاول وان لم يتعرض لكنه اذ لم يرد في المثال الا المصراع وليس فيه الفصل يدل على ان المحل لها الكمال الانقطاع فقول الفاضل المحشي الكمال الانقطاعي كما توهم انه تعوم فضول ليس في كلامه ما يفيده قطعا بل ما اشرنا اليه من ان يمثل المصنف لمجرد كمال الانقطاع لاجل ان يترك العطف لاجله لو كان فيما له محل من الاعراب والمقول التي فيما سبق لما كان ارسوا انشاء لفظا ومعنى وسياق كلامه عليه مبني وعليه بنى لم يكن له سمع

فتخصيص منه لوجود الفصل في المحكي لا توضيح لمثال المصنف ومراده ح

وبهذا التوجيه اندفع الاعتراض الاول من اعتراضات ذلك الفاضل ايضا **قوله** ولانه لا جامع الخ منع هذا على تقدير اتفاق الجملتين في الخبرية والانشائية لان العدم الجامع بينهما اما يصلح سببا للانقطاع على تقدير هذا الاتفاق او لا فالاختلاف سبب مستقل لكمال الانقطاع كيف اذا جامعه عدم الجامع لم يعتد به ولا يق اصلا هناك للانقطاع كما سيبان **قوله** موكد للاول او بدل اعنها او بيان قيل اراد بكل واحد من الامور ما يفيده فاعله وذلك الواحد كما يظهر من التقرير موضع لكل منها لا معناها الاصطلاحي لان كل واحد منها من التوابع والتوابع هو الذي اعرب بتبعية ما قبله فلا بد ان يكون للمتبوع اعراب لفظي او محلي مع ان الكلام ليس من الجمل التي لا محل لها من الاعراب وذلك لان تقول

منه ؛ ر

المراد من قولهم مواتاة اعراب سابقه كونه كذلك فيما لسابقه اعراب او انه باعراب
سابقه نفيا واثباتا وان كان خلاف اللفظ والحق ان يكون التوابع ما يتلو السابق
في احوال اخر على الاكثر فالتقييد بذلك بناء على الغالب صرح به في اللب وشرحه للسيد
ويوميء اليه الدماميني صرح في شرح المغني بان قوله تقاومتم بانقام وبين بدل الاضطراب
من قوله نفر امدتم عالمون مع انه لا محل لها من الاعراب كما سيحققه ﴿قوله﴾ واما
النعت فلم يتعرض عن عطف البيان لا واما عن التاكيد وعن البدل فيتعرض بان المقصد
من التاكيد التقرير ودفع توهم غلط او تجوز ومن البدل توفية المراد كما سياتي والجملة
المقصد الى الجملة الثانية وليس شيء من ذلك متقوما من النعت ومحوظ ﴿قوله﴾ وبهذا المعنى
مما لا تحقق له في الجمل قال الفاضل المحشي لان كون التابع وافيا ببعض احوال المتبوع
مما لا تحقق في الجمل والا لكان الجمل محكوما عليها به لكن الحمل من حيث هي لا تصلح لذلك
هذا كلامه والمتبادر من كلامه ان ضمير به راجع الى كون والا في اصل كلامه ان الجملة الثانية
لا تجري مجرى النعت والا لزم ان يكون محكوما عليها بكونها ببعض احوال متبوعها الثاني
بطلان المحكوم عليه صحته لجواز ان يكون ممتنعا مستحيلا فلا يلزم من بطلان الملزوم
بطلان اللازم فتدبر ﴿قوله﴾ فيه نظر اما اولا فلان هذا التعليل منقوض بوقوع الجمل بدلا وعطف بيان
مثلا نقول لو كانت الجملة عطف بيان للزم ان يكون محكوما عليها بكونها دالة على نفس
المتبوع وبكذا نقول في البدل واما ثانيا فلان المحذور لزوم صحة الاخبار عن معنى
الجملة معتبرا عنه بمجرد لفظها على قياس ما قيل في العمل الاكثر عند ولزومهما واما ثالثا فلان
هذا البيان يدل على عدم جواز كون الجملة صفة للمفرد الصريح وقد صرحوا بجواز توصيف
النكرة بالجملة وان لم يجز توصيف المعرفة بها ونقل عن بعض الافاضل ان ضمير به راجع الى
بعض احوال المتبوع والمعنى لو جعلت الجملة الثانية بمنزلة النعت من الجملة الاولى لزم ان
تدل الثانية على بعض احوال الاولى فيلزم ان يكون الاول محكوما عليها بالثانية

لا يجوز حمل بعض احوال المثنى عليه ويرد عليه ايضا الوجه الثاني الاظهر وعدم وقوع الجملة
نعتا للجملة ما ذكره في شرح الفوائد الغياثية وذكره الشريف ايضا في حواشي المفتاح
وغيره من ان المنعوت يجب ان يكون ذاتا اي مفهوما مستقلا ملحوظا في نفسه والجملة ليست
كذلك كما استند به الوجه الثاني ولكن هذا الايراد عنها بالاشكال اذ قد سبق ان ليس المراد بالنعت
والبدل وغيرهما معانيها الاصطلاحية بل المراد كون الجملة شبيهة بالنعت ونحوه ولا
مانع في ان تصور الذوق السليم بين الجملتين تصور احداهما بحسب اقتضاء آت معانية
نشاء عنها اعتبارات متفاوتة فتارة تنزل الجملة منزلة الصفة للاولى وتارة منزلة
عطف البيان وهكذا قد ذكر الشيخ في مواضع منه ولا بأس الاعجاز الاشارة الى هذا
من جملتها انه قال في موضع ومن اللطيف في ذلك قوله تعالى ما هذا بشرا ان هذا
الا ملك كريم وذلك ان قوله ان هذا الا ملك كريم مشارك لقوله ما هذا بشرا وداخل
في حكمه من ثلثة اوجه وجهان هو فيهما شبيه بالتاكيد ووجه هو فيه شبيه بالصفة ثم
قال بعد ذكر وجهي الشبه بالتاكيد واما الوجه الثالث وهو الذي فيه شبيه بالصفة فهو
ان اذا نفى ان يكون البشر فقد اثبت له جنسا سواه اذ لا يخلو ان كون من جنس البشر او لا بد
من جنس فرد اذا كان الامر كذلك كان اثباته ملكا وتنبيها وتعيينا لذلك الجنس الذي
اريد اذ قاله فيه ثم اوضح ذلك بنوع بسط كيف ولو حمل على المعنى الاصطلاحي لم يجز
ان يكون جملة عطف بيان لجملة اذ قد ذكر ابن هشام في مغني اللبيب ان ما لا يتبع لا يعطف
عليه عطف بيان لان عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات وايده
بنقل عن ابن مالك ومحمد بن السيد فليراجع اليه ﴿قوله﴾ ان يكون اما جملة مستقلة او طائفة من
حروف المعجم مستقلا الاول على بعد بان يكون اما اسم السورة او القرآن والثاني
على ان يقدر ما تالف منه من الحروف ثم في العبارة لان كون الم طائفة من حروف
المعجم مستقلة لا قائل بكونه جملة مستقلة اذ على كل من التقديرين اما مبتدا او محذوف

الجزاو بالعكس والبعد يرعلى الاول لم هذه وعلى الثانى امه الم ثم المعجم اسم مفعول صفة
محذوف اى حرف اللفظ الذى وقع عليه الاعجام وهو النقط او مصدر كالاعجام وعليها
فاطلاق حروف المعجم على الكل من باب التغليب وجوز الشنى فى شرح الكشاف ان يكون
معنى الاعجام ازالة العجمة بالتنقيط وهذا اعم اذ اصل كون الهمزة للسلب متيسا او مسموعا
فى هذه الكلمة قوله وههنا وجه اخر خارج عن المقصد مثل ان يكون لاريب خبرا لم
او ذلك الكتاب او اعتراضا او حالا او غير ذلك مما هو مذكور فى الكشاف وتفسير القاضى
وغيرهما قوله وان الذى يستاهل فى الصفة ليق فلان اهل لكذا ولا يقال مستاهل والعامة
تقوله لكن العلامة الزمخشرى وصحح هذه العبارة فى الاساس قوله مما يرمى به جزافا
الجزاف بالكسر مصدر جازف مجازفة اى اخذه بغير تقدير ومعرفة بالكمية وفارسى مورد
كذا فى المجازفة التكلم من غير حزة وتيقظ ونصبه على المصدر اى يرمى رميا جزاف
اى رميا بطريق الجزاف قوله فوزانه ووزان نفس الوزان مصدر قولك وازن
الشئ يزن اى ساواه فى الوزن وقد يطلق على التقدير باعتبار كون المصدر بمعنى المفعول
وقد يطلق على مرتبة الشئ اذا كان ساويا لمرتبة شئ آخر فى امر من الامور وهو
المراد ههنا قوله اى هو هدى اشارة الى ان هدى خبر مبتدا محذوف والعالم بجعل
مسندا محذوف الخبر على تقدير هو هدى لغوات المبالغة المطلوبة قوله فورد ان
زيدا اتانا اعترض عليه الفاضل المحشى بان الانسب بالعطف هدى للمتقين كما ورد ان
للاستراكهما فى التاكيد لذلك الكتاب ثم اجاب عنه بجواب حسن يتبين مما ذكرناه
العطف فى قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون مع اتحاد كلام واجمعون فى التاكيد
للملائكة فليتامل قوله ولكن ذكر الشيخ يعنى ان كلام الشيخ يدل على ان الاريب صفة غير
التاكيد اللفظى فيكون حالا لما عليه للمعنوى بتبعيته من كونه غير التاكيد المعنوى
قوله اى القسم الثانى من كمال الاتصال لان يكون الخ قال فى شرح الفوايد الغياثية وفى

كون الفصل على البدل من باب الاتحاد نظر لانه ليس للاتحاد بل لانه فى حكم الجملة الغايرة
للمعطوف عليه اللهم الا ان يقال ولكن الحكم اى كون المبدل منه فى حكم المطروح فى المعنى
والمواجع المعتبرة بخلاف هذه فانها كالتوابع انتهى كلامه قوله لانه لا تتميز عن التاكيد؟
واما عطف البيان فيتميز بان البدل المتوقف تمام المراد وعطف البيان للايضاح و
ازالة الخفاء قوله وهذا انما لا يحقق له فى الجمل لاسيما التى لا محل لها من الاعراب اى
التميز بمجموع الامرين المذكورين لا كل منهما لان الاولى لا يكفى لاسيما التى لا محل لها من الاعراب فانه لا يجرى فيه
التميز بينهما وعدت الفاضل المحشى الى تعقبه فلا يرد ما يقال من ان هذا الكلام يدل
عند من له ذوق سليم على ان عدم تحقق كون الثانى مقصودا بالنسبة يعم جميع الجمل سواء
كانت ذوات محل ام لا مع انك اذا قلت ضربت رجلا ضربه اخوك ضربه زيدا فالقصد
بالنسبة اليه ليتم معنى بدل الكل بلا مرية هذا وفى الفوايد الغياثية ما يدل على جواز جعل
الجملة المجردة بدل الكل من الكل محتاجا الى التاكيد بالاعتبار التاسع قال فمثل قولنا
نعنا بالاسود شعنا بالا او التجرد ان كان المقصد ذكر الجملة الثانية ودكرا الاولى توطئة
له كانت الجملة الثانية بدلا من الاولى بدل الكل من الكل وان كان المقصد ذكر الاولى و
ذكر الثانية لبيانها كانت الجملة الثانية عطف بيان للاولى او تاكيدا لها قوله نحو امدكم
بما تعلمون امدكم بانعام وبنين حان قلت الكلام فى الجمل التى لا محل لها من الاعراب وقوله
تعالى امدكم بما تعلمون فى محل النصب لان اول الاية وتقوا الذى امدكم بما تعلمون قلت
لو سلم ان الكلام فى ذلك فلا نسلم ان الجملة الاولى ههنا مما لا محل له من الاعراب بيان ان الاعراب المسموع
الموصول والصلة عما اشار اليه الشريف بقوله او اخرا الى الحالة المنتفية لعدم المسند منه
شرح المفتاح او للموصول وحده والصلة لا محل لها منه كما ذكره ابن هشام فى الباب الثانى
من كتاب المغنى قوله وعدالته عليه بالالتزام دون المطابقة قال الفاضل المحشى يمكن ان
يجاب عنه بانه مبنى على مذهب من لا يعرف بين الطلب والارادة فيقول طلب

الفعل مع الغير ارادته منه فيكون مدلول الامر هو الارادة ومدلول النهي هو الكراهة
وفيه بحث لان منشأ عدم الفرق بين الطلب والارادة كون مدلول النهي الذي هو من
اقسام الطلب بالاخلاف اما ارادة الكف او ارادة عدم الفعل وايا ما كان فالتكرار
لازمة لمدلول النهي لا نفسه قوله والتاكيد بالنون دال على كمال هذا المعنى فيه بحث لان
هذا شرح لا يطابق المشروح واذا المفهوم من هذا الكلام ان يكون التاكيد بالنون سببا لاصل
الدلالة على ان يكون استفادة الكلام في لا تفعلن من النون والمفهوم من قول المصنف او
في تاديته المراد دلالته عليه بالمطابقة من التاكيد ان يكون التاكيد سببا لوصف الدلالة
اذ لا شك ان التاكيد كالمطابقة وجه كونه اوفى لا وجه اصل الدلالة اللهم الا ان يقال
مراد الشارح من الكمال في قوله والتاكيد بالنون دال على كمال هذا المعنى الكمال البالغ الى
درجات الكمال المستفادة من قوله والتاكيد الكمال البالغ عيني وجه كونه اوفى بتاديته
يتحد مودى الكلامين فتدبر قوله ودرسته هذا ما لاح لي والله اعلم ثم اعلم ان التاكيد والمطابقة
في هذا الوجه التقريبي وجه كون اللفظ اوفى بتادية المراد بخلاف ظاهر الوجه الاول فالوجه
اقرب لغرض المصنف وتقريره ثم انه قد بين الفاضل وجه التقريب بان اللفظ اذا دل منه
قصدا وصريحا على المعنى الموضوع له فاما ان يكون حقيقة فيه او مجازا مشهورا وان لم يصل
الى حد الحقيقة لكن فيه نظر لان القصد يحصل باستعمال اللفظ في المعنى فاذا استعمل اللفظ
في غير الموضوع له ولكانت القرينة في غاية الوضوح حصلت الصراحة ايضا وان لم يكن
اللفظ حقيقة ولا مجازا مشهورا وامكن ان يقال انه مبني على ان الامر بالشيء سيصير النهي
عن ضده على ما ذهب اليه جمع وصرح بهذا الشارح في شرح المعنى فلا يرد
عليه ما اورده البعض من ان معنى تضمن الامر بالشيء النهي عن ضده اقتضاؤه واستلزامه
عقلا ان هذا النهي جزء ذلك الامر فلم يرد على هذا التوجيه ان مقتضاه اما هو دلالته
ادخل على اظهار الكراهة ضمنا وهو لا يستلزم عقلا بل المفهم دلالته على كمال ذلك الاظهار والتوقف

واضح

ويضح واعلم ان مجرد كون الامر بالشيء مقتضيا للنهي عن ضده لا يكفي في كون التقضي المذكور
اصلا قابلا بل هو موقوف ايضا على ان مدلول الشيء هو الكراهة ومنوط قوله ثم ان النهي
قوله واظهار كراهة اقامة لا يحقق المراد لما عرفت الان بحمل على حذف المضاف اي اقامة هو
كمال اظهار وان التسوق لا يلائمه فتامل قوله وزان حسنها في اعجبني الدار حسنها
يريد انها في حكم بدل الاشتمال وهذا على توجيه ما واما على قول من يقول الامر بالشيء
سيصير النهي عن ضده ما لمعنى المتبادر فهو في حكم بدل البعض من الكل لان عدم الاشتغال
مغاير للارتحال اراد المغايرة ذاتا ومفهوما والذات وان لم يتحقق في الجملة الا
انه اعتبر حاصل المعنى فنزل منزلتها فلا يرد ان المغايرة بحسب المفهوم لا ينافي
كون الثاني بدل الكل بل هي شرطه قوله لكنها كثيرة الواقعة لم يرد لغير الوافية
شالا ومتاعه وقوله تعالى قالوا سلما قال الاولون قالوا اذ سلما وكتابا ترابا
وعظاما اثنا لمبعوثون وان الكلام الاول غير واف بالمقصود قوله من القصور
لانه دال بالقرينة المناقضة الخفية اعني قوله والافكن في السر والجهر مسلما قوله
فوسوس اليه الشيطان الآية عدي الوسوسة بالى لتضمنه معنى الانتهاء والالقاء
واضاف الشجرة الى الخلد باد عاء ان الاكل منها سبب لخلود الاكل ومعنى تلك
الابدي لا يتطرق اليه انقضاء فضلا عن الزوال قوله اقسم بابه ابو حفص
عمر فقضيته على ما ذكره العلامة في الطبقات ان اعرابيا اتى عمر بن الخطاب فقال
ان ابل ابيد وابي على ناقة لي عجفاء وتقياء واستجملها فطفق كاذبا لم يحملها
فانطلق الاعرابي يحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يحلف
بعيره اقسم بابه ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر اعفر له اللهم ان كان
كما قال عمر فقال اللهم ان كان كما قال عمر فقال اللهم
صدق حتى التقيا فاخذه بيده فقال ضع عنك رحلك فوضع عنه رحله ثم قال اذهب فبعها

العجف

بجعفا محمد على بعيره وزوده وكساه وفى بعض الروايات ماان بها ماسها الدبر حراقة الظهر والخف الهزال والنقبة بالضم اول مايبدو من الجرب قطعا متفرقة قوله لانا اذا قطعنا النظر عن الفاعل الخ قد يكون وهو انه لم لا يجوز ان يكون الوسوسة لادم عليه السلام مبنيا لقول مخصوص وهو الفعل المقيد بالمفعول والحاصل انه يجوز ان يعتبر الفعل المقيد بالمفعول مع قطع النظر عن الفاعل فان قلت المفسر عام قلت المفسر هو اعتبار الفاعل اعنى وسوسة الشيطان لادم عليه السلام فتامل قوله يسومونكم سوء العذاب يقتلونكم خفية اى اوليتنا ياه اواوردته عليه قوله بحث طرح الواو الخ هذا ظاهر لكن يبقى الكلام فى وجه تخصيص الاية الاولى بترك الواو والثانية باثباتها ويمكن ان يقال وجه التخصيص انه تقدمه هنا سورة ابراهيم قوله نعمه وذكرهم بايام الله اى بنعمائه وبلائه كما قيل فما سبب العطف على سوء العذاب ليدل على انه نوع اخر ويكون فيه تعداد انواع النعم والمحن التى اشير اليها بقوله نعمه وذكرهم بايام الله وكذلك السياق فى سورة البقرة كما لا يخفى وذلك ان نقول ان اية البقرة من كلامه تعالى لهم فيلزم تعداد المحن واية ابراهيم من كلام موسى عليه السلام وكما نقل انه لما تقدم ههنا ذكر النعم جعل يذكرهم بيانا لما يمنون وفى ابراهيم عطف ليحصل نوع من تعديد النعم ليناسب قوله نعمه واذكروا نعمة الله عليكم فتامل قوله فانه يبين عذاب اليوم الكبير الخ وفى الاية وجه اخر وهو ان جعل الى الله مرجعكم صفة لليوم بتقدير العايد اى فيه قوله وشبه هذا بكمال الانقطاع الخ يشتمل على مانع من العطف بمعنى ان يراد ويقع مع المانعين الكلية والا فالمانع من العطف موجود فى كمال الاتصال ايضا قوله وليس الفصل لذلك قطعا اما لكونه قاطعا للسوم او لان كل فصل قطع فيلزم من تسمية المقيد باسم المطلق قوله اذا هى اى

تنبيه

ثم قال الفاضل الكاشى اذا ما فعل مجهول من ارى يرى ولكن يستعمل بمعنى الفعل المعروف وصعوده لكان ارى بمعنى ظن متعديا الى مفعولين فاذا ارى بصير متعديا الى ثلثة معاعيل ويكون زيد ارى خالدا عمرو افاضلا ان زيدا جعل خالدا اظنا عمرو افاضلا ويلزم هذا المعنى ظن زيد عمرو افاضلا فهم كما مر اذا استعملوا ارى فى معنى الازمه قوله بين لهم على وجه يرهبهم بيانا وهيبا وتخويفا من العذاب وغيره قوله فان بين الجملتين مناسبة فقد يجب بان هذا ينافى ما ذكره سابقا عند ذكر الاقسام الستة بقوله اما فى الاول والثالث فلعدم المناسبة فان ذلك يصرح بان الجملتين فى تلك الاقسام ليس بينهما مناسبة وما ذكره ههنا صريح فى خلافه نعم لو قال هناك اما فى الاول فلعدم المناسبة واما فى الثالث فلعدم المناسبة الاولى اشتماله على المانع مع المغايرة التامة لم يرد هذا الايراد مراده هناك بعدم المناسبة عدم الوجه للعطف المعتد به المانع سواء كان المانع هاهنا ايضا ام لا قلت المانع موجود فى الثانى والرابع ايضا فلا وجه لجعلهما قسيما للاول والثالث قوله لئلا يتوهم انه عطف على صدر ابتى فيكتب لان فى القطع احتمال كونه المقطوع جزاء بشرط محذوف واحتمال كونه تاكيدا لابتى وبيانا له او بدلا منه فتى كل من الفصل والوصل ايهام بخلاف المقصد فلا تتم علة الفصل بايهام الوصل خلافه ويمكن ان يقال الامر عند الفصل موكول الى العقل والعقل يدفع الاحتمال المذكور بالتامل فى السياق وايضا الاستيناف ظاهر فى الجدة لانها مستقلة ببيانها واما عند الوصل فالعبرة باللفظ والعطف على المنطوق كالنص فى الواو فاحتمال خلاف المقصد العطف اقوى منه فى تركه فلهذا اختير الفصل قوله لا للوجوب كما زعم السكاكى لانا نرى بين وجه الفاصل المحتمى زعم السكاكى وبين وجه عدم ذلك البيان الا ان كلامه الاخر الى ان عدم عطف الله يستهزئ على قالوا امنا اذا وجدت قرينة تدل على عدم اشتراك القيد جاز اعتبار العطف على الجزاء المقيد دون لزوم الاشتراك

الانقطاع ج

الوجوب ج

بين المعطوفين في القيد السابق لعدم ظهور قرينة على ان المعطوف عليه نفس
المقيد اعني قالوا بدون الاشتراك في القيد وهو المنوي وظهوره في قوله ثم اذا
جاء اجلهم لا يستاخرون ساعة ولا يستقدمون وانت خبير بان عدم الاعتماد على
القرينة الضعيفة يعين الاحتياط فلا يدل ما ذكر على وجوب الفصل قوله لانا نقول
الاول ثم كان عطف الشرط روعي فيه المناسبة واجيب في الكلام البليغ فلا كون
عطف الجمل الاسمية على الجمل الشرطية يحقق الملاءمة بينهما ايما من حيث لزوم الشك
للشرطية ولزوم عدم القطع للشرطية وجواز عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس
القطع للاسمية ولزوم عدم الوصل لان سببه بينهما من حيث ان كلا منهما جملة مقطوعة بها واما ما اورده من
المثالين فلا يدل على مدعاه لان الاول محمول على تقدير المبتدا والشرطية جزء
جملة ثم فلا يكون المعطوف شرطية وطا اما الثاني فلجواز ان يعطف ولا يستقدمون على لا
يستاخرون ساعة ولا يستطيعون تغييره على عطف قوله ثم لا ترى
ولا يابس الا في كتاب مبين وقولهم كلمته فمارد تعلى سوداء ولا ابيض بدليل
انه علل تعلق قوله لظهور المناسبة فان قلت لا تعريف لهذا الاستدلال فانه
انما يفيد وجود الجامع بين جملة الله يستهزئ بهم وبين الجملة الشرطية قلت الجملتان
من اجزاء الشرطية فالجامع فيهما جامع فيما بينهما قوله فلكونها جوابا بالسوال اي بعد
صرح الشيخ في دلايل الاعجاز بوجوب القطع في هذه الصورة وهو المفهوم من شرح المفتاح
واما الخلاف في سبب القطع فمنهم من قال السبب هو كمال الانقطاع لاختلافهما
طلبا وخبرا ومنهم من يجعله كمال الاتصال وهو ارتباط اللاحق بالسابق ارتباطا
ذاتيا ومنهم من يعلله بان حقهما ان يكونا كلاما بحيث شخصين فلا مجال للعطف اذ
لا وجه لعطف التعلقين هنا وربما يتوهم لوجئ بالواو توهم انه من جملة السوال وعلى
كل وجه فهو منصوص لوصل قوله وما كان استغفار ابراهيم لابيه الآية فان صدر

مع اعتبار اشتراك الغير اعني اذا جاء
اجلهم بناء على ان معنى قولهم لا يستاخرون

ر
التلقين

الآية وهو قوله ما كان للنبي والذين امنوا ان يستغفروا للمشركين ولو كانوا
اولي قربى من بعد ما تبين لهم انهم اصحاب الجحيم مقتض للسوال وقع قوله تعالى وما كان استغفار
ابراهيم الآية جوابا له وهذا اللهم الا ان يقال الواو استينافية لا عاطفة فلا اشكال
وقد يجاب بان المعتبر في صورة الاستيناف التردد في حال المسؤول عنه بان حالة
كذا ام لا والغرض من السوال المعتبر في الآية الكريمة ونظائرها التعقيب فليس من
صورة الاستيناف والفرق واضح فان المطلق في الاول يتناولهما احمل فتعتبر كمال الاتصال
الموجب للفصل وفي الثاني دفع ما اورد فكان كل واحد مما يؤدي اليه الغرض من السوال
والجواب في طرف وكان المقام مقام وصل لتعقي المناسبة من وجه والمغايرة من آخر
وفيه انه على العطع وهي الوجوه الثلثة التي ذكرتها فيما سبق جارية في هذه الصورة فالوجه
فيها ايضا العطع اللهم الا ان يقال لم يتقدم السوال في الآية الكريمة لاستبعاد حضوره في الاذهان
وعناد الجواب عن البيان وح لم تعتبر الاتصال بين الجملتين بل يلاحظ كانه بيان آخر لكينونة
مناسب بالجملة الاولى فكان المقام هذا الاعتبار مقام وصل وفيه ايضا تعسف لا
اولا يلايم هذا الاستبعاد ذكر الجواب والله اعلم بالصواب قوله كالمورد للسوال
قال الفاضل الخبيصي في شرح المفتاح هو على صيغة اسم الفاعل فان الكلام لسبب كونه
مثارا للسوال كانه يورده والمعتمد بالمعنى زيادة توضيح انتهى ولك ان تقول
هو على لفظ اسم المفعول والمعنى ان الكلام لواسطة دلالة المعنى على السوال كالكلام
الملقى اليه للدلالة على السوال وبخلافه قال الفاضل الخبيصي مثل تنبيه المتكلم على كمال
فطانته وادراكه ان الكلام السابق مقتض للسوال او على بلادة السامع وعدم
تنبهه لذلك الاول ايراد الجواب وفيه بحث لان البيان يكون للكلام السابق مقتضيا
سوال او كان لسوال العطف كما يدل عليه اول كلامه لا يكون عدم التنبه له بلادة فلا يصح
الاعتبار الثاني اللهم الا ان يجعل الاضافة في كمال فطانته بيانية او يراد بالبلادة عدم

ر
نكتة

ر
فحواه

كما ال العطار قوله بخلاف ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم لانه من باب المقابل لان
المحكوم عليه في احدهما يقابل المحكوم عليه في الاخر وكذا المحكوم به بخلاف حمل الذين يوسوسون
لان المحكوم عليه بالحقيقة فيها الكتاب وهو ليس في مقابلة الكفار وكذا المحكوم به قوله
وانه مبني على تعديد سوال لانه لما خص المتقون بان الكتاب هدى لهم خطر ببال السوال
بان لقائل ما بال المتقين خصوا بذلك فوقع الذي ينتظر جوابا لهذا السوال وفي قوله
على تعديد سوال اشارة الى ان الجواب متصل بما هو مستأنف للسوال عن غير اضمار له
تعديد تشبيها بالسوال ومنزلة منزلته لانه جعل الادراج في حكم المتقين مترتبا و
مبنيا على السوال الناشئ عما قبله قوله اي ما بالك عليلا قال في الصحاح ما بالك اي ما حالك
والسوال عن الحال بعد العلم بكونه مريضا يكون عن سببه فمعناه اجرارة تشغل بك ام
رطوبة تغلبك حال كونك عليلا قوله لانهما من اسباب المرض اي سبب بعيد
لحسن الوقوع لا لازم سبب السبب قوله وعدم التاكيد الضمني بذلك فان الاولى
الكلام على مقتضى الظاهر ولما اذا حمل على خلافه فيمكن ان يكون السوال عن سبب خاص وترك
التاكيد بناء على ادعاء ان لكونه سبب علة العالم سهوا وخطا امر متعين لا ينبغي ان
ينكره العاقل او يشك فيه قوله فالتاكيد دليل على ان السوال عن السبب الخاص
وهذا ايضا مبني على سوق الكلام ساق مقتضى الظاهر المتبادر والا فالتاكيد معان
غير دفع الشك ورد الانكار كما سبق وليس في بيته منحصرة فيها حتى لو كان
السوال عن مطلق السبب لكان سوالا عن تصوره الذي لا يتصور فيه شك
ولا رد حتى لو كرر في الجواب كما اوضحه الفاضل المحشي قوله فهو بالحري ظ مطلق السبب
فان قلت كيف يترتب السبب على المسبب بالفاء مع ان الواقع ترتبه على العكس قلت هو حينئذ
ان ذكر المسبب بعض ذكر سببه قوله وهذا ابلغ الوصلين واقواهما لانه ادعى فيه ان
ذلك بلغ في حاله الى حيث لا يحتاج صرف على الوصل وقد يناقش فيه بان كلا من هذه الامور
الى هـ دال هـ

ارسله

اي متعلق بالمقام وكل منهما ابلغ في مقامه من الاخرين مثلا اذا اقتضى المقام الوصل الخ
يكون موثوقا فالعبادة حق له ابلغ من قولك العبادة حق له فكيف بحكم عليها بانه
ابلغ الوصلين على الاطلاق والجواب ان مراده ان المقام اذا اقتضى مطلق الوصل
فهذا التركيب ابلغ منه من تقليل اللفظ وتكثير المعنى قوله متقاوت هذه الثلثة
بحسب المقامات قال السنبلي في شرح المفتاح اذا قلت اعبد ربك فان كان المخاطب
منكرا لاستحقاق العبادة او متردد افيه او خالي الذهن مع امارة انكار
او سوال كان قولك ان العبادة حق له جيدا في الغاية لمقتضى المقام والعبادة
حق له رديا طرحه عن ذلك فالعبادة حق له متوسطا لاشتماله على شائبة تاكيد واشعار
بالسببية وان كان خاليا الذهن عن امارة انكار او تردد او منكرا او مترددا فقط مع اعتبار
ما يزيل الانكار والتردد كان قولك العبادة حق له متوسطا بقدر من الكلام
الابتدائي وان كان محتاجا لاجل سببه الاصل الكلام عما قبله بحرف ظاهر دال على التسبيب
كان في العبادة حق له جيدا في الغاية والعبادة حق له رديا وان العبادة حق له
متوسطا لان تغني غناء الفاء في الجملة وان كان محتاجا لسبب الوصل الخفي كان الاجود
العبادة حق له كقولهم لواسلاما قال سلام يحتمل ان يكون بمعنى سلمنا ويحتمل ان يكون
بمعنى تسلم اللغة العربية ويحتمل ان يكون بمعنى الامر كانوا على ما قيل عالمين باللغة العربية
ثم شيوع هذه اللغة انما كان منها سمعيل ع قوله زعم العوادل ان الزعم كثيرا ما فيه
يستعمل في الباطل ولهذا قيل زعموا مطية الكذب فلا يناسب المقام ولو بدل زعم
بعلم كان احسن قوله جمع عاذلة يعني انه ليس جمع عاذل لان فاعلا صفة لا تجمع
على فواعل وقد مر في الكلام في شرح الديباجة فليتذكر والا فلعل عاذلة صفة جارية
مجرى الاسم الذي لا يعدل عنه الا الصارف اذ القول بانه يجوز ان يكون جمع عاذلة
كرجل عاذلة على ان التاء للمبالغة مما لا يلتفت اليه لانه ليس بقياسي قوله

ان م

اى اوقع عليه الاستيناف لسبق الى ان العقل فى كلام المصنف اعنى استوفى مستدل
مصدره بالتاويل المذكور كما فى قوله و قد حيل بين العير والنزوان ولكن ان يقول لو سلم
امام ج الى الطرف بعده كما يشعر به قوله كما اذا اعقبت الاستيناف عنه ح والوجهان مطردان
فى مثله قوله اى اعاده ذكر ذلك الشئ ح الاظهر ان فى قوله باعاده صفه جناب
المتكلم عطف قوله قالوا افتح سبيا بحركه طبخ قلت اطبخوا لى جبه وقميصا على ما سبجى
فى البديع انشاء الله تعالى والمراد به ذكر الصفه و قد يطلق المراد بالاسم العلم و هو موضوع
اولا كان ج للذات مع جميع الصفات فاذا ذكر الصفه مذكوره بالتبع فاذا ذكرت بعده وجدت
الاعاده فمحصل الدلاله قوله قلت ح جهه انه اذا اثبت لشئ حكم اورد عليه الفاصل المحشى
ان سوال المخاطب غيره عن سبب اصلا ربما لا وجه اذ هو اعلم بالاسباب الحامله على
افعاله الاختياريه ثم ما يبين هو الجواب بتفصيل فان قلت ليس فى كلام الشارح ما يدل على
ان السوال المقدر من جانب المخاطب حتى يرد ذكره بل قوله لما اذا احسن يصلح للماضى
دون لما اذا احسنت يدل على ان السائل غير المخاطب قلت قول المتكلم فى الجواب صدقت
بالخطاب يدل على ان السوال من المخاطب والحمل على خلافه تعسف ظاهر فان قلت
رد الفاضل المحشى انما يتوجه لو كان كلام الشارح فى المثال المخصوص السابق وليس ذلك
متعينا بل ظاهر قوله فان قلت ان كان السوال عن الاستيناف عن السبب مثلا ان يقول
ح يدل على ان كلامه ليس فى خصوص المثال ولم ار من نقل فان قلت ان كان السوال
فيما سبق من المثال فيمكن ان يصور الحال والجواب فى مثال يمكن ان يقدر فيه السوال عن
السوال وح السبب مثلا ان يقول احسن يزيد الى عمرو صدقوا القديم اهل له نعم ان لم يرد ان تقدير السوال
يتعول عن السبب واجب فى كل مثال كيف وقد سبق منه كونه تقدير السوال عن الاستيناف
الاشاره الى الجواب بالنسبه الى تقدير واحد فيما يمكن فى ذلك التقدير واما الجواب
بالنسبه الى تقدير اخر الى الغايه قلت هذا لا يفيد لان قوله و السوال المقدر فيما

قوله ماذا احسن نص فى جواز اعتبار السوال فى قوله فان قلت ان كان السوال فى الاستيناف
والا لم يكن مخصوصا بالمثال السابق لكنه بتيا وله قطعا فيرد اعتراضه اللهم الا ان يقال
قطعا اولى قوله الشئ اولى هو صحيح للاضراب عن كل ما مع الاضطراب ابطال بتقدير
السوال المذكور ردا على من زعم ان المقدر هو واعلم ان المراد المحشى مبنى على ان صحت
فى المثال على صيغه الخطاب كما نص عليه الشئ واما اذا كان على صيغه الحكايه فلا يخفى ان
صدق المخاطب قد يكون سببا لاحسان المتكلم فلا يراد كما لا يخفى على الفطن تفى
كلام الشريف بحتمان الاول ان قوله لعم يتصور ذلك اذ الشئ اراد ان يمحض غيره
ولا يعرف ذلك ام لا لكنا عما نحن فيه غنى عن مراجعه محل منع لان الاصل اعنى قوله احسنت
طريق الخطاب ليس الا لافاده لازم فايدة الخبر وصدقت اعلم ان احسانك الى زيد ولا الكلام انى ح
يبعد ان الانسب ان يقدر السوال والجواب مناسبا للاصل فلو قيل معنى السوال
يقدر حتى يعلم لما ذا احسنت اليه ومعنى الجواب اعلم انه مستحق للصداقه التقديميه لم
يكن بعيدا جدا فضلا عن مراعاه الناس ان السوال اذا كان حتى هو صدق بالاحسان
اشعر التاكيد فى الجواب لكونه حده ملقاه الى السائل المتردد وذكر موجب الاستحقاق
الذى هو التاكيد انما هو فى القسم الثانى والاول خال عنه فلكونه المتبادر سنعمها وهذا
هو الذى حمل الشئ على تقدير السوال عن السبب فقوله السوال المقدر لما ذا احسن او حتى
موصوف بالاحسان لقوله نشر مرتب فتامل قوله وليس كذى فى نظائر صوره الاستيناف هذا ح
فتامل او ليس كذى كون الجواب باحد الامرين اعنى باعاده الاسم تاره واعاده الصفه
اخرى كما هو صحيح صور الاستيناف بل لجواز ان يقع جواب عن السوال عن السبب اعنى عرو بدون
اعاده اسم او صفه اعنى امر بالتامل لعلا يتوهم من قوله منه ما ياتى باعاده الاسم ومنه
الى اخره الحصر المفيد لذلك اما واما دون منه ومنه قوله بالغدو والاصال
الغدو فى الاصل مصدر الرواح والمراد ههنا الغدوات فعبر بالمصدر عن الوقت

كاق انبك طلوع الشمس اى وقت طلوعها وانما جمع اعتبارا للاصال لان المصدر
لا يثنى ولا يجمع والاصال جمع اصيل وهو الوقت بعد العصر الى المغرب وقد يجمع على
اصل واصايل كانه جمع اصيل ويجمع على اصلان مثل بعير وبعران قوله كانه جمل من الشيخ
الشيخ صرح فى دلايل الاعجاز بان السوال المشتمل على الفعل اذا كان مقدرا لا يكون
حذف الفعل فى الجواب الجواب به ان قلت ما قوله فى الآية قلت له ان تقدر من السجود
له فقيل رجال اى هم رجال مصدر الاستيناف هو الاسم لا الفعل قوله لهم الدار
ليس لكم الاف الالف مصدر الف يالف اى سكن اليه واحبه والالاف مصدر الفه والاول
مصدر المتعدى لغة قوله فحذف هذا الاستيناف قيل يجوز ان يكون الاستيناف فى
هذا البيت مذكورا الاحمذوفا ووجهه انه لو قال زعمتم حرك آل معين اى لكان لو تم
او يقولوا لم ينكر ذلك فاجاب بقولهم لهم الف اى والدليل على انكار المتكلم لقولك لعلك تزعم
لان استعمال الزعم فى الكذب اكثر قوله موكدا للجواب او بيانا له لان المراد بكذبهم
محل حاصل معنى قوله لهم الف وليس هذا اللوم حيا بالواو العاطفة كما زعم صاحب عباد بانه قال لهم هذا اللوم واقع
لكم الا ترى معنى قوله كذبتم من ادوات الاصداع عن ورود المراد الملاح قوله وقد توهم بعضهم فى توهم الوزن
ووجه كونه ضعيفا انه يحتاج كما اعرف نفا الى ان تقدر اصل الكلام هكذا واما الوصل
فما لدفع الايهام واما للتوسط فعدم تقدير محذوف ليس كذلك فى نظير ملاحظوره واعتبار
اليه قوله لان لا تعبدون اخبارى معناه الا تعبدوا الا تعبدوا والان اخذ الميثاق فى
الامر والنهى والمعنى على تقدير القول اى قائلين لا تعبدوا او قيل اخذ الميثاق فى
قوة القسم ولا تعبدوا اجواب له فلا حاجة الى تقدير القول وقيل لان لا تعبدوا وان تقدر
بان المصدرية بدلا من الميثاق فلما حذفت ان عاد الفعل الى الرفع فصار هذا بدلا من
قولوا صلة ولا يكون الا يه مما نحن فيه بل يكون من عطف الجملة المولد على المولد لان الامر
2 مؤول بالمصدر معطوف على خبر مولد قوله لانه ممن امنوا الان تؤمنوا

اولف

انهم مخالفون لهم فى مقتضى اللزوم

لا تعبدون

لا تجارة المنجد وتعليم لها والتعارف فى التعليم هو الامر والنهى دون الخبر قوله الا عند
المصنف بالبداء ؟ قد يجبت لان التصريح فى مثله انما يلزم اذا لم يوجد قرينة والحق فى تغاير
الى طلبى اذ لو وجدت لحسن العطف ملا نصرح كرف النداء فى قوله ثم يوسف كما ج
اعرض عن هذا واستغفرى لذنبك والا يكفى ان تقرر احد المعطيين وجمع الاخر
؟ الآية قرينة على اختلاف المخاطب فلا لبس قوله فلا يصح عطف بشر عليه لجاب
صاحب الكشف بانه لما نع للعطف على جواب السوال بما لا يكون جوابا اذ ناسبه
يكون جوابا وزيادة كانهم قالوا ولنا يارب فعل امنوا يكن لكم كذا وكذا ولنترحم
يحمد بشوته لهم وقد يجاب ايضا بان خطاب يا ايها الذين امنوا عام للنبى صلعم وللمومنين
والتجارة المذكورة عامة الفضائلها فى حق نوع البشر وفى شانهم نوع الايمان
المذكور فصح ان يقع موصوفا بما يقع بشر بيانا لكلا نوعيها فتدبر قوله لكن المعتمد
العطف هو الامر ؟ اراد انه ليس المعتمد بالعطف الامر من حيث هو امر اى الجملة
لان شبه النحويه من حيث انها وصف ثواب المومنين واراد بالجملة فى قوله واما
المعتمد بالعطف هو جملة وصفا اريد بها فى قولهم وبالجملة وقولهم وجملة الامر و
اشباهها هو الامر الاجمالى اى الحاصل كما يشير اليه قوله بل ليوفد عطف الحاصل من مضمون ؟
المعتمد بالعطف حاصل الكلام الذى هو وصف ثواب المومنين اى المنظور فى
العطف ذلك لا خصوصية الجملة الامرية من حيث كذلك حتى يطلب لها مماثل واما
لصاحب الكشف وذلك ان يقول هو معطوف على قالوا ؟ فهو مبنى على عطف الجملة
من حيث خصوصها ؟ لان بشر منفرد اعرف فاعله معطوف على قوله فالتوا كذلك
قوم الحاصل المعنى وبهذا التوجيه تبين ان الاعتبار على كلام الشيخ واندفع اعتراض
الفضل المحشى واما اعتبار عطف القصة على الوجه الذى ذكره هذا الفاضل فنو
الوجه الذى ايضا فى شرح الكشاف لكنه لا يخلو عن تعسف لان الانسب بالتصريح

خصوصها الى الجملة من حيث هى

على القصة هم

بتلك الجمل لانها مناط الجواز وهذا غير خفي على من له تدرب في اساليب الكلام فاذكره
انتهى في هذا الكتاب توجيها آخر لكلام الكتاب في عرما ذكره في شرح الكتاب قوله لكن
حاشيه الصفار يشترط اتفاق المجملتين يعني ابن هشام في مغني اللبيب عطف الانشاء على الاخبار وبالعكس
منعه البيانيون وابن مالك في شرح باب المفعول من اجله من كتاب التسهيل واي عصفور
في شرح الايضاح ونقل عن الاكثرين واجازه العضداء وجماعة مستدلين بقوله تعالى وبشر
الذين امنوا في سورة البقرة وبشر المومنين في سوره الصف قال الدماميني
واجاز سيبويه جاءني زيد وعمرو العاقلان على ان يكون العاقلان خبر
محذوف ثم اورد عدة ابيات مستشهدا بها على جوازه فيما محل له من الاعراب انتهى
على الكل فقوله الفاضل المحشي اشتراط اتفاق الجملتين خبرا وانشاء في عطف الخبر
الى لا محل لها من الاعراب مما لا نزاع فيه محل نظر اللهم الا ان تقال مراده انه لا نزاع فيه
بين المحققين من علماء البيان واما ما نقله ابو حيان عن سيبويه فقد صرح ابن هشام
بانه غلط واما قال سيبويه واعلم انه لا يحوز ان يعطف اسم على فعل ولا فعل على اسم
رفعت او نصبت لانك لا يثنى الا على ما اثبته وعلمته ولا يحوز ان تخلط من لا علم
له بالعلم فتجعلها بمنزله واحدة وقال الصفار لما منعها سيبويه من جهة النعت علم
ان اول النعت يصححها انتهى صرف ابو حيان في كلام الصفار فوهم فيه والوجه فيما ذكره
الصفار انه قد يكون للشيء ما فان وتعسر على واحد منهما لانه الذي اقتضاه الكلام
واعلم ان الشيخ بهاء الدين السبكي حاول التوفيق بين كلام النحاه وكلام البيانيين في
هذه المسئلة بما حاصله ان اهل هذا الفن يعني اهل البيان متفقون على ما نقلوه
كلام كثير من النحاه جوازه ولا خلاف بين الفرق لانه عند من جوزه يجوز للذوق
نحو بلاغة وافهم قوله فكانه امر النبي ﷺ بان يودي معنى هذا الكلام في قطعة
ايماء الى توجيه آخر وهو ان قوله امر النبي ﷺ ان يلقي الكلام على سبيل الحكاية ايماء الى

ثم قول هذا بعينه على طريقة قراءة من قرأ قل للذين امنوا يغفروا ليغفروا
صرح به صاحب المفتاح في بحث الايجاز وذكر الفاضل الترمذي في شرحه قوله من القوى
المدركة القوى التي يكمل بها الادراك سواء كانت العقل او لا قوله وهي الحاكمة هي
العقل ادرك بالقوى المدركة ح
الموسومة بالنظم كالحكم بان هذا الاصفر هو هذا الحلو فيحكم لان النسبة التي بين الطرفين
في المثال المذكور معنى جزئي وهو مدرك بالقوة الوهمية عند المثبتين للقوى الباطنة
والطرفان محسوسان مدركان بالحس المشترك والحاكم عندهم لا بد ان يدرك الطرفين
والنسبة حتى يحكم بهذا الحكم وبهذا اثبتوا الحس المشترك فلا يجوز ان يكون الحكم في المثال
المذكور للحس المشترك فان قلت الحاكم هو النفس لكن يمتنع ارتسام صور المحسوسات
فوجب ان يكون هناك قوة يرتسم فيها صورهما كلها فالحس المشترك في المثال المذكور
الة للنفس في الحكم باعتبار الطرفين والوهم الة لها باعتبار النسبة فجاز نسبة الحكم
الى كل من القوتين في زمان باعتبار كونها الة للحكم قلت فالحضور عند الحاكم لا يمتنع ان يكون
بالاجتماع في قوة واحدة لم لا بل ربما يكفيه الارتسام في الات متعددة كالحواس الظاهرة
فلما ثبت الحس المشترك بالدليل الذي اليه على ان الاقرب ان الحكم في المثال المذكور
هو للحس المشترك لان القوى الباطنة عند مثبتيها كالمرايا المتقابلة يمكن الى كل منها
ما ارتسم في الاخرى والوهمية هي السلطان الملك القوى فلما تصرف في مدركاتها بل لها
تسلط على مدركات العاقلة متنازعها فيها ويحكم عليها بخلاف احكامها قوله
فان استعملها لواسطة القوة الوهمية فهي المتخيلة اما استعمالها النفس في المحسوسات
مطلقا لواسطة القوة الوهمية سميت متخيلة كما صرح به فان قلت كيف يستعملها
النفس في المحسوسات مطلقا لواسطة القوة الوهمية والصور المحسوسة ليست مدركة للوهم
قلت لما انتهت عليه النقاد من ان القوى الباطنة كالمرايا المتقابلة فلا تغفل قوله
ان استعملها لواسطة القوة العاقلة اشاره الى مغايرة العقل للنفس الناطقة

مدركه او معينة في الادراك ص

فان النفس الناطقة جوهر موجود فى المجنون والعقل مفقود فيه وبعضهم يزعم الاتحاد
بينهما كما بين فى موضعه قوله مثل الاتحاد فى المخبر عنه اى التمثل بالمخبر عنه والخبر
يدل المسند والمسند اليه بناء على انه قانون الخبر قوله وكذا حكم بان هذا اللون غير هذا
الطعم مخالف لما سبق من ان الحاكم هو الحس المشترك الا ان يريد ما سبق ان الحاكم هو
العقل بواسطة الحس المشترك كما اشرت اليه مع ما له وما عليه قوله وفيه نظر لان التضايف
اى على ان فى مراد الشيخ العلامة ان الاقلية والاكثرية قد يكونان محسوسين وذلك عند
كون معروضهما محسوسين لا على معنى انهما المحسوسان بالذات بل على معنى ان اتصافهما من المحسوسات
بالعرض كاتصافهما بالبياض على ان العقل يحكم بمجرد الاحساس بالمسلة حسا لامور
المحسوسة مسلا انها اكثر من اثنين فى ضمنها وهذا بخلاف كون الشئ منها لامور محسوسة
عليه وعليه يبنى قوله لانه لا يدرك بمجرد الاحساس قوله او وهمى بان يكون بين تصورهما
شبه تماثل قال الفاضل المحشى شرح المفتاح لما كان العقل يميز بين الاشياء المختلفة وبين
البه الامور الصحيح المطابقة للواقع وكان كل واحد من الاكى والتماثل والتضايف
سببا فى نفسه للاجتماع نسب الجمع بها الى العقل ولما كان الوهم مما يستند عليه الامر
عاينا سببه وكان شبه التماثل والتضاد وشبهه مناسبة لتلك الاسباب المنتفية
فى نفسها للاجتماع نسب الجمع بها الى الوهم ولما كان الخيال حاملا للمقارنات صور المحسوسات
التى منها ينزع صور الموهومات والمعقولات نسب الجمع بسبب تقارن الصور عليه
كانت او جزئية محسوسة او موهومة الى الخيال والضابط فى الجامع ان الجمع اما بسبب
التقارن فى خزانة الصور اولا فالاول هو الخيال والثانى اما ان يكون لواسطة امر
يناسب الجمع وتنتفى بحسب نفس الامر فهو العقلى والا فهو الوهمى قوله نوع واحد يريد
فى احدهما عارض اراد به الصفرة او السواد فكان الوهم يدعى ان الصفرة عارضة
زيد فيه حتى يسير لا يخرجه عن حقيقته وكذا السواد خضرة زيد فيه حتى يسير قوله

فحال

يجوز ان هذه الثلثة نوع بسبب اشتراكها فى اشراق الدنيا بينها اشراقا حسيا بالاول
والثالث وعقليا بالثانى لا فاضة انوار العدل والاحسان قوله او تضاد وهو
التقابل بين امرين وجوديين يتعاقبان على محل واحد بينهما غاية الخلاف يخرج بقوله
وجوديين تقابل السلب والايجاب وتقابل العدم والملكة ويدخل بقوله على محل واحد
التضاد بين الجواهر اعنى الصور النوعية للعناصر ومن يثبت التضاد بينهما اعتبر
الموضوع بدل المحل ويجاذكر باطهر ان المراد بالتعاقب على المحل التعاقب باعتبار
الاول لا باعتبار الصدق وقوله بينهما غاية الخلاف تخصيص للتعريف بالتضاد الحقيقى
فبهذا يكون التقابل بين السواد والحمرة مثلا قسما خاصا من مطلق التقابل يسمى
بالتضاد وحد لا يعتبر هذا القيد فيشمل التضاد تقابل السواد والحمرة ويسمى تضادا
مشهوريا ويحصر التقابل فى الاربعة على ما بحث وهو ان يعرفوا للتضاد الحقيقى
الذى عليه غاية الخلاف لانه اسبق بالتقاسم لان السكاكى اورد الحلاوة والحموضة من جملة امثلة
التضاد وليس بينهما غاية الخلاف بل غاية الخلاف انما هو بين الحلاوة والمرارة اذ لا يخفى
على المنصف ان تعاند الحلاوة والحموضة ليس اشد من تعاند الحلاوة والمرارة وقد صرحوا
بان ضد الواحد اذا كان حسيا فالكون الا واحد انع ليشعر بان مراد السكاكى هو
التضاد الحقيقى انه لم يجعل البياض والصفرة متضادين بل عدهما من قبيل شبه التماثل
ولعل هذا هو الباعث للشيخ على اعتبار غاية الخلاف فى تعريف المتضادين لا يتمكن
من الجواب الاول عن الاعتراض على عد السكاكى الاول والثانى من شبه التضاد لانه
قد علم الفاضل المحشى قوله لكنهما لا يتواردان على المحل لكونهما من الاجسام دون
الاعراض ظاهر هذا الكلام يدل على ان التوارد على المحل انما هو فى الاعراض وقد نظر
بما عرفت من ان المحل اعم من الموضوع والمخصص بالاعراض هو المتالا الاول
دون الثانى قوله ولذلك اصنف الصورة اى لاختلاف اسباب التقارن وقوله

تربيا اى اجتماعا على مسئلة مخصوصة تميز من تلك المسئلة اختلف الى فاعله وقوله فكم من صور لا اشكال
اشارة الى اختلاف الصور فى الترتب وقوله وكم من صور لا تغيب اشارة الى اختلافها
فى الوضوح واختلاف الصور وان كان يتضمن اختلافها وضوحا لكنه قصد التنبيه
عليه اصالة قوله وظ انه لا يمكن جعله صورة مرتسمة فى الخيال قيل هذا انما يتم اذا لم
يجعل مقارن الصور عين الصور المتقارنة ولا يمكن انه يقف لاعباد السكاكى
السكاكى فان عبارته عبارتها هكذا — والخيال هو ان يكون بين تصورهما مقارن
فى الخيال قوله للقطع بامتناع العطف فى كوزم الامير الجند يرد عليه السؤال المذكور فى
المفتاح فقوله قلت لانم ذلك الامتناع مطلقا فانه اذا قصد بيان الامور الواضحة يوم
الجمعة جاز العطف لان المتقدم الاصلى هو هذا القيد فاذا قصد بيانه هو وقوع تلك الامور
فى الواقع وجعل يوم الجمعة مستدركا تابعا العطف لانه ليس حاصلا بل لانه جامع غير ملتفت
اليه كما صرح به فى ضحى ضيق قلت فعلى هذا يكون حاله ثالثة مقتضية لكمال التوضيح
الانقطاع اى ان لا يلتفت الى وجود الجامع ولم يعرض السكاكى وغيره اللهم الا ان
يقال وقع مراده بعدم الجامع المذكور فى الحالة المقتضية لكمال الانقطاع علم
الجامع الملتفت اليه سواء كان هذا العدم مانعا او اصل الجامع او مانعا الالتفات
فافهم قوله ونحو السخى والغياث بجانه ومرارة الانبت محدثة هذا نقل بالمعنى وعبارة
السكاكى هكذا السخى ومرارة الاربك وسورة الاخلاص والرجل البصير بالصوغ
ودين الحويص والغياث بجانه كلها محدثة كلها دليل قطعى على ان المثال من قبيل
عطف المفرد لاحتمال كونه من عطف الجمل بحذف الجزء الاولين فظهر ان جزم المحشى
يكون المثال من قبيل عطف المفرد بالنظر الى عبارة السكاكى قوله تفويض الى ما قيل
هذا الكلام وما بعده وصبت الفاضل المحشى جاء بعد الكلام وما بعده ثم اورد كلا
فى كل منهما كلى فى الجملة الاول بحث بعيد لان التاخير الذكرى لا يمنع التقدم

لم يجز ح

واما المثال على الوجه المذكور الذى
اورده الشيخ والمحشى فليس بعين
كونه من عطف المفرد ح

ى اللبيب

الاعتبار وهو كاف فانك اذا اردت تعداد الامور الى دنية والحكم
عليها بالحدوث فالظاهر انه يكفى فى صحة العطف ان يجمعها صفة الحدوث فالاولى ان
ان كتب ههنا ايضا بان الجامع غير ملتفت اليه قوله والمصنف اعتمد ان كلامه
حيث قال فى الايضاح واما السيوسى فظاهر كلام السكاكى فى موضع كتابه انه يكفى ان يكون
الجامع باعتبار المخبر عنه او الخبر او قيد من قيودهما فنحو منقوش نحو مارا يغنى زيد شاعر
وعمرو كاتب فانه غير صحيح كما عرفت ونحو هو لك عزم الامير الجند يوم الجمعة وخاط زيد
ثوبى قيده لعله سهو فانه صرح فى موضع آخر منه بامتناع عطف قول القائل فى ضيق
على قوله خاتمى ضيق مع اتحادهما فى الخبر قوله فظهر الفساد فى قوله الوهمى بل يزيد
ان المثال المذكور كان الجامع بين الشيئين واقعا فى التصور مقام قوله فى تصور
مثل الاتحاد ظهر انه اراد بالتصور الذى اعتبر فيه الاتحاد المعنى المتعارف وهو
العلم فظهر الفساد فى القولين المذكورين وهذا الفساد انما لزم من تفسيره ولا يرد
على نفس عبارة السكاكى لانه مثل الاتحاد فى تصور بالاتحاد فى المخبر عنه وفى الخبر
فى قيد من قيودهما فعلم ان مراده بتصورهما فى قوله الوهمى ان يكون بين تصورهما و
الخيال ان يكون بين تصورهما متصورا عقليا فيما سبق قوله فلو غلط لانه
تقدم هذا الكلام فى فيكتب لان اللام بعد ما حمل فى الايضاح كلام السكاكى على
السهو وفرع منه قال ثم قال الجامع بين الشيئين عقلى وهمى وخيالى اما العقلى فنحو
ان يكون بينهما اتحاد فى التصور الى آخر ما ذكره فلا يتعين ان قصده بهذا الكلام
اصلا كلام السكاكى بل يجوز ان يريد نقل كلامه بعبارة اخصر منه فلا يبعد ان يريد
بالشيئين الجليين والتصور المعلوم التصورى ولم يقصد بذكره معرفا الى جنس
المعلوم التصورى المتناول للكل متصورا سواء كان مخبرا عنه او خبرا او قيدا من قيودهما
كيف ولو لم يحمل على هذا لم يصح قوله قال السكاكى الجامع بين الشيئين ولهذا قال

قال جمال الدين في شرحه المراد بالجملتين الجملتان لانه بصدد بيان الرابط بين الجملتين لعطف احدهما على الاخرى ولانه صرح السكاكي بلفظ الجملتين فوجب حمل كلام المولف عليه والام يصح النقل قوله ولعمري انه كلام في غاية السقوط اذا حمل على مذهب البصريين فلامتناع تقديم الفاعل حال كونه فاعلا ما تقدم واذا حمل على مذهب الكوفيين فلان توجيه عبارته صدرت عن السكاكي بمذهب ضعيف لا تقول به مع الغناء عنه بوجه حسن في غاية السقوط عند ارباب هذا الفن لان ما يستحق ان يعتنى به في حيز الامتناع هذا غاية توجيهه وانت خبير بان اختيار التركيب للوجهين ولو عند البعض يكفي في الفصل قوله ولا يحصل المناسبة بالرابطي بالقاعدة فعليه صرف نحو زيد قام وعمرو قعد قوله والاليق بسياق الكلام ان يقول اسمية صرفة نحو زيد قائم وعمرو قاعد وهو ظاهر قوله وهذا مبني على ما ذكره السيرافي مبني على هذا المذكور للسيرافي وهو قوله اما الفاظ ان امر البناء وبالعكس اعني ان ما ذكره السيرافي مبني على هذا المذكور قوله والذي يشير به كلام بعض المحققين اراد به ابن الحاجب حيث قال في الايضاح والفصل واما الموضع الذي تسوى فيه الامران فان يكون الجزء الاول من ذات وجهين مستعملا على جملة اسمية وجملة فعلية ويكون الوضع على تاويل الاسمية والنصب على تاويل الفعلية وفي هذه العبارة تكلفان احدهما في معنى الاشتمال على جملة اسمية لان المشتمل على المشتمل والثاني في معنى التاويل بالاسمية فان الاسمية صريحة لا حاجة فيها الى التاويل اللهم الا ان يقال مبني على المشاكلة

الترشيح

تذنيب

قوله تذنيب هل الفرق بين التذنيب والتتميم مع اشتراكهما في ان كلا منهما يعتني بالمباحث المتقدمة الى ما ذكر في حيز التتميم بحيث لو تامل المتامل في المباحث المتقدمة لفهمها منها لخلاف التذنيب فانه موصل الشيء ذنابه في الصحاح والذِّنَاب بالكسر عقب كل شيء وذنابة الوادي الموضع الذي ينتهي اليه سيله وكذا الذُّنابة بالضم والاذناب التوابع

قوله عن تكلف متعلق بالكتابي اي شيء مفيد للمتعلق ان قلت فاي حاجة الى التعبير فقلت

ليس بمرتبط بل لضرورة كون الحال مفردا مشتقا قوله ست بالحال المعنى الذي الحال وامالجملة اعني في قولك ابنك والحبر قادم فهي حال وبيان للازم العامل وهو زمان الابتداء فكانها بيان العامل قوله لاحالا لان المقصود من الحال المنتقلة بيان ان الفعل صدر من الفاعل او وقع على المفعول مقيدا بذلك الصفة والهيئة والتقييد انما يفيد اذا كان الصفة المتغيرة المتجددة لان كون الفعل صادرا او واقعا على الهيات والصفات اللازمة امر معلوم قوله فلما صرح السرّ فاسمى وهو عريان عامة ولم يبق سوى العدول دقائقه دقيقة تام كادلوا والبيت لسهيل بن شيبان من قصيدة مطلعها صفحنا عن بني ذهل فقالوا يرجى عسى الايام ان يرجعن قوما كالذي كانوا صفحنا عنه اي عفونا عن جرمه وصرح السرّ اي ظهر وانكشف تام اي جاز تمامه قوله لسببها بالي وجه السببية كونها محكيا بها قوله لكون المحكي مخصوصة يريد ان ذي الحال لما تقدم عليه الحال كان بمنزلة النكرة المخصوصة وهو الى هنا اعني قوله من العربي ولهذا لم يكتب تقدم الحال عليه كذا في شرح المفتاح ورد هذا التوجيه بانه لا يتاتى في قوله تقدم سبعة وثامنهم كلبهم اذ ليس سبعة في حكم الموصوف حتى يصح الحمل على الحال الا ان قوله سبعة وثامنهم كلبهم صفة سبعة كما يشهد به قوله اعني ملتبسة بالعدد المخصوص وساد سهم كلبهم اذ لو حمل على الحال لجرى النظم على الاسلام والاشكال ان معنى الحال يناسب معنى الوصوف وباب المجاز مفتوح فليحمل الواو على الواو العاطفة كالتي بمعنى مع والحالية والاقترانية هنا بحث وسوال المذكور في كتب النحو ان وجوب تقديم الحال على صاحبها عند تخصص تنكيره بناء على انها لو تاخرت لالتبست بالصفة في حالة النصب نحو قولنا ضربت رجلا راكبا تم قدمت في حالة الرفع والجر ان لم يلتبس طرد اللباب وهذا الالتباس عارضي اذا كان ذو الحال نكرة مخصوصة كجواز الصفة بعد الصفة صلح ان تقدر بها عليه ايضا والا فالفرق نعم الواو رافع لالتباس الحال بالوصف ولم يقدم

سبب وقوعه في سياق النفي تخصصا لانه في حكم الموصوف والمعنى على ضربة

على ذي ما في الآية الا ان الآية مبنية على عدم التقديم على كون ذي الحال في حكم الموصوف
ولك ان تعترف بان الالتباس فيما اذا كان ذو الحال نكرة محضة اشد لان الحال تبين
البهية والوصف الذات بهم والنكرة الى بيان الذات احوج منها الى بيان البهية فالحمل على
حينئذ هم الوصف ارجح واما اذا وصف مرة فقد حصل بيان الذات وتناسب ان يبين البهية بعده
فالحمل على الحال ارجح نعم ان تم ما ذكر من تخصص ذي الحال في وضع وجوب تقديم
على القول هم الحال عليه لم يجب ذلك التقديم في مثل جاءني راكبا رجل بل لم يتصور محض تنكير ذي الحال
لتخصصه بعدم الحكم عليه وهذا خلاف ما مر جوابه ولا يرد على هذا اذا اورد تخصص
الحال في مثل جاءني رجل بتقديم الحكم من ان التخصص لما كان بالحكم كان التخصص
حاصلا بعد الحكم فالحكم كان على غير المخصص وهذا قليل تامل والاوجه عندي ان يقال جواز
الحال في الآية بلا تقديم ذيها عليه لما شرت اليه من كون الواو رافعا للالتباس كما
اليه في آخر هذا الباب فحي لا يرد قوله بعد وناهيك بكلامهم فتدبر قوله كما هو مذهب
صاحب الكشاف سهوا ثم بينت واوهذا المعنى قوله ولا يكون محضة يلتبس ان يعيد
بعد تقدم الحال اذ حضور وقوع النكرة المحضة ذا حال اذا تقدم عليه الحال كوحاوي
راكبا رجل علما هو المشهور اللهم الا ان يقال الجملة الحالية تخالف عن الضمير الى ليه بالواو
لا كون تقديرها عاذ يها رعاية للاصل الواو الذي هو العطف لكن نفس ان اصبح على
جوازه عند الجمهور وان منعه المعارضة نقله الدماميني تامل قوله اولى بالالتزام لان
الكلام السابق قوله لدنك الكلام ظرف مستقر ومعنى الكلام اولى بالالتزام الثابت
لدنك الكلام لا لغو متعلق بالالتزام حتى يرد ما ذكره الفاضل المحشي من ان الصحيح ان
يقال بالاستلزام وهذا الوجه وان كان لا يخلو عن نوع خدشة بناء على ان المفهوم من قولهم
هذا الشرط اولى بالالتزام كونه اولى بالاتصاف بالالتزام الثابت للكلام
السابق لا يصفو به عبرة لكنه يحيح الكلام عن حضيض الغلط ومهما وجه اذ

في التوجيه احدهما ان اللزوم مصدر من الفعل المبني للمفعول ومعناه الكون ملزوما
ويظهر بتغيير التعقيد فيما سبق بكون الكلام معقدا وثانيهما ان قوله الكلام السابق
مرفوع نحو اولا نائب فاعل التفضيل وذلك لاسناده الى الضد وثالثهما انه مرفوع
باللزوم لانه مصدر واعمال المصدر المعرف كثير قوله اكرمه وان تشتمني واطلبوا العلم
ولو بالصين اعلم ان كلمة لو وان في المثال هذا المقام ليست لانتفاء الشئ لانتفاء
غيره ولا للنفي ولا لقصد التعليق والاستقبال بل كل منهما مستعمل في الحكم الذي ولهذا تاكيد هم
ترى العوام يقولون انها للتاكيد قوله فانت طلاق والطلاق لازمة اوردها الراجكو
من شبك الطوامث الاربع اليمين والشبك الحبايل والطوامث الحيض من طمث المراة
اي حاضت وفي وقوع هذه الجملة متوسطة بين اجزاء كلام واحد كما هو الظاهر من كلامه نوع
ضعف اذ الظاهر ان قوله بها والحرملة كلام مستقل وقيل انه اطراح المذكور ذلنا ومن
بحرق اعق واظلم لكن الرواية في هذا البيت عزم هكذا التة ولعل فيه روايا اخرى
لم اطلع عليه قوله ترى كل من فيها وحاشاك فانيا المصراع الاول للطيب المتنبي في مدح
الكافور الاخشيدي صدره وكفر الدنيا اصطفار مجرب ويروي في اكثر الكتب
ما بدا لي من قوله اي لا تقط حال كونك بعدما تعطيه كثيرا مذاعا على احد الوجهين في قراءة الرفع
في لا تستكثر والوجه الآخر فيه ان يحذف ان ويبطل عملها واما اذا اقرا بالجزم على انه بدل
من تمنن منه المعنى اي لا تمنن لا تستكثر فليس مما نحن فيه وفي الآية وجوه اخر مذكورة
في التفاسير قوله ممتنع دخول الواو كما منع في المعدودة اعاد عدل عن عبارة الايضاح
حيث قال فوجب ان يكون الضمير وحده كالحال المعدودة لانه يرد عليه ان الظاهر ان لم نذكر دليلا على
كون الوصف المذكور في الحال المعدودة موثرا في وجوب الاقتضاء فيها على الضمير فتم كلامه
وفيه عدم الواو وعلى ما ذكرنا مهنا هو ان ليس الملحوظ اصالة الحاق المضارع المثبت
بالحال المعدودة في وجوب الاكتفاء بالضمير بل الحاقه بها في امتناع دخول الواو وعدم دخول

سياق كلامه على امتناع دخول الواو في الحال المفردة حيث استدل اولا على ان
اصل الحال مطلقا ان لا تكون مع الواو وثانيا سنه على الجزء والنعت ثم بين وجه الفرق
الاصل في الجملة مبين بقاء المفردة على الاصل واما ما اورد عليه ايضا من ان هذا قياس
في اللغة وقد منعه كثير من المحققين فجوابه ان ما ذكره النحاة من قبيل الحمل على النظير لا قياس
فقهي فهو مقبول اذ قد صرح في ايضاح المفصل وغيره من ان التعليلات المذكورة في اثناء
هذه المباحث بيان مناسبات والاصل الدليل هو الاستعمال قوله اما على ان يكون
مشتركا بينهما او يكون صيغة في الحال مجازا في الاستقبال اعلم ان يؤكد المضارع الثالث وهو انه
صدق في الاستقبال مجازا في الحال لا بعيد عنه افادة مطلوبه وهو دلالة المضارع على
المقارنة عند تفريق الاول بان المضارع يطلق عليهما كما يطلق الاسماء المشتركة
على معانيها وبانه وضع للاخبار عن حدث ما في لفظ الماضي وعن حدث حادث في لفظ
المضارع فلو لم يكن هو مشتركا بين الحال والاستقبال لزم ان يكون مما هو من امهات
المقاصد لم يوضع له لفظ فلزم القول بالاشتراك وعند الفريق الثاني بان المتبادر
من المضارع الحال وفهم الاستقبال يحتاج الى قرينة وبان المناسب ان يكون للحال صيغة
كالماضي نحو ضرب وللمستقبل نحو اضرب وعند الثالث مان وجود الحال خفي حتى ذهب
كثير من الحكماء الى انه غير موجود والفصل للمتقدم كما لا يخفى قوله وههنا نظر لان الحال
جواب النظر ما سيحققه الفاضل الحسني وجه وجوب تقدير الماضي الواقع حالا بقد
واضبك وجهه الضبك الضرب قال الله تعالى فصكت وجهها اي ضربت قوله فلما ضربت
الطوافير جمع الطافور وهي جمع ظفر ويراد به الكوكة الشوكة والقوة
وقيل المراد بالطوافير الاصلع وما لك رجل قال نقلب الرواة كلام على رهنهم ما جبا
على ان ارمنة بمعنى رهنه الا الاصمعي فانه رواه وارهنهم على ان مضارع وحاصل معنى
البيت لما ضربت منهم قدميه وخضبت وجلت ما لكا مرهونا عندهم وميتا

لهم قوله ومثله قوله تعالى لم تؤذونني الآية في شرح التسهيل لابن عبد الله ان وجوب الاقتصار
على الضمير في المضارع المثبت اذا لم يكن مصدرا بعد واما اذا كان مصدرا بعد دخل
الواو كقوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله اليكم وما ذكره الى اظهر
قوله ومعناها ان يفرض ان ما كان في الزمان الماضي هو واما يفعل هذا في الفعل
الماضي المستقرب كانه كفره للمخاطب ويصوره ليتعجب منه كقولك رايت الاسد فاخذ
السيف فاقتله ثم ان قوله فيعبر عنه بلفظ المضارع بالنظر الى المثال الذي وضع الكلام
فيه لان مطلق حكايته الى الماضية هذا وقد يكون التعبير عن الماضي بلفظ اسم الفاعل
قبل الحكاية كما صرح به في قوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد ولذا عمل باسط
والمعمول مع انه يشترط في عمل اسم الفاعل كونه عن الحال او الاستقبال وما نحن فيه
ليس من حكاية الحال الماضية ان اللفظ الذي في ذلك الزمان يحكى الان على ما تلفظ به كما
قاله ولهم وعني به عثمان على ما رعمه الفاضل الحسني في حواشي شرح المفتاح على المعدد حكاية
الحق هذا وذكر الانبوسي ان معنى حكاية الحال الماضية ان تقدر نفسك كانك موجود في ذلك
الزمان او تقدر ذلك الزمان كانه موجود الآن لكن ما ذكره الشيخ ماخوذ من كلام صاحب
الكشاف حيث قال معنى حكاية الحال ان يقدر ان ذلك الماضي واقع في حال التكلم كما في
قوله تعالى فلم تقتلون انبياء الله من قبل وقد يستحسن الفاضل الرضي قوله دون النهي
لكثرة النون التي هي علامة الرفع فيكون اخبارا قال ابو البقاء في القراءة بالتخفيف
وجهان احدهما انه نهي ايضا وحذف النون الاولى من الثقيلة تخفيفا ولم يحذف الثانية
لانها لو حذفت لحذفت متحركة فاحتاج الى تحريك الساكنة واصل
تعبدون لا تعبدون والثاني ان الفعل مجرب مرفوع وفيه وجهان احدهما انه خبر في معنى النهي كما
تقول لا تعبدون الا الله والثاني هو في موضع الحال والتقدير وقد اخذنا ميثاقهم غير معبدين
هذا وقد يجوز ان لا يكون للاتباع نهيا لحذف نون التاكيد الخفيفة على مذهب يونس

فكسرت للقاء الساكنين مع ايضا يتفقان انشاء ونحو العطف فيطهران الايه لا يصلح
للاستشهاد على التمثيل قوله والمنفي ما تضمن حال كونها اشارة الى ان العامل في
الحال ما في اللام من معنى الفعل قوله خلوه عن حرف الاستقبال كالسين ولن قد يرد كلام
القوم في هذا المقام بان عامل الحال قد يكون مقدرا بمعنى التكلم فصح التجريد هناك
عن حرف الاستقبال وفيما عداه طرد للباب فلا حاجة الى التوجيه المستشنع الذي
ذكره الشم قوله لتناقض الحال والاستقبال في الجملة فيجب وهو ان التناقض في الجملة لا
يوجب بين الحال والاستقبال على ما زعمه كذلك ثابت بين الماضي والحال فلم لم يستشهوا
بصدر الجملة الحالية بعلم المضي مثل لم ولما فلا بد من بيان الفرق فان قلت صيغة
المضارع المصدر بعلم الاستقبال من حيث صيغة الاستقبال وعلاماته ومنافاته
المضارع بعلم المضي من حيث المضي الذي ليس الا فلت هذا اعتبار لو كانت صيغة صيغة في
الاستقبال كيف ولو ثبت التنافي بين نفس صيغ المضارع والحال لالتزموا في المضارع
الواقع حالا ما التزموه في الحال كالتزموا في الماضي الواقع حالا لفظ قد قبل الجواب الحق
ما سيرد عليك في وجه دلالة الماضي على المقارنة من ان ذلك لاستغراق الازمنة وغيرها لما
متقدم لكن الاصل استمرار ذلك الانتفاء فيحصل المقارنة للحال ولا منافاة بهذا الاعتبار
فافهم قوله اقادوا من دمي البيت اوله بغاني مصعب وبنوا ابيه فاين احيد عنهم لا احيد
بغاني مصعب وبنوا ابيه اي طلبني مصعب بن الزبير واخوته والاستفهام في اين احيد اي
اميل واعرض للانكار فلا احيد تاكيد له واقادوا من اقاد الامير اي هكنه من القود و
المفعول في البيت محذوف والمعنى مكنوا ولي القتيل من دمي وبتمكنهم مني تهذبت
الرجل عن الشيء فتنهى اي كففته وزجرته فكف وانزجر والاصل في تنهى تتنهى
حذفت احدى التاءين قوله ان كان تامة ذكر صاحب الكشف

في قوله تعالى ان كان عسرة الآية ان كان التامة حقها ان يدخل على الاحداث والمعنى انه
قد حصل الوجدان اذا وجد فيه نكد وههنا نكتة سرية كما بين الفاضل المحشي ولذا ذكر في
شرح اللب للسيد وغيره ان كان في الآية تامة ايضا قوله ولا معنى لجعلها ناقصة وجعل
الواو مزيدة لانه خلاف الاصل فلا يصار اليه الا لضرورة ولا ضرورة في البيت اللهم
الا ان يثبت وجوب دخول كان التامة على الاحداث وقد مر منا عدمه قوله
اي تكون في علام وقد بلغني الكبر فان قلت الكلام في الحال المنتقلة على ما سبق و
الكبر بعد طوله غير منتقل فكيف اورده ههنا قلت الحال بلوغ الكبر والبلوغ كما يجيء
يتحمل قوله ولم يعسسني بسر فان قلت لم يشتمل عدم مساس البشر اياه على كف عند
من الاحوال المنتقلة قلت ليس في اللفظ دلالة على عدم انتقاله بخلاف قولك زيد
ابوك عطوفا وهذا القدر يكفي في عده من الاحوال المنتقلة قوله شرط في الماضي المثبت
ان يكون مع قد ظاهرا كلامه مشعر بانه عام لكن مذهب البصريين ان قد اعا تجب في الماضي
المثبت الواقع حالا اذا لم يكن بعد الا فالا كثير بالضمير وحده مجردون قد والواو
اكثر نحو ما لعتيبة الا كثر مني لانه ساويل الا كثر بالان الاغلب في الا ان يدخل على
الاسم ولعل قد لا يدخل عليه وقد سبق في آخر الباب الخامس من ان ههنا كلاما فيه
فليتذكر قوله او مقدرا كما في قولهم اوجاؤكم حصرت صدورهم اي قد حصرت وضاقت
وفي خلاف سيبويه فانه لم يجز حذف قد من الماضي المثبت وذهب الى ان حصرت
من قبيل الحال الموصوف موصوف محذوف ان جاؤكم قوما حصرت صدورهم ورد
بان الوصوف المذكور اذا قدر يكون حالا موطئة وصف المواطاة ايضا ان كان
ماضيا كما يجب تصديره بقد لا سيما اذا حذف الموصوف فانه يكفي في صيرورة الحال
القائم مقامه قوله لان قد تقرب الماضي من الحال فيجب لان قد تفيد المقارنة
بالنون والطف في الحال هو الثاني لا الاول وقد اشار

الحديثي الى وضعه حيث قال المقاربة بمنزلة المقارنة فان العرب تبني الشيء على حكم ما
اطلق الآن على الزمان التقريب من الحال وفي بعض نسخ شرح اللب للسيد لفظ قد للتقريب
الماضي من ذلك الزمان فيكون المقاربة بمنزلة المقارنة والكلام تعليل لما عن سيبويه
لان الطرفين المعتبرين الى الحال حقيقة المقارنة لما هو في حكمه ولذا قال الفاضل الحلبي
اذا قلت جاءني زيد ركب كان المفهوم منه كون الركوب ماضيا بالنسبة الى المجيء المتقدم عليه
فلا حصل مقارنة الحال للعامل واذا دخلت عليه قد قربته من المجيء وتفهم المقاربة بينهما او
كان ابتداء الركوب متصلا بالمجيء لكن مقارنة كيف ولو كفى المقارنة في الحال لكفى في
مثل فولك جاءني زيد ركب الي قد اصلا لان المفهوم منه على تقدير التسليم مجرد كون
الركوب ماضيا بالنسبة الى المجيء متقدما عليه لا كونه بعيدا منه فلم يفهم المقارنة من صعد فضلا
للعامل ولا فرق في ذلك بين وجود قد وعدمها كما ذهب اليه الكوفيون نعم لو اطرد
الاستعمال وتحتم لوجد فعل ماض مثبت وقع حالا بدون قد لاحكى ابتداء المناسبة
بان المقاربة في جاءني زيد قد ركب بينهما من قد وصل الحال قيد للعامل وفي جاءني زيد ركب
من الحال لا غير فرق وفي قوة الدلالة عليها لكن وقوعه بدون ذكر قد كثير في الكلام فلا
حاجة الى التقدير فتامل قوله كقول الى العلاء اصدقه في مرثية البيت من قصيدة لوذعي
فيها بعد ما مطلوبا بني من الغربان ليس لذي سرع بخير بان التشعب الى الصدع اراد
بالبين الهجر والغربان جمع غراب والسرع الطريق المستقيم والتخير الاختيار والشعوب
جمع شعب بمعنى البين وهو الجمع والصدع الشق والمراد التفريق وهذا مبني على عاده العرب
من التطير بالغراب وفي المثل اشام من غراب البين اصدقه من مرثية اي اصدق هذا القول
حال كوني في شك مما اخبر به لاستيلاء خوف الفراق علي مع ان خبره غير صدق
وعكس ان يقال اصدقه استفهام انكاري على حذف الهمزة والاصل فيه في الاخبار
عند الليس والاول اظهر والمراد بالايات التسع ما اشير اليه في قوله تعالى في تسع ايات

الى فرعون

الى فرعون وملائه هي اليد والعصا والطوفان والجراد والقمل والضفادع والدم
والطمس وهي انقلاب اموالهم الى الجاهلية بدعاء موسى عليهما السلام على اموالهم و
الجدب في بواديهم ونحوها الايات الاخريات وهما الغلق والتفصان في مزارعهم
مالاولى لم يبعث بها على فرعون والثانية من قبيل الجدب في المزارع وبهذا اندفع
اعتراض الكشاف على الآية السابقة بان الايات احدى عشر قوله فحصل به الدلالة
عليها فيه نظر اذ قد سبق ان المعتبر الدلالة المطابقة ولهذا قيل المعنى من المضارع لا يدل على
الحصول وكتبتها فيما لحق فيه قوله اذا استمر الفعل اصعب بيانا من استمرار النفي والعكس
اعني حصول الاستغراق في الاثبات والانتفاء في النفي بالانتفاء في الجملة قوله وكان
نفي النفي اثباتا مثل ما زال وما انفك ونحو ذلك لانتفاء في ان الافعال الدالة على
النفي مثل زال وانفك ونحوهما دل بحسب الوضع على التجدد والاصل التحقق كالافعال
الدالة على الاثبات مثل وجد وتحقق ولهذا كان ما زال ونحوه اثباتا دائما لا اثباتا
في الجملة والمتبادر من كلام الفاضل الحلبي ان كون زال بمنزلة الاثبات بعد ورود النفي
عليه على انه حديث على الجواب الذي ذكره ذلك الفاضل بانه لا يتاتى على عمومه والطلاقه لانه
اذا قلت في جواب ما زال زيد غنيا ردا على من يدعي دوام الغنى لا يكون النفي المورد
بمنزلة الاثبات وان امكن ان يدفع بان ما ذكره في الجملة من قبيل ورود النفي
على الاثبات فتامل قوله وقد عرفت ما فيه من ان المطلق في الحال يجامع حصول مضمونها
قبلها حصول مضمون العامل ولو كان في الاستقبال لما يزامن التكلم فيان هذا
من ذلك قوله من رفع عوده وقوله على الابتداء الرفع رواية سيبويه وقد
قرئ عليه الشيخ عبد القاهر ايضا فاعترض الفاضل الترمذي على السكاكي بان الرفع
ليس بثبت وانه مخالف لاصل النحو بمعزل عن القبول وفي شرحه للمفتاح وقد يرد
عليه بانه مصب الاسم الذي هو صدر الجملة الحالية فيفيدها من اول الامر

واللازم من الاستمرار المذكور هو
المقارنة من زمان التكلم ح

على انه حال وهو في المعنى من نصب المبتدا للقطع بان الحال هي الجملة ولم يجز ان يكون
نصب عوده على الطريقة اى رجع في عوده على بدائه اى ذهب في طريقه الذي جاء منه
وان يكون على المفعولية ان رجع قد لحي متعديا كما في قوله تعالى رجعكم انه الى
قوله منهم وذكر ابن الانباري في الاسرار ان عوده من المصادر التي اقيمت مقام
الحال كجوار سلما العراك وعلة جهدك وطاقتك قوله على عدم التبوت اى فاذا
اسقى الدلالة كانت مخالفة للحال المعوده من هذا الجنس مع ظهور الاستيناف وعلى
دخول الواو اولى قوله مع ظهور الاستيناف علة للاضراب ظهور الاستيناف في
الاسمية باستقلالها بالفائدة وههنا بحث وهو ان الاستدلال على اولوية دخول الواو
على الجملة الاسمية من تركهما اما بكل واحد من عدم دلالتها على عدم الثبوت وظهور الاستيناف
او المجموع الاسبق الى الاول اذ كل من التعليلين مطرح اما الاول فلانه احد شقي الدليل
الدال على جواز الامرين وفي مقابلة الشق الاخر وهو دلالته على المقارنة وكيف يستدل
به على اولوية دخول الواو مع وجود معارضته واما الثاني فلان ظهور الاستيناف في الاسمية
كظهوره في الفعلية لاشتراك الدليل وهو الاستقلال بالفائدة اللهم الا ان يقال انه
في الاسمية اظهر منه في الفعلية ولا سبيل الى الثاني ايضا والا لكان مجيء المضارع المنفي وكذا
الماضي منتبتا او منفيا بالواو اولى لتحقق ظهور الاستيناف مع وجود حيثية مخالفتهما
للحال المعوده كما مر قوله اى وانتم منزلون الخ المعلوم قوله وانتم تعلمون ما فيه الاول على تنزيل
المتعدي منزله اللازم والثاني على حذف المفعول وجوز ان يكون من باب ذهب بزيد في المثل السائر
وان دخولها اولى وفيه خلاف ابن مالك عنده الاكتفاء بالضمير اقيس من الاكتفاء
بالواو وشبهها بالجر والنعت ووروده في كلام رب العزة اكثر نحو واهبطوا بعضكم
لبعض عدو وانه لحكم لا معقب لحكمه وفي النظم كقوله ما بال عينك دمعها لا يرقا وقد
حكى عن سيبويه الاستغناء عن الواو ببقية الضمير اذا كان معلوما كجميع التمر منوان بدرهم

ما بينه وبينها

اى منه قوله حتى يدخل في صلة الى آخر المراد من الدخول في صلة العامل ان يجعل قيدا من قيوده
اى يعامله في الاثبات وعدم جعله اجنبيا مستقلا والمراد بالاستيناف اللغوي الذي
ذكره عكسه قوله قرب في المعنى من قولك جدته حاضرة اى يريد ان مجموع الجملة في البيت
لا يظهر تاويله بالمفرد لعدم انسياق الذهن الى ذلك كما ينبغي به الذوق السليم لكن
بسبب تقديم الخبر على المبتداء الذي هو فاعل في المعنى صار كانه مسند الى الظرف ومفرد
في التقدير هذا على التوجيه الذي ذكره الشيخ اما يحتاج اليه اذا جعل الوجدان بمعنى المصادفة
والنيل متعديا الى مفعول واحد كما يساعده جزالة المعنى اما اذا جعل من افعال القلوب
والمعنى وجدته متصفا بعصوفي الجلد فلا وقد يجوز ان يكون المفرد والكلام حاصلا على
ولوق الالف لبيان حال الفاعل وهو محل في النظر لاعتماده على ذي الحال فلا حاجة الى
تكلف هذا او جه وجيه اذا جعل لحوق الالف في مثله مقيسا او مسموعا فيه قوله
والذي يلوح منه اى كانه اعترض على الشيخ كما استاء اليه الفاضل المحشي هذا والذي
نقله الشيخ عن ابن يعيش قوله وقال في موضع آخر اذا اقتضت يلوح منه ان امر الاولوية
بالعكس والذي يلوح من مجموع كلامي الشيخ ان محل قوله عمرا في الموضعين على السبب
والتشابه قوله حذفت الواو اى الحال كما يدل عليه سياق كلام الكشاف في الآية
المذكورة وكلام السكاكي ايضا فانه اورد كلام الكشاف دليلا على ان مجرد الجملة الاسمية
تغني عن الواو الحال بعد التاويل والتشبيه بالمفرد قوله والذي يبين ذلك اى كون الجملة
زيد هو فارس حينئذ قوله اذ الانكرة تخصصه بلفظه اى على حذف المضاف اى اهل بلده
او على الاسناد المجازي وانكر وانكر بكسر العين واستنكر كلاهما بمعنى واحد يقال نكرت
الرجل نكرا ونكورا اذا استنكرته والباذي بسكون الياء طاير معروف وجمعه بزاة
والباز لغة في الباذي وجمعه ابزاز وبزان قوله وان امرأ اسرى اليك الخ دونه
موضع الاستشهاد قوله ودونه مومأة والاسرى السير في الليل لافي بعضه كما

يق اسوى بنفسه واسراه غيره سعدى ولا يتعدى واسرى به كما يق اخذت الخطام
واخذت بالخطام والمواه واحدة المواسى وهى المفازة قال ابن السراج المواه
اصلها مَوْوَهَةٌ على فَعْلَلٍ وهى مضاعف قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
من المخاوف والمهالك يومى بعض سالكها الى البعض ولا يقدر على رفع صوته
حذرا عن لحوق الهلاك بهم والبيداء المفازة من باب بَيْدَاي بمعنى هلك وتسميتها بالمفازة
من باب تسمية الضد بالضد لان نازلها والمديغ سليما والسملق القاع الصفصف وهى
المستوى من الارض لا نبات فيها وجمعه سماليق والسملق بمعناه وجمع السملق
كحلق وخلقان قوله فالواجب ان يذكر مناسبه بعضى اختيار الافراد فى الحال على
الخصوص دون الجر والنعت كما يدل عليه قول الشيخ ان تقدر ههنا وفيه بحث لان
هذا انما يراد اذا جعل خصوصا احترازا عن الجر والنعت واما اذا جعل احترازا
عن الطرف الواقع صلة للموصول كما هو المشهور فلا تامل قوله والخلقان كوعلى
كتف سيف لا يخفى عليك ان هذا ليس توجيها لكلام الشيخ فانه لم يتعين من هذا وجه
اختيار الافراد فى الحال على الخصوص بل بيانه لتمام الوجه لا بد عنه يعنى قوله
نقلت عنى ان تقصر تنى الخ كان خاطبا امراة عذلته على اغترابه لبيان بنيه بحال
قعد وجوس حواله وجواليه ولاق حواليه بكسر اللام كذا فى الصحاح قوله
بدا لك تعظيم وتجليل اى استعلاك عليك العظيم والمستقل والتجليل استعمال
البرد على صاحبه قوله وقال بعضهم هو الادلسى نقله عن الفاضل الرضى قوله نصف
النهار الماء غامرة وتمامه ورقيقة بالغيب الادرى البيت لمسيب بن علس نصف
غوارا طال مكثه فى الماء وقد انشده ابن السكيت وثعلب فى كتابه السمى
باصلاح المنطق والنهار يروى بالنصب على ان نصف من قولك نصف الشئ اى
بلغت نصفه فاعل نصف ضمير ستر فيه عائد الى الغائص وعلى هذا لا يكون فى

البيت شاهد على حذف واو الحال اذ الجملة الحالية مشتملة على ضمر ذى الحال وهو كاف
فى الربط وقد يروى بالرفع من نصف الثانى على انه نصف فالجملة الحالية عن الضمر
يحتاج اما الى تقدير الواو او الى تقدير ضمير يعود الى النهار اى غامرة فيه فليس فيه
شاهد على جواز حذف الواو والحالية على هذا التقدير ايضا كما يستفاد من كلام الفاضل المحشى
فى شرح المفتاح نعم الارجح تقدير الواو ليكون واردة على الاصل

الباب الثامن

فى الايجاز والاطناب والمساواة وقدم الايجاز لتنبيهها على انه بيان سبب التقديم فى
الكلام وارد فيه بالاطناب لكونه مقابلا له قوله اما الايجاز والاطناب لم يتعرض
لهما واة مع انهما نسبيان ايضا لان فضيلة الكلام الاوساط فما يصدر عن البليغ
ساواه لا يكون فيه نكتة يعتد بها كذا فى شرح الشريف للمفتاح وفيه بحث لان
عدم الاعتداد انما يكون اذا كان قصد البليغ التجرد عن النكت وليس يبعد الجواز ان
يكون فى المقام مقتضيات وخصوصيات لا يراعيها غير البليغ واما البليغ فحسن
حتما ان يراعيها ويشير اليها مع كون المقام بحيث يقتضى ويؤيده ما يشار
اليه من جواز كون الموجز بالنسبة الى مقتضى المقام تاما وبالمتعارف الاوساط
مع براءته عن اللبس الا ان يقال مراده انه ليس بليغا من حيث انه مساو لمتعارفهم ان
قلت فكذا فى الايجاز والاطناب اذ ليس بلاغة الموجز مثلا من حيث انه اقل
من متعارف الاوساط من حيث اشتماله على خواص قلت كونه اقل من متعارفهم يستلزم
وجود خواص بخلاف المساواة فتامل قوله الى كلام ازيد منه يشير الى ان لا تتبع
فى كون الكلام موجزا كونه زائدا على كلام اخر وكذا الكلام فى كونه ناقصا وقد يجعل
من قبيل الشتاء ابرد من الصيف والعسل احلى من الخل قوله ولا عى وفاته
للاحتراز عن واحد فى الصحاح العى خلاف البيان وقد عى من منطقه وعى ايضا فهو عى
وهى فعل وفى المثل اعيى من باقل والغرة والعمامة العى ورجل فره وامراة فرة

قوله عرحكم النعق صوت الراعي في غنمه وقد نعق الراعي بغنمه بالكسر نعيقا و
نغاقا ونعقانا اي صاح بها وزجرها وحكى ابن كيسان نعق الغراب ايضا بمعنى عرحم
قوله من عبارة المتعارف اي من عبارة الكلام المتعارف وكلامه ظ والاصل ويليه
قوله والاطناب ادخاله اكثر منها الاطناب على اصطلاح السكاكي يعم المساواة كما
سيجيء وهذا التفسير للايجاز اللهم الا ان يقال هذا على اصطلاح اخر قوله اي الى كون عبارة
المتعارف اكثر منه لم يعل اي الى كونه اقل من عبارة المتعارف مع ان المذكور
فيما سبق لان هذا راجع معنى الاختصار فلا وجه للقول برجوع الاختصار الى الايجاز
حديث السبق فهين لان هذا المعنى انما قد سبق وهكذا الكلام في قوله واخرى الى آخر
الكلام خليقا باسط مما ذكرنا فهم قوله وليس المراد رد على الحلبي الى وجه الرد انه
لا معنى لان يقال مرجع كون هذا الكلام موجزا ان المقام خليق باسط من متعارف
الاوساط الا ان يلاحظ ان هذا الكلام على متعارفهم فيقال بعد هذا التكلف الى
ما ذكره انتهى واما ما ذكر في وجه الرد من لزوم التكرار سلما فانه لان هذا هو المعنى
الاول بعينه فلا وجه له اذ الكلام يشمل ما كان مساويا لمتعارف الاوساط لكي يكون الكلام
خليقا باسط من هذا المتعارف قوله لكنا يجاز بالنسبة الى ما يعينه المقام فان
قلت اذا كان المقام خليقا باسط كان هذا الموجز الذي ذكر غير مطابق له فلا يكون
بليغا قلت مقتضى الظاهر الابسط لكن عدل عنه لغرض كالتنبيه على قصور العبارة
عن وصف اعراض الشباب والمرام المشيب قوله اعلم ان الاكثار في هذا مبني على ما ذكره
الترمذي وغيره من انه لا فرق بين الايجاز والاختصار كما مر وفي قوله فيما سبق
نعم لو قيل الايجاز اخص في بيان المرام الى آخره نفع قوله بحذف حرف النداء وهو يا
الاصل وفي كلامه تسامح حذف كل منهما يفيد كونه اقل من عبارة المتعارف وما ان يكون للاول
سبق منا الاشارة الى ان اليا محذوفة من عبارة المتعارف واما ان يكون للثاني

الايجاز عند السكاكي وهو يستعمل

ضمنا ص

عبارة

عبارة تان او يراد ان وجه الاقلية حذف مجموع الامرين لاكل منهما بالاستقلال قوله
او قال الخميس نعم صدره لا يبعد الدال الحلبي في الغارات التلبب الهم التشمير و
التهيؤ والخميس الجيش الذي له خمسة اركان قدام وخلف وعين ويسار وقلب والمعنى
لا يبعد الله التشمير للتهيب والاخذ اذا قال اهل الجيش بعضهم لبعض هذا نعم فاغزوا قوله
والنسبة بين الاطناب بين ايضا عموم من وجه وقد بين الفاضل المحشي مادة الاجتماع
وما دة الافتراق الان اعتبار المناسبة المخصوصة بين الصورتين اللتين ذكرهما ممايس
بضروري في اداء المقصود واما اعتبار التباين الفرق في صورة بلاغة الكلام قوله
وجوابه ان المراد بعدم تيسر الجمع عدم تيسر الجمع على وفق ما في قول السكاكي فلكونهما نسبتين
لا تيسر الكلام مهما يدل على انه يستدل على امتناعه مطلق النسبة ولا شك ان مطلق
النسبة لا يقتضي ذلك كما ذكر قوله اي الى ربن الحارة العسكري الحارة بكسر
الحاء المهملة وتشديد الراء وكسرها والزاء المعجمة المفتوحة قوله فيه نظر لان قد اشتهر
قيل هذا النظر لا يدفع الاشكال المذكور لان غاية ما فهم منه انه لا يكون العيش في
ظلال النوك كناية عن العيش الناعم والعيش الناعم الشاق كناية عن عيش العقلاء فلكون
معناه العيش الناعم خير من عيش الشاق وليس هذا مقصوده انما مقصوده ان العيش
الناعم وان كان مع رذيلة الجهل والحماقة خير عندي من العيش الشاق ولو كان مع
فضيلة العلم والعقل والاضطرار عبارته قاصرة عن اداء هذا المعنى فتامل قوله
ونبه على ذلك لان ظل الظلال لا تنوء بحسب العرف بان النوك شيء خطير يلجأ الى ظلاله
ويطيب حال الملجأ اليه وهذا ظ قوله كقول عدي بن الابرش البرش في الاصل بكسر
صغار في شعر الحيوان الوبر كالخالف سائر لونه والابرش اسم رجل كان به برص
فكنوا به عنه قوله مذكر غدر الزباء يجذيمة الابرش الزباء اسم ملكة وجذيمة اسم
ملك كان قد قتل اباها وقتل زوجها واستولى على مملكته وبعد رجوعه استولت زباء
على مملكة المستولي فارسلت الى جذيمة اني رغبت فيك واردت ان تتزوجني فتضم

بنعته

سعه

ملكى الى ملكك فتزيدك وسنا وراهل الراى منه ثقاته وهو يومئذ بنصيبين ساعى
الفرات فاجمعوا على ان المصلحة ان تسير اليها وحالهم فقيرين سعد وقال المصلحة
ان نكتب اليها ونطلبها فى الدوسار اليه واستخلف على ملكه عمرو بن عدى فلما قدم
قال لقصيرها الراى قال بنفسه خلفت الراى ثم دخل بعد اللتيا والتى على زياد فارت
به فاقعدته على نطع وبى بطشت من ذهب وشدت عضداه بالاديم كما يفعل المفصد
فقطعت راسه فلما ضعفت يداه من سيلان الدم سقطتا فقطر بعض الدم
خارج الطشت فقالت لا تضيعوا ايها الملك فقال هذه دعوة ما ضيعها اهله فعد الله
الغصة فيالها قصة فى سرعها طول قوله كذا وجد ميناء عم بعضهم ان الرواية كذا بنا
فلا تطويل قوله ولا فائدة فى الجمع بينهما فيه نظر لان هذا من عطف احد المترادفين على
الاخر وفائدته تقرير المعنى فى الذهن لا ن كالتوكيد ولا يخفى انه مناسب للمقام فلا يتم
افضاله بالبلاغة قوله اسم للبلدة من الشعبة وهى الفرقة سميت المدينة بشعوب لانها
تفرقة هى معرفة لابد فيها الالف واللام من سانها الا هلاك فان قلت الاهلاك
لا يتصور على تقدير عدم الموت فى ضمن قوله من سانها قلت لا يلزم من انتفاء
الاهلاك عن شئ بالعدل ان لا يكون من شانه الاهلاك قوله وهذا بعينه معنى الشجاعة
لا يخفى ان بذل النفس اعم من الشجاعة لان من يختار هلاكه فى رضى محبوبه لا يعد شجاعا
لغة بل من يثبت جنانه بالدلايل العاطفة عند تحقق هلاكه جبنا وهما ولو سلم الاتحاد
فهذا اعايد اذا كان غرض القايل تصحيح كلام الطيب بالكلية واما اذا كان مقصوده
اخراجه عن رتبة المشهور المعتمد فلا اذ غاية ما لزم من كلام الشارح كونه من التطويل قوله
فاعلم علم اليوم البيت من قصيدة لطلوحا امين ام اوفى دمنة لم تكلم بحومانة
الدراج فالمثلم وبعده وديار لها بالرقمتين كانها مراجيع وشم فى نواشر معصم
وقد مر فى شرح المطالع فى شرح الديباجة والرقمة جانب الوادى قال الاصمعى

الرقمتان احدهما قرب المدينة والاخرى قرب البصرة ومعناه بينهما والمراجيع
جمع مرجوع من رجعه رجعا بمعنى ارجع وكرر يق فلان ترجع صوته اى تكرر والوشم
ان يوشم اليد اذا غمزها بابرة ثم ذر عليه النور وهو النيل والمعصم موضع السوار
من اليد وقوله علم اليوم اما ان يجعل نصب على المصدرية اى اعلم علما متعلقا بهذين اليومين
او كمل معمولا به بان يتبع احصل وقوله على القلب اى جاهل قوله معناه انه قول
لا يقصد به ان يريد ان قوله باحوالهم لتاديه اصل المعنى للتاكيد وهبوط قوله
قدما لانها الاصل والمقيس عليه فيقال الاولى ان يذكر وجد بعد ما فى الضبط الاجمالى
ان يقال اعنى قوله والاقرب ان يقال فارز المعنى لبيانه فايدة العدول عن اسلوب
قوله بان الايجاز والاطناب والمساواة وامّا التقديم فما لم يحتج فيه صوغ التعديم فى الضبط
الاجمالى قوله ولا يحيق المكر السيئ الا باهله حاق به الشئ اى احاط به ووصف المكر
بالسيئ اياء الى ان بعض المكر ليس سيئا كما فى قوله تعالى ومكروا ومكر الله لان مكر الله جزاء
السيئ وجزاء السيئ ليس بسيئ قوله عنكم واسع المشهور ان اسم مكان المكان لا يعمل الا
فى الظرف ولا فى غيره فى الظرف متعلق بالجار اعنى واسع على تضمينه معنى البعد وجوز
البعض عمله فى الظرف بناء على التوسع فيما فجاز عليه ان يعلق بالتمنى قوله اعتبار
ذكر الاعظم بعد ان قلت لو سلم ذلك فى الآية فلا تم فى البيت اذ الشرط ليتعقب الى الجزاء
الثبت فان كان مذكورا والا فمحذوف لكن تقديره اذ لو لاه لاختل اصل المعنى فتعديره
لسلمان نحوى لعظيم بل لتقديره اصل المراد قلت معنى الجزاء لهم من المصرع الاول بلا اصلح
الى بعد لكن ما يؤيد المراد قوله ما نقصا عن اصل المراد فهم هذا المعنى من جعل السوال
المذكور معارضة كما هو الظاهر من تقرير الشارح واما اذا جعل منعا وسندا فلا وجه له قوله
فى لو ذكر لكان تطويلا الاحسن ان يقول حسوا لان الزايد منعين قوله
الرجحان قوله ولكم فى الوقص حسوه الاحسن ان يقول حسوا لان اى رجحان فى

ونواشر المعصم عروقه الواضحة تاشر
شبه اثار الكى والطلى فى الديار بعد
الوشم وسروى ديارها الرقمتين

العقاص صوره كما لا يخفى قوله والمعتبر الحروف الملفوظ ولهذا لم تعتبر الالف في الوكيل
والياء في مع لانهما موجودان في الكتابة قوله والنص على الخط يعارضه كون سلوك كل من
البرهان فتاحة البلاغة قوله والنوعية به حيث النوعية عن حيثية التعظيم وان كان الكبيرة
العظيم نوعا واحدا لانهما قوله فان قيل في هذا التكرار رد العجز على الصدر اجيب بمنع
في مطلق رد العجز على الصدر او في ما هو من المحسنات منه بما يكون في الكلام الذي يكون
ما في الوسط اكثر من العجز والصدر كما يشهد به التتبع وههنا ليس في البيت الا كلمة واحدة
قوله قلنا حسنه ليس من جهة التكرار بل من جهة رد العجز على الصدر ويكون حاصل المعنى
حسن رد العجز على الصدر من جهة رد العجز على الصدر ولا يخفى ركاكته واجيب بان المراد بالاول
المعنى الاصطلاحي وبالثاني اللغوي قوله ورجح ايضا عافية من الفوز به معارض بان قولهم
مشتمل على نوع عزة يحصل الشيء نافيا للتعجب لا كما يستعمل له الم قوله وسلامة
عن توالي الاسباب الخفيفة بان يجمع حرفان ساكنان بينهما ساكن يحوم وقل قوله في موضع واحد هو
لام القتل الاول والف الفتى قوله وهذا نظر لان تقديم الجار قد سبق مثاني اواخر الحوال
المسند جواب هذا النظر بان محل تنوين صيغة على التنويع اوجب لوقوع تخصص صحيح بان
يقع مبتدا ففيه تقديم ما حقه التاخير المفيد للتخصيص بخلاف قولك في الدار رجل حتى ان محل
على التنويع افاد الاختصاص صدر كره قوله وقيل ان الصفة اذا كانت جملة فالرضي والخذف في غير ما ذكر كقولهم مالك عندي غير سهم وحجر وغير كبداء سندية الوتر ترمي
بكفي كان من رمى البتراي يكفي رجل والكبداء قوس عيلا سقبضها الكف وقوله ترمي
صعبة كسداء قوله بنقف اخوالي بني يزيد ظلما علينا لهم فزيد بنقف من التنبيه بعدي الى
ثلثة مفاعيل مفعوله الاول ضمير المتكلم المسمى مقام فاعله واخوالي مفعوله الثاني وبني يزيد بدل من
اخوالي او عطف بيان له او صفة ويزيد محكي بالضم غير منصرف قولهم الماء مرتين لا يزيد الماء
فلا تغير حاله في المواقع الثلثة وقولهم قد يراد في صباح في موضع المفرد اي قادين مفعول

ثالث

قال لثبتت وقوله ظلما مفعول له والعامل فيه معنى قوله لهم فيه يراد يصيخون لاصل ظلم و
عليا متعلق بظلما او بقديه على تضمينه معنى الجور وكون ظلما مفعولا ثانيا
لثبت على ظالمين وما بعده كالتفسير لقوله كما مر في اخر باب الان، اراد به قوله
وجه الاربعة يجوز تقدير الشرط بعدها وكونها في غرة بقدمه قوله وكذا اذا قال المتيح
المتيح بالياء من المهملتين الذي في صوته بحة وهي حالة تعتريه بكثرة السعال وعدم القوة
وقيل هو بتقديم الجيم على الحاء المهملة على الفوح يقال بحه بالشيء بالكسر وبحه بالفتح وهو لغة
ضعيفة وبحته بحا فتيحا اي فرحته فتفرح وعلى الوجهين يبنغي ان يحمل اذا على الماضي
كما في قوله تعالى اذا بلغ بين الصدفين ومنه قوله تعالى حتى اذا جاؤها وفتحت ابوابها فصلها
عما قبلها لان بعض التي هو جوز لكونه فتحت ابوابها جزاء الشرط والواو زائدة لتاكيد
اللصوق كما مر نظيره قوله كوجاء بني زيد ليس الا العدد في المثال الاول ليس الحاء الا زيد
وفي الثالث والرابع يا بني ويا علامي وفي الخامس ليعذبن بدليل قوله الم تر الى قوله تعالى فصب
عليهم ربك سوط عذاب وفي السادس كان ما كان ومعنى تله للجبين صرعه على شقه
وقع احد الجبينين على الارض والجبين ما بين يمين الجبهة وشمالها والتقدير في المثال
الثاني وهو عجزت للعذر ذق صدره ما مر آنفا رضا اسرته بمعنى فيه فذهب
المبرد ومن تبعه الى ان المحذوف هو المضاف اليه للاول والتقدير بين ذراعي الاسد
صدف الكفاءة بل لانها اضعف الجهة البتة وذهب سيبويه الى ان عز الثاني والاسد
المذكور في الاخير هو الضعيف البتة ذراعي او ليكون كالعوض من المضاف اليه
الا ما لعموم معامه والحمار مذهب سيبويه لاشتمال على كثرة
الاعتبار مع عدم الاضطرار العارض السماع يعترض في الاشق واسرة مصارع
بمعنى المفعول اي اجعل فرحا مسرورا والذراعان اجعل عرجا مصروعا كوكبان
بمعنى ان يزيلهما الفر وجبهة الاسد اربعة الخ بمعنى لها الفر الفضاء والمناسب محذوف اي

يصيخون

الشيخ

تبححا

قوله

الذين لهم

جبينيه

عليهم

والمعنى

لم يكن للثاني مضاف اليه

الحق عدم الحذف في عرفا
ذكر اعاهو في النثر وانما
في الشعر فمحور كقوله

يا قوم ومن استفهامية ويحتمل ان يكون موصولة ومن المنادى حذف قوله واما
الجملة اراد بها الكلام التام الذى لا يكون جزءا من كلام آخر ولهذا لم تعد كلام الشرط
والجزاء جملة قوله فان حربت فقد انجوبت قال ابن هشام فى مغنى اللبيب جوز
الزمخشرى ومن تبعه ان يكون فاء فما بعدها جواب اى فان حربت فالنجوبت
ويرده ان ذلك يقتضى لزوم الانجاذ عقب الضرب مثل ان يسرق فقد سرق اخ له
من قبل الا ان قيل المراد بعد حكمنا بتربب الانجاذ عقب حربك انتهى كلامه وفيه نظر
لان صحة ما ذكر فى الاستثنا لا تفيد دفع الاعتراض سيما مع جعله ان مبنى
كلامه ان الماضى بعد محقق معنى فلا يصح ان يكون جوابا للشرط مستقبل ويمكن
ان يجاب عن السؤال بان حرف الشرط اذا حربت فصلت الماضى الداخل عليه
فالتحقيقية للاستقبال فى معناه فقد صار تحقق تربب الانجاذ على الضرب امرا حاليا
الا ترى الى قوله تعالى ان ليسرق فقد سرق اخ له من قبل لا يجوز وقوع الجزاء ماضيا بعد
ان فسرقت فقد انجوبت وكذا فى الآية الثانية فلا يلزم وقوع الجزاء فعلا ماضيا بعد فتدبر قوله
وظ كلام الكاف متعلق بان تسميها فصيحة عبارة الكاف فى سورة البقرة هكذا
الفاء التى فى فاضربوا متعلقة بمحذوف اى فضرب فانفجرت او ان ضربت فانفجرت
كما ذكرنا فى قوله فتاب عليكم وهى على هذا فصيحة فتدبر قوله على هذا اى اشارة
الى التقدير الاقرب وليس بمتعين لجواز ان يكون اشارة الى التقدير المتعلق بمحذوف
وذكر صاحب الفاء فى فانفجرت فاء فصيحة ثم قدر فضرب فانفجرت ولم يتعرض
لآخر صنيعهم من ظاهره ان يكون الفاء الفصيحة انما هو على عكس ما نستفاده من كلام
الكاف والصواب خلافه لان العلم عندهم فى الفصيحة البيت المذكور فى الشرح

اى قوله فالوا احراسان الخ وهو معطوف على الشرط وفاقا وانما افتقر السكاكى على اعتبار
اضمار العطف لعلة التقدير فيه ولان الفاء الجزائية لا تدخل على الماضى المتصرف
الامع لفظ قد واضمارها ضعيف واعلم ان المختارى وجه تسمية هذه الفاء فصيحة
كونها منبئة عن ذلك المحذوف بحيث لو ذكر لم يكن بذلك الحسن مع ان حسن توقفها
على ذوق التعبير عنه قوله فالوا احراسان اقصى ما اراد بنا لست للعباس عن الاصعب
وكان الرشيد بالغه فلما خرج الى خراسان استصحبه وطال مقامه بها ثم خرج الى ارمينية
ومعه العباس واستاق الى بغداد فعارض الرشيد فى طريقه والشدة فالوا احراسان
الصعب اراد بناتم العقول فقد جنا خراسانا ما اقدر والله ان يزفى على
شحط سكان وجدنا سكان هجانا حتى يكون الذى رجوا له اما الذى كنت
اخشاه فقد كان عين الزمان اصابتنا ولا نظرت وغدبت بصرخى الدواهى
ويروى بدله لغلبنا الهباع المكسور اصابنا فقال الرشيد قد اشفقت يا عباس
واذن له بالعود واعطاه بثلثمائة الف درهم العقول الرصوع وقوله ما اقدر الله يعجز من
شاء كمال قدرته ويدنى من الادنا من الدنو وهو القرب واثبت الياء ساكنة مع تغيير
النصب ضرورة وهو قليل والشحط بالشين المعجمة والحاء المهملة المفتوحين البعد واصله
ساكنة العين لانه مصدر شحط يشحط فيها ولكنها حركت للضرورة او يكون الشحط
بالسكون مصدرا وبالتحريك اسما قوله ومنه بيت السقط طرين لصوت الضبع
وطرين راجع الى الابل والباء فى بيغداذ متعلق به وبغداذ بالذال المهملة والدال
المعجمة وبالنون والذال المعجمة كذا فى الصحاح وكان الاصمعى يسميها مدينة السلام وينهى عن ان
يقال بغداد لانه لم يسمع فى الحديث اسم صنم وداذ بالفارسية عطية فكان معناه عطية الصنم
والوسن نحو من نصف الليل وانتصابه على الظرفية وما فى الموضعين للتعجب واعلم ان

البيت بقوله منه علم بعقل ونحو لاحتمال ان يكون المعنى المذكور معنى مالهن ومالى
ح لم يكن البيت من ايجاز الحذف فى شئ قوله فان العقل دل على ان الاحكام الشرعية
ان المسئلة اصولية مذكورة فى كتب الاصول وما ذكره الشارح هو مذهب المعتزلة
والعراقيين من اهل السنة واما على مذهب الجمهور اهل السنة فتعلقها بالاعيان
حقيقة يراد بتجريع العين كالخمر والخنزير ونحوهما قوله حد شغفها حبا فى الصحاح
الشغاف غلاف القلب وهو جلدة دونه كالحجاب قوله شغفه الحب اكما يقع شغفه
قوله والعادة دلت على الثانى فان قلت الموافق لغرض زليخا تقرير الطب لا غير لانهن لما
وكانت هم لمن زليخا مشهورة العشق مغلوبة الهوى اردت ان يظهر لهن ان لومهن اياها
لم يقع موقعا لانه مخالف للعادة فكانها قالت فذلكن الذى لمتننى فى حقه لوما
مخالفا للعادة قلت لا شك ان المقدر يجب ان يكون ما وقع اليه اللوم فى نفس الامر
والا لكان كذبا والعادة تدل على ان لوم النسوة انما كان فى المراودة لا فى نفس
الحب الذى لا اختيار فيه وانما ذكرت الحب حيث قلن امرأة العزيز تراود فتاها عن
نفسه قد شغفها حبا انا لنراها فى ضلال مبين للاجل اللوم على نفس الحب فحينئذ لا
جواز للتقدير فى جبناء على ما تقتضيه العادة من ان مالمتها فيه فى نفس الامر قوله
اى مكانا يصلح للقتال اى انكم قاتلون فى موضع لا يصلح للقتال ويحتمل ان يكون
امره عليه انهم اشاروا الى رسول الله ان لا يخرج من المدينة وان الحزم القتال فيها والنفر
فى غزوة الاحد مشهورة قوله كقولهم للعدو الدواء والدين هو ادعاء الحاجة حيث
يحتاجون بالدين عن النيات وقد ورد النهى عنه قوله او مقارنة الحال طلبا للاغراض
وتلبيسه يدل على ذلك يكفى فى عقل النسخ وهو المناسب للسياق ولم يوجد فى اكثر النسخ فكان
تركه اكتفاء بقوله سابقا او الحاطب بالفعل قوله فى رقات الثوب ارقاده
اذا اصلحى ما وهى منه قد اشرنا فى مفتتح الباب الثالث الى ان التطبب ردى شئ

اذ ان اصلحت

الكشاف امثال هذا التركيب بان المناسب ان يقال مثلا تقول رقاة الثوب بدل
يتواوق اى اصلحت بدل اذا اصلحت واشرنا هناك الى ان ما ذكره انما يرد اذا قراء
الفعل بعد ق على صيغة الحكاية واما اذا قرأ على صيغة الخطاب فلا لكن هذا الجواب لا يتأتى
فيما نحن فيه الا بتعسف لان المناسب لرفاوت على صيغة الخطاب ترفاد لا ارفاده
وهذا ظاهر ان تعتبر مهنا وفى امثاله كون القائل مواجها المخاطب ومع ذلك هى عبارة
فقد كاصح به التى فى حواشى الكشاف قوله ومما يوافى ذلك ما فى قولهم نعم هل بطون الا
ان بانهم وجه الموافاة ان فى كليهما حصول شئ عجيب ما يوافيه وهو اقوى تاثيرا
فى النفس فان اللذة عقيب الالم اكمل واقوى فكانها لذات لذة الوجدان ولذة الخلاص
عن الالم فكذا ابتداء العذاب من مطلع الرحمة فان فيه الحنين الى العذاب والم اليأس من الرحمة
والظل جمع ظلة كقلة وقلل وهى ما اظلك قال القاضى فى تفسير هل يطرون استفهام
بمعنى النفى ولذلك جاء بعده الا ان يأتيهم الله اى ما يأتيهم امره او باسه كقوله تعالى
او يأتى امر ربك فجاءهم باسنا او بيانا اتاهم الله ببأسه فحذف المأتى به للدلالة عليه بقوله
ان الله عزيز حكيم وقد وقع حكيما فاعلموا ان الله عزيز وقد وقع فى هذا السهو اتباعا
لصاحب الكشاف والعجب انه اورد الاية الكريمة فى المتن قبل هذا بسطرين على ما هى
عليه فكيف غفل عنه هنا قوله لان السراة اجاز حيث لا جنب كان اعز و
ما بعض النسخ كان اعم من اللم والاول اسنب بقوله فى جانب الخير كان اشرا لما من للبطن
والتجنيس الخطى قوله يحمل ان يكون للاغراض الثلثة يعنى ان هذا التركيب من شانه ان
يفيد الاغراض الثلثة وان امتنع اعتبارها فى بعض المواضع كما فى الاية فان المخاطب
هو الله تعالى فلا يتصور هذا الغرض فيه الا ان يقال القرآن نزل على اسلوب
التحريض فلا بد ان يكون فى كل موضع بحيث يفيد ما لو خوطب به بليغ ما افاده مع قطع النظر
عن خصوص المخاطب وقد مر مثله غير مرة قوله كقول نصا وفضينا اليه ذلك الامر

وجوابه ح

ان دابر مولا معطوف مصححين فى الكشاف عدى قضينا بالى لانه ضمن معنى اوحينا
كانه قيل واوحينا اليه مقضيا منبوتا وفسر ذلك الامر بقوله ان دابر هولاء مقطوع
وفى ابهامه وتفسيره تعظيم ذلك الامر وتفخيم له هذا وداب القوم اخرهم مصححين لهاذا حال
دخولهم فى الصبح والمراد انقطاع نسلهم بهلاكهم باجمعهم قوله اى من الايضاح بعد الابهام
لم يعبر من الاطناب للايضاح بعد الابهام مع انه الانسب للسياق اختصارا قوله
وقيل الاجمال والتفصيل استيناف بلفظ قيل الى انه لا يخ عن ضعف لان الاجمال والتفصيل
عين الابهام والايضاح فهذا التفسير لا يلايم قول المصنف سوى ما ذكروا لك ان يقول المراد
بقوله سوى ما ذكر من الايضاح بعد الابهام للامور الثلثة المذكوره والايضاح بعد الابهام
باعتبار ما فيه من الغرابة المستطرفة وغيره باعتبار الامور الثلثة فلا محذور قوله نحو شيب
ابن آدم الخ لم يقل نحو قوله ع لان متن الحديث على ما ذكر فى جامع الاصول وغيره يهرم ابن
آدم ويشيب منه اثنان الحرص على المال والحرص على العمر وفى رواية بكبر من آدم
ويكبر منه اثنان حب المال وطول العمر فكان قوله فى الايضاح كما جاء فى الحديث يشيب ابن آدم
لما بناء على ان المعنى بالمعنى قوله يشيب بالكسر من شاب الغلام قوله عزل اللف والنشر
الندف فان علت التغيير عن المعنى الواحد بالمثنى بعزل اللف وتفسيره باسمين متعاطفين
بمنزلة الندف فكان الاظهر ان يقول بمنزلة ندف القطن بعد اللف علت لا شك ان اللف
المقصد فى القطن متاخر عن ندفه ثم ان المثنى بعمومه بحسب مفهومه وشيوعه بمنزلة
المندوف وتعيين المراد منها لاسمين المتعاطفين بمنزلة اللف فيكون التوشيح
من فصل اللف بعد الندف ولا اضيح الى اعتبار التشبيه بغيره قوله ومن صلوة العصر
على قول الاكثرين اختلف السلف فيها وذهب الى كل الى سوى صلوة العشاء
طائفة منهم ولم ينقل عن احد من السلف انها صلوة الفجر وذكر بعض المتاخرين انها
من صلوتين لا يقصران وقال بعضهم فى احدى الصلوات الخمس التى امر ابهامها الله
بتعيينها
تقصران

تحريضا للعباد على المحافظة على اداء جميعها كما فعل فى ليلة القدر وساعة الجمعة قوله
لان المصابرة باب من الصبر المصابرة الصبر فى مقابلة العدو قوله والايقاظ سنة
الفعلة مجرور معطوف على التنبيه او مرفوع معطوف على زيادة التنبيه قال صاحب
الكشف فى تكرير النداء زيادة تنبيه لهم وايقاظ عن سنة الغفلة وفيه انهم قومه وعشيرته وهم
منهم يعلم وهو يعلم وجه خلاصهم ونصحهم عليه واجب وهو يتحزن لهم ويتلطف بنيلطف
بهم ويستدعى بذلك ان لا يتهموه فان سرورهم سرورة وغمهم غمه ويتنزلوا على
نصيحهم كما كرر ابراهيم عن فى نصيحة ابيه يا ابت قوله وكما فى قول ان عز لعد علم
الى اليمانون البيت لسحبان بن زفر بن اياس بن عبد شمس وهو الذى يضرب المثل فى
الفصاحة دخل على معاوية وعنده خطباء الاحاف فلما رآوه ضرجوا منه لعلمهم
بقصورهم عنه فقال لعد علم الى اليمانون ؟ فقال له معاوية اخطب فقال انظروا الى
عصى تقيم فاؤدى فقالوا وما تصنع بها وانت بحضرة امير المومنين قال ما اضبع
بها موسى وهو يخاطب ربه فاضطر وتكلم فانظروا الى ان قرب خوفه صلوة العصر فعجل
تخيل ولا توقف ولا ابتداء فى معنى مخرج منه وقد بقيت عليه بقية فيه ولا مال عم الجنس
الذى فيه فقال له معاوية انت اخطب العرب وحدك ما اخطب الجن فقال انت كذلك الى العشيرة
ايها الجمع جمع يعنى كما سبق فى بحث تعريف المسند اليه بالاضافة ثم كون البيت من قبيل التكرير
لم يتعرض له بعد على رواية اتى بالتاء واما على روايته بالكسر فلا يكون منه لان الخبر الاتى من
لجواز وقوع المكسورة خبر الاحرف الستة كذا فى شرح التباب قوله وبه يتبين بطلان
قيل ما وجه التبيين ان عيون الظباء حال صيونها سود فلا تشبه الخز الذى فيه سواد
وبياض قيل المراد بالحال ان ما فيها بغيرون التغير وح يكون وجه الشبه مما يستقبل من
باب التدخل لا الايقاع فى الوقع تو مم خلاف المقصد وفى ضرام السقط الحال هو المختال
وفى ه ههنا الملك المتكبر وحقيقة ان الحال بمعنى الكبر يقال رجل ذو حال اى كبر فاطلق على

المكبر بالوكونهم رجل عدل شبه فاعي النظم والاستدارة بالكاس الا ان الكاس يكون
ابدا منفرجة الفم غير ضيقة فتدارك ذلك بان شبه فاعي مره ثانية بالفم لكن الفم انما يكون
سببا لانبثاث الشعر فتلافى ذلك بان جعل الفم من الدرع الكاس في الغالب مستديرا يحيث
يكرع فيها اهل المجلس كلهم احد حتى كانه يقبلها فتدارك ذلك بوصفه الفم بعلة ملك
عظيم الشان وكيف بغيره قوله دفع ذلك بان وصفه بانه لم يقبله ملك كبير قال فلت
اذا كان المقصد دفع توهم غير المقصد كان البدء من التكميل فلا معنى لايراده في الافعال
قلت ان بين الافعال والتكميل عموما من وجه فان الافعال اعم باعتبار الفايدة لجواز ان
يكون الفايدة فيه غير دفع توهم خلاف المقصد واخص باعتبار الموقع لوجوب كونه في اول
الكلام وليس هذا الاقسام اقساما متباينة فان السرح بان بين التدسل والافعال
عموما من وجه فلا محذور في ايراد ما هو من قبيل التكميل قوله وهل يحادي ذلك الجزاء
المخصوص المراد بالجزاء المخصوص الكفر بالغ في العناد والكفر قوله واحرزه عن القوة الوفرية
فان الاحتمال ثالث وهو ان يق المراد بالكفور في قوله وهل يحادي الا الكفور العامل لكنه
عبر عنه بالكفور ليتأكل قوله بما كفروا لفظا وعلى هذا الوجه يكون الآية من الضرب العالي
قوله ولعل منها تدخيل على العالم قبله الطيبا درس هذا الكلام ان قوله كل نفس في قوة الموت تاكيد
لتاكيد وتذييل لتدسل ويحتمل ان يقدر كلا مما تدسلا لقوله وما جعلنا لبشر من قبلك
الخلد قوله ولو لا قوله ايضا لنوهم قيل القول بان ايضا دليل على ان التعميم يعطف التدسل
تحكم لا دليل عليه ولا سبب اليه الذوق السليم اذ لو ارجع ضمير هو الى الضرب الثاني لكان المعنى
الضرب الثاني سهم الى قسمين كما ان مطلق التدسل سهم الى قسمين وهذا معنى صحيح بل لا بد
ان يق لفظ ايضا بعد ذكر الضمير يدل على ان التعميم للضرب الاول والا لوجب ان يتقدم
على الضمير كما لا يخفى على الذوق السليم قوله ولست بمستبق ما عن عمرو بن الخطاب انه قال
لجماعة اي شعركم القايل ولست بمستبق الذيت قالوا هو النابغة قال هو اشعر

في الايضاح

ارسال سيل العرم عليهم وفي ذكر
الكفور دون الكافر اذ ان بان
ذلك الجزاء المخصوص ص

الشعراء قوله او عن ضمير في لست لا وجه لتخصيص الضمير في لست بكونه ذا حال يجوز ان
يكون لما لها عن الضمير في مستبق اللهم الا ان يوجه الكلام على الاتحاد الذاتي بين
الضمرين قوله يعني انك لا تقدر على استبقاء مودة الخ يشير الى ان قوله اذا على حذف
المضاف واعطاء المضاف حالة اعرابه كما في قوله تعالى واسئل القرية والعير لست بمستبق
مودة الخ قوله لان نزول المطر حد يكون سببا فيه بحث اذ لا يكفي في ابهام خلاف
المقصد مجرد الاحتمال لكسب نفس الامر كما يشهد به الانصاف والا لزم ان يكون اكثر صور
التتميم داخلا في التكميل بل لا بد من نوع سبق الى الذهن ولا يسبق من السقي الا الاصطلاح
ليشيع الاستعمال فيه كثرة وقوعه على وجه الاصطلاح ولذا ترى البلغاء يكتفون
في مقام الدعاء بذكر السقي فتكون الدمت من قبيل التكميل محل تامل فان قلت تبادر
كونه سببا لخراب الديار ممنوع لم لا يجوز ذكر السقي بل باعتبار دوام المطر التساقي
قال الدوام معتبر في مفهوم الديمة قال في الصحاح الديمة المطر الدايم الذي ليس فيه رعد
ولا برق قلت لتقدم قوله غير مفسد على قوله وديمة يهمي يدفع هذا التوجيه كما لا يخفى قوله
وهذا اعدى للذل بعلى والاصل يعدى باللام يقال ذل له قوله وجوز ان يكون
التعدية مع الفرق بين الذل وبين ان الاول باعتبار التضمين والثاني باعتبار
ان الدليل لكونه من العالي الى السافل يدل على حصول معنى العلو في المتذلل فلا حاجة
الى التضمين كذا قالوا في شرح الايضاح قوله وفيه نظر لانا لا نسلم قال بعض الفضلاء
الانصاف ان هذا النظر غير وارد لانه اذا وصف واحد من الملوك بانه ليس بحليم
يتبادر منه المهابة البتة وفيه نظر لان مهابة الملك انما يتبادر عند وصفه بعدم الحلم
بالنسبة الى الرعايا واما بالنسبة الى اعدايهم وهم الملوك فان اعداء الملوك ملوك
فلا يشهد به الذوق السليم وبهذا اندفع ما قيل نصرة للمهان ما قال الله باعتبار
برهان العقل والظن يكفي في مقام المخاطبة والاقناع فتامل قوله فنفي ذلك التوهم

غير مسلم ص

بقوله مع الحلم ع قد يناقش بان حال البراءة والتواضع يذهب مهابة الشخص
ولو كان جبارا متعنفا مع ان مع الاول مطلقا على ان الحلم يوجد حالة للمهابة اذ يحتمل
ان يكون معناه مهيب في عين العدو وغير حليم في وقت مصادفة اياهم مع ان ال
حلم والتواضع مع الاحباء وجوابه ظاهر فان ما ذكره الشارح امر خطابي ادعائي واذناب
البراءة مهابة الشخص باعتبار الغالب والاتم دي سلطان غبطة مع من يخاطبه
ويتلطف به ومع هذا الامر فع اليد الى طب راسه من مهابته وهذا مما لا يخفى على المنصف
وعدم دلالته بطريق القطع على ما ذكره لا يضره اذ جواز حمله عليه كاف في مثل هذا المقام
مع اعتبار البراءة وطلاقة الوجه بالنسبة الى الاعداء وكالصفيه كلام الشارح لا يخلو عن تكلف
قوله بعضه لكنه اراد بالبعضية نحو المفعول او الحال ونحوهما مما ليس بجملة مستقلة
ولا ركن كلام لا ما تيم اصل المعنى بدونه كما دل عليه النظر في المسئلة التي ذكرها الشارح في
الايضاح قوله او كتعليل المنة في قوله تعالى سبحان الذي اسرى بعبده ليلا الا به ليراه
ماخوذ من كلام الكشاف واعترض عليه بان البعضية المستفادة من التنكير هي البعضية
في الافراد لا البعضية في الاجزاء فكيف يستفاد منه قوله ليلا ان الاسراء كان في بعض
من الاجزاء المدة اجاب عما صاحب الكشاف بان ما ذكره ماخوذ من قولهم سرت ليلا وسرت
الليل بالتاء لبعض الاستيعاب والاول يصح على التقديرين وذلك لان نحو بعير محدود
والليل بدخول حرف التعريف عليه وان كان موضوعا لمجموع الزمان المعلوم لكن لما كان منكره يقع
على البعض والكل صحيح على المتعارف والاسراء في الغالب لا يكون الا في بعض وقته
يجاب عنه ايضا عما ذكره الامام المرزوقي من انه يجوز ان يراد بذكر ليل منكرا توسط
الليل والدخول في معظمه يقال هاء فلان ليلا او بليل اي في معظم ظلمته فيستفاد البعضية
بهذا الوجه فلا اشكال والاصح ان ليلا اذا حمل التنوين على التقليل يكون الكلام
في قوة اسرى بعبده ليلا قليلا ومثله يستفاد من التقديم الاجزاء على ما يشهد

موارد الاستعمال بقي ههنا بحث وهو انه تبين مما ذكر ان المقصد بيان وقوع
الاسراء المذكور في بعض الليل فانه ادل على كمال قدرته ولو اكتفى بذكر الاسراء
لتدم خلاف المقصد فلا يكون من فصل التميم للهم الا ان يقال لابد في الاتمام التبادر
الى الذهن في الجملة كما ذكرنا فيما سبق والاسراء المطلق لا يتبادر منه وقوعه في جميع الليل
قبائل قوله ان الهمائم وسلعها اوجب سمعي الى سرحان الترحمان على وزن
ازعفران وقيل ترحمان بضم الجيم وتكسر التاء بضم الجيم قيل ترجمة كلامه اي قصته
بلسان آخر كذا في الصحاح والكلام ما عيه وغلط الجوهري في جعل التاء زايده وذكره
الكلام في فصل الجيم ومعنى البيت ان ثمانين التي اسهى النعاسة احدثت في سمعه رجم ص
ثقلا يخفى معه عليه الكلام فيحتاج الى مترجم يسلعه اياه ويكرره عليه من قرب ولما اصاح
في اوراكل المسموع الى ان يعاد له الكلام بصوت جهير لاعادة عنزلة التعبير بلسان آخر جعل ص
ما تعلق عليه الترحمان قبل الدعاء للممدوح سلوع الثمانين فيه تاكيد لتحقق مقالة الناعر
لانه اذا بلغ الثمانين صدقه في احتياج سمعه الى ترحمان واعترض عليه بانه يوهم الدعاء
عليه بالصيرورة الى ضعف سمعه واحتياجه الى ترجمان قوله الاهل اتاها والحوادث
ترقاسه بان امراء القيس تملك سعر النصير في اتاها راجع الى ام امراء القيس في تملك اسمها
بتقدير فعل ماض عمن لقام في الحفر والالف للاشباع والباقي بان زايدة قوله والفرق
بينه وبين حقيق استاره اليه صاحب الكشاف قال ابن مالك في شرح التسهيل وتميز الاخير اضيه
من الاليه امتناع قيام المفرد مقامها وجواز اقترانها بالعاو ان والسين ولن حرفي
نفي وجواز تركهما ظليه والى اليه بخلاف الاخير اضيه بالواو مع تصديرها بالمضارع
المثبت وقد سبق انه تمتنع في الى اليه هذه هي الفروق اللفظيه واما الفرق المعنوي
فراه استاره اليه صاحب الكشاف من ان الى اليه قيد لعامل الحال ووصف له في المعنى بخلاف
الاخير اضيه فان لها تعلقا عاصليا لكن ليست بهذه المرتبة قوله وضمير الشان

محذوف على مذهب الجمهور ويجوز ان يكون المحذوف ضمير مخاطب للمامور بالعلم اى
اترك سوف تاسف كل ما قدر كما جوزه سيبويه وجماعة فى قوله تعالى ان ابراهيم قد
صدقت الرويا قوله فقوله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين اعراض باكثر من
جملة اعترض عليه الشيخ بهاء الدين السبكى بان المراد بقولنا اكثر من جملة واحدة اما
الجملتين معمولة لما فى الاخرى والا فهى فى حكم جملة واحدة وقوله يحب التوابين خبر ان
ان وقوله يحب المتطهرين معطوف عليه الخبر فلا يكون مع ما قبلها جملتين معترضتين و
لك ان تقول عطف الاسمية على الخبرية ان لم يمنع فمجوز كونها خبر مبتدا محذوف
والجملة عطف على الجملة الاولى المستانف فيحتمل ان يكون التعليل واقعا على هذا الوجه المحتمل
والا كان مستانفا لا دليل قوله وخفوق البيت الخفقان اضطراب القلب وهو من باب
معطوف على فاعل فعل فى البيت السابق واللهب ما التهب من النار والمراد
تلهب ما فى قلبه من حراره الوجد وشدة الاشتياق قوله وعاجات مناسبة
البيت لعبد الملك بن عبد الرحيم الحارثى وصل لسموءل بن عاديا اليهودى ومطلع
القصيدة اذا المرء لم يدنس من اللوم عرضه فكل رداء يرتديه جميل وبيده اذا المرء
لم يحمل على النفس ضيما فليس الى حسن الثناء سبيل تغيرنا انا قليل عديدنا فعلت لنا
ان الكرام قليل وماضرنا انا قليل وجارنا عزيز وجار الاكثرين ذليل لنا جبل يحتله
من يحتمى منيع يرد الطرف وهو كليل رسا اصله تحت الثرى وسما به الى النجم فرع لا ينال
طويل قال ابو رياش يصف قوما ومدحه وطلله الله واطاله اهدره ولا يق طل ودمه بالفتح والهدر
والكلمتان يقولانه وحاصل معنى البيت لم تلتحف منا رملس الا فى الحرب ولا ابطل دم
قتيل منا فى اى موضع كان وعليه من اتفق والغرض التفاخر بالشجاعة ومعنى كله جميعه
ويترك بجره اى يدخله فى جوارنا وحفظنا منيع اى ممتنع على طالبه لاستكماله يرد
الطرف اى هو مشرف عال بحيث يكل طرف الناظر اليه وسوق الابيات يدل على

ان المراد

ان لا يكون ثم

بدل بجبره

اطل ودمه

ان المراد
من الجبل جبل العز والسمو كما ذكر المرزوقى فى شرح الحماسة لا الجبل المعنوى كما ذكره
شارح المفتاح خلبنا ملى قوله فيشمل بعض صور التيمم وكذلك بعض صور البدل
لكن لما كان اصل العسر ملازما ايضا وكان الغرض مهنا ذكرنا لحصر تغير البعض
لم يتعرض له قوله وبعد يكلامه على ما ذكرنا ظاهر حيث اقتصر على قوله وهو يكون واقعا
فى اثناء الكلام او من كلامين متصلين معنى ولم يزد قوله ولا محل له من الاعراب
جملة كان لو اكتفى كما زاد المصنف ورد عليه الاشكال قوله فنحو لان ما هو اقل
من الجملة قد يكون وقول قوله جملة كانت او اكثر تردد الما كان واقعا فى احد
الموضعين بعد استظهار ما وقع او كان جملة مما لا محل لها من الاعراب وليس
تردد الحال لما لا محل له من الاعراب فالمعنى فيشمل من التكميل ما كان واقعا فى
احد الموضعين سواء كان الواقع جملة او اقل او اكثر والحاصل ان قوله جملة حال
من ضمير له وخبر كان محذوف اى يجوز حذفه وان لم يجز جعل هذا الجار خبر كان و
قدر اخرى حالا مما ذكروه التقدير ولا محل له من الاعراب حال كونه جملة كان
الواقع او لا وفى ما فيه من التعسف قوله لان احاديثهم لا تكذبه من بيت والصلبة بهم
وعلمهم المستفاد ان من قوله تعالى يسبحون بحمد ربهم بالليل على اتيانهم به تعالى
وحسن ذكره اظهار لشرف الايمان باعتبار ان الله تعالى لما ذكر هذا الوصف فى
شانهم مدحا لهم علم ان هذا وصف عظيم لله تعالى بحيث يمدح به حملة العرش ومن
قرأ هذا ابلغ ترغيبا لهذا ولمحل ان يكون قوله تعالى ويؤمنون به ايضا على مذهب
من لم يشترط فى البيت كما مر قوله وفيه نظر لان هذا داخل فى التيمم اجيب بان
مراد المصنف ان هذا الكلام قد يقال وامر عظيم شانه عند عظم المنظور اليه رابته
يعنى عند عظم القول يقال قاله بغيظه وهذا لا يمنع من ان يكون التاكيد لحسن المقام
وفيه ما فيه قوله ولست بنظار الى عاتب العى وما بعده والى لصعار

على ما ينوبني وصبك الله انني على الصبر وقول الحاسي وتكران ستنا
هذا البيت من ابيات قصيدة اذا المرام بدنس من اللوم عرضه وقبله ولكن كما المنزل
ما في سحابا جهام ولا فيها بعد بخيل وبعده اذا سيد منا خلا قام سيد
بما قال الكرام فعول الجهام السحاب الذي لا ماء فيه العين الباء علم الجان هذا شيء في الذهن
الاول الى ان المراد من العلم المعاني الالفاظ او المضاف محذوف من الاول او
الثاني فليتذكر قوله وهو علم يعرف به ايراد المعنى الواحد الخ اورد على هذا التعريف
انه يقتضي ان يتمكن كل من عرف علم البيان من ايراد اي معنى كان في طرق مختلفة
في وضوح الدلالة مع انه ممتنع فيما ليس له لازم بين بالمعنى الاخص اذ له لازم واحد فقط
والجواب ان مبنى هذا الايراد ان يراد باللازم ما يمتنع التفكك تصورا على ما هو
اصطلاح المعقول وسيتضح ان المراد اعم من ذلك في وجود ما ليس له لوازم بالمعنى
الاعم قوله فليس التقدير علم بالقواعد اي ليس المراد بالعلم الادراك لاضيافته الى
تعدد المتعلق للضرورة داعية الى التقدير ولبيك ان يقال تبعا هذا التقدير بناء
على ان الادراك هو المعنى الاصلي لانه في المعنى الاخر اما صفة عرضية او اصطلاحية
او مجاز مشهور وكل منها ان لم يرجح عند اهل اللغة على الحقيقة اللغوية فلا اقل من
ان لا يرجح عليه ثم ان خروج علم ارباب السليقة عن تعدد متعلق العلم على الاصول والقواعد
او الادراك المتعلق بها ظاهر لانهم لا يعلمون القواعد صفة قصدية وان كانوا يعتبرونها
مقتضياتها في الموارد لسليقتهم واما عن تعدد حمله على الملكة فلان الملكة على ما يحقق
منه صرح الشيخ انما تحصل من ادراك القواعد وممارستها الا ان خروج علم الله تعالى وعلم
جبرئيل من التعريف على تعدد حمل العلم على الادراك والاصول غير ظاهر فتامل قوله
وان اراد بالمعنى المعنى الواحد على ما ذكر القوم قال الفاضل المحشي شيخ المعقول تعدد
الواحد معنى وتصور كثيرون عنه معنى الحال اما باعتبار التركيب كما مر
معا بوجه

المراد

لزم كون الالفاظ المفردة مفيدة للسامع معانيها الافرادية هذا لزوم الدور
كما هو المشهور واما باعتبار رعاية المطابقة فلما مر من ان البيان شعبة من علم المعاني
لانه بحث على وجه كلي عن كيفية افادة التراكيب بخواصها التي يجب في البلاغة مراعاتها
في الكلام وفيه بحث لان لزوم الدور على مدعي السلب كما في افادة المعاني الحقيقية الوضعية
والمراد بالمعنى ههنا هو المجازي وايضا اعم في الموضوع له الشخصية لا النوعية والافالمركبات
موضوعة نوعا ايضا قوله على ايراد كل معنى يدخل في قصد المتكلم فيلزم ان يقول
على معنى ايراد لان الايراد اعم وقع في التعريف فاعرف وانت خبير بان ما ذكره انما
تفسير باللازم لان معرفة الايراد يستلزم الاقتدار عليه فان قلت المعاني التي يقصد
اليها غير متناهية عرفا وان تناهى عقلا وكان الاحاطة بها لا يتناهى عسر فكيف يقدر علم البيان على
الاحاطة بها لا يتناهى اجمالا كما في سائر العلوم قوله ايراد معنى قولنا زيد جواد اي لا
وحده بل مع كل ما يلاحظه ويقصد اليه كيلا يستغرق المعنى قوله لم يكن عالما بعلم البيان
على سياق كلامه يدل على ان من كان له هذه الملكة لو عرف الايراد المذكور كان عالما
بالبيان مع انه ليس كذلك اذ ليس الايراد المذكور علم البيان حتى يكون العارف به عالما بعلم البيان
واجيب بان الباء في بعلم البيان سببية لا صلة والمعنى ليس عالما بالايراد بواسطة
علم البيان بل باعتبار ان معرفة الايراد المذكور بواسطة العلم بعلم البيان فتامل
قوله لان كل واضح هو خفي بالنسبة الى ما هو اوضح منه فان قلت من قدر على
ايراد المعنى الواحد بطريق في نهاية الوضوح وبطريق آخر في نهاية الخفاء عالم بالبيان
مع عدم صدق التعريف عليه اذ لا وضوح في نهاية مراتب الخفاء ولا في نهاية مراتب
الوضوح قلت القدرة على ما ذكر بدون القدرة على الايراد بطريق متوسط بين
الغايتين عسر مسلم فلا اشكال ولو سلم فلانا نمنع ان لا وضوح في نهاية مراتب الخفاء
ولا في نهاية مراتب الوضوح لان اصل الدلالة العقلية لا يخرج وضوح ما وكذا الاخ

عرفا فكيف يقدر علم البيان على
احاطتها قلت لا اسلم انه في الاحاطة
بما لا يتناهى ص

وكذا ان تحملها على الصلة لا باعتبار
ان ذلك الايراد علم البيان ص

عرفا وما للاصباح الى سماع اللفظ والعلم بالوضع النوعي قوله ان تعريفها اي
الدلالة على الوضوح صفة المدلول ووصف به الدلالة بتبعا وقيل صفة لها لاشتمالها
بالظهور في نفسها على حسب تفاوت اسبابها في القوة قوله فلا حاجة الى ذكر القيد
بل لاوجه لان الدلالة من حيث انها فعل اختياري لا يدخل تحت القصد والارادة اولا وبالذات
قوله بحيث الملكة الاقتدار على التعبير اي بحيث الملكة المذكورة عرفا كونها مشمولة
لعلم البيان وخرج من مسماه والا فالملكة بالنسبة الى معنى واحد لا تصدق عليه الحد
بطريق الاستقلال اصلا لان المراد بالمعنى جميع المعاني الداخلة تحت القصد والارادة
من جملتها المعاني التركيبية قوله او في تعريفه بمعرفة ايراد المعنى الواحد لان العلم ليس
نفس معرفة ايراد المعنى المذكور بل به يعرف ايراده ووجه صحة ذلك التعريف ان يحمل
على القهر ذكر المسبب وهو المعرفة وارادة السبب وهو الاصول والقواعد او الملكة
المسببة من تلك الاصول والتعريف المصرح عن هذا التجوز فلذا احكم عليه بالاولوية
قوله ودلالة الالتزام على المتأثر اقتصاره في تعليل الدلالة الغير اللفظية على نوعين من امثلته
اشارة الى انحصارها في الوضعية والعقلية كما دل عليه كلام الفاضل الجلبي في حاشيته على المطالع
والمحتاج عما صرح به الاستاذ والمحقق في شرح المطالع وغيره من المحققين وجود الدلالة
الطبعية في غير العقلية ايضا فان اخذ المستمع للنغمات الطيبة في الرقص على
وزانها مدل على تأثير ملكة النغمات في نفسه لكن على النقص وعلى ان طبعه بعضي ان يتحرك
بتلك الحركات اذا تأثر من طيب الاصوات وملائمة الاصوات وحسن على ذلك عروض
بعض الاوضاع بوجه التلازم وحاجته عند شده املة قوله اما ان يكون الوضع مدلولها
اولا قد تجتمع الدلالة الوضعية والعقلية في لفظ واحد بالنسبة الى مدلول واحد
لكن باعتبارين مثل قول القائل من وراء الجدار انا جائع حيث يعني الطبع اي طبع
اللافظ او طبع السامع كما صرح الفاضل الجلبي في شرح المطالع قوله كدلالته في على

الوضع

الوضع فيل هو بمعنى الهيئة وضمها وسكون الى المعجمة المشددة يدل على التحير والما
الذي يدل على الوجع مهموز بالضم لا غير قوله وعرفوا الدلالة الوضعية اللفظية بانها
المعنى من اللفظ عند اطلاقه بالنسبة الى من هو عالم بالوضع قال الفاضل الجلبي في حاشيته
شرح المطالع مستظهرا ايا ما فعله شارحه من عباره اشعار طريق العلم باللفظ هو السمع
وحمل ارتسامه الخيال وطريق العلم بالمعنى اللفظ وحمل ارتسامه هو النفس وفيه بحث من وجوه
اما اولا فلان حصر طريق العلم باللفظ في السمع كما لا يخفى مما ذكرنا سابقا من ان نقوش الكتابة
دالة على الالفاظ واما ثانيا فلان اللفظ المسموع اذا كان جزئيا وحمل ارتسامه الخيال
لكن اللفظ الذي يدل عليه نقش الكتابة بحسب اختصاصه بشخص مخصوص فحمل ارتسامه
النفس على اطلاق القول بان محل ارتسام اللفظ هو الخيال مبني على اقتصار طريق العلم
في السمع وقد عرفت ما فيه واما ثالثا فلان المعنى كثيرا ما يكون من الجزئيات المحسوسة ويكون
محل الخيال والحق ان الشيخ مبني كلامه على الاكثر قوله لعدم توقفها على العلم بالوضع
لا يخفى على المنصف ان المتبادر بالنسبة الى من هو عالم بالوضع الحر وان العهود الذي
ذكر في التعاريف كما يحمل على المتبادر منها ما امكن فلهذا احترز بالقيد المذكور
عن الطبعية والعقلية فلا حاجة ما قيل من ان التوقف وان كان منتفيا عنهما الطبعية والعقلية
الا انهما لا بشان العلم بالوضع بل كل منهما متحققة سواء وجد العلم بالوضع او لم يوجد
وكيف يصح الاحتراز عنهما بهذا القيد قوله واعترض بان الدلالة الخ ذكر الفاضل الجلبي
الاعتراض على الوجه المذكور المشهور ونقل جواب الرازي في شرح المطالع موضحا وتحقيق
لصدر التعريف بلازم الدلالة بالقياس الى المعنى وفيه بحث لان لازم غير محصول والمشهور
عند المحققين جواز التعريف به فلا بد من تاويل اخر على انه اذا التجأ اخرا الى ان تفسير اللازم
بغير محصول فلا حاجة الى ارتكاب ما ذكر من كون مصدر اسم المبني للمفاعل
بان يراد السامع ايضا لازم لملك الاضافة العارضة لاجل الوضع اعني الدلالة

السماع

اللهم الا ان يقال اعتبر ما هو مدرج في الدلالة كجزء اللازم ولهذا اعدل عما هو الظاهر المذكور في شرح المطالع ان الوصف الثاني في الدلالة اذا اضيت الى اللفظ منفكها عند الاطلاق اللفظ والمفهوم من كلام الفاضل المحشي اولا انه كون اللفظ بحيث يفهم من اللفظ والوقوف فتامل قوله وجوابه ان لام اللام ليس صفة للفظ وورد الفاضل المحشي هذا الجواب بتفصيل خلاصته ان فهم السامع من اللفظ ليس صفة له لكن صرح في مباحث التقابل من حواشي شرح التجريد بان عدم اللازم عن المحل صفة للمحل وتابعه في ذلك كلا ميني كتابه تناقض صرح الا ان يقال ما ذكر في حواشي شرح التجريد قول لكلام القوم لا انه مختاره قوله لان دلالته عليها انما هي من جهة ان العقل يحكم الخ اي من جهة هي مناط الكون العقل حاكما صحيح التعليل وسقطه ما قيل ان التعليل غير واضح اذ لو لاحظ العقل قطعا لا الجزء ولا الكل ولا اللازم ولا الملزوم فضلا عن الحكم بالاستلزام لكان امر الدلالة محالا فالصواب ان يقال في التعليل لان دلالته عليها من جهة الاقتضاء والاستلزام العقليين قوله واريد به الكل واعتبر دلالته الخ اما اعتبر الارادة مع انه مستدرك في بيانه الاتفاقي لئلا يكون ان اذا كان اللفظ مشتركا بين الجزء والكل ودل على الجزء بالتضمن يصدق عليها انه يقتضي الكلية والجزئية وانتفاء عليهما بارادة الدلالات ايضاح لحظ الاعتبار في قوله واعتبر دلالته الخ فليفهم قوله وفي بعض تعريف بعضها ببعض اي بعض تعريف بعض الدلالات لا بعض الدلالات لا بجد بعضها لاتفاق كل واحد من التضمن والالتزام بالاخر لعدم الاطلاق على امثال مع انه يمكن تصوره فيما اذا كان اللفظ موضوعا للكل واحد من اللازم والملزوم ومجموعهما كما فصله في شرح الرسالة قوله فالجواب انه لم يقصد تعريف الدلالات الخ يوهم انه فصد التعريف لم يكن ايضا بأس في ترك قيد الجهة لشهرته وانسياق الذهن اليه كما ذكره في تعريف الحقيقة والمجاز فلا اتفاق في اصلا قوله فاللفظ ابو الابدال الا على معنى واحد فليتأمل

وعبارة القوم

لا فائدة

لا فائدة لهذه المعذمة الا ادعى امكان اجتماع الدلالات مع التقاضي تعريفها ويجوز ان يكون اللفظ ابدا مستصفا باحدى هذه الدلالات مع انها يصدق عليها التعريف الدلالة الاخرى وانت خبير بان هذا راجع الى ما ذكره الفاضل المحشي فليتامل قوله الى ان التضمن فهم الجزء في ضمن الكل بكشف بقوله التضمن بمعنى الفهم قلت هذا مع فساد المعنى من اللفظ كما سبق من الشارح والمحشي يوجبه فلا وجه للاعادة وانه اذا قصد الى قوله لا تضمنا والتزاما قال الفاضل المحشي هذا بط وبين وجه البطلان بسيط وتفصيل لكن ينادي كره بحث من وجوه الاول ان التضمن بما كان فهم الجزء في ضمن الكل لم يكن الفهم اتفاقا وهو فهم يلتفتا وتخطر ابالبال فصدا بواسطة القرينة الدالة على ان المراد تضمنا او لبس في ضمن الكل وهو ظاهر يلزم القول بانه مطابقة فان قلت يلزم على ان تكون الدلالة مطابقة وتضمنا فلا يصح قول السلم لا تضمنا فقط مراده بقوله صارت الدلالة مطابقة لا تضمنا فقط وكذا القول في الالتزام وبالجملة لا سك في كون الفهم اتفاقا دلالة وان كان بواسطة القرينة لان اهل العربية لا يشترطون في الدلالة اللفظية واذ ليس تضمنا لما ذكره ولا التزاما اذ ليس المفهوم خارجا عن الموضوع له تعين كونه مطابقة الثاني ان ما ذكره من ان القرينة في مثل هذا المجاز لا تعلق لها بما الفهم بل بالارادة بيان لما اشتهر بينهم في الفرق بين المجاز والمشترك من ان القرينة في المشترك مبينة للمراد والمجاز مرادة لفهم المعنى المجازي بان اعتبروا في تعريف الوضع قيد نفسه واد خلوا المشترك وقالوا الفهم في المجاز بواسطة القرينة لا ينفع كخلاف المشترك على ما سيجيء في بحث الحقيقة والمجاز الثالث ان قوله ما ذكره الخ من صيرورة الدلالة على الجزء واللازم مطابقة لا تضمنا والتزاما مبني على مقدمتين احديهما ان اللفظ موضوع بازاء المعنى المجازي وضعا نوعيا الثانية ان اللفظ اذا دل على معنى بالمطابقة التي هي اقوى لم يدل عليه في تلك الحالة باحدى البواقين محل نظر لان سياق الكلام يدل

لفهم

حتى انهم اخرجوا المجاز عن ان يكون موضوعا مارأ المعنى المجازي

ان الدلالة على المعنى المجازي ليست بوضع نوعي بل شخصي كدلالة الالفاظ على معانيها الاصلية

قال قلت المعنى الحاصل

على ان نفي التضمن لعدم التمام الجزء في ضمن الكل لانه لما لم يعتبر هنا الفهم والقصد وكان القصد لا في ضمنه كان الفهم ايضا لا في ضمنه بالضرورة لا يكون تضمنا نعم عدم التوقف بقط كما صرح الفاضل المحشي وحكون المعدة مثالية مبنيا على ما ذكره الشيخ من اللام اللان فتدبر مراد المحشي ان مبنى ما ذكره على ان المعتبر في نفس الامر هي كلام العقوم لا على ما ذكره الشيخ قوله لا يظهر انها مطابقة ولا لجواز ان يكون تضمنا فيختص بما حد التضمن وكذا الحال في اللازم والطابقة اعترض على الشيخ فقيه بحث اما اولا فلان هذا القابل صرح بعدم الدلالة التضمنية الدالة على الجزء المراد وجعله الدلالة الالتزامية الدالة على اللازم المراد وقد حكم هنا باستلزامها المطابقة فمعنى التصريح الاول لكون الدلالة على الجزء المراد تضمنا وعلى اللازم المراد التزاما ومعنى الحكم الثاني كونها مطابقة فلا يصح لبث القول بنفي الدلالة التضمنية متكافئة بالبداهة وبالجملة لما جعل المجيب المذكور الارادة مدارا للدلالة لم يتصور له ان يعين احدهما في الصورة المذكورة ولهذا قال الشيخ لا يظهر انها مطابقة ام تضمن وهذا اولا واما ثانيا فلان كون الدلالة فيما ذكر من الصورتين مطابقة كان مبنيا كما مر على استلزام التضمن والالتزام بما صرح به فيما سبق حيث قال لانه تضمن ولا التزام لاستلزامها الدلالة المطابقة على الكل او الملزوم وقد اثبتت لانتفاء الارادة وما يلزمه من امتناع احداهما والجملة الكلام فيها مبني على التنزل فلا وجه للاعتراض عليه وغير ذلك مما جرى مجرى غرف حاصل كما مر من التخيل والجود في التعليق والتهكم قوله وكلام من الى حيث في اصول مشعر بعبارته هكذا ودلالته اللفظية في كل معناه دلالة المطابقة وفي جزئه دلالة التضمنية وغير اللفظية التزام وقيل اذا كان ذهنيا قوله بحيث كثر من استعمال المجازات والكنايات بحواله ان من شرط الكلية في الدلالة لم تجعل تلك المجازات والكنايات دالة على تلك المعاني لدال عليها عنده هو المجموع المركب وفي تحريرها الى الجاية او المقالية نعم من

لم يشترط ذلك جعل الدال نفس تلك المجازات والكنايات كذا ذكره الفاضل المحشي واعترض عليه المعترض بان الدال على المعنى المجازي ان كان هو المجموع المركب من اللفظ والقرينة لم يكن المجاز في رايت اسدا في الحمام مجازا في المفرد بل هو موجد مجاز فيه وهو خلاف ما مر جوابه واصيب عن المجاز هو اللفظ المستعمل في غير المعنى الموضوع له ولا شك ان المستعمل في المثال المذكور في المعنى المجازي الذي هو الرجل الشجاع انما هو لفظ الاسد لا دخل للقرينة اعني لفظ في الحمام في ذلك الاستعمال وانما دخلهم المجازي وانت الى حاصل انه لا يلزم من كون القرينة حرفا من الدال على المعنى ان يكون المجاز الذي هو المجموع المركب طورا ان يكون المستعمل في المعنى المجازي هو اللفظ المستعار فقط وان كان الدال عليه المجموع المركب من اللفظ المستعار من القرينة فيكون المجاز مفردا وان كان الدال مركبا بحيث انه لو سلم ما ذكره في مثال الاسد في الحمام من انه يلزم ان لا يوجد مجاز في المفرد وانما يتم ما ذكره الفارابي اللفظية لا العقلية وان جعلنا القرينة العقلية محكم لفظ بعدري لان المجموع المركب من اللفظ والقرينة العقلية ليس باللفظ والمجاز هو اللفظ فلا يكون المركب مجازا فضلا عن ان يكون مجازا في المفرد فضح لزوم ان لا يوجد مجاز في المفرد قلنا قد سبق ان اللفظ اذا استعمل في جزء المعنى الموضوع له لم يكن للقرينة تعلق بهم لفهم المعنى المجازي بل بالارادة فاللفظ في مثله مجاز مفرد فلا يلزم انعدام المجاز في المفرد مطلقا فتدبر قوله بل لم يكن دلالة الالتزام بمرة الفاضل المحشي بان ملازم الشيء اذا كان لازما لذلك الشيء كان دلالة اللفظ على لازمه اظهر من دلالته على لازم لازمه وقد صرح عامة بانه عليه لكن حيث يجب لانه اذا تم اذا كان لازم لازم الشيء لازما له كما صرح به وليس ملازم المعنى الا كان اللزوم بينا بالمعنى الاعم او الاخص المانع في الاول قط اذ كفاية تصور الطرفين او تصور النسبة في الجزم باللزوم بينهما وكفاية تصورهما في الجزم

باللزوم بينهما وكون تصورت وتصور حي في الجزم باللزوم بين ب ح ولا يستلزم
كون تصور أ وتصور ح في الجزم باللزوم بينهما ما يحتاج في هذا الجزم الى اعتبار
لزوم ب لا كزوم ح اب واما في الثاني فلان تصور الشيء قد لا يستلزم تصور
لازمه سيما غير ملتفت اليه قصدا والمستلزم لتصور اللازم الثاني تصور اللازم
الاول معهود املحوظا في نفسه اللهم الا ان يثبت لازم يستلزم تصوره ولو بنحو غير
ملتفت اليه قصدا تصور لازمه في بعض المواد ولو لم يكن كليا فتامل قوله لا يتناول
بالوضعية فان قلت التعريف اوضح دلالة على المقصود من التعريف مع اشتراكهما في
الدلالة الوضعية قلت التعريف والتفسير اعم مطلقا فيكون احدهما لا على التعيين
التفصيلية والاخر على الاجمالية فالاختلاف فيهما راجع الى نفس المدلول لا الى الدلالة
قوله ولا لم يكن كل واحد الخ لا شك ان الوضوح والخفاء معتبران بالنسبة الى
السامع فكذا الدلالة المراد منها اعني الانس والعسر بالنسبة اليه فلا يرد ان تلك الدلالة
معتبرة بالنسبة الى نفس الامر لا بالنسبة الى السامع فلا يلزم من انتفاء واحد منهما على الوضع
انتفاء الدلالة قوله مقام كل كلمة منها اي من بعض كلمات الكلام السابق قوله ما يرادفها
اي يرادف تلك الكلمة لا الكل كلمة اذ ليس لنا ما يرادف كل كلمة قوله وتحمل ان تكون بعضا
منها والا فان قلت قوله وتحمل معطوف على قوله لا تكون وهو مقيد بقيد متقدم
عليه اعني قوله وعلى التقديرين فيقيد احتمال كون البعض دالا على كل من التقديرين
مع انه لا دلالة لشيء منها على احد التقديرين وهو ان لا يكون عالما بوضع شيء منهما
قلت قوله وتحمل معطوف على مجموع القيد والمقيد والى حاصل انه لو حط التقييد
اولا لم العطف فيكون التقييد جزءا من اجزاء المعطوف عليه لا حكما فيلزم
المعطوف فيه وانما يلزم لو كان المعطوف عليه مقيدا بالقيد سابق والدقائق
عاقم قوله وحرب هذا بما يتفرع من الجواب بان المعتبر في الاول التغاير

من احكامه

الكلام

ك ب

عند الاطلاق والتعدد وفي الثاني التغاير كذلك ان ذكر اللفظ على الحيثية
والخفاء على العقل فان قلت الكلام في ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة وانتفاء الاختلاف
بالوضع والخفاء بالنسبة الى معنى واحد وضعي فلا يدخل لفظ ذكر المعنى على العقل
ولا وجه لذكره قلت نعم المدعى ذلك لكن الدليل السابق كان عاما فانه كما يدل على
انتفاء الاختلاف بالوضع بالنسبة الى مدلول وضعي كذلك يدل على انتفائه بالنسبة
الى مدلولين وضعيين اعني ان يكون دلالة لفظ على معناه الوضعي اوضح منه دلالة لفظ
آخر على مدلوله الآخر وضعي لرد السؤال على الدليل على انه كما ان يراد بقولنا تكرر المعنى
على العقل قولنا تكرر معنى اللفظ من حيث انه معنى له فلو كان الكلام في دالين على
معنى واحد وضعي لكان ذكر قولنا تكرر المعنى على العقل ايضا في محله قوله فيمكن تادية المعنى
الملزوم باللفظ الموضوع له فيه منع وسيأتي ان دلالة اللفظ الموضوع
للملزوم على اللازم ودلالة اللازم من حيث هو لازم على الملزوم فتأدية الملزوم
باللفظ موضوعة لتلك اللوازم المختلفة المراتب ليست لطريق الدلالة الالتزامية اللهم
الا ان يراد بالملزوم المتبوعة وباللازم التابعة ويلاحظ كل منهما الملزوم منه
والمعنى المعتبر في دلالة الالتزام عند اهل الفن قوله مثل كون كثرة الرماد وجبان الكلب
وسهولة الفصيل مستلزما من كثرة الرماد الى كثرة احراق الحطب بحيث القدر ومنه
الى كثرة الطباخ ومنه الى كثرة الاكلة ومنه الى كثرة الضيفان ومنه الى المقصود اعني
الجود وينتقل من سهولة الفصيل الى قلة لبن امه ومنه الى كثرة حليبها ومنه الى المقصود
وينتقل من سهولة الفصيل الى عزته لاجل الضيف ومنه الى المقصود كما دل عليه قول ابن
سيرين لا امنع العود بالفصال قوله ولا لابتناء الاقتران على الاجل قوله فان قيل يمكن ان
يعكس الامر بالعكس وقد فهم من هذا الكلام الذي سبق ان دلالة الشيء على جزئه اوضح من دلالته على جزء الجزء والعكس المذكور بالنسبة الى
الانسان عليه كما توهم فيه بعض المحشين فان نسبة جزء الجزء كنسبة جزء الجزء والى الجزء
الى الجزوم ومنه الى كثرة الواردين ومنه الى كثرة الضيفان ومنه الى المقصود

ومنه الى كثرة الاكلة ومنه الى كثرة الضيفان ص

هذا المفهوم الضمني لا بالنسبة الى ما ذكر في الكلام صريحا من ان دلالة الحيوان على الجسم اوضح من دلالة الانسان ص

الكل فغاية الامر ان تجد فى مرتبة الوضوح لا ان يكون دلالته على الكل على جزء جزئه والى
هذا الطعن يشير كلام الفاضل المحشى حاشيته فتامل قوله فلما الامر كذلك لكى القوم صرحوا
قوله فكانه ينبغى ذلك رد الفاضل المحشى هذا الجواب ثم اجاب بجواب مطابق لقواعد
القوم لكن فى كلامه بحثان الاول ان القائل ان يقول نحن ان يكون مراد الشيخ بالقوم
اهل البيان لا الميزانيين وما ذكره الشريف مبنى على ما ذهب اليه الميزانيون فى
هذا المقام غاية الامر يخالف الاصطلاحين ولا باس به وجوابه اعاذكر اصطلاح
جديد لا لعلل عليه من اهل البيان فلا وجه لحمل الكلام عليه مع الاستشهاد بقول الرئيس
وسيفاده مما يصح بان المراد من القوم المنطقيون الثانى ان ما ذكره فى الجواب المطابق
لقواعد القوم من الاختلاف الذى يوجد فى التضمن باعتبار فهم الجزء لا حاجة اليه فى
بيان تحقق الاختلاف فى دلالة التضمن وضوحا وخفاء اذ قد سبق منه فى بيان تاتى
الوضوح والخفاء فى دلالة الالتزام على مذهب ارباب المعقول بان ترتيب الملازمة
ولو بالذات يفيد تفاوت الترتيب فى الوضوح فالدلالة على الجزء اوضح من الدلالة
على الجزء اللهم الا ان يقال يريد ان الاختلاف المعتبر فيما بين القوم الموجود فى
التضمن ليس باعتبار فهم الجزء فى ضمن ارادة الكل كما فصله قوله ومعنى النوع بالبال
يعنى بالاجمال لا بالتفصيل والا فحصوله بالبال مفصلا مدون حصول الجنس بحيث
هذا السار بقوله ولم يراع النسبة بينهما فى هذه الحالة اى نسبة انه جنس له فى جزء من
والمراد عدم اعتبار التفصيل قوله وهو بعد موضع نظر وجه النظر قد اورده
الفاضل المحشى على الوجه الذى نقله من الشيخ الا ان فى العبارات التى اوردها
عنده ايجاز ما الاول ان قوله فى توجيه مراد الشيخ اقول فى تصور اختلاف فى المطابقة
الى قوله ولا استعارة فى التعريف بهذا القيد يدل على ان الاختلاف المذكور ليس
بحسب الدلالة وليس مراد الشيخ ما ذكر بل ان الاختلاف الدلالة بالنظر الى اختلاف العلم

ليس

الا انه يلزم ما ذكر ان يلتفت الذهن
عند ارادة الجزء الى جميع الاجزاء
واحدا بعد واحد وفيه ما فيه من سنده
الوجدان السليم

بالوضع

بوضع اختلاف بالنظر البها ان يختلف بسبب الدلالة فيختلف الدلالة بحسبه
بالملزوم فى الالتزام كيف ولو كان مراد الشيخ ما افاده لما اضاع الى اعتبار كفاية
الظن فى الوضع اذ بين التفاوت سابقا على وجه يوجد فى العلم الجازم القاطع ان
قوله ورجاء كما لا يتصور فى المطابقة اختلاف وضوحا وخفاء الا بحسب الاختلاف فى
العلم بالوضع يتجه عليه منع الحصر اذ يجوز ان يكون الاختلاف بحسب كثرة الملوانسة ونحوه
مما سبق من الشيخ الاشارة اليه فان قلت هذا راجع الى تذكر الوضع فيعود الى العلم
بالوضع قلت هذا الاعتبار مما يمكن ضبطه بالنسبة الى ارباب العلوم والصناعات
واما بحسب العرف الخاص واللغة الخاصة فعدم الانضباط غير مسلم وبالجملة غاية الامر
عدم انضباط خصوصيات مراتب العلم وهو لا يستلزم عجز المطابقة اذ يمكن الاطلاع
على مراتب العلم من التعيين والظن الجلى وما دونه بدلالة المقامات وان لم يحفظ قدر ما
يوجد فى الكيفية بعينها الثالث ان منع قوله ورجاء قال فى حاشيته ان نفى شئ عدم تاتى
الاراد المذكور فى الدلالات الوضعية لا فى دفع المناقشة المذكورة فيما نقل عنه
حيث قوله اما اولا كما طنز قد صرح فى هذا القول بان الاختلاف المذكور بحسب الاختلاف فى
العلم بالوضع فلا يدفع المناقشة المذكورة الا ان يتكلف الرابع ان قوله بعد اذ كان
اللفظ مشتركا كما لف ما ذكره فى شرح المفتاح من ان لا تفاوت هناك فى نفس الدلالة
هناك قوله لم يحل فى نفس التعريف وجوابه ان منع ما ذكر فى المفتاح انه لا تفاوت
فى نفس سير الدلالة كما صرح به ومنع ما ذكره هناك انه لا يلائم ما ذكر فى التعريف استعارة بذلك
التعريف صحيح وجود التفاوت فى المشترك بالنظر الى القرائن الى آخر ما قاله ايضا ولو سلم
ما ذكره ورد ما قد اجاب فى شرح المفتاح بان التراكيب التى تدل على معانيها الوضعية
فقط غير اصوات الحيوانات فلا اعتداد بالوضعية لا وحدها ولا مع غيرها قوله
قد يقال هذا الكلام مدخول اعم قال ظن هذا الكلام لانه بصدد بيان حال المجاز مطلقا فيستفاد

تراجم عما ذكر فى دفعه الى قوله

الدلالة كما صرح به

منه فی الکلام انه لابد فی کل مجاز من ان یذکر المذکور و یراد اللازم ولیس کذلک
نضا فی هذا لان قوله لان قوله ثم اللفظ المراد لازم لما وضع له لا یقتضی مجاز
هذا اللفظ لا اللفظیه المذکوره فی کل مجاز قوله وهذا لا یصح لا عاما فظ لان علاقة
اللزوم وان کانت مذکورة فی بعض اقسام المجاز الا ان مرجع جمیع العلاقات
هو اللزوم والحق ان هذا الکلام واه قوله وانت خبیر لما فیه من الاضطراب
وتبین الفاضل المحشی وجه الاضطراب الا ان فی کلامه نکته ینبغی ان ینبه لها وهی
ان قوله وله مراتب فی الوضوح والخفاء مع ان دلالته مطابقیه لا وجه للکلام بناء
علی ما اختاره الشارح فی شرح المفتاح من ان دلالة التشبیهات وضعیه لا انه محتاج
کیف وقد رده فی شرحه للمفتاح حیث قال ومایقع من ان المقصد فی التشبیهات
هو المعنا الوضعیه فقط لیس بشیء فان قولک وجهک کالبدر مثلا لا یرید به ما هو موضوع
وصفا بل یرید ان ذلک الوجه فی غایه الحسن ونهایه اللطافه فلکل ارادة هذا المعنی لا
ارادة الوضعی وقد اشار الیه ههنا بالنقله من کلام کمال الدین میثم البحرانی وغفر
له فلا معنی ان یتوهم المحی لغفلته عن کلامه فی کتابه ولا تعرض علیه بان الذی
الذی نقلناه عن بعض الافاضل بعد ذکره اولا کما وهم فیه البعض بنی علی وهم البعض
الذی ذکره وهو ان المعنی المراد فی التشبیه علی ما ذکره اعنی کون الوجه فی غایه الحسن
لیس شابها الموضوع له اعنا المشابهه بین الوجه والبدر وکیف یحمل کون العلاقة
مشابهة مع قسمی التشبیه والاستعاره وجوابه ما ذکره بعینه فی حواشی شرح المفتاح
من ان ارادة هذا المعنی متفرعه عن تلک المشابهه فتنبه صح ان العلاقة فی التشبیه
قوله وفی هذا التغییر تامل لعموم قولنا قیل لیس مراده الاعتراض علی تعریف
اللغوی لشموله الامثله المذکوره کما یدل علیه کلام الفاضل المحشی صما یتفاد ظاهره او
فی تعریف التشبیه اللغوی لیس بمحذور بل یلتزم وانما مراده التنبیه علی الاعتراض علی

تعریف التشبیه الاصطلاحی الذی استفید من کلام المصنف کما یشیر الیه بقوله وبنی
ان یراد الخ ثم ورود الاعتراض علی تعریف التشبیه الاصطلاحی موقوف علی ان یراد الامثله
لیست منه وان یقصد به المشارکه التی هی لازم معناها وقد منع ذلک بناء علی
انهم عدوا قوله معا اخذ لیشمل نحو الشمس قبل التشبیه وکذا قول الطیبی فان بعض
الامام فانت منهم فان الملک بعض موم الغزال وسموا امثالها تشبیها ضمنیا فتدبر فافهم
ان مثل قاتل زیدا عمرا اذا قصد به التشبیه الاصطلاحی الضمنی قوله وینبغی ان یراد
من قبیل التشبیه فیه قوله لا بالکاف ونحوه لا یخفی ان هذه الزیادة تغنی عنه بقید لا بوجه الاستعاره فتامل قوله
لان الاستعاره انما یطلق حیث یطوی ذکر المستعار له بالکلیه مراده ذکر المستعار له
صما ذکره علی وجه ینبغی عن التشبیه لا مطلق کما مر الیه الاشاره فی اضراحوال الاسناد الخبری قوله
صالحا لان یراد به المنقول عنه او المنقول الیه لولا دلاله المقال او نحوی الکلام اراد بدلاله
المقال القرینه الحالیه ویفحوی الکلام القرینه المقالیه ثم الکلام مبنی علی ادعاء دخول المشبه به
فی المشبه بحیث کان من افراده یصح له لفظ کما یصح لافراده الحقیقیه واشتراط نفی القرینه
انما یصح ارادة المعنی الحقیقی فلا یرد ان کون اللفظ صالحا لارادة المنقول الیه وهو المعنی
المجازی علی تقدیر انتفاء القرینه غیر مستقیم اذ المجاز مشروط بالقرینه المانعه وقد یجاب ایضا
بان عدم القرینه توجب عدم الاراده لا عدم احتمال الاراده وصلاحیتها اذ قد تقوم
ان کل صفة یحمل المجاز وان کان احتمالا مرجوحا غیر ناش عن دلیل وهذا لا ینافی
افاده المنقطع العطف بحسب اللفظ کما تقرر فی الاصول وقال الفاضل المحشی فی حواشی الکشاف
لفظ ان المخلوص شرط ارادة المنقول الیه وعدم الدلاله شرط ارادة المنقول عنه ولو قدم
المنقول الیه فی الذکر لاصاب کل مشروط بشرطه انتهی قوله واطلاق لفظ الاول کان
یقع مع خروجها عن التشبیه الاصطلاحی الذی هو ناش عن الدلاله فان قلت فی التعریف امور
زائده غیر الاربعه قلت الکلام فی المتصف بالتمیز لا فی کل ما اخذ فی التعریف لکنه قد استمر

في العرف ان لق ابصرت الورد وشممت العنبر فيه بحث اذ لا يخفى ان ليس المراد نسبة الكلمة
التي هي رايحة الغم نفس العنبر الذي هو مشموم عرفي بل رايحته فلا يكون التشبيه بالعرف
في دفع السايح بالكلية عن هذا المثال ق شممت بالكسر اشتم بالفتح اشم بالضم قوله لانه عدم
الحوة عما من شانه ان لم تقل عدم المبدء عما اتصف بما مع انه الظ والمذكور في عامة
الكتب لانقاضه بقوله لحد ذهب وكنتم اموات فاحياكم والاصل الحقيقة واما انتقاض التعريف
بقولهم لنحي به بلدة ميتا فجوابه الطير الى المجاز اتفاق اهل اللغة قوله واذا كان المحسوس
اصلا للمعقول فشبهه به يكون جعل المرجع اصلا والاصل فرعا وهو غير جايز وقد يقال
ليس كل محسوس اصلا لكل معقول فجوز ان يكون بعض المعقول اوضح واقوى عند
العقل بوسط كمال وضوح اصله الذي هو محسوس مخصوص فشبهه محسوس اخر ليس
باصله ولا بواضح مثله وضوحه بذلك المعقول وجوابه ان وضوح المعقول اي معقول
كان لا يبلغ درجة وضوح المحسوس اي محسوس كان فصلاعن ان يكون اقوى منه فلا يصح
تشبيه المحسوس بالمعقول الا لاطريق الادعاء والتنزيل وهو ظ عند المنصف فتدبر
قوله وفي فيه الجباني لم لم يق اما جعلوا الجبائيات من قبيل الحسيات لانها تشير كان
في ادراك غيرها ان الحس يدركها بحضور المادة والخيال بدونها قوله وهو المعدوم الذي
فرض مجتمعا اعاسمي هذا النوع بالخيالي لاجتماعه من صور بخصوصه في الخيال الذي
هو خزانة الحس المشترك الذي يتادي اليه جميع المدركات قوله ولكنه يجب
لو ادرك لكان مدركا بها اعترض عليه مولانا حيدر بان المراد بالادراك المذكور
في الشرط ان كان مطلق الادراك فالملازمة ممنوعة لان المحسوس قد يدرك ادراكا عقليا
بدون الحواس وان كان المراد الادراك بالحواس اخذ الشرط والجزاء وجوابه ان
المراد منه الادراك حال كونه موجودا والادراك ينفك بحسب الصورة فلا غبار قوله
بخلاف اللذة والالم العقليين محصل الفرق بين اللذة العقلية والحيوان الحسية

يكون المدرك بالكسر من الحواس والمدرك ما يتعلق بالحواس واما العقلية فهي
ما يكون المدرك بالعقل والمدرك من العقليات كالادراكات وقس على هذا الفرق
بين الباطنين قوله وبحسب ذلك ان اللذة ادراك ونيل ما هو عند المدرك
كمال وخير من حيث هو كذلك بحسب هذا التعريف ذكرته في حواشي المواقف فليطلب
ثمة واعلم ان المصنف لما اقتفى اثر السكاكي في التقسيم واراد الاستدلال على اصل العلاقة
عرف الشيء الاستدلال على ما عرفوه فالجهة في ايراد امثال هذه التحقيقات عليها لا على
الم قوله وكادراك القوة العقيمة او الشهوية القوة العضبية هي سواء الاقدام
على الاموال والتشوق في التسلط والترفع والقوة الشهوية هي مبدء جذب المنافع
وطلب الملاذ من المآكل والمشارب وغير ذلك من المشتهيات قوله كتكيف الذايقة
بسائل لذيذ وكمال عند القوة الشهوية لا ادراكه كما توهم من ظاهره قوله
وهو ادراكها المجردات التيقنية المجردات مفعول الادراك والتيقنية بالرفع صفته
وهو ادراكها تاء قوله فالمراد المعنى الذي يعبر عنه بالفارسية ان هذا ادراك داخلا او عاما مانية
الشيء فلا ينبغي ان يشترط هذا القيد اعني زيادة الاحتصاص قوله والضمير لليالي
او النجوم اراد بالليالي المستفادة من ترتب الواو على التكثير والتعدد المذكورة في
البيت السابق والاضافة في دجاها على تقدير ارجاع الضمير الى النجوم لادنى ملابسة
وهو كون النجوم بينها مذا ورايت في نسخة صحيحة من نسخ معروضة على الشارح بعد قوله او النجوم
هكذا والرواية الصحيحة دجاه والضمير لليل في قوله رب ليل قطعته بصدود وفراق
بما كان فيه وداع قوله موحش كالتعليل لتقدير به العين وتابي حديثة الاسماع
الصدود الاعراض والباء فيه للملابسة وضمير فيه لليل والفراق ومعنى وجود الوداع
فيه مع مساق الكلام يدل على ارادة وصف ذلك الليل بزيادة الايحاش بناء
على ان وجود الوداع يستدعي سابقة التلاقي فيه وعدمه المنتفي لعدم ذلك

موصوم

التلاقی عن اصله مورث لزیادة الملال وموحش بالجرای صورت وحشی صو
یل کالثقیل ای کالرجل الثقیل یغذی به العین ای یکون هذا وینبغ قوله وعود له
و باله ای یمنع ولا یقبل الاسماع صدمه الصادر عنه قوله ولزم بطریق العکس لهذا
اولی من اعتبار کل من المشبه بین اصلا علاحدة کما فعله السکاکی لما فیه من عکس التشبیه
ومن جعل مشبه النور اصلا وتفریع تشبیه البدعة بالظلم اصل والنور
علیه قوله بین الدجا صفة للنجوم لا ظرف للاشتراک وانما طرفه قوله فی الخ قوله وانما
التقول سنن لاح بینهن ابتداع من باب القلب لا یتعین القلب فی هذا المطلع لاحتمال
ان یکون فی المصراع الاول والمعنی وکان النجوم بینها دجا لکنه لم یذکروا لان التکلیف انما
یظهر فی هذا القلب الثانی بینه قوله حتی کان البدعة هی التی تلمع من بینها الا کما کان
اللمعان الی البدعة التی هی کالظلمة من الدکاکة وقیل لا ینظر عنه فی الطرفین الی معنی الاشتراک
بل الی بحر الظهور وانما جعل ابتداع مبتدأ خبره بینهن والجملة صفة للسنن لان
لا الاختصاص قوله وذلک بجانب الکلام مثال لما یکون فی الکلام وجوه من الاعراب بعضها
مود الی المعنی المراد وبعضها غیر مودیة فان حمل علی الوجه المودی کان تقلیله
للمعنو مصلی وان حمل علی الوجه الجمع کان بکثرة لم یفسد قوله فی کونها کرباسا
او ثوبا او قطنا فیه بنشر علیه بترتیب اللف وقد یعترض علی کونه من العطف تفصلا
بان لیس ثوبا بالکرباس او یصدق علی ما لا ینسج بعد واجیب بعد التسلیم بان المفصل
یجوز ان یکون اعم من النوع اذا کان فصلا بعیدا قوله حصول الجسم فی مکان الصنوا
ان یقول حصول العین فی حیز بعد ما حصوله فی آخر لان الجوهر الفرد متحرک عندهم
ولیس بجسم والخبر عموم فالحق التعمیم المذکور اللهم الا ان یرید بعد تعریف حرکة الجسم مطلق
قوله نظر لان المقدار ان قلت فلیعطف علی الکیفیات حتی لا یلزم کونها منها
قلت سوق الکلام علی تفصیل الکیفیات المدرکة بالحواس لوغاحیث قیل بالعمو
لونا م

علیه کلام الشیخ فی
تحت الاستعارة من
ان الظلم ح

لا بعریف الحرکة ح

او باسمع کیا ای خروج شی من المذکورات فی خلال التفصیل عن تلک الانواع قوله
کالاستقامة والانحناء والتحدب والتقعر الداخلة تحت الشکل الاستقامة
وان کانا یعمان غیر الخط بحسب العرف حیث یقولون فلان مستقیم القامة ومنحنیها
والتحدب والتقعر معا بحسب الحقیقة فان الکرة المجوفة سطحی مقعرا ومحدبا
مع انه لاخط فیها بالفعل لعدم تناهی سطحها وضعا کما فی اوطار الاغانی فی الاصل جمع
اغنیة بمعنی التغنی وهی بحسب متعارف اهل الآلة ذوات الاوتار کالعود والقانون
ونحوها والمزامیر ذوات النفخ کالبوق ونحوه قوله واصولها تسعة الحرارة والمرارة
الطعم لابد له من فاعل وهو الحرارة والبرودة او الکیفیة المتوسطة ومن قابل وهو الکثیف
او اللطیف او المتوسط بینهما واذا ضرب اقسام الفاعل فی اقسام القابل حصل
اقسام تسعة من الطعوم بحسبها فالحرارة ان فعلت فی اللطیف حدثت الحرافة و
فی الکثیف حدثت المرارة وفی المعتدل حدثت الملوحة والبرودة ان فعلت
فی اللطیف حدثت الحموضة وفی المعتدل حدثت القبض والکیفیة المتوسطة بین الحرارة
والبرودة فان فعلت فی اللطیف حدثت الدسومة وفی الکثیف حدثت الحلاوة
وفی المعتدل حدثت التفاهة هذا خلاصة ما ذکروا والحق ان مباحث الطعوم دعاوی کما
قال الشیخ الرئیس الا بکیف والافیون مر بارد والعسل حلو حار والزیت دسم حار ونحوه
غیر لا یحکم الکلام وکذا قوله والعفوصة والقبض الفرق بینهما ان القابض یقبض
ظاهر اللسان والعفص یقبض ظاهره وباطنه فالاختلاف بینهما بالشدة والضعف ولهذا
اعترض علیه بان الاختلاف النوعی فالانواع غیر منحصرة فی التسعة وان لم یقتض خلاف
عددها نوعین قوله والتفاهة قد یقال التفاهة لعدم الطعم وسمی صاحبه وقد
یقال لکون الجسم بحیث لا یحس طعمه لکثافة واجزائه فلا یتحلل منها ما یخالط الرطوبة
اللعابیة فاذا احتیل فی تحلیله احس منه بطعم والمعدود من الطعوم هو الثانی

بالعموم اللازم

قول

وفی الکثیف حدثت العفوصة ح

بینهما

بهما ان اقتضی الاختلاف النوعی ح

على ما هو المختار قوله منشأنها تفريق المختلفات وجمع المتماثلات اما ارتها تفريق المختلفات
فلان فيها قوة مفرقة فاذا اثرت في جسم مركب من اجزاء مختلفة باللطافة والكثافة
ولم يكن الالتيام بين بسايطها شديدا في الغاية ليصعب التفريق اللطيف منه فتبادر الى
الصعود اللطيف فالالطف دون الكثيف فيلزم بسببه تفريق المختلفات واما ارتها
تجمع المتماثلات بمعنى كونها سببة لذلك لان الاجزاء بعد تفرقها وتجمع بالطبع فالمادة
الجنسية عند البرد والحرارة معدة لذلك الاجتماع فتنسب اليها كما تنسب الافعال الى آلاتها
قوله والبرودة منشأنها تفريق المتماثلات وجمع المختلفات كذا في الشفا والظاهر ان
البرودة تجمع بين المتماثلات وغير المتماثلات وهذا هو الظاهر فتامل قوله وكون
هذه الاربعة من الملموسات مذهب بعض الحكماء واما عندهم فالملاسة اتساق اوضع
الاجزاء والخشونة عدمه فليست الا من الاعراض النسبية والصلابة هي الاستعداد
كما لبعد الاجزاء والرخاوة عدمه فليست الا من الكيفيات الاستعدادية والليونة عدم الصلابة عما شأنه ذلك كما سيجيء قوله
وفيه نظر لانه صرح في حواشي التجريد بان البلة يعني الرطوبة الجارية على سطوح الاجسام والجفاف
جوهر فلا يصح عدها من الكيفيات والجواب بان البلة وكذا الرطوبة قد يطلق على الكيفية
المنتفية بسهولة الالتصاق ايضا وهذا هو المراد مما ذكره الحسي ههنا والمذكور
في تلك الحواشي يعني برودة تصريحه في حواشي الطوالع بان الوصف بالبرد يمنع عدم الحمل
على الكيفية قوله واللطافة والكثافة المشهور ان اللطافة التي تعد من الملموسات يعني
رقة القوام والكثافة التي تعد منها مقابل المعنى المذكور وقال بعضهم اللطافة بهذا المعنى
عين الرطوبة وكذا الكثافة عين اليبوسة قوله على استعمال موضوعات ما اراد به
بالموضوعات الآت يتصرف بها سواء كانت خارجة كما في المخياط او داخلة كما في الكاتب
قوله وهو حركة تنفس مبدأها ارادة الانتقام هذا بظاهره لا يلايم قوله في تعريف الحلم

ولم يحركها الغضب فانه يدل على ان الغضب محرك للنفس لا محركها فاما ان يبقى تعبير
الغضب على التسامح والمراد انه آلة توجب حركة النفس مبدأ تلك الحالة الارادة
الانتقام او يراد بقوله لا يحركها الغضب لا يحركها اسباب الغضب ومدرك على
تقدير كون الغضب نفس الحركة ما مر ان الحلم اطمينان للنفس يثبت اذا حصلت فيها
حركة تسمى الغضب لا تحصل حركة اخرى قوله كالصور الوهمية التي شبهها بالمجلب
المفهوم من كلامه ان حمل الاعتباري الواقع في المتن على الاعتباري المحض والنسبي على
الاعتباري فيكون تقدير قوله وبين اعتباري ونسبي وقال الفاضل الحسي في شرح المختار
لما كان اكثر الاوصاف الاعتبارية نسبية لان النسب والاضافات تابعة لا
وجود لها في الخارج عندهم عطف النسبي على الاعتباري عطف تفسير بناء على العطف بالواو
قوله كالتصاف الشيء بكونه مط الوجود او العدم مثال للنسبي فان مطلوبية المط ليست
وصفا مقررا في ذات المط بل هو وصف اعتبره العقل بالنسبة الى الطلب القائم بالنفس
قوله كالتصاف بشيء تصوري وهي محض مثال للنسبي الاعتباري المحض وفي هذا التمثيل تنبيه
على ان العقلي في وجه الشبه يتناول الوهمي كما يتناوله في الطرفين قوله وهذا البسيط
مط المفتاح اي العموم ما هو بمنزلة الواحد للحقيقة الملتئمة من امور مختلفة وللهيئة المنتزعة
من عدة امور مختلفة يسمى لفظ المفتاح حينئذ قال وجه الشبه اما ان يكون امرا واحدا
وغير واحد وغير الواحد اما ان يكون في حكم الواحد لكونه اما حقيقة ملتئمة واما اوصافا
قوله وفيه نظر كما ستعرفه اي في هذا التعميم المستفاد من المفتاح ووجه النظر ما ذكره في
بيان قوله والمركب الحقيقي وحاصله ان الحقيقة الملتئمة كالانسان بمنزلة امر واحد
دون الطرفين منتزعة وجوابه ان المراد من الحقيقة الملتئمة صعوبة للطرفين ملتئمة من كثرة
ليست كاجزاء المتكلم انضمام بعضها مع بعض وقصد الى مجموعها حتى يصير تلك الكثرة
الغير كثرة واحدة وقد صرح بهذا المعنى في الوصف حيث قال اما اوصافا معه

لكنتي واحد

حالة

من مجموعها الى هيئة واحدة قوله والمتعدد الذي يتركب عنه ما هو بمنزلة الواحد الحسي اما حسي او عقلي او مختلف الذي يقتضيه النظر الصائب انه لا مجال لتركيب الحسي من الحسي والعقلي نعم قد يبنى الامر على المسامحة ويعد الانسان في العرف مركبا من نفس مجردة وبدن مادي فالاصلاف المذكور انما هو في المركب الاعتباري دون الحسي ما لمعنى الذي توهمه الشـ قوله والحسي طرفاه حسيان لا غير وهذا الحكم اعني وجوب حسية الطرفين جار في الشبه بالطرفين كحق كل منهما والحسي لا تحقق له في العقلي ولا يقوم به واما عدم الازدواج فلان وجه الشبه هو المركب وجزء وجه الشبه هو المركب ليس به فلا يصدق على الجزء وجه الشبه الحسي ولا على المجموع لانه وجه شبه عقلي فان المجموع المركب من المحسوس والمعقول من حيث انه مركب ومجموع لا يكون الا معقولا سواء تمامه حسيا او متعددا مختلفا لمنع قوله والحسي وجه الشبه الحسي سواء كان معتبرا كلا او جزءا فدخل فيه جزء المتعدد واما جزء المركب فليس بوجه شبه فلا يدخل فيه فافهم قوله الاجسام او قائما لا بالمكان ولا المجردات فالحصر اضافي فلا نقض بالجوهر العرد قوله ولذا يقال التشبيه بالوجه العقلي اعم من التشبيه بالوجه الحسي الطرفان اعني قوله بالوجه العقلي بعم وقوله بالوجه الحسي قوله تعرير السوال ع تريد ان تعرير السوال بتعبيس مفصولا النتاج مركب من قياسين او لهما من الشكل الاول مولف من موجبين كليتين ينتج موجبة كلية وثانيهما من الشكل الثالث مركبة من موجبة كلية صغرى وهي منتج القياس الاول وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة كلية هي الغلط وهو ان لا شيء من وجه الشبه بحسي بالي هو ان يكون غير عقلي اظهار الضمير اعني هو لدفع توهم رجوعه الى التحقق قوله لكن وجوب كونه طرفي الحسي سقط اثنى عشر قسما فيكون وجه الشبه واحدا حسيا سقط بذلك كونه طرفي عقلين وكون المشبه به عقليا والمشبه حسيا وعكسه وبكونه مركبا حسيا سقط بلتة اخرى وبقوله مختلفة بلتة اخرى قوله وفيه تامل لانه

في موضع الحال والعامل فيها الحكم اي السبب كائنا بالوجه العقلي اعم من كائنا بالوجه الحسي صح

المدرك من الحسي والعقلي وان لم يندرج في قوله الحسي طرفاه حسيان واما الجريان فلان يحصل وجه الشبه في الطرفين يستدعي صح

الى العمل بل لكنه ضروري الانصاف

ي مادة له واجزاء لا تنافي انتزاعه من عدة اشياء ص

الكفاية

الكفاية ليس بمسموع بل المسموع هو النفي وجوابه ان المراد بالنفي ههنا ما يقابل الظهور فيكون مسموعا مسلما فلا تامل فيه نعم التامل موجود في طعم البرايحة ولذته فطعم لان المشموم هو البرايحة لا طعمها والمذوق هو الطعم للذته قوله والجراة هي على وزن الجرعة وقد يترك همزته فيقال جرة مثل كرة كما قالوا للمراة مرة قوله وفي جرء الرجل في بعض النسخ بلا واو والصواب بالواو والاتيان وجرءة للنظير للارتباط قوله مختصة بذوات الانفس الناطقة بقرينة آخر كلامه والا فلا اسد لانه ليس صوابه قوله واذا قلت للرجل التليل امثل بالعين المعجمة جميع ما ذكره مصدر بمعنى الغنى بالفتح وهو النفع قوله فبالعلم يوصل الى الحق اندفع بهذا قيل الظاهر ان العلم ليس بضروري الايصال فالمناسب ان يفسر الهداية فيما مر بالدلالة على ما يوصل لكن يصح تفسير بالدلالة الموصلة مبالغة في مدح شان العلم وجه الاندفاع ان العلم ليس بضروري الايصال الى الحق والفرق بينه وبين الغلط ظاهر والالم يكن على فاضل قوله وفي وجوه بعض الامثلة تامل جوابه انه لم يقصد في شيء من تلك الامثلة الى امر متنزع من عدة معان حتى ينافي الوحدة المراد ههنا بل قصد في كل شيء منها الى معنى واحد لكنه بعيد بعض آخر جعل بابا واحدا لوجه الشبه بين المقيد والتركيب فتامل قوله وبيان ذلك ان المراد بالعلم الملكة لعدم منافاة اول النفي الا ان يجوز ان يراد بالعلم المشبه بالملكة بقرينة الفيوضة الاصول والقواعد ولا يجوز ان يراد الادراك فليتدبر كذا قرب من هذا ما قيل ان المراد بالعلم هو العقل ان العقل الة الادراك كالبصر الملكة كذلك قوله يعني ان لا يكون قبل عليه عدم

الذى اشار اليه فى مفتتح تقسيم وجه الشبه الى الواحد وغيره بقوله وفيه نظر ستعرفه وقد
اشرنا الى جوابه هناك وفى اصل الهيئة المركبة فتحتان فصيح سرع منها الاشياء المختلفة
وقسم سرع منها الاوصاف المختلفة لشئ واحد كما ذكره الشيخ فاشار صاحب المفتاح الى الاول
بقوله اما حسية مثلا والى الثانى بقوله واما اوصافا ولا فساد فيه فليتأمل احيى كالبلاغ
لعط احيى بجايين مهملتين مضمومتين بينهما ياء ساكنة والبلاغ بجيم مضمومة ولام مشددة
وحاء مهملة قوله وقد لاح فى الكلبى كالترى الكاف فى مثل قوله كما ترى ليس للتشبيه بل
لمجرد التقييد والمراد اتصاف الثريا بعناصر العنقود امر جلى لا خفاء فيه ولو كان
فوله كما ترى متأخرا عن قوله كعنقود ملاحيته لكان اظهر فى افادة هذا المعنى فى اعراب
كما ترى وجوه اقربها انها فى موقع المصدر اى ظهر ظهورا كما ترى قوله وهذا جار

منها ان خبر مبتدا اى هذا التشبيه ظهور المحسوس الى آخره الاضافة فاعل
ضرورة قال شارحه الدماميني وليس تفصيح قوله اى بفتح نوره بفتح النون الزهر
قوله فكانه اراد بمقدار مخصوص مجموع مقدار الثريا لما ذكره الشيخ الملا بالعنقود
ذكر الكيفية واراد بمجموع مقدار الثريا والعنقود مجموع طوله وعرضه لا مجموع مقدار
الثريا وبمقدار العنقود وسمى ان الموزد قد يكون مقيدا فدفع ما يتوهم
من ان المشبه به هو عنقود ملاحيه صفى كان كلا من كواكبه كعنقود قوله كان منار
النقع من اضافة الصفة الى الموصوف اى المنار قوله فقد افضل بكثير من اللطائف
المراد من اللطائف ما سنذكره المتأخر المختلفة وسر افضال الماضى بهان تلك المقارنة
اى يتوهم اذا جعل المشبه به الليل المقارن اللتها وهى حال كونه مقارنا له وهذه المقارنة
انما يستفاد من صيغة المضارع الدالة على الحال واما اذا جعل ماضيا فالمتبادر
ح هو التشبيه بليل التهاوى كواكبه فى الذهن الماضى بالنسبة الى حال اعتبار التشبيه
وبهذا ظهر ان تغيير الفاصل الخفى فى شرح المفتاح تهاوى كواكبه بقوله اى تساقطت

التصبح الثرياء

المنار بضم الميم اسم مفعول او اضافته الى النقع ح

النقع

لس كما يبغى

قوله

لس كما ينبغى فانه يشير الى جعل تهاوى ماضيا كما لا يخفى بفتح الهاء وكسر الواو وتشديد
الياء واما بضم الهاء فهو بمعنى التصعود قوله من جانب فيل قوله من جانب متعلق بكل
واحد من النقع والليل ولو قال تشبيه النقع الذى هو من جانب بالليل الذى هو من
جانب لكان اظهر وانت خبير بان قوله من جانب متعلق بقوله تشبيه اى ليس مقصود
الشارح اعتبار هذا التشبيه من جانب واعتبار ذلك التشبيه من جانب وليس المراد ان
المشبه والمشبه به متأمل قوله فى حكم الصلة للمصدر اقحم لفظ الحكم ولم يقل صلة للمصدر
اشاره الى ان صريح الصلة لاسم المفعول لكنها صلة للفعل الحقيقى الذى هو صلة
المصدر حكما فهو لم يعتبر العجاجة النقع وسل السيف اى اخرج والاغماد جمع غمد
غلاف السيف وترشح من رشح الشئ بالماء رشحا اى سفل وجعله من رشح السيف
لا يخفى فى الفرق بين الايلام قوله تعلو والارتفاع والانخفاض وفى بعض النسخ ترسو
من رسا اقدامهم فى الحرب استداد ويقال اهدم النار بمعنى التهب واهتدم صدر
فلان غيظا ويوم محتدم شديد الحر قوله هل هو صاحب يتعلق به معنى الاثارة كما يسحب
عليه فى المثال المذكور حكم الضرب قوله ما الحى فى الهيئات فى هذه العبارة بعيد
ان وجه الشبه يحيى فى الهيئة لانه يفهم منه ان المراد كما صرح به ودل عليه بيانه
الهيئة الموصول فى الموضعين بالهيئة فلا بد ان يقال ان هذا من قبيل اعتبار العام فى
الخاص كالحيوان الحى فى الحيوان الانسان اى يتحقق فيه وهذا التكلف انما لزم من تفسير عبارة
الشيخ فانها بعد سلمان حال الشبه وضمير الحى فيها عايد الى الشبه لا الى وجهه صفاتهم منها الحى
الشبه ووجه الشبه بلا شائبة تعسف قوله احدهما ان يقترن بالحركة غير خ ل الكتب
صحيح الى التقدير اذ لا عايد فى الجملة الخبرية الى المبتدا لان فاعل يقترن هو غير والضمير
فى غيرها عايد الى الحركة صفى المبتدا اعنى احدهما بلا عايد فلا بد ان يقدر لفظ فيه اى
ان يقترن فيه بالحركة غيرها او يجعل اللام فى بالحركة عوضا عن المضاف اليه بحركتها تحصيل

التشبيه ل

اعنى احدهما ص

اى ثبت والاول اظهر اطهر واحسام الحرب جمع اى يعقبوا المغاربة والمصاحبة للاثارة يسحب عليه حكم الاثارة ص

اى م

الربط بلا احتياج الى تقدير فيه نعم يحتاج الى ان يجعل الاضافة الادنى التلبس وهذا لا يلزم
من تفسير عبارة الشيخ لان ضمير يتغير فيها عايد الى المبتدا بلا احتياج الى تكلف تغير
الرابط لكن لا بد ان يقدر المصدر الغير الصريح المتولد من ان المصدر به مع الفعل في
قول الشيخ ان يتغير لغير كما باسم الفاعل ليصح حمله على المبتدا الذي هو عبارة عن ذي
الشبه وان يقدر مضافا في عبارة المصنف اي ذو ان يتغير على ان الاضافة لادنى
التلبس لكن لزوم التاويل في الموضعين انما هو اذا جعلنا قوله على وجهين يعني انه على
نوعين وان كلا منها هو قسم من الشبه بقسميها واما اذا قلنا معناه انه مشتمل على صنفين
فلا لزوم لان كلا من الاقتران والتجرد كما في عبارة الشيخ وكذا اقتران الغير بحركتها
او كرد حركتها عن الغير كما في عبارة المصنف صفة للشبه ولا حاجة اصلا الى اعتبار الرابط
في كلام المصنف رحمه الله تامل قوله اعلم ان مما يزاد به التشبيه دقة وسحرا ان كثيرا في
الهمات لفظ ما في قوله مما يزاد ليس عبارة عن وجه الشبه حتى يلزم فيه ما لزم في
عبارة المصنف بل عبارة عن الاحوال اي من الاحوال التي يزاد بها التشبيه دقة هذه
الحال وهي المجيء المذكور والتنكير في مجيء للتكثير واعاده لفظ الشبه اغنى عن ذكر ضمير
عايد الى المبتدا الاتحاده مع المبتدا قوله والسمس كالمراة في كف الاشل لم تزد الاشل
المغلوج بل المرتعش اذ في كفه تودي المراة الشبه المقصد قوله مع تموج الاشراق
من وضع الظاهر موضع المضمر او مقتضى الظاهر ان يقول مع تموجه وهو حال من الحركة اي
كائنة زمان تموجه قوله من بداله اذا ندم ومصدره ممدود وقد يبداله بداء وقوله
والمعنى ظهر له رای غير الاول اشارة الى ان فاعل بدا ضمير راجع الى الراي المعلوم من
المقام قوله قال الشمس اذا احد النظر تعليل لمعنى الكلام اي شبه الشمس بالمراة فيما ذكر
من الهيئة لان الشمس اذا احد الانسان النظر اليها ليتبين جرمها الخ قوله كحذف الهمزة اي
قاري حلبت الهمزة يا ثم فعل بها ما فعل بقاضي قوله فانظبا قامره والقفا

الفاء للسببية كانه جواب للسائل عن وجه الشبه من البرد والصفو وقيل معنى
ان للتعليل كما صرح به الشيخ في دلايل الاعجاز ثم الانطلاق والانفتاح المعنى للسحاب الذي
يخرج منه البرق لانه يصح فيخرج البرق ثم سطع فيلتهم اجزاءه ولعل اعجاب البرق ظهوره
من خلال السحاب منتشرا ضوءه والطافه ان ضم اجزاءه بحيث يخيل عن الابصار
بالكلية قوله ومن لطايف ذلك قال الشاعر في صفة الرياض حفت بسرو الخ ضمير
حفت اي احيطت راجع الى الرياض والسرو شجر معروف واحده سروة والقيان
جمع قينة وهي الجارية مغنية كانت ام لا وبعض الناس يظن ان الغنية المغنية وليس كذلك
وقوله ملتفت اي تغطت حال من القيان ووصف له ان جعلت اللام فيه للعهد الذهني
وفي ايثار ملتفت على تلهبت اشعار الى اخضرار السرو وتمامه فان اللهب مايستر المراة
منها الى حدتها وخضر الحديد من اضافة الصفة الى الموصوف وتصبه بحذف الى اي
اصال الفعل اي بخضر الحرير وقوله على قوام في موضع الحال من ضمير ملتفت وقوام الرجل
مع الخاء قامته وحسن طوله والفاء في فكانها للتعقيب والترتيب يعني اذا حصل
تشبيه السرو بالقيان فتشبيه للشبه الثاني والواو في والريح جارية للحال
وتذكير جاء مع ان الريح مونث سماعي قال الله تعالى فيها عذاب اليم تدمر كل شيء
امر ربها بناء على تاويلها بالمذكر كالهواء الهبات وعليلها حال من ضمير جاء المضمر
في الصيرورة الخجل بفتح الجيم مصدرا بالكسر فهو صفة مشبهة لا يناسب المقام
والمعتدل وان كان بكسر الدال الا ان حركة ما قبل حرف الروي يلزم رعايتها او
يجوز لطافة ما فيه من التفصيل الدقيق وذلك لان راعى الحركتين حركة التنوين
للواو والعناق وحركة الروي الى الوصل للاطلاق واذى ما يكون في الماشية
من سرعة زايدة ما دية لطيفة لان حركة الشيء المعتدل في حال رجوعها الى اعتدالها
سريع لا محالة من حركتها في حال خروجها عن مكان الاعتدال وكذلك حركة من

مدركه المحل فيدرك اسرع من حركة من يهتم بالدنو لان ازعاج الخوف ابدا اقوى من ازعاج
الرجاء كذا في الايضاح قوله منع جدلا لله لانه جدل الانسان اشارة الى دفع التعانق
الظاهري بين قوله محمد وقوله لم يجدل قوله قول الشاعر في صفة مصلوب كانه عانق
جذع البيت للاخطل والصفح الجانب والمراد ههنا اليد وقيل العنق وهو المناسب
للمصلوب والعناس بالعين المهملة والنون من العنوس وهو النوم ريح تقوم من اعشية الدماغ
فاذا وصلت الى العين فترت واذا وصل الى القلب نام واللوثة الاسترخاء والبطء
والتمهل المتردد في مشية المصلوب الذي لا اثر للحيوة فيه بالمحب الذي يركل حبيبه وهو
عند صفحه لاجل تودده لطافة لايخاء الى ان المحب في هذه الحالة في حكم الاموات بل
ان موانع الحيوة اكثر حيث جعل مشبها به قوله ثم لم يحملوها اي لم يحملوا عاديها فذكر
العمل بلفظ الحمل على طريق الكناية اولانهم لما لم يعملوا بها كانهم لم يحملوها فجعل حملهم طلا
حمل لعدم عملهم عليها قوله وان الحمار حامل عاديها وكذا في جانب المشبه اراد بحامل الحمار عدم
انفكاكه لانه يستلزم عدم الانتفاع فذكر الملزوم واراد اللازم وهو المنتفي في جانب
المشبه اليضا وبهذا يندفع ما يقال ان الذين حملوا التوراة عاملون عاديها فكيف يسلم
قوله وكذا في جانب المشبه وقد يجاب ايضا بان المراد بقوله وكذا في جانب المشبه انه
روعيت فيه امور ملتزمة بها سبب هذه الامور لا انها عينها واجيب ايضا بانه لا يلزم
وجود وجه الشبه في الطرفين بحسب العمل بجواز التمثيل والتخييل قال الحال ههنا بالشبه
الى الحمل والجهل نظرا الى الذين حملوا التوراة كذلك فلا اشكال قوله نقل ابو البقاء
في ذكر جمال الدين في شرح الايضاح انه بقي ابرق الغيم قوما اي ظهر لهم برقا فان
اراد استعمال هذا بلا طريقة الحذف والايصال فلا بد من النقل عن الثقات
وان اراد الاستعمال على الطريقة الاولى ما ذكره الشيخ ولا نزاع فيه قوله فلما
رأوه اقشعت الريح السحاب فاقشعت اي صارت ذات قشع كما يقال اكبت
مدلجا فاكبت

في البيت وبين المشبه المتعدد في المثال المذكور ض

والمؤلف ض

بات والهمزة ههنا للصيرورة لا للوطاوعه اذ لم يكن الفعل مطاوعا والفعل بل مطاوع
قشع وكبت انقشع وانكب كما صرح به الزمخشري في تفسير سورة الملك قوله
زيادة ترح التترح ضد الفرح قوله فالباء في قوله باتصال لصيت الباء التي تدخل
في المشبه به اي لصيت الباء صلة للتشبيه بل للآلة كما في كتبت بالقلم قوله
فان قيل هذا معنى قولنا حاصل السؤال انه يلزم مما ذكر في البيت ان يكون
بعض التشبيهات المجموعة التي من قبيل المتعدد تشبيها مركبا وليس كذلك وحاصل
الجواب منع اللزوم وابداء الفرق بين الشبه المذكور على سبيل التوضيح و
اراد بالواحد في قوله تشبيها واحدا مقابل المتعدد فيصدق على ما هو بمنزلة
الواحد قوله زيد يصفو ويكدر اكثر ضد الصفو وبانه طرب في سهل قوله
وليس في قولنا يصفو ويكدر اكثر من الجمع بين الصفتين واما ان احدهما يدوم على
ما ذكر في السؤال فانما يستفاد من تناقي الوصفين لامن نفس الكلام وبهذا التقرير
يندفع اعتراض كمال الدين في شرح الايضاح بانه ما اعتبر في قولنا يصفو ويكدر عدم
دوام احدى الصفتين ومعناه ان زيدا ينتقل من احداهما الى الاخرى كان ذلك
يدل على الجمع بينهما لان الانتقال من احداهما الى الاخرى امر وراء ثبوتهما قوله ولا يخفى
ان قولنا يصفو من التشبيه المصطلح قال جمال الدين في شرح الايضاح بعد نقل كلام الشيخ
والجواب عنه ان صيغة التشبيه حاصل منها وان لم يسم في الاصطلاح تشبيها تريد
بالتمثيل ما وصف التشبيه فلا يضر ما ذكرتم وفيه نظر اولا لان غرض المدقق الا التشبيه
فلان هذا المثال ليس من التشبيه المصطلح واما سكم المجيب ذلك فمرحبا بالوفاق
والبيت شعري الاولى معدمة من معدمانه صارت مندفعة بما اجاب قوله احدهما
اذ لا جيب فيها ترتيب الظاهر كلامه وجوب الترتيب في كل تشبيه مركب وفيه نظر
لكن الذي حاصل الفرق الاول ان التشبيه المتعدد لا يجب فيه الترتيب اصلا

وفي المركب قد يكون هذا الفرق بالنظر الى بعض المواد والله اعلم قوله فاذا قلنا
زيد كالاسد والبحر والسيف لم يذكر وجه الشبه في المثال مع انه مذكور في الاصل
وهو اللباس في الاول والجود في الثاني والمضاء في الثالث لظهوره قوله اي نزوم
الذكر على الانثى قيل ان الغراب يخفيه قيل ليس كذلك عند المطاعنة وفي كلام علي عليه السلام
وجهه ان صح ما نقل انه لا يسافد في الطاووس فصل الغراب عن مطاعمه الغراب قوله
اي على التضاد لاشتراك الضدين فيه خلاصة الكلام ان تشبيه الجبان بالاسد
يوخذ من تضاد وصفيهما اعني الجبن والشجاعة لان هذين الوصفين يشتركان
في ان كلا منهما ضد للاخر فهذه المناسبة تستدعي ان هذين الوصفين متحدان فيشبه
احدهما بالاخر ويدعي اتحادهما وتخيلي فقوله ثم نزل منزلة التناسب اشارة الى جعل
احد الوصفين عين الاخر حتى يحصل هناك معنى واحد مشترك بين الموصوفين وقوله
لاشتراك الضدين فيه توطيه لهذا التعليل ولعل ثم للتراخي بخلاف التعليل كذا في شرحه
للمفتاح وبالجملة التعليل بالنظر الى حال السامع مطلقا والتهكم بالنظر الى حال المشبه بخصوصه
فليتدبر قوله وان قوله هو حاتم مثال للتعليل دون التهكم ليس في شرح العلامة سوى انه
رد على من جوز كون مثال المشبه بالاسد للتعليل وليس فيه التصريح بان مثال هو حاتم
انما هو للتعليل فقط الا ان السكاكي لما اورد مثالين بعد ذكر ان الشبه قد يتنزع عن
نفس التضاد بواسطة علم او تهكم وعما ما المشبه بالاسد للجبان والمشبه حاتم مثال للتعليل
ورد العلامة على من جوز كون المثال الاول للتعليل فهم منه انه يجوز كون المثال الثاني له
ان قلت فلا يفهم من تغيير كون المثال الثاني للتهكم مما مضى قوله لا للتهكم فقط كما في المثال الاول
قوله قال الامام المرزوقي في نقل مقالته اشارة الى ان قول المصنف بواسطة تعليم او تهكم
ملفوظ او ليس لامتناع الجمع لجواز الجمع مثل الافراد قوله ابا بني من ابي الاسد وعبد
السبب للشيخ بن سبيك الاسدي سمي بعائرة المجهول اي ذاب والغيظة

في الرتبة قوله بواسطة تعليم او تهكم التهكم
يكون بملاحظة حال المشبه صح

قولنا

قلت معناه لا للتهكم صح

العضب الكاف منه وفي بعض النسخ لغير الضحاك صح قيل على زنة المعلوم بمعنى اذاب اسم والضحاك صح
ابي انس عليجاه وهزوا قوله كان للتشبيه اي الانشائي فشبه اسما بالخبر قوله
اقول ذكره الامام المرزوقي وصلى الله على ملك مالملوك ايا ما شبه فيه افرد بدون الملك اطلق على ابي انس صح
لان الخبر في المعنى هو المشبه اي لان الخبر الواقع موقع المشبه فلا مانع للتشبيه للزوم
تشبيه بنفسه والحق انه قد يستعمل عند الظن كما قال الكوفيون والزجاجي كان بمعنى
صار ايضا والله واعلم قوله فاصبح بطن مكة معشرا كان الارض ليس بها سام
اي لان الارض ولا يجوز ان يكون تشبيها لانه ليس في الارض صفة والتعليل انما جاء
باعتبار انها جواب عن السوال عن العلة واصبحا بان المراد بالظرف فيه الكون في بطنها لا الكون
في ظهرها والمعنى انه كان كان ينبغي ان لا تعمر بطن مكة مع وجود سام فيه لانه لها
كالغيث وبانه كيف ان سلما قد خلف من يسد مسده فكانه لم يمت قوله اي في
الكاف ونحوه يريد ان الكلام على طريق الكناية كما تقرر في قولك سلمى لا تحل الا ان
في الكلام مقدرا قوله اي حاله وقصته العجيبة الشان المثل في الاصل بمعنى المثال و
هو النظير وكذا المثيل كشبه وشبه وشبيه ثم نقل الى القول السائر المثل بمعنى مضروبه
ثم استعير للقصة اي الحال او الصفة اذا كان لها شان وفيها غرابة واما صح من غراب
فهذا الاستعارة لانهم لم يضربوا امثلا ولا زادوه اهلا للتشبيه الا طيه قولا فيه
غرابة من بعض الوجوه قوله او كصيب من السماء الصيب فعيل من صاب يصوب
اذا نزل ويطلق على المطر وعلى السحاب ايضا قوله ولا يجوز اخر يتحمل لتقدير مثل
ان يقدر كمثل ماء او يقدر كبنات ماء على ان لا يصح لان المثال بمعنى الصفة وصفة
الصيب الدنيا لا تشبه بذات البنات قوله من انصاري الى الله الا انصار جمع نصير
بمعنى الناصر كشريف واشراف وجمع الناصر نصر كصاحب وصحب وعلى هذا راكب وركب
وصحب اصحاب كفرخ وافراخ قال الفاضل المحشي في شرح المفتاح معنى انصاري صح
العالم من جندي منسوبا الى نصرة الله فالاضافة في انصاري من اضافة احد المتركين

احد المشار كين الى الاخر كانه قيل من الانصار الذى يختصون لى ويكونون معى فى نصرة
ولو كان معناه من ينصرنى مع الله لم يطابق الجواب اعنى نحن انصار الله اى نحن الذين
ينصرون الله اللهم الا ان يقدر مضاف اى نحن انصار دين الله انتهى كلامه قال قلت
يجوز ان يجعل قولهم نحن انصار الله من اضافة احد المشار كين فى النصرة الى الآخر و
معناه نحن جند الله ينصرك موفاى ترجيح للتوجيه فى الاضافة الاولى واى وجه للحصر
فى قولهم اللهم الا ان يقدر مضاف قلت اما وجه الترجيح فهو ان ما ذكره يقتضى صرف
الكلام عن ظاهره فى موضعين الاول فى قوله بعد يا ايها الذين امنوا كونوا انصار الله
حتى يلايم التشبيه المقصود عنه سوق الآية الكريمة مع انه حرف فيه الضرورة والثانى قوله
نحن نحن انصار الله وفيما ذكره ذلك الفاضل حرف واحد بعد الضرورة الداعية واما وجه
الحصر فهو الحمل على الاضافى اعنى بالنسبة الى بقاء الكلام على ظاهره وعدم التاويل بوجه ما
فتامل قوله والزمخشرى مقدر اى اينك خفوق النجم هذا هو مذهب جمهور النحاة وعند الاخفش
الفارسى ان المصادر يقع فى الازمان المجمل لسعة الكلام زمانا لا على طريق حذف
المضاف والمخوف الغيبوبة قوله بان الآية لا يكون نظيرا اذ المشبه به يكون مذكورا
لا مقدرا قوله ويسلمه قولهم نحن انصار الله المراد بالاستسلام الانتقال
من ذلك القول الى ذلك الكون لا الاستسلام العقلى قوله اذ حواريّ الرجل صفوته و
خلصانه الحوارى من الحور وهو البياض الى لص وخلص كان اصحاب عيسى عليه السلام قصارين
يحورون الثياب اى يبيضونها ويقال خلصانى وخلصانى اى خلصانى خالصى يستوى فيه
الواحد والجمع والخلص كالخدم مثل الخاصة قوله واضرب لهم مثلا الحيوة الدنيا اى
بين لهم وصفا ما يشبه الحيوة الدنيا فى نضرتها وسرعة زوالها او صفتها العجيبة
قوله فلا معنى ان يعرج عليه تعريج فلان على المنزل تعريجا اذا جلس مطيته عليه
والتعريج على الشئ الاقامة عليه قوله قال صاحب الكشف لو لا طلب

رجعا الى آخره فيه بحث وهو ان الصورة المنتزعة عن الغيب وما بعده لا يصح ان يكون
مشبها بما ذكر المشبه بها الصورة المنتزعة عن ذوى الغيب جمع فتعبير ذوى ضرورى
ويمكن دفعه فتدبر قوله ومما هو بين فى هذا قول لبيد اى فى اقامة الكاف لمن يشبه به و
اعاكان بينا فى هذا المعنى لان تشبيه الناس بالديار مما لا يصح اصلا بخلاف
تشبيه الحيوة بالماء وايضا يقدر هناك مضاف اى كمثل ما يعرسه ذكره فى
المشبه به والواو فى قوله واهلها مبتداء وبها خبره ويوم حلوا ظرف لهذا الخبر بها حاليه واهلها ص
ويلاقع خبر مبتدا محذوف اى وهى يلاقع جمع يلقع او بلقع وهى الارض القفر والبلاقع ص
التى لا شئ بها وفى الحديث اليمين الفاجرة تدر الديار يلاقع وعذوا ظرف ليلاقع
لما فيها من معنى الفعل ولا يجوز ان يكون خبرا له لامتناع الاخبار بالظرف عن غير الحدث
وهذه الجملة الثانية ايضا حال من الديار والعامل فيها معنى التشبيه اى يشبهون
الديار حال كونها كذا وبعد البيت المذكور وما المالى وحا الاخوان الاوديعه والاهلون ص
ولا بد يوما ان ترد الودايع • وما القوم الا كالسهام وضوؤه كحول رماد البيد
ذو مواطع قوله وفى كون الفعل منبئا عن التشبيه نظر اى على ان يتم لما استعد الجعل
من الفعل انبأ ذلك الفعل عن التشبيه اليه لان كون زيد واسد منصوبين لا يوجب
ذلك كما فى علمت زيدا اسدا فتامل قوله ولو قيل انه ينبئ عن حال التشبيه من القرب ينبئ ص
والبعد لكان اصوب ان قلت فليحمل كلام المصنف على حذف المضاف اى عن حاله قلت
لا يتم التقريب بل يكون المناسب ان يذكر هذا الكلام فى كتب احوال التشبيه اصابل
قوله والغرض منه فى الاغلب يعود الى المشبه لما كان المشبه بمنزلة الغايب فى ابتنا
شئ على اخر كان الوجه ان يكون الغرض منه عايدا الى المشبه الذى هو كالمغيب ولذا كان
عوده اليه اغلب واكثر وايضا المشبه محكوم عليه وسوق الكلام فى كل حكم لبيان حكم
المحكوم عليه قوله فلا استبعاد فى ذلك لان المسك بعض دم الغزال وفيه انه

الى ان جواب الشرط محذوف اى سيعامه او سعد ره اى اذا علم مقداره حال المشبه
دون المشبه به اعانك لظهوره مما ذكر اولا قوله مرفوع معطوف على بيان امكانه
لا مجرور معطوف على لفظ امكانه ص
اذ لا معنى له قوله ونعوته ساناه الضمير فى ساناه راجع الى المشبه والا ان يعنى الحاله
فقوله بنعوته ساناه يعنى بنعوته حاله قوله من لا يحصل بسيعه على طايل الطايل الفايده
يقال ما له لا طايل عنده اى لا غناء ولا ثروة وعلى يحمل ان يكون زايده كما فى قوله ان
الكريم وابيك يعمل ان لم يجد يوما على من يتكل مطايل فاعل يحصل ويحتمل ان لا يكون
زايده فاعل يحصل ضمير راجع الى الموصول كما هو الظاهر ويضمن يحصل معنى يطلع قوله
لعدم الحسبان وفرط الفة النفس بيان لان النفس فى مبداء الفطره خاليه عن العلوم
ثم بعد احساسها بالجزئيات بواسطة الآلات وشبهها ما بينها من المشاركات و
المناسبات اجمالا يحصل علوم كليه هى العقليات قوله ما يجده فى قوله ويوم كطل الرمح
البيت لشربه بن طفيل او لابنه الطريه وبعده قوله لان غدوه حتى اروح وضحيتى
عصاة على الناهين شم المناخر كان اباريق السعول عشيه ص
اوزبا على الطف عوج الحناجر المراد بدم الزق الخمر وغا حال منه اى متناول
دم الزق صادرا عنا او لغو متعلق بقمر والمزاهر جمع مزهر وهو العود الذى مزاهر
يعزف به وتقلا بالفارسيه چار پاره واستكاكها ضرب بعضها ببعض وفى الصحاح اصطكاك
بدل اصطكاك وهو الضرب الذى يسمع له صوت والغدوه ما بين صلوة الغداة و
طلوع الشمس فاذا لم ينون يكون معرفه كسحر واذا نون يكون نكره والدوالح البعض
الغدو والصحبه بمناخ صاحب مثل غرمه وغارة والشم جمع اشم وهو ارتفاع فى
قصبه الانف مع استواء اعلاه والمناخر جمع منخر وهو فى الاصل ثقب الانف وشم
الانف كنايه عن الرفعه والرياسه والسهول على وزن الفحول الخمر والاوزبكسر الهمزه
وفتح الواو وتشديد الزاء المعجمه البط وقد جمعوه بالواو والنون وقالوا اوزون مثلما
والف اسم موضع بناحيه الكوفه والعوج جمع اعوج والحناجر جمع حنجره وهو الحلقوم و
الطف ر

الحمد

النجوم شبه اوانى الخمور وقد فرغت واتيت الطيور ماء اجتمعت عشيه بالعطف
على الطف الخابر قوله ظللنا عند باب ابى نعيم ظللنا عفى دخلنا فى النهار والسالفه ناصيه
عدم العنق قوله من انشاد قولهم اداهم التى من عنيبه عزمه البيت لسعد بن
ناشب ومطلع القصيده قد سبق وهو قوله ص يساغل عنى العار بالسيف جالبا
على قضاء الله ما كان جالبا وبعده ولم يسترفى رايه غير نفسه ولم يرض الاقارم
السيف صاحبا المراد بالعزم المعزوم عليه ومكب تمعى منكب اى الخرف والصاب
جانبا اما على الظرفيه اى فى جانب او على انه اى منحنيا قوله اعرف والله هما لا على
الاطلاق بل يمكن ان يكون كذلك بالنسبه الى الناس قوله لان الامر يتفاوت بحسب الرسوم
والعادات وقلما يوصف بوصف يعم امره الناس كلهم قوله لعلا الامتناع ووقوع
المشبه به قوله نعلا مفعول له للمشبه فحم اولا براز ه وقوله لامتناع مفعول له للعلا
واللام دعامه ويستطرف تعلل لنقل الامتناع قوله عند حضور المشبه فيه يجب لان
الاستطراف الناشى من ندره حضور المشبه به كما فى الحديث البنفسج لانقل فيه لصوره مع المشبه ص
النادر الى كثره الوقوع اصلا لانه لا يحصل الا عند الاجتماع فلا وجه لذكره قوله
اى يستطرف استطراف النوادر رده الفاضل المحشى فى شرح المفتاح بان ليس كل
لفظ المفتاح فى قوله للستطرف تقييد بل يكون لنقل الامتناع بل هو مطلق
لفظا فالتعبير عن استطراف الندره بانه مثل لما ذكر من الاستطراف لا يخلو عن بشاعه
وفيه نظر لان العلامه يحتمل ان يكون قد اعتبر لفظ المثل مقحما ويجعل الاشاره الى نفس
المستطرف واما التفصيل الذى ذكره فمال الامر قوله وقد قيل معناه لمثل ما ذكر
فى تعريف المجهول فيه حذف مضاف اى من امتناع تعريف المجهول ولفظ المثل فى هذا بالمجهول ص
التوجيه مقحم بلا شبهه كما صرح به الشريف فى شرح المفتاح ورد هذا التوجيه باستدلاله
بان يكون المشبه به فى التشبيه الاستطرافى اما اعرف بوجه او اقوى فيه
المشبه ص

وكيف يلتزم ذلك مع ان المشبه به كلما كان اندر حصول ذلك الذهن كان الاستطراف اقوى وبالجملة معلوم ان البحر المذكور ليس اعرف بالهند المشترك ولا اقوى فيها من الفحم فيه جمر موقد وانت خبير بان اللزوم المذكور لا يختلف باختلاف تفسيرين بعض قوله لمثل ماذكر لان قوله او يعرض الاستطراف داخل في حيز قوله لم يصح الوقع جزاء الشرط وكون المشبه به اعرف في الخصوص واقوى كذا ذكره الفاضل المحشي في شرح المفتاح قوله لا يبعد ان يكون الخ يعني لما لم يكن قول السكاكي ان حق المشبه به ان يكون اعرف مجملا يشمل ما اذا كان المشبه اقوى حالا كليا لانه لا يكون الا فيما يكون المشبه به لزيادة التقرير لا يبعد ان يكون مراد السكاكي هذا ثم رأيت بعض المحشين صرح بان المفهوم المتبادر من قوله نعم لا بد فيما يكون للتزيين او التشويه او الاستطراف ان يكون المشبه به اتم في الاستحسان او الاستقباح الخ هو قوله لا يبعد ان يكون المراد بحق المشبه به وهي الغرض منه هو الاستحسان مثلا ان الغرض في التزيين مثلا والتنفير ظاهر قوله وحه محدود ربلجه جامد المجدور ما عليه اثار الجدري والسلعة البراز قوله نقرتها اي نقبتها بالمنقار والدلكة بكسر الدال وصح اليا وجمع ديك وهو لغة قد اشعار بان اثر النقر باق في السلعة بعد لانه يزول بالمكان واما الشعر فيقر به لانه للتقريب قوله ولا زوردية الواو بمعنى رب ولازورد بالزاء المعجمة الى الصفة لان التي اشربت صورة التي لا لسببية في كلام العرب قوله يجوز ان يريد بها ويحتمل ان تكون اليا واتيت على صفتها وحينئذ تكون الاضافة بيانية لا بمعنى اللام كما في الاول قوله ضعف اي ضعف تلك القامات من حملها والخنث بسبب ثقلها فالضمير للازورديه قوله لما اعدتها عناقا العناق بكسر العين المهملة مصدر بمعنى المعانقة قوله غض برف الغض الطري ويرف بالفاء من رف لونه اي برق وتلألأ قال الشاعر بريك هل ضحكت اليك ريا قبيل الصبح او قبلت فاها وهل رفت عليك قرون ريا

رفق

ربيق الاقحوانة في نداها كان صيل النفوس قيل هو من وضع الظ موضع المضمر اذ الظ ان يوفي الضمير راجع الى الطبايع قوله كتشبيه الخ يحكى ان قاضي سجستان دخل على الصاحب بن عباد فوجده الصاحب متفننا فاخذ يعدده حتى قال وعالم يعرف بالنحوي واشار الى ندمائه بان يتموه فاستطرف كل منهم حتى التنوء الى الشريف في البيت فقال الشريف الى النفس من الجهر فامر الصاحب بان يغرم له مايتة قوله وهذا الكلام محل نظر على ما يكلف ويتراءى المراد بالناقص الناقص في الجملة ولو في الاعرفيه والا تميته لا الناقص في وجه الشبه فقط نعم يرد ان يقال بيان الاهتمام غرض عايد الى المشبه به ولا حاجة فيه الى ادعاء الكمال قطعا ولا يلزم الكمال صعقه وهو ظ ثم مثل ما في الكاس عيني شكك فان قلت ثم مثل يدل على التشبيه وقوله ليسا به على التشبيه قلت لم يقصد بقوله ثم مثل التشبيه المقابل للتشابه كما لا يخفى على المتامل قوله ام عبرتي كنت اشرب قيل قد تقرر عندهم ان العطف بام تقتضي العلم باحد المتواخين وان طلب التعيين فترتيب قوله فوالله ما ادري على البيت السابق يقتضي ان يكون المطلوب تعيين ان المبيل به اما الخمر او العبرة او تعيين ان المشروب اما العبرة او الخمر فظ البيت لا يفيده فالوجه ان يؤول المصراع الاول اي ام الخمر التي اسبلت بتاويل ام عبرتي اشرب او المصراع الثاني اي ام اسبلت بعبرتي اشربت والاقرب ان المعادلة باعتبار اقامة الملزوم مقام اللازم لان المشروب اذا كان عبرته كان المبيل به ايضا او نظيره قوله ثم افلا تبصرون ام انا خير فان الاصل ام تبصرون فاقيم السبب مقام المسبب لانهم اذا قالوا له انت خير كانوا بصراء حرج به بسببه قوله لوجب حمل الغرة على شبهها والصبح على شبهه به قال بعض الافاضل الظاهر ان مراده كما يدل عليه كلام الشيخ انه يجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به من غير ان يجوز العكس قال الشيخ الاثري الى قول الشيخ لانه ازيد في ذلك فان قلت كيف ذلك وقد قتى اريد شتى من ذلك لم يستقم اي العكس بعد ما ذكره عصفيب قوله فان العكس يستقيم التشبيه

263

لعود العكس اليه اذا قصد المبالغة وايهام الاغبيه وان لم يرده لاستقيم العكس
على الحقيقة وارادة الحاق الناقص بالكامل حقيقة لا ادعاء فان اريد المبالغة وايهام
الاغبيه والحاق الناقص بالكامل ادعاء يتعين العكس فتنبه لذلك فانه قد وقع
التسريف ههنا ذهول انتهى وقد يوجه حمل الشريف كلام السبع على ما ذكره بان مساق
كلامه على الاشارة الى حكمى التشابه والتشبيه المقابل له مطلقا فلا مناسب ان يتعرض
لنوعى التشبيه لان مدار الفرق بين التشبيه مو ان للمبالغة فى وصف معدوم الثانى
دون الاول فليس مقتضى التشابه تعين المشبه والمشبه به بخلاف التشبيه اذ لم يقصد
المبالغة فيه حقيقة او ادعاء لزم تعيينهما ضرورة وانت خبير بان نقل كلام السبع يوجد
ما ذكره الفاضل المحشى قوله قال السبع فى اسرار البلاغة حمله القول هذا اغا يوجد فى بعض
النسخ اما لم يذكر السبع عدم العهد الى بيان الاهتمام مع انه من حمله ما لولى فيه التشبيه
لانه اقل الاغراض المذكوره وجود الكل اشارة الى ذلك فى المفتاح بقوله وربما كان
القصد قوله او جمع وصفين على وصح قبل الظاهر انه عطف على الصوره وقوله على ان به
يتعلق بالجمع السابق ويحتمل ان يكون معطوفا على الجمع السابق ويكون اشارة الى
الحكم بالتشابه بين الهيئتين وقيل الجمع الاول اشارة الى ما هو احسن اعنى تركيب الاصل
الى الحكم بالتشابه والثانى ما هو غير الاحسن فحوله على وجه متعلق بالجمع الثانى والظاهر ان فى
التشبيه الواقع حال من ضمير صح الراجع الى الوجه قوله فان العكس يستقيم فى التشبيه الواقع فى باب
التشابه اى من غير ان يعد شبها مقلوبا والظاهر ان التعليل المذكور لا يلائم من
الشرطية المذكوره يعنى ان الاقتصار على الجمع المذكور اذا لم يقصد المبالغة او الحاق
الناقص بالكامل اذ لو اريد شئ من ذلك لم يتصور الحكم بالتشابه لتنافى لازميتهما لان
التشابه يصح جواز العكس من غير ان يعد شبها مقلوبا والاول يقضى عدم الجواز وفيه
بحث وهو ان القصد الى المبالغة فى بيان الامكان والحال والمقدار يدل فى التركيب
والتسوية

والتشبيه الضمنى غير المسماة العكس قوله فان المشبه هو الشمس غير مقيد فان
علة التشبيه هو الشمس لا مطلق الحال حركتها فيكون مقيدا قلنا الحركة انما تلاحظ فى
وجه الشبه فلا يعتبر عند التشبيه فتدبر قوله مولعة مصوغة فى اديم السماء اى الموتلعة
الملاء واديم السماء وجهها وازرقتها الصافية نصب على المصدر به قوله والمشترى
قد امه جملة اسمية وقعت حالا والعامل معنى كان وفى شائع الرفعة اى محل عالى الرفعة
به وصل بعد جعله حال من المستتر فى قد امه الراجع الى المشترى او خبر بعد خبر والمراد رفعته
فى المنظر بان يكون مثلا فى النصف الشرقى ويكون المريخ اقرب الى المشرق والا
فالمريخ فى العلك السادس والمشترى فى الخامس وقد اسرع صعود المشترى قال
الفراء تسكين الميم فى شمعة وشمع فى كلام المولدين والاصل الفتح قوله فانه لو قيل المريخ
فالمعروف اى يعنى ان تسمية المشترى بالشمعة المريخ وان صح باعتبار الهيئة الثابتة من
حصول بنى احمر اللون خلف الشئ ابيض اللون مثلا بينهما فرق به الا ان
تشبيه المريخ بالمعروف من دعوه لا يصح قوله وهو العول النخل والمراد بالجزل ارادة
بالنخل القوى وبالجزل العوم لانه يعنى غير الركيك قوله وكذا تشبيه الشاه الجبلى
فى اعلى الجبلية لان التاء للوحدة لا للتانيث والتانيث وكذا التذكير انما يستفاد
من الصفة قوله والمرعى جمع الترعوه وهى ما ارتفع من الارض والظاهر قول بعضهم
ان المرعى اسم جمع للزرع على النبات اما مجازا مرسلا او استعارة قوله ولا يخفى ان هذا على ساع
ان قوله سعد برليل متعلق بما صح به ففيه بعد وسائله تركيب قد يجاب عنه بان الوصف
بالاضافة لا يمنع الافراد كما سبق ان المراد بالتركيب هو الهيئة الحاصلة من عده
المشبه والمشبه به جهتا لا يتعين ان يكون كذلك قوله والضابط ان المشبه
امور المشبه المتعدد بالمتعدد قسما مقابلا من الاقسام السابقة بان يقال والمشبه
متعدد بالمتعدد والمشبه المفرد بالمفرد صحة فلا معنى لجعله قسيما له قوله ربما بعضها

وباب بعضها لا يخفى ان رطبا ويابسا حال من قلوب الطير والعامل معنى التشبيه المستفاد
من كان فانه يجوز ان الحال لكن لا يكون مطابقة لصاحبها في التذكير والتانيث وقد اكتفت
ههنا حيث لم تقل رطبة ويابسة فاستمر الى قوله رطبا بعضها ويابسا بعضها الى
دفعه لكن حذف بعضي لزوم حذف الفاعل وبقاء رافعه ولا يجيزه البصريون ولا يغفر
الكوفيون اللهم الا ان يريد ان بعضي الحال العطا يستدعي تعضيل صاحبها معنى
وهو كونه مركبا تارة كان الرطوبة بالنسبة الى بعض والبيوسة الى اخر والاظهر ان يقال
التقدير قسما رطبا وقسما يابسا قوله اي قول المرقش الترقيش الترنين والتحسين
ومنه سمي مرقشا بهذا البيت واسمه عوف بن سعد من بني دسد بن ربيعة وانما المرقش
لان المتكلم سوى بين الاصغر ابن اخيه من بني سعد قوله فشبه المشبه به سمي به لان المتكلم جمع بين شيئين فصاعدا
في التشبيه وان كان المشبه بهما على التفاوت قوله اعند مجدول مكان الوشاح
الغيد النعومة يقال امرأة غيداء وغادة ايضا اي ناعمة بينة الغيد والاغيد الوشاح
المائل العنق والوشاح نسيج من اديم عريضا ويرصع بالجواهر قد الملوه بين عاتقها
وكشحها يقال وشاح ووشاح ومتوشح واتشح واشتاح بالكسر والضم واراد بالوشاح
بمكان الصدر وقيل الخاصرة قوله كانما بسم عن لؤلؤ نحن بسم مغن بكشف فتغداه
بعين قوله يفتر عن لؤلؤ رطب يشق بحر افتر عن اسنانه اذا انتكب بحيث اظهر
اسنانه واللؤلؤ الرطب الجيد المستخرج من الصدف والطلع منا لكم وهو نور ابيض
ينشق عنه الكفرى وحب الماء التفاحات التي تعلو قوله انثنى بالامس
ابيانه علله بالتي لخفانه كما يعلل الصبي بشيء من الطعام والروح بالفتح نسيم
الريح والروح الراحة ايضا وبرد الشباب يعم الباء من قبل لين الماء اي الشباب
المسمى بالبرد وهو الثوب في الطراوة والنضارة وقيل هو سعي الباء على اللوم
فان لوم الشباب اطيب من لوم الشيوخ والاول اظهر والامان الامن وفي بعض

النسخ الافنان جمع افنية جمع فنا الدار وهو ما امتد من جوانبها والاول اسهب
الامالي وهو جمع امنية وعهد الصبا اوزمانه ولدنان جمع دن وصفوها خالصها
والقنان جمع قنية وهي الامة كما سبق قوله عن حقي اي عن محقق حسنا ولا عقلا
قوله ولا يقال ان صحة تمثيلا فقد اكتفى الشيخ في التمثيل بان لا يكون الوصف محقق
حسنا في التمثيل اربعة مذاهب وما ذكره الزمخشري اعم من الكل قوله لجمعه ما هو
ظاهر وجهه من الشبه ولم يرد ان فاعل ظهر محذوف اذ قد سبق في بيت امرأ القيس
كان قلوب الطير ان البصريين وبعض الكوفيين لا يجوزونه بل مراده ان
اسناد الظهور الى المحل مجازي واما المراد وجهه مما ذكره مال المعنى لا توجيه التركيب
فتدبر قوله مصممة الحوائل المصمم الذي لا جوف له قوله بينهما الكل قال صاحب
الكشف ان جعل من الاسماء القابا كان قوله الكل تغليبا ان كانت صفات
على الاشكال وفيه نظر لان كونها القابا لا ينافي اتصافهم بالكمال نحمل الكل على
التغليب ولعله اراد من احتمال التغليب وان كان ظاهر عبارته يابا ه وقال بعضهم
ان كلام ابن الحاجب في الامالي صريح في انها القاب قوله وهم ربيع الكامل قد
الشيخ الكامل الوهاب بالرفع على انهما صفتان لما سبقهما والحفاظ والغوارس
بالجر على الاضافة لانهما لا تصلحان للوصفية لعدم جواز حملهما على نفسهما قوله
تكلفهم ان كنت تعلم ان تكلفهم على صيغ الحكاية والنكل فقد ان المراد ولو
اي من الجمل حتى قلت ذكر الوصف وعدمه سيان الجمل والمفصل فلا وجه
للتخصيص قلت بل له وجه اذ لا يذكر الوصف المذكور في المفصل لان المراد به هو
الوصف المعروض للشبه على ما صرح به وليس بذاك اذ ذكر الطرفين المستلزم
باعتبار الهيئة كانه قيل وصف احد الطرفين الشبيه من حيث هو كذلك والمفصل
ايضا ما ذكر به وجه الشبه فلو ذكر الوصف فيه يلزم توهم التكرار وهو مستبشع في النظر

البلغا، قوله لان الفاضل الشعر بالشجاعة اى لادليل عليها بخصوصها اذ لادلالة للعام على الخاص قوله فان وصف الحلة بكونها سفرية الظ ان فيه تسامحا فان الوصف المشعر بوجه الشبه هو قوله لاندرى اين لمرقاها ولادخل فى ذلك للتمثيل بل هى قيد للمشبه به لاصح المشبه به دورا ذليس المشبه به هو الحلة المطلقة بل الحلة السفرية كما لايخفى فتدبر قوله سصبح الغنى الليل عندى العيس بالبين المهمل فاعل يقبح والليل معطوف عليه والباء فى بى للتعدية ومعنى اصباح العيس والليل عند الغنى ايصالهما اياه اليه وقت الصباح قوله كقولهم فلان كثير اياديه لدى فان ظاهر كلامه يشعر بان قوله كثير اياديه صفة لفلان وحده لان فلان معرفة لكونه علما شخصيا كما صرح به فى شرح اللب لسعيد وغيره وكيف تقع الجملة صفة له وقد تقرر ان الجملة لاتقع صفة الا للنكرة اللهم الا ان يقال ان الجملة صفة لذى المحذوف الموصول اى فلان ذى كثير اياديه على ماجوزه الاخفش والكوفيون وتبعه ابن مالك لكن شرط فى بعض كتبه كونه معطوفا على موصول اخر او تقول اعلام الاجناس اعلام تقديرية فهى صالحة ان تعامل معاملة النكرات فى الموصوفية بالجمل كما عومل المعرف بلام العهد الذهنى بذلك فتدبر قال السكاكى وهذا التابع لايكون الخ ولعل فى اختصاص التابع بذلك ان وجه الشبه بالم يكن امرا ظاهرا دل على مكانه بامور موجودة ستتبعه قوله فجعلوا وجه الشبه هنا هو الحلاوة مثلا وهو امر حسى فيجب الجواز ان يريد الحلاوة الكلية لا الجزئية قوله وفائدته بين لان جعلهم يمكن ان يقع فى حول الى العلامة هو الحلاوة مثلا بايراد لفظ دفع لهذا الملام لان عرضان الباعث امثال هذا التابع قولهم الخد كالورد فى الحمرة المحسوسة فى الامثال فليتامل قوله والذى يخطر بالبال ان منى كلام السكاكى انما قال شبه لاحتمال انهم لم يشبهوا للمحقق الذى ذكره فتنبه الكلام على ما هو المتعارف بين الجمهور من ان الحمرة

سصبح

نظر ص

مثلا ص

والسواد والبياض مثلا امور محسوسة بلا تفرقة بينها موجزئى محسوس وما هو كلى معقول وبهما يجب وهو ان السكاكى جزم بان التابع المذكور لايكون الا صفة يكون التابع فى هذا من قبيل التابع المذكور لاتى الحمراء بالاعسارى مالايكون موجودا فى الخارج والحمرة الكلية كذلك اذ المحقق عدم وجود الكلى الطبعى فى الخارج لانا نقول فلا يكون لقول السكاكى وهذا التابع لايكون الا صفة معنى معتدبها لان كل وجه شبه اعتبارى اللهم الا ان يريد بقوله وهذا التابع لايكون الخ الاتيان بطريق القطع لايكون الا فى ذلك فتدبر قوله منعول فيه من المشبه الى المشبه به يعنى اذا لوحظ المشبه وقيس عليه المشبه به فانه يتعلق اليه كما اذا قيس بان هذا الشئ عباد الشمس قوله ولذلك قيل النظرة الاولى حمقاء اذ ربما استحسن بها القبيح وربما استقبح بها الحسن قوله فلان لم يمعن النظر الخ ولم يتعمق امعن الذهن اذا تباعد فى العدو فالامعان مجاز فى النظر الدقيق والوجه عرضى واما النعم فله معان كثيرة والمناسب ههنا ماذكره الجوهرى انه يقال انعم كذا اى زاد قوله مع علمه بحصول المشبه اعترض عليه بان جعل الظهور وجه علة للشبهولة الاستدلال منه الى المشبه فيلزم فى المثل علة لعلة حصول المشبه فى ذهن السامع وهو ظاهر الدفع فاجيب بان المراد مما ذكره او لا يتعلق عنى المشبه الى المشبه به من حيث انه مشبه به الى التصديق بان ذلك شبه بهذا الشئ فيكون ظهور وجه الشبه علة لهذا التصديق وغلبة نفس حصول المشبه به على الوجه المذكور علة لظهور وجه الشبه فلا تدافع وفيه يحتمل ان الظهور المذكور كما انه علة للتصديق المذكور علة لعلة نفس حصول المشبه به اذ لا يمكن التصديق بدونه والاقرب ان قول العلة المذكورة علة لحصول الظهور ابتداء والظهور علة لعلة الحضور ثانيا، كما فى العقل المستفاد مع العقل بالملكة والكلام بعد محل تامل قوله ربما يقتضى الرجل جهره

والسواد اعتبارا والحمرة الكلية ليست اعتبارية اذ ليست ممثلة غير منصورة فكيف يكون ح

وجه الشبه ص

عند حصول المشبه وجعل ثانيا علة حصول المشبه به عند حصول المشبه علة لظهور وجه الشبه ح

اى عفيفه لعال فضيت الامراى نفذته قوله لانه فرع الطرفين ومنهما يعلل
اليه ان قلت علم مما يعلل لعدم ظهور وجه الشبه سدور حصول المشبه به قلت
لان المشبه عجهة المسند اليه اصل بين الطرفين وظهور وجه الشبه وعدمه انما
يسند اليه لا الى المشبه قوله حملت رُدَيْنِيًّا الست قال الجوهري الاردن
بالضم والتشديد نهر وكورة باعلى الشام والقناة الرديلية والرمح ورعموا
انه منسوب الى امراه سمي به رديسه وكانا يقومان القناط بحر والطان
قوله والقناة الرديسة قوله ورعموا انه منسوب الخ بيان معنى الردينى فمنهم
من فهم منه ان معنى الردينى رمح منسوب الى الاردن فعدوهم يدل على ما ذكر بقوله
ورعموا انه الخ كما لا يخفى على من له ذوق سليم فتامل قوله او لعشر الجمع كما مر من شبيه
الرياح فان قلت جميع اوصاف التنين ظاهرة لا يطلع عليها احد حتى يتاتى ان
يعتبر كلها في التشبيه قلت ليس المراد ما عتبار جميع الاوصاف الموجوده في المشبه به
بحيث لا يشذ منها شئ بل المراد ان يعتبر جميع الاوصاف الملحوظة في وجه الشبه
سواء كانت موجودة في الاعيان وهذا لا يخفى فيما اذا اعتبر بلته اوصاف ممتنعة
الوجود واراده هذا غير خفي على من له ادنى مسكة سيما اذا لوحظ ما قبله بقوله
ان يأخذ بعضا ويدع بعضا قوله اعلم ان قولنا التفصيل عبارة جامعة الخ قوله
التفصيل يغني عن انه بدل من قولنا بدل الكل او عطف بيان وقوله عبارة
حران ولا يجوز ان يكون التفصيل رفعا على الابتداء وعبارة خبره والجملة في
البيان لقولنا لان قوله معناه ان معك وصفين الخ لا يلايمه وبذا ظهر
قلت القول هو المركب والتفصيل مفرد فكيف يكون بدلا منه بدل الكل من
الكل او عطف بيان ولا اتحاد في الذات قلت اللغة تتناول المفردات
بل قيل انها تتناول المهملات ايضا الا انه بحسب العرف العام اختص بما عدا الخ والله
التخصيص

ولا يمنع جعل اللفظ بحسب القرينة بحيث يدل على المعنى المجازي دون الحقيقي هذا الكلام
ذكره السكاكي وصفه المحشي ايضا في شرح المفتاح ولم يعرض للابطاله حيث قال اي
لكان يمتنع نقل ذلك اللفظ عن مسماه الذاتي الى معنى اخر بحيث لا يفهم ذلك المسمى
اصلا سواء كان ذلك بوضع قديم على المعنى الثاني كما في المجاز او لا بوضع له كما في العلم
المنقول وفيه بحث لان الدلالة التابعة من ذات اللفظ عند القائل بذلك هي فهم المعنى
منه للافهم كونه مراد المتكلم وفهم المعنى الحقيقي ضروري في كل مجاز ولذلك قالوا ينتقل
فيه الى لزم الملزوم بوجه ما الى اللازم المراد فلا يمكن جعل اللفظ بواسطة القرينة
على المجازي لا بحيث لا يدل على المعنى الحقيقي اصلا فان قلت مناط الاستدلال بدلالة
اللفظ بواسطة القرينة على المعنى المجازي لعدم دلالته على المعنى الحقيقي ومعنى قولك
دون الحقيقي متجاوزا عن المعنى الحقيقي لا يمنع عدم الدلالة عليه كما هو المبتادر بل يبقى
الدلالة على المعنى المجازي ايضا قلت قوله لان ما بالذات لا يزول بالغير يدفع الحمل
على هذا الوجه ولو سلم فنقول هذا ايضا لا يتم لان مدعى القائل بذاتية دلالة اللفظ دائمة
دلالته على المعنى الحقيقي لا مطلق دلالته فتامل قوله لا سلم ان يكون المفهوم من قولنا
سوناما او جون اتصافه بالمسافتين فيه بحث لان من سمع اللفظ المشترك بين المتضادين
اعني منه ذهنه الى ملاحظتهما مع الجزم بانهما ليسا مرادين للمتكلم معا وقد سمعت ان
الدلالة التابعة من ذات اللفظ عند القائل بذلك هي فهم المعنى منه لافهم كونه مراد المتكلم
كيف ودلالة اللفظ المذكور على كل من المعنيين عند العلم بالوضعين ثابتة على المذهب المختار
ايضا للاتفاق فما هو الجواب فهو الجواب هناك فتدبر قوله على ما علله الخ
على الاشتقاق والتصريف هذا يدل على ان كلا منهما علم على حدة وهو الحق لامتياز
موضوع كل منهما عن موضوع الاخر بالهيئة المعتبرة في موضوعات العلوم فعلم التصريف
يبحث عن مفردات الالفاظ من حيث صورها ومنها بنياتها وعلم الاشتقاق

ثمت عنانه حيث انتساب بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية كذا في شرح المغني للسيد المحشي
وجب اما اولا فلان تعليم علم الصرف في صدر كتابه يشتمل على علم الاشتقاق قطعا
وكذا سياق كلامه فيما يليه واما اطلاق اسم العلم على جزئه فليس ببديع ونظيره قولهم
لما كان علم النحو يعلم الجدل والاستدلال مع ان العلم المجموع المركب من مباحث التصورات
والتصديقات هو علم الاستدلال عنده واما ثانيا فلانتقاضه بالكلمات المغيرة عن
اصلها بالابدال ونحوه كما يقال في اصله قول فان هذا من علم الصرف مع ان فيه البحث
عن انتساب بعضها الى الاخر بالاصالة والفرعية فان دفع باشتراط ان يكون كل من
الاصل والفرع مستعملا في الكلام فالاستعمال لغة سلاعاد النقض بالبحث
عن الانتساب بالاصالة والفرعية بين املية واملت الواقع في علم الصرف فان
الاصل ايضا مستعمل وعليه قوله تعالى فليملل الذي عليه الحق والملحوظ ان المراد بالمطلق
الاصالة والفرعة المخصوصتان اعني بحسب اللفظ والمعنى ولا يوجدان بين املت واملت
لاتحاد معناها بخلاف المصدر على ما مر قوله كالجهد والهمز والشده والرخاء والتوسط
بينهما وغير ذلك التقسيم الخارج هو وطبقه حرف ان تكيف كل بكيفية الصوت حتى يحصل
صوت قوي كان الجهر الحرف محسوسا وان تلى بعضه بلا صوت يجري معه كان مهموسا
والشده ان ينحصر صوت الحرف عند امكانه في مخرجه انحصارا تاما فلا يجري والرخاوه
ان يجري الصوت جريانا ما والتوسط بينهما ان لا يتم الانحصار والجري واسئلة الكل
قد مر في بحث الانصاف قوله لا يهمل التناسب بينهما قضاء لحق الحكمة لا يخفى عليك
ان اعتبار التناسب بين اللفظ والمعنى بحسب اصل الحروف والتركيبات يتناقض
في بعض الكلمات كما ذكره واما اعتباره في جميع الكلمات لغة واحدة فالظاهر انه متعذر
فما ظنك باعتباره في كلمات جميع اللغات قوله كالنزوان ضراب الفحل والحيدى
صفة مشبهة من حاد اي مال تقول حمار حيدى اي مايل عن ظله لنشاطه ومثلهما

الحيوان

الحد

والحيدى النزوان ص

الفعل ص

الذكر ص

الانثى ص

الحيوان والخفقان والجولان قوله لاوفق الطبيعة اللازمة وجه المناسبة ان هذه
الافعال من اقوى الافعال لانها لاكتساح في حصولها الى العسر كما ان الغم من اقوى الحركات لايصالها
الى المضرم الى صاحبها قوله والجار متعلق بالاصل من جاز المكان يجيز اذا قطعه مصدر ميمي اما
على اسم الفاعل اي الجايز او المفعول اي المجوز بها قوله وزعم المصنف ان الطا اشارة الى الوجه
الاول عن ظاهره ولذا قال المصنف في الايضاح بعد نقله وفيه نظر لطول وجه ان جعل المصدر بمعنى اسم
الفاعل او المفعول خلاف الاصل لا يجاز واما المناقشة التي ذكرها الاقسرائي في صحة التفسير
المذكور في المصدر الميمي صحته فيه بان المسموع منه غيره من المصادر ولا يلزم من صحته في غير الميمي
صحته فيه فليس بشيء لان المعتبر في صحة التفسير وجود العلاقة وسماع نوع منها من العرب لا سماع عينها
ويتجه على الوجه الذي ذكره وزعم انه هو الظاهر انه لا يلايم ما ذكره في التسمية بالمجتمعة لغوات التقابل
فان التسمية بالصفة لما كان باعتبار زجاوزها وكان في لفظ النزوان اشاره الى هذا قوله
واعتبار التناسب في تسمية شيء باسم شيء آخر كاد يوقع سؤال مقدر وهو انه يلزم مما ذكر ان يسمى المعنقة
بالجار ايضا لانها ايضا طريق الى تصور معناه ووجه الدفع قوله ولهذا اشترط اعتبار المعنى
في الوصف دون التسمية اذ المراد بالتسمية اطلاق الاسم عليه كما انه اراد بالوصف اطلاق الصفة
لا وضع الاسم كما يتبادر من العباره وهذا ظاهر من سياق الكلام قوله فلا على جمعها في تعريف
واحد اي بحيث يحصل بتمام معرفة جنس كل منها بخصوصها والا صح ترجيح الانسان والفرس
في تعريف واحد الحيوان بانه الجسم النامي الحساس المتحرك بالاراده قوله مرتجلا كان او منقولا
او غيرهما المراد بالمرتجل المنقول لا بالمناسب والمنقول الاصطلاحي لما سبق وغيرهما مما لا نقل فيه قوله
كالعلاقة من العلاقة العلاقة بالفتح علاقة الحب والخصومة ونحوهما من المعاني وبالكسر علاقة السيف
او السوط ونحوهما من المحسوسات قيل وعكسه العوج واما قوله تعالى لا ترى فيها عوجا ولا امتا
فمع ضرب من التاويل ثم المراد من قوله فلا بد من العلاقة انه لا بد من ملاحظة العلاقة واعتبارها
الموظ قوله وقد يكون مرتجلا المراد بكونه مرتجلا ايضا من اقسام المنقول ان الاستعمال الصحيح في الغير

المنقول

لما كانت باعتبار ثبوت الكلمة في
مكان الاصلي لزم من معاملتها ان
تكون التسمية بالمجاز ص

للكل

حد اللغة

بيان ان الدرس في الحديث هو الفعل بالمعنى الاعم لا الاخص

حد المجاز المرسل

بلا علاقة دليل وضع جديد فيكون اللفظ مستعملا فيما وضع له فيكون حقيقة كما صرح به سابقا
حيث قال وقولنا في غير ما وضع له احترز به عن الحقيقة مطلقا كان او مقيدا او غير بما وان حمل
بعضهم اقسام المستعمل في غير ما وضع له على الوضع الاول كان اولى بالاعتبار قوله
والمنقول منه ما غلب في معنى مجازي اي معنى مجاري غير مرتبط بالموضوع له الاول لتحرز المعاني
والاعلام المرتجلة حيث خصوصه معنى مجازي للكلي واطلاق الكلي على جزئه حقيقة بطريق المجاز
كما سيجيء ذلك ان شاء الله تعالى قوله وفي الاصطلاح المنقول فيه بالعكس المنقول منه صرفه للاصطلاح
اي الاصطلاح الذي وقع النقل في ذلك الاصطلاح قوله واما حسب العرف فهي موضوعة
لاسداء اي شيخ المصباح الحكمي قوله ان الدارج في العرف تطلق على النقل ايضا قوله
بخلاف الحقيقة وبخلاف المجاز اراد الحقيقة المطلقة العارية عن النقل والمجاز المطلق المستعمل
في غير الموضوع له لعلاقة ولذا جعلها متقابلين للمنقول فانه حقيقة من وجه مجاز من آخر قوله
اذا استعمل في الطلب لعرف اللغة انما قيد بهذا مع ان لفظ الامر ليس مما يتفاوت بحسب عرف
وضع عرفي او شرعي لو استعمل النحوي او المشترع يكون الامر عندهم مستعملا للغوي بناء على ان
اطلاق الحقيقة اللغوية عليه انما هو بهذه الحيثية اي باعتبار ان الخطاب بعرف اللغة وانما يمكن ان
يكون احترازا عن اعتقاد اصطلاح طارئ ولو لم يخاطب باعتباره وان لم يتحقق بعد تأمل
قوله وفعل للفعل والحدث اعترض به الشيخ في غير هذا الكتاب وصرح به الجوهري انما قلت
هذا انما يرد لو كان المراد بالحدث مدلول مصدر فعل يفعل وانما المراد الحرف مثلا فتدبر
قوله فاذكر بلفظ النكرة كان المراد بلفظ النكرة صورة النكرة والمراد بالنكرة في قوله
وما ذكر بعد كل نكرة النكرة صورة والا فكل لفظ اتى به في صورة النكرة معرفة حقيقة او
المراد منها سد وصلة وفعل وما بعدها وهي اعلام جعلت علما للسور المعهودة لكونها موضوعة
لالفاظ معينة تفاصيل قوله والمراد بالمرسل ان العلاقة غير المشابهة انما سمي مرسلا لان الارسال
في اللغة الاطلاق والاستعارة مقيدة بادعاء ان المشبه من جنس المشبه به والمرسل مطلق من

هذا القيد

هذا التقيد قوله فلا استعارة عند الاصوليين لتطلعون الاستعارة على كل مجاز علاقته غير
علاقة الاصطلاحيين كيلا تقع في الغلط او ارادت مجازا مرسلا اطلق عليه الاستعارة
قوله اي تصدر منها وتصل الى المتروك بها الضمير منها راجع الى اليد وفي بها الى النعمة صرح به
الشيخ الحكمي في شرح المصباح اي الذي عهد بالنعمة وهو المنعم عليه فالقائم مقام فاعل اطلق هو
الضمير المستتر فيه الراجع الى اسم الموصول الداخل عليه قوله ومع هذا فلا بد من الاشارة الى
المنعم لئلا يخل باستقلال الذهن من الملزوم الى اللازم فيكون الكلام مكونا موصوفا بالتعقيد المعنوي
المخل بالفصاحة هذا وقد ذكرنا في اوائل شرح الديباجة بعضا متعلقا باستعمال اليد
وان الايادي جمع عرفية للنعم فنظر منه ان الاحتياج الى ذكر المنعم فليتذكر قوله
واما اليد التي قوله عليه السلام تفصيل للجمل في ثلاث مع ومعنى تكافأ دماهم تماثل في
القصاص من الكفو وهو المثل لا فضل لشريف على وضيع والذمة العهد ومعنى يسعى بذمتهم
ادناهم اي احقرهم وقيل الادنى العبد والمراد اذا اعطى امانا لبعض المسلمين نفذ عليهم ووجب كون الحديث
من باب التشبيه للمجاز المرسل ظاهر لان العلاقة هي المشابهة واما عدم كونه استعارة فلذكر
الطرفين قوله يعني ان في هذه التسمية مجازا مرسلا ويمكن ان يوجه ايضا بحذف المضاف اي ذو
وجوه الرسل وطرقه وهذا هو الوجه في الاضاح قوله فهي العبارة لسباح فان قلت
المجاز مصدر ميمي فعل للجواز كما ان التسمية كذلك فلا تسامح قلت الموصوف بالمرسل
هو المجاز بالمعنى المصطلح ووصف المصدري به تعسف بل نفس الحمل على المعنى المصدري
بطريق الاستخدام تعسف يدل عليه ارتكاب الشارح كما لا يخفى على المنصف قوله وهي
التخصص الرفيع والتاء للمبالغة في الصباح رئاسات القوم رياسة وارتباسهم ارتفاعهم
والرئيسة الطليعة والجمع الرئايا قوله والاغلة صرح بها الصباح الاغلة بالفتح واحدة الانامل
وهي رؤس الاصابع قوله فلان اكل الدم ومنه قول الشاعر مخاطبا امرأته
اكلت دما ان لم ارعك بضرة بعيدة مهوى القرط طيبة النشر

منهى القرطم

وهو الدية ان لم تدرج عليها واخذ الدية عند العرب عار عظيم والمراد ببعيدة مهوى
القرط طويلة القذال وطويلة العنق قوله فظاهره سهو لانه من تسمية الخ قد يجاب بان مراده
ان الاكل مجاز عن الاخذ وهو سبب الاكل فهو من تسمية السبب باسم المسبب وامّا قوله
اى الدية التى هى مسببة عن الدم فاشارة الى وجود مجاز باعتبار الخ ولا يخفى على الذوق
السليم بعده وقد يقال الدم وان كان سببا لاخذ الدية لكن اكل الدية ليس سببا لاكل الدم
والتمثيل بهذا الاعتبار فتامل قوله لانه لا يتم بعد البلوغ لان اليتيم هو الطفل الذى لا اب
له يقال يتم الصبى بالكسر يتما وييتما بالفتح والضم مع التسكين فيهما واعلم ان اليتيم فى بنى آدم
من قبل الاب وفى البهايم من قبل الام قوله او محله كحو فلندع ناديه وكعلى ان يكون الاسناد
قبل المجاز بالحذف على حذف المضاف واعطاء اعرابه للمضاف اليه كما قيل فى قوله تعالى
واسئل القرية لكنه لا يخفى بالتمثيل قوله قلت يعتبر فى جميعها اللزوم بوجه ما فلا حاجة
الى ان يقال المراد باللزوم امتناع الانفكاك عن الذهن او الخارج بل الاتصال فى الجملة بحيث ينتقل الذهن
من احدهما الى الآخر وهذا متحقق فى جميع انواع المجاز الخ قوله واما فى غرة فيظهر التعبير فى غرة راجع الى
الاستعارة باعتبار ارتباط عبارة الخ بالنظر الى اللفظ قوله فاما ان يكون ذلك الغير مما يتصف بالفعل
بالمعنى الموضوع له بنظر الى الاتصاف بالفعل ليس بلازم فى المجاز باعتبار ما يؤول اليه
يكفى يوم الاتصاف كما فى عصرت خمرا عاريقت فى الحال فانه مجاز باعتبار ما يؤول مع عدم
حصول صنعة الخمر للمسمى بالفعل اصلا قوله فى زمان سابق اولاحق اى زمان سابق على حال
اعتبار الحكم وهو زمان وقوع النسبة ولاحق بالنسبة اليها ولا يلزم فيهما اعنى فى المجاز باعتبار
الكون والاول السبق بالنسبة الى زمان الحكم واللحوق بالنسبة اليه للقطع بان الاسم فى مثل
فقلت قتيلا وعصرت خمرا مجاز وان صار المسمى فى زمان الاخبار قتيلا وخمرا لصنعة فان
قلت هو لك صدقت هذا الى آخره مجاز باعتبار ما يؤول اليه مع ان حصول الخمرية للعنب ليس
بسابق على زمان اعتبار الحكم اعنى زمان التقول بل فى حاصله لا فيه قلت الحكم الذى يعتبر

باعتبار ح

مهنا

وجوه

مهنا سبق حصول الخمرية بالنسبة الى زمانه هو الحكم المدلول عليه باسم الاشارة وهو اشير
الى هذا الخ فاندفع المجاز فى هذا الحكم اذ لو قلت مشيرا الى خمر صدقت هذا امس لم يكن مجازا
فتامل قوله فان الان لا يوجد بدونهما فان قلت هذا مبنى على استلزام الكل للجزء والمدعى
عكسه قلت القريب ان عدم وجود الان بدونهما يدل على ان كلا منهما ملزوم واصل التغير
اليه الان وتبعه فى الوجود هذا اصله ما ذكره المحشى ومن ذكره التفتازانى فى المطول ايضا
ومهنا بحث وهو انه لو حمل اللزوم فى قوله لجميع ذلك يستلزم عدم لزوم على التبعية يلزم ان يكون
الاشكال فى جميع انواع المجاز من المتبوع الى التابع كما ادعاه السكاكى ولا يخفى ان ادعاه
على تقدير صحته تعسف محض لا يقول به المحقون ولو حمل على اصطلاح جمهور ارباب المعقول
كما مر المراد باستلزام الجزء للكل المعنى المصطلح ايضا والامر سهل التعويض ويرجع قوله وكهذا
بسر فاخ لاسم الجواب المذكور فتامل قوله فانه لا يكون اطلاقا على الان اى حين
اذ الان ن واما اطلاقا عليه من حيث صدور معظم الافعال منه فى موضع يناسب هذا
الاعتبار فيكون مجازا كاطلاق الربيئة على العين ولهذا جوز الزمخشرى فى قوله تعالى ثبت يدا
ابى لهب ان يراد باليد النفس قوله فاللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد كعين
ان يكون استعارة وان يكون مجازا مرسلا يعنى ان اللفظ الواحد اذا اطلق على شئ
واحد كما اذا قلت رايت سنقرا فيما اذا رايت سنقرا ان جاز ان يكون ذلك الاطلاق
طريق الاستعارة وان يكون طريق المجاز المرسل فلا يرد ان طريق المخترع المنشئ
مجاز مرسل بالنسبة الى مطلق صنوع النشئ واستعارة بالنسبة الى خصوص نشئ الان ن
والاشكال بتغاير المعنوى والمعقول المحسوس وتعددهما قوله اى قول زهير الى سلمى ابو سلمى بضم السين
والد زهير الشاعر واسمه ربيعة بن رباح من بنى مازن قوله عند اصحابنا
الحمل على العموم بان يشبه الجوع فى التاثير بذى لباس قاصد للتاثير مبالغ فيه فيخترع له
صورة كالباس ليطلق عليه اسم الموضوع له او محقق قوله من اسماع اللون وتاتيه الهيئة

قلت المراد بالاستلزام المذكور الاستتباع وليم التعريب ص

الان مبنى على صحة الجواب المذكور ص

الاستعارة

270

الانتفاع تغير اللون من حزن او فزع والامتناع منه وهو الجود والرثاثة البذاذة وقوله
فلان رث الهيأة اى شينها قوله صوم كونه كشبهها اى كونه من صبل لحيي الماء قوله على هذا
لا يتناول قولنا هذا تفريع على التفريع واشارة الى ابطال قول من قال الاستعارة اجراء المشبه به
اطلاقا او حملا على حذف الاداة وليس بتفريع على قوله والمراد بمعناه ما عنى باللفظ حتى يتوهم
ركاكة لولا الدلالة على ان لولا اراده ذلك المراد لتناول ذلك القول اللفظ المستعمل فيما وضع
له مع عدم التناول قطعا على كل حال قوله بل هو مستعمل في المشبه به فيكون مجازا الا ان الجاز
مشروط بوجود القرينة المانعة عن اراده الحقيقة ولا قرينة ههنا بل نصب القرينة على الحمل عليه
لدلالة على الحمل على ذلك لجواز ان يراد الموضوع له وبعد الاراده لانا نقول يكفي في القرينة
ما هو اللائق وصحيح الكلام بالتقدير على حالا يليق به واعلم انه ليس المراد بخفي الشيء صورته
الذهنية من حيث وجودها وحصولها في الذهن لانها لا تصح تشبيهها بالاسد قطعا مع انه مصرح الاستعارة
بل الذات المبهمة المشبهة بالاسد وتعلق الجار بالاسد على هذا باعتبار انه اعم يطلق على ذلك
الذات ماخوذة مع ذلك الوصف فكان الوصف جزء مفهومه المجازي بقي الكلام في ان قولك زيد
اسد مسوق لاثبات شبه زيد بالاسد او لاثبات ان زيدا هو ذلك الذات المشبهة بالاسد
فان كان الاول لم يشبه مطلقا ولا مجاز في الاسد كما ادعاه الخفي وان كان الثاني هو استعارة
على ما عرفته الشيخ ولا فرق بين قولك زيد اسد واسد زيد وبين قولك زيد شجاع وشجاعت
زيد في احتمال الامرين فانه كيف ان يراد تشبيه الموصوف مردي بجبون شرير فضل الخفي ولا
شك ان قولنا زيد اسد واسد زيد عمر لزيد شجاعت وشجاعت زيد صلكون سياق الكلام فيه

منع او تحمل انه قصد تشبيه زيد بالاسد في حال الشجاعة والحمل على المعهود
الكلي ثم استعمل في خصوصه لا لخصوصه
كما في قولك رايت رجلا
مع ان المدعى زيد بعينه نعم يلزم صحتا لسند الذات المطلوبة بالاسد لسند الذوات المخصوصة
لكنه غير مجدي لتشبيه زيد صح

البعض ليس تشبيها وعند البعض استعارة من غير فرق على المعروف والمنكر على ان قول الشيخ فان
ابيت الا ان يطلق اسم الاستعارة على هذا القسم فان حسن دخول اداة التشبيه دلائل حسن اطلاقه
عليه وذلك بان يكون اسم المشبه به مصورا بصورة المشبه بالاسد بفيدان الموصوف داخل في القسم المختلف فيه
اللهم الا ان يكون مراد المحشي بموت الاتفاق تقرير على ان زيدا الاسد تشبيه على تقدير ان يراد منه
ادعاء ان زيدا بتقدير اداة التشبيه لاسيما حال المثال مطلق ولا يخفى انه تعسف قوله
لان الملازمة بينهما ولا دلالة عليه اى لان الملازمة بين زيد والاسد ولا دلالة للاسد عليه في المثال المذكور
اعني رايت اسدا يرمي ونظائره مثل رايت اسدا في الحمام اذ لا دلالة للقرينة المذكورة على خصوصه
زيد فيدفع ما توهم من ان الملازمة المعتبرة في باب المجاز هي الملازمة في الجملة وكذا المراد بالدلالة
على المعنى المجازي الدلالة في الجملة ولو بحسب المقامات والقرائن وبهذا المعنى ما يمكن ان يوجد بين
الاسد وخصوصية زيد فلا حاجة لقوله اذ لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه قوله ويدل على ما ذكرنا
قال الخفي ليس تعلق الجار يدل على كونها استعارة بل لو جعل دليلا على كونه تصريحا لكان اولى
لان فهم المعنى الذي تعلق به الجار على تقدير كونه تصريحا اظهر وقد كتب لان وصف الشيء اي الاستعارة منتفا
حيث التبست اذ لا انتقال الى المعنى المراد الا بملاحظة خلاف ما لو بقي على صفته فان
ملاحظة المعنى الحقيقي كثيرا ما يخلو عن ملاحظة او صافه الخارجة ظهر ان تعلق الجار يناسب الاستعارة
وان صح على الصفة ايضا وهذا ظاهر جدا قوله كقولك اسد على وفي الحروب نعامة المراد بهم
اختلاف معنى الخوارج وزاد بها وعامها حتى انتفر من صغير القتاقر والغنى الصغير خبيث الخصيتين
من الفحيح وهو اللين لقال اعقاب فتى لانها اذا انحطت كبرت جبانا وهذا لا يكون الا من لين
والمراد من قوله تنفر من صغير القتاقر انه ينزعج من مجرد القصد او بعد البيت المذكور بلا برزت
الغرائر في الوغى بل كان قلبك في جناحي طائر غزال امراه شبيب الخارجي وكان يقرب المثل
بشيء عنها نقل انها تحمت الى الكوفة في ثلثين فارسا وفيها ثلثون الف مقاتل فضلت صلوة الصبح
وقرات فيها سورة البقرة ثم حرب الحجاج ومن معه والوغى الحرب قوله وكقولك الطير اغرب عليه

بعض من بيت لابى العلى المعرى فى قصيدة يرثى بها الشريف الطاهر الموسوى مطلعها اودى فليت
الحادثات كفاف مال المسيف وعنبر السيراف وغام الفراء المثار اليه فى البيت والطير العزر
عليه باسر فيح السراة وساكنات لصاف اودى اى هلك وفاعله مال المسيف وكفاف اسم موصول
مثل غلام الكفى الاذى واسياف الوصل اذا دمث ماله والاسياف الشم والفح بالضم جمع فحى وهو قد
مرتفع والسراة بفتح السين المهملة جبال باليمن يكون فيها ذيل وغيره ونعم التين المعجمة جبال بالشام
ولصاف صيل على والمعنى ان كل الطيور فى الحزن على المرثى مثل الاغربة الباكية عليه قوله
وان كثيرا ما يكون كثير الا حسن دخول اداة التشبيه عليه بل قد لا يصح كما اذا قرن به ما يصلح للشبه
به فقط كما فى هو الاسد وليس بادمى وفى التنزيل ما هذا بشرا ان هذا الا ملك كريم اذ لا معنى لان يقال هو
لا شبيه بالاسد صرح بهذا الشيخ فى اوائل الايجاز وقيل هذا دليل لطيف على ان نحو اسد استعارة
لا تشبيه عقل عنه المتأخرون وفيه نظر اما اولا فلان المق فى المثال المذكور ونحوه كحب الطاحل
رد فرد من افراد الاسد كما هو المعنى فى التشبيه البليغ وبهذا الاعتبار صح فى حبيب الادمى عيب
وبهذا الايمانى كون المثال من قبيل التشبيه فى نفس الامر واما ثانيا فلان هذا الدليل لو دل على
ان المثال المذكور ليس باستعارة اصلا كيف لا وهذا اعرف هذا القائل نفسه بان معيار الفرق
بين الاستعارة والتشبيه هو ان يحذف المشبه به ويقام المشبه مقامه بحيث لا يفوت الا
المبالغة فاستعارة والا فتشبيه ولا يخفى ان استدلاله قولنا رجل سخاء وليس بادمى اقوى من
استدلاله بقولك هو اسد وليس بادمى تأمل قوله ولاح من بروح البدر بعد ابروح البدرى
التى يجتاز بها فى مسيره وهى اثنا عشر اولها الحمل واخرها الحوت وبعد انتصب على التمييز والمها
جمع مهاة وهى البقرة الوحشية والبرج اظهار المرأة زينتها ومحاسنها للرجال قيل معنى
برجها اكتسائى انهن مخدرات لا يبرزن من الخدور وبهذا يفارق المها لان المها متبرجة
بخلافهن فان برجهن استتار فكان من قبيل قولك نحيته بنهم ضرب وصح وفيه نظر لان هو لا صحت
لا يلايم هذا المعنى على الوجه الذى ذكر وجه كون برجهن اكتسائا ان الناظر لا يستطيع اصطيادها

لانه يخرج ضعيفا وكيتمل ان يكون المعنى انهن لسرعة سيرهن فى الاكتناس عند البرج حتى كان برجهن
بين اكتناس وصيل وههنا معنى آخر وهو ان يراد بالبرج الدخول فى البرج كما هو المناسب للبدر
والمعنى انهن اذا زلن عن الكوة والستر فكانهن دخلن فى برج اخر لا يلقى ما فيه من الكلف
قوله والظاهر ان هذا من باب التشبيه البليغ الخ الى قوله كما فى قولنا رايت اسدا فى شجاعته فان قوله
فى شجاعته يعين بعد التشبيه اى رايت رجلا مثل الاسد فى شجاعته ولا يصح ان يقدر المشبه ويصار
الى الاستعارة اذ لا يصح ان يقدر المشبه وقوع اسم المشبه به فانه لو قيل رايت رجلا
شجاعا فى شجاعته لكان لغو من الكلام قوله لان سائر المحيط الابيض بالفجر حصل عليه هذا التبيين
لا يدل على التشبيه بل يدل على الاستعارة لانه يدل على ان المراد بالمحيط الابيض مثلا هو الفجر
فصار ذلك اللفظ مستعملا فيما شبه بمعناه وقد يتكلف فى الجواب بان ليس المراد بكون الفجر
بيانا للمحيط ان يباين له باعتبار ذاته بمعنى انه بين ان اى شئ اريد بهذا اللفظ بل بيان له
باعتبار ما يتعلق به بمعنى انه بين ان المحيط الابيض وان كان فى لفظ فاعل تبين ليس
فاعلا فى الحقيقة بل الفاعل من الفجر بيانا للمحيط الابيض فى لفظ وبيانا لذلك الامر فى الحقيقة
فلما فات قبل ملاحظة البيانية ولم يعتبر على الاستعارة التى هى ابلغ واوضح فى الفصاحة
اعيب بان فى هذه الاستعارة نوع خفاء لاحتمال ان يوهم القصد الى المعنى وان كان مرجوحا
جدا واحتيج الى زيادة بيان فى حكم من الاحكام التى يحتاج اليها كل واحد قوله والعدول عن ذلك
اى من ان لو ترك فيها المشبه وابقى وجه التشبيه لشبهها لكون الآيتين من قبيل التشبيه على
ما ذكره صاحب الكشف ووجه الابعدية ان المشبه يقدر فيهما بخلاف الآيتين ومعنى
ضرب الله مثلا وصف وبين والمثل الاول مضروب للشرك والثانى للموحد وقوله رجلا
بدل من مثلا وكيف ان يكون مفعولا لتضمين ضرب معنى جعل وفيه صلة شركا، والشاكس
الذى صار معه سلس سالما عن الشركاء والغيرات الذى يكسر الغطش والتسابى الشواب
الذى يسهل مدخله فى الحلق والاجاج صفة موكدة كما فى اسى الدابر او غير بعد جز والغوض

كما هو الحق فى سبب للبدر

وليس بادمى
فان الادمية انما تنافى الاكمل
لا كون الشئ شبيها بالاسد

وهو بيان الاستعارة ص

فى المعنى الامر المتعلق بالمحيط الابيض
والمشبه به وذلك الامر هو البيان
فيكون قوله ص

ايضا الناكد يقال ماء اجاج اى ملح مر وقد اج الماء يوج اجوجا قوله على ما يظهر بالتامل
وذلك لانه لا يصح وقوع الكاف موقع الوصل الاول ولا الثانى موقع الوصل الثانى اذ لا يناسب
ضرب المثل فان المتحقق ضربه الاشتمال [illegible] على ما ذكر شئ الى حال شئ اخر هو الحق وهذا
معقود على ذلك التقدير كما لا يخفى قوله لان قوله من كل ما تاكلون طريا وتستخرجون حلية تلبسونها
مبنى على انه فصل التشبيه لا الاستعارة اعترض عليه بجواز ان يكون قوله ومن كل ما تاكلون
الا به ترشيحا للاستعارة او ابتداء كلام واجيب بانه هو جمع سوق الآية لبيان ان ليس في الكلام نفع
اصلا وهذا اعتراض اذ اجعل الكلام تشبيها عنزلة الكاف او اشد قسوة كان وصل الكافر
كالبحر الاجاج بل لمس مساواة فيه لهذه المنافع المذكورة وفى الكافر نفع اصلا واذا جعل
ترشيحا لم يتيسر هذا المعنى اذ المستعار منه فى الاستعارة المرشحة هو المشبه به موصوفا بالصفة التى
يقع بها الترشيح مثلا اذا قلت رايت اسدا فى الحمام فهو يفترس اقرانه كان المستعار منه الاسد الموصوف
بهذه الصفة فكون المشبه به فى مثال البحر الموصوف بهذه المنافع فيلزم ان يكون للكافر المشبه
بها منافع وهو خلاف سوق الكلام واعلم ان صاحب الكشاف فسر الحلية باللؤلؤ والمرجان
بعد ما فسر قوله تعالى من كل تاكلون لؤلؤا اى من كل واحد منهما واللؤلؤ لا يخرج من الملح
حتى قال فى قوله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان فان قلت لم قال منهما وانما يخرجان من الملح
قلت لما التقيا وصارا كشئ واحد جاز ان يقال يخرج منهما كما يقال يخرجان من البحر ولا يخرجان
من جميع البحر ولكن من بعضه ثم قال وقيل لا يخرجان الا من ملتقى الملح والعذب وقيل تكثير
الحلية باللؤلؤ فى سورة فاطر مبنى على القول الاخير الذى نقله فى سورة الرحمن لان الخروج
من الملح خروج من العذب من وجه ومن الملح من وجه فليتامل قوله ولا يخفى ضعف ما تامل
لفظ الكشاف قال صاحب الكشف فى قوله تعالى او كصيب من السماء الآية فان قلت
هذا تشبيه اشياء باشياء فاين ذكر المشبهات قلت كما جاء يجرى فوجا معطوفا ذكره
على سنن الاستعارة كقوله تعالى وما يستوى البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا

كقوله

على اجاج خرب له مثلا رجلا فيه شركاء متشاكسون ورجلا سلما لرجل ولا يخفى ان قوله عقيل
للتشبيه المطوى فيه ذكر المشبه على سنن الاستعارة لا تمثيل لمعنى الاستعارة كما توهمه الطيبى
وصاحب الكشف فان الاول اجوح الى التمثيل فى هذا المقام من الثانى قوله وهذا الكلام صريح فى
صحة استدلال من جوز الاستعارة مجازا لغويا بان اللفظ ليس موضوعا للمشبه والاعم فانه يدل
على ان لو كان موضوعا للاعم لم يلزم ان يكون مجازا لغويا قوله وقد سبق فى بحث التعريف
بالام اشارة الى الحقيقة حيث قال هناك وتحقيقه ان موضوع للحقيقة المتحدة فى الذهن واطلق
على الفرد المطلق الموجود منها باعتبار ان الحقيقة موجودة فيه فجاز والتعدد باعتبار الوجود
لا باعتبار الوضع يعنى ان التعرف فى امر عقلى استشار بهذا البيان الى ان المراد بالمجاز العقلى
ههنا عكس ما هو المراد فيما سبق من المجاز العقلى وهو ظاهر فان المراد بالمجاز ههنا
ههنا هو الكلمة وفيما سبق هو الاسناد او الكلام قوله لكان الاعلام المنقولة كزيد وبكر
استعارة ولو فرق بان الوضع فى الاستعارة وقد اعتبر فيها العلاقة فشبهها بكونه محدود الاصطلاح
لا رعاية ملغى الاستعارة وهكذا قيل وفيه بحث لان الوضع نحو الكلمة للمعنى الموضوع له اصالة
فلا يصح معنى الاستعارة نعم يلزم ان يكون معانى المجازات كلها استعارة والفرق بالعلاقة حينئذ
يكون محدود اصطلاح لكن فى بطلان اللازم بحث قوله اذ لا مبالغة فى اطلاق الاسم المحدود فيه
بحث لان طريق الاطلاق اذا كان قوة المشابهة بحيث يعود المشبه يستفاد منه المبالغة
فتكون الاستعارة ابلغ قوله وما صح ان يقال لمن قال رايت اسدا واراد زيدا انه
جعل اسدا فيه انه يحتمل ان يراد به انه جعله تشبيها بالاسد بدليل هذا قيل يخدش
هذا الوجه ان قولهم جعل اسدا يجرى فى زيد اسد مع انه لم يوجد فيه الادعاء المذكور
بحقيقة ولا تخييلا وليس اذ ليس المعنى على تقدير ارادة التشبيه ما سبق بحقيقة بل جعله فردا
من افراد الاسد ادعاء وليس باستعارة اصطلاحا لذكر المشبه فى الكلام كما سبق فان قلت
ولكن الادعاء لا يتحقق فى المعرف اعنى زيد الاسد بل على المعنى على تقدير ارادة التشبيه

ضروره انه تشبيه وليس باستعارة وجواب
الا الادعاء المذكور بحقيقة ولا تخييلا فى زيد
اسد ه

مع انه قال لمن قال ايضا حصل زيد اسد علمت ان بنيت قولهم بذلك في الصورة المذكورة
وان المعنى على ارادة الاداة يكون المراد به ان جعل شبيها بالاسد قوله فدرر اذ اراده على
العموم سبق في بحث المجاز العقلي ان بحر مطلق ذكر المشبه لا ينافي الاستعارة بل اذا كان على
وجه يبنى عليه التشبيه وان هذا البيت من الاستعارة لا التشبيه فليتذكر قوله وهذا يندفع
اي بيان ان القرينة مانعة عن ارادة المعنى المتعارف ليتعين عن المتعارف يندفع وجه
الاندفاع ان الاصرار على دعوى الاسدية بالمعنى الغير المتعارف ونصب القرينة لا يمنع الا
عن الارادة المعنى المتعارف فلا منافاة قوله واما التعجب والنهي عنه فلبنائه على تناسي التشبيه
قضاء لحق المبالغة وقد مر لان محصل الرد السابق تسليم الادعاء المذكور ومنع كون الاستعارة
بناء وضع له وصحة التعجب وكذا النهي عنه انما يترتب على نفس الادعاء كما اشير اليه كلام القائل محق لا جاجة
الى الاعتذار بانها مبنيان على تناسي التشبيه قضاء لحق المبالغة قوله والاستعارة بعكس
الكذب اي الكلام الذي فيه الاستعارة يفارق الكلام الكاذب فلا يرد ما قيل الاستعارة
في المفرد والكذب في الحكم فلا اشتباه بينهما حتى يحتاج الى الفرق قوله ورعم صاحب المفتاح
اراد بالدعوى الباطلة الدعوى التي لا تطابق الواقع مع ان صاحبها يعتقد مطابقتها اذ
لا يتصور من صاحبها قصد التاويل فصلا عن نصب القرينة المانعة عن اجراء الكلام على
ظاهره واراد بالكذب ما لا تطابق الواقع مع علم القائل بعدم مطابقته فانه ايضا لا ينصب
ملك القرينة كما ان ذلك المدعى لا ينصبها الا ان الكاذب المذكور ليس مثل ذلك المدعى في التبري
عن قصد التاويل لان مقصوده ترويج ما دل عليه ظاهر كلامه ولا قدح في مقصوده بهذا القصد
التاويل بل نصب القرينة واقتصر في الدعوى المذكورة على ذكر التبري عن التاويل لانه اذا انتفى عن التاويل
كان عن نصب القرينة اشد تبرا ظاهر وجه التخصيص في كل واحد من التبري كونه في نصب القرينة
وكذا في شرح المفتاح للشريف المحقق وليس مراده تغيير مطلق الكذب حتى يرد ان فيما ذكره ميلا
الى مذهب الجاحظ وعدولا عن مذهب الجمهور كما توهم بل تعيين مراد القائل من لفظ

الكذب

الكذب وحاصله ان اراد بالكذب ههنا احد قسميه اعني ما لا تطابق الواقع ولا الاعتقاد
فلا نسلم انه سمي قسمه الاخر وهو ما لا تطابق الواقع مع اعتقاد المطابقة الدعوى الباطلة
قوله ولا تكون الاستعارة على الاضافة وان المراد غير علم الجنس فانه المتبادر من
اطلاق العلم قوله وكذا ما در في النحل وسحبان في الفصاحة وباقل في العقاهة قد
سبق شرح فصاحة سحبان وخطبته عند معاوية واما ما در فانه رجل من هلال بن عامر
صعصعة قيل سمي ما در الانه سبق ابله الى ماء حوض على فرع الابل تقول استفل الحوض
ما در فليل فسيح فيه ومدر الحوض بالخلاص ان يسبق من حوضه واما باقل صواسم رجل
من العرب وكان اشترى طبيا باحدى عشر درهما فقيل له بكم اشتريته فتح كفيه وخرق
اصابعه واوما بلسانه يشير بذلك الى احدى عشر فاتقدت نظي فضرب به المثل في العي قال
حميد الارقط يهجو ضيفا له اثانا وما در اباه سحبان وايل بيانا وعلبا بالذي هو قايل
ما زال عند اللئيم حتى كانه من العي لما ان الحكيم حكيم اه باقل واعلم انك اذا اعتبرت
تشبيه زيد بعمرو في النخل والهيئة وقصدت المبالغة في التشبيه وادعيت انه عين
عمرو لكمال شبهه به ومن ههنا قيل القوم انما تعرضوا للجنس في باب الاستعارة بناء على
ان اكثر الاستعارات في الاجناس لا الاشخاص ولهذا اعلل المحشي في شرح المفتاح
عدم جريان الاستعارة في الاعلام بان مبنى الاستعارة على المبالغة في حال المشبه بدعوى
اتحاد المشبه به وذلك انما يحصل اذا كان المشبه به مشتهرا بوجه الشبه ولا شك ان الاشخاص
مجهولة ما وصاف لها حتى ان اسمائها تنتفي باوصافها انباتا ما واما الاشخاص
فقلما يشتهر باوصاف كذا قرره والقول بانه يمكن ان يجعل لفظ عمرو موضوعا لذات
ما له الكمل المخصوص ادعاء وان كان موضوعا لذات معين له بكمل مخصوص حتى
ما في اعتبار الجنس تعسف ولا احتياج اليه لان المنتقل بالعدول عن التشبيه الى الاستعارة
هو المبالغة في حال المشبه اعني وجه الشبه حتى كانه نسي المشبه به فيه وذلك يحصل

فقلت رايت عمرا والحاظ انه استعارة يكون علاقته المشابهة به ص

بدر

بدر
ايراد

ملاك الكذب ههنا بان نفي القرينة ص

اذا جعل المشبه من افراد المشبه به داخلا في جنسه ان كان المشبه به جنسا او جعل عينه ان
كان شخصا ولا شبهة ان ادخاله في جنسه غير له دعوى انه عينه فتامل والله الموفق قوله
فان تعاوا من عوف يعرف كعلم بعلم واصله تعافون سقط النون بالجازم ثم قال عاف
الرجل طعامه وشرابه اى كرهه قوله لدلالته على ان جواب هذا الشرط امتناريون وتجاهلون
فان قلت لم لا يجوز ان يريد بالبيران صفتها مان يقصد تحويفهم بالاحراق قلت لان القابل
يدعى يدعوى الاخذ بالشريعة وليس فيها احراق كاره العدل والايمان واما عدم حمل البيران
على الرماح فلتعاهد العرف وغلبة الاستعمال في السيوف قوله من فضله اى نفضل
سيف الممدوح ويحتمل ان يرجع الضمير الى الممدوح والاضافة لادنى ملابسة قوله على اروس
الاقران جمع سحابيب الاقران جمع قرن وهو الكفو في الحرب وجمع سحابيب فاعل سكفى
وبعد البيت المذكور ركاد الندى منها يفيض على العدى مع السيف في شتى قناه القنا
قواضب الشئ واصل اشتاء الشئ اى تقاضيه والقناجمع قناة وهي الرمح والقواطع
القواطع قوله اى انامله الخمس يحتمل ان يريد بالانامل وهو روس الاصابع نفس الاصابع
مجازا ويحتمل ان يريد المعنى الحقيقي مبالغة قوله والمراد بارواس الاقران جمع الكثرة تقوية
المدح الممدوح ولك ان تحمله على انه جمع قلة نظرا فيه من الاستانة الى قلة اكفائه في الحرب
وقلة امثاله ممكنا وجيها ولا يخفى ما فيه من التعسف قوله وهذا اولى من قول المصنف ان الحيوة
والهداية بمعنى قوله في الايضاح ووجه الاولوية ان المستعار منه هو الاحياء الحيوة و
انما قال اولى ولم يحكم بكونه كلام المصنف حفظا لاحتمال ان يكون مراده ايقاع الاستعارة
بين لازمي الهداية والاحياء والمتبادر من الهداية في كلامه ما هو مصدر المبني للمفعول
وهو الابتداء قوله مع ان كلامي المدرس والطيران خصوص وصف ليس من الانف و
البعد ود واما في المدرس فكونه انفا مسوغا واما في الطيران فقطع المسافة بسرعة
في الهواء قوله فانهم عدوها في الاستعارات الضمرى عدوها راجع الى وضع المدرس

في موضع الالف ونحو ذلك اى الى الجماعة ولهذا انث او يكون تانيث الضمير باعتبار كون وضع
المدرس موضع الالف استعاره على الاطلاق المذكور قوله الى مجانس له كالمدرس
والالف فان كلا منهما غير مخصوص موطن النشم واما الاختلاف بالاختصاص بالانسان
وعدمه وحاصل ما ذكره ان اطلاق الاستعاره على هذا القسم من المجاز المرسل على
سبيل الاستعاره لان نقل الاسم من المجانس الى المجانس مشابه لنقل الاسم من المشابه
الى المشابه بناء على ان المجانسة والمشابهة وجه واحد قوله وفي كون استعاره الطيران
للعدو من هذا القبيل نظر اجيب بان الطيران عباره عن قطع المسافه بسرعه مع التخطي
على الارض ولا يخفى ان الجواب انما يصح اذا ثبت النقل عن ائمة اللغه قوله وهو جمع خليق
الدارع الحلق بضم الحاء جمع حلقة بالتسكين شاع غير القياس وقال الاصمعي الحلق بكسر
الحاء كهدره وبدر وحلقه وحلقه وحكى يونس عن ابي عمرو الحلاحلقة في الواحد بالتحريك
والجمع حلق وحلقات قال ثعلب كلهم بجره على صعفه قوله على ان الاسد موضوع
للشجاع اى للشجاع لا للرجل وحده لما عرفت انه لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه قوله
لا المجموع المركب منهما اعترض عليه بان القول بكون المستعار له هو المقيد للمجموع قول
بما لا يقال فان قانون المجاز اذ قد تقرر ان اللزوم في المجاز انما هو بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي
الذي استعمل اللفظ فيه وهنا اللزوم انما هو بين المعنى الحقيقي وقيد المعنى المجازي لا
نفسه وجوابه ان اللزوم كما يتحقق بين المعنى الحقيقي ونفس المعنى المجازي كذلك بينه وبين المقيد
لان يشتمل من المعنى الحسي الى الشجاعة ومنه الى الرجل الشجاع كما صرح المحشي وهذا القدر كاف
في اللزوم قوله واد اصحى بريوسه القريوس بضم الراء ولا تخفيف الا في الشعر لان
فعلولا مما دريات غير صحيح ومواسم العجم غير منصرف للعلمية والعجمة واما فرتوب بضم الفاء
وسكون الراء وتشديد الواو وتضعيف والفصيح الفم وكذا سحنون ومواول الرمح قوله قلت
الاحسن ما ذكرناه اولا ما يقال لسد الاجتباء الى القريوس مما يوجد الوجه الاخير

مع كون الجناح في الاختياري في الهوا
والعدو عباره عن قطع المسافه في

لانه جعل العروس كالشخص بحيث يكون الراس منه مستبعاده واجزاءه ولاشك ان الاصل
من الشخص هاتف الظاهر المجسم وضع الثوب في اسفل الركبتين فيمتد الى حاشيتها
مستطيلا فتامل قوله ولم سطر الغادي الذي هو رائح النظر اذا استعمل بلا صله فهو كعدي
الانفعال والغادي هو السايرمن الصباح الى الظهر والرايح هو السايرمن الظهر الى المغرب
قوله سيرا حثيثا اى سريعا متوالي وليثا سريعا حريصا قوله والشبه فيها ظاهر
مما في وجه الشبه قطع المافوز بسرعة وليس وسلاسة قوله ويتبين امرهما في الهوادي
الهوادي جمع هاديه وهي العنق يقال اقبلت هوادي الخيل اذا بدت اعناقها قوله
كما في قول امرء القيس فعلت له لما قطع بصلبه مطلع العصيدة فقابلك من ذكرى حبيب ومنزل
بسقط اللوى وقبل البيت المذكور في الشرح وليل كموج البحر ارخى سدوله
على بانواع الهموم ليبتلي ومقول قوله فعلت له لما قطع قوله بعد البيت المذكور
الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل التدول جمع سدل
او سدل وهو ما اسبل على الهودج والتقطي التمدد والباء في بصلبه للتعدية والاردا
الاتباع والاعجاز جمع عجز بفتح العين وضم الجيم وهو موخر الشئ يذكر ويونث وهو للرجل
والمراة جميعا والعجيز للمراة خاصة ثم المفهوم من بعد بالشيخ ان تا كلا اصليه وزنه
فعل بفتح الفاء وسكون العين كجمد ومسق وكمل ان يكون من تاى يعيى بعد وزنه
فلع كما صرح به في القاموس والكلكل والكلكال الصدر عاجا اى التوى مشددا
قوله والظاهر ان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية حيث شبه الليل بالانسان المتمطي
في الطول واثبت لوازم المشبه به للمشبه وهو الصلب والتمطي والكلكل والاعجاز وانما قال
والظاهر اشارة الى ما سيجئ في البيان من ان المجموع استعارة تمثيلية وقوله كما لبد للشمال
اشارة الى ما سيجئ في قول لبيد وغداة ريح قد كشفت وقره قد اصبحت بيد الشمال
زمامها قوله من حلى العقيلا الحلى بضم الحاء المهملة وكسر اللام مع الياء المشددة جمع حلي

بين الدخول فحومل

العجزه ار

بعنى الماء وسكون اللام كندى وندى وقد يكسران والجمع بالكسر والياء مثل عصى وعصي والعقيلا اهل مصر
قوله فان كلامه في المطرح لانه في ذكر الاقسام التي هي اقسام الاستعارة التي هي قسم المجاز
كما دل عليه سوق كلامه من اول الباب والاستعارة التي هي قسم المجاز الاستعارة المصرح بها
فان الاستعارة بالكناية ليست من اقسام المجاز عنده لان المذكور فيها هو الجنب المستعمل
في معناه الوضعي قوله لسواظ النار السواظ اللهب الخالص الذي لا دخان فيه قوله
والشاي تشبيه الشيب في الشعر باستعالي النار فيه كبت لان هذا الكلام من المطرح السقيم
على فانون نفسه لكون قوله استعمل استعارة تخييلية وهي عنده حقيقة ولا يحقق فيه التشبيه
فكانه اعتبر الاستعارة على مذهب الخبري وغيره ولفظ الزعم لائح من الاشاره الى البحث
المذكور قوله وهما حسيان فان قلت كل من الكشط والكشف امر عقلي قلت لو سلم
فالمراد الهيئة المحسوسة عندهما وهما بشيران اليها قوله اى حصول امر عجيب امر دايما
او غالبا هذا الترديد لاجل بيان معنى الترتيب من حيث هو لا بالنظر الى خصوص المقام
قوله ان المستفاد ظهور النار لا كمن ان الاسبب اظهار النار والحث قوله محمل
عبارتنا على القلب المسكوك لانشرط النكتة في القلب بل تقبلها مطلقا لعل مذهب الشيخ ايضا
ذلك حملا لكلامه على ما هو المقبول عند الكل قوله وبان الظهور مهما غني
الزوال اعترض عليه بان قوله المستفاد ظهوره المسلوخ من جلدته ياباه لان المسلوخ
لا يزول مع ان استعمال ظهر بمعنى زال يكون مع عن لا مع من وقد اشار الى الدفاع
الثاني لقوله فاقام من مقام عن واما جواب الاول فان يقال لا نم ان المسلوخ لا يزول
من جلدته بل او ازال الجلده عنه فقد زال هو ايضا عن الجلده قوله وذلك دعا يا ابن
ربطة هاشم الخ بيت من ابيات الحماسة صدره اعيرتنا الباءنا والحومها وقبله انسبي
دعائي عنك اذ انت مسلم وقد سال من ذل عليك فقر وتسوتكم في الروع باد وجوهها
يخلن اياه والاماء هو اثر الاستفهام للانكار ومسلم على صيغة المفعول اى مخلى من السلمة

اى ظلمت بهذه وبين من يريد الكناية وقراقر اسم واد اشتد سيل الذل لحوكه فسال الرعليكه
اى هم قراقر والروع الخوف يخيل تبطل ملك النسوه اما الكونها ملكت فالوجوه والمال الذى حرام
فى نفس الامر والاستدلال فاغير تنا ايضا للانكار اى لم تغير نا البان الابل والحوم ما تؤكل
الابل مباح والانتفاع بلحومها والبانها جايز فى الدين والعقل وتغريبنا فى المحتاجين اليها ظاهر
وذلك عار ظاهر اى زايل قوله وملك سكاه السكاه مع السين المهملة السكاية قوله وذكر العلامه
كلام العلامه يخالف كلام الشيخ من ان الظلام هى الاصل والمظروفه والنور طارعليها وظرف
فان الظلام عكس تعبير العلامه ان يكون الليل ظرفا والنهار مظروفا قوله فقد يطول الزمان والعاده
فى مثله ضل لا يخفى انه تكلف بل يحمل ما اعتاده من التاويل والحمل والتحقيق للمطابقه بلاغه
الشرط ان يقال اراد بالنهار مجموع ما بين الطلوع الى الغروب كما هو المفهوم من الشرع والموافق
لكتب اللغه فكون الفاء للتعقيب الحقيقى نظرا الى انتهاء النهار وتعقيب معنا المفاجاه نظرا الى
ابتداء ظهور النهار ولا يخفى على المنصف ما فى اعتبار المفاجاه بالنظر الى ابتداء ظهور النهار
الذى هو مجموع ما بين الطلوع والغروب على ان الايه مجرد اخراج النور من الظلمه واما خصوصيه
النور واعتبار كونه مجموع ما بين الطلوع والغروب فلانه ان لها دخلا فى المقصد فتامل
قوله ثم لا يخفى ان اذا المفاجاه انما تصح قبل على ان يقصد بالجمله الاسميه الدوام بحسب المقام فتدبر
لانه المفاجاه عن المتصف اذ الترتب على السلخ فى المال اصل الاظلام لا دوامه واستمراره
وفيه نظر لان لانه المفاجاه ما عتبار ان المفاجاه انما تتصور فيما لا يكون مترقبا بل يحصل
بغته كما ذكره الشريف فى حواشى شرح المفتاح فمجرد الجمله الاسميه على الدوام لا يدفعها كما لا يخفى
على المتامل قوله والقول بتعويل ذلك فيه يجب لان الايه على ما يتبادر من نظم الاسلوب سيق لبيان
كيفيه اظلام الظلام والاشكال ان سلخ منا انزيل بمعدم
فى المال وسرت عليه الظلام وقوله تعالى وآيه لهم الليل نسلخ منه النهار الايه
اى يظهر لو كان الايه نفس مفاجاه الظلام فتامل قوله وههنا بحث قد تقال ما كان الوفاء كثير

فان المفهوم من الايه على توجيهه مفاجاه الاظلام لظهور النهار فتدبر منه

ملا تترقب ح

(الوقوع)

الوقوع فى الحس ومكرر المشاهده عندهم دليل عدم ظهور الفعل الذى هو لازمه اشتهر واقوى
على موت الموت وانت خبير بان افاده كثره الوقوع للقوه محل نظر وان كان افادتها للاشتهار
مما لا شك فيه وقد تحقق ما ذكرنا يرد لو لم يكن هذا من باب التشبيه المقلوب ولا
يخفى انه لا نكته يعتد بها فى اعتبار التشبيه المقلوب قوله وفيه نظر لان البعث
لا اختصاص له بالموت لكن ان تحقق البعث المطلق فى صدد ذكر القيمه واحوالها انما هو
البعث من الموت فصلح لكونه قرينه للاستعاره على انه لا بعد ان يدعى كون البعث حقيقه
شرعيه فى البعث من الموت والمعنى ايمن الامر انه لا تحيى اى افرق من الحق والباطل
بحيث لا يتميز احدهما بالاخر كما لا يتميز الزجاج المكسوره قوله والجامع الاحاطه واللزوم
وهما عقليان فان قلت كما ان ضرب القبه على الشخص محسوس كذلك احاطه القبه محسوسه
فلم عده عقليا قلت المعدود من الجامع التعقلى هو الاحاطه المعنويه المتحققه فى الذات بسبب
اليوم كما انها متحققه فى القبه بالنسبه الى الشخص بحق الاحاطه الحسيه فيها ولا يخفى انها عقليه
قوله وهو دال على نفس الذات مراده م بالذات فى هذا المقام ما يسقل بالمفهوم
وفى تغيير اسم الجنس اشاره الى انه لم يرد به ههنا ما اصطلح عليه النحاه لان ذلك شامل
للصفات المشتقه واسماء الزمان والمكان والآله وما ذكر ههنا لا يتناولها
قوله من غير اعتبار وصف متعلق بهذا الذات فلا يتوهم ورود الاشكال بان العقل
وصفه هو ملزوم الكيف وسياق الكلام يدل على تغاير الذات والوصف قوله وكذا
ما يكون متا ولا باسم الجنس كالعلم لا شبهه فى ان اسم الجنس بالتفسير الذى ذكره لا
يتناول العلم الشخصى اذ ليس مدلوله ذاتا صالحه لان تصدق على كثيرين والاشكال
كليا واذا تضمن مفهومه نوعا وصيغه لم يصر كليا ايضا لان اشتهار ذاته الشخصه بوصف
من الاوصاف خارج عن مدلوله كاشتهار الاجناس باوصافها الى رجع عن المدلولات
الاصليه لاشكالها بخلاف الاسماء المشتقه فان المعتبر فيها المصدريه المعبره فيها

من الاوصاف اى من غير اعتبار وصف

وصيغته ال

داخلة فی مفهوماتها الاصلیة فلذلک کانت الاعلام ملحقة باسماء الاجناس دون الصفات
والحاصل ان اسم الجنس یدل علی ذات صالحة للموصوفیة مشتهرة بمعنی یصلح ان یکون وجه
الشبه وکذلک العلم اذا اشتهر بمعنی فالاستعارة فیها اصلیة والافعال والحروف
لا تصلح للموصوفیة وکذا الصفات المشتقة قوله والافتقاره القوم انما عرضوا
للاستعارة التبعیة المصرحة والظاهر تعلق الاستعارة التبعیة المکنیة کما ان جنبی اراقم الصارب
دم زید ولعلهم لم یتعرضوا لها لعدم وجدانهم ایاها فی کلام البلغاء قوله الی ان یکون مشارکا
للمشبه به فی وجه الشبه اعاد ذکر لفظ او اشارة الی انه لا فرق بین التعبیر عن الدلالة
علی المتصف قوله واعا تصلح للموصوفیة الحقایق ای الامور المتقررة الثابتة بهذا التفسیر
ذکره العلامة فی شرح المفتاح حیث قال المراد بالحقایق الذوات الثابتة المتقررة کالجسم
والبیاض والطول لا غیر الثابتة کمعانی الافعال فانها متجددة غیر مستقرة لدخول الزمان
فی مفهومها وکالصفات فانها غیر ثابتة ایضا وان کان الزمان عارضا فی متبوعة الشبه
جهة ناظرة للرد علی ما اشار الیه بقوله بعد تسلیم صحته ووجه المنع کما نقل عنه ان کلام
الحرکة والزمان مع انه لیس من الامور المتقررة الثابتة یقع موصوفا وقد صرح الشیخ فی نفس
شرح المفتاح بارتفاع هذا المنع عن اصل الکلام حیث قال بعد نقل تفسیر العلامة والحق
ان الحصة هی المشبهة باعتبار تحققها وتبوتها فی نفسها من غیر تعلق باعتبار المعتبر ولا خفاء
فی ان القیام والحرکة کذلک بخلاف القائم والمتحرک واما ما ذکره المحشی جوابا عما اشار الیه
الشیخ من المنع المذکور حیث قال فی دفعه المراد بالحقایق المعانی المستقلة بالمفهومیة
لا ما توجد فی الامور المتقررة الثابتة ففیه بحث لانه یمکن ان یقال بعد الاغماض عن
ان مطمح نظره الرد علی العلامة واعلم ان الشیخ یشیر الی ان المراد بالحقایق المعانی
عرضیة بوجه کلام المصنف علی وجه لا ینافی ما ذکره نفسه فی ایضاحه الذی هو کالشرح لهذا الکتاب
وکلامه هناک آب عن هذا التفسیر لانه لهذا لان الاستعارة تعتمد التشبیه بتعمیم

علیه ص

اعتبار ر

والتشبیه ص

کون المشبه موصوفا وانما تصلح للموصوفیة الحقایق کما فی قولک جسم ابیض او بیاض
صاف دون معانی الافعال والصفات المشتقة منها والحروف انهی کلا ولا یمکن ان
یراد بالحقایق ههنا ما ذکره المحشی لعدم صحة مقابلته علی هذا التفسیر بالصفات ولهذا
اسقط المحشی من البین فی السیاق تمویها للکلامه حیث قال اولا وبما قررناه
کما ظهر ان ما ذکره القوم ان الاستعارة فی الافعال والحروف تبعیة الی ان قال
وانما تصلح للموصوفیة الحقایق دون معانی الحروف والافعال وثانیا فکل من الحرکة
والزمان حقیقة لاستقلاله بالمفهومیة دون الافعال والحروف قوله دون معانی
الافعال والصفات کانه اشار بالتمام لفظ المعانی الی اندفاع البحث الذی اورده
نفسه فی شرح المفتاح وهو ان الموصوف بالمشارکة نفس المشبه والمشبه به وهو
لا یختلف باختلاف التعبیر فعدم صلوح العبارة الدالة علیه للموصوفیة لفظا لا یقدح
فی اتصافه بالمشارکة فیجوز ان یستعار الناطق للدال باعتبار تشبیه الدال بالناطق
واتصافها بالمشارکة وان لم یصلح لفظها للموصوفیة ووجه الاندفاع علی ما
ذکره فی ذلک الشرح ان المعتبر فی هذا المعنی مفهوم اللفظ حتی اذا قیل لیت
صماء الخبر کان المستعار منه مفهوم الصم تبعا لمفهوم الصم لا ذواتهم فتعتبر فی صحة
موصوفیته وعدمها اللفظ الدال علیه اذ به یعلم انه من الحقایق ام من تالیفات العقل
قوله او عروضها لها فیه بحث لان العروض ان منع جریان التشبیه بمعنی ان لا یجری
فی المصادر ایضا لان عروض الزمان لها صدقه اللهم الا ان یقال مفهوم الصفات
یشتمل علی النسبة ولهذا عرض الزمان لها بخلاف مفهوم المصادر ومالم یلاحظ نسبة الفرب
الصوب الی شیء لا یعرض الزمان کما لا یخفی علی المتامل او یقال المراد بعروض الزمان
تقیدها والتباسها علیه دلالة بحسب العرف الطاری علی اصل الوضع اللغوی لا بحسب العقل
فقط ولا کذلک لفظ المصدر وقد مر من المحشی فی توجیه زیادة اختصاص هل بالافعال

ولهذا عرض الزمان للصفات بخلاف المصادر ص

يحتاج يرجع بك الى ما ذكرته فارجع اليه قوله دون الحروف وموطوء للانار والبط و
الات الملاحظ فلا يكون موصوفا اصلا كما حققه الحبشي ومهنا بحث وهو ان موضوع الحروف
لا يصح لاعتبار العلاقة المطلقة فلا يجري فيه المجاز المرسل ايضا اصالة فلم يعتبروا
قسم البقي في المرسل ايضا اللهم الا ان يقال ما وجد في المجازي الحرف بحيث لا يكون علاقته
السببية فلذا لم تكثروا الاقسام واكتفوا بالاستعارة التبعية لكثرتها لكن هذا لا يتاتى
في الافعال لكثرة المجازات المرسلة فيها فتامل قوله واما الموصوف في كونه شجاع باسل
الباسل هو الشجاع الكامل والفياض الوهاب المبالغ والنحرير العالم المتقن فالوصف
الثاني في هذه الامثلة ابلغ وازيد في المعنى من الوصف الاول فلذلك امتنع تقدمه عليه فظهر
منه ان الثاني وصف الاول وبهذا الذي ذكرته من ان الصفات لا تصح للموصوف فيه ظهر ضعف
ما ذكره القاضي في قوله تعالى انها بقرة لا ذلول تثير الارض ولا تسقي الحرث ان لا ذلول صفة
البقرة والفعلان صفتان لذلول لان لا ذلول لا من صيغ الصفة وتاويل كلامه بعيد ما الولاة
قولهم شجاع باسل ياباه سياق كلامه فتامل قوله وكم مقام واسع ومجلس فسيح المراد
بالنعت الذي سبب تبويته لغير الحقيقي هو الوصف المعنوي لا النعت النحوي هنا
وفي قوله واما الموصوف في كونه شجاع كل اي لتضمنه الوصف المعنوي قوله ومعنى ان يكون الافعال
فيها اصلية لا تبعية فيه بحث لان غايته لزوم ان يكون في الاستعارة تان اعني الاصلية والتبعية
بحسب الاعتبارين اللهم الا ان يريد صحة ان يوجد الاستعارة فيها فالمعنى كونها اصلية لا تبعية
فقط قوله فالسببية في الاولين لمعنى المصدر قال الحبشي فان قلت هل يجري في نسب الافعال
الاستعارة تبعا كما في الحرف قلت لا لان مطلق النسبة لم يشتهر معنى يصلح
ان يكون وجه الشبه في الاستعارة بخلاف متعلقات الحروف فانها انواع مخصوصة لها احوال
اخوال مشهورة وفيه بحث لان المعنى الذي يرجع اليه متعلقات نسب الافعال ليس مطلق النسبة
بل النسبة على وجه القيام ولها خواص واوصاف تصح لها الاستعارة فاذا اسند الضرب

الى آخره

الى المرض دلالة على نسبته اليه وشبه نسبته اليه باعتبار التعريف بنسبته الى من ينسب اليه
على جهة القيام وقلت ضرب فلان لم يبعد عن الصواب وبالجملة لكن الاستعارة في الافعال
باعتبار نسبتها بان ينسبها عارف ينسبها اليه نوع استلزام كمطلق الاتصاف والقيام
مثلا ما يرجع اليه نسبة اخرى كذلك كمطلق الاتيان مثلا فمتعلق السوط او السيف
في التبعية من الافعال لا يخص باعتبار المصادر على ما هو المشهور فما بينهم قد برفانه
دقيق قوله قال صاحب المفتاح هو المراد بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر بها عند تفسير
معانيها الغير المبهمة عائد الى ما والتاء ليت لكون ما عبارة عن المتعلقات هي المعنى وهي عنها
راجع الى معاني وفي معانيها الى الحروف وهي قوله عند تفسير معانيها وضع لفظ المظهر
موضع المضمر اذا لفظ عند تفسير واعلم ان لفظ بها غير موجودة في عبارة المفتاح بل عبارته
هكذا واعني بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر عنها وظاهره يفيد ان لكل المتعلقات معبر عنها لا يعبر
بها مع انه خلاف الواقع فكانه اشار ههنا باقحام لفظ بها الى توجيه عبارة المفتاح بان
العائد محذوف والتقدير ما يعبر بها عنها ويحتمل ان يريد بها حاصل المعنى لا ان هي العبارة
نظرا الى ان الالفاظ المذكورة عند التعبير بلفظ الابتداء واخواته عن بعض المتعلقات
هي بهذا الاعتبار معبر بها كما اشار اليه المحشي في شرح المفتاح وفي عبارة المفتاح واضمال آخر
وان يجعل يعبر على صيغة المعلوم ويرجع ضميره الى ما ويجعل المعبر به معبرا لكن لا يخفى
ان المكلف ظاهر ومخالف لنسخ الرواية قوله مثل قولنا من بصباه ابتداء الغاية المراد
بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ الغاية النهاية وليس لها ابتداء وبهذا ظهر
سر قولهم الى لانتهاء الغاية كذا ذكره الشيخ في التلويح واعترض عليه بان نهاية الشيء ما
ينتهي به ذلك الشيء والشيء ما ينتهي بعضه فنهاية الشيء ضمنه فكيف يكون جزأ منه بل انما
يطلق على آخر جزء منه ملاصق بما بعده ومن النهاية ولك ان تقول غاية ما في الباب ان يكون
الغاية في المسافة مجازا في المرتبتين وهذا غير غريب والتوجيه الخالي عن شائبة التكلف

غير ظ

ان قال الغاية مستعملة فی معناه المحقق وهو حبس والابتداء والانتهاء فردان له الامکان
اضافتها الیها اضافة العرد الی الجنس لا محذور فیها ولا یلزم منه القیام النهایة
وانما یلزم ان لو کان اضافتها الیها اضافة الاجزاء الی الکل قوله والا لما کانت حروفا
بل اسماء قال فی شرح المفتاح وهو ضعیف اذ رعایة المنع الملازمة بانه کیف یمکن ان یکون المعنی
الواحد مستقلا بالمفهومیة بالنظر الی وضع اللفظ له غیر مستقل بالنظر الی وضع لفظ
آخر عنی ان یکون شروط الواضع فی دلالة احد اللفظین علیه ذکر متعلق له
بخلاف اللفظ الآخر مثلا معنی الکاف الاسمیة والحرفیة هو المثل الا ان هذا المعنی مستقلا
بالمفهومیة من الکاف الاسمیة دون الحرفیة وهذا التضعیف مبنی علی مذهب الشیخ
وقد ابطله المحشی وحقق معنی الحرف لوجه لا مزید علیه فظهر به ضعف التضعیف فلینظر فیه
قوله عرضیة کما سیشیر الیه ویوجه کلام المصنف بالمصیر الی حذف المضاف ای کمتعلق المجرور
فی قولنا زید فی نعمة هو التلبس المخصوص والتمثل للمتعلق المصطلح بالمتعلق اللغوی
ولو ضیح ان معنی قولک زید فی نعمة کون النعمة ظرفا لزید مع انها لیس کذلک فامتنع
حمل اللفظ علی حصته محل الاستعارة بان شبه ما بین زید والنعمة من التلبس
المخصوص بالظرفیة توقع الشبه اولا فی الظرفیة المطلقة ثم سری الی الظرفیة المخصوصة
التی هی معنی فاستعمل اللفظ الموضوع للمشبه به الضمنی وهو الظرفیة قوله للدلالة
بالنطق علی وجه الشبه الصالح للمعنی وایصاله الی فهم السامع المخصوصة فی المشبه ای تلبس
بزید فالتلبس مستعار له والظرفیة مستعار منه ولفظ فی مستعار فلا خلل فی هذا الکلام
بهذا ما قیل ولا یخفی ما فیه اذ لا یلایم سیاق کلام المصنف فانه اعتبر الشبه فی
فی المجرور دون الجار قوله مجاز مرسل باعتبار استعمال المقید فی المطلق لانا لا نسلم ان استعمال
المشبه فی نوع الانسان استعمال المقید فی المطلق بل استعمال المقید بقید فی المقید
بقید آخر ویمکن ان یدفع بان المراد بالمطلق عند استعمال القید المعتبر فی وضع اللفظ

الوضع

المخصوصة المشبه ای

قوله للدلالة بالنطق وجه الشبه الصالح للمعنی وایصاله الی فهم السامع صح کذا

فان هذا هو المعتبر فی کون اللفظ من قبیل اطلاق المقید علی المطلق وذلک لان ما فی التقیید
بعد آخر فلسامل قوله باعتبار ذکر الملزوم وارادة اللازم قد اشیر فی اول هذا الفن
الی ان اللزوم امر لازم فی جمیع انواع المجاز استعارة او مجازا مرسلا فاعتبار ذکر
الملزوم وارادة اللازم لا یکفی فی بیان العلاقة بل لا بد من بیانها فای نوع من
انواعها قوله للعداوة ای لقدر یشبه العداوة فیه نوع تعسف لان موجب کلامه
السابق ان یقدر یشبه الحروف فی مجرورانها وعلی هذا سیاق شرح التلخیص
ثم قال فیما بعد سبقا للاستعارة فی المجرور ولا شک ان المجرور فی الایة کونه عدوا
لا نفس العداوة والمشبه به علی هذا کونه محبا وابنا لا نفس المحبة والتبنی نعم هذا اوضح فی المعنی
الی العداوة والتبنی المحبة لکن الاستعارة فی المنطوق فالتفرع بها اولی خصوصا اذا
کان الکلام معها لو یم بخلاف ما هو المراد قوله کالمحبة والتبنی وکونک فی الترتب علی
الالتقاط اراد بالمحبة محبة الملتقط وهو موسی ع واراد الترتب والا فمحبة الملتقط
وموالاة فرعون علة للالتقاط بترتب علة متعدة علیه قوله انه یشبه ترتب العداوة
والحزن علی الالتقاط بترتب علیه الغرض الجامع هو الحصول بعد طلب النفع ولا یخفی انه انما یتم
فی ترتب العلة الغائیة علیه فاندفع ما قیل هذا غیر واضح لاستدعاء التشبیه الجامع ولا یظهر
مما ذکر من التشبیه قوله ومدار قرینتها فی الاولین اما قال فی الاولین لما سیجیء من ان
قرینة التبعیة فی الحروف غیر مضبوط قوله جمع الحق لنا فی امام البیت لعبد الله بن المعتز بن
المتوکل بن المعتصم بن الرشید بویع بعد خلع المقتدر بالله ولقب بالمرتضی
واستوزر استاده وکان واحد عصره فی الکیس والفضل وقد ادرکته حرفة الادب
فاضطر بامره ولم یکن خلافته الا ثلث ساعات النهار قوله لم یلق قوسها شبه الظرف
الذی یتعلق بشبر والعشیة بما بین المغرب والعتمة والمراد ههنا مطلق الوقت
وهی اما مضافة الی الجملة بعدها او الجملة بعدها صفة لها سقدر ما تقتضیانه علی الوجهین

انثرنا

المعتذل

حرفة

فانتصابها

على الظرفية وانتفاء التنوين على الوجه الثاني لكونها غير منصرفة للتانيث والعلمية لانه علم جنس
كما يدرى النحو والوادى فاعل يجرى على طريق الاسناد المجازى والمراد بجريان الوادى
فيها الدم ظهور الشر وكثرة القتل قوله يقرى بهم من قريت الضيف قرى وقراء اذا احسنت
اليه اذا كسرت القاف ولذا فتحت مددت والجامع بين القرى والعطف ايصال الشئ
الى الباطن قوله كقول الحريرى واقرى المسامع البيت من قصيدة ذكرها الحريرى
فى المقامة الساسانية والتلثين مطلعها البث لكل زمان لبوسا ولابست حر فيه نعمى
وبؤسا وفحند الرجاء اديرا الكلام وبين السقاة اديرا الكؤسا وطورا ابوعطي
اسيل الدموع وطورا ابلهوى اثير النفوسا واقرى المسامع الى ان قال حرف الدهر حاباه
والغنى بضم النون والقصر النعمة واذا فتحت النون ومددت وبؤسى بضم الباء مصدر قولك
بئس الرجل يبأس بؤسا وبيئسا اى اشتدت حاجته فهو بائس والمسامع جمع مسمع بكسر
الميم الاولى بمعنى الاذن وان شرطية وما زايده وجواب الشرط محذوف دل عليه الكلام
السابق او هو السابق نفسه على اختلاف النصرية والكوفية والحرون الفرس الذى
يقف فى اثنا الجرى والشموس الذى يستصعب الركوب عليه قوله او الى الجميع الى
مهنا بمعنى على كما بعضيه التسوق ونظيره فى نحوه مجىء الى بمعنى على قوله عليه الصلوة والسلام
من ترك مالا فلورثته ومن ترك كلا او عيالا فالى قوله تقرى الرياح يا فى الحزن مع
مزهرة الحزن بلاد العرب وهى فى الاصل باغلظ من الارض وضد هذه قال فى الرياض
يقال ازهر البيت اذا ظهر نوره واذا اسرى ظرف يقرى قوله غير صحيح لان المجرور
وقيل المراد بالجميع الاكثر ذكره السيد والحسنى فى سرحيهما للمفتاح ولا يخفى بعده وقد
يوجه بان المراد من نسب الفعل الى المجرور ارتباطه بحسب المعنى بحيث يكون مفعولا به كذلك
الفعل اما بواسطة حرف الجر كما فى الآية او باعتبار حاصل المعنى كما فى البيت فان الاضافة
مفعول به ليقرى بذلك الاعتبار اذ ليس المراد اضافة الحيوان كما توهم بل المراد بها اضافة

بهام

الرياض

قصرت ص

حدثانه

نزل تقارب ص

الرياض وهى الزهر السيد بهاء اللام عوض عن المضاف اليه وهو الضمير الراجع الى
الرياض وسرايا النوم فيها ذبول تلك الزهر وانضمام اطراف النور بعضها الى البعض
ويقرى الرياح الرياض الايقاظ فتح تلك الزهر ونشر اطرافها واعطاء النظارة والطراوة
اياها فانه لما جعل الانقاض مفعولا ثانيا يقرى والرياض مفعولا اولا له فظاهر ان
الانقاض لا يكون الا بكون الكتايم تعين ان يراد بالاضغاث الساري فيها النوم اضغاث الرياض
فيكون ذكر اضغاث الرياض قرينة على ان يقرى استعارة عن يفتح الهى كلام الحوفى
هذا معنى واضح الا ان المفهوم من البيت قرى الايقاظ وقت النوم واجتماعهما فى وقت
واحد لا ساغى هذا على ما ذكر اللهم الا ان بين الزمان ملابسة الاتحاد واشار اليه ابو الفتح فى
المحسب قوله مطلعه وهى ما لم يقترن بصدره ولا تفريع مثل الحسنى فى شرح المفتاح
للاستعارة المطلعة بقوله نسبت اطفار المنية وفيه نظر لان نسبت ترشيح فانه
من نسبت السبى بالبنى بالكسر نسبوا اى علق فيه فهو ملايم للمستعار منه والاولى ان يقال
الكلمة بدل نسبت اللهم الا ان يجعل نسبت ترشيح التخييلية على مذهب السكاكى ويقال
الاطلاق الى المكنية هكذا قيل والحق ان نسبت من تتمة القرينة اذ لو قلت انعدمت
اظفارك لما كان الامر على الاستعارة واعلم ان السكاكى ذكر فى لطايف يا ارض
ابلعى الا ان الخطاب فى فحواى ترشيح وليس الخطاب وصفا ولا تفريع كلام واعتبار
الوصف الضمنى بالجملة تعسف لا يصار اليه وكان تخصيص التصفح والتفريع بالذكر
بناء على الاغلب لا الحصر فتامل قوله يعنى اذا تبسم غلقت ابواب اموالها فى ايدى الناس حاصل
المعنى ان السائلين ياخذون مال الممدوح من غير علم وتحكم الى حضرته فيتبسم ولا ياخذ
منهم فيتملكون قوله كانه قيل واصابها بلباس الجوع فان قلت فعد فاتت النكتة السابقة
من استلزام الذوق للمس قلت لا نفوت بل يمكن فيها كونه كذلك بحسب الوضع الاصلى
قوله والاخرى انه مكنية وهو انه شبه ثم حذف فيه يحب فان الاستعارة بالكناية لا بد ان يذكر

مارك ص

بها المشبه وشئت له شيئا من لوازم المشبه به وهو مفقود ههنا فالظاهر ان اذاق ههنا
تبعيه تصريحيه فالجواب انه قد ذكر المشبه لكن بغير لفظه الحقيقي وفي الآيه وجه آخر ذكره
الموذني في شرح المفتاح حيث قال ابو قيل المضاف الناس مقحم كما في قوله تعالى واسأل القرية
مقام ربه لم يبعد ولا يخفى بعده قوله من طعم المرء في الصباح الطعم بالفتح ما يوديه الذوق
يقال طعم مرّ والطعم ايضا ما يشتهى منه تقول ليس لي طعم وما فلان بذي طعم اذا كان
غثا والطعم بالضم الطعام قوله فلا يكون ترشيحا قيل الظاهر ان يقول فلا يكون تجريدا لان
مساق الكلام على التجريد للاستعاره المصرحه لا للاستعارة المكنية التي ذكرها واما
التوهم ان يكون ترشيحا لها لكونه ملايما للمستعار منه في هذه الاستعاره بالكنايه
وهو طعم المر فدفع هذا التوهم واما لا يكون ترشيحا لان قرينه الاستعارة بالكنايه
لا تسمى ترشيحا لان الترشيح انما يعتبر بعد تمام الاستعارة والقرينه من تتمتها قوله
حاورت اليوم بحرا اخر اصطلاطم الامواج حاورت بالجيم اي جعلته محاورة من الجانبين
فهو قرينه للاستعارة ولو جعلت القرينه حاليه لكان حاورت تجريدا كما ان زاخرا
مصطلاطم الامواج ترشيح يقال بحر زاخر اي ممتد مرتفع جدا وتصطلاطم الامواج ضرب
بعضها بعضا قوله وهذا تجريد لانه وصف مبني على ان قرينه الاستعارة حاليه
او في البيت سابق والا فاما كي السلاح قرينه للاستعارة لا تجريد قوله حتى لفظ
المجهول اللام في لفظ لام الابتداء دخلت على الماضي بتقدير قد ويروى يلفظ و
خص هذا اللفظ بالمجهول مبالغة واياء الى ان المجهول الذي لم يعلم كفى عليه حاله فيلفظ ان له حاجة
في التمام واما غيره فمعلوم ان الله اغناه عما سواه وجعله منصفا لجميع الكمالات
فلا حاجة له في شئ اصلا قوله وما ذكرناه صرح في الاصل ايضا قال واذا جاز
البناء على المشبه به مع الاعتراف بالمشبه قوله ويدل عليه لفظ المفتاح وهو قوله
او لو كان المراد بالاصل المشبه لكان تعديد اللام واذا كانوا مع التنبيه والاعتراف

ذاق تجريد و
ليس شئ من حال السياق
الكلام على انه هم

ترشيح ص

بالشبه ولا يخفى ركاكته قوله وكقوله هي الشمس مسكنها فان قلت الاستشهاد على ما
ذكره بهذا البيت لا يصح لجواز ان يجعل الضمير المنفصل اعني هي على ضمير القصة قلت قوله
فوا لغوا وعز أحيلا يدل على ان الضمير راجع الى المشبه وايضا شرط ضمير القصة
ان يكون ما بعده في نفس المتكلم كما في الجمله حتى يفيد التاكيد وكون الشمس المحسوسه
في السماء جلي لكل واحد قوله اي اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى قال السيد
في شرح المفتاح ينبغي ان يكون المراد بالرجل الخطوه لان المتردد الذي يقدم
رجلا لا يوخر اخرى بل تلك الرجل الاولى نعم يخطو خطوة الى قدام وخطوة الى خلف
وفيه بحث اما اولا فلان المراد بالاقدام اقدام الشخص فيكون الخلف الواقع في مقابلته
خلفا ايضا ومن البين ان هذا ليس شان المتردد واما ثانيا فلان اعتبار التقديم
في الخطوة لا يخلو عن تكلف وتجوز لان الخطوة انما تحصل بتقديم الرجل لانها حاصله
مرة تقدم تارة وتوخر اخرى واما ثالثا فلان المتبادر من المثل اتخاذ متعلق
التقديم والتاخير كما لا يخفى على ذي انصاف وعلى ما ذكره الشيخ لا يكونان واقعين
على شئ واحد فالوجه ان يقال اخرى صفة تارة والمعنى تقدم رجلا تارة وتوخر تارة
اخرى فيتحد متعلق التقديم والتاخير قوله فحصر المجاز المركب في الاستعارة
والطريقة عاذكر عدول عن الصواب الحصر مستفاد من تعريف المبتدا باللام في قوله
واما المجاز المركب وهو اللفظ المستعمل الخ وقد يقتدى بانهم لم يتعرضوا للقسم الاخير
من المجاز المركب اعني ما ليس باستعارة تمثيلية لقلته وقلة لطائفه قوله لان الاستعارة
حسب ان يكون لفظ المشبه به هذا اولى من تفضيل صاحب الكشاف عدم التعبير بان
الامثال التي لا يكون الا اقوالا فيها غرابة من بعض الوجوه فحوفظ على تلك الغرابة
وحميت الالفاظ عن التغيير وذلك لان الظاهر ان قبح التاتي فرع كون المضيف ضيعت اللبن
لا يغير غرابة كانت عند الكل فيه قوله بالضيف ضيعت اللبن الباء في بالضيف
للسببيه

عمني في كافي قولك جلست بالمسجد وقال الميداني وروي في التصيف مكان بالتصيف
وكل منه الباء وفي مقبول رواية ودراية قوله لان المثل قد ورد في امراة وهي
وخنوس دحوس بنت لقيط من بني زراره كانت تحت عمرو بن عدس وكان شيخا فسالته الطلاق
فطلقها فتزوجت عمر بن سعد بن زراره وكان شابا فقيرا فلما استتوا اي دخلوا
في الشتاء ارسلت الى الشيخ تستسقيه لبنا فقال ذلك فلما رجع الرسول واخبرها
بما قال عمر وضربت يدها على منكب زوجها وقالت هذا وذوقي خير عمر ان هذا الشاب الجميل
مع اللبن القليل المذوق اي المزوج بالماء خير منك ومن لبنك الكثير واما خص التصيف
لان سوالها الطلاق كان في التصيف قوله واما الاستعارة فمجرد تسمية غالبة
استعارة ج عن المناسبة قد تقع اعم سميت بذلك وعلاقته الاستعارة في صفه وهي ادعاء دخول
المشبه في جنس المشبه به قوله واذا المنية انشبت اظفارها اذا شرطية وانشبت
مفسر لفعل مضمر دخل عليه اذا العدد ذا والفيت اي وجدت جزاء الشرط والمنية
في الاصل مبنى الشئ اي قدر سمي الموت بها لانه مقدر قوله تحمل تعاذه اطعانه
والتعويذ والعوذه كلها بمعنى وهي شئ يعلق على عنق الصبيان صونا لهم عن العين
او الجن على زعمهم قوله بتجلدي للشامتين التجلد اظهار الجلادة والجراة والشماتة
الفرح ببلية العدو وريب الدهر حوادثه والتضعضع الحركة والاضطراب قوله
ولا بقيا على ذي فضيلة العطا اسم من ابقيت على فلان اذا رحمته قوله ان قلت
عاد القول الملخص يعني ان فيه استعارة تخييلية بدون الاستعارة بالكناية فلا
يصح الحكم بانهما متلازمتان قوله بعد تسليم صحة هذا الكلام يعني انا لا نسلم صحة هذا المثال
لانه مثال مخترع لم يصدر عن البلغاء وبهذا اندفع المنع الذي ظهر وجه الحاجة الى الكاف
في كتب الاستعارة بالكناية بعد ايراد قوله اياب المنية الشبيهة بالتبع وجود
التخييلية بدون المكنية الخ اقول الفصل حيث ذكر مناك وجودها بدون المكنية في قول

اني عام لا اشقى بما الملام فانني صببت قد استعذبت ما بكاني وذلك لان المثال
اتابعني لما كان من مخترعات السكاكي ونفسه لم يعتد به بخلاف ما ذكره في اخر
الفصل في قوله اني عام واندفع ايراد الفاضل الحلبي هناك حيث قال يخدش هذا الوجه ان عدم
وجود التخييلية بدون المكنية وقد علم مما سبق من كوابيا بالمنية الشبيهة بالتبع
فلا فايدة في هذه الحواله قوله شاع استعمال البعض في ابطال العهد من حيث تضمنهم
العهد بالجعل ومنه قول ابن التيهان في بيعة العقبة يا رسول الله ان بيننا وبين
القوم حبالا وانا قاطعوها فعسيت ان الله اعزك واظهرك ان ترجع الى قومك قوله
ان تسكتوا عن ذكر الشئ المستعار ان تسكتوا بدل من هذا اي سكوتهم عن الشئ المستعار
من اسرار البلاغة قوله وهذا قريب مما ذكره المصنف في التخييلية والفرق ان التخييلية
على ما ذكره الشيخ لا يجب ان يكون معاندا للاستعارة بالكناية بل يجوز ان يكون معاندا
للتشبيه ولا كذلك على ما ذكره المصنف قوله وغداة ريح قد وقره الواو بمعنى رب كشفت ج
المستعار للكثرة ومفعول كشفت محذوف اي ازلت ودفعت برودته عن
برد الناس بالاطعام والكسوة وايقاد النيران والقر بكسر القاف وتشديد الراء
معنى معطوف على غداة اوريح وقد يروى بفتح القاف يقال يوم قر وليلة قرة اي باردة واذ
ظرف لكشفت والصحيح تاء فاعلها رمامها والتانيث باعتبار المضاف اليه والضمير
المستتر فيها العايد الى القرة او للغداة والجملة اعني بعد الشمال رمامها حال من الفاعل
وقيل تاقصة اسمها الضمير المستتر فيها والجملة اعني بيد الشمال رمامها خبرها والشمال بالفتح
ريح تعاكل الجنوب مشهورة بشدة البرد قوله اي سلامة السلو وهو زوال العشق
والحزن قوله ولا حاجة اليه لصحة ان يقال امتنع باطلاعه وتركه كما فيه كت لان المذكور
في الصحاح وغيره من كتب اللغة ان اقصر مشروطا يكون فاعله ذا قدرة واختيار
قال في الصحاح اقصرت عنه اي كففت وانزعت مع القدرة عليه فان عجزت عنه

قلت قصرت بلا الف والباطل ليس في اقدرته واختياره فهذا القدر يكفي للحمل على القلب
اللهم الا ان يريد انه لا حاجة اليه بطريق الوجوب فجواز ان يراد بالاقتصار معناه
المجازي وهو مطلق الامتناع قوله وكذا الضمير في معاودته اي هو ايضا راجع الى ما
يرتكبه قوله كذا في الصحاح بصيغ الصاد اسم مفرد بمعنى الصحيح تقول صح الله فهو صحيح وصحاح مثل
والجاري على السنة الاكثرين بكسر الصاد على انه جمع صحيح وصحيح وبعضهم ينكره بالنسبة
الى تسمية هذا الكتاب وللاستناد له الا ان يقال انه ثبت رواية عن مصنفه انه سماه الصحاح
بالفتح وللبعض الاباء وفي استعاره هذا الكتاب مخاطبا لبعض الرؤساء مولاي انا
وافيت طالبا ملك الصحاح فليس ذاك بمنكر البحرات وهل يلائم فتى سعى البحر كي يلقى
صحاح الجوهر قوله ويمكن كون الكلام قلقا اي مضطربا. وجه الاضطراب وقوع الفصل
بين المعطوف عليه وهو تعدد المعطوف وهو ولا يسيما حقيقة وعكس ان يوجه كلام
السكاكي بوجه يكون خاليا عن الاضطراب وهو ان يقيد الاحتراز بالقيد الاخير عن
يعتضي سابقيه الدخول فقوله في الاستعارة الى آخره استعارة الى ان الدخول يتحقق
فان الاستعارة فيها استعمال اللفظ في الموضوع له على القول الاصح الذي يبتني الاحتراز عليه وعلى
هذا الاعتبار في كلامه فليتامل قوله فعسى ان يكون لازائدة او يحمل على حذف السلام دون عن
اي احترز. لما لم يجمع او يقال الخ يعني الحاصل اعلم الجامع هو القسمة كذا الى الحاصل منها فقوله
احترزان لم يجمع الاستعارة عن ان لا يحصل الاستعارة من المجاز ويكون قسما منه فتامل
قوله لغط الغائط في فضلات الانسان الغائط في الاصل المطمئن من الارض الواسع
والجمع غوط وغيطان وكانه الرجل منهم اذا اراد ان يقضي حاجته اتى الغائط فسمي قضاء الحاجة
فقيل لكل من قضى حاجته قد اتى الغائط يكنى به عن العذرة قوله وصاحب العرف لفظ الدابة
في الحمار بناء على ان لفظ الدابة في العرف مخصوص بالفرس والبغل قوله فلا يدخل فيها

وبين المعطوف عليه وهو تعدد المعطوف وهو ولا يسيما حقيقة وعكس ان يوجه كلام
السكاكي بوجه يكون خاليا عن الاضطراب وهو ان يقيد الاحتراز بالقيد الاخير عن
يعتضي سابقيه الدخول فقوله في الاستعارة الى آخره استعارة الى ان الدخول يتحقق
فان الاستعارة فيها استعمال اللفظ في الموضوع له على القول الاصح الذي يبتني الاحتراز عليه وعلى
هذا الاعتبار في كلامه فليتامل قوله فعسى ان يكون لازائدة او يحمل على حذف السلام دون عن
اي احترز. لما لم يجمع او يقال الخ يعني الحاصل اعلم الجامع هو القسمة كذا الى الحاصل منها فقوله
احترزان لم يجمع الاستعارة عن ان لا يحصل الاستعارة من المجاز ويكون قسما منه فتامل
قوله لغط الغائط في فضلات الانسان الغائط في الاصل المطمئن من الارض الواسع
والجمع غوط وغيطان وكانه الرجل منهم اذا اراد ان يقضي حاجته اتى الغائط فسمي قضاء الحاجة
فقيل لكل من قضى حاجته قد اتى الغائط يكنى به عن العذرة قوله وصاحب العرف لفظ الدابة
في الحمار بناء على ان لفظ الدابة في العرف مخصوص بالفرس والبغل قوله فلا يدخل فيها

على اصح القولين والمعطى بين المتعلق وهو قوله ليحترز بالاجنبي الذي يتوهم قبل التامل على القيد صح
هو قوله صح

واغواطه

الحمار

منه حذف مضاف اي الاحتراز عن خروج ما اذا اتفق فيه كبت اذ لا حاجة للاحتراز عن خروج
ما اذا اتفق الى هذا القيد لان مثل الغائط اذا استعمل اللغوي في مفهومه المتعارف لا يكون
يكون مستعملا في غير ما وضع له بالتحقيق في الجد فلا يحترز عنه حتى يحترز عن خروجه بزيادة قيد آخر
نعم يلزم ان يدخل في حد الحقيقة ايضا لكنه يجمع باعتبار الهيئة فالاولى ان يحترز بهذا
القيد عن دخول مثل الغائط اذا استعمل اهل العرف في المفهوم المذكور والجواب ان
هذا عنده وعدم اعتبار قيد الاطلاق في قوله غير ما هي موضوعة له بعد اعتباره وهو الحق لا
اشكال قوله لان تعيين اللفظ في الاستعارة تستعمل فيما وضعت له بدعي كونها
مستعملة فيما دلت عليه بنفسها بناء على استلزام الوضع دلالة اللفظ بنفسه وكونه قرينة الاستعارة
كقرينة المشترك بطريق الادعاء في انها هي لدفع مزاحمة المعنى الآخر لا لتحصيل اصل الدلالة
وهنا بحث وهو ان الوضع كما يستلزم الدلالة بنفسه يستلزم الدلالة الظاهرة ايضا ففي الاستعارة
دلالة ظاهرة ادعاء عليه فلا يحترز الاستعارة عن الحد الثاني الذي ذكره السكاكي للحقيقة
وهو الكلام المستعمل فيما دل عليه بنفسها دلالة ظاهرة واخذ بعض القيود كالمنفرد
وبعضها كالادعاء تعسف فتامل قوله ولا يخفى عليك ضعف هذا الكلام اذ المطلق ينصرف
الى الكامل فلا يتناول الوضع عند الاطلاق الوضع التاويلي الادعائي والمراد المذكور
قرينة الدلالة بلا شبهة اذ لو لم يوجد لم توجد الدلالة والادعاء المذكور تعسف وقد
اجاب السيد سند ومختصره بوجه آخر وهو ان السكاكي لم يقصد ان مطلق الوضع
بالمعنى المذكور الذي ذكره يتناول الوضع التاويلي بل مراده انه عرض للفظ الوضع
الاستراكي من المعنى المذكور وبين الوضع بالتاويل كما في الاستعارة فقيدناه
بالتحقيق ليكون قرينة على ان المراد بالوضع معناه المذكور لا المعنى الذي يستعمل
فيه احيانا وهو الوضع بالتاويل قوله لزم الدور اراد به توقف الشيء على نفسه سواء كان
بواسطة ام لا ولك ان تقول لو قطعنا النظر عن لزوم الدور لا معنى لقولنا الى النوع

ما راد المعنى بنفسه بحسب الادعاء
حاصله ان من يدعي الاستعارة
تستعمل فيما وضعت له
يدعي كونها مستعملة صح
يسلم
صح

حصقتها لان الكلام المذكوره عين الحصقه وجعل الاضافه بيانيه استدراك للفظ
الحصقه ومن ههنا يظهر انه لو قيل بالبدل الى نوعها لصح من غير لزوم دور واستدراك
فليتامل قوله بل الجواب ان تعلق الحكم بالوصف ارادة قيد الهيئيه في تعاريف الامور
طاهره ص التي تختلف بالاضافه بسياق الذهن وهذه الارادة تجري في الواحد المنطقه ايضا
كما ذكروا كما في تعاريف الكليات الخمس وغيرها فلا اعتداد بما ذكره جمال الدين في شرح الاضاح
من ان التقييد بالهيئيه لا التفات اليه لانا لم نسلم انسياق الذهن اليه واما قوله على تقدير انسياق
الذهن اليه لا يفيد فيما نحن فيه لان قولنا من حيث هي موضوعه يتعلق بالاستعمال
اذ لا معنى لتعلقه بالوضع فان اريد بالوضع الوضع الذي هو وضع المخاطب لم يكن حاجة الى
التقييد بالهيئه وان اريد اي وضع كان كان استعمال لفظ الصلوة في الدعاء اذا
استعمل الشارع طلب يعرف الشرع فيه استعمالها هو موضوع له بوضع ما من حيث انه موضوع له
فلا اعتداد به ايضا لان الطلب يعرف الشرع عبارة عن رعاية او ضاع ذلك العرف
في استعمال الالفاظ فمن استعمل لفظ الصلوة في الدعاء كيف يكون مخاطبا بعرف
الشرع ولو سلم انه مخاطب بعرف الشرع فلا نسلم ان استعمالها فيه من حيث انه موضوع له
قوله وهذا غلط لان الاستعارة فيه بحث لان حاصل كلام المجيب انه قوله مع قرينة معناه مع
المتكلم ص نصب قرينة ولهذا قال اذ لا ينصب في الغلط والنصب فعل اختياري مسبوق
بالقصد والارادة ولا قصد للغالط الى ان ينصب استعارته قرينة يدل على عدم ارادته
مبني الفرس على ان ثبوت قرينة في مادة لا يستلزم ثبوتها في جميع المواد فالغلط
الذي لا قصد فيه قرينة داخل في تعريف المجاز وان لم يدخل فيه جميع افراده تامل ثم
ان اللفظ اذا استعمل في معنى غير ما وضع له ونصب القرينة لكن لم يعتبر العلاقة بل لم يقصد
ايضا لم يرد ذلك نقضا على التعريف ولا يندفع بما اجيب وسيجيء في الجواب عن الاخير
بالغلط المراد بالغير هو الغير المتعارف والاضافة للعهد سترشدك الى ذلك كثرة الاستعمال

لفظ

لفظ عرفا وضع له في المتعارف ويتبادره عند الاطلاق فعلى هذا اندفع الاعتراض بالغلط
سواء كان بقرينة او بدونها وظهر ايضا ضعف قوله كما سبق وتبين انه لو ترك الى الراجع ص
الراجع الى معنى الكلام المضمم للقيد الاول اعني الى معنى الكلام احتراز عن الراجع الى حكم
الكلام كما في قوله تعالى وجاريك والاصل وحامر ربك فالحكم الاصلي في الكلام لقوله ربك هو
الجر ولما الرفع مجاز ومداره ان يكتسي اللفظ حركة لاصل حذف كلمة لا بد من معناها والاصل
اثبات كلمة يستغنى عنها استغنا، واضحا كالكاف في قوله ليس كمثله شيء في القيد الثاني اعني المتضمن
للفائدة احترازا عن استعمال المقيد في المطلق كالمذكور في الفعالان قوله فيجاز كذلك
ينبغي اي السبع كذلك ينبغي وجوان يكون له اظفار ولفظ كذلك حال من المستتر في ينبغي
قوله وكلامه في مناسبة التسمية الى آخره كلامه في وجه التسمية هو الذي ذكره في مفتاح
الفصل الثالث وقد اورد الشيخ بعض خلاصته بقوله صوله والمبنية مدبرة مع الاظفار
ولا يخفى وجه استعارة بان المستعار هو الاظفار قوله وسمي في كلامه ما سماه جميع ذلك هو
قوله في القسم الرابع الاستعارة بالكناية كما عرفت ان يذكر المشبه ويريد المشبه به دالا
على ذلك بنصب قرينة تنصبها ولا يخفى انه دال على ان المستعار هو لفظ المبنية وسعى توضيح
الشيخ بين اقواله ان ارادة المشبه كما قوله في الاسئلة استعارة وصف احدى صورتين
منتزعتين من امور لوصف صورة اخرى غير يحب لان المستعار ابدا هو اللفظ الدال
على الصورة المشبه بها لا وصفها كما يدل عليه ظاهر العبارة وان تاول ذلك بان المراد بالوصف
اللفظ بناء على ان اللفظ كوصف يكتسب المعنى فلا ياتي هذا التاويل في قوله لوصف الاخرى
لان المستعار له يكون نفس المشبه لا اللفظ اللهم الا ان يراد بهذا الوصف معنى البيان فكانه
قال استعارة لفظ الصورة الاولى لبيان الصورة الاخرى فتكون اللام في قوله لوصف الاخرى دالا على الوصفية لا صلة
للاستعارة قوله ولا يلزم من قسمة المجاز المفرد الخ حاصله ان قسم الشيء قد يكون اعم منه من وجه
وهذا الكلام ظاهري والتحقيق ان قسم الشيء اخص منه مطلقا فانك اذا قلت الحيوان اما اسود

وابيض فالمراد اما حيوان ابيض او حيوان اسود هذا وقد رد ذلك ابن جمال الدين الجواب
المذكور بان كون القسم اعم من المقسم انما يصح في التقسيم الذي لا يراد به الحصر كما في المثال المذكور
والتقسيم الذي يذكر في شرح ابواب الكتب وفصولها يراد بها استيفاء جملة الاقسام فلا يكون
من ذلك التقسيم الذي لا يراد به الحصر وقولهم ليس شيء في المجاز العقلي والمجاز الراجع الى حكم الكلمة
واطلاق المجاز الملوذ المعروف بالكلمة ليس دليلا على صحة كلام السكاكي بل هو دليل على ضعفه
اذ وقع منه هذا الكلام وفيه بحث لانه ان اراد بالحصر الذي اوجبه في شرح ابواب الكتب حصر المقسم
في الاقسام بمعنى انه لا يوجد قسم لذلك المقسم الا وقد ذكر كما يدل عليه قوله ويراد به استيفاء
جملة الاقسام فهو حاصل في المثال المذكور وفيما نحن فيه وان اريد به حصر القسم في المقسم
على معنى ان لا يتحقق القسم الا حيث يتحقق المقسم فلا وجوب في ذلك في شرح ابواب الكتب
مسلم ونحن نمنع ان التقاسيم التي لا يوجد فيها الحصر المذكور كقول المنطقيين التصديق اما بديهي او
كسبي فكل منهما اعم من التصديق قوله الثاني ان لام ان التمثيل يستلزم التركيب وفي بعض النسخ
كلام طويل الذيل لكن تحقيقه في آخر البحث عبارة الشيخ في شرح الكشاف في قوله فان
مبنى التمثيل على تشبيه الحال بالحال ووصف صورة منتزعة من عدة امور بوصف صورة
اخرى بان لفظ الوصف مستدرك والصواب بل صورة لان المشبه مثلا هو الصورة
المنتزعة لا وصفها ظاهرة الاندفاع اذ يتم اذا جعل الوصف في عبارة الشارح معطوفا
على الحال وليس كذلك على ان المشبه والمراد بالوصف الاول المعنى المصدري وبالثاني الصفة
المعنوية التي هي وجه الشبه فلا يتجه الاستدراك الذي ذكره اصلا فتامل قوله فيه نظر لانه
لو ثبت ان مثل هذا التشبيه الى آخره يمكن ان يجاب عنه بانه على تقدير ثبوت صريان التمثيل
في المفردات لا ريب في صحة التقسيم المذكور اذ تمثيل المركب لا يقتضي حصره فيه غاية ما فيه انه لم يعمل
التمثيل المراد في التقسيم وهو التمثيل في المفرد اعتمادا على الامثلة المذكورة في فصل التشبيه
فان جمعها من قبيل المفرد ولا يخفى ان ما يصح مثالا للتشبيه يصح مثالا للاستعارة بان يدعى

التمثيل بالتمثيل ص

انتشبيه

انتشبيه الى الاستعارة مثل التمثيل المركب على عادته الجارية في كل باب من تعميم مباحثه وايراد
النظائر من غير ذلك الباب دفعا للتوهم اختصاص التمثيل بالمفرد للتقطع بان لفظ تقدم رجلا
وتاخر فيما مثل به من هذا الكلام مستعمل في المتردد بين الاقدام والاحجام ولا يوجد فيه بعد تمام الرجل
وتاخره صدقه فالحق ان التجوز كما هو حاصل في نفس الكلام كذلك حاصل في مفرداته فانه شبه
ارتياح الخواطر نحو الفعل بالتقديم ونفس الخاطر بالرجل وانقباض الخاطر منه تارة اخرى بالتاخير
واطلق الالفاظ المشبه بها على المشبهات استعارة وهذه المناقشة على تقدير صحتها مخصوصة
بهذا المثال والامر الملتبس ان اعتبار التشبيه في مفردات التمثيل غير ملتزم قوله واما قول ابي
تمام لا تسقني بالملام تام الست لا تسقني بالملام فانني صبب قد استعذبت ما ئكاي
الصبابة رقة الشوق وحرارته يقال رجل صبابي عاشق مشتاق واستعذاب الشيء عده عذبا
عذبا ومعنى الست لا تلمني ايها اللائم على كثرة بكائي فانه مستعذب عندي لا يوثر فيه لومك
او لا تسقني ايها اللائم ماء الملام فانني ريان بماء البكاء لا التفت الى ملامك واعلم ان
قوله احتفق وحصى لهما جناح الذل ليس من قبيل البيت المذكور كما توهمه الطيبي فصيب بعل
ان بعض طرق الاخبار بعث اليه قارورة وقال ابعث لنا من ماء الملام فقال في جوابه ابعث
لنا قشيبا من جناح الذل حتى نجعل لك من ماء الملام ودلك لان الطائر عند استفاقه يعطف
على اولاده بخفض جناحه ويلقيه على الارض وكذا عند تقبيه ووهنه والانسان عند تواضعه
يطاطئ من راسه ويخفض من يديه فشبه ذلة التواضع بما جرى عادة الطائر على طريق
الاستعارة بالكناية ويضاف الجناح اليه قرينة لها فانه من الامور الملائمة للمشبه
بها على انه يجوز ان يحمل الآية على الاستعارة التمثيلية قوله او يقول قد يكون شبه الملام
بالماء المكروه ووجه الشبه ان اللوم ليس حرارة الغرام كما ان الماء ليس بمثل الاوام
كذا في الايضاح وفيه نظر لان ما ذكر ليس بمناسب للمقام فان الشاعر يدعي
ههنا ان حرارة غرامه لا تسكن اصلا لا بالملام ولا بشيء غيره فكيف يجعل وجها للشبه
ما ذكر

وقد اشار الى المعنى الذى ذكرته من قال دم درکش اى ملامت بار زيمار كاين و رعاشقى علامت
قرين ستود و قريب من قوله اجد الملامة فى هواك لذيذة صبا لذكرك فليلمنى اللوم على ان
تسكين عكيل اللوام لالام وصف المشبه به بالمكروه وكيف تفسيره التخييلية بتفسيره غيره
لها اجيب بان السكاكى فى هذا الفن خصوصا فى مثل هذه العبارات ليس بصدد التقليد
لغيره حتى تعترض عليه وفيه ان تغيير تغيير العبارة وتبديل الاصطلاح الثابت غير خاف
بدون فائدة يعتد بها مما لا يعتد به فقال جلال الدين السكاكى فى شرح الايضاح يشكل
على قول السكاكى ما اذا جمع بين المشبه والمشبه به فى الاستعارة بالكناية كقول اظفار المنية
والسبع نشبت بعلان اظفار المنية مجاز عنده واظفار السبع حقيقة فيلزم الجمع بين الحقيقة
والمجاز واما على قول المصنف وغيره فلا يلزم هذا المحذور لان الاظفار حقيقة واما التخييل
فى اثباتها للمنية واضافتها اليها انتهى كلامه والجواب ان للسكاكى ان يقدر فى مثله اظفار
يقول التقدير بان اظفار المنية وكذا اظفار السبع كما تقدر فى نظايره قوله ولهذا قال الشيخ عبد القاهر
لا خلاف فى ان اليد استعارة اراد باليد ههنا اليد من حيث اضافتها الى السمال بدليل
قوله ثم اك لا تستطيع ان تزعم الى آخره واراد باليد ثمة اليد لا من تلك حيث اضيفت فلا يرد
ان قول الشيخ حجة عليه لا له لان لفظ اليد استعارة بناء على كونه صفة لقوته قوله
لانا نقول ما ذكرت من معنى الاستعارة حاصل الجواب اختيار الشق الثانى ومنع صيرورة
النزاع لفظيا قوله وفى الترشيح بغير لفظ الكلام فى ترشيح الاستعارة فلا يرد ان الترشيح
قد يقترن بلفظ المشبه كما فى قولك مخالب المنية نشبت بالسبع فان المخالب ترشيح للمشبه
لا الاستعارة كما مر لكن يرد عليه ترشيح الاستعارة بالكناية كما سنذكره الان قوله وجوابه
ان الامر الذى هو من خواص المشبه به فيه كيت وميت هذا الجواب مبنى على ان قول
البعض فان المراد بالاثبات المعنى الحقيقى كما اشار اليه السكاكى فى آخر الفصل الذى مر فى
لفظ المشبه على انه مبنى على ان الترشيح فى الاستعارة بالكناية وبعد تحويمه هذا كما هو الحق

فالامر مشكل لان الترشيح فيها يعود للفظ المشبه كمخالب المنية نشبت بعلان وافتراسه اللهم
الا ان يقال التخييلية بكسر صورة الاستعداد فلا يحتاج الى اختراع صوره وهيئة اخرى او يقال
الترشيح فى مثله يعتبر بالنسبة الى التخيل فتامل هذا وقد يرد الجواب المذكور بان خاصية المشبه به
كالسكاكى فى التخييلية وان قوت بالمشبه لكن المراد بالمشبه به عند السكاكى ما لا يحتاج الا
الى التوهم وفيه نظر لان المراد بالمشبه وان كان المشبه به لكن ادعاء لا حقيقة والى هذا
السبع المعنى مست الاحتياج اليه على انه مجرد اقتران اللازم فى التخييلية بلفظ لا يلائم بحسب الظاهر فى
الترشيح بلفظ يلائم بحسبه كاف له فى ما ذهب اليه قوله هذا المعنى مع لوازمه لا يخفى ان هذا المعنى
مما يبعد فى الترشيح عند ما كان بطريق تفريع كلام كما فى قوله فما ربحت تجارتهم ولا
والمشبه به هو الاسد الموصوف بالافتراس المعنى فيه كيت وميت وان هذا التوجيه وان صح فى
المثال الذى اورده اعنى رايت اسدا يفترس اقرانه لكن لا مساغ له فى قوله ثم اعتصموا
بحبل الله للقطع بان اعتصموا طلب شئ متعلق بالعهد لا طلب الاعتصام المعنى المتعلق
بالحبل المعنى حتى يستعار هذا المقيد للعهد كما يشهد به الذوق السليم وعلى هذا القياس
نظايره وسائل هذا ورد الفاضل المحشى الجواب المذكور بانه يجوز ان تكون ذلك الوصف
من لوازم المشبه فلا يكون ذكره تقوية للمبالغة المستفادة من التشبيه ولا مبنيا على
تناسيه كما يوهمه كلام الترشيح ويمكن ان يقال مراده ان المشبه به هو الاسد الموصوف فى نفس
الامر بالصفة المذكورة لا انه الموصوف من حيث انه موصوف ولو سلم فالمراد ان خروج
الوصف عن حد لوازم المستعار منه كاف فى كونه ذكره تقوية للمبالغة الى حد له فى التشبيه مبنيا
على تناسيه ولا يضر توقف تمام التشبيه على ملاحظته فان تعلق الرؤية مثلا بذات
البحر ليس كتعلقها بالبحر المتصف بطلاطم الامواج فى افادة المبالغة المطلوبة ثم ان قول
الشيخ يقبح وايضا منى زيادته الى آخر جواب تسليمى حاصله ان الحق الفرق بين الاستعارة
المجردة كما فى المدرسة واستعارة المجموع كما فى التمثيلية ولو سلم عدم الفرق لامكن

يصح ترويج الترشيح بان المراد منه خروجه بالنظر الى تمام اصل المعنى وبدونه وهو ادعاء
العينية اللائمة بالاستعارة المطلقة وان لم يتم كما له الحاصل بالاستعارة المكنية فتامل
قوله فقد ذكر المشبه اعني المدينة فعلى هذا المستعار له هو السبع والمستعار منه هو الموت و
المستعار لفظ المدينة وهذا ما وعد الشيخ به فيما سبق بعوله وسيجيء ما يخالف جميع ذلك
قوله ما لحصل التنصيص به وجه التنصيص انه اذا جعل مرادفا للسبع كان استعماله في الموت
بطريق المجاز كاستعمال صريح لفظ السبع ووجه الدفع ان ادعاء الترادف للوجب ذلك كما ان ادعاء
كون السباع من افراد الاسد لا يوجب كون لفظ الاسد جمعه قوله ولا اعتراف بصفة التي الكل
اعتراف مفعول لفعل محذوف اي لا تجد اعترافا وقوله الكل مفعول ثان لتوله تجد ويجوز ان يكون اعترافا
اسم لا ويكون نصبه لشبهه بالمضاف كما في لا خيرا من زيد ويكون الكل حالا عنه قوله مرادفا للفظ السبع
وفيه كبث لان المدينة اسم للمعهود الغير المتعارف ولذلك صح معنى الادخال والسبع اسم للحيوان المطلق
فهما كروي وان تم فكيف يصح ادعاء الترادف مع ارتكاب ذلك التاويل اللهم الا ان يراد
بالترادف التصادق فانه كاف في المقصد لان المدينة لما صدق على موضوعها السبع كليا ادعوه
السبعية للموت مع التصريح بلفظ المدينة قوله ثم ترتب على سبيل التعجيل اي سبيل الاتفاق في الخيال
لا سبيل التحقيق قوله وعلى هذا يندفع ما قد كبث وهو ان هذا القول عين ما توهم من مقالة
السكاكي بتفصيل عن اشكال المصنف فلا وجه لايراده مقابلا للكلام السابق وعكن ان
يقال الغرض ان تعريف المفهوم هو ان المدينة ترادف السبع واستعمال السبع في الموت استعمال
في الغير بالتحقيق وكذا ما يراد فيه عدم الاعتراف بانه الغير ادعاء كلاف ما قيل والكلام لبعد محل

ولا اعتراف

تنبيه

لان الترادف فيما سبق ادعائي
وكذا ما بعده فتامل

تامل قوله فما وضع له ادعاء ففيه كبث وهو ان مفهوم دعوى ترادف الاسم دعوى كون المسمى بالموت (صفحة)
صفة الحيوان المفترس المخصوص فاستعماله في الموت استعمال في غير ما وضع له ادعاء ايضا
فلا يصح المجازية بهذا الوجه فصلا عن التعيين قوله وفيه ما فيه ووجه على ما تامل رحمه الله ان ما ذكر
على تقدير تسليمه لا يفيد الا عدم كون لفظ المدينة صفة بناء على انتفاء قيد الحيثية ولا وجب كونه مجازا

ان لم يستعمل في غير ما وضع له وهو المعتبر في المجاز عندهم وبهذا تبين بطلان الاعتراض بان اللفظ
المستعمل اذا لم يكن حقيقة او كناية يجب ان يكون مجازا وذلك لان مراد الشيخ بقوله ان تعريف المجاز
الذي ذكره لا يصدق عليه وهذا كلام حق لا مرية فيه نعم تعريف المجاز بما لا يكون مستعملا في الموضوع
له من حيث انه موضوع له لا يصدق عليه قوله ويندفع الاشكال بجزائره اي بجميعه قال
في الصحاح جذافير الشيء اعاليه وتقال اعطاه الدنيا بجذافيرها اي باسرها والواحد جذفار
قوله وبالجملة اجعله القوم قرينة الاستعارة التبعية بحيث هو استعارة بالكناية فيه كبث لان
هذا لا يتاتى في قوله تعالى يتقون لان القرينة ههنا استعمال الترجي عليه نعم وكذا في قوله
ربما يود الذين كفروا لان القرينة ههنا مناسبة حالهم لكثرة الودادة قال المحشي في شرح
المفتاح توجيهما لارجاع الاستعارة التبعية الى الاستعارة بالكناية في الآيتين المذكورتين
بجعل الاتقاء استعارة بالكناية عن المرهوب وبجعل لعل قرينة لها وبجعل الوداده الكثيرة استعارة
بالكناية عن القلبية تهكما بالكفار وبجعل ذكر رب الكل قرينة لها وفيه ايضا كبث لان مدلول
يتقون الاتقاء الخاص اعني الحاصل من جانب المرهوب على ما حققه في بحث الاستعارة التبعية
هو المستعمل على توجيه السكاكي في المرهوب الخاص فهذه الاستعارة بالكناية لا بد وان يكون تبعيه
كما لا يخفى فلا بد للسكاكي في رفع التبعية من التزامين وكذا الكلام في ربما يود الذين الآية
والاوجه ان يقال طرفة الوداد ههنا ان يقال المخاطبون استعاره بالكناية عن يدري ههنا الاتقاء
والقرينة لفظة لعل المدرجة البهم بذكر لعل وتتعون وكذا الحال في ربما يود فتامل قوله
ورد الاوضح في طرق الرد ان يقال ان قدرت التبعية استعارة مصرحة فعد اصرح بجده
والا لم يكن تخييله صفة كما مر فعن عن التخييله وانه باطل قوله فتكون استعارة لا مجازا
مرسلا ضرورة ان العلاقة بين المعنى الحقيقي الثابت ضمير الفصل وتعريف الجزءين باللام يدلان
على حصر العلاقة في الثابت ولا خفاء في هذا الحصر لان السكاكي صرح في كتابه بانه اذا جعل الحال

استعارة بالكناية ان كانت قرينتها اعني تخلت امرا وحيا ومن المعلوم ان العلاقة بين ذلك الامر
الموهوم وبين النطق الحقيقي ليس الا المشابهة كما صرح به المحشي ايضا في شرح المفتاح فصح قوله
استعارة لا مجاز مرسلا واندفع ما يرد عليه انه قد تقرر انه يجوز ان يكون اللفظ الواحد استعارة
ومجازا مرسلا باعتبارين فلم لا يجوز ان يكون هذا من هذا القبيل على انه لو سلم تحقق علاقة اخرى
غير المشابهة لم يرد ايضا هذا الموهوم لان التخييلية عند السكاكي عبارة ان يوجد صورة وهمية
محضة شبه بصورة محققة حسا او عقلا فتستعار لها اللفظ الدال على الصورة المحققة
فالقول بتحقق الاستعارة التخييلية في هذه الصورة يستدعي القول بتحقق التبعية وهو الغلط قوله
حالا ينبغي ان يلتفت اليه لانه بعد تسليم لا يعد شيئا اذ يعود الفساد المهروب عنه باختيار مجاز
التبعية ومع وجود الاستعارة بالكناية بدون التخييلية قوله فلا يقوم دليلا على البطلان
كلامه رده جمال الدين في شرح الايضاح بان المراد اتفاق اصحاب علم البيان قبل ظهور
السكاكي اذ ليس لهم خرق اجماعهم كما بين في علم الاصول والجواب ان العدم كخرق اجماع البيانيين
مبني على ان اجماعهم في الامور اللغوية معتبر وهو ممنوع كما اشار اليه الدماميني وأول شيخ
المغني صحة رد ابن هشام على ابن جني بان شيخه ان الالف المعوض الاستفهامية للتوسط وان
الذي للتوبيخ بان فيه خرق اجماع النحاة قوله وان لا يتم رابحيته لفظا اعم قال لفظا لان المعنى على
التشبيه قطعا والظاهر ان ذكر استتمام الرابحية عن العلة لانه لو ريد عليه بان يتبين مثلا المشبه
المذكور بالمشبه اما صريحا او ضمنا كما في الخيط الابيض والاسود حيث بين الاول صريحا بقوله من الفجر والثاني ضمنا بالتبيين لدلالة البيان عليه اولا بان يذكر وجه الشبه كما قاله
اسدا في الشجاعة لم يصح هناك استعارة اصلا لكن ان يعد مثل ذلك تشبيها لا استعارة
غير حسية وعلى هذا المثال استتمام رابحية التشبيه قوله فلو زار زاره على القمر فان فيه ذلك الاستتمام فلا يصح تخيل
يجوز الاستعارة فيه وان لم يخل الى باب التشبيه لان ذكر المشبه به فيه ليس على وجه يتعين استعارا

يكون مشبها به بل فيه رابحية الاستعارة بذلك قوله ولهذا قلنا بان نحو رايت اسدا في الشجاعة
تشبيه لا استعارة لا يستفاد من ظاهر قول السكاكي من ان مثال استتمام رابحية التشبيه فيه
انه يفهم منه ان هذا المثال من قبيل الاستعارة الغير الحسية لان انتفاء الاستتمام شرط حسن الاستعارة
لا شرط اصلها ولم يقل به احد اللهم الا ان يقال عفى اي ولاجل ان استتمام رابحية التشبيه يخل بحسن
الاستعارة قلنا بانتفاء الاستعارة في هذا المثال لتجاوزه عن مرتبة استتمام الرابحية الى
التصريح بوجه الشبه او نقول انتفاء حسن الاستعارة لبعض انتفاء اصلها عند البلغاء لان
ما لا يحسن لم يصح عند هم فيشترط حسنها شرط اصلها ما لا تامل قوله وذلك لان استتمام لفظ
ذلك اشارة الى كون عدم استتمام الرابحية من شرائط حسن الاستعارة ثم لفظ المتبادر من
كلامه ان استتمام الرابحية المذكورة فيما سبق يبطل الغرض من الاستعارة فيه نظر اذ يخرج
الكلام عن الاستعارة والمدعى انتفاء حسن الاستعارة في صورة استتمام الرابحية المقتضي
ثبوت اصلها ولو على قبح اللهم الا ان يصار الى ما ذكرته الآن من ان ما ليس بحسن ليس بجايز
عند البلغاء، او الى حذف المضاف اي كمال الغرض قوله اعني ادعاء تغشر للغرض وكماله
بان لا تحقق في اللفظ استعارا بان يكون المستعار منه اقوى في وجه الشبه اللازم من ذلك الاستتمام
قوله لئلا يصير كل منهما الفاظ يعني ان وجه الشبه اذا لم يكن جليا والمفروض انه لا
دلالة عليه من جانب اللفظ ولم يتم رابحية منه يصير كل من التحقيقية والتخييلية الغازا وتعمية
واعترض بان حسن الاستعارة بدعاية جهات حسن التشبيه كما سبق ومن جملتها ان يكون
وجه الشبه بعيدا غير مبتذل فاشتراط جلائه في الاستعارة ينافي ذلك واجيب بان
الجلاء والخفاء مما تقبل الشدة والضعف فيجب ان يكون من الجلاء بحيث لا يصير مبتذلا ومن
الغرابة بحيث لا يكون الغازا قال المحشي في شرح المفتاح وانما خص بهذه التوصية الاستعارة
التصريحية لان المذكور فيها لفظ المشبه به والمراد هو المشبه كان وجه الشبه جليا بنفسه
او مشهورا فيما بين القوم ظهر قصد التشبيه وادراك ان المراد هو المشبه والا لم يظهر ولم يدرك

واما الاستعارة المكنية فقد اطلق فيها لفظ المشبه وارد معناه واثبت له شئ من خواص
المشبه به ودل على تشبيهه به فلا ضير في خفاء وجه التشبيه هناك بهذا الكلام وفيه بحث ذلك ص
لان ظهور قصد التشبيه وادراك ان المراد المشبه بالقرينة لا بالظهور وجه الشبه فانا اذا
قلنا جاوزت الاسامة لا نجد ضيرا لعدم ظهور قصد التشبيه ظهورا تاما والا فاظفار المنية
كذلك فلا فرق بين الاستعارة المصرحة والمكنية وذلك لازم للفهم الا ان يقال التشبيه تعالى القرينة ويكاد ص
خفاء وجه الشبه بكسر سوره يجعلها موولة واما المكنية فقرينتها لازم لم يعرض في وجه
التشبيه فلها دلالة عليها فتامل قوله في محل النصب على الحال ولكن لا يجعله صفة اذ لا توصيف
في لا بل الحاله بل الصلاح فيها للعهد الذهني كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني قوله اي ان كل يأول ص
ما يتاتى منه فيه بحث لان هذا التقرير مناف لما يتصل به اللام الا ان يكون ما يتصل به بجانب
اليه ولو اقتصر في بيان العموم على قوله وليس كل ما يتاتى الى اخره لم يحتج الى التكلف قوله صلى الله
اي حتى كانهما اتحدا فالكلام محمول على المبالغة قوله ولعل الاستعارة لعلها ارادها يتعين
اذا قصد تحسين الكلام كما يدل عليه قوله لم يحسن لان تعيين الاستعارة تنافي قصد التشبيه ولا يضر التشبيه
كيف وقد صرح سابقا ان كل ما يتاتى فيه الاستعارة تنافي قصد التشبيه فلا منافاة بينه
وبين قول الشيخ فيما سبق اي ان كل ما يتاتى الى اخره قوله لانها لا تكون الا تابعة حسنة كذلك
لان التحسينية عند المصنف باثبات اللائم وفي اللوازم ومراتبها كثرة وتفاوت فلم لا يجوز ان يحسن
بحسب قرب اللازم وقوة اختصاصه بلزومه وعزة ذلك اللام الا ان يقال المراد حسنها بحسب التشبيه
تابع لحسن مبتوعها لا ان حسنها مطلقا تابع له فليتامل قوله وعلى الحسن البليغ عرفا تابعة لهما تام
بالعقد دون النفي لانها وحسن الحسن البليغ على قدر اذا لم يكن تابعة كذلك قال الطيبي المشبه
المشبه به بالتبع ونظيره في ان التحسينية في هذه الامثلة حسنة حسنا كاملا وان لم يكن في هذه الامثلة
واردة في كلامهم كذا في شرح الشريف للمفتاح وحواشيه قوله ولقائل ان يقول وردت كثيرا على
بان التحسينية في غالب الاستعمال تابعة للتكنية مبنى حال المشبه هنا اعني احراز الصورة الوهمية

على المشبه المعتبر في المكنية والتابع لا يكون لها حكم نفسها والا لما كان تابعا ولذا لم يعد التسكاكي يقوله الو
ان حسن التخييلية برعاية جهات حسن المشبه وان كانت التخييلية عند الاستعارة بالكناية مبتنية
على المشبه والاقرب في الجواب ان قوائم العالم متفاوت وجه الشبه في التخييلات كثير
تفاوت لكون الجميع تشبيه صورة الشئ المتخيلة بنفسه لم يعتبر ذلك الشرط قوله وفي عبارة المفتاح
حيث قال في قوله تعالى وجاء ربك فالحكم الاصلي في الكلام لقوله ربك هو الجر واما الرفع فمجاز
وصرح ايضا بان النصب في القرينة في قوله تعالى واسئل القرية والجر في كلتيهما مجاز وانما قال اللام في النصب والجر وص
في عبارة المفتاح والامكان تاويل الرفع بالمرفوع من حيث هو مرفوع وبهذا ان يتاتى المراد
ان الرفع حكم مجازي للكلمة ربك لتنزله المعنى المجازي بالمعنوي كما ان الجر حكم اصلي لها بالنظر
المعنى الحقيقي هناك ويدل على التاويل سياق كلام السكاكي كما يظهر لمن ينظر فيه وفي شروحه وسياقه ص
وجه ان قول الشيخ يقرع بهذا ظاهر في الحذف ويشعر بان وصف الاعراب بالمجاز في الحذف
مطلقا ولا شك ان وصفه به في سؤال القرية بخرط اللام الا ان يتاتى هذا الجر هو الجر الذي مثل ص
كان في المضاف المحذوف لا جره الاصلي ولا يخفى انه تعسف قوله للقطع بان المراد سوال
اهل القرية لم يلتفت الى قول القاضي بان القرية تطلق على الاهل والجدران جميعا على
وجه الاشتراك لان المعلوم ان القرية موضوعة للجدران المخصوصة دون الاهل فاذا
اطلقت على الاهل لم يطلق الا لقيام قرينة تدل على المحذوف ولو كانت مشتركة لم يكن
كذلك قوله فالحكم الاصلي كمثله هو النصب لانه خبر ليس فان قلت اذا كان مثله خبر ليس
ولا شك ان اسم ليس لزم ان يكون ما هو في موضع المبتدا نكرة وما وقع في موضع الخبر معرفة
وهو بالعكس باتفاق كما سلفا في النص الاول قلت كلمة مثل لغاية توغلها في الابهام لا تعرف
ولا تحذف قوله والاحسن ان لا يجعل الكاف زائدة فيجب اذ لو لم يجعل الكاف زائدة
لزم التناقض وتعالى عن ذلك علوا كبيرا وذلك لانه عز وجل ليس مثل مثله والمقدر حينئذ انتفاء مثل
المثل لا يقال لم صدق ان الله تعالى ليس مثل مثله وانا نصدق لو كان مثله موجودا انا

نقول صدق القضيه لا توقف الا على وجود الموضوع وصدق وصف المحمول عليه في نفس الامر
وهما متحققان ههنا واما وجود متعلق المحمول فلا يتوقف صدق القضيه عليه كما لا يخفى فالوجه
ان الكاف زايدة اللهم الا ان يقال اذا لم يوجد متعلق المحمول اعني مثل زيد لم يتحقق الصدق والحمل
عليه وفيه ما فيه فتامل على انه ربما قال الحكيم من هذا التركيب على تقدير عدم زيادة الكاف نفي
ان يكون لمثله مثل سواه بتقديم الاضافه كما ان المفهوم من قول المتكلم ان وصل داري احد
فكذا احدى سوى المتكلم وانصافا لانا نعلم انه لو وجد له مثل لكان هو مثلا لمثله لان وجود المثلين
محال والملزم جاز ان لم نسلم محالا اخر ح ونقل الصفدي انه قال بعضهم الكاف ليست بزايدة
بل مثل ومثل ساكنا ومتحركا سواء في اللغه كشبه وشبه فمثل ههنا بمعنى مثل قال الله تعالى وله المثل
الاعلى ويلزم ان المعنى ليس مثل مثله ينفي وهو صحيح فتامل انتهى كلامه ح وقيل ايضا
قيل اتحاد الوجهين في المعنى ولزوم كل منهما كناية في النفس لا تنافي عدهما وجهين نظرا الى
الجهات والاعتبارات المختلفه ولا يرد اعتراض الفاضل المحشي وانت خبير بان ما ذكره الشارح
في شرح المفتاح يورد اعتراض المحشي حيث قال نعم وقد يقال يجوز ان يكون نفيا للشيء بنفي لازمه
فانك اذا اثبت ان يكون لمثل الله تعالى مثل لزم نفي مثله اذ لو كان له مثل لكان مثل مثله اذ التقدير
انه موجود ويلزم ايضا للمثل على طريق الكناية فقد حصل الوجه الاول فيما الكناية وههنا وجه
آخر وهو ان يراد نفي شبه المثل الغائر عن المثل في الجملة على ما يقتضيه قانون التشبيه فضلا
عن المثل وقيل المراد من الآية نفي ما هو من تشبيه ذاته وصفاته ومعناه ليس لذاته شبه شيء كقولك
فلان اشد عملا مما اتم به اي بنفسه فتامل قوله احدهما انه يمكن تعريفه بوجهين احدهما ان
المثل ملزوم لنفي المثل فذكر الملزوم واريد اللازم والاول اقرب بمذهب السكاكي في الكناية
وهو الانتقال فيها من اللازم الى الملزوم قوله ابعدت لزاته ولمعت امراته الانتفاع
ما ارتفع من الارض والنفع العلم ارتفع صوته ولا يقال موقع وهو من النوادر و
لذات الرجل اقرانه اعني اقرانه في السن جمع لدة والهاء عوض عن الواو والدا ليه

مثل المثل قد يكرر مثل المثل واريد
المثل كما ههنا فانه لما كان نفي
المثل ملزوم نفي المثل ح

ر النفع

ص اوله

سواء لانه من الولادة وهما لداف وقد يجمع على لدون والاتراب جمع ترب بكسر التاء
الملتناه من وفق وقد اشير الى معناه قوله وكذلك يستعمل فيما لا مثل له مثل ومثل لا مثل له فان قلت
كيف يستعمل هذا اعني ليس كمثله شيء فيما لا مثل وهو موضوع لنفي المثل قلت معنى كلامه في من
يتصور له مثل ومثل لا يتصور له وذلك على ان استعماله لنفي المثل ادعاء لا بما في سورة حسنه
قوله اعني ذكر اللازم واراده الملزوم الانسب لسياق كلام المصنف ان يقول اعني ذكر
الملزوم واراده وما ذكره اي يوافق اصل السكاكي قوله لفظ اريد لازم معناه فقد بحث
لان القسم الحاصل من الكناية كناية في الاسناد كما ان المجاز في الاسناد غير المجاز في اللغه فكذلك
يمكن ان يكون الكناية فيه غير الكناية في اللغه وان شئت متامل في قوله ان الاستعاره والمبالغه
والذي ح في قبه ضربت على ابن الحشرج هل تحمد فيه لفظ اريد به المعنى ومعنى المعنى قوله
واراده المعنى غاية لا واجبة المراد بجواز اراده المعنى الحقيقي في الكناية هو ان الكناية
من حيث انها كناية لا ينافي ذلك كان المجاز ينافيه لكن قد يمتنع ذلك في الكناية بوساطة
خصوص المادة كما في الرحمن على العرش استوى وقد ذكرناه في مباحث اخراج الكلام لا
على مقتضى الظاهر فلتستظهر فيه قوله لان الكناية كثيرا ما يخلو عن اراده المعنى الحقيقي واما ما
اورده في اللوح من انه لا بد في الكناية من ان يقصد تصور المعنى الاصلي في ذهن السامع
لينتقل منه الى المكنى عنه فملزوم الموضوع له مقصود في الكناية من حيث التصور دون
التصديق فليس بشيء اذ لا بد في المجاز ايضا من تصور المعنى الحقيقي ليفهم المعنى المجازي المشتمل
على المناسبة المصححة للاستعمال فدعوى كون الموضوع له مقصود التصوير في الكناية دون
المجاز بتحكم قوله ولا يقال جاء الامير معه حاصله ان لفظ مع لا تدخل الا على المتبوع وهذا
باعتبار الغالب كما حققناه في الفن الاول قوله ان معنى قوله من حيث ارادة المعنى
من حيث جواز ارادة المعنى كان الظاهر ان يحمل الكلام على حذف المضاف فلا حاجة اليه لانه
اذا كان العارف جواز اراده المعنى كان جهة العارف مستفادة من ارادة المعنى

فلا اشكال ويمكن ان يدفع عن طريقة المصنف

واما على طريقة السكاكي المذكور انما يتوجه على طريق الطوالع ايضا

اللازم ح

كان جهة الطرق مستعارة من ارادة الطي قوله وفيه ما فيه يعني ان بنى عمارة بعيدة لا تفهم من اللفظ واعلم ان الاشكال المذكور انما يتوجه على طريقة المصنف ايضا بان يراد باللازم التابع والردف كطول النجاد فانه من توابع طول القامة ولوازمه فتامل قوله والكناية ان يذكر من الملازمين ههنا بمعنى اللزوم والمراد ان يذكر احد ما بينهما التلازم قوله اختصاص بموصوف معين عارض المراد بالاختصاص عالم العقل كالواجب والقديم وغير العقلي كما اذا اشتهر زيد بالمضيافة مثلا وصار كالملازم فيها بحيث لا يعد متصفا فيه عرفا واما وصف الاختصاص بالعروض على ما في بعض النسخ لان الصفة من حيث هي صفة مثلا لا يدل بحسب اصل الوضع على موصوف معين بل على موصوف ما فيكون اختصاصها بالموصوف بالاكتساب خارجا عن مفهومها فيكون عارضا قوله لكل ابيض مخدم الابيض السيف والجمع البيض قوله ليحصل الانتقال من العام الى الذي هو المعنى ان الكناية بين المذكور تين عاما ان بحسب المفهوم من الحكمي عند فلا بد من الاختصاص بحسب البعض حتى يحصل الانتقال من العام بحسب المفهوم الى الذي هو بحسبه بلا بد ان لا عموم ولا خصوص بعد الاختصاص كما لا يخفى من العبارة قوله الى ضم المسبب مع انتهاء الطبع عبارة عن السبب اطلاق المسبب على الذات والسبب على النجاد لكن بالمعنى المتبادر بل المراد من المسبب المتعلق بالفتح ومن السبب المتعلق بالكسر كما يدل عليه ما سيجيء قوله كثير الرماد مبتدأ خبره حسن وجهه اصله حسن وجهه فنقلوا الضمير الذي اضيف اليه الوجه الى الصفة ابهاما الى ان الحسن شائع في جميع اجزائه فلما رفع الحسن الضمير الراجع الى زيد امتنع ارتفاع الوجه به لانه لا يرتفع بفعل واحد وما في معناه اثنان سواء كان ظاهرين او مضمرين او مختلفين ثم لما اريد بيان الموضوع الموصوف بالحسن اضيف اليه الصفة فقيل زيد حسن الوجه وعلى هذا زيد طويل النجاد اي حمايل السيف ونظائره قوله قلت للقطع بانها على انك اذا كففت فالمسند الى الضمير هو طويل النجاد لا مجرد الطويل كذا في شرح المفتاح فلا تصريح هناك صفة بل شائبة منه قوله وعظم الرأس بالافراط

مما استدل به على بلاهة الرجل انما قال بالافراط لان عظم الرأس وان سواه ما لم يفرط دليل على علو الهمة وحسن الفهم ولهذا وصفت نبت حالة النبي صلى الله عليه وآله وسلم بانه كان عظيم الهامة فان قلت الاستدلال من عرض القفا الى بلاهة الرجل ليس بلازم بل يستدل به الاطباء عليها بواسطة ان يدل على كثرة الرطوبة المستلزمة للبلاهة لما ثبت عندهم ان كثرة البلغم والرطوبة يورث غلبة السرونة والنسيان فلا وجه لعد هذا المثال مما الانتقال فيه بلا واسطة قلت ما ذكرته تدقيق لا يلاحظه اهل العرف بل ينتقلون منه اولا الى ملكة البلاهة فلا محذور والجواب انه لا امتناع رده جمال الدين في شرح الايضاح ان القرب والبعد بالنسبة الى الطبع والواسطة ليست بطلوبة والا كانت كثرة الرماد كناية قرينة عن كثرة احراق الحطب ولا قائل به والجواب ان كون الشيء مطلوبا او غير مطلوب انما هو بالنسبة الى قصد المتكلم ويجوز ان يكون قصده الى جعل عرض القفا عبارة كناية عن عريض القفا ومثل هذا لا يحتاج الى السماع قوله لان التصريح باثبات الصفة للموصوف او نفيها عنه مع عدم ذكر الموصوف مما توقف فيه جميع الاشكال كقولنا نعم كثير الرماد ولا بجزاء من صيافته زيد عند سؤال سائل عنها بقوله ازيد كثير الرماد ام لا اي هو كثير الرماد فعدم ذكر الموصوف ليس بمحل عند التصريح باثبات الصفة له وجوابه ان المراد بعدم ذكر الموصوف عدم ذكره لفظا وتقديرا وقد صرح بهذا في مختصره حيث قال ولا يكفي ان الموصوف فيها يكون مذكورا لفظا او تقديرا او الموصوف فيما ذكر من المثال وان لم يكن مذكورا لفظا لكنه مذكور تقديرا او حكما قوله وفيه نظر وجهه ما سبق منه ان العموم لا ينافي الانتقام لجواز ان يكون بين القسم والمقسم عموم من وجه كما هو المشهور قال في المختصر والاقرب انه قال وقد تتفاوت لان هذه الاقسام متداخلة ومختلفة لاعتبار باختلاف من الوضوح والخفاء وقلة الوسايط وكثرتها قوله اذا كانت عرضية مسوقة لاجل موصوف غير مذكور الظاهر ان قوله مسوقة لاجل موصوف غير مذكور في موقع التقرير للعرضية ولهذا قال الفاضل في شرح المفتاح عرضا اي مسوقة لاجل موصوف غير مذكور لكن لا يخفى ان فيه نوع قصور

اتم ح

لجواز ان يساق الكناية لاجل موصوف غير مذكور من غير ان يقصد به التعريض كما اذا قلت
المومن حق غير الموذي واردت نفي الايمان عن الموذي مطلقا من غير قصد تعريض بموذ
معين قوله ومنه المعاريض في الكلام وفي المثل ان في المعاريض لمندوحة اي سعة عن
الكذب قوله ومن التورية بالشئ عن الشئ وريت الخبر توريه اي سترته واظهرت غيره كانه
ماخوذ من وراء الانسان كانه يخبله وراه حيث لا يظهر قوله فيختص باللفظ المركب لان
الدلالة على المعنى المعرض به لما لم يكن من جهة الوضع الحقيقي والمجازي تعين ان يكون بالسياق
فظهر ذلك الاختصاص قوله فان قلت الوسايط مع خفاء في اللزوم كثيرة كثرة القفار وعرض
الوسادة ان قلت الوسايط تدل على وجود الواسطة في الجملة وقد عد المثال الاول فيما
سبق مما لا واسطة فيه بلا واسطة وسبق منا تحقيق بين كلاميه قلت لا شك ان
الكناية الغير العرضية اذا انغمرت فيها الواسطة فان ضمن فيها اللزوم تسمى الرمز وان لم
يخف كما في الايماء والاشارة فالمراد بالخفاء عدم الكثرة سواء كان ما خفاء الواسطة راسا
او لوجودها مع قلة وقد صرح ابو علي السنوسي بان قد يستعمل في النفي الصرف لكن ينبغي ان
ان يحمل ههنا على المعنى الاعم ليشمل القسمين قوله كقولك لا اسمي يسوف وانت تريد انك
مع المخاطب لم ترد عاقبة انه كوز لكنك تريد تاتية ضمير المخاطب في اسمي يسوف عن مخاطب
وجه فيكون مجازا وتريد به اخر مخاطب او غيره معا فيكون كناية اذ ليس بين المخاطب وغيره
لزوم يعتبر في الكناية والمجاز بل ارادة ان الكلام المذكور يدل عرفا على تهديد المخاطب بسبب
الايذاء ويلزم من ذلك ما عرضنا بتهديد الموذي مطلقا فان اريد بتهديد المخاطب مع تهديد موذ
آخر كان كناية وان اريد به تهديد غيره فقط كان مجازا مركبا قوله او لا يتصور فيه انتقال
من الملزوم الى اللازم لما بينهما كما نقدم انه ليس بين المخاطب وغيره لزوم يعتبر في الكناية او
المجاز قوله ان الاستعارة ابلغ من التشبيه اي اكثر مبالغة فابلغ من المبالغة لانها البلاغة
وكانه مبني على ما نقل من المبرد والاخفش من جواز ان يصير الفاضل افضل من جميع الفضلاء الذين هو

قلة ص

كالفعل واستفعل ونحوهما قياسا والشيخ في امثال هذه المقامات تارة تقول ابلغ وتارة تقول
اشد مبالغة قوله واعترض المصنف بان الاستعارة اصلها التشبيه فان قلت لا دخل في الاعتراض
لكون اصل الاستعارة التشبيه اذ يكفي ان يقال لان التشبيه في الاستعارة بالفعل بخلاف
التشبيه الاصطلاحي فان فيه تشبيها بالفعل والاصل في وجه الشبه قلت قوله اصلها
التشبيه يفيد حصر التشبيه في الاصل كما في زيد الامير والمراد انه لا تشبيه فيها بالفعل انما التشبيه
اصلها فظهر دخله ولكن آخر ما اورد ما ايراده في كمنق معاصد علم البيان واله المستعان و
عليه التكلان الفن الثالث البديع قوله المطابقة قال صاحب المفتاح ماخوذه من طابق
النعل اي وضع رجله على مقدار رجل فلان بحيث لا يزيد ولا ينقص وجه التحسين يعرف بالذوق وكذا باقي الوجوه
قوله بين متضادين هذا اخذ بالاقل كما في قولهم الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد
والا فالمطابقة جارية فيما فوق المتضادين قوله لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت
قال ابن الحاجب ما معناه ان الاية على زيادة لطف من الله تعالى في شان عباده حيث
على الخير كيف ما وقع ولا يجزيهم على الشر الا بعد الاعتماد والتصرف قوله تردى ثياب الموت
الساكت تردى اي جعلها رداء لنفسه السندس ومومارقم الديباج وحمر مرفوع خبر
بعد خبر لا مجرور صفة سندس لان العطف على اللفظ فان ما قبله عدا غدوة والمعنى نسج رداءه
قوله فلم يعرف الاو اكفانه الاجر وما بعده كان بني بنيان يعدو فانه يخوم سماء فرق بينهما الدين
قوله فكانها الحريري هذا غير العيس الاصفر كما سمعت ومع في المعاني هذا بعد قوله ازور المحبوب
الاصفر خضره العيس كناية عن نعومته وطيبه فان كل غصن طري يوصف بالخضرة والازورار
الاعراض والغدو جانب الراس رقي الى اي رق قلبه والازرق الخالص العداوة الشديدة قيل
انما وصف العدو الشديد العداوة بالزرقة لان من اعدائهم الاوايل اهل الروم والزرقة
غالبة عليهم ثم سمي به كل عدو شديد وان لم يكن كذلك بازرق كذا في شرح الايضاح لجلال الدين
الشافعي والموت الاحمر الشديد يعني احمر الباس اي الشدة وقيل المراد الجراحة بالموت

الفن الثالث

المطابقة ص

واعلم ان جميع ما ذكر من مطابقة ظاهرة ومعنوية
اقناعي موافق ومطابق لمقتضى الحال

لانه يفيد خلاف الخصم جدلا مطابقة
والتاويل محالا ضرورة انه والان
الدين على الضم ص

فمن له

الاحمر العمل قوله مثل السبب واللزوم قيل لاوجه لالحاق هذا النوع بالطباق لانه داخل
في تعريفه لان مناف الالتئام مناف للملزوم وبين المذكورين تنافٍ في الجملة فيكون طباقا لا
ملحقا به وقد يجاب عنه بان معنى قوله في الجملة لوجه ما وجوه التقابل الاربعة وهذا الاربعين
كذلك اذ التقابل الذي فيه ليس تقابلا بين غيرهما بل بين احدهما وملزوم الآخر فيكون ملحقا
بالطباق بهذا الوجه وانت خبير بان هذا الجواب انما يدفع الاعتراض عن المصنف واما عما ذكره
فلا لانه عمم التقابل في الجملة عن الاربعة فليتأمل قوله ومقابل الاربعة بالاربعة فيكون
فانه فات في الآية قسم الرابع لان لعطا فسنيسره مكررت في الآيتين ولم تختلف فما
مقابلة الاربعة بالاربعة ويحتمل ان يكون فسنيسره في معنى فنعسره لانه اذا تيسر تعسيره
كان معسرا لكن ذلك غير صريح واما المقابلة الرابعة بين نفس ليسرى والعسرى فيقدح
فيما سيتعلق من الايضاح واما مقابلة الخمسة فقال الواحدي منها قول المتنبي انه وهم
وسواد الليل يشفع لي انني وبياض الصبح يغري بي وفيه نظر لان لي وفي صلتان
ليشفع ويغري لهما من تمام معناهما خلاف اللام وعلى في قوله تعالى لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت
والمقابلة انما يكون بين المتفقين كذا في شرح الايضاح واما مقابلة الستة بالستة فقد قوله
غرة على راس عبد تاج عز يزينه وفي رجل حر قيد ذل يشينه قال القصفدي في شرح
اللامية هذا ابلغ ما يمكن ان ينظم في هذا المعنى قوله وصدق بالحسنى الآية اي بالخصلة
الحسنى ميسره وهي الايمان او بالكلمة الحسنى وهي كلمة الاسلام والمثوبة الحسنى فسنيسره اي
سنهيئه ويسر الفرس للركوب اذا اسرجها والجمها ومنه قولهم كل ميسر لما خلق له قوله
والسمس والقمر حسبانا اي يجريان معلوم يجريان في بروجهما ومنازلهما قول البحتري في صفة
الابل وقيل هيف الرماح حالا انحنائها عند الطعن وحال استقامتها ملاانحناء اصلا
وفي حالهما سواء لان الوتر ينعطف ثم يستقيم قوله كالقسي المعطفات القسي جمع قوس
واصله قووس بدليل قولهم قوسي الشيخ واستقوس اي انحنى ورجل متقوس اي معوج من قدم

ويمكن ان يقال

هذا وقد ذكر الواحدي وجها بلحقه بالحمة بالحمة قوله

اللام

اللام الى موضع العين لكراهتهم اجتماع الضمتين والواوين فصار قسوو فقلبت الواو الملطرفة
ياء فصار قسوي اجتمعت الواو والياء والاولى ساكن فقلبت الواو ياء وادغمت فيها ثم
كسرت السين لتناسب الياء فصارت قسيا وما ثقل الانتقال من الضم الى الكسرة قلبوا
ضمة القاف كسرة للاتباع فصار قسي فوزنه فلعل قال في الصحاح واذا نسبت اليها قلت
قسوي لانه فلوع مغير فعول فتردها اليه وقال بعضهم ادغمت السين على الواو في قوس
تفاؤلا من اجتماع الواوين ووقوع الضمة على احدهما في الجمع فجمع قوس على قسي كما مر قوله
اسمعيل الوعد وفي بعض النسخ يوسف العفو بدل الوعد روى عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه
ان اسمعيل وعد صاحبا له ان ينتظره في مكان فانتظره سنة ووعد عليه السلام اباه
ابراهيم عليه السلام بالصبر على الذبح ووفاؤه بذلك الوعد معروف وخص سبحانه اسماعيل بالوصف لقوله تعالى
حكايته وما توصي الا بابائه واما حديث خلق نبينا عليه السلام فحسبك فيه قوله تعالى وانك لعلى
خلق عظيم وفي شرح العلامة زادة وهي ابراهيم الجود فعلى هذا يكون من قبيل الحمية بالحمة قوله
كقول اي رشيق الندى العطاء والمأثور المروي من اثرت الحديث اذا ذكرته
قوله غير ك والحيا بالقصر المطر والعنعنة الرواية اخذا من قول الراوي عن فلان عن فلان عن
رسول الله صلعم قوله على ما تقرر اي على ما هو المشهور وان لم يكن كذلك عند المحققين
قوله مما ناسب ابتداءه في المعنى لو قال انسب مما قبله لكان اولى لان قوله لا تدركه الابصار اشمل
الذي ناسبه اللطيف وان كان ابتداء الكلام لكونه رأس الآية لكن قوله وهو يدرك الابصار الذي
يناسبه الخبير ليس ابتداء الكلام قوله فان اللطيف يناسبه كونه غير مدرك للابصار فيه تامل اذ المناسب
له هو اللطيف المشتق من اللطف بمعنى الرافة فلا يظهر مناسبته له اللهم الا ان يقال اللطف ههنا مستعار
لمقابل الكثيف لا ما يدرك الحس ولا يطمع فيه وهذا القدر يكفي في المناسبة قوله فقي ذكر
الحرف والنون ايهام بل في ذكر الترس ايضا حيث يوهم الكناية قوله اي افعال المفسدين
اعترض عليه بان الظاهر ان ابدا بمعنى اصلح ولهذا يقال اعطاه القوس باريها واجيب بان النحت قد يكون

من القطافة وهو ليس مرادا ههنا
انما اللطيف المشتق

لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله الآن يرد التعيين في الآية بحسب اللفظ
للتعليق ولتبتغوا من فضله يتعين مرجع اليه ضمير فيه بخلاف البيت وان اختلاف اسم الاشارة
فيه يدل على ان كلا منهما اشارة الى المرو الاقرب على تقدير تسليم التساوي في الاشارتين
ان يصار الى ما علله به شرح المفتاح ومن ان اصل اسم الاشارة ان تقارنه الاشارة الحسية
فبهذا الاعتبار يحصل التعيين واما ذكره البعض من ان التعيين المقصود يحصل من الجزء كما
تساوى الاشارتين وقد عرفت انه لا يفيد لان المعتبر هو التعيين بحسب اللفظ فان التعيين
بحسب المعنى قد يوجد في اللفظ والمشار اليه ايضا كما حققه بما تأمل قوله الامر مقتدر ج كان بسيف الدولة
الحمداني قد غزا الروم كما هو عادته فاتفق ان سبي وقتل ولم ينج بالمرام وقتل بل اخذ الروم
عليه الدروب وظفروا به اصحابه فقال المتنبي القصيدة اذا الامر مقتدر والكريت لم
يتيسر لك فمن بلادهم بالكلية والسيف منتظر كرتك عليهم فبسيفك منهم وارضهم لك موضع اقامة
بالقسف والدمع قوله اي سموات الارض وارضها ودل عليه قوله تعالى يوم تبدل الارض غير
الارض والسموات وان اهل الارض لابد لهم من مقل ومقيل وفيه نظر لان التسمية بما لا يعرف
اكثر الخلق وجوده ودوامه ومن عرفه فانما يعرفه عارضا يزول على دوام الثبوت والعقاب
قلا يجدي له التعديد قوله ما اقام ثنيه وشعب ايم جبل بعكة فقال له الشرق نبر كما نغر
وكذا الاسماء التي معناها في الاصل اعلام في ان جعل الغاق داخلين في الاشقياء والسعداء باعتبارين
خلاف الظاهر من سياق الآية اذ قد فرق بين اهل الموقف بالشقاوة والسعادة قوله
ساطلب حقي بالقنا ومشايخ القنا جمع قناة وهي الرمح وفي بعض النسخ بالقنى وهو الملائم
لمشايخ قال الواحدي اراد بالقنى نفسه وبالمشايخ قومه والالف والتشام وضع اللثام على الفم
والانف في الحرب وكان ذلك من عادة العرب قوله وهو ان ينزع من امر هذا الانتزاع
امر الا في العرف يقال في العسكر الف رجل وهم في الفهم الف وقال في الكتاب عشر
ابواب وهو في لغة عشرة ابواب والمبالغة التي ذكرت ماخوذة من استعمال البلغاء

للعهود الى النهاية صت اللفظ فلا التباس لفظا اصلا قوله ومنها نوع آخر من اللف لطيف
المسلك ج لم ان مجرد المعنى الذي ذكر معنى لطيف مسلكه بحيث لا يهتدي اليه الا الثاقب
مل اراد ان هذا النوع لطيف مسلكه بالنسبة الى النوع الاول ثم اشار بحمل الآية الكريمة منه
والمراد قول صاحب الكشاف وهذا النوع من اللف لطيف المسلك ج ان هذا النوع يزداد لطفا
ودقة باقتضاء المقامات فاندفع بهذا التوجيه اعتراض الفاضل المحشي قوله فعده من باب
اقول جمع آخر لانه لليوم لا يجمع على فعل واما يجمع عليه اخرى فما وجهه قلت لما كان اليوم لا
يعقل اجري مجرى المؤنث لكون التأنيث بين ما لا يعقل وبين الاناث مما يعقل لان
مقتضيات العقل كان اخرا اخرى فجمع على آخر كذا قالوا قليد قوله الا الثاقب المحدث الثقاب
على وزن الكتاب العلامة كانه يثقب الامور فيصل الى حقايقها والمحدث الصادق
الظن في الامور كانه حدث بها قوله وقد يقال قوله لتكملوا العدة ج الجواب لصاحب الكشف
م لا يخفى ان هذا القول سيان ان لا يعلل
به ولا على انه اما عدم المعلل الآخر مع
وجود علته فباق بعد ولعل هذا
القليل يشتبه في غير
ما ذكره الى آخره من الذكر
المضمني صح

ان ذكر الاضافة معين عن هذا القيد قلت قد ذكر صاحب المفتاح في قوله اذ يبيتونه ما يدل
ان يقول
على ان ذكر الاضافة ليس لتعيين المضاف اليه بل لتعيين المضاف
صح المراد بغير الكبد قد اطويل كظل القناة وهذا قصير كظل الوتد من قبل التقسيم المشتمل على
اضافة ما للكل اليه فلي التعيين فيه مع ان ادبيا محمل المعصل حتى يصور فيه التعيين قلت
من حيث ان اصل اسم الاشارة ان يقارنه اشارة حسية معينة لما اريد به فان استنبه الحال
على السامع لم يفرق في قصد التعيين كذا ذكره في شرح الشريف للمفتاح قوله ولو سلم
سواء جعلت هذه استعارة ج فيه بحث لان المفهوم الظاهري من اضافة ما للكل اليه عدم
التعيين ان يضاف الى كل منهما ما يرجع اليه ويكون من خواصه في نفس الامر وهذا لا يحصل
على كل من التقديرين بحيث احدهما وهو ان يحمل هذا الاستعارة الى غير الحي وذا الى الوتد
ولو تنزل عن ذلك فاي فرق في احتمال التعيين بين البيت المذكور وبين الآية التي
جعلها فيما سبق من قبيل اللف والنشر المشتمل على عدم التعيين يعني قوله تعالى ومن رحمته جعل

لانهم لا يفعلون ذلك الا للمبالغة قوله سعدا اسد الجامع شدق وهو جانب الفم قوله
اصل لها اذا جشأت جشات اي اضطربت وجاشت اي خافت وفي الصحاح جاشت
نفسي اي غثت فان اردت انها ارتفعت عن حزن او فزع قلت جشئت جشات ملائكة اي الفم
ملائكة كقذى بالتي تاء او تستوحي من الآلام الدنيا بالتفعل قوله ودع هريرة اسم امراة قوله
ولهذا استدراك اي لكن خير الكلام ما بولغ باب المبالغة على حسانه بوجوه مذكورة
في الشرح ومن وجوه الاستدراك انه قال يلمعن واللمعة بياض قليل وكان الواجب ان يقول
مرفعن ولعله النجدة الشجاعة فان قلت قد صرح السيد في قول الشاعر على اروس من
الافراق تحسبهن حمائب ان صنوج الجمع القلة تستعار لجمع الكثرة بالعكس هذا يدفع استدراك
النابغة على حسان وباستعمال جمع القلة في موضعين قلت يمكن في الاستدراك ما يوجهه
ظاهر صيغة جمع القلة في الموضعين قلت من القصور في المبالغة قوله غير منتاه فيه اي
غير بالغ فيه النهاية قوله في طلق واحد التطليق بفتح العين السوط تقول عدا الفرس طلقا او طلقين
اي شوطا او شوطين قوله فاعراق من قولهم اعرق الغارح في القوس اي استوفى مدها
قوله وتتبعه الكرامة حيث ما لا يقتل ليس هذا من باب المبالغة لان المراد من الكرامة التزويد
ويمكن ان يتردد الرحل جارة كلما يوجه الى جهة وهو شايع عند الاستيجاء واصل الجدوة
وما قيل ان الكرامة هي الركبة ليس شيء اذ البرك انما هو للقادم لا للذاهب وانت خبير
بان في لفظ تتبعه هو الذي يفيد الاعراق كما علم من تعريف السيد قوله وعليه بلب السقط
شجار كبا اي ضمر شجا اي احزن راجع الى البرق في البيت السابق وهو بوله يسري
برق المودة بعد وهي قباب براقها لضيف الكلا الوهن طائفة من الليل والمعدة موضع
النعمان وهي بلد بالشام وراقه موضع معين والرحال بالجار المهملة جمع رحل قوله
عقدت شمالكيا جمع سنبك وهو الطرف الحافر والعشير بكسر العين العنبر كما ذكره ولا
نفع فيه العين وتتبعه قوله ومنها ما فرح محزح الهزل والخلاعة الهزل خلاف الجد وهو الكلام

الذي لا مراد به الا المطايبة والضحك وليس فيه غرض صحيح والخلاعة الشطارة يقال فلان
خليع العذار اي يفعل كل ما يريد وليس له مانع من غير الصدق والصواب ما خوذ من قول الاولى
عند البترى من المجنون خلعت عذاره ان جنى لم اطلب وان جفى عليه لم اطلب قوله
فتنكر المعنى من ذلك اي بعد ولعل نكرة فتنكر اي غيره فتغير قوله وتتبع المسيح المنزل الخ
اي طلب الكلاء والعشب بالضم طلب الكلاء اي موضعه والمراد بها هنا طلب الورود قوله اي الاعادة
اهون واسهل عليه من البدء لان المعدوم استفاد بالوجود الاول الذي كان قد اتصف
به ملكة الاتصاف بالوجود اسرع ثم ان تلك الامور ينبغي بالعدم الى القدرة الحادثة التي تعاودت
مقدورا لها مقيسة اليها واما القدرة القديمة فجميع مقدوراتها على السوية لا يصور
هناك تفاوت بالاهونية والية الاشارة بقوله تعالى وله المثل الاعلى قال الزجاج اي
قوله هو اهون عليه قد ضرب لكم مثلا مما تصعب وتسهل وقيل الهاء في عليه راجعة الى الخلق و
صل اهون عني بيّن قوله وقد وجد بيتا فارسيا هذا المعنى قد صرح به في
الايضاح والبيت الفارسي المشار اليه ٥ كر بهودي عزم جوزا خوتش ٥ كس نديدي
برميانه او كمر قوله وفيه نظر لان المفهوم من الكلام لا اعيب عن ذلك بان الانطباق المذكور
ليس صفة ثابتة بل هي صفة يمكن الوقوع او الخوا والسبب مما ينطبق بل وصفها بالنسبة
الى الكواكب التي حولها شبيه الانطباق لائق مراد ات عرفه الحالة الشبيهة بالانطباق
لا صعقة الانطباق لا ما قول لانه ذلك بل مراده الانطباق المعنوي بالادعا كما هو مذهب
السكاكي في قوله واذا المنية انشبت اظفارها البس فليزم من محسات البدن الكلي وهو مما يمنع
وقوعه فليتامل قوله وهو قوله ربى شعشعت هي التي جمع ربوه وهو التل المرتفع
من الارض شعشعت ان كانت الرواية على صيغة المبني للمفعول فهو من الشعشعة بمعنى الضم
وان كان على صيغة المبني للفاعل فالظاهر انه من الشعاعة بمعناها المتعارف والنسيم يطلق
على نفس الريح ويطلق على هبوبها لانه مصدر في الاصل وهو المراد ههنا والمزن جمع مزنة

وكان ارادة ذلك ٤ سرد مذهبه
مطلع قول الخليل صلوات الله
وسلامه عليه مما راى افول القمر
لا احب الاقلين اي القمر افل
وربي ليس بافل فالقمر ليس
الانطباق /

قوله على لفظ ذلك الوصف للعلم به والضمير
البطاق ودليل مشهور يستدل به في العقود
ان البيع على نية الذمة فلا يكون اعتبا
لتطبيق اداة مع الشهرة والظهو
قوله مدامع جمع مدمع اريد به الدمع
بطريق ذكر المحل واراده الحال في

قوله يعني سافت الريح السحاب فاصل ومنى السحاب الابيض الضخم في جماد للذكر والسحاب يطلق على الواحد والجمع وهو المراد في المتن لابيان كما توهم شارح الايضاح

البيت الاول لعدم تنه الوصف بالجمع قوله ظللان ظل عليها الادلج الظلل سم الدار والاطلال مثلها سبق والدروس الامحاء والعلم العلامة والتنضد بالتي بمعنى الحجارة توضع بعضها فوق بعض والتنضد ايضا متاع البيت المنضود فوق بعض والسرير الذي يجلس فيه فعل ومنى اللطائف على هذا المعنى ينضد عليه المتاع قوله الا ان حدرى الدمع الغزير الصبر والبلقعة الارض القفر التي لا شئ بها قوله ومنه التقريع بالعين المهملة وهو في اللوم جعل الشئ فرعا لغيره وقد روى بالعين المعجمة وهو الافاضة والصقب وجه تسمية هذا العم بذلك على هذه الرواية هو ان المتكلم قد فرع الحكم اي صب من المتعلق الاول الى الثاني قوله وهو احتراز عن نحو قولنا غلام زيد راكب والعود راكب الظاهر ان هو راجع الى قوله الى وجه شبه والوجه ان يجرر ما ذكره عن نحو غلام زيد راكب والبوه راكب مما وقع في اكثر النسخ المختصر لان اعتبار اتحاد الحكم المثبت لاحد المتعلقين التركيب والاحتراز صحيح قوله اصلاكم لسقام الجهل البيت

كرر المثال الذي ذكره وقال الحكم المثبت لاحد المتعلقين هو هم

التسقام بفتح التاء من المرض وما في كلامكم زائدة لامتناع الجار من العمل كما في قوله تعالى فبما رحمة من الله لنت لهم اي فبرحمة منه كونوا الدماء هنا محرورا بالكاف وما بعده اعني يشفي من الكلب في موضع النصب على الحال ويجوز ان يكون مرفوعا على الابتداء وما بعده خبره قوله ولاد واوله الخ من ترب ثم التلك اي النفع واكثر ما يستعمل بمع ضمن الدواء اي ادخل واللدد مثل يسر هو الاصبع من رمل اليسر فيوخذ قطع على عجرة ويطبع بها المنضود فيجد الشفا باذن الله تعالى قوله والاساة كالمساة جمع اسى من الاسى بالفتح والقصر هو المداواة والعلاج والكلم الجراحة والجمع كلوم قوله فقد فرع على وصفهم بشفاء اسقامهم اراد بالتفريع التعقيب الصوري والتبعية في الذكر كما ينبئ عنه لفظ الوصف الان شفاء الدماء من الكلب متفرع في الواقع على شفاء واصلاح السقام الجهل اذ لا تفرع بينهما في نفس الامر اصلا فلا يرد ان كاف التشبيه في قوله كما دماؤكم بدل على ان امر التفريع على عكس

ما ذكره

قوله

ما ذكره الشيخ لان المشبه به اصل والمشبه فرع فلا حاجة الى اعتبار القلب على ان الكاف في مثل ليس للتشبيه المجرد التعليل كما قيل في قوله تعالى واذكروه كما هداكم والله اعلم قوله حتى يلج الجمل في سم الخياط اي حتى يدخل ما هو مثل في عظم الجرم وهو البعير فيما هو مثل في ضيق المسلك وهو ثقبة الابرة قوله منه لوع فلانة وتاجيد العقوب الخلابة الخديعة باللسان والتاخيذ من الاخذة بالضم وهي رقية كالسحر قوله وبيد بمعنى غير الا انه لا يقع مرفوعا ولا مجرورا بل منصوبا على الاستثناء منصلا وانما تسمى به في الانقطاع ولكونه في الحديث على غير مذهب بعض النحاة وقيل هو فيه بمعنى اصل والسند الوعيدة على مجيئه بهذا المعنى

قوله هلمت ذاك بيد اني اخاف ان هلكت ان ترى قوله ترى بمعنى الرئيس وهو الصحيح قوله فمحصل ان يكون من الضرب الثاني قال الفاضل المحشي العلامة من الضرب الاول فان قدر دخول اللام في اللغوي فقد اعتبر جهتا كما ذكره والا فلم يعتبر الا جهة واحدة هذا الكلام بصريحه يدل على ان الاولى من الضرب الاول على التقديرين وفيه بحث لانا اعتبرنا في تعريف الضرب الاول تقدير الدخول فكيف يكون الآية منه على التقدير الثاني ايضا لا يخلو عن تكلف لانه اعتبر فيه الاثبات ولا اثبات فيها اللهم الا ان يعتبر الاثبات الضمني ويفرق بين الضربين بمجرد الدخول في الاول وعدمه في الثاني لكن الكتفي قوله لكنه لم يقدر منفصلا عنه وذكر عدم تقدير الدخول في تعريف الضرب الثاني فتامل قوله واهل الحبة اعنياء عن ذلك اي عن الدعا بالسلامة للقطع بحصولها لهم بوعد الله الكريم وان لم يكونوا اعنياء عن مطلق الدعا اذ قد يستوجبون به زيادة الدرجات والمراتب ولا شك انهم محتاجون الى تلك الزيادة قوله الا قلا سلاما سلاما سلاما ما بدل من قليلا مثل قوله لا يسمعون فيها لغوا الا سلاما واما مفعول به لقيلا على انهم لا يسمعون فيها الا ان تقولوا سلاما بعد سلام والمعنى انهم يقولون السلام بينهم فيسمعون سلاما بعد سلام قوله هو البدر الا انه النجري كحرز اكثر اي مرتفع بحيث الضرغام الاسد والوبل جمع وابل هو المطر الشديد قوله انه نهب الاعمار دونها الاموال التخصيص الذكري وان لم تكن

مستدرا فی ما عداه الا انه یفهم منه ذلک بالذوق السلیم فی کلام البلغاء وقیل وفی البیت وجه
آخر من المدح وهو انه لم یجو ما نهب من الاعمار ولم یلتفت الی العمر الذی هو اعز الاشیاء فی
فی الدنیا مخلدا وفیه دلالة علی کمال الشجاعة ونهایة الجراءة قال الواحدی هذا المدح احسن ما مدح به
ملک قوله فقد سهی لان الشکایة مصرح بها فی الجواب بان مقصود الشاعر بالذات مدح الوزیر
ولابد له من صحبة فی وصاله کبیدان وصاله لایتیسر الا بترک الوقار وقد اراه رقبانه وملازمه
عتبته والرضا بالطرد والشتم وغیرها مما من افعال الجهلاء والحق بالک الخلیل قوله وهو الراد
الکلام محتملا لوجهین مختلفین ای احتمالا علی سواء فلا یتناول الابهام قوله حاظ لی عمرو
قبالیت عینیه سواء الصارح الغدار توأمة حلت سقر الیس یدری أندیح ام بجا، وروی
ان بشارا قال له حط لی بیتا لایدری انه جبه ام قبا اقل فیک شعرا لایدری انه مدح ام هجا،
فلم یستو الاحتمالان فلا یستقیم عده من التوجیه قلت المراد استواء الاحتمالین بالنظر الی نفس
الکلام وان رجح احد الاحتمالین بالنظر الی المقام والکلام یتناول هذا قوله وتفارقه باعتبار
اخر هو انه ای باعسار اخر ایضا وهو ان المعنیین فی المتنابهات لیسا متضادین
تکون احدهما مدحا والاخر ذما ونحوه وفی التوجیه لابد ان یکونا متضادین قوله ومنه
الهزل الذی یراد به الجد حاصله ان یذکر الشیء علی سبیل اللعب والمطایبة بحسب اللفظ والغرض
امر صحیح بحسب الحقیقة قال فی الایضاح وترجمته تعنی عن تفسیره قوله ومنه تجاهل العارف قال
ذکر السکاکی فی تنکیر المسند الیه ان التجاهل لاستغرابه علة نکتة بهیة والی سحر البلاغة ومالکه
ملاکه من المحسنات البدیعیة لابهامه من اللواحق ولابعده البلاغة قلت هو من البدیع من وجه
ومن علم البلاغة من وجه اخر کما بینهما علیه فی المقدمة قوله ایا شجر الخابور مالک مورقا
للیلا بغت طرف ترنی اخاها وکان قد قتله یزید صورقا قال منه الکاف فی لکنه العامل معنی

ادری م

الفعل کانه قیل ما وقع لک حال کونک مورقا قوله وسوف اضاف بکسر الهمزة علی لغة من یکسر
حرف المضارعة ای الملن قال الجوهری الکسر افصح من الفتح لغة بنی اسد خاصة هو القیاس قوله
وهل یرجع السلم او یکشف العمی ای وهی بعض النسخ او یدفع البکاء یرجع من الرجع والتسلیم
مفعوله وتلت الابیات فی وهی الصفحات التی تجمع ولوضع علیها العذر فاعله قوله وکالتعریض
فی قوله لقد وانا اوانا کم لعلی هدی او فی ضلال مبین قال فی الایضاح وفی هذا اللفظ
علی هذا الابهام فایدة وهو انه یبعث المشرکین علی التفکر فی حال انفسهم وحال النبی علیه السلام
والمؤمنین واذ فکروا فیها علموا علیه من اغارات بعضهم علی بعض وسبی ذراریهم واموالهم
وقطع الارحام وایتاء الفروج الحرام وقتل النفوس التی حرم الله قتلها وشرب الخمر الحرام
التی مدمنها العقول وتحسین ارتکاب الفواحش وفکروا فیما النبی علیه السلام والمؤمنون علیه
من صلة الارحام واجتناب الاثام والامر بالمعروف والنهی عن المنکر واطعام المسکین وبر
الوالدین والمواظبة علی عبادة الله تعالی علموا ان النبی علیه السلام والمسلمین علی الهدی
وانهم علی الضلال فبعثهم علی ذلک علی الاسلام وهذه فایدة عظیمة قوله کقوله قلت
تقلت ای ومنه هذا الباب قول ابن دوید المغربی من ابیات یخاطب بها صلابا او دع بعض
القصاة مالا فی ما مضی العاضی ضیاعه ان قال قد ضاعت فیصدق فیها ضاعه ولکن منک یعنی لو
یتعنی او قال قد وقعت فیصدق انها وقعت ولکن منه اخس موقع وما الیق کال
هذا العاضی قول من قال ولما ان تولیت القضایا قاض الحزم منی کفیک فیضا ذبت تعنی سکین
ومما قیل فی القضاة رمانتا صارو الصوصا تحرما فی القضایا یأکلون الغنم اموال الیتامی
کانهم تلوحها الصوصا وخفیا منهم لوصا فحوانا السلو من خوانا الغصوصا قوله من غیر
تکلف فی السبک المراد من التکلف فی السبک ان یقع الفصل بین الاشیاء بلفظ غیر دال
علی ذلک کقولک رایت زیدا الفاضل عمرو بن بکر والتحذیر النزول والانتجام من السجم
المطر والدمع ای سال او تقنعضعت حالهم ای اتضعت قوله او فی محمد الوزیر

كوضرب ومثل فان علت التشابه بينهما ليس في مجرد الوزن بل في عدد الحروف ايضا قلت
الحصر المستفاد من لفظ مجرد اضافي بالنسبة الى التشابه المنفي بينهما فلا محذور قوله ويوم
تقوم الساعة الا الالف واللام زائدة لا تعتبر ولا كذلك الميم في مساق تأمل قوله
وذي ذمام اي الواو بمعنى رب والاسناد الوقوعي الى الذمة مجاز قوله وكقول ابي العلاء مطلعا
مطالعا من قصيدة مطلعها لحكمة كسرى في الفناء وتبع لربعك الارضي لحكمة اربع كسرى
لقب ملوك الفرس ومعوب خسرو وسبع وكان تبع ملك اليمن وكان ملكا صالحا و
الاربع جمع ربع وهو المنزل والخطاب في ربعك للحبيبة وحاصل المعنى ان سر لحكمة عند كل بعض
ان احيى ربعك تجديد الملوك والارض ما يعتاده المجبوب من تحيته اربع والمطلوب المدد والمنا القدر
والمنازل اما منازل الحبيبة وضمير عنها للعطايا على الالتفات من الخطاب الى الغيبة او للمنازل
والوجد على الوجهين معنى القوة تقال اجدى بعد ضعف اي قوى واما منازل الطريق
والوجد عنى الحزن وحاصل نظمه من كلام الفاضل الحسن قوله ولا تله من بدكار ذنبك
وابكه البيت من قصيدة مطلعها كفكفي ما يغني المعافى ولا الغنى اذا سكن المشتري الشتري
وثوابه فحذف من مرضى الله بالمال راضيا بما يغنيه من اجره وثوابه وبادر به صرف الزمان
فانه يجلب الاسقم يقول وتابه وبعد البيت المذكور في الشرح وان قصاري مكن
الحي سيئا لما مستنزلا عن قبابه نوحا على العهد ساءة سوء فعله واسدى التلافي قبل اغلاق
بابه لعمرك كلم قسم والمغاني المنازل والمشتري صاحب المال الكثير والثرى التراب وقوى
به اي اقام لحكمة بمنزلة الظفر للانسان ويقول لعمري ملكه والناب اعظم الاسنان وواها
كلمة تعجب وتلافي الامر تداركه يريد به التوبة قبل ان يغلق باب التلافي لعدم القدرة
عليه قوله كقولهم البدعة شرك الشرك بفتح الراء المهملة حبال الصياد قوله او زاده على
مذهب الاشعري حيث جوز زيادة مدى الاثبات خلافا للجمهور قوله من عصاه جربه
بالسيف وعلم من العصيان اي عاصيته لاعدائهم عاصمة لاحد قائم قوله كلفظي نصر

وبكل

وكل اي اورد لكل منهما على ان الحرف المتفق بهما اما في الاول او في الوسط او
في الاخر قوله وهو تكلف لان الحرف الاصلي لا اشكال ان لفظه هو في كلام المصنف راجع الى
الحرف الذي في قوله ثم الحرفان والتذكير باعتبار اللفظ وظن كلام الشيخ يدل على ان
راجع الى المضارع ولا يخفى ما في فتح اللام الا ان يقال المراد الشيخ بيان حاصل المعنى
وان اختلف مرجع الضمير في البيان والمبين فليتأمل قوله وبيني وبين كنى اي الكن البيت
والدامس الشديد الظلمة من دمس يدمس ودمس يدمس بالضم والكسر والطامس الذاهب الاثر لا يتبين فيه
اثر يهتدى به أقل ضبا اي خداعا قوله لان في عدم تقارب الفاء والميم التنافر بنى نظرا
عاب عنه بان المراد من تقارب المخرج مهنا قصر المسافة بين المخرجين وان كانا مختلفين
وليس بين مخرجي الفاء والميم تقارب بهذا المعنى لان الميم من ظاهر الشفتين والفاء من باطن
الشفة السفلى واطراف الاسنان وانت خبير بان هذا الجواب مبني على عدم اتحاد مخرجها
لا على طول المسافة بينهما تأمل قوله وكقولهم غرك غركك قيل هذه الكلمات مما كتبه على
عليه السلام الى معوية وعصاري ذكاي منابه وعلالته في اعل قوله كقولهم في مسعود مسعي
يعود في كل من الاسمين بصحيف فان في مسعود ثلث سنات بعد السين الميم وكذا
في متى تعود وان كانت منفصلة فيه وفي المستقر خمس سنات بعد حرف التعريف والميم و
كذا في المستضيء والمستنصر مدرسة في بغداد بناها المستنصر بالله من الخلفاء العباسيين
وفي المستضيء ثلثة وخمس سنات بعد الالف كما في ايش بصحيف واثبته بصحيفي فكل من
اللثة الاخرة بصحيف الاخر قوله وهو ان اذا ما قلبا الالف في قلبا كفعل التعجب
قوله او لاصداره لحشو المصراع الثاني اصلا بخلاف المصراع الاول فتدبر جاب بابه لوكا
لحشو المصراع الاول صدارة بالنسبة اليه لكان لحشو المصراع الثاني ايضا صدارة بالنسبة
اليه فتأمل قوله كقوله سريع الى ابن العم يلطم وجهه وجهل على الادنى مضيع لدينه وليس
لحاق بيته بمضيع قوله اقول الصاحي والعيس الابل العيس بكسر العين والسين المهملة الابل التي

يخالط بياضها شئ من الشقرة واحدة عيس والانثى عيساء وهو بالفتح وصف هوى هويا
اى مضى مخدرا والمنيفة والصمار موضعان والجاراة الماشاة قوله وهو الخف وقلة العقل
هذا على تعديد ان يكون سفاها بالفتح السين المهملة صفة لها على التمييز وروى بكسر
السين المعجمة على ان قد رضيا على المصدر اى ملامة سافية او على الحال قوله اثلتهم ثم
تاثلتهم اى ومنه هذه العصيدة فوك يا قوم قد طال مقامى بكم من غير نفع الروح الروح
قوله نوى هى النوى اى اقام والثمر الاول بمعنى الستر والثانى بمعنى الكثير والنائل
العطاء قوله فوز الحرى فلان يحمى الجار اى اجرى العنان الى اخره اى ظهر للسبب يلوم الى آخره
العنان الى موضع فيه اللهو فبعد الله قوله ومصطلع سلحفى الخ المصطلع بالشئ القوى عليه
فى القاموس به ولحمض المعانى اقتصار العظام وتحسين عبارتها وتلحمض للمعانى فكاك الاسير
وبعد البيت المذكور وكم من قاطع قطعا ربا الخ وقار الاخر هنا وقار الاخر هنا
ومالك له ولعل الحرى قصد تضمين القصد فلذلك استعمل
قوله ولك بان يكون ما فى احدى القرينتين او الكبرى فيه نظر لانه نفى قسم آخر يسمى قول
بالموجب
الاخرى مختلفين فى الوزن والتقفية سلما والآية المذكورة من هذا القبيل لاصلا
ولك ان تقول ما ذكره اعنى قوله وذلك بان يكون الخ على سبيل التمثيل واعلم ان يورد القسم
الذى ذكرته لك لا الآية عليه الاكواب جمع الكوب وهو كوز لا عروة له قوله كقوله
الصاب لا تدركه الاعين الى آخره صدره احمد الله الذى لا تدرك الاعين الخ قوله
وكقوله تعالى وقالوا اتخذ الرحمن ولدا الآية الا دعاء الدامية والامر الفظيع قوله
فى صدر مخضود وطلح منضود السدر شجر النبق يقال بالعارسية كنار والمخضود الذى

لا شوك له كانه خصى قطع شوكه والطلح شجر الموز وله نور كثير طيب الرائحة وعن السدى
شجر يشبه طلح الدنيا ولكن له ثمر احلى من العسل والمنضود الذى نضد بالحمل من اسفله الى اعلاه
فليست له سياق بارزة وفى الصحاح نضد متاعه ينضده بالكسر وضع بعضه فوق بعض
وظل ممدود اى ممتد لا تنسخه الشمس قوله كقوله تعالى واذا اذقنا الانسان نظم الآية مكذا
واذا الانسان منا رحمة ثم نزعناها منه اليوس كفور ولئن اذقناه نعماء بعد
ضراء مسته ليقولن ذهب السيئات عنى انه لفرح قوله واثروه ربوى اى صارت ذا ثروة
وغنى لما قعدت غارب به الاعراب الخ حكى المسعودى عن بعض اهل العلم اقعد البراجى
قعوده اذا ركبه فى كل حاجة وابتذله والقعود البكر الذى يمكن ركوبه والغارب
ما بين السنام والعنق والاغراب من الغربة وانا نتى البعد تنى والمصرية العقر والاتراب
الاقران جمع ترب والتطويح الرمى وطواح الزمن حوادثه المبعد جمع مطيح على خلاف
القياس وصنعائه حصبة اليمن حديثة كبره قوله افاطم مهلا الخ مرخم مهلا بالهمزة حرف النداء وفاطم
مرخم فاطمة ومهلا منصوب على المصدرية اى اصبرى امهلى والبذل بالذال المعجمة التبذير والازماع
القصد قوله ولم نهدا الى بلد من نهد نهدا اى نهض قوله مغانى الشعب الى آخر المعانى
جمع المعنى وهو المنزل من غنيت بالمكان اقمت به والشعب موضع كثير الشجر والمياه
قوله كان ثربا الخ الثرب بالكسر الخطم من الماء والعفاة جمع عاف وهو طالب المعروف و
المرتفع اسم موضع من رقمت الماشية اى اكلت هاشاوت قيل بصف الممدوح بالجود
والشجاعة والظاهر انه يصفه بالجود والسماحة اللاحقة قوله طارقة عما كن به لعدم
المواضعة بل لان الضرع صفة بالمعنى المعنى الذى ذكره سابقا وهو جعل العروض سفحا والضرب
قوله عارق مصغوفة وزرابى مبثوثة النمارق جمع نمرق بالضم والفتح وهى الوسادة
الصغيرة والزرابى البسط الفاخرة جمع زربية مبثوثة اى مبسوطة قوله والكرام حاول
جمع حدول وهو النهر الصغير قوله قول البحترى خاتم ملائم كما يمدح فيه بن حاقان ويذكر

قوله وهو صلح العروض الخ قال الصنعانى
التضريع بتغيير العروض للضرب خاصة
ووزنا واعلالا وعلى هذا فالضرع
فى قول الحريرى بن حلزه اذ نبتنا بها
اسماء الرباب يعمل منه الثواب الآن
العروض مفعولن والضرب فاعلاتن
خلافا على التعريف الذى ذكره الخ
وجود السميع لغوم

مبارزته للاسد والضمير فى احجم واقدم للاسد قوله والجواب ان لفظ القاموس مشعر بذلك
لان القافية لا تكون الا فى البيت فيلزم تحقيرها السقامة الوزن قوله فهذه الابيات
كلها من الطويل بكذا وقع فى بعض النسخ وهو سهو لان اصل الطويل فعولن مفاعيلن ثمانى
اربع مرات ومن البين ان الابيات الستة على هذا الاسلوب والصواب من الكامل كما فى
لان اصل الكامل متفاعلن ست مرات وانه منه يحذف على الاصل تارة وعلى البديع مرة اخرى
وقد يدخله الاضمار ايضا كما فى وصريه الذى هو مسدس سبب الذى عروضه سالمة وضربه مقطوعة والابيات المذكورة على القافية
قوله واذا افتقرت الى الذخائر الثانية من هذا القبيل المشهور الاصل لكنك كالكفى قوله جودى على المشترى الخ
لم يجد ذخرا يكون كصالح الاعمال الذى اجزأه الاربعة سالمة والابيات على القافية خلافا لمن شترها بالخراب اى مولع به لا يبالى
الاولى لكنك كالكفى قوله جودى على المشترى الخ ما قيل فيه والصعب الفاسق والجوى على وزن فعيل من الجوى وانه هو الحرقة وسدة الوجد
منه عشق او حزن لزوم مذهوى الرجل بالكسر فهو جوى مثل زفر وزفير والتبل والشجى على
وان فعيل ايضا من الشجو وهو الحزن وهذه الابيات على قواف عديدة الاولى راء مطلقة
فى المشهور والمتفكر والثانية بائية فى الصعب والقلب والثالثة باشة فى الجوى والشجى
وعلى هذا القياس قوله والاعنات من العنت وهو الوقوع فى امر شاق وقد عنت
الرجل واعنته غيره قوله وهو الذى تبنى عليه القصيدة ونسب المبرد عليه ان هذا اللفظ
دورى ضرورة لوقف معرفة الدورى على ما افاده فى تعريفه وهو نسبة القصيدة الى
وتوقف النسبة على معرفة الدورى لا يستلزم توقف معرفة الدورى على النسبة حتى يلزم الدور
روى بها فالمعنى فى حرف الدورى ما قدمناه تعلاعز ان جنى قوله او من الدرء وفيه وجوه اخر
ذكرتها فيما سبق قوله مما استكره عراك الابيات لمحرز بن سعيد الكاتب يمدح الاسد قال
عمرو بن سعيد دخل عليه قراكاكم قميصه متمزقا فامر تحته فبعث اليه عشرة الاف
درهم فقال فيه الابيات وان فى قوله وان هى جلبت للوصل اى لم تعن وان كانت
ملك النعم جليلة فى نفس الا نفيسة وحمل كحمل ان يكون ما فيه معطوفا على علم تحن اى ولم يكن جليلة

عند عمرو وان كانت كذلك فى نفس الامر قوله وجعل الايادى بدل الاشتمال من عمر فينبغى
ان تقدر الرابطة اى ايادى له لوجوبه فى بدل الاشتمال والبعض وان لم يجب فى
بدل الكل كعموم وجوبه فى الجملة التى هى نفس المبتدا، وقد جوز الفاضل المحشى فى شرح
المفتاح كون ايادى مفعولا ثانيا ايضا وفيه نظر سبق فى شرح الديباجة وهو انه
مخالف للصريح اعنى اللزوم بحسب صرح النحاة بعدم تعديته الا الى مفعول واحد اللهم الا ان يبنى
على التاسع قوله لقال فى الكتاب عبر نزول الستة بالكلام على شديد السقوط الرتبى
الذى هو الفقر بالسقوط الحسى المجامع لملال القلب وانكسار البال وقد كور ان
للكون فى قبيل اطلاق المتقرع على شفة الانسان قوله ورغد قال عيشه رغد ورغدا
اى واسعه طيبه قوله وما اشتار العسل من باب اختار العسل يقال شرت العسل
واشتريتها اى اجتنيتها والمستودع يكون مع مستشار العسل قوله قلت
يحتمل ان يريد قيل اعلم استيعاب هذا العموم عنع قوله مما لا يلزم فى السجع على مذهب فانه يدل
على ان الالتزام المذكور انما هو فى السجع وانت خبير بانه لا يحمل قوله سابقا مما لا يلزم
فى السجع على ما لا يلزم فى مذهب السجع فاندفع هذا التوهم قوله او لعدم رجوعه الى
تحسين الكلام فيه بحث وهو ان عدم الرجوع الى تحسين الكلام البليغ علة
لعدم دخوله فى فن البلاغة لا صحيحه ولهذا اصل فى الايضاح ما رجع الى التحسين
فى الخط وما لا اثر له فى التحسين اصلا قسمين مما لا يدخل فى فن البلاغة
ولم يذكر فى المختصر الا عدم الرجوع الى تحسين الكلام فالصواب فى العبارة
ان يقول لعدم الرجوع الخ وعلى ان يوجه بان لفظ او اشارة الى التخيير فى
التعبير عن علة وجوب ترك العرض ومثله شايع فى عبارة المفتاح
قوله فيشتى بمشتى اى صيرنى مجنونا وهو اسم امراة والتبجى ان يدعى عليك
ذنب لم تفعله معنى اى يتنوع عب بحن او بعد بحن قوله من يلتق يوما على

302

علاته ؛ اى على كل حال ومِرم بكسر الراء اسم لرجل وهو مرم بن سعد بن الحارث بن صاحب المدحى صاحب زمير الذى تقول فيه ان الخيل علوم حيث كان ولكن الجواد على علاته مرم واما المرم بفتح الراء فهو كبر السن قوله صعر الانزل الافران ساحتها ؛ الظاهر انه يصف ديارا لكن فى بعض النسخ وبوادنه صهبا فهو يصف خمرا كما يدل عليه البيت الثانى وهو قوله فى كف ذات حرة فى ذى دكر لها محبان لوطى وزنا ؛ قوله ومثل التعديل ؛ قال العلامة فى شرح المفتاح فان روعى فى ذلك ازدواج او تحسين تحسين او مطابقة او نحو ذلك فذلك الغاية فى الحسن كقولهم وصفنا فى بديه زمام الحل والعقد والقبول والرد والامر والنهى والاثبات والنفى والبسط والقبض والايرام والهدم والبناء والمنع والاعطاء ومن ذلك قول المتنبى فالخيل والليل والبيداء تعرفنى والضرب والحرب والقرطاس والقلم قوله ومثل بالسبى تفسيق من الصفات ؛ مثاله من القرآن المجيد قوله تعالى هو الله الذى لا اله الا هو الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر ومن الحديث النبوى عليه الصلوة والسلام الا اخبركم باحبكم الى واقربكم منى مجالس يوم القيمة احسنكم اخلاقا الموطئون اكنافا الذين يالفون ويؤلفون الا اخبركم ببغضكم الى وابعدكم منى مجالس يوم القيمة اسوئكم اخلاقا الثرثارون المتفيهقون ومن النظم قول عباس بن عبد المطلب فى مدح النبى صلى الله عليه وآله وسلم تستسقى الغمام بوجهه ثمال اليتامى عصمة للارامل قوله وعلم بذلك الخ ؛ قد سبق منا فى كتب اللغة تحقيقه فليتنبه قوله بالتهليل اى البشاشة والسرور قوله مرحل اى مبعد بالزاى المعجمة

علاته ص

والنقض والابرام

والطول والسيف والرمح

تالصئون

والى المهملة قوله عارة اقتحام مضمت الشئ اى كسرته وقال مضمه حقه وانتقصه اذا ظلم وكسر عليه حقه قوله فانشد قصيدته التى اولها لعمرك ما ادرى ؛ انشد يتعدى الى مفعولين يقال انشدنى شعرا فالمفعول الاول ههنا محذوف اى انشده واوجل وهو الخوف وموضع من الوجل على انه نصب لانه مفعول لا ادرى والى للاوجل اعتراض وتعد والعين المعجمة اى تصيح الموت واول مبنى على الضم لقطعه عن الاضافة ممنويا كما فى قبل وبعد اى اول كل شئ وحاصل المعنى ولقاؤك ما اعلم اينا يكون اقدم منا الاخر فى غد والموت علينا والى كل شئ منا وب

قوله دع المكارم ؛ هذا البيت مما مدح به الحطيئة الزبرقان بن بدر وكان سيد قومه ولما هجاه بدم شرفه وضعضع مجده واستعدى عليه عمر بن الخطاب وانشده الشعر فقال لا ارى موضع هجاء فاحضره حسان ان ثابت سأله فقال امير المؤمنين اليس فى ان يلحقنى بالحق ولى احمر النعم يحسن الحطيئة فكتب الدرهم بجملة عدة ابيات من جملتها البيت كالملمست فى سجن مظلم ما غفر عليك سلام الله يا عمر ٭ وانت الامام الذى من بعد صاحبه الفت البكر سعاليد الهى البشر ٭ لم يوثروك بها اذ قدموك بها لكن لانفسهم كانت بك الاثر فعفا وعفا عنه قوله دع المكارم جمع مكرمة بمعنى الكرامة والبغية الحاصة قوله وهو فابها صحى اما وقوف جمع واقف من الوقف بمعنى الحبس لا من الوقوف على اللبث لانه لا ذم والمذكور فى متعد مفعوله مطلقهم واستصابه على الحالية من فاعل تبك اى واقفا تبك حال وقف اصحابى مراكبهم على قاتلين لا تهلك اسى اى فرط الحزن وشدة الجزع وتحمل اى اصبر صبرا جميلا قوله شم الانوف ؛ جمع الاشم من الشم وهو ارتفاع فى قصبة الانف مع استواء فى اعلاه وهو وصف مدح عند العرب والطراز العلم والمراد بها الجد والشرف الاكتسابى من النمط الاول فى الجد والشرف قوله وسمى اغاره وسمى الاغارة فى اللغة نهب الماشية والمنع نحو لا تسقى هذه الدابة ولا تسقى هذه الارض قوله ظاهر النضرة ؛ وجه النضرة بالضاد المعجمة الى بالوطيح الحمرة وهو موضع سمى من السمرة ويقولون الاسمر قوله انسى ابا نضر احدى الهنات منصوب باعط المصدر او فعل مقدر من لفظه والهنات الخصال وهى جمع هنة وهى كناية عن الامور القبيحة والهنوات الاسنان التى فى مقدم الفم قوله ان قومه قال ابن السكيت يقال ان قومه وان اخاه وان ابنه بكسر الهمزة فى الكل وفتحها فى الكل وقال ابن الانبارى من كسر الهمزة فى ان قومه جعل ان قومه مبتدأ وخبرا والجملة خبر ان الاولى ومن فتح الهمزة جعل ان قومه فى موضع رفع بالابتداء وخبره محذوف تقديره ان قومه كذلك وكذلك القول فى ان اخاه وان ابنه

البيت ص

والاسى الحزن تقول منه على الشئ اسى اذا حزنت عليه قال الكوفيون نصب اسى على المصدر به لان قوله لا تهلك اسى فى معنى لا تاسى اسى ولا تهلك اسى والتقدير لا تهلك اسيا اى حزينا قوله وتحمل اى اصبر صبرا جميلا فان قلت الصبر لا يوصف بالجميل قلت الصبر الجميل هو الذى لا شكوى معه

بسمله

عطف قوله تقه افترى على الله كذبا والاستفهام انكارى والتنزيل منزلة الاجلى وهى الاعطاء
قوله قال الشيخ فى مسائل التكملة قد كاب بان المراد بمحل الزمان عدم تجويز وجود مسئلة
فاذا لم يتصور منه الزمان تجويز وجود مسئلة فكيف يتصور منه الاتيان بحكم حاصل
بالفعل فالتصوير بالمستقبل من ظاهره المنع ان الزمان لا يأتى بمسئلة لانه لا يجوز وصلاعن ان ما قد اتت بالفعل
وحمله على المجاز مع عدم ظهور العلاقة يتعلق به النحاة ان قدر مضاف اى لتجويز مسئلة ليعلم منه جواز وجود مسئلة فى نفس
الامر وعدم تجويز الزمان لمحله حاصل التصوير كما له قوله اعدا الزمان سماه الاعداء ان
سماه والتى من صاحبه الى غيره والاسم العدوى وفى الحديث لا عدوى اى لا تعدى
متى شيأ قوله لان المنع عن المضى والمراد لعدم كان فان قلت المنع وان كان على المضى
الا انه عدل الى المستقبل قصدا الى الاستمرار وحكاية الحال الماضية كما تقرر فى اسئلة قلت
اعدا وصه لما لم يبق بعد الزمان بعده اسمه اياه لم يخصص حمل المضارع على الاستمرار ولا على حكاية
الحال تأمل قوله قال ابن حنى اى تعلم الزمان فاعلمت على ما ذكره ابن حنى من الغلو واضيفت كون
اهل الشرك حتى انه ليعبد لتى فك النطف التى لم تخلق قوله وقيل انها تصلح لرماة وهى اللهاة
المطبقة فى اقصى سقف الفم وقد تجمع على لهوات مثل غلبات قوله وكذا قول القاضى
الارجانى ان كان الرواية فى استرع على صيغة المعلوم فمودى بكسر الدال لانه فاعل وان
روى على صيغة المجهول على انه مسند الى الجار والمجرور فمودى بفتح الدال على انه مصدر او اسم
زمان اى وقت لوديعى والمسمع بكسر الميم الاولى الاذن والمدمع بكسر الميم الاولى ايضا
موخر العين قوله وقائله اى رب جماعة قائله وسمطين سمطين حال من ضمير لستاقطها
والسمط الخيط ما دام فيه الخرز والا فهو سلك خشابها اى ملأ بها قبل قول الزمخشرى
افضل لان فيه صيغة المراجعة وهى السؤال والجواب كقوله قال لى يوما سليمان وبعض
القول استمع قال صف عندى عليا ايما اتقى واورع قلت انى ان اقل ابلغ ولكن بالحق
بخرع قال فلا قلت مهلا قال ظل لى ما قلت فاسمع قال صف قلت يعطى قال

الدارم

والكناية والاستعارة التحسينية والكنا

واختلسته

صفى قلت تمنع واصبا بان كون المراجعة من الحاشية بعد بعيد محل نزاع ولو لم نذكره
المصنف ولو سلم فهى انما تعتبر فى السؤال المكرر والجواب المعاد قوله مقيم الظلم اى انا
مقيم الظلم اى واراد بالظلم محله وهو القلب والاماق جمع امق والفلق الاضطراب والجدوى
العطاء قوله وقول ابى الطيب وانى عنك لفاد الرابح وقد تقدم من جوابها محبك
اى انى محبك قوله والمجلس الناصرى اى الكمى المقتلى اى المطلى قوله من رحب الباع الرحب الواسع
والباع قدر مد اليدين قوله مدى جعفر اى الغاية التى يبلغ اليها جعفر قوله وقول ابى تمام
بعده فيجب لان بيت ابى تمام يشتمل على الاستعارة بالكناية التخييلية حيث شبه الصبر
باللباس واثبت له شيأ من لوازم المشبه به اعنى الملبوس به وبين تسمية الجازع عازما و
تلك تستلزم كون الجزع محمودا او الصبر مذموما ذكر اللازم لينتقل الى ملزومه والبيت
الاول لا يشتمل على هذه اللطايف فلا يكون هذا من قبيل القسم الثالث بل من القسم الاول قوله
وان يكون احد البيتين تشبيها يقال نسب الشاعر مراده ينسب بالكسر نسبا اى شبب
بها قوله الى الحسين المتنبى يقال فضلت الشئ وافضلته اى استلبته قوله سلبوا على صيغة
المجهول قوله وهذا بسلام وغرم وقع بعده فى بعض النسخ روى انه لما بلغ هرون الرشيد كثرة
افضال الفضل البرمكى وفرط احسانه فى زمانه غار عليه غيرة افضت الى التشكك له والامر
بحسبه كتب اليه ابو نواس هذه الابيات قولا لهرون امام الهدى عند احتفال المجلس الاشد
انت على ما بك من قوله قلت مثل الفضل بالواحد ليس على الله بمستنكر ان يجمع العالم فى واحد
فاهر هرون باطلاقه واجمع عليه الاحتفال الاجتماع والى سنة الجامع قوله واذا جعلتها للعطف
رجعت الحاية الى ما فى العطف من ايهام تجويز عدم محبته مع محبته الملازمة فيه قوله ونعمة
معنف نعم مبتدأ الخ خبره وجدواه اى اعطاه مفعول معنيف بمعنى سائل قوله وقد
ظللت عقبان اعلامه ضحى العقبان جمع عقاب الراية وهى العلم الضخم شبه بالعقاب
فى كبر الضخامة كذا فى الصحاح وقال الخلخالى المراد بعقبان الاعلام هو الصور المعمولة

من الذئب وغيره عار وس الاعلام والعقبان الثانى جمع عقاب الطير وهو النسر المعروف
الذى يضرب الارنب ٧ قوله موضع الغرسه ٤ الفرسه ما فرسته السباع والطير الطعام
قوله علم يا فتى الخ يمكن ان يقال ان قوله حتى كانت من الجيش امام بمعنى قوله راى عين فانها
اعاينظن كونها من الجيش اذا كانت قريبة منهم محيطة بهم قوله كما يكى عن ابن ميادة ٤ ان صاد
اسم امرأة والتهلل طلاقة الوجه كما مر والاهتزاز التحرك والمهند السيف المطبوع بصويد
الهند والخطية اسم سنان عرض به لقصره وقيل لدقامته قوله واستعفى ما عفى يقال اعفى
من الخروج معكاى دعنى منه واستعفاه من الخروج معه اى سأله الاعفاء منه قوله فكانه
قال لا استعمل ذلك السيف الا ظالم او اى ظالم ٤ القصة وذكر كان ذلك السيف ظالما لكن حاد
صالحا للضرب كان ضرب المقتول به تعذيبا له وزيادة ايلام له فكان الضرب بمثله ظلما على
المقتول يقال نبا السيف اذا لم يعمل فى الضربة والرعب الخوف والدامس الحيرة والعصماء
والصعصامة السيف الصارم لا ينثنى واغماد السيف جعله فى غمده اى غلافه وان
فى ماان يعاب زائدة صبا اى مال الى الجهل والفتوة كما عرفته فيما سبق وكيا عنى
زل ومراغما مهاجرا لقبيلته والاخطل تعذيبا بانها يتمرغ عليها الرجال والمغارم جمع مغرم
على القياس او جمع غرم على خلافه كما سبق وحسن جمعا ما يلزم اداؤه كالدين ونحوه والمغارم
الغرامة وغيبه زيادة مدح لهم لان وقت حمل المغارم وقت الاضياح فاذا كان حالهم
وقت الاضياح هكذا فحالهم بها فى غيره كذا قيل وبذا اعاينهم اذا فهم الفك مجانا
ظبة السيف طرفه وسناط التميمة هى العوذة التى تعلق على الانسان من العين والعنق وكليب
قبيلة ودارم اسم رجل قوله واغرب كما اتى لبنى غريب بديع قوله ان كنت ازمعت ٤
قيل ازنقت سعدى بنفسها لا ازمعت الامر ولا يقال ازمعت على الامر بخلاف العزم
فانه يتعدى بعلى وقيل يتعدى بنفسه وبعلى كما حكمه واجمعت عليه والاول مذهب الكمالى
والثانى مذهب الفراء وما فى بعض نسخ الديوان زايده قوله وهى الحماله الخ ما عده قوله اذا ضاق

ويعرف به ص

ضربة ول

صدرى

قول

صدرى ٤ التنبيه فى البيت لكونه من شعر الغير قوله اعلمت بيتا كانت بالهنيدة سكره ٤
والصحيح لهوى بن بكيلة من العبس اى سعد وهو ملقى بالخاسى بالف فى اخره واما صارت
الالف ياء لكسره ما قبلها والنون زايدة لكن قد اورده فى ملهى وحقه ان يذكر فى فصل
ملهم ٤ الهمزة الرماى موعس اى قد اغفل النوى والبائنة زايدتان للالحاق بحصصه والشبيه
الشباب والصحو خلاف السكر والسيره الطريقه والجمل الاثر شئ حصل قوله كانه كان مطويا
الاحسن جمع حسنه وهى الحقد اذا سهلوا اى صاروا الى السهل وهى الارض اللينة والدخول
فيها كناية عن الوصول الى العيش الناعم قوله وتمامه ليوم كريهة وسداد ثغر وبعده كان
كلامهم اكل فيهم وسيطا ولم يكن نسبتى فى آل عمرو من قوله قد قلت لما اطلعت ٤ الواضحات جمع
وضحه وهى ما ارتفع من الخدين والشقيق ورد احمر والغض بالمعجمتين الطرى والمراد به ضد
الصبيه وروضه اسم مفعول اطلعت والاسى ورد اخضر كذا فى شرح الايضاح للجلال الشاشى
والمراد بالسوء الشامات على وجه والغمزة فى اعذاره ٤ وعذار الرجل سموه النابت
٤ موضع العذار واراد الذى بالنصب على انه صفة لعذاره الا انه سكنه للضروره و
توقفا امر من توقف بتوقف اصله توقفن فقلبت النون الخفيفه الفا قوله كما سعارس
يوس مكابده اراد بالامس الزمان القريب لاصقيعه والبوس الشده والمكابده المقاسات
وقذا العين الخبث الذى يقع فيها حاله الوضع قوله كمى البنائه العوالى جمع عاليه الرمح وهى ما فضل
الاسفل منه من السنان الى ثلثه والسوابق الخيل قوله اقول للعشر الخ يوم جلا اى ابن رجل
اوضح امره واشتهر وطلاع الثنايا اى كالمتاب الامور الصعاب وهذا كله تهكم به والثنايا
جمع ثنيه وهى طريق العقبه قوله الذى بالذى استعرضت ٤ الذى اعطى والباى بالذى للبدل
اى بدل الذى استعرضته والمعشر الجماعة وضمير اسنا به راجع الى الاستعراض
المدلول عليه باستعرضت او الى الذى هى بالذى وقوله عنت اى خضعت وذلت
محله منصوبه على اسم ان وخبرها قوله واتق الشبهات اراد بالشبهات بسكون الشين

حرف يباوى به الوجوب ونقل ان
الجبائى عن شيخه انه للشرط وان
الذى للوجوب ياء موضوع
لاحتمالهما صح

مجرى تحوالبنا ٤ ه

الاسيا جمع

البجر وكسر الباء الموحده الشبه الذي لا يعرف على الماء وجمعها حول كقول بعض المعاربه المعاربه جمع معربي والثاني الجمع عوض عن ياء النسبه قوله على اصاغره يعلو بالتوم والضبر المحرور عايد الى الان ثم والاضافه لادنى ملابسه والمراد باصاغره من الذي يكون نون كفت يده ضمنا جبن اليه ومن زعم ان قوله على اصاغره حال مما يخطر على من صدقا ما يخطر تقلبه من حتى النوم كايا على اصاغر النوم فقد ركب سنطيطا قوله لحفها باخرام وقد فتح الهوى صوم الهوى قلوبا اي جعلها ذات حول الحبيب تخطر القلوب ما يتخالج بينها من الخواطر والوقع بالتشديد جمع واقع كركع جمع راكع اي والحال ان تلك الطيور ساكنة والمراد بالسكن الاول السكن الحسي ادعاء والراغم الذليل واصله لصوق الانف بالرغام وهو التراب وذله الليل محى السكن والخدر الهودج والصبيغ اللون والمراد بالظعن النوق المحزع خفا الكواكب والاصلام جمع صلم بالضم وهو ما يراه الناس بنومه قوله والنار عطف على الرمضا او معطوف على عمر وكما ذكره في المختصر فيكون اوفق بقرائها معا قوله وعمرو هو جساس بن مره فيه سهو لان عمرا ابو عمرو بن الحارث وجساس هو جساس بن مره قليس احدهما الآخر وقد ذكر في شرح مجمع الامثال ان جساسا ركب فرسه واخذ رمحه وابنه عمرا

قد قص

عمرو بن الحارث فلم يدركه حتى طعن كليبا فقده صلبه ثم وقف عليه فقال يا جساس اغثني بشربة ماء فقال جساس بعدت لما وراك وانصرف عنه فلحقه عمرو فقال يا عمرو اغثني بشربة ماء فنزل عمرو اليه واجهز عليه وهذا صريح فيما قلته قوله وهي ان البسوس البسوس اسم امراة وهي بسوس بنت منقذ التميمية وكليب اسم شخص والعاليه ما فوق نجد الى ارض تهامه والى ما وراء مكه وهي الحجاز والنسبه عالي ويقال ايضا علوي على غير قياس والمصامع

اليمامه والاصهار

الى قوم التزوج فيهم والاظهار اهل امه بيت المراه فالمكر اي لم يعد وما تشخب اي تسيل

لما خيم سعد وهو جار لابياتي

قوله فصاح البسوس واذلاه واعزاه وانشاءت تقول لعمرك لو اصبحت في دار منقذ متى يعد فيها الذئب يعد على شاه والعقر قتل الابل والنحل ذكر الابل اهداي

قوله اسكفي منه هذا يبتدا اي العوه العقد التي جذبت عليه يعني على القتيل اي اسرعت قتل شب الشراي علق وتقلب وتكوم قبلتان قوله كالي ساورتني المواربه والضيطله الحيه الرقشاء والرقش جمع رقشاء وهي الحيه التي في انقطع سواد وبياض ناقع اي بالغ قوله وانا البار اي المطل المطل المعرض من اطل عليه اي اشرف وعمر قتله ولهذا انث الضمير العايد اليها وتيع له السي اي قدر وانصبا بالنصب على التمييز تكمش الباره اي تصوت من الكمش وهو صوف الانثى من جلده لانه في ترش تصلي وتهوى من تهوى القلم نحته ترقع وجلال البرقع للدواب وفي الاعراب وكذلك البرقوع وجلال جمع جل قوله عكفي كلبني اي وعيني واتركني والهم الحزن ناصب اي ذهب بنصب و النصب التعب ووصف الهم بالتعب مجاز اذ التعب لصاحب الهم وليل اقاسيه اي اكابد اهواله وبطو الكواكب في السير كناية عن طول الليل قوله فراق من فارقت غير مذمم مطلع قصيده والمراد من الطارق سيف الدوله ومن الميم اي المقصد كافور قوله فوادي ما يليه المدام اي الى الفواد وما فيه والمدام الخمر وقوله مثل ما يهب اللئام كناية عن قتر الوغى والغزل اي مغازلة الف بخاء معجمه وسين مهمله وفي المثل اغزل من امراة القيس والاسم الغزله وقيل الغزل مدح الاعضا الظاهره والمتغزل مدح الامور الباطنه قوله وكان لا يحسن في المديح ما يتطير به روى انه لما بنى المعتصم بالله قصر العبدان ببغداد وحلس فيه اشده الحق الموصلي ياد ار غيرك البلى وعاك يا ليت شعري ما الذي ابلاك فتطير المعتصم وامر بهدمه قوله وكقول ابي الفرج الساوي اي وما بعد البيت المذكور ولا تغرركم حسن ابتدائي فعقبى مضحك والفعل مبكي تعز الدوله اعتبروا فاني اخذت الملك عنوه بسيف ملك وقد كان استطال على البرايا ونظم صمصام فاسلك ملك ولو زهر النجوم انت رضاه تاتي ان تعول رضيت عنك فامسى بعد ما فزع البرايا اسير الجزع ضيق وضنك يمينا انه لو عاد يوما

طوعا لشمس الضحى جاريه يوما لقال لها عتوا اغربي عنك

تقرا انه لو عاد يوما الى الدنيا لزال فوز لئيم

الى الدنيا تسربل بثوب نسك لعال فرغت قوى على علوتهم بالشرف او بالجمال و
الفنك الضيق قوله السيف اصدق انبا من الكتب اى المراد بالكتب
كتب النجوم وحد السيف حاسمة الذى يباشر الضربة والمد الكاتب الماهر وقوله بعض
الصفاح سمراء وجزء جملة من مكتوبهن جلاء والصفاح جمع صفيحة وهى السيف العريض
والمراد بسود الصحايف كتب وبالعب والريب والشك قول المنجمين الخ قوله
لا تفتح قوله ممن عرض له شكاة عظيم لعمرى اى الشكاة امر يشتكى منه وبعد البيت
المذكور ولكنهم اهل الحفاظ والندى فهم للمكرمات الدهر خصوم قوله فان بات
فيها فيهم وعك علة فيها جراح منهم وكلوم والحفاظ جمع الحفيظ وهى الغضب
والحمية وطلبات الرمان مصاسة النازلة والوعك مقدمة الحمى قوله لو دعيم والبين اى
البين الفراق والفيلق الجيش والجمع فيالق قوله وهم الذين ادركوا الجاهلية والاسلام
الشعراء على اربع طبقات الجاهليون كامرئ القيس وزهير وطرفة والمخضرمون الذين
ادركوا الجاهلية والاسلام كلبيد والمتقدمون من اهل الاسلام كالفرزدق
وجرير وذى الرمة والمولدون يستشهدون بكلامهم والمحدثون من اهل الاسلام الذين
نشاوا الى الصدر الاول من المسلمين كابى نواس وابى العتاهية ولا يستشهد بكلامهم
الا ان يجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه ولا وجه لهذا الحمل وان صدر عن صاحب الكشاف
فى ابتداء تفسير قوله تعالى اصناف لهم يستوفيه واذا اظلم عليهم فاهو الان مبنى
الرواية على الوثوق والضبط ومبنى القول على الدراية والاحاطة والانصاف
فى الاول يستلزم الايقاف فى الشك والقول بان ما يقوله بمنزلة نقل الحديث بالمعنى
ليس بسديد بل هو بمنزلة نقل الراوى الشبيه وهو لا يوجب السماع قوله كقوله لولا ابى امامة
والسبب خبر انه قد تقال لا يتضمن كونه هذا من الاقتضاء لان اول كلامه يدل
السبب وكمل ان يذكر ابو سعد مثيلا يكون مناسبا لاول الكلام واعترض

التنجيم

الفيلق

بعد

على المصنف بان كلامه يدل على ان ابا تمام من المخضرمين مع انه لم يدرك الجاهلية واجيب
بان مراد المصنف ان الاقتضاب عند العرب والمخضرمين وهذا لا ينافى ان يسلكه الاسلاميون
ويتبعونهم فى ذلك ولذا اورد بيت ابى تمام قوله كقوله لبقيت بقاء الدهر الخ وسلمه فى
فى الفارسى طول وعرض جوابه ان تمامه را مصلحت نامد شكستم خامه واعلم ان المصنف
يتعرض لذكر حسن المطلب وهو ايضا مما يحسن رعايته فى الكلام البليغ وفسروه بان
يخرج المتكلم الى غرضه بعد الشروع فى الكلام البليغ بتعدم وسيد موصله اليه كقوله اياك
نعبد واياك نستعين فانه قدم الوسيلة التى هى العبادة على المطلوب الذى هو الاستعانة لانه اسرع
الى الظفر به كما يفعل ذلك عند الحضور الى الملوك والكبار قوله لانك اذا نظرت فواتح
السور الخ يعنى انك اذا نظرت الى فواتح السور جملها وجدتها اما ان تكون من الحروف المقطعة
والنداء الاستارة ما يقصر عنه وصف العبارة كالتحميدات المفتتح بها اوائل السور وكالابتداء
بالنداء فى مثل يا ايها الناس ويا ايها الذين آمنوا فان مثل هذا الابتداء يوقظ السامع للاصغاء اليه
وكذا الابتداء بحروف التهجى كالم وحم فانه مما يبعث ويحرض على الاستماع اليه لانه يقرع
السمع بغتة قرب والما خواتم السور فهى عاية الحسن الاترى الى الدعاء الذى ختم به البقرة والوصايا
التى تشتمل عليها خاتمة آل عمران والفرائض فى خاتمة سورة النساء والتهليل والتعظيم الذى فى خاتمة
المايدة والوعد والوعيد الذى فى خاتمة سورة الانعام وغير ذلك قوله وقد اجمع مصاقع
الخطباء واخرس سحبان العصا قال خطيب مصقع اى بليغ مجهر خطبته اما من صقع الديك
اذا صاح واما من الصقع بمعنى الباب لانه ناطق فى باب الكلام واما من صقعه اذا ضرب
صوقعته اى وسط راسه والسحبان جمع سقسقة وهى شبه ريه يخرجها الفحل عند
سكر شبه العضيض بصوت الفحل فى تلك الحالة فيقال جمل مسقسق وناقة مسقسقة وخطيب دو سقسقة
والتذكير للاحكام المذكورة فى علمى المعانى والبيان اتمام سعى للبديع لكونه خارجا
عن حد البلاغة والحمد لله على التوفيق وهذه الهداية الى سواء الطريق والصلوة على محمد خير البرية
واله واصحابه ذوى النفوس الزكية وسلم تسليما كثيرا

انفق الفراغ من تعليقه بعون الله وحسن توفيقه

سورة

مصقع

تكلم

اعلم ان حاصل التوجيه اثبات وجود فرد واجب المواجب وامتناع فرد آخر منه ولذا اورد واعلى كلمة لا الا الله ان قرر الحقد
فيها اما موجود او فكل فعل الاول اما بدل الكلمة الطيبة على عدم فرد آخر لا على امتناعه وعلى الثاني اما بدل
على امكان فرد واحد له وامتناع غيره لا على وجوده وعلى التقديرين لا يدل على التوحيد بوصف واقول
يمكن ان يجاب عنه اما اولا فباختيار الشق الاول قوله اما بدل الكلمة الطيبة ح على عدم فرد آخر
لا على امتناعه قلت اذا عدم فرد آخر يلزم امتناعه وذلك لان الواجب بالذات
يلزمه الوجود بلا مدخلية الغير ح تقول اذا لم يكن الا آخر موجودا على ما دل عليه الكلمة الطيبة يلزم
امتناعه لانه اذا لم يوجد يلزم ان لا يكون واجب الوجود لذاته والا امتنع تخلف الوجود
عنه مع انه تخلف على ما دل عليه الكلمة الطيبة فاستحال الشيء بوصف الوجوب الذاتي وهو غلط
واما ثانيا فباختيار الشق الثاني قوله فاللازم من الكلمة الطيبة امكان فرد واحد للواجب لا وجوده
قلنا الوجوب الذاتي يكون الشيء بحيث يلزمه الوجود لذاته بلا مدخلية الغير كما مر فيلزم ان يكون
وجود الواجب ووجوبه عين ذاته على ما تقرر عند المحققين وبين في محله ح تقول اذا حكم ما هو واجب
الوجود لذاته فاما ان لا يكون وجوده بالفعل او الامكان وهو غلط اذ الوجوب الذاتي لا يحكم ان يكون وصفا
زائدا على ذات الواجب كما اشير اليه فلا يتصور ذلك فيه واما لعدم شرط او وجود مانع وعلى التقديرين
يلزم ان يحتاج في وجوده الى الغير فلا يكون واجبا لذاته هف فاذا امكن وجوده يلزم ان يكون موجودا بالفعل
وهو غلط وههنا بحث هو ان يقال شيخ الجوابي لا يدعي الا ما ذكر لزوم الفعلية للامكان
على ما ذكر في الجواب الثاني ولزوم الامتناع للعدم على ما في الجواب الاول ليس بشيء غير بين فيحتاج الى الوسط
فلا يدل الكلمة الطيبة عليهما لا بالالتزام اذ الدلالة الالتزامية مشروطة باللزوم البين بالمعنى الاخص
ولا شك في الدلالتين الاخيرتين وهو غلط وظن العوام في صدر الاسلام كلما قالوا لهذه الكلمة الطيبة
اراد وا بها مدلولها لا هذا المعنى الذي لا تحصل الا بمقدمات دقيقة فيلزم ان لا يصح الحكم باسلامهم وقد
يمكن الجواب عنه بان القائلين بهذه الكلمة الشريفة معترفون بتحقق مدلولها بلا ريبة
وتحقق مدلولها انما يتصور على الوجه الذي بيناه لا غير فيلزم من كلامهم الاعتراف بما هو مفهوم التوحيد
على الاجمال وبهذا القدر كاف واما دلالة كلامهم على ذلك باحد الدلالات الثلث وظهوره عند الشارع كاف ولعل

ولعارفيه تنبيها على ان العوام لسوا مكلفين بالعلم بتفاصيل تلك المطالب حتى يشق عليهم
ولا يتيسر لهم بل يكفي اعتقادهم وان كانوا غافلين عن تفاصيله واليه اشارة
الى ما قال الله تبارك وتعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها والى ما قال النبي صلعم حيث
سهلة سمحة بيضاء والله الموفق والمعين تم افادات المحقق
الدواني

بسم الله الرحمن الرحيم اعلم ان تحقق الاشياء اما في نفس الامر او في العقل او في الخارج
وهو ما لا يكون في الاذهان القاصرة الدراكة او حقيقي هو
ما يكون بحسب نفس الامر سواء كان في الخارج او في العقول الدراكة او في الخارج
وفي العقل معا وهو ان ما يوجد في الذهن يصدق في الخارج انه موجود في الخارج وكذا بالنسبة الى
ما يكون بحسب نفس الامرين واذا كان نفس الامر اعم من الخارج فقد يصدق
في نفس الامر فقط اذا صدق ان الجسم مركب في الخارج صدق انه مركب في نفس الامر واما اذا
صدق في نفس الامر بمعنى انه في نفسه كذلك فلا يصدق بحسب الخارج اذا لم يكن موجودا فيه
لان حال ما يكون في الخارج لا يكون موصوفا بشيء في الخارج لكن يجوز ان يكون كذلك بالنظر الى
نفسه اذ يصدق ان السواد المعدوم في الخارج لو وجد في نفسه هذا حكم الانحاني واما في
السلب فنفس الامر اخص من الخارج فقد يصدق ان السواد ليس بجائز في نفس الامر ويصدق
بحسب الخارج من غير عكس كما اذا صدق ان السواد ليس بموجود في الخارج عند عدمه فيه لا يصدق
بحسب نفس الامر وهذا ما عرفت ان نقيض الاعم اخص من نقيض الاخص واحوال
ذوات الاشياء من الحاجة والاستغناء والاستلزام والاقتضاء والعوارض و
الذاتيات والحقيقيات والاعتباريات اغاثوف وتحقق بحسب انفسها
واكثر الاغلاط نشأت من التباس حكم الخارج او الذهن من انفس ما اصلها يتنبه
عليه الاطلاع على الحقايق والدقايق هذا الحقيقة ثم ان العلوم العقلية بعد ما عرفت كما
المقدور محصورة كما كتبنا تحقيق نفس الامر والفرق بينه وبين الخارج والذهن تمت الرسالة
المكتوبة للسيد السند الفارقة
باب نفس الامر والخارج والذهن

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى اله واصحابه وبعد فالناظر في المرآت ربما
كان منوطا بالصورة المرتسمة فيها ومشتغلا بها حتى عن احوالها بحيث يغفل عن المرآت
واحوالها من صقالتها واستواء جرمها وغير ذلك من احكامها فقد جعل المرآت آلة لملاحظة
تلك الصورة وصقالها بنظر فيها ويتوصل منها اليها فالمنظور بالحقيقة في هذه الحالة
هو جعل المرآت آلة الصورة المنطبقة لا الآلة المتوسطة اذ الالتفات اليها وكذلك لا يتمكن
الناظر من توقف حالها واجراء الحكم عليها وربما جعل المرآة ملحوظة بذاتها مقصودة بالنظر
غير ملتفت الا عدا ما يتنقش فيها فيتعرف جودة صيقلها وصفا جوهرها وذلك
حالا يشكل فيه وبه يتضح به الفرق بين العلم بالوجه وبين العلم بالشيء بذلك الوجه فان البصير
ربما توجهت الا المفهوم فاصدره اليه متمكنة من توقف احواله وما احوال من ثباته وربما جعلته آلة
لملاحظة تلك الجزئيات ومرآة لشاهدتها اجمالا فتمكنت بذلك من موقف احكامها مثال
الاول قولنا مفهوم الشيء وامر ممكن العام ومثال الثاني كل شيء فهو كذا فان العقل قد لاحظ
في الاول مفهوم الشيء وجعله مرآة فقد فلا يتمكن في الاول بهذه الملاحظة اجراء الحكم على
جزئياته اصلا وفي الثاني قد جعل ذلك المفهوم آلة ومرآة لملاحظة الجزئيات فيتمكن به
من ملاحظة آحادها والحكم عليها فالمعلوم في الاول هو المفهوم الذي هو وجه للجزئيات
والمعلوم في الثاني هو الجزئيات اجمالا من ذلك الوجه هكذا حقق حقيقة المقال وفرغ
عنك ما قيل او قال واستوضح به جواب ما يورد هنا من الاشكال وهو ان الصورة الذهنية
على تقدير العلم بالوجه هو صورة الوجه وعلى تقدير العلم بالشيء من ذلك الوجه ان كان اجمالا
منه صورته ايضا فالمعلوم هو الوجه فلا فرق اصلا وان كان صورة اخرى لذلك الشيء فلا يكون
العلم به من ذلك الوجه وان كان الحاصل في الذهن صورتين صورة الوجه وصورة الشيء فالصورة
الاولى علم بالوجه والثانية علم بالشيء من ذلك الوجه فان قلت ان كان العلم بالشيء من ذلك الوجه
عبارة عن الجزء الذي به يتوقف العلم بالشيء من وجه على العلم بحقيقته وهو حد وان يتوقف على العلم
من وجه آخر فليس اويد ورد هنا محالا وان صحت الاضافة الى صورة الوجه بشرط انضمامها الى الوجه
الصورة الاخرى للشيء قلت نعم اعلم بالشيء مع العلم بالوجه فههنا علم ومعلوم لانه علم بالشيء

من ذلك الوجه وايضا يلزم ان لا يمكن علم الشيء من وجه الا مع فعل العلم بحقيقته او بوجه
فيستحيل ان يعلم الشيء من وجه واحد منفردا عن علم آخر
وبهو بط اتفاقا بلا ضرورة

STEMGUTSTECHNISCHE BIBLIOTEKA
GOETOBOP MARKOBUX — CBCTP-IB
II. Bp. 43561